Süleymaniye Kütüphanesi
Yer | Aşir Efendi
Yeni Kayıt No. |
Eski Kayıt No. | 341

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله الهما حقايق المعاني ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالاول في هذا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه اللغوي في انتهاء الخبر في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف وبحقايق المعاني مسايل الفن الاول بحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي تدرك به جملها على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وبعد الموضوع والمبادي خرج منه مسامحة فالاضافة على الوجهين بيانية لكن جمع الحقايق على الوجه الثاني لابتناءه ان حقيقة العلم جميع مسايله لا جمع منها والبناء على هو ابتناء علم المعاني عبر الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسايل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه هو عالم بالقوة على المعاني عبارة عن المسايل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقته باعتبار الحال تعسف ظاهر وبدقايق البيان مسايل الفن الثاني من دق الشيء صار دقيقا غامضا واصل الدقة ضد الغلظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على ضعف ما هو المضاف في الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ما سيأتي في مفتتح الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتنا بليت في المعاني وانه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه فان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكر الفنين الاخيرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه خادما جانبا غير افادة البلاغة على انه سيجيء ان بعضهم سمى البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليها معا وايثار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب او لان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتنا بليت في المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة او المشتة التي هو الصورة الذهنية مطلقا من حق الشيء او تحقيقه بالبيان ما به تظهر تلك الصور اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اذا ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كالنطق فعلى هذا يكون المراد بحقايق المعاني اشارة الى استفاضة من الله تعالى على المام دقايق البيان اشارة الى افاضة الطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشدا المناسبة نهج وجه التخصيص حينئذ الاستعارة بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها

لنجز

من حيث دلالتها على معانيها الظاهرة بجعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي وان جاز هو ايضا ولكن

القصور

واضح قوله وخصصنا ببدايع الايادي دون بدايع الاحسان الاصل في لفظ التخصيص والخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل باد خال الباء على المخصوص عليه اعني ما له الخاصة فيقال اخص المال بزيد اي المال له دون غيره لكن التتابع في الاستعمال ادخالها على المخصوص اعني الخاصة وهو المراد ههنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا بناء على تضمين معنى التميز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التميز المشهور في العرف والفرق بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لم يرد به الا المعنى الواحد واما في صورة التضمين فهو يستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر المراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتامل جعل المذكور اصلا والمحذوف حالا او تابعا بعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر المدلول عليه بلفظ محذوف دل عليه لم يكن في ضمن المذكور فكيف يصح ان يقال تضمن ايا ما قلت لما كانت مناسبة للمعنى المذكور معولة وذكر ملزومه قرينة على اعتباره كانه مدلول في ضمنه والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسمها هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورة تنبيها على المعلول كما صرح به الشارح في البيان وقيل مشترك بينهما وقيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايادي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصل يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعيل اتباع استعمال الايادي في النعمة والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو محمد بن بري وقال الاخفش قد يكون في شعر الشريف للمفتاح ان الايادي صارت حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيهما والروايع اما جمع رايعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الريع بمعنى النماء والزيادة فكانه مبني على تاويل الاحسان بالعطية او الاحسان بالعطية واما جمع رايع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء ان فاعلا صفة اذا كان غير ذي العقل يجمع على فواعل والاضافة في الموصوفين بيانية بمعنى من كما في حمد فضة وخاتم فضة والمراد الاحسان رعاية السجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب والباء للسببية والنظام في الاصل ما ينتظم به اللولو ونحوه المراد ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق من الموافقة يقال حكومته على وفق ميل القاضي لها

قدم كفايتهم لافضل فيه والحال هو الامر والشان او الحاضر من الزمان والام فيه يغني
عناء الاضافة او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرايين ثم جزه الجملة
اعني اتقن محكمته اما استينافي جواباً عن سوال نشاء من الكلام السابق كانه
قيل لم المهنا طابق المعاني وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك
الاتقان يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل اشتمال
بدل استمال على ما جزم به بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم الساقط كما سياتي
ان شاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها كالجملة المتصلة ما قبلها فصلت
فصل الجواب عن السوال وعلى الثاني كمال الاتصال بينهما كانه لا احتياج الى العاطف
لاقتضاء المغايرة المتقرر الى الربط لكن يحدث هذا الوجه ما سيذكر في اواخر الوا
سلفات لعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقدم البدل على العطف بالحرف
هذا ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة محذوف وترك العطف للاشعار بالتبعية
المحضة بالمقصود اعني كونها مدرجة من الامرين محمولا عليه ما لا يستقل الدا ورد بدل اشتمال
وقوله لانه من طرق الاعلام والافضال الايراد الادخال يقال اورده فورد اي ادخله
فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخله او لم يدخل والرائد الذي
كذا في المجمل وفي الصحاح الرائد استد الرجم واجتماع الروف مع الرجم في مواضع كثيرة من
القران المجيد ما يدل على تقديم الاول على الثاني بتقدمها فالاناب لنظم القران ما تقله الامام
الرازي عن العقال من ان الرائد مختصة بالفة في رحمة مخصوصة وفي دفع المكروه وازالة الضر
وذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والاناس اسم جمع كما
الاناسي والافضال بمعنى الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه
الى المشبه به كما في لجين الماء او لانه تشبيه الفضايل المتصل على الطرق
والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من النباء وهو الاخبار يقال نبا وانبا
ونبا واتى الخبر وجمعه نباء كعلماء كما في قولهم يا خاتم النباء انك مرسل ويجمع ايضا
على انباء وتصغيره نبي على وزن نبيع ذكره الجوهري ونبي انبه نص عليه سيبويه
واقتضاء قصة ثانيا ان نبا فعل واصله نبو فعل اذا ارتفع وعلا وقيل من النبوة وهي
ما ارتفع من الارض كما في الصحاح ومنه نبا فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو

الطرق

الاشراف بالكسر الماء
بمرجيتر عيش

الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفته لتصريحهم بان العلم يُنعت ولا يُنعت به
وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملايكة في قوله تعرد لكم الله ربكم من انه يجوز
في حكم الاعراب اتباع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم ضعيف انتهى
بناء على تاويله بالمعرف باللام كما مستحق للعبادة والا فنجو بز نعت اسم الاشارة ممن ليس
معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا باتباع كل
من الامرين في تفصيله وايضا صرح في اوايل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به ولا يستدل
بذلك على علميته ثم البديهة ان جعلوها في قوله تعرد كرحمة سمكعنده ذكريا لكن
الاظهر ان المقصود الاصلي هنا ايضاح الصفة السابقة وتقريرها نفسه تبعا والبدل
تستدعي العكس خير من نبع صفة لمحمد صلى الله عليه وسلم لا لنبيه ولا يقدم عطف
بيان كما هو القانون والمنوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع
بالحركات الثلثة في عين المضارع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والصنصبر
الاصل وكذا الصنوصو او اليربوع والجوجو وعن بعضهم ضيضي على وزن قنديل
والكرم اينا ما الغير بالخير السماحة الجود والنبوع بالعين المعجمة الظهور والدوحة
الشجرة العظيمة بنو اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر
فهو لسن كما في الصحاح وفي شرح المقامات لان الاعباري اللسن الفصاحة في الشر
ولا يقال لذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضئضئ الكرم ودوحة اللسن لامية
ان اريد بالمضافين ادم وابراهيم او اسمعيل عليهم السلام وبانية ان قصد المبالغة
فلا لاي اي للجمع والفرقة في الاصل بيان في وجهة الفرق فوق الدرهم ثم استعير لكل
واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة من كلام او اعتقاد طايفة الواقع والصدق
يطلق على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار
هو ان الواقع اثر ثابت حقه ان ينسب اليه شيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد نوقع
ما هو ذلك الشيء بحاله اصلا في التحقق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت
ومناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق في الاعتبار
الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق في
هو الانباء عن الشيء على ما هو عليه تم في العبارة استعارة بان ظهور دين الاسلام

احدهما كون العلم غنا وثانيهما كون اسم
الاشارة موضوعا بما ليس موضوعا
باللام وما ليس بموصول صح

اما هو من حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم لكن كمال وضوحه انما هو رواياتا لآل
والاصحاب واما بهم ولجماعاتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من استعارات المكنية
والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل راكبها الى المرام
واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة والغرة مايلاثم معناه الحقيقي اعني التلألؤ
والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي سايق لذوي العقول باختيارهم المحمود
الى الخير بالذات يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه سبحانه وتعالى والى النبي صلى الله عليه
وسلم لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره التارح في شرح
تلخيص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف الدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل ضد
الحق والمراد الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة
لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء
والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء نور ذاتي والنور عارضي الآية وانت
خبير بان هذا مبني على عدم تجوز في الآية الكريمة وقد حملوه على ذلك واليقين العلم زال
الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى وفي تعبير القاضي اذ اليقين ايقان العلم
بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال وفيه بحث فانه ليتكل بقوله تعالى لترونها عين
اليقين والجهالة المشاهدة على مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف
المذكورة في الاولى فتامل واستخرج وبعدين الظرف الزمانية المقطوعة عن المضاف
اليه معنويا حذف منه اما وجعل الواو بمكانه رومًا للاختصار مع الربط الصورية ولهذا التزم
الفاء والعامل في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم اما والعامل فيها يفهم من البيان
من مثل اقول واعلم واحق بمعنى ابق والاستيجاب الاستحقاق التجلي التزين
والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات والتصورات او ادراك الكليات و
الجزئيات او ادراك المركبات والبسيط او العطف التفسيري والتصدي التعرض للشئ
بالاقبال عليه والظن ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعه اعني تحصيلها او الاتصاف
بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام كما ظن لا ندري كان تفضيله بالنسبة الى الاكثر او
ادعاء كونه اسبق الفضايل في استيجاب التعظيم ومن المراد بالسبق الشرف بعيد جدا الا
ان يحمل على كمال المبالغة فان قلت كيف جاز عطف التصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف

وحده

وحده اعني واسبقها على التجلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق الفضايل قلت بل
كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من الذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف
ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لا بين الالباس الى ربط
المجموع بالمجموع فلا بد من اراد الجمع قال التارح في شرح الكشاف وهو نظير قولك زيد
وعمرو وقايم ابوه وذاهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو لا بد
في مثله من اعتبار التقديم والتاخير ومرجعه التريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر
المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتاكيد
لصوق الحبر بالمخبر عنه قصور وتجوز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة
الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع و
مراد التارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة
علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا والاول هو
المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد يقال لكل علم مارسه رجل حتى صار كالملكة له يسمى صناعة
والنكت جمع نكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا اثر
فاثر فيها بقضيب او نحوه او لحصولها بالة فكرية شبهت بالنكت او مغايرة له غالبا ويقابلها
لها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان
لا تنفي الجنس وشيء مثل مثل فرنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوى او سيو والواقع
بعدها اذا كان معرفة اما مجرور على انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت
او مرفوع على ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع خبر مبتدا محذوف
والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه
لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوما
ما على ذات من يعقل وهم بابونه وعلى الوجهين فتحه سيء اعرابا لانه مضاف او مشبه على تقدير
اعني او على انه تمييز ان كان نكن لان ما بتقدير الشيء وهي كافة عن الاضافة والفتحة بناء في
مثل لا رجل على الاستثناء في الوجهين بعدم تجويز النصب اذا كان موهم وهم من لا اندلسي وعلى التقادير
خبر لا محذوف وضمير الاخبث الى مثل علم البيان موجود من العلوم فان التجلي بحقايقه احق بالتقديم
من التجلي بحقايق غيره وعند اخيرا ويلزمه قطع شيء من الاضافة من غير عوض قيل ويكون خبر

لا معرفة وجاء به الله يقدر ما نكرة موصوفة واما المجيء باحتمال ان يكون قد رجع الى قوله
سيبويه في الرجل فما يمر من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به الا بلا النافية فلا يفيد
فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف كلمة لا تخفيفا مع ارادته ولهذا لا تتفاوت المعنى
كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ لكن ذكر البدلي في شرح تلخيص الجامع
الكبير ان استعمالها كذلك بلا نظير له في كلام العرب وقد تحذف الياء مع وجود لا
وحدها وقد يقال لا سيما مقام لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله
ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي وقيل عاطفة ثم عدها من
كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولية بالحكم المتقدم ولا
فليس فيها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما ويقال في معناها الاصلي
الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما اكبا
فهو بمعنى وخصوصا اركبا فاكبا حال من المفعول المقدر اى واخصه بزيادة اشخاصه
خصوصا اركبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعدها للحال وقيل عاطفة
على مقدر كانه قيل لا سيما هو لا بل السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قليل كثير الا
ان المجيء اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل
من الاطلاع ونظم القرآن على ما سيأتي تاليف كلماته المرتبة المعاني متناسقة الدلالات
بحسب ما يقتضيه العقل فانه كشاف يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع
على نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض بانه لا فرق بين التفصيل والمعلل الا
في العبارة وكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب
بان المقصد الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال فالحاصل ان علم البيان المطلع
لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن فذلك الصفة رائق اى معجب وهو
صفة للكشاف وكونه خبرا بعيد من حيث المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رائق علة
لما قبله والتاويل للفقه من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعديه او من الاهال
وهو العرف فالتضعيف للتكثير والمراد به ههنا صرف اللفظ الى معانيه وانما التفسير
فهو مقلوب من التسفير وهو الكشف قال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز
الاعيان للابصار وفي الاصطلاح وقال الزمخشري في شرح الكشاف بيان معاني القرآن لغة

بالنقل

بالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن الصحابة رضي الله عنهم وهو التفسير واما
بحسب قواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث لان التعيين لاضد المحتملات
بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذ هو لا بالنقل ولا بحسب القواعد العربية
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على شيء ممكن فلا يحتاج
تحته المحالات وقال في الكواشي التاويل ما تعلق بالدراية والتفسير بالرواية
وفيه بحث لانه يلزم ان التفسير قد يكون انزل اذ الروايتان بالآحاد والتاويل بالصرف
الى محكم الكتاب والسنة المتواتر وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم اى انما سميت تفسيرا لانها طريق
كشف المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم للراوي به اما الصرف عن الظاهر فليس من حيث
هو طريق العلم كذا في تفسير الفاتحة وحاصله ان التسمية بالتفسير والتاويل ناظر الى طريق
العلم لا الى نفس الحاصل وذلك لاعتبار لا يكون التفسير انزل من التاويل وقيل التاويل
بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم تعلق بالدراية ولهذا اضاف
اليه الدقائق والثاني بالرواية وقيل التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل
بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقائق الى التاويل على هذا الظهر
واعترض عليه وعلى الذي قبله بان الالفاظ الذي له معنى واحد وهو المراد الموضوع
له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنتظم انها بيان المبين الحاصل
وذلك منحصر في القسمين فايق عال تبيان مصدر بين على المتعدي اذا التقيا من فتح التاء وكسر
باكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كل ناظر
واعمال القلب وتريب تنه ما يقرن التبيان بيان مع دليل وبرهان كانه مبني على ان زيادة
البناء لزيادة المعنى وضد الحكم اكثري لا كلي وهو ميمنا بين لفظين من جنس واحد ولا ينقض
بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه لم ينظر في اسم الفاعل
كخذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظايره وانما اشار
الى اسماء كتب مضافة في العربية او على تقدير مضاف اى ذو تبيان وكذا نظايره بل هي باقية
على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراط
الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القرآن لجريهما على نهج التقييد والمراد بالدليل

فالاولى

المعنى المحتاج الى البيان
اذ بيان م

صيغ المصدر مع

الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الماخوذة فى نظم القران والمعالم جمع معلم وهو الاثر
الذي يستدل به على الطريق كذا فى الصحاح وقيل هو الموضع الذى ينصب فيه العلامة على الشئ
وكونه ايضاحا لمعالم الايجاز ساغه النكت الكثيرة يشتمل عليه النظم القليل كقوله تعالى
ولكم فى القصاص حيوة وامثاله والمراد باثار الفصاحة الالطاف والمزايا ونحو
اما بهما وغيرهما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه وكون من عطف العام على
الخاص للحض لغوامض متكل كتاب الله قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفى النهاية
يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه واختصرته ما يحتاج اليه وهذا التفسير احب واضافة
المتكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى كتاب الله تعالى المتكل والمراد
الغوامض ليدفع اتحادها فى الموبي وهو عدم الوضوح ويقال هذه الاضافة مبنية
على المبالغة فى الاشكال كان فى اشتماله على خيار الجواهر وعيون العيون مبالغة فى المختار
والبعض من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه واعضلنى فلان اعيانى امره
ولا يتهدى والغوص النزول تحت الماء يقال غاص فى الماء وانما عداه هنا بعلى لتضمينه
معنى الاطلاع والفرايد جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة وفى تشبيه الاطلاع على ما فى كتاب الله تعالى من
الاسرار الدقايق باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب له ولا يخلو لفظ التقريب
عن الاشارة الى تلك قاعدة كافية تاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء
بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضاءت مثله واضاءته يتعدى والمصباح فى الاصل السراج
والمراد به هنا القوة العاقلة والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح وتوله الى انوار
التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى الهادى والافضاء او بمقدر اى المصباح الموصل
اذا جوز حذف الموصول مع بعض الصلة كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى انوار التاويل
مظلما محتاجا الى مصباح مضيئ يهتدى به اليها مناسب لاضافة الدقايق عليه فما سبق
لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء والاتهاب التوقد و
الاكباب جمع كبد او كبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف فخذه الى اسراره متعلق
بالالتهاب لتضمينه معنى الاشتياق واللباب جمع لب وهو خلاصة كل شئ وضنى اى كثرة وتم
والاظهر ان المراد باثار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها لا المعنى الوضعى فقط كما ظن
وهى فى الاصل بقايا من وسم الشئ وكثر تابهذا العلم بالنظر اليناء عن ب اى طاب والعباب بالضم
معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كالحكم والمفصل والمفرد والظاهر والخفى

والمشكل

والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها وبحار الاساليب كلجين الماء والصفاء بالمعنى الكذب
والحض مستفاد من تقديم الظرف فى الفقرتين اضافى بالقياس الى سايرالعلوم لا يدرك
الواصف المطرى البيت عند ارعما لاقصاره فى مدح الفن ضد القدر والمطرى اسم فاعل
من الاطراء وهو المبالغة فى المدح والحصائص جمع خصيصة وهى الفضيلة والسبق التقدم
وما فى وصف مصدرية وما زعم السهيلى من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فتقول اعجبنى
ما تفعل ولا تقول اعجبنى ما تخرج غلط شهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة بتقدير
ولا تقدر الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابى بكر فلا يجوز ان يعود اليها ضمير
واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما فى قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على عوده
جمع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه بل مبنى على انه عايد الى الظلم
المفهوم من ظلموا وفى المصاحبة شئ قوله تعالى فخرج على قومه فى زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم
مع ظلمهم والالف فى وصفا للاشباع والعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك غضا يليه وان كان
مترقيا على كل وصف الى اخراى وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما فى هذه القرائن ايضا من اللطف
البيانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف ولم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية
اعنى وقوع هذا الفن فى ايدى هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر
من الفضل والشرف كما فى قوله تعالى ثم انشانا ه خلقا اخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل
لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك لانه من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع
الجمل المسوقة لمدح الظن من قوله لا سيما اه وذكر الايدى تنبيه على انه اتصل الى قوله
والاسرا جمع اسير كالعظماء جمع عظيم على الشذوذ لان فعيلا اسم مفعول قياسه ان
يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء وصرح به فى المفصل والاسير
من الاسار وهو القد سمى الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد قيل اسرت الرجل اسرا
واسارا فهو اسير وماسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اى بقده
ثم استعمل فى معنى كل يظهر ان المناسبة والتقليد اعتقاد دايم فيرتبات وطفق يفتح
الفاء وكسرها من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش
طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا فى شرح الرضى والتعاطى تناول اعنى الاخذ باليد
فهو مناسب لقوله فى ايدى جماعة وفيه تاكيد لاهانتهم والتوشيح الاحكام والتسديد التوفيق
للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تعليل الحديث اسر والتقليد

ولهذا بالفاء لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال
الاية يجمعون اى يدورون وقيل العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا او صفة لجماعة
او تأكيد لسبق واستيناف كانه قيل كيف تعاطوه من غير توثيق فاجاب به فانه لا يخلو
ابيا لا يلزم ان يكون جوابا عن سوال عن العلة كما سيتضح وجه التفضل والوصل
وبهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى حفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون
استيناف جوابا عن سوال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشف ان القول بعدم
صحة الاستيناف البياني بناء على ان سوالا لو سال لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون
لم يتفق غير سديد والتحرير تهذيب الكلام وتوطيق على بيان المعنى بالكناية يسمى الى ان التقرير بيانها
بالعبارة وشتان بين الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال في الفراء انهما فعلان استعملا استعمال
الاسماء وتركا على ما كانا عليهما من البناء ومعنى الحديث نهى عن قولهم قيل كذا وقال فلان كذا
اى كثرة الكلام ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة عن شخص مجهول
او معلوم من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام وبالقال اصطلاحان لاهل هذا الفن
وستعرف معناهما والفرق بينهما والريقة على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره حبل قصير فيه
عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من الكتب اللغة الريقة الواحدة من
العرى وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع رباق ورباق واما الحبل المذكور
هو الريق على ورن الرفق ثم ربقة التقليد كلبين الماء او مكنيه او تخييليه ما نسبه
التقليد يخص له ربقة يشد بها بهيمته يسرح اى يمشي ونغير السرح هنا بالابسامة
والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح سامت الماشية تسوم
سوما اى رعت واسمتها انا اى اخرجتها الى المرعى ثم يجيء السرح مقيدا بالكن
المذكور هنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضه وهو موضع فيه البقل والعشب
واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وريا من التحقيق كلبين الماء
ذكر السرح وتشبيه او مكنيه او تخييليه والاحداق جمع حدقه وهو السواد الاعظم
للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد
التقليد يقتصرون على ظواهر الاشياء ولا يجاوزون الى تعقل الحقائق فيناسب
المقصود وهو المانع من ان يرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق التعقل

فضمير

في ضمائر

بالتدبر ص

الحجامة از كسي دفع كردن چيزرا
وبنا بر آن ١٢
صراح

ظلماع

ولجاجا ص

واوي تير بالواو

كتبو
اصاحبه اوردن صراح

حسن ص

بالنفس النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم في ضمائرهم آب عشه اذ لا يخفى ان ما مال
الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واضمحلال في الاسناد المذكور ومن الى
انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم الآن بالتفكر يعلمون للطرائق علم يقين كانهم يعاينونها فاما بصائرهم
فلا يعدان يكون هذا داخلا في الذم مما ذكره العايل قاتل والعشاوة بالكسر الظلمة في العين
العجمة الغطاء وفتح العين المهملة من العشا بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل
ومنه الاعشى والاول صحيح رواية ودراية والتعصب من العصبية بمعنى الحماية والغشاوة
التعصب كرقبة التقليد في الاضافة والبصاير جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر
في الراس شبهها بالمرايا او ابصار رجال بينها وبين مدركاتها حايل فاثبت لها العشاوة
والانطباع الانتقاش والضمير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو
القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طايفة من مال تبعثها للتجارة والنجاح التمادي
في الخصومة وقدح يقدح ليكسر لجاجة والعناد المكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا عارضه
جلا تسي معظمه والصناعة الحرفة وقيل اخص منه لانها يحتاج في حصولها الى المزاولة
والاعتراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي وفيها ثم اذا كانت حالهم
ما ذكر بعد تنعيهم وهو اسم فعل في اخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل
مكبرا ومفرد جمعها قوله فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق بواصله
هما نقل صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعمالها الا مكررا منقوضا بالنقل عن الموثوق
بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المفتوحة الاخر مفردة وتاء
التانيث كعلة ولذلك يقلبها الواقف هاء ويقولون فيها ه والفها مقلوبة عن الياء لان
اصلها هيهية من المضاعف كزلزال وما المكسورة في المفتوحة واصلها هيهات
فحذفت اللام والوقف عليها بالتاء كسلمات والرمز في الاصل الاشارة بالحاجب فقيل
فيما وصفه بالدقة والثاني في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شان شانه
اذا قصدت قصده ثم سمي به الامر الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر كما
هو الطلب كما ان نسبته بالامر كذلك فانه مما يؤمر به والتفطن التفهم والفحمة
الصاد بنظر خفيف من خير اعانه والمراد بها هنا النكتة اللطيفة وضاربكاها الفاظ به
عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم اشار الى ما على الواو في قوله والتفطن ليفيد عموم
التحكم كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا والى بعد ما قضيت تعجب

تصنيفه والفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان
لكمال العناية لمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاء ونواجلت عن الاجالة وهي
الاوانة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح بالكسر
هو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وانتارها على السهام مناسب لما سلف من
فضايل الفن لاشعاره بان التمام بهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام
فاضاف اليه المشبه به او شبهه بذوي سهام فاثبتها له ولها الاجالة كناية تخييلا وتحقيقا
والحمة اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل نبع
اهم هما اذا قصدته وفي الارتقاء متعلق بهما والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب
والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء والفرط التجاوز عن الحد
والتغف من شغفه الحب اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل
بفعل بفتح العين فيهما اعلم ان العامة [illegible] التغف
بسكون الفين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقراء
كلن المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحرص والترحال الانتقال وكذا الرحلة
والارتحال والخوارزم في الاصل مملكة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة كاث وجيون
ونحوهما والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها ارکنج وهي التي قد اشتهرت
الآن بخوارزم وفي خراسان بلدة اسمه ايضا جرجان بناه يزيد بن مهلب لابي صفوه
فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والمحط المنزل من الحط
وهو الالقاء والرحال جمع الرحل وهي مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث والاعيفي
ما في الترحل والرحال من صنعة شبه الاشتقاق والمخيم موضع الاقامة يقال خيم
بالمكان اي اقام به والبوايق جمع بائقة وهي الداهية والحراسة الحفظ والطوارق
ابوايق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل
انما يحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر
بمعنى الحادثة وليس تنبيه الحدث بمعنى الليل والنهار لهذا المقال طوارق والحدثين نوم قد
يطرق عليها فشبهت بموطوء على قدر اعتورت هنا فشبهت يقال شمر ازاره اي رفع والجهد
الاجتهاد في الامور تقول منه جد في الامر يجد ويجد بكسر العين وضمها واحد مثله وساق الجد

نقيل ص

كما تقدم ص

مكتبة

مكنية وتخييليه وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق
بشمرت بتضمينه معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد مايلا الى اقتناء او ملت مشمرا عن
ساق الجد الى اقتناء وتعلقه بالجد ايضا جايز بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب والذخاير
جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والاقطاع
والاناسي جمع انسان العين وهو المثال الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت
النون ياء على خلاف القياس صرفت اي بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عليه السلام
في الحايض تقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توشيحا في الكلام كذا في الرموز وفي
اراجع اشارة الى ان الرجوع من الطرفين وفضله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ
ناصر الدين التوربشتي وعلاء الدين السفناقي وبهاء الدين الحلواني والحوزجي والقصب
جمع القصبة والسبق التقدم والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في تمارينهم
ان يغرروا قصبة في اخر الميدان فمن اخذ بعدو فرسه يعد سابقا وكان له الفضل و
النقل فاستعملكنايتين عن الكمال في فوز من الفنون والحذاق جمع حاذق والماهر في صنعته وكثيرا
ما ينصب على الظرف وما تاكيده معنى الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير ان ل والجملة
بعده او على المصدر اي يخالج حينا كثيرة او مخالجة ويخالج مفاعلة بمعنى الفعل كمسافرة
من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان الملاعة على حقايق المختصر مع احتياجه
الى الشرح بعيدة حيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه الظاهري اي
ينابع كلما ذكر بحر كلمه وما عانا من شدايد الزمان يشطه في الرموز وفي
امراي نار عنى منه فكر فعلى هذا الوجهين ان شرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد
تفتر الخالجة بالتحكك والاضطراب فحينئذ قلبي فاعل يخالج وان شرح ظرف يتقدر في او بالكسر
اذا جوز حذف في الظرف المجازي او يكون احدهما مفعولا يخالج بطريق حذف في
وايصال الفعل توتعا والمنسوب صفة الكتاب او صفة تلخيص والامام الذي يقتدي
والجمع امايم ذكره في القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري
والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما تحكم الا ضرورة البيت وكثيرا
ما يجمع على ايمة والاصل اوممة على وزن اقلة والعمدة ما يعتمد عليه والذروة
بضم الذال وكسرها من يقتدى به والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتلمع ودقيق

تخيسيا بازداشتن از چيزى ١٢ كشف

بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر الميم قال الكبرى سميت بدمشق
بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل عليه السلام
وكان حنيفيا وهبه له نمرود حين خرج من النار فكان اسمه دمشق فسماها به و
غير ذلك والله اعلم والشآبيب جمع شؤبوب وهي اللفعة الدفعة من المطر وغيره
والغفران والمغفرة التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس
العذاب كانه يغطي عليه حفظا له والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة وقيل الفردوس
في الاصل البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان والجنات جمع
الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب تسمي النخيل بجنة قيل المراد بالاصول الدلائل
على ان الاصل يبنى عليه الشيء وبالقواعد المسايل والترادف ظاهرها وتاجا
والعوايد جمع عايده وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حويته يحويه اي جمعه واحتوى
مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاستيلاء والانطواء مطاوع طوى يقال طويته
طيا فانطوى ونعديته لتعدية احتوائهم الصوبات بعد قول مختصرا اما اوصاف متوالية
او اقوال مترادفة او متداخلة والمنايل جمع مخيله وهي ما يوقع في الخيال يعني به
الامارات والسيما الاخذة وكل ما لطف ودق ماخذه فهو سيمياء والبيت للوطواط
اوله كتبه كصدر الدين يحكي حديقة مكللة الاطراف باللطف والبر والروض
جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر القلادة
والدر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودررات وكان يعوقهن
معطوف على كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ما انشرح والتعطيل
التفريع والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي
كنت تعهد به شيئا اي تعرفه والمراد بهما العلماء او المدارس او الكتب والمصادر
جمع مصدر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المتعلمون
والمتعلمون ومراسم الشيء مجاله آثاره وعفت اندرست والاطلاح جمع طلل وهو ما ارتفع
من آثار الدار اشتقت اي شرفت وقربت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم
الفضل وهي العلوم العربية التي كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ
الوطن والخمول ضد الشهرة تلهف على الشيء تحسر والاندراس الانمحاء والتناسف

والبشر خ

الطمار

اظهار الحزن والاذكياء جمع الذكي من الذكاء وهو حدة الفؤاد وهذا ينهب الزمان بزيدان
ما ذكره من العكاس احوال الفضلاء والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر
بل مترقب ودروس الاثر امحاءه وانمحاءه يقال درس الرسم ودرسته الريح
يتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ على العبر بدون الزمان وهو تفتح العين جمع عبرة
بمعنى الدمع وبكسرها جمع عبرة وهو اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر من
عبارة الكتاب بل هو الحاق تصد به موافقة الاثر وبوبوده ان المذكور بيت من
ابيات لحماسة من قصيدة لرجل من بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها اعدت
من يومك الفراق فما جاوزت حتى انتهى بك الغدر وبعده لو كان ينجي من الردى
تجاكل عما اصابك الحذر يرحمك الله من اخي ثقة ليس في صفو وده كدر وقد كان
الزمان ويبقى العلم فيه ويندرس الاثر فالمراد بالشيخ قصد التضمين لكن لما رايت استدراكه
مما سبق لاشعاره بعدم الاقوام على شرحه واورد عليه انه مناف لما سبق من تحطل
للشاهد والمعاهد عن البيان والتوفر التمام والتكثر والرغبة الارادة المقارنة
بالوفاء من رغب في الشيء بالكسر اراده وارتغب فيه مثل لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده
ورغبت فيه وكان تقديمه يعلى بملاحظة معنى الاستعلاء وامتداد اعناقهم تطاولها
وهو كناية في كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهار له تمثيل من تشبيه
الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذي هو ضد التفصيل
وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا
بتفصيلها ولو قال بجمله وتفصيله كان اسبق لقوله تحصيله حرموا على بناء المفعول
اي صفوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتحييد اسباب الشر والاهتداء وجدان
ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم وادار بالامور والاسرار المطوية الكائنات
المطوية فيه اذ المرتقع علة الحرمان والخرايد جمع خريده وهي الحييه من النساء و
في الاساس انها العذراء ولؤلؤة خريده لم تثقب شبه بها المسايل المتكلة في
الاستتار والتركيب في احتماله للوجهين مثل قول المصنف فيما بعد في وجه الاعجاز
استتار على سبيل المزاح بيانه ترى استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير
البعض في المواضع ميل الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال

انه ليس صح

وتسد الصادر والوارد مستغنى صح

والحال والحاله واحدة احوال الشئ وحالاته طرائقه الطريق جمع طريق وهما معان
كثيرة والظاهر انها ههنا بمعنى المذهب ولو قال الطرقه حتى يكون جمع الطرق وهي سبيل
يذكر ويؤنث لكان اظهر ولا يخفى والجملة المراد بطريقه الفاظه وعباراته الموصلة
الى المعاني وسلوكها حملها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر ان يقول
فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة النص من قوله تع ولا تتبعوا اهواء قوم قد
ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلت استلت جواب
لما والاثناء جمع ثنى والثناء الشئ تضاعيفه وثنى الجبل والوادي منقطعهما وتوله
انفذت هذا الشئ كذا به اى فى طيه والفرض جمع فرضه وهى النوبة وما فى معنى التجرع مصدية
وتجرع الماء مثل اشرب به شيأ فشيأ وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل
اى ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى يعتبر فى كل منها التدريج وفى المصادر
التجرع فرو خوردن خشم واندوه بدان ماند والغصص جمع غصه وهى الشجى اعنى
كل شئ يتوقف فى الحلق ولا يخرج والاقتحام الدخول فى الشئ بشدة والسهر الارق وهو ضد النوم
ومواردة السهر مواضع ينبغى ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصود ولجة الماء
بالضم معظمه ولجج الافكار كلجين الماء والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفرائد الفكر
نتايجه الشبيهه بالدرر الكبير والمطارح جمع مطرح وهو المرجع والنظر فى المتهور
مراد فى الفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادى والرجوع منها الى المطالب
والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة فى ضمن تلك الحركة والاضافة فى مطارح الانظار
لامية والبذل الاعطاء والجهد بالضم والاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة
وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانه والمهارسة المزاولة
واللام فى ولقد تنا هضت موطيه القسم والسامى البلوغ الى النهاية جرد هنا لمعناه
الاصلى البلوغ مجازا آخر فيه غاية الوسع او الكلام من باب التصريح بغير المعنى لزيادة التاكيد
كما فى قولهم ابصرته بعينى واصغيت اليه باذنى واشباههما والتصفح النظر فى الصحائف
والغاية مدار شئ والنهج غايتى والطاقة الوسع ثم جمعت عطفا على اختلست وثم
لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اى الفراغ من اختلاف الفرص
وتجرع الغصص ويجوز ان يكون الملتاخى بالظرف الجمع كما جاز فى مثله الفاء نظرا الى

تمام ص

والفحوص

نفوذ

تعقب اولها اخراه كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان الاخضرار يشاهد بعد نزول المطر بلا مكث يتم فى مدة فالنظر الى الاستدارة بطح الماء
وبانبطاح الالتهاء يصح ثم يذلل اى يلين من الذل بالكسر وهى اللين والصعاب جمع صعب
وهو نقيض الذلول والعويصات جمع عويصه وهى ما يصعب والابية فعيلة من الاباء
بمعنى المتنفر والاضافة فى ذخاير كنوز معانيه كما ان المراد بطريقها الوصول الفاظه وشى نفيس
كاشفة والمراد كذخاير كنوز معانيه اى يرغب فيه ونفس نفاسا ونفاسة صار مرغوبا فيه وبها ظرف وشحت والشح
فى الاصل البخل اوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المراه
بين عاتقها وكشحا يستعمل فى التزيين ملطفا سمح جاد والعقر جمع عقره بالكسر وهى خزانة
الظهر المرتبه المتصله بها الضلوع من الجانبين وهى ابيض حتى يصاغ على هيئته خزانة
الظهر يطلق على اجود بيت فى القصيد واجود قرسه فى الخطب شبيها لها بفقره الظهر فى
حسن الانتظام ومن عين التحقيق اى من نفس التحقيق لان الظن والتخمين اومن خيار
التحقيق ومحضه اومن بينونته وهو خاطر الوفاء السيال اومن ذهب التحقيق
تمكنت اى اغتصبت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وضيقه الانصاف كانه اشوبة
واعطاء المضيف والتجنب التباعد ومفعوله من مذهبه والنبى النتوء والاعشاف
المشى على غير الطريق والاباء الاشارة الخفية واصله الاشارة بالغرب والحاجب
زلق الطين اى زلق الاخذين اى اثار رهين اثاسى الاقتداء حظر واعلى بناء المفعول
اى سفوا وتحقيق الواجبا من قبل الحذف والايصال اى من تحقيقها او على البناء للفاعل
اى حرموا تحقيق الواجب على انفسهم وما فرضت اى ما اوجبت والسنة الطريقة والمضاف
محذوف اى سلوك سنتهم والمراد من عدم فرض سلوك سنتهم تحريم شهادة الزور كما فى قولهم لا
ايجب فلانا اى يبغضه ولا اعلم فى البلد من فلان اى هو اعلم من كل من فيه ثم فى الجمع بين الفرض
والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر صفه مراعاة النظير مع الابهام وحين
ظرف مضاف الى ما بعده وعامله معانى والجملة عطف على حمت فان قلت انما يضاف الى
حين فى الجملة المضاف اليها قلت هى لا تحتاج الى الرابط لكونها ماولة بالمصدر كما
به فى شرح الرضى واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك احجمتان فناد
فهد الحكم خفى على اكثر النحاة فالصواب انه فى مثل ذلك اعجبنى يوم ولدت فيه بتنوين اليوم

وجعل الجملة بعده صفة له ومثله لجمع وما يتصرف منه وفي باب التأكيد فانه يجب تجريده
من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك
جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاؤوا بجماعتهم كما في معنى اللبيب ورماني الدهر
بما بزعقلي والارزاء جمع رُزْء بتقديم الراء المهملة المضمومة على الزاي المفتوحة
وهو المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني وجعله حالا من
ضمير المتكلم وهم والغثاء للقطاء وكذا الغثوة بالحركات الثلث في
الثلثي المعجمة مع سكون الثاني والنبال جمع نبل وهي السهام العربية وهي تؤنث
لانه علم لها من لفظها وقد تجمع على انبال والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما
قال اولا رماني وثانيا فوادي ايماء الى ان المرمى بالحوادث ظاهرا هو الشخص
لكن المصاب بحقيقة هو القلب في اختياراذا في اذا اصابتني ايذان بتحقق
وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن ونبيان الولقوع والاقابل
فنه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف والكاثين
والرجم بعد البيتين المذكورين وهما نما ابالي بالرزايا لاني ما انفكت باباليا و
ذلك اي الرمي المذكور والتوارد التعاقب وتفاقم الامر عظم الفتا بزجمع
غيره وهي الفتية واللام بدل من المضاف اليه اي فتاي وفتياني واخواني وتلادم
امواج الفتن تزاحمها بعضها بعضا والتيمة التعويذة التي تجعل في عنق الصبي
لئلا يخاف حملها في تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت اثابة فيها والاول نقيض
الاخر واصله اوال على افعل بمعنى الاوسط فقلبت الهمزة واوا وادغم بدل على
هذا اول منك وجمعه على اوايل قال قوم اصله وول على وزن فوعل فقلبت الواو
الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقال الواوين بينهما الفاصل بالجمع وبالحمله اوالاوائل
معطوف على ديار وجلدي مفعول بمس قدم الوزن تراثها فاعله وعكسه ياباه العرف
على ان الظرف المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدي وهو احبلاد الله ما
بين صارة الى نوان ان تسبح سحابها بلاد بها نيطت علي تمائمي واول ارض مس
جلدي تراثها ورعاية حركة ما قبل الروي هان كان من قبيل التزام ما لا يلزم الا
انه لا نزاع في حسنها ولذا عد امام الصنايع البديعية فتراثها مرفوع لا غير ثم مس
التراب جلدي كناية عن تولده هناك وقد جرى في موضع التعليل لما سبق واللام للتوطئة

القسم

11

القسم وتجريد السيف بقضاء ه الاماني كالاصلت جمع اصله معنى الاصل زادوا الياء
فيها على خلاف القياس كأنها جمع اصلة كذا في الموصل والصعوبات النظم والاباده الاهلاك
لم يبق لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت الادباء من ان العرب اماتوا ماضيه
ومصدره محمول على قلة الاستعمال كما في النهج صلى الله عليه وسلم انهج العرب وقد
روي عنه عليه الصلاة والسلام ان عباس رضي الله عنه لينتهين اقوام عن ذم الجبال
اولينحتن على تلوبهاي عن تركهم اياه وقالت عزيت تعزي عن خليلي اذا تركته وفي حب
حتى ودعه عن عروه ومجاهد اسنها قراه ما ودعك ربك بالتخفيف في الاساس
مطلع م الدمنة هي البقعة التي سودها اهلها وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح
الدمنة اثار الناس وما سودوا واوام او في اسم الجبيبة وهذه الغقرة تلميح الى قصيدة
رميرين سلمي وهو ابن ام او في دمنة لم اكلم لحرها نه الدراج فالمتثلم اي من منازل
الحبيبة المكنة بام او في دمنة لا تجيب سايلها بهذا الموصفين كانه لم يعرفه تلك الدمنة
بعينها لفرط تغيرها او من اثارها وحذف التاء من تكلم قياس اما كسر اللام فلوزن و
القافية والكرب الطايفة بلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث على تاويل
البقعة او لانه منقول عن الفعل اي قولهم بلدح اذا اخلف في الوعد بجنى جمع عجيف
كرضي جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على
غير قياس لان افعل صفاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على يمان والعرب تبني الشئ
على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقه مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الها
ومن اشام الرجل التحزن على الاقارب كان بلدح قوم يعجفي واول من حلها بهم بعيل المنعب نقامة
راى قومها في خصب واهله في شدة كانت لهم تضمين اذ البيت لمروان الحارثة الجرمي
قاله تحزنا بعد ما نفي مع عشيرته من مكة شرفها الله الى اليمن كانت اياد سكنوا
البيت من بعد ثابت نطوف بذا الكعبة والخير ظاهر فيها خرجنا منها الملك بعده
كذلك الانسان تجري المقادير بل نحن كنا اهلنا فاباد نا صروف الليل والدهور
الفوارع والحجون بفتح الحاء جبل بمكة في حضيضه مقبرتها والصفا معروف ومعنى
البيت كان لم يكن من اجاء الحجون منتهية الى الصفا مارس بعد لم يحدث الليل فيه
مخبوث وكان من عادة العرب لسمر اي الحديث بالليل ولذا حضوا تسامروا بالذكر

والهجران ضد الوصل يقال هجره هجرانا من باب نصر ونسبت من نسج الثوب ينسجه من
حد ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة في جمع المذكر
كما يقال في جمع الفرزدق فرازدة على رأي وبعضهم يقولون فرازق وقد نسجت على صيغة
المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة والمفعول كما قال الشارح مني واخر مباحث الشبيه
ولا متوجه عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف اي بيوت العناكب او الحمل على
المبالغة ثم نسج العناكب على الكناية من المحجوبية حجابا مستورا اي ذا ستر كما يقال
سيل مفعم اي ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب او
محجب فهو مستور بغيره او حجاب يستر ان يدرك كيف يضرب المحتجب والمتكلم ان ينتج
وتقدم الى الله للحصر واختار في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان الاول
مقطوعة والثاني مشكوكة فيها ثم الجاني معطوف على رهاني او على طرحت وثم للتراخي و
الاجاء الاضطرار من لحظ اللال كثرة السامة والبال القلب وضيقه كناية عن سوء
الحال واللفظ الرمي برفع اي مكان مرفوع الى حفص اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام
ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض لضطراري ثم لا تخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر
والرفع والخفض انت من انحت الجمل فاستناخ اي ابركته فبرك والمفعول اما محذوف
او متروك كما ذهب اليه بمجرد الاقامة والمحروس اي المحفوظ وهو راة تفتح الهاء مدينة
مشهورة بخراسان حماها اي حفظها والافنا جمع الافة وهي اداهة عيني على
لفظا المفرد والمثنى ومن في منها تجريدية كما في رأيت من فيها اسدا والمراد من
جهتها او فيها وفي الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم جيء به للمدح
لا لايضاح للمتبوع حان لم يشترط في عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري
في قوله تعالى من ماء صديد وقوله كفارة طعام مساكين او بدل منها ان شرطنا فيه ذلك عند
البصريين كما نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري في الآيتين والحق انه ليس بشرط
صح به الثقات والطيب خلاف الخبيث وكريم صفة المشبهة من كرم الرجل بالضم
من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المقام به مجاز عقلي اي كريم اهله كما في الكتاب الحكيم
او من كرمت الارض اذا كثر نباتها والصفة المشبهة تجيء ابدا من اللازم وان
اريد انتقالها من المتعدي يجعل لازما بالنقل الى فعل بالضم كما في رحمن رحيم

ان ايماءه

والحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن البركة سطعت اي ارتفعت
خرجت النار من باب قعد فدخل سكن الصبي اول به يطفأ جرها والنيران جمع نار كانوار
ونور واصله نور ان لان النار اوية جليل تصغيرها على نويرة والغوانية سلك
طريق لا توصل الى المطلوب ونيران الرمل كليين الماء ووجه الشبه الاهلاك ظل
او صار والظل معروف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة وتعلق الاستيلاء
مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة واثبت له الظل والظل الامتداد مكنية
وتخييلا وترشيحا واللواء الراية والترع في اللغة الاظهار والمراد به هنا الطريقة
الخصوصة المتروعة ببيان النبي عليه الصلوة والسلام وما يعزى بالقلب اما حال من واو
او متعلق بمعقود اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم
وجمعه عيدان والعواد والعود ايضا الذي يتجنبه وبقال له العطر والذي يضرب به
والعظم في اصل اللسان والروار ما نظم للنظر الحسن والرض اي عاد ومنه ايضا نظم على انسا
للمفعول اي جمع واشمل ما تشتت من الامور وما اجتمع منه الفهوم من الاضداد وكل من مشيه
جائز الاباحة لكن ان في الظهر كالا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل لا الوصول
والنبات القطع وارتبعوا بالعين المهملة اي اخذوا مرابعهم اي منازلهم ودارهم لو اكلوا الربع-
او اقاموا في الربيع ومروى ارتعوا تا بين مثناتين من فوق الى اكلوا ما شاؤا من قولهم
رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت قال ابن بغة تحلين ذنبا مرعا وتركته كذي
العنز يكوى غيره وهو راتع وروى ان العبارة في النسخة المقروءة على المصارتبغوا
بالغين المعجمة من ابتغى فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت قال ابن بغة
والميامن جمع يمن والدول الاسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة لذاك
والسلطان الوالي من السلطنة وهي القهر ظلاله قيل وجه التشبيه انظل الشيء ما به
الجلد وعكى عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات
بوجود الحق سبحانه وتعالى ولان الظل يتنعم به ويلتجأ اليه عند امتداد الحر كذلك السلطان
يتنعم به ويلتجأ اليه عند اضطرار الشر والرقاب جمع رقبة وهي في الاصل
العنق وقد يجمع على رقبة ورقبات وآنف وقد تطلق الرقبة على ذات المملوك
ونفسه والاهم جمع امة وهي الجماعة مقصورا لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان

امة الحاجي قدس تفسيره والماحي المزيل لا يخفى ما فيه من جناس القلب والتقويم
بمعنى المستقيمة والبساط من البسيط هو التمهيد والتوطئة والمهاد والفراش
وجمعه امهدة ومهد بضمتين والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق والوالي
المالك من ملي يملي والولاية بالكسر اسم لما تولية بها بالفتح المصدر والافاق
جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة والسرادق ما امتد
امره واختلفت فيه واحد السرادقات وهي التي تمد فوق الصحن الدار وكل بيت من
كرسف فهو سرادق وامتثل امره اختار وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة
ما دل اظاهر لفظها عليه من احكام وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول
لامية وعلى الثاني بيانية والطوية الضمير والكلمة مشتقة من الكلم وهو
التاثير سمي اللفظ بها لانه يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وهما و
انقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد ما اقوى كما قيل
جراحات اللسان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء
مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلمة هنا الكلام التام يعني
كلمة الشهادة او القرآن كله على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح
به الشيخ في شرح اللب واعلاء كلمة الله تتفيذ احكامها والرسول وهو الذي انزل عليه
كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم يكن من لا عليه كتاب او نزل عليه جبريل وامره
بالتبليغ والنبي اعم وقد يراد به المقدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله لدعوة
عباده سواء كان صاحب شريعة تام لا فيل وعليه ورد قوله عليه الصلوة والسلام الايمان
ان تومن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر او جب الايمان بالانبياء
مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرائعهم فكان
الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم خليفة خبر مبتدا محذوف اي هو خليفة والخليفة في
الاصل كل من خلف غيره في امر من الامور اي قام مقامه اي سد مسده يخلفه بالضم خلافة
والخليفي بالفتح فيها لا نفيها كما يتوهم من كلام الصحاح حيث قال الخليفي بتشديد اللام ثم
جعل اسما لمن خلف غيره وانما نقل من الوصفية الى الاسمية والتانيث
تقدير الموصوف مونثا اي نفس خليفة في الصحاح والخليفة السلطان الاعظم وجمعها

جاريا على الاصل خلائف كريمة وكرايم او جمعها على خلفاء محمول على استقاط الهاء بناء على
انه لا يقع الا على مذكر اذا انفرد بالتاء لا يجمع على فعلاء ملك اي تصرف والسطوة
المرة من سطا يسطو اي قهر بالبطش والجمع سطوات واثار الامر على الجمع ايذان بان
السطوة الواحدة منه كاف في تملكه الاقاصي والادانا وملكا الى السطوة مجازا من
مقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل ما والله تعالى هو منصوب
خبر كان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع مبتدا واسم كان مستتر راجع اليه
ومداه خبره والمدى الغاية والهاء تانيث اي والتنوين عوض عن المضاف اليه
المعنى بايته طريق سلك اي ذهب كان غايه سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف
في سلكا للاشباع والندى بالفتح كلما استرت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه في
كنفه وسترواتوفي العالمون كالام لا فتحه كما ترى الحجيج في موقع المصدر اي حجوا
مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حجوان العالمين حال ذكر الخليفة بروية الحجيج
معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم
ان يلي الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكره في حيزها فالمعنى ههنا مثل حجوان الحاج
حول البيت وقت رويتهم معتركين ثم الخطاب في قوله كما ترى حال من يتاتى منه الروية
كما ذكر في قوله تعد واذا ابرايت ثم رايت فيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالجج بالضم و
الحاج والحج في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما
مفعول ثان لترى ان كان من الروية بمعنى العلم او حال من مفعوله الاول ان كان بمعنى
الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج فالوجه
ان يقول الموصوف اي قوما معتركا ويحتمل ان يكون من قبيل لابن وتامر ولو جعل
معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من بيت الله والروية بمعنى الابصار ومصدرا
اي يعترك اشتراكا لم يحتج الى ما ذكره من التقدير والنسيم الريح الطيبة يقال هنه نسمت
الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم رمضانا كالجين الماء وضمين منه
راجع الى الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد باجياء الزمان اعطاء نضارته بالفاء
للتعقيب الى اهله وكم خبرية مفيده للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبر هلك
والكافح في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به المعارض

والتخطي نار والباء سببيه ومتعلقة بهلك من سخطا اي عدم رضاه مستقر في موضع
الصفة للخطي لا لغو متعلق بها والالف في هلكا كما في سكارى والمشهور ان هلك
من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل
في سورة البقرة انه قرأ الحسن يهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة بني ابي
يا بي وذكر في اخر الاحقاف انه قرأ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر
اللام وفتحها من هلك وهلك والطاء من الطار العصفور من الزرع والصاعقة
نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشاف الصاعقة رعد
يقتضع معها شقة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته والاول هو المناسب ههنا و
السماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر وسمي سماكا الاعزل والاخر لبين
من منازل وسمي سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اي ارتفع وقد جيء بمعنى رفع
كما في قولهم الذي سمك السماء بنى لنا البيت فعلى الاول سمكا مبني للفاعل وعلى
الثاني مبني للمفعول والفاعل بان يكون لواء الشرع ح منصوبا على المفعولية وصاف
الرشد اي وجد الطريق المستقيم والفي ظلاف الرشد والانهماك الجد واللجاج في
الامر والجملة في محل الجر صفة المعتف وقرير العين اي ذات قر هو القرة بالضم بالجاء
وبدونها البرودة فتقول منه قررت به عينا بالفتح والكسر قرة وقررا بالفتح فهو رجل
قرير العين وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح والكسر قيل وهو كناية عن الراحة عند النوم
لان ملوكهم كانت حارة جدًا فالراحة عندهم في البرودة وفي اضافة القرة الى
العين على هذا الوجه برودة جدًا والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة
السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال لقرة العين وسخنها للمحبوب
والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقراعينا وقيل معناه صارت
عينه ذات قرار اي مستقر لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يحببه ويقوم غوايره
كما ينبغي والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد تبسم كضرب والمسم كالمحدث
التغر واقبل نقيض ادبر والاقبال الدولة والعز والظرف متعلق بمتمسكا اي مشتا
والضمير في علا راجع الى الخليفة اي المتقي الخليفة في المجردات تر في وارجاعه
الى المتمسك لتعيين رجوع الضمير في المعطوف عنى فاصبح الى الخليفة وهو هنا

ليس من العلو لانه في المكان بل من العلا وهو في الشرف قال الخطيئة يمدح عبد ابن حصن
حيث غزا بني عامر فادرك بثارات ما لك الذي قتلوه وباع بيته بعضهم بخسارة وبعث
لذ هلك العلاء بمالك اي اشتريت لقومك الشرف بمالك والمضارع من الثلاثي يجيء على الله
من الباب يعلو لكن القياس الشائع في الماضي على بالكسر وكان على التداخل و
على لغة من يقول في بقي بقى بدعوه الورى خبر اصبح ان جعل بمعنى صار وكان قال
ان كان بمعنى دخل في الصباح ومرتهما فنحو امسيت ظرف لقولوا وما مصدرية اي بسماعة
فتحهم في المغرب امهلته ومرتهما فعل كذا اي ساعة فعله وقد يستعمل بدونها كقوله
لا يصعب الامر الا مريت تركبه وفي الكلام ابهام لطيف لجوانان يراد بعين الناسه
المخصوصة وان يزاد عين الفعل من ملك والملك فضل من الملوكة وهي الرسالة وصله
مالك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملأك ثم تركت
الهمزة لكثرة الاستعمال ورددت في الجمع بسبب الملك به لانه واسطة بين الله وبين عباده
فاريد الذي هو ايا ما في فضل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي والتخ ايراده في فصل
الالف مع لب البابين والعجب انه اورده فيه مع زيادة الميم واورده المكافئة
في فضل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان ممكن تمفعل كتمسكن
على ما توهمه لقيل تمكون وهو ظاهر والحاصد الذي ينزل الجهد والدنيا تانيث
الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكوى والكبر
واصله دنوو والاقرب في تصريفه انه الواو والتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم
حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذف لواو لالتقاء الساكنين فتامل
والغيابات اسم من اغاثه واصله غوث المصادر الاغاثة فزيادة خواستن وفرياد رسيدن
وكرت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانية لقب والي على التعظيم في عرفهم و
الاقطار جمع قطر وهي الناحية والجانب والمترقرق من اشرقت الشمس اضاءت
ويقال اشرق الرجل دخل في شروق الشمس والاغصان جمع غصن وكذا الغصون
والغصة بكسر الغين وفتح الباء الموحدة من الشجر ما حدث اورافه والغاية
القصد وفي الكلام ملكية وتخييل وترشيح والتشيد الاحكام من شيد وهو الجص
بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن هلال وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط

من جص او ملاط البنيان الحايط اثر ما اشرف عقيب ما قرب فالمصدر الهدام
وبران شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرتنا السماء من باب نصر مطرا سخين
واصطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى واحد السحاب والسحاب والسحب جمع
سحابه والاشتمال العطف والشفقه والاطواق جمع طوق وكلها استعارات
بشيء فنوطوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامه وبكسرة الموت والمراد ان نعمه تقيمه
في اعقاب الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقراءة الاية كذلك يتعين زوال
الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاي ضد السرور يقال
الماضي فوقوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على
الواقع وفيه بحث لقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى
قصد اذهابه والقصد حاصل في الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على
قول جمهور النحاة ان احدى فايدتي لام الابتداء تخصيص المضارع بالحال بان الذهاب
في الاية الكريمة مستقبل فلو كان يحزن حالا يلزم تقدم المعمول على العامل
مع انه اتزوو سمت من الوسم على البناء للمفعول اي صرت ذا سمة هي العلامة
وتهيم لطفا اي لطف انعام واللطف الفعل الرفق وقيل في قوله تعالى الله لطيف بعباده
اي محسن اليهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان
يريد زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد محفوظا اي ذا حفظ ونصب من الزرع
فتذكر ذلك اي قوي اتصافي باذكره والعضد الساعد وهو ما بين المرفق والكتف
وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم الضاد وكسرها وسكونها وعضد كعقد
وعضد وعضد كفلس وعنق ذكرها صاحب القاموس وهمزة من عطفني اي
حرك بعض جانبي على انه من تبعيضية وهو كناية على حصول بعض الارتياح فيه
فيقال هز العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل يتثنى بتحريك احد جانبيه
والاول اشهر ثم هداني عطف على ثم لجاني والهدى الارشاد والدلالة
يذكر ويؤنث وقد هدانا الله الذي بيديه هدى وهديا وهداية بكسرها
فهدى واهتدى وهداني سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول
هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد هذا في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه

معتدى

متعدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا
اهتدي الى سواء الصراط والقريب الذي ذكره الشارح والمحشي في حاشيتها لكشاف
بين المتعدي بنفسه والمتعدي بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى المقصد
والايصال والثاني الدلالة والارشاد الى ما من شانه ان يتوصل به الى المقصد
واما ارادة الطريق فيتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كقوله تعالى لهدينهم سبلنا ومعنى الثاني ايضا
والهدى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة
منقوض بقوله تعالى حكايته عن ابراهيم عليه الصلوة والسلام يا ابت اني قد جاءك من العلم
ما لم يأتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن موسى من الفرعون يا قوم اتبعوني اهدكم
سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال
مما لا يقبل سبحان علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه نزها بليغا تسبيح
اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل
كانك جعلته فارغا عنه ولا فقد ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظ براسه مخصوص به حتى
بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لانهم لاضافة الله تعالى حيث لا يقطع عنها في اللفظ الفصيح
وقد يستعمل سبحان الله عند التعجب والتعجب يستلزم التنزيه البليغ من بعد ما تعجب
عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا فتارة يقصد التنزيه البليغ اصالة والتعجب
تبعا وتارة بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال واشتهاره دايما بفعل مضمر متروك
اظهاره وتقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه
البليغ من جميع قبايح التي يضيفها اليه اعدائه وهو هنا جملة معترضة لكونه متعديا لغفل
لا محل لها من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح في اخر
الباب الثامن والسواء الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين و
هو الدلو اذا كان فيه ماء البتة والا فهو ما يستقى الامر بالنهوض اي بالقيام لذلك الشيء
والرجل جمع راجل خلاف الفارس والخيل الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم
لا واحد له مثل ما له في استعانته لتسقيح انكتاب كل ما يمكن ان يستعان به بحال
من استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة وذلك
اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاولى يابا السياق كما لا يخفى على المنصف

والفاتر المنكسر من فتر يفتر فتورا والسنوح الظهور محا بحمد الله اى اتى ما جمع عقيب جمع
اليها وكرته مثلثا بحمد الله كنزا منصوب بجار لتضمينه معنى البصير وبزه مدفونا او
هو صفة كاشفة كنزا الكنز المال المدفون ومن في من جواهر الفوايد بيانيه وليست في
مثل هذا المقام زايده للتاكيد كما توهمه الجوهري اذ لا يجيز اسقاطها علا فما اينما جاء في
من اصله الظرف مستقر متعلق بالكون التام لا الناقص لئلا يلزم التقدير بعد وهو صفه
الكنز والمستور المملو والتحفة ما تحفت به الرجل من البر واللطف بالجمع تحف و
حفزه الرجل قربه وفناه وهو كنايه عن نفس الرجل والعليه فعيله من العلو وهو
الارتفاع والحزمة مصدر من حزمه يحزمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب بجوز
والسده باب الدار وجمعها سدد والسنية فعيلة من السناء تا بمعنى والرفعه
والملجاء والملاذ واحد وهو المعاذ وحصن حصين اى بين الحصانه والباء في بالنبي للقسم
والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص
والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في
الاصدقاء والاخوة في الولاده وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلا وذهم
من شوب النفاق يتبعوني اى يحبلوني مصاحبا بصالح الدعاء من التشيع او من الاتباع غنه
يقال اشاعكم السلام اى حبله صاحبا لكم وتابعا والنكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف
ويقال شكرته وشكرت له والاول افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى الى المفعول الثاني الا نادرا صرح
به الثقاة فلا استقامة لما حوزه الشارح والخفي في شرحهما للمفتاح في قول الشاعر
سأشكركم ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وابلغت من كون ايادي مغمورا تنبلا لاشكر
اللهم الا ان يحمل على المبالغه هذا والباء في بما عانيت على ما بعض النسخ للمقابله اى مقابلة
عانيت والكد الشدة في العمل والعناء المشقة ومعنى المعاناة درج كثيرون فعانيت
العناء على ما هو مآل المعنى مثل تناهيت غايته لوسع في احتماله للوجهين ولو قرا عاناني
من المعاينه كان اظهر لكن الروايه لا تساعده وتضرع الى الله افتعال استكان وتذلل اليه طلبا
لمعروفه وكذا تمرغ في المصاوب التمرغ راى كردن والتائب من تاب عن الطريق اى عدل
كتب ودخل للبيان من الابانة وهي الظهور وهذا اى المحصلون الموصوفون بالصفات
المذكوره لعمري اللام للابتداء حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده تقديره لعمري

في

قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يجعل على
حذف المضاف اى لوجود عمري وكذا اشباهه مما اقسم فيه بغير الله كقوله والشمس والليل والقمر
ونظايرها اى ورب الشمس آه ويمكن ان يكون المراد تفويض لعمري واشباهه ذكر صوره القسم تاكيد
معمول الكلام ويجب فقط لانه اقوى من سايل المؤكدات واسلم من انا كيد بالقسم بالله تعالى
لوجوب البريه وليس لغير هذا الحبر شرعي وتشبيه غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان
الحلف بغير اسم الله وصفاته مكروه كما صرح به النووي في شرح مسلم بل الظاهر في كلامهم ان
الكفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء
وقد قال عليه السلام ان الله نهاكم ان تحلفوا بآبايكم فمن كان حالفا فليحلف بالله
او ليصمت وعن ابن عباس رضي الله عنه لا اشك وذكر صوره القسم على وجه الذكر لا باس به ولهذا
شاع بين العلماء كيف وقد قال عليه الصلوة والسلام قد افلح وابيه وقال عمر بن قايل
لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغه وكذا اطلاق القسم على اشباهه
والعز خلاف الذل والمراد به القله لان الغرة تقتضي القله غالبا والمرام مصدر بمعنى
من رام يروم رواما وملوما هو هنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم
من حيث انه مطلوب في الوجود وقله المطلوب هذا الوجه كنايه عن قله الطالب
ضروره انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبيه كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا ففيه
نفي الملزوم بنفي لازمه وقد يجعل هذا اشاره الى الحق المبين فالمرام بمعنى اسم فاعل والغرة
اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اى الحق المبين قليل الطالب او غالب لان الحق
يعلو ولا يعلى ولو ابقي المصدر على معناه الحقيقي كان اظهر اى الحق المبين قليل طلبه
والطباع والطبع والطبيعة السجيه التي جبل عليها الانسان واللد ذو شدة الخصومة
فالاضافة في قوله تعالى وهو الد الخصام واريد بالجمله الخاصمة بمعنى ذي شديد
الخصومة فالمراد المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الد للمبالغة وما نقله القاضي من ان
الاية نزلت في الاخنس بن شريعه الثقفي مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه
رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال اسلامه بعد نزول الاية يرفعه قوله تعالى في حقه
محسب جهنم والجدال المخصومة قوله وليس غائبا ان كانت المذكور في كتبنا النحو ان
اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط
ومن ثم سمي اللام الموذنه وسمي الموطيه ايضا لانها وطيت الجواب للقسم اى

لان اصل ما يلزم فيه ان يكون بغير الله فاذا حلف بغير الله
فاذا يغفر ان يحلف بمعبود مقام المعبود

اى مهدته له نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم والشارح
حمل الخبر هنا على الشرط بقرينة الفاء وهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان ينبغى على مذهب
الفراء قلنا اللام هنا زايدة لا موطية للقسم كما فى قوله لئن كانت الدنيا اذى تتاديح
من ليلى فالموت اروح والتاء الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحب بمعنى الحب
بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى الحسب
حقيقية كذا فى الكشاف قال احسبه الشئ اذا كفاه وفى الصحاح حسبك درهم كفاك والتعجب
والتنويه مما يلحق الجزاء كما نقله الازهرى ويعضده قوله تعالى هل تثوب الكفار ما كانوا
يفعلون فلا عبرة بما فى الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا فى الخير
كما صرح به الاثير فى النهاية والجزيل العظيم والاجل الآخرة والتوكل الاعتماد
على الغير والاناية الرجوع وقوله افتتحكتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد يحتمل ان يكون
الظرف لغوا بمعنى قوله بحمد الله مستقرا او موضع الحال فاعل افتتح لاصلة الافتتاح ومعنى الكلام
افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت حينئذ بين
التحميد والتسمية فى التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن بها ومن الى ان
باسم الله للملابسة ظرف مستقرا حالا من فاعل ما سيقدر وان جعلت التلبس هو التيمن
بكلمه ودلالة على ترتيب عملها الله تعالى المناسب لما ذكره الشارح فى شرح الكتاب وحاصل
التلويح ان يجعل قوله هنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فضل التيمن لكن الحق
الحقيق بالقبول وعليه المعول انه تقدير الفعل المخصوص خبرا على ما ألف هنا وبالجملة خصوصية
كل فعل يقع فى مقابل خبر كابتدائى بسم الله اقرأ او اكتب او اشرع فيه لما فيه من التسمية
مدلولا متبركا بها ولهذا التزم حذفه فى كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظا كل ان يشرع فى
فعل متبركا بالتسمية حتى ما فى القرآن اذ لو اتى به فيه لما افاد تسمية من شرع فى غير القراءة او
للاشعار بانه موضع ينبغى ان لا يطلب فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المستدعى للفاعل فسلكنا
تلك الطريقة لفات ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير باسم الله ابتداء وتقدير الفعل
الخاص احد لانه على تلبس كل المشروع فيه ابتداء وانتهاء ما بالتسمية انتهى بالمقام
واوفى بتاديه المرام من تقدير ابتدائى اذ الغرض تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك
بالتسمية وكذا ما استحبت اشارح لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج فى الشرع حمل طريقه كون
الشروع فيه ملتصقا بها كما فى النية حيث اعتبر تحققها فى ابتداء العبادة وقد يشهد

على تقدير الفعل الخاص لقوله عليه الصلوة والسلام فى خطبة يوم النحر من يذبح فليذبح باسم الله وقوله
عليه الصلوة والسلام باسمك ربى وضعت جنبى وبك ارفعه وقوله عليه الصلوة والسلام
باسمك احيى وباسمك اموت فانها تدل على وجهية تقدير الافعال الخاصة وطيه انه مبنى على
تغاير العبارات بالاعتبار الظاهرة وهو فى حيز المنع ولنا على هذا ويحتمل ان يكون الظرف
المذكور ما اوقعت نسبة الافتتاح الى الحمد فتطابق تاخير الحمد عن التسمية استعانا بما افاده الحصر
واعراضا عن ذكر الجلى وتلويحا الى ان تاخير الحمد عن التسمية لا ينافى وقوع الافتتاح به
فلا تعارض بين حديثى الابتداء بالتحميد والابتداء بالتسمية حقيقة لان الباء
فيهما للاستعانة والاستعانة بشئ لا تنافى الاستعانة باخر كما ظن اذ حمل باء
البسملة على الاستعانة لا يليق بحسن التاديب لان يفضى الى جعل اسم الله آلة والآلة
لا يكون مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد فى الحديث عليها يقتضى خروج الحمد عن الكتاب
وهو خلاف المعروف بل لان الابتداء امر عرفى يعتبر ممتدا من حين الاخذ فى التصنيف
الى الشروع فى البحث كما قيل اذ لا ان الاول محمول على الحقيقى والثانى على الاضافى اقتداء
بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا فى العمل بما ان فى التسمية
جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لانه من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا
ثبت التعرض لكل ظاهرين الحديثين واحتج الى التلفيق ولان المناسب مقام التعظيم
التصريح بالحمد وصرح عليه تعالى قوله اداء بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح به بما يعمل
موجب الحديثين اشارة الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه اخر فقوله اداء مفعول له
للافتتاح واورد عليه ان اداء حق التكبر محصل بمجرد الحمد ولو فى اخر الكتاب بعلل
الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت
شئ لشئ اتيانا بما يجب عما لا ولان الغرض الاصلى من الافتتاح بالحمد فى هذا الوجه
ربط العقيد الذى هو تلك الانعام وجلب المزيد الذى هو التاليف وهما حاصلان
بالاداء المذكور فهو مقصود فى ضمن قصدهما ولهذا قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان المقصود ذلك لم
كان تقديم الحمد على المجلو به الذى هو التاليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور
ايماء الى هذه النكتة على انه سيجئ ان الاطراد والانعكاس غير لازم فى العلل والمقتضيات

فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغيره هذه الطريقة وقد يحامى بانه
تعليل لافتتاح بعتبارها اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص وبهذا الفرق
يظهر بين تقديم التحميد والتحميد المتقدم وبانه تعليل لحمد الله لا لافتتح وفيه ان المقصود
بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاه بلا علة وجعل العلة للقيد بايا ه الذوق السليم
وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقدير الحمد وفيه ان
كون التقديم على تاليف الكتاب حتى تشكر النعماء مستبعد نعم يجب تقدم الشكر عند
قصد الربط والجلب لاجلها لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله
فيما شكر ناك كما سنذكره الان وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى
عين الحمد كما ان قول القايل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور امثاله
اخبار واقع موقع الانشاء اى مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به
ليس قصده الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله وفيه وضع الظاهر موضع
المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فمقصود المتلفظ به تعظيمه تعالى بوصفه
بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ
العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى
الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية
متكلف جدا قوله الحق شيء مما يجب عليه من شكر فما يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية
واتى ببانيه على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله به الى ما خلق لاجله
اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في اصول الاصول وصرف
اللسان اى اظهار التعظيم بعض منه ويحتمل العكس والمعنى بشيء هو مما يجب عليه من
بعض شكر بما انه ذو وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الاتيان بهذين الوجهين
التعرض للشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون بيانيه في الموضعين فالاولى بيان
لشيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي الذي يتضمنه الحمد هنا لا انهما
متحدان ذاتا كما تسطر عليه والمقصود على المقادير ان المعاد ستعلم من الشكر
كما وحقه بصفاء اعتقاد وخلوص طوية هو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى
ان القوة المحامد تفي بحق شيء من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره

قوله هو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون
الا به واما قوله عليه الصلوة والسلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك محمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع
وتوطية للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان الخ
وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا
اعني ذكر لفظ يد لدفع احتمال التجوز هو الذي قبله هو المسمى في اصطلاح الاصوليين
التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقة لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص
الثناء باللسان في مجرد به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير فوز تم
واذكروا ما فيه وغيرها من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا
نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظ ربما
يكون مجموعا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يخص الحمد اللغوي باللسان وقد قال
عز من قايل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان لها قلت لما ثبت
ذلك الاختصاص بالنقل عن ائمة من ارباب اللغات تحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز
قوله على الجميل لم يتعرض لمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر
المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء عليه بدون المحمود بقوله سواء تعلق بانعم وتركه
هاهنا فان قلت اذا اثنى على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير
حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولهذا يذم الحامد لان حمده لم يقع في محله
مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني
والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا او يصوره بصورته
فان قلت انهم صرحوا بوجوب اكون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود به على الاصح
ووجهوا اختياره على المدح بانه شعر بالاختيار الذي هو القاعدة الكلية في اصول
الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال
عن التقييد به فليس بجامع قلت اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف
مقدر اى الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار وعلى ما صرحوا
به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك

الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم وجود شيء على ما هو المشهور المقرر في علم
الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال التي هي الان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت
لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية تستقل
بها فاعلها ولان تلك الصفات مبدأ الافعال الاختيارية والمحمود عليها باعتبار تلك
الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في الحال والمآل وقد يقال الحمد يتناول ما يتعلق
المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا او ما المصير الى ما ذهب اليه
الامدي من جواز استناد الفعل الى المختار وجوبا ان يحمل على صفة الصفات
حقيقة بهذا الاعتبار كما خصه الخطابي فيما لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد
الفعلية كما عرفت على ان لا يصح فيما يتوقف عليه العقل الاختياري كالعلم والقدرة
والاتصال وتقدم الشيء على نفسه فتامل قوله سواء تعلق بالفضايل او بالفواضل
سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى قالوا
الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والمفضل بعده اعني تعلق على
تاويل المصدر مبتدأ كما ذكره بمثل الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام
لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضايل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى
ولا يجمع على الصحيح على ما في الصحاح ثم الجملة اما استيناف او حال بلا واو او مقدرا من
بقي ههنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعددين والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين
احده فالجواب ان الواو تنزل او لفظ او بمعنى الواو ووكون ام بمعنى الواو غير معهود
وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما يلخصه ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اي
الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على وجوب الشرط المقدر ان لم تذكر الفعل بعد
سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملان للشرط
بعلاقة ان اذ والهمزة مستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم والتقدير مثلا
ان تعلق بالفضايل او الفواضل فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل
سواء خبر مقدما وما بعده مبتدا ثم الضمير في قوله تعلق واشارة الى
عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة في المعنى اذ يكون
من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى

الحمد متبعدا والفضايل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية او الفواضل جمع
وهي المزية المتعدية ههنا التعلق بالغير كالانعام اعني اعطاء النفع لا الانتفاع
كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري هو انعامه كما
مر والفعل لا يقبل الانتفاع اصلا الا الشكر فعله اه وان قلت لم عرف الشكر
بين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه كان قريبا
من الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه وقد فسره كان مظنة
ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا فسره وبين الفرق تخليصا
للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر في
المادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بانه في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين
ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات
الذاتية مع صفة الانعام كيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل
اللهم الا ان يلاحظ ههنا حمدان احدهما بازاء الصفة الذاتية المستفاد من التعليق
بسم الله تعالى والاخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حياله ويجعل
الشكر متحدا مع الثاني لا يخفى ما فيه من التكلف وفي بعض النسخ وبه يندفع عن تعظيم
المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى
في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمنعم كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع
لمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر
باخبار الغير او الالهام او باضمار المعتقد نفسه وبفعله اذ يكون المنعم بالواسطة
عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقديرين الاعتقاد لا غير وههنا بحث
وهو ان الاباء عن الشيء لا يستلزم تحقق ضده فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم
معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ عن الخ بقوله يقصد به فليتامل قوله بسبب الانعام
متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بقوله على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض
ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقادا وجنانه بالجر
عطفا على باطنه باو وعطف لاحقه عليه بما يدل على ان مجرد الذكر باللسان والعمل
الاركاني شكر ولا يخفى ما اشير اليه وحواشي شرح المطالع من ان ذكر اللساني

والعمل الاركانى لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح فى الاداء
لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق
جازما او مرجحا ثابتا او لا وقيل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر
بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام
وانه ولى النعم فى مقابلة اقامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان
لزمته فالعطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر ما هو لله لكونه
اظهر فى الايناء ووسط الاعتقاد الذى هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور
اوسطها قوله او عملا اوضمنا الاركان فالعطف الخ عطف على العمل تنبيها على ان العمل
انما يكون شكرا اذا كان على وجه التعظيم واما اذا كان بالجارحة فلا قوله وجده حال
من الساد على تاويله بالنكرة عند سيبويه اى منفردا او ذا صبا الاصنام فى الالف
التعريف فيه وفى نظائره للعهد الذهنى لا الخارجى والمعهود الذهنى نكرة فى
المعنى ولهذا يعامل معاملتها كما سيجئ فلا يحتاج الى تاويل ويمكن ان يقدر العامل
المحذوف فى صفة اللسان على راى من يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة وقال
ابو على الفارسى انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقيدة اى يتوحد اللسان
بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا لنسبة الحصرية المستفادة من
ضمير الفصل فى قولهم وعند الكوفيين يجب على الناظر فيه ان يعنى فى حال وحده
لا مع غيره قوله ليتم النعمة اى الانعام بها اذ الفواضل هى المزايا القائمة بالشخص
متعدية كما الى غيره قوله على الوصف بالعلم والشجاعة ليست انها وصلة للوصف
وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون فى مقام
الانعام فلا يتحقق عدم صفات الكمال فى هذه الصورة بل هى لبتة والمعنى على الوصف
بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف
يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختياريه المتعلق فيه قلت الشجاعة
قد يطلق على انتظام الملكة ايضا كالخوض فى المهالك والاقدام فى المعارك وهى المرادة
هنا قوله والله اسم للذات المراد بالاسم هنا ما يقابل الصفة او اللقب او الكنية فان
قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعلقه وحين لم يعلم حقيقته فكيف تعلم تصور ذلك

فقره

قلت لا نزاع فى وقوعه تعلقه تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية
على قدر ما ظهر لنا لفيض الالهى واما المنفى المتنع تعلقه بكنه حقيقته وذاته لان
فى وضع العلم كما فى وضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا كان الواضع
مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه فعلم غيره تعالى
الوحى فلا وذات الشئ قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال
على ما يقابل الوصف والمراد هنا هو الثانى وهو يستعمل استعمال النفس فى استعمال
الشئ ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر فى نعوت الذات من صفات العلى
الوجوب الذاتى الذى يفرق اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولانطوائه على
سائر صفاته لانه مفهوم كل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع
المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال بحنابه تعالى توطئة لما يذكر من وجه تعليق
الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل الى
قوله على تحقق الاستحقاقين اى لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة
مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث
هو اى من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بالايشعر بها كلام الاتحادى
الذاتى ان يعد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على مشاركة مدلوله لمدلول
غير معهود على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات
وقد صرح هنا بتوقف العلمية على هذا فهو الجواب بان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد لله
لان تعليق امر باسم يدل على مشاركة مدلوله وذكر وصف الالهية مجرودا عليه
بعد افادته الاستحقاق الذاتى لا يضره ولا يغيره على ان لفظ الله لما دلت على ذات
متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الصفات بهذه الصفات فى ضمن
هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به فى حكم التعليق بالمشتق الدال على مشاركة
جميع الصفات وقد يقال انما تعرض اضرابا عن المقدمة كان سايلا سال بان هذا الانبا
لا يفيد الاختصاص ثابت فى نفس الامر ولهذا تعرف لام المصدر الصفة الالهية
فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرف بما ذكر وهنا بحث اخر وهو ان الاستحقاق الذاتى
هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد فى حواشى الكشاف فقد اندرج فيه

الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بانه لذلك كالتصريح بانه ادى الواجب
لما تقرر عندهم واستنهر من ان شكر المنعم واجب عقلا وشرعا فتامل ويمكن ان يكون
بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الصفات الذاتية فانها لما لم تكن غير
الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق
بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد منها فذكر الانعام تصريحا
بالاستحقاق اوصفى واما على ان كل صفة من صفاته تعالى مستقلة بافادة
الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير
الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته
لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل والنعم
لا يقتضى ان لا يستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم
على فعله فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام لزيادة اهتمام به سيأتي في تقديم
المسند اليه انك اذا قصد تقصد الى اسم فتقدمه تاما وتجعله مسندا اليه وتوخر الذي
فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه موخر في الاصل
او مقدم سواء كان الحمد موخرا في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما
بان يكون احمد حمدا لله بستقيم بان النكتة في الاستحقاق بانها اعتبرم
هي المزية التي موضعه لا للمقادير والحمد قارفيه لانه مبتدا وثم انعام يرد قضاء
المقام ما هو المصالح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس يقتضي المحال بل هو حال اقتضى
تقدم الحمد وهو المحال هو التقدم بل ارادان هذا المقام الذي هو مفتتح تالية يقتضي
اهتماما بشان الحمد واراد بقوله لمزيد اهتمام بيان الاهتمام العارض للحمد بجوزه المقام
اولى بالعناية من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام العارض للحمد بجوزه المقام
او على عليه غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقة لمقتضى المقام
مع فصاحته لكن فيه بحث هو انه يثبت كل قول تعالى لله الحمد رب السموات ورب
وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الملك الى غير ذلك
حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الايات مع ان المقام للحمد والجواب ان
المقام في الآي المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد

كما اشير

كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف الخ
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الجار ضرب التخصيص المقصود في هذا المقام فلا
تصرح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرف في قوله له الملك وله الحمد
ليدل على الاختصاص فاذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض لفوات الخصر
المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف
بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضى
ان قلت فاوجه ما ذكر في سورة التغابن قلت عبارته هناك هكذا ليدل بتقديمها
وستقف على نكته في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان قلت لا وجه لاجتناب
التخصيص فيما نحن فيه لما سيجيء من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون عالما حكما
مشوبا بصواب وخطاء والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب
المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا او نظيره
ايا كنعبد قوله بان فيه اي في الحمد لله بتقديم الحمد وهذا اعني ارجاع الضمير الى ما ذكر
هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اذا جاء صفات الربوبية والانعام بدلائل المنعم
دقايقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه بوجه حقيقي في قوله الحمد
لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله قوله
وبهذا يظهر الخ اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص
جنس الحمد لله يظهر ان ليس فيه الا استغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال
كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا
فرق بينهما فيما نحن فيه بل ان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال كلها مما يقبل تاويلا
يندفع به تلك المنافاة كما ذكر الفاضل المحشي فلا يترجح احدهما على الاخر
من هذا الوجه ثم بينهما فرق من حيث ان منافاتها اختصاص الافراد لتلك القاعدة
ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا
القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت
لعل كثيرا من الناس الذين عللوا الاختيار للجنس بعدم الذهن هو من فروعه كما هو الظ
والمتبادر اعني العراقي وارسلها العراقي وما ذكر من ابطال التعليل السابق

ونفي الافتراق بما ذكر جعلوا
تقريرا لجنس المذكور ورده الكشي
على ص

انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني
فاختصاص قد مما ايظن يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت تفرد ما لله تعالى
وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان المعبود الذهني نكرة
في المعنى معنى التخصيص متضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق
النفي فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه
مرادا في المقام اما المنع الاول فظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي
هو منقول عنه كما صرح به الشارح في شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك ولانه حقق
في محله فايدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني
فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظن ان هذا الكثير من الناس
علموا اما ذكره اكون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق في قوله
فان قلت ما معنى التعريف في الحمد بناء على ما المراد بالتعريف اللامي في الحمد
لا طلب بيان مدلوله الوضعي ونظير قولنا ولبكم هم المفلحون معنى التعريف
في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بذلك انهم يفلحون في الاخرة او على
انهم الذين ان حصلت صفة للمفلحين الخ فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صورة
ردده بين العهد وغيره وسيجئ تصريح فاضل الحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره
من فروع التعريف الجنسي فحمل كلام الكشاف على ما ذكروا وان كان مخالفا لما ذكره الشارح
والفاضل المحشي في حاشيتهما لكنه هو المناسب للوقت بيان مراد المقام لا بيان مجرد
مؤدى اللام وانما قلت الظن هذا اذ لو حمل على انهم علموا بذلك كون مدلول اللام
بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لزم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالراي
وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد
لا شك ان وضع لفظ المعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام فاذا
ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس سوق لبيان كون المحمود محمودا لا في المقام على الجنس
دون الاستغراق ظهر ان باقي الوجوه المذكورة ههنا حتما ان تنافي ايضا لذلك
لتلازم سابق الكلام ولاحقه على انا نشارح ردد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين

على تعريف الطبيعة من حيث هي
قلت لو سلم ان تعريف الجنس هو

اما باعتبار المنع الضمني او
بان جملة لوجه الكشاف هو

باشتمارها

باشتمارها كما ذكره ههنا بذكر
الوجه الاول وسماه اولا مع
انه يرد عليه هو

باستعارها كون اللام للاستغراق في الجملة عند الزمخشري مع بطلانه ويرد الوجه الثاني
هناك ولم يرد عليها ورودا ظاهرا اما اورده هناك على الوجهين الاولين
فلو كان الكلام هناك مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق
كما ينبغي عنه ظاهر قوله من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان
كون الحمد محمودا في المقام على الجنس دون الاستغراق كان اختيار ونسبته اولى
فما غاية البعد فعلى هذا بنى الشريف كلامه واورد عليه انه ما اورده فان قلت
من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمودا في المقام على الجنس دون الاستغراق
قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس لان الاطلاق تعريف الجنس على الاستغراق مجاز ومع
وضع الواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة
بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي من حيث وصاحب الكشاف جاء ههنا على الاصطلاح
المذكور مع قرينة ذكر الاستغراق ههنا في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة
والحقيقة لذلك وهو المذكور مما تنوع وفي بحث تعريف الجنس اليه باللام من حاشية
الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي بن ان الدال على ذلك انه صرح الجنسي
الموضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق فضعيف ايضا تعسف اما اولا فلانه صرح
في الجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا على
نفي الاستغراق بل صرح بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية
ظاهرة على ان المراد الاستغراقي فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا
كذلك شيوع ارادة الاستغراقي في المقام الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق
كذلك على علم يدفع هذه التعريفية ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كذلك
على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الآية الكريمة قرينة معينة فالفرق
ظاهر واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا
يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو واذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة
الى احتمال الامر الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده
وكما ان في فرد اختصاص الحمد دون ان يقتضي اختصاص الحامد بقي ههنا بحث ذكره
جدنا شمس الملة والدين انتهى وانى في تغيير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص

الجنس لاينافي مذهب الاعتزال لجواز الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان
اختصاص الحمد لله ذكر صاحب الكشاف مستفادمن لام الله على ما هو المختار
وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرف في اثبات الجنس المذكور لا لغيره لا اثبات
ثبوته لغيره ولو عند المشتو لذلك قال السكاكي وقد يكون للخبر علم الشمول والمراد
تخصيصه بعين نحو زيد جاءني وعمرو ذهب وهذا ينافي اثبات جميع الاول للثاني
فانه ينافي ثبوت شئ منها لغير المذكور عند المشتو هذا كلامه فانت خبير بان الكشاف
قائل بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن وغيرها بل الظاهر ان مراده بالاختصاص
في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الثبوتي والاثباتي لما فاتته مذهبه الان
يقال قوله بالاختصاص الثبوتي مبني على التاويل والاضرورة ههنا صح ان اظهار مذهبه
واراءة التصلب فيه مناسب لاوايل كتابه الاترى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد
لله الذي خلق القران ثم غير الى ما نزل الوحي لوجوه ذكرها الفاضل الحشي في شرحه
والله اعلم قوله بل على ان الحمد الخ الكلمة على متعلق بخبر مبتداء محذوف اى بل هو مبني
على كذا والجملة عطف على جملة وبهذا يظهر وبهذا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من
ان عطف بل على ان الخ على قوله ان افعال العباد الخ يدل على ان هذا ايضا نظير ما اشير
اليه بهذا مع انه لا وجه لظاهر القول بالتخصيص في الحمد هلا مدخل له في هذا الشان
ولا حاجة في دفعه الى الذب بتعسف ان احد اعتقادات جبة الذهاب الى ان تعريف الحمد
للجنس اما مسئلة خلق الاعمال واما انه سادمسد الفعل فلما قال بالتخصيص
علم ان الجهة الاولى منتفية وان الجهة الثانية الثبوتية قوله والعدول الى الرفع للدلالة
على الدوام والثبات اورد عليه الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان
التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتصريحهم
بدلالة اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجدد
واما ان قدر باسم الفاعل فلانه مع في الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون حكم
الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية
التي خبرها فعلية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع
اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول ويكفي للعمل في الظرف

راجحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا وقد يضاف شارح في اواخر الباب
الثاني على ان فيما ذكر في الدام يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقييمها صل وحصل وهو
بمنزلة التصريح فيما ذكرته هناك لقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى
المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال بحمد الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه
بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اتعاب النفس دون الثبوتي
لظهور ان اعتياد تلك الشئ اقتدر واشك ان افضل العباد اشقها واتحقيق ان
القاعدة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان
فالمناسب ان تختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة
للذات فلهذا اختيرت الاسمية والافالفعلية صرح به بعض الافاضل قوله وانما
انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق وكذا ما ينوب منابه اى لا يدل على الاستغراق
لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز قصور عنه فلا
يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث وهو ان المحققين
صرحوا بانه قد يقصد في المقامات الخطابية مثل قولنا فلان يعطي الاستغراق
كما سبجئ في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه
المصدر من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل ان ذلك في الفعل المنزل منزلة
اللام اعني الذي لم يقيد تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في فعل الحمد لا يحسن بل لا
يصح وهو ظ قوله وفيه نظر بيان ان المصدر المنكر كاف في نيابة الفعل فيجوز ان
يكون تقييد لزيادة معنى هو الاستغراق في الجملة من جانب ما حاله ولم يرد ان
المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قوله
الحمد لله بالنصب واجيب بان هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية قائلة
واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره و
انت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال لخاشاة تغيير
الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم لاعتراضه في التحقيق قوله وعند خفاء قرائن
الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا
لكان المعنى ح للبيت هو اتباع فما لاستعمال مطلقا اى سواء وجد القرينة

المرجحة للاستغراق او اعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته
والفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة المجوزة وكونها كذلك على تقدير ان مبنى الكلام
هنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشيخ يصدد توجيه كلامه وقد حصر
في المفصل فايدة اللام في التعريف في التعريف والعهد والجنس ولا يأتي ما ذكره
في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه
ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس في نحو والله لا اتزوج النساء مبني
على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لان نوى حقيقة كلامه
ولا ما ذكره صاحب الانتصاف من ان اللام ظاهر في العموم بدليل استعمالها فيه من
غير قرينة وتوقفا لعهد والجنس عليها قوله او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف
الخ خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وضعا كما لتصريح بان الحمل
عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل
المحشي تقول والسبب في اختياره الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله
تعالى محققة لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثير ونقاوت فلا وجه لاختيار
احدهما ورد الاخر فان قلت قدم الفاضل المحشي الى هذا الوجه قولهم ان
اختصاص الجنس بتقويم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح خلاف عن ذلك فليحرر
رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الخ الى هذا المقام فلعله اكتفى
عن ذكره هنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فايدة تعتد بها في ذكر قوله وعلى
اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد لذلك الاختصاص فعلى ما صرح به في
في حواشي السند هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الفايدة لا تتفاوت
حالها في الجنس والاستغراق بقي هنا بحثان الاول ان الدليل المروي عن صاحب
الكشاف الذي نقله الشارح بقوله او على ان اللام الخ منقوض اجمالا لتخلف الحكم فيه وصورة
العهد الخارجي مع انه من معاني اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ يقال اللام لا يدل
الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فلا يمكن
لا يكون تمة عهد خارجي لا يقال هناك وضع اخر للمجموع بازاء المعهود لانا نقول فلا يتجه
بالدليل المذكور وعلى عدم كون اللام للاستغراق قبل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في

المجموع

واعلم

مقصود

للمجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فلعل القائمة المطوية
في التعليل الثاني التي اشرت اليها ضمنا بحث الثاني ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة
والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد عجب لمقتضى ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف
باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة خارجا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من
الجنس فظاهر منه ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام ارادة الحقيقة من حيث هي
فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا ولا يكون امر اضطراريا
على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان يرجح لعدم الاحتياج الى
الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام ارادة الطبيعة من حيث
الوجود نظرا الى العظم لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر ومنزلا الى ان الشيوع على وجه
الاختصاص مقتضى طبيعة الجنس لا لازم وجود معه ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد
قوله على ما نعم العظم الخطر في مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاق فيه لقوله تعلق
بالحمد فصل بينهما وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي قد يعرض الوضع كما
قيل فتدبر قوله فقد تصف وجه التصف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين بين وان
جوزه البعض كما في الوجه الاول او ما دون في المبدل منه لا يجوز وغير الاستثناء عند الجمهور
صرح بذلك المحاسب لعرفات ما هو المقصد لعني التوطية والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن
كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في انفسهما لكنه لا
لطف لبيان ما علم بما لم تعلم عدما وهنا وهو اخر الاول ان ينزل الفعل المتعدي منزلة
المصدر مضافا الى الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقد يجرد ذو بعض
المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثاني ان يكون ما لم تعلم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف الثالث
ان يكون من قبيل وضع المظهر موضع المضمر العايد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول
فلغاية نزوره وابطه الاصل الحقيقة فلم يتعذر لا يصار الى المجاز واما الثاني فلعدم
جواز حذف الضمير المبهم مثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه
خلاف المظان مع عدم استنامه على نكتة سوى قوله امكن من مكن ما لم مكانه اذ مكانا
يريد ان الحمد على صفة المنعم استدعاها في القلب كما دل عليه تعريضه واما الحمد على نفس النعمة

وعلى سبيل التجوز بناء على ان اثر تلك الصفة لقصوره عن الاحاطة وان لا يتوهم
اختصاصه بشيء دون شيء مجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول الانعام وتقدير
ان التعرض للمفعول على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التعرض للبعض
فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول من المعلولين والثاني الى الثاني ثم ان قصور العبارة
عن الاحاطة بالمنعم به كله اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا
نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجمال وانما اقحم في المختصر لفظ الانعام لما ورد
به الاستعمال اذ الوهم الجاحد المسلم يطلق الشعور على ادراك الايماء الى ان اعتبار القصد
في الخواص والمنبهات تعتبر عندهم فتوجد بما في الشرحين واعترض عليهم المحاكمة
وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اي اختصاصا لانعام شيء دون اخر واختصاص
الحمد على انعام دون اخر لا يقدح في تحقق التوهم افادة تعليق الحمد على اسم
الذات الاستحقاق جميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معنا معتدا وبراشيا الخ
وسيجيء تحقيقه في بحث القصر قوله وتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن الظاهر ان
يقال يكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصوره الخ علة للاحاطة به علة واحدة على الحذف
فيكون هي ايضا علة عدم التعرض للبعض واما جعله علة برأسه فمردود عليه
ان ذهاب نفس السامع لكل مذهب يمكن انما يحصل في صورة ذكر ملفظ العموم ويجوز ان يحصل
الحذف بمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل ترك المفعول منزلة اللازم بقطع النظر عن
تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابية المتكلم انتساب فعل الانعام الى
الله تعالى على وجه العموم في افراده ذلك الفعل يكون معللة ان على جميع الانعامات ويمكن
ان يكون مراد الشيخ هذا فتدبر قوله ثم انه صرح بعضهم الخ شروع في شرح قول المصنف
علم الخ قوله وفصل الخطاب بينهما اولا على الاجمال ثم نزل اخرا كده على التفصيل بحيث كان قوله
وعلم الخ ثم للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب ثم اخبرك
انك الذي صنعت امس اعجب او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة
عن رتبة اجمال مطلقها وسيجيء في مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان
المراد بالتعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم الاستيفاء في المؤنعين فيما بعد وبعض
النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعثة الرسول المتقن بها ونعمة المعجزة المصدقة

ادعوا وتلك النعم بعينها هي الاصول والمراد بالايماء الى الاصول ايماء من حيث انها اصول ويتجه
الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد منها فانه ان كان من تلك النعم صحا
والبعض موحى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه موحى اليه وذلك باعتبار
التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يحمل الابهام للتعظيم ثم
التكلف في كون التصريح بها وحده ايماء الى ان تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان يتبين
الشأن اصالة تلك النعمة ثم تنزيل كلام المصلي واحدا بعد واحد منتهيا الى الدعاء لمعاوني
الوصول ثم تغيير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة معاونيهم ليست كاصالة تلك النعم
صريح في خلافه قوله تعاونون استيناف جوابا لسؤال مقدر وصح ان يقال انما يفعلون
في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون ما لامن غير اجتماعه مع بيت نوعه والاول اقرب
قوله وفي الكتاب مشتقة يعني يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد عند سماع
دلالة كتقتق على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة مشقة لاحتياجها
الى ادوات بعيد حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة
الاعلام فتدبر لزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه قوله وهو المنطق الفصيح للعرب
عما في الضمير الفصيح اما بمعنى انا طق فلا معنى او بمعنى المظهر فالمعرب مفعول عنه اي بمعنى
الذي يعرب عن الكنة فالاظهر تركه ايضا او المراد بالبيان هنا ما يتبين به نوع الانسان فقط
لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم
ان هذا الاجتماع شروع في بيان اصليته نعمة القوانين ونعمة البعثة والمجوز ان ينزل
عليه ما ذكر في الصلوة وتبيين المناسبة بين ما ذكر في الحمد قوله يتفرع الجيء عليه يرجع
الى المعاملة والعدل باعتبارها ذكرا والى العدل فقط قوله لا يتناول الجن بيات الضمير المستتر
انما قال لا يتناول الا لافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما باعتبارها ذكر
او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل الانس لما حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد ايضا
تغليبا المعاملة ما بعد ثم ان النجاة قد تعلوان تعريف غيرها باللام مع كونه مرضا فاوان
كان نكرة ولم يجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم
جعلوا بمعنى المغايرة قوله بل لا بد لها من قوانين كلية اي بل الافراق منها من قولهم
بدده يبدده اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض منها من البدل

العام تشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العلم وكون ذلك لافراد بطريق العطف والمنبه
على جلالة فخر البيان هو الامر الثاني لما ذكر في الشرح في اوسط الباب الثامن ذكر
الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومرتبته اذا كان ذكر الذكر بطريق العطف
دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته باعتبار انه يومي
الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع عن اندراجه تحت العام قوله كما اشير اليه
في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة
الى الانسان بعد الخلق وايضا ذكره في اوائل السور المشتملة على تعداد النعم وقرنه
بتعليم القرآن وخلق الانسان وهي نعمتان جليلتان قالصمير في اليه راجع الى الجلالة
باعتبار انه بمعنى الشرف او باله مؤول بان مع الفعل قوله عالم نعلم مفعول الثاني لعلم و
الاول محذوف اي علمنا ولا ضير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار
على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو
كان من افعال القلوب لكان مفعولا الاول عين الثاني اذ هي من دواخل المبتدا
والخبر فظهر ان القيد بان الاقتصار رفع عن كل المفعولين وان علم منزل منزلة
اللازم ومن ابيان متعلق به وما لم نعلم بدل البعض من الكل بدل مستغنى
عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى
تفضل من ظلمة الجهل الى نور العلم وبه المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم
تذكير ما نسي نحو ما سبق مثله وعن الشر ان المراد ما لم يكن نعلم باجتنادنا وقوانا
قوله رعاية للسجع قيل عليه ان يقال وما لم نعلم من البيان علم ورد
بانه تركيب الحر والكلام فتقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه على ان فيه
ايضا ايهاما كاذبا بخلاف النظم وهو تقدم المفعول قوله خير من نطق انما اختار خير من نطق
على سائر الصفات المادحة له عليه الصلوة والسلام لبنا سب ما ذكر في الحمد من
النهوض لنعمة البيان واختيارا للتحول النطق على القول ليلا يحتاج الى ان يقدر انه عام
خص منه البعض وهو الله تعالى ورضيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى
قوله دعاء للشارح المتقن القوانين اشار بتوصيفه الشارع بما ذكر الى سبب
الدعاء له وايضا لما كان عليه الصلوة والسلام واسطة في وصول نعمة الاسلام

وهو العوض ثم الظاهر والحرور اعني لها متعلق بالمنفي اعني بدون على قول البغداديين حيث
اجازوا الاطالع جملا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجري
مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف
معربا مثل لا خيرا من زيد وصلوا متعلق الظرف فيما بين الاسم فيه على الفتح كما
فيما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدا اي لا برء ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدا
محذوف اي البرء المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التركيبية لا محل لها
من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد
اي لا بد من قوانين وقد اشار الشريف في اواخر باب المفتاح الى ان الظرف في مثله
خبر لا حيث قال في قوله لا تلقى لاشارة ليس بمعمول لتلقى والا وجب نصبه على
التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر نظائر هذا التركيب قوله و
هي المعجزات امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا
له في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجاز به يسمى اية باعتبار كونه علامة
دالة على صدقه في الدعوى قوله واعلى معجزات نبينا هو القران اما انه معجزة فلما
ذكرنا في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح ينفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة
في النشاتين ولانه باق على وجه كل زمان دائر من بين الكتب على كل لسان بكل مكان
وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق
بين الحق والباطل ايما الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعنى قوله من عطف الخاص على
العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعت البيان البراعة مصدر براع
الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء
فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء
مناسبا للمقصود وهو المعنى سبب تفوق الابتداء لكن سمي باسم المسبب تنبيها على كمال
في السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون الشروع فيها تتعلق بالمعنى المراد ههنا
وهو المنطق على ما اضمرا وباعتبار انها تشارك البيان المذكور ههنا في الاسم كما سجيء ان
اختلفا بيانا ما في المعنى فعلى التقديرين يكفي لبراعة الاستهلال ولعلم ان عطف الخاص على

العام

اينام ما في الدعاء له من المثوبات الموجوده كان الدعاء له تلوا الثناء على الله تعالى
قوله على ما فسر به في الكشاف اياء الى ان ههنا معنى اخر وقد مر في شرح الديباجه
قيل الاحسن ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم السلام وبمن
اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي صلى الله عليه وسلم
هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا مما لاحظه معنى الاتباء عن الله
والكلمه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة
ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسل كما هو
المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسل مزيد على عدد الكتب فتامل
قوله وفي لفظ اوتي الخ اما دلالته على انه ليس من عند نفسه فظاهر واما دلالته على
انه من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يصح الا من الله كما ان قوله وترك الفاعل
لان هذا الفعل لا يصلح الا له مستغنى عنه للعلم الا ان يجعل توضيحا لسابقه
قوله اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه
بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة
عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب
المنزلة على الرسل صلى الله عليهم وسلم بالاعجاز في غير القرآن ههنا غير لازم
لتصريحهم بان ما في الكتب ليست معجزة للانبياء واما ما يعمها وغيرها للقوة
فالامر اظهر فصل الخطاب المبين من الكلام انما يقال الكلام ابين كما قال في المختصر
الخطاب المعقول رمز الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بعض من البيانيه
قوله يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لابد
منه في الافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه واما الذي
بمعنى التكوير والظهور فهو لازم واعترض عليه بانه يفصل الخطاب هو كيف
يتناول القرآن وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها ويلتبس عليه
واجيب بان المراد به ما هو المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه وسيجي
تحقيقه في مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقيل ان معناه انه خطابه
خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المراد مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاتن

ان يحاب بان المتاخرين مبنى على مذهب الجمهور من ان الراسخين في العلم يعلمون تاويل
المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو المفهم للافهام
فمخاطب الباري يجب ان يفهمها خوطب به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم او
بان المخاطب بها هو الرسول عليه السلام وهو تبيينها والله اعلم قوله او معنى فاصل
قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التميز او التميز ووصف الخطاب
به على طريقة المبالغة كما في رجل عدل ينسب اليه اية المعاني على ما نص
عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل
اذا ابقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى مفعوله الذي هو له فلا يحتاج حينئذ الى النسبة
مجازا عقليا وما يقال ان التجوز في نسبة المصدر الى ما تقدم معناه هو له لا
فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت اعجبني عدل السلطان ولم ترد بالعدل
العادل بل بقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف
في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الاعجاب اليه واما اذا قلت اعجبني
سلطان عدل فاعتبار التجوز في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة
عين اللطف ثم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يركب تجوز اصلا ليس بعيدا
فتدبر قوله اصله اهل فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة
الفا لم يحتج في موضع اخر حتى يقاس عليه واما فيما همزة متفق كماء اصله ماه
بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا شاذ قوله بدليل اهيل وجه الاستدلال
البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير الاهل
ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره فالحملة على خلاف ذلك لان اختصاصه
بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصد تحقير من له
خطر او تعليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار
العظيمة واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه
بالاشراف ذلك فقد نبه فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا
به حيث استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول
انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال الاسلام والامصار وامثالها والثاني

انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قيل الهاء تكبوا في الآل لتغيير اللفظي بتغيير الهاء تكبوا التخصيص الاول توضيحا للملايمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة تسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف ضعيف نقص قوي فاتكبوا التخصيص الثاني تجبرا لهذا النقص قوله اظهار جمع ظهر كصاحب واصحاب واورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان الظهار جمع مبني ظاهر كعدل وعدول وقال المحقق ان جمع فاعل على فعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار واما المثل المشهور اعني اجبناوها ابناوها اي الذين جبنوا على هذا الولد بارهم الذين بنوها فقد قال الجوهري اظن ان مثل جبانها بنانها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجيء في الامثال وقد يقال مراده كون الاظهار جمع ظهر بحسب المعنى لا انه جمع صحيح فلا مخالفة بين كلاميهما قوله وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقع صحبه وصحبا طلق على اصحاب خيرا لانام عليه وعليهم السلام لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول كما علم لهم لهذا اختص الصحابي بهما تخالف الاصحاب ثم المختار عند الجمهور اهل الحق ان الصحابي كل مسلم راى النبي عليه الصلاة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل اوراه الرسول عليه الصلوة والسلام والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرويته مما ذكروا والعرفي يحتاج الى ما ذكروا والظاهر ان المراد هنا كل مسلم يعيز صحب النبي عليه الصلوة والسلام ولو ساعة واما الملازمة المذكورة من نحو اصحاب الحلية واصحاب النار فيعرف بتجدد هذا قيل كان اصل الرواية عند وفاته عليه الصلوة والسلام مائتا الف واربعة عشر الفا قوله خير جمع خيرة بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير مضعف شبه بنحو ميت وميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه متابها للفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في النحو قوله اصله مهما يكن من شيء ما مبتدا ثاني في محل

اهل الحديث 2

اللبيب

كذلك

اللبيب وهما معا لا يستعمل غير الزمان مع تضمين معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة معنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى ما او من شيء بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم لا ان من زائدة وشيء فاعل يكن لقاء للابتداء بل هما يراد التقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب منه بل على الاول هو الوجه ولهذا مال اليه الشراح ثم ان ما ذكر من ان اصل مهما يكن الخ مبني على ان مراده سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراده بيان معنى البحث وتصويرات اما تفيد لزوم ما بعد فاؤها لما قبلها الا انها في الاصل بل الاصلي ان يكون والدنيا شيء من ان الشرطية التفصيلية مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء على الوسول بذكر الصفات الحاصلة له من الصلوة والاكمال المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر قوله موقع اسم هو للمبتدا يريد به مهما الدليل على اسمية عود الضمير صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وخصه ابو علي والسهيلي ان يكون بما تاتي ايظ خرق ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان نظم ما ذكره هنا من كون اما واتما موضع المبتداء وفعل الشرط مخالف لما ذكره في احوال المتعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الاية حيث قال ثمة اصل العلم زيد فقام مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف اللزوم الذي هو ان يكن من شيء واقيم مقامه صلة لزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن رفعه ببناء كلامه على المذهبين بقي ههنا بحث اخر وهو انه يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تتمات شرط ويدل عليه ايضا قوله في المختصر والعامل فيه اما النيابة عن الفعل الا بوجه تعلقه بالجزاء لان المقصود الاصلي من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان الثناء بعد الحمد لائم لوقوع شيء لان الثناء ليس لائم لوقوع شيء بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود المذكور هنا لا يلزم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فتامل قوله لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لما كان لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله

لايكون الاستقبال ولكن المعنى اذ يثبت انى كنت قتلته قوله وعلم توابعها المريد به
ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعنى علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها
مرفوعا باقامته مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه
ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير الذى به يعرف لا يلائمه بل اراد ان توابعها
معطوف على المضاف اليه السابق اعنى البلاغة بان يكون البلاغة على الفنين المخصوصين
كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعانى والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة
من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام
فى ضمير توابعها وان يكون الاضافة فى المعطوف عليه بيانية وفى المعطوف لامية
على المشهور وسيذكره الشارح فى اخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه
الثانى عن شايبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو
المعانى والبيان كما يفهم من قوله الآتى فى اخر المقدمة وسموا علمى المعانى والبيان
علم البلاغة لكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة
وافراد العلم المضاف اليهما يكفى فى ضمير بهو وهنا بحث وهو ان الزمخشرى حصر علم الادب
كتابه المسمى بمفتاح العلوم فى الفنون الثلثة عشر قسما على ما اشار اليه السيد فى شرح
المفتاح حيث يعد البديع قسما برأسه بل جعله زيد العلى البلاغة وكذا السكاكى
فلم يعده الا مصنفا برأسه وجعله مع الفنين الذين هما الثانى والعشرون من العلوم الادبية
فى ترتيبه ايضا لجعل كون هذه العلوم الثلثة من اجل العلوم معللا بان بها يستبان الاستبانة
عن وجوه الاعجاز مع ان الادخل لعلم توابع البلاغة فى الكشف المذكور على المذهب
المشهور وهو ان اعجاز القرآن لكونه على طبقات البلاغة بايضا لانه يدخل البديع فى
موضعه فانه يورث العربية بل النحو اقرب فى ذلك منه اذ به يعرف ما لا يدرك منه فى
الافادة والجواب عن الاول ان الحق فى بيان المصر ان لا يعنى ان البديع له موضوع
متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم وله غاية
متميزة ايضا فضلا عما سلف تعلل ان العلوم الادبية اوجه من الاجنبية ان
البديع لما كان تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم باجلية الاوقية واجرى
التعليلان على ملك قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل صحيح الكشاف

فاما القتال لاقتال الديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة فشرط وانما كان لزومها الاما
كليا وان كان للشرط اكثر بالبدل على تضمنها معنى الشرط غلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج
الى الدليل فمعنى اللزوم الكلى فى اما يتحقق فى غيرها الان فى الشرطية ولا يستلزم تركيبها
على الاصل وقد يقال لزومها لاما ايضا اكثرى حوز لزومها لصوق الاسم الذى اذ لو بنى على
ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول له اعنى قضاء لان اللزوم صفة للصوق
والقضاء من قضيت حقه اوتيته صفة الفاضل فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو
من جملة الشروط التى ذكرها فى المشهور ثم لفظ ان قوله اللازم مجرور صفة واللزوم الاسم للمبتدا
لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله واتفاقا اذ بتقدير الاما
فانه اللازم للمبتدا على ما كان شأنه كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لما يليه ايضا ذكر
ولما لم يكن لتعيين حرفية اما محل لصوق الاسم اى وقوعه بعدها بلا فصل بلا عند اذ
ما يذكر كله لا يترك كله وقد يورد عليه مرفوعا صفة للصوق وصوق الاسم له معنيان
احدهما هذا الذى يجاد كر وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بالخطة المعنى الاول لا يصمت
المتنزل للازم المعنى الثانى على طريق الاستخدام واعترض عن لزوم لصوق الاسم
بقوله فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فاجاب الشريف الجواشى بان التقدير
فاما المتوفى فالاسم لاصق بها تقديرا واما الناقص الرضى فلم يلزمه بل قال انما اللازم
اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما او لا قوله لما ظرف معنى اذا لا ظهر
ان يقول معنى اذ كما قال ابن الحاجب لانهما مختصان بالماضى وبالاضافة الى الجملة
قوله يليه فعل ماض ان قلت فاين ذلك الفعل فى قول الشاعر قوله اقول لعبد اله لما
سقاونا ونحن بوادى عبد شمس وهاتم قلت سقاونا فعل ماض محذوف وتفسيره
وهاتم معنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقوله ولم يتم امرء من
شمت البرق اذا نظر اليه والمعنى الى سقط سقاونا قلت لعبد اله شمه قوله والوجه
ما تقدم وهو ان نظرف يحتمل استعمال الشرط لانه اذا التحق معناه بمعنى الاسم كان حكمه
ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض فى خروف
على مذهبى الاسمية بجواز الفاكرمتنى لمن اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان العامل
الجواب فالواقع فى اليوم لا يكون واقعا فى امس واجيب بان المعنى ما ثبت اليوم
اكرامك لامس اكرمتك وهذا مشكل وقد تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط

وجوه الاعجاز وكذا انحصر معرفة دقايق العربية في هذا الفن تقتضي اجليتيته من العلوم العربية
الذي يتعلق بالنظم من حيث ان لها مدخلا في افادة البلاغة في الجملة قوله حيل
جعل طايفة من العلوم اجلا باسواها الله ان افضل التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما
قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به على المضاف اليه فان تلت تترتب في
هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه مما تقرر في النحو من ان اضافة سوى الضمير
المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب
الشيخ عبد القاهر وابي السراج والجرجاني وابي علي ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى
من الابتداء بيتدا ولم يتقرر فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجه على مذهب
سيبويه وجهور الاضافة فيه محضة بمعنا هاو لهذا يتعرف المضاف اليه فيه بالاضافة
وبالقسم الثاني بالاختلاف وان ابيت الا ان يجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة
المطلقة فاول الطايفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لمن قوله الواجب في هذا المقام قوله
وحيله من هذه الطايفة في بعض النسخ وحيلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه
عبارة عن العلوم الثلثة قوله اذ به يعرف دقايق الفنون الادبية ما بسرها قيل الضمير راجع الى
هذا العلم فيفيد هذا الايهام تخييلا لشانه وقوله واسرارها قيل الضمير راجع الى
الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا
بالذكر والمضاف اليه بمنزلة التبعية والاسرار هو الدقيق فيفسر اسرار الدقايق بمعنى
دقايق الدقايق تفننا بالعبارة وصيونا للعيون ولا شك ان دقايق عبارة عما هو ادق
واخفى ويكون تقدير الكلام انه به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي
هي ادق وما كانت ادقيه العلوم مستلزمة لادقيه الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة
وتحاسنها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي
متقدمه هي مناط التفريع ومصبه وهي ان دقايق العربية ادق دقايق قوله
وبه يكشف قد مرت اشارة الى جمع الضمير الى العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب
او لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان الصحيح
في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونها داخلة في سرها واخرى
النشر دليل هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله

ادبه لكونه معرفة دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف متقدمة عليه
في الوجود قوله في نظم القران خال من الحجاز وجه الاعجاز لفوات الاعجاز بفوات
المضاف مقام المضاف اليه بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القران مستاء
فيكون من قبيلة ثم اتبع ملة ابراهيم حنيفا قال الشيخ في حاشية الكشاف وعلى هذا
على هذه الاية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف
جزء من المضاف اليه او بمنزلة للزوم بحيث يصلح قيام مقامه مثل اتبع ابراهيم اذا
اتبع ملته وروايت هند اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند فانه
والخلاف في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المتعدية بحرف
الجر كانه قيل ملة شبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف لما بينها
من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد عمرا كما فلا كلام في جوازه وان
عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الخ الى بطلان
القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لتعين للتخصيص
الجواز بما اذا كان المضاف جزأ او كالجزء بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف
اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلث التي ذكرها ابن مالك في الخيشية حيث
قال ولا تجيء حالا من المضاف اليه له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء
ماله اضيف او مثل جزئه فلا تخيفا قوله لان المراد بكشف الاستارهو ان يعرف
من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قد تمام انى يكون واسطة
في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولم يقيد
التصديق المذكور بسببية الحمول للموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر
فالاستدلال بالمتي على بعض الاخلاط الى وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اتم
وافيد ومعرفته اعجاز القران بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو
ان سبب اعجازه كونه على مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل
بمعرفة قواعد البلاغة وان كان المعرفة المذكورة بالبرهان الاني مما له
من علم الكلام فلا اعتبار في حصر كشف الاستار بهذه الوجوه الاعجاز في هذا
الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة

بوتاتيقه

بوتاتيقه هذه الدلايل كما سرحوا به على ان افادة اضافة المصدر للمفعول حصر بكلي
الكلام عليه ان شاء الله تعالى قوله فان قلت كيف التوفيق بين ما ذكره الخ يريد
ان كلام المصنف مخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المصنف سبب
معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
معرفة انه معجز كما صرح به الشيخ والسكاكي حصر في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد
الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسناد الى السبب
كما يشير اليه قول الشيخ في الجواب ولو بالذوق الكتب منه والا فالمدرك هو
النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المصنف كشف القناع عن وجوه الاعجاز
بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني وادرج فيه دفع
الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما لان المخالفة الثانية تظهر
من الاول فان المصنف حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك
الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا يرى انه لو حصر احد مدرك
الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كل
الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة أن اسناد الادراك الى الذوق اسناد
الى السبب كما اشرنا اليه قوله ولو بالذوق الكتب الذوق على ما ذكره الشيخ في
شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوهه المخفية فان قلت صرح الشيخ في تذنيب الباب السابع بان لو هذه تفيد كون ما بعدها
المذكور ولي بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالموضوع عن الجزاء كقولك زيد
بخيل ولو كان فقيرا فكيف يستقيم ههنا بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع
مضمون الكلام السابق ههنا اختصاص سببية الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا
الاختصاص الا اضافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم
نفسه فرضا بلا تحمل الذوق اولى كما لا يخفى قوله وقد اشير الى هذا الخ في وجه
الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم قوله لا طريق اليه
الا طول خدمة هذين العلمين الظرف لغو اليه لغو متعلق بطريق على
الخلاف المعروف بين النحاة فيه من معنى الاضافة والا طول بدل من محل اسم

اوالاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق
عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة من البلاغة يعجز المخلوق
عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الظرف الاعلى
وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الظرف الاعلى
قوله ليقتفي اثره اي تتبع النبي صلى الله عليه وسلم في طريقته او تتبع طريقة
النبي عليه الصلاة والسلام وقوله ضفا نزف عطف تفسير لقوله يقتفي او نزع اي فح
يخفا نزف قوله فيكون من اجل العلوم كون معلومه من اجل المعلومات ورد
عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون
الا بهذا العلم وذا لا يتدعي كون معلومه الذي هو سبب له من اجل المعلومات
اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصر ما
ثبت ان يكون الموضوع من جزئيات مسائله هذا انما يفيد شرف
الموضوع وبالجملة تقليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون
معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن ولو
ادعى ان معلوماته في نفسها من اجل المعلومات كان كلاما اخر لاساس
له فيما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب
ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم ان كان اشرف كان
العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعني الاعجاز مع قطع النظر عن الغير اشرف
ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق الا بمعرفة مسايل هذا العلم فلا جرم
يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وهذا لا يتدعى كونه معلومه الخ والحصر
المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع جم ايضا اذ كل المسايل
اما بوناقة دلايلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء وانت في وجه ههنا
ثم المراد بالحكم المعلوم في عبارته اشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسايل كما توهم تقريبه
افراده على انه لا يتم الكلام حينئذ ايضا قوله وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته
الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما يصرح به الشيخ في قولهم تقتضي الحال
هو الاعتبار المناسب ايضا في بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم

فتامل

لا لانه مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجودا وجزاء وبدل
من الخبر المحذوف على رأي من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن
ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا منه او صفة لاسم لا والا طول على
ما ذكره من الوجهين قوله لا علم بعد علم الاصول كاشف للقناع عن وجه الاعجاز
من حدثين العلمين المراد عن علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف في
الكلام بناء على انه لا بد منه في تأويل المتشابهات وردها الى المحكمات
ونحوها العبرة الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضل ان في شرحه
للمفتاح فالعبرة على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة
به وعلى الثاني رتبية شرفية ثم ان قوله الكشف يروى مرفوعا ومنصوبا
ووجه الاعراب مما سبق وامتنع على التقادير في نقل قوله لا علم بعد
علم الاصول الخ اختلافا كثيرا وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح
هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منها على المرء مراد الله
تعالى من كلام ولا اعون على تعاطي تأويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف
نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين
اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرأ اي اعون وانفع
على معنى لا علم انفع منها في التفسير بعد علم الاصول وجوز وا ان يتعلقا
بمعنى النفي المستفاد من لا علم فلا تتعلقا باقرأ لا يكون قوله اكشف مقيدا
بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على
الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك وامّا الثاني فلان المستفاد من
هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منها وان غيرها كان كشف
ايضا لكنها اكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف ضمنا او التزاما كما
ايهم فكيف اكشف على منهما ينافي حصر الكشف في العلمين وليس كذلك المدعي
المفهوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي المبين يجد عليه هذا هو فان المفهوم من
قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه علم من الكل كيف ولو اجري الحال على ظاهره
منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد

متحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد اكشف عن معنى التفضيل
لمكان الاقتران بمن في عبارة المتن وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن
الاول ان المحقق نص في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ما على الذين يتقون
من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على
المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستغناء بخلافه
ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد بت القول بذلك في دلائل الاعجاز
في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ويمدهم والتقييد في قولهم اكشف ادل
عليكم ضعفا بملاحظة متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا
حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعد عن
الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بانبنته اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى
ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في
اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير وجوده
الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في
الافاعل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو والله
اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب
السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان
احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبطه القلم
في عبارته الموضح بما ذكر هذين العلمين يتباعد ان في الكشف من كل علم تزايدا فيه
الى كماله قوله لم لا يمكن الخ لم تصدق بقي الخبر السابق وهو انه لا اكشف من العلمين
وقوله لا يمكن استيناف جواب سؤال مقدر نشأ من كلام السابق فانه لما بين
فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال
هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال
حقيقته ظهارتهن في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم
ونكته واسراره ما دون منها وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق
الكسب ام لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله

الاحق على الشامل بالقياس
المحيط بقواعد الفنين
لارباب السليقة ص

الشامل فالحصر فاق حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تقريب له
وان كان الحق عدم الدخول تحت علمهم ايضا وسيأتي لك ان تجعل منشاء السوال المقدر
مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب تعرف
ذلك بالسليقة فتقديره هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز
بحقيقته ظهارته في علم البلاغة وبدقيقة ويجعل الجواب منعا لامكان العادي
مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة
السليقة يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويقيرونها
بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صح
به افاضل المحشين ولصاحب الكشاف واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب
الصناعة لمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة فان قدرت في
قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي بلطايف هذا العلم اي اللطايف
والخواص المستفادة منه فالامر ظاهر وعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل
تحته بلاغة القرآن الخ حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هذا زعمت
بما سبق عدم التقريب في التفريع لاحوال ارباب السليقة قلت ذلك
على تقدير ان يجعل منشاء السوال الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحققون
بقي ههنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم
بغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان الذي
يعرف بهذا العلم هو ان الحال الفلاني تقتضي الاعتبار الفلاني وبمجرد ذلك
لا يعرف ان القرآن معجز لا بد مع ذلك ان يعرف ان لا بد منه في تحقق الاعجاز
متحقق في القرآن والامور التي يجب رعايتها مرجعية فيه الى الرعاية فهو
موقوف على معرفته كمية حال المخاطبين وكيفيتها وانتسال القرآن على
اعتبارات تناسبه لها على ما لا يخفى وهي لا تعرف بهذا العلم الثاني
هو انه اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان
يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن
الاحق علمه الشامل وقوله وتشبيه وجه الاعجاز في النفس الخ الاستعارة

محل تامل ص

شرح ص

بالكناية

بالكناية ضد المصرح فانها ان يثبت شيء شيء في النفس فكت عن اركان التشبيه وهي المشبه
والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت
للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس فالاولى
ان يذكر لفظه معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجه معنيين
قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطريق المراد بها ههنا على التوجيه
الاول او الترشيح ان يذكر شيء يلايم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه والا
منه ان كان استعارة والمعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه السلام
اسرعكن لحوقا بي الطولكن يدا فان الطول ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة
قيل ذكر الاستاذ على الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجه على هذا التوجيه
هو العضو المخصوص فانبأته للاعجاز مجاز عقلي بل كل استعارة تخييلية كذلك عند
المصنف وفيه تامل اذ الظاهر من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز
اللغوي لا العقلي هذا او اعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا واما تفصيل
المذاهب الاخر المتشعبة عنه فموكول الى محله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف وما يتفرع
على ذلك من الابحاث فسيجيء في اثناء البيان ان ساعدنا التوفيق الالهي اثبات الاستعارة
للاستعارة التخييلية وذكر الكشف ترشيح والقرآن فعلان بمعنى المفعول الخ يقال
قرأت الشيء قرآنا جمعته وقرأت الكتاب قرأته تلوته قيل القرآن اسم لما يقرء
كالقربان لما يتقرب به الى الله تعالى وقيل هو في الاصل مصدر استعمل في المفعول
اما مهموز من القرء بمعنى الجمع سمي به اما لانه يجمع الكمالات او لانه مجمع الحقائق
والاحكام واما غير مهموز من قريت الماء في الحوض جمعته او من القرى بمعنى الضيافة
والقرآن ما وسع الله تعالى للمؤمنين وقيل فعال من المقارنة لتقارن فيه الخير
بالمعنى الصحيح ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر بمعنى القرآن جعل اولا بمعنى المفعول
اي المقروء ثم يتوصل الى المجموع المتلو اعني كلام المنزل على نبينا عليه الصلوة و
والسلام ويمكن ان نقدر حال كونه باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله
جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه الصلوة والسلام بيان الشخص الذي جعل اللفظ
القرآن علما له بالذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في لامي الكلام والنبي

اللفظ م

كونها معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن حتى يحيء ان يريد ويقول
المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف ويخرج شواذ القراءة
ومنسوخ التلاوة والاحاديث الالهية قوله ونظمه تاليف كلماته الخ النظم
في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل الاول اسم بالمعنى المغوي
ولهذا اختاره الشيخ وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد
يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله على حسب ما يقتضيه في الصحاح
لكن عمل كل شيء بحسب ذلك اي قدره وعدده وكمه حسب اما مجرورا عرف الجر وبين
ويا مفتوحة والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوصل الاول فلهذا
اختار النظم على اللفظ اي يكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز
ايضا وقيل انما اختاره ليحترز عن سوء الادب اذا المعنى الاصلي
للفظ هو الرمي والاسقاط وتاليف الشيء معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيه
ايضا ذلك بل متفرع عليه كمعنى التحكم للحظر وان فيه استعارة تبعية واشارة
الى ان كلماته كالدر يحتمل الاستعارة ان يكون كفيه بان يشبه الكلمات في النفس
بالدرر ويشبه النظم لها تخييلا وان يكون بصرحه بان يشبه ترتيب الكلمات
بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به ووجه اللطافة
ان ما في احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا مفيدا وما في الاستعارة
مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا
او تضمنها تشكلات القرآن بالدرر على ان يكون قوله واشارة الخ بيانا لوجه اللطافة
لا اشارة الى فائدة زايدة كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور تتميما كما
في الاصل قوله نفعه الله تعالى بغفرانه تعالى اخذ السيف اي جعله في غمده اي غلافه
وحاصل الكلام ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد
قوله من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه
واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا بيانا بالان الفعل التفضيل ههنا
اعني اعظم في جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت الكتاب

من الكتب بمعنى المجموع وهو مما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه علم الكتاب
الاول في المكتوبات الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل
عموم المجاز بان يراد بالكتاب جميع المعنى المتبقى عن الكل والمعنى المجازي اعني البعض
قوله تميز عن اعظم لان المشهور وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما
اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون حينئذ نصا في المقصود وهو ان
الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار اخر قوله من جهة الترتيب فيه اشعار
بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد تستعمل بمعنى العلة والسبب هو المراد
هنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سيأتي قوله وكل مسئلة مراتب الخ بيان
لترتيب وضع كل شيء في مرتبته والا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل ح
اعني احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه
ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان تقع
المسئلة موقعها اللايق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة مخصوصة ان كان الحسن لا يكون
بالقياس الى الكتب اخر قوله ضليك كتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل الخ تعدى بنفسه كما
بمعنى لزم واذا تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زايدة في
المفعول تقوية لعمله كما نطق به الرضي ثم كون كتب الشيخ مصداقا لما ذكره سواء كان هذا
المقال في قوله وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب
يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر ام الكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة
ترتيبا من قبل تبين الشيء بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لم يتضح وجه بيان
لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لآليه قوله وهو تهذيب
الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكناية كان التقرير سانه بالعبارة وليس
له ههنا كثير معنى فلهذا لم يلتفت اليه ثم لما قال التهذيب تنقيح الكلام تنقيحه وتطهيره
من العايب والزوايد كيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو
والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة قوله
متعلق بحذف مضاف اي مع جمعها اللفاظ الخ العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة تمكين
في القلب لان الشيء اذا بين بعد ان طلع النفس اليه تكون اوقع فيها قوله مؤولا بان

مع الفعل فان قلت لم خص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية
معه قلت لان ان حرف المصدر اعرف في ذلك من ما الا خفش فهي لما انه اتم
تقتضي عايدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي
يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق وهو الموصول
الموصول اسمي وهو ما او ال وما يليه من الجمل مصدر كان وما المصدرية
واختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا
قال الفاضل الرضي والاصح عدم جوازه كما قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية
ان يكون الفعل في تقدير المصدر والمصدر فان قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان
معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما كان الدلالة على الطلب بالصيغة
فقط على انه قوات الامر التي في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كقوات
معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير
المذكور ثم ان مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك
فيها نحو والخامسة ان غضب الله عليها ان لا يفهم الدعاء من المصدر اذا كان
مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا وهذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود
اليه لحرفية كما سبق ثم كون الصلة مبنية للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام
الا بها يقتضيان كونهما كشيء واحد من ترتب جزاء فالترتيب معتبر بين الموصول
والصلة كلا او بعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزء ما بين اجزاء الصلة
فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض الا ان ادى الى الفصل بين الفعل والموصول
الحرفي فلا يجوز ما عجبني ان زيدا ضربت لانه ما بعد ان في تاويل المصدر فطلب اتصاله
بما يتضمن المصدر فيجوز ما عجبني ان عطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم بعض
الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء
قوله كتقدم جزء من المشتق المرتب الاجزاء عليه وقيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم
في المفروض على المشتق المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الاخر
فالوجه ان يقال على ما قبله وانت خبير بانه اذا قدم في ذكر جزء اللفظ الذي جزء

بعض طايفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدم الكيف فلزم تقدم
ذلك الجزء على نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على جميع اجزائه وهضا
كذلك كما تحققت ونظير هذا الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف
الشيء على خصمه بالمرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة لزوم الفساد وبهذا
التوجيه تبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا فورا اذا كان ظرفا او شبهه المراد
بالظرف هنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه محتاج الى الفعل
ومعناه احتاج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى
في ولهذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان كثيرا من المجرور ات ظروف زمانية
او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم الاخص على المجموع او على
المجرور مطلقا اسم الاخص على الاعم قوله تعالى علما بلغ معه السعي ولا تاخذكم
بهما رافة وجه الاستدلال بالاية الثانية ان النص بالنفي اخذ الرحمة بالزانيه و
ان زنى لا مطلق اخذ الرحمة وهذا النص انما يظهر على الظرف معمولا للرافة مقدما
عليه واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف اعني معه لو لم يكن معمولا
للسعي فاما ان يكون جوابا للسوال كان لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل
الحد الذي قدر فيه على السعي قيل مع من فقال ابنه ما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب
قبل ذكر متعلق السوال مما لا وجه له بل السعي كائنا معه وفيه فساد المعنى لا ياعده
الى المراد انه بلغ حدا ان يسعى مع ابيه في استقباله وحوايجه بحيث كانا الصحبة بينهما
في السعي لا انه بلغ بصاحب اياه اي يسعى ابيه على تقدير اضافة في معه كما لا يخفى على
الذوق السليم وما اورد على هذا القائل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول
انما هو من المقدم عند عدم القرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القايل وجود
القرينة المانعة من الحالية هنا فاعل بلغ اذ لا فائدة يعتد بها في فلاح كما
اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون
بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد من السعي المسعى وهو
محل المقصر اليه بالمشي فلا محذور في اللغوية تكلف لا داعي اليه ثم في الاستدلال
على ما تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقدم

معمول المصدر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان سر عدم جواز التقدم على ما
ذكره تاول المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر
في النحو فلا تقريب لما ذكره والتقدير تكلف فيه بحث هو ان تقدير الفعل في الاية
المذكورة بان تقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم
على ان يكون المذكور مفضلا له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح التي
قد استه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون
معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بايراد مع على ما ذكر في وفق المنيب مجرد الصحبة على ان يكون
مرادا منه ما يلاحظة المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتفق مع السلطان اي يتفق
عنده ولم يرد ان التفق صادر من السلطان ايضا ادح لا يريد ذلك الحذور الذي ذكر
في المعنى بل يكون حاصل المعنى بالغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مفارقته من
اول وجوده الى آوان حد السعي بحيث كان متكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبولا قال
بعض الفضلاء المحققين الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا
في الظرف لاختفاء صورة ان والتوسع فيه مع ان الفراء جوز تقدم صله ان المصدر مطلقا فاذا قصد نكته تقتضيه لتقديم معموله الظرف عليه يتقدم نوع علم البلاغة ولا تكلف لان
البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لهم ان تكلموه وجه صناع في العربية وان كان
مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رايناه فيه نكتة تحصل بتقديم معمول عليه
حملناه معموله والا حملناه على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر انا لا حسن في كلام الحسن ان يحمل
الظرف مطلقا بمجرور في غيره جميعا ان ليس فيه نكتة التقديم سوى التبرك ونحوه وليس كل ما اول
الى ذوق لما قال من ان التقدير فيه نكتة التقديم سوى التبرك ونحوه وليس كل ما اول الى ذوق لما قال من
ان التقدير ضروري لان المصدر ما دام مع الفعل وان اذا كانت مصرحة بها لا يجوز تقدم
ما وجيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بانه ليس كل ما اول الى شيء حكمه
حكم ذلك الشيء الا ترى في المثال به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر سبب
كذلك وفيه نظر فان المناسب ان يكون الاول شيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به لا اجله وتاويل
المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل عن مشابهته اسم الفاعل لفظا
ومعنى كما تقرر في النحو ولم مع ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو ابعد

عن العمل كالمدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا انفقوا في اثناء فقوله ذلك يوم مذبوم عسير وغير ذلك
واما الظرف ههنا فالمتحقق اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم وقوعه كما سيظهر
وانما يتقدم فيهما لان ما يقع في امكنة الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصيتهما
واما لم يتعرض شبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه ما ثبت كفاية رايحة الفعل في الظرف
المتحقق ففي شبيه المعمول بواسطة الظرف اولى ولهذا جامع الظرف مع الاطناب في موضع الاضمار في قوله ولهذا
اتسع في الظرف ليتحمل الظرف عمل معنى حرف النفي وبعضهم في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون اي انتفى عنه نعمة ربك عند المجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر وما الدهر الا ما علمتم وذقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حدثتم عنها ثم المراد بقولهم ان الظرف مما يكفيه رايحة
من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل كما سبق الاشارة اليه
من ان ذلك تاويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر
لما فيه من معنى الفعل بل احتاج الى تاويله بالفعل الظاهر فان قلت كان القياس ان تقديم
هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس
قلت لان التاويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قولهم ان الظرف الى اشارة
الى جواز تقديم المعمول الظرف على ان المصدر انما كان مصححا بها وليس بشيء اذ لا تقرير
ح لقوله مما يكفيه رايحة من الفعل لان عدم تجويز تقدم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا
على الضعف في الفعل حتى يصير ما الى الجواز في الظرف لكفاية رايحة الفعل بل مبناه لزوم
تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في العبارة المذكورة
نفس الفعل لا رايحته ولهذا قال اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون
ما لم يتسع في غيرها قائما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى العدى اي اعتبر فيها ما لم يعتبر
في غيرها واما ان يكون نوعا من المصدر اي اتسع في الظروف اتساعا لم يعتبر في غيرها ولم
وهو الزايد المستفى عنه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن من ان الشيء
هو الزايد لا لفايدة بحيث يكون الزايد متعينا كما في قولهم مررت بمن كما صدع الراس
والفعلقا فان الراس زايدا ذا الصدع مغن عنه والتطويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل
المراد لا لفايدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله والفى قولها كذبا وميناها في الكذب
والمبين بمعنى واحد فاصدها لاعلى التعيين وزايد تفسيرها بالزايد ليس بمناسب

ظاهر المعاصيا في اللهم الا ان يقال الزيادة فيها بالنسبة الى الزايد كما يشعر به تمثيل
المصنف المحشو المضاف بالنسبة الى قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى حيث
هو الظاهر فتدبر وان كان في عبارته اشعار ما بعض نبوعنه وقد سبق الفرق
بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين
ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الان وما ذكر هنا قيل انما يفيد الفرق بحسب
المفهوم اللغوي لا الصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع مانع التطويل على ما ذكر هنا
احص من المشتمل اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فكلام
لا في حمله حشو وليس بطويل اذ لا يبقى ان يكون اصل الكلام وحمله وخصوصيته
لا فيه وانت خبير بان المراد بالزايد في المحشو ايضا هو الزايد على اصل المراد اذ هو المعتبر
فتامل قوله يتوقع اي يصعب في تصوير التقييد بكون الكلام للتنبيه
على ان المصدر لعنى التقييد من المعنى المفعول قوله بلا للاختصار بما فيه
من التطويل مفتقرا الى الايضاح والتجريد اختار في الاول لفظ القابل
وفي الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاعتبار في الاخيرين اهم من الاختيار
عن الاول واما دا بالاختصار بما قابل للتطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة
ثم انه قدم في اللف المشوش على التطويل لكونه اعم في مقام بيان موجب تقسيم القسم الثالث
وعكس في ناظريهما في السفر اهتماما بذكر الاختصار لانه مؤلفه مختصر وملخصه مقدم
على اختصر مع ان مولف اختصاره استعار له بان ليس مطمح نظره اختصاره فقط كما في
بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه قوله يتضمن ما فيه صدق القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء
على ان الافاظ قوالب للمعاني والتضمن باعتبارها ثم المراد بتضمن ما في القسم
الثالث من القواعد بتضمنه معظم ما فيها منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث
المذكورة في علم الجدل الاستدلالي على العروض والقوافي ورفع المطاعن
عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام
السكاكي عند شروعه في هذه المباحث قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزياته المراد
بالحكم القضية التي قبل الطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه الكلي وجودا وعدما عليه

وبالانطباق

وبالانطباق الاشتمال في قوله على جزياته نحو مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع
وفي قوله يستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيه لام العهد فتعين التعريف
القضية كلية تشتمل على احكام جزياته موضوعها يستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال
القضية على احكام جزيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة
بجعل القضية المذكورة كبرى الصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد
من جزياته وتلك الاحكام المستخرجة تنتمي فروعا وتلك القضية تسمى اصلا
والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق
فليس في الكلام حذف بل في ضمير ينطبق على جزياته حينئذ راجع
الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالحكم تلك القضية الا
ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قايم التنبيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في
الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي النتايج بجزيات الكلي
في اندراجها تحتا الاصول كاندراج الجزيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزيات
مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الحكم
التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم القضية الى المنكر يجب توكيده
قال الشيخ في شرح المفتاح قال في ايضاح التلخيص بمعنى التاكيد غريبة مولدة
واعترض عليه بانه عبارة ديوان اللغة هكذا وكده واكده بمعنى ويقال هذه
لغة غريبة مولدة الخ ابتداء الكلام في بيان لغة وكد لا تمة بيان لغة التوكيد وفي
القرينة عليه انه صاحب الديوان انما ذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع
واقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد
صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا قايم اي ذلك القول تشمل
على حكم ان زيدا قايم او يصدق مفهوم موضوعه عليه بان يقال هذا كلام مع المنكر
فان جعلت الكلام مع المنكر اي المتردد فيه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة
وان كان موكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل تعلت
نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل الخ بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القي الى
المنكر يجب ان يجعل موكدا اي مشتملا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب

والعلم ان قوله الخ غريبة مولدة م

لخوف التاكيد الى الملق حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل فافهم المذكور
فاضل لوري ضي احض من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب
كونها من التنزيل او كلام البلغاء نقل عن ابن [illegible] انه قال الاخصية بالنظر الى انه
يلزم في الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة
للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فيما يكونا
متباينين يريد ان الاخصية هنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا
بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك
فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد الغرض المقتضي الاخر
مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به
الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي و
هو العموم من وجه الا ان يراد من قوله يذكر ذلك الصلوح لان يذكر له محل بكون الشواهد
اخص ايضا ولهذا قال ربما يمكن لكن تلك الارادة بعيدة بقي في قوله واما كون الامثلة
للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج من مفهومي المثال
والشواهد فلا دخل له في الاخصية فنوقش وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد
في عدم دخلهما في الاخصية لان صحة الموجبتين بفرض مقولان بالفرض على ما تحتهما الا ترى
انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي قد اعتبر في الاول قيد زايد فلا يتوجه
ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر ز ولم ان عطف
على الفت ويجوز ان يكون حالا من فاعله قوله من الاول وهو التقدير بجواز ان
يكون لم ان في كلام المصنف على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه
معنى المنع كما في المتعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول الاول وتركيبه
بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدر بمعنى الحال المقدر اي لم اجتهد
او مجتهدا اجهد الا ذيهم منها عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز انها مرجحا
في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تميزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في المعنى
اي لم يقصر الجهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى الميز في الاصل
قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلابسه في الاشتقاق كما قاله في التقدير

كما اشار

كما اشار اليه السكاكي في قولهم طار عمرو فرحا طير الفرح عمرا ومثل ما نحن فيه
قوله تعالى وفجرنا العيون الارض عيونا فان عيونا فاعل التفجير لا التفجير اذ العقل
المذكور اعني لم يقصر انما يلاقي في الاشتقاق التقصير الذي بمعناه الا لو لا يتضمن
الا لو وهو مقتضى تلك القاعدة المهدية ويجوز ان يتضمن الا لو معنى الترك
فيكون جهدا مفعوله اي لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء وان لم الا من
الافعال الناقصة بمعنى لم يزل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى مجاهدا وانما لم
يحمل الشرح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه
معنى المنع في غالب شيوع فكانه رجح المجاز المشهور ز ره وحذف هنا المفعول
الاول هو اما كما في الخطاب اي لا امنعك او الامر العام اي لم امنع احدا مثلا قوله في
تحقيقه اي المختص ان يكون الضمير للقسم الثالث وهو اقرب فتامل قوله اضافة
المصدر الى الفاعل والمفعول دفع على انه خبر مبتداء محذوف المصدر الخ او اضاف الترتيب
الى ما ذكر اضافة المصدر آه او اراد المصدر ترتيب السكاكي الخ مضيفا الى الفاعل او مضافا
اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافة الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول
اكثر واولى ز تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لما البارز وكرر فعلين اعني رتبة ولما بالغ
ثم ذكره مضوبين اعني تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل الثاني كما هو الظاهر
كونهما فيما تضمنه واحدا اذ المراد بقوله تقريبا التقاطيه قوله اذا المسايل مع عباءة
وكذا المراد بالبت في قوله وجعله لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى
قوله ولو لم يول الفعل المنفي الخ قوله بل لامر اخر قيل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل
المنفي بالبتة هو ليس بموول بما ذكر بل المؤول الجحد كما صرح به في شرحه المفتاح فالاظهر
ان يقال ولو لم يوول لم البتة واجيب بانه اصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب
فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم انه وجه للامر
المستفاد من قوله ولو لم يول الخ خفي انفرد بذكره شراح منه في شرح المفتاح وغيره من كتبه
الشريفة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يعمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل
بالمثبت كما في لم اشتمه اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما
يصح اذا كان فعل الفاعل المعلل به ومقارنا له ويفهم منه ان فاعل الفعل المعلل

وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يؤول الفعل المنفي هنا بالمثبت كتركت
او نفيت وما يؤدي مؤداهما كان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقرب
فلا يصح ضرب تقربا لانه مفعل المقرب والانتفاء ليس فعلا يتقين لعتبار كونه قيدا
للمبالغة او لانتم دخول النفي عليه فانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب جزلي
عن التحقيق لا ينبغي ان على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في
بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التاويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى المعنى
فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرفي النفي لا يكون صالحا لان يقيد بشيء لغفلته
ملاحظة القيد من حيث كون موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث
الاستغراق انتبه ان الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع اتيها النحو والبيان صرحوا
بذلك ان مجرد حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول المطلق فضلا في الظروف عند جمهور النحاة
الا اذا اول بالفعل صرح بذلك عبد القاهر في باب الثالث في النفي ويمكن ان يكون هذا الكلام
سببا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان تاويل لا يحبك على السند
ان يتوجه الترك الى ذلك القيد ايضا كما قال الشيخ عن الشيخ في بحث العطف على السند
اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد ايضا يرد عليه ما ان مفروضنا
الى المقام غير وان لم ابلغ الكلام بوصول المخبر المنفي تعين توجه النفي الى القيد لما
عرفت من ان عدم قابلية معنى الحرف للتقييد فاذا اول الفعل صار موضوعا للقيد الى الاثبات
لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم ان الترديد الذي ذكره ان النظر الى المتبادر
الا ان النفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كقولنا ما للظالمين من حميم ولا شفيع
يطاع ولا طاعة لشيء ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار نفي القيد اثباته كقوله
تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين بمعنى انهم عدم الاصرار
يتحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فتامل ذلك بما تقررته
[illegible] اي لاشتغاله مع
[illegible] اذا لم يكن قيدا للنفي ينبغي ان يجعل على ان
[illegible] هذا ما ذكره شارح مع خ شرح الكشاف قوله اذا دخل الكلام فيه تقييد الخ هذه
العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى القيد انما اعتبر القيد ولا تم النفي وكلامه
في كلية هذه العبارة ثم لو اعتبر النفي ولا تم القيد لكان الامر بالعكس قوله وانواع له

خصوصا يحتمل ان يكون الظرف اعني له خبر ليقع على ان يكون من الافعال الناقصة بتضمنية
معنى الصيرورة كما ذكره الفاضل الرضي في امثالها ليكون خصوصا معنى خاصا حالا من ضمير يقع
الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على
الاول خصوصا نصبا على المصدرية باتيا على معناه اي تركا احتمال ان يكون يقع ناقصا ويكون
حالا وخصوصا حالا اخرى او له حالا وخصوصا مصدرا او ليحل يقع حكم النفي بالقيد
خصوصا قوله مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الظاهر انا لنسخ اجمعين
ما ليس بمصرح على الحالين عن القوم بمعنى مجتمعين او كون منفردا كما في اكثر النسخ التي
رايناها كان تاكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيصرح الشارح في بحث تاكيد المسند
اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي
الى القيد اذ المعنى الماخوذ من القيد حاصل في ضمن المقيد حتى لو لا كان اجمعون تاسيسا
لا تاكيدا فلا تفاوت في المؤدى سواء رجع النفي الى القيد او الى المقيد فتدبر قوله لعدم
اوجد المصر الا من اطلق التجاوز عن الحد وبقابله التفريط وفي المثل الخير العدل اما مفرط
او مفرط قوله وتلويحا ثانيا فتعريضا ثالثا تذكر الشك في البيان ثالثا عن صاحب الكشاف
انما التعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج لبخيل
يسلم عليك كانه اماله الكلام الى غرض يدل على المقصود سمي التلويح لانه يلوح بما
يريده فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال
قابلا للاختصاص مفتقرا الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه انشاء هناك قوله
الى ذلك المذكور هنا القواعد وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة والمذكور
يصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره قوله ولقد اعجب اعاني باعجب حسن
وجه الاستحسان ما فيه من غض الجناح حيث نسب الزيادة الى غيره وشان
الزوايد ان تحذف قوله وسيتلخص المفتاح لانه تلخص اعظم اخلاقه قوله اذ
لا مقتضى للتخصيص قال صفر العلماء ان يكون التقدم للتخصيص الحقيقي بان يكون
بقضاء انا اسال الله لا غيري لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت اليه فضلا عن ان
يسال النفع به فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا اي انا
اسال لا معارضي ولا حسادي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلان

فليراجع يستفتين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء العبادة
ليلايم الكلام قوله فعلى هذا كان الاتيان بما يناسب التعليل الذى يتضمنه الاستيناف
الموكد الخ فعلى الذى يتضمنه الاستيناف الموكد بان المعلل الذى هو سوال النفع
منه تعالى قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره اى فى قسم النحو المحوج الى النقل
الى مخالفه ما ذكره للمشهور من ان المخصوص اما مبتداء والاثنا شبه خبره
مقدم عليه او خبر مبتداء محذوف قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح
باعتبار المعنى قوله لكنه فى الحقيقة فى عطف الانشاء على الاخبار تقديرا الكلام
على ما اشار اليه الشريف فى اوايل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان
يقال ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار ما كان الاصح ههنا وانما يصح اذا لم
يكن فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه فى الحقيقة لحن ومثل هذا
التركيب كثيرا لوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقع زيد وان كان غنيا الا انه
بخيل فالاولى ان ليس بخبر بل هما للاستدراك لكنها واقعان موقع الخبر و
الخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام اى لم يكن المقدر من المذكور كما تقول
فى المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون
عنده غناء لو لم يكن بخيلا وقس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض
لزوم ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح انشه فى مباحث
الفصل والوصل بان المصر والسكاكى لا يسلمان ما ذكر هو وجه دقيق حسن
اعتبره صاحب الكشاف فى قوله تعالى فعلم يفعلوا ولن يفعلوا الى قوله تعالى وبشر الذين امنوا
وعملوا الصالحات وهما يذكرانه ويقدران معطوفا عليه انشد فلا وجه لندفع اعتراض
انشه من عرف المصر ما ذكر وليس مراد انشه المحقق فى مثل هذا التركيب ما لمعانى كيف
وقد اشار فى شرح المفتاح عند الكلام على قوله تعالى يا بنتا نرد ولا نكذب بايات
ربنا الجواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفى مباحث الفصل والوصل
باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه ونص فى اوايل احوال المسند على
جواز ليت زيدا قايم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى
فكيف يتصور منه ان يريد ههنا مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المصنف بهذا

اسنحضار موقفه بحيث يدفع عدم صلاحيته لان يلتفت اليه فليراجع مناسب لما سبق
من مدح مختصر وترجيحه على المفتاح لا يكلف واما الثانى فلانه ليس هنا كذلك من
يعتقد نفى كماله معارضة وعناده له فى السوال حتى يحتاج الى التخصيص وبوجه
الحسن وذلك لبعد قوله والا للتقوى قيل عليه يجوز ان يكون التقدم لقصد التقوى لشائبة
الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذ من يرجو ان يثمر عمله ولا يعبث سعيه
هو يجتهد ما يقتضى وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يستند على ما بالغ فى وصف
موقفه بل يسال الله الانتفاع قوله كانه قصد حمل الواو للحال الغرض من جعل
الواو للحال ان يكون الجملة قيدا لجميع الافعال التى تليها وما عطف عليه قوله
الآتى بالاسمية والواتى بالفعلية كان العطف ظاهرا وان اختلفت الجملتان فى المضى
والمضارعة لقصد الاستمرار التجددى فى المعطوف غير المناسب فى المعطوف عليه
واعترض عليه بان مال حمل الواو للحال حمل الجملة الحالية فى الاحاطة الى الواو والا الى
المسند اليه المقدم بل يكفى ان يتم السوال استقبالى والجواب ان قصد الاستيناف
ح اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توهم العطف فى الاسمية كما لا يخفى
لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه فى اخر الكلام مذهب
ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء
جهة حسن التقدم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه
بمضمون الخبر دون وصفية الخبر له كما قيل فى الفرق بين الراهد يشرب
ويشرب الزاهد قلت قوله انا اسالك انشاء فلسوال لا اخبار عن اتصاله
به ولو سلم فالمدعى ان ذلك ليس الكلام فى بيانه تعالى المرسل وبيان
افعاله مثلا التاليف والترتيب والتسمية والسوال قوله حال من لم ينفع قيل
اى من الجميع والتقدير اسال الله الانتفاع بكل ما من فضله فالحال مبين لهيئة
المفعول والعامل فيها اسال الله وليس فيها تقدمها فى جواز ان المصدر عليه
قوله اى محسبى وكافى ربما يجاء بمعنى المحسب وقد سبق بيانه فى اواخر
شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبى اما الكفاية فى جميع المهمات حتى فى اجابة
هذا السوال وفيه المبالغة او الكفاية فى ذلك وفيه انتظام الجل كما ذكر العلامة

نبارك

انسداد ما اوردناه على الكشاف من انه رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم وكيف وقع نظيره
في القرآن حيث قال الله تعالى وما ومصدوهم وبئس المصير هذا فقد اجاب الفاضل المحشي
عن قوله الا انه لكنه في الحقيقة اجاب ذلك جائز في الجملة التي لها محل من الاعراب فقال
وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى قالوا احسنا الله ونعم الوكيل فان هذا الوجه من
هذه الواو من الحكاية لان المحكي اي قالوا احسنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية
لان المحكي الذي هو هذا الجواب مختصا بالجملة المحكية بعد القول فلا يشك بوسيلة
في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه بحث
اما اولا فلجواز ان تقدر في المعطوف عليه ذكر في المعطوف عليه اي قالوا
حسنا الله وقالوا نعم الوكيل وستدار اي قالوا احسنا الله وهو نعم الوكيل نعم وجود
هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على
الاخبار اللهم الا ان يقدر خلاف النظم لكن كون الحجة قطعية بعد التقدير محل
تامل ويقال عنه الحجة الزامية والمقصد بها تبكيت الشامي الخطاب فحسب وكفاك شاهدا
اليه ولا يمكن الشامي ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يتحرج لما جوزت التقديرين
في الاية فليخبر في كلام المصنف مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان منشا
لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه
من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نعتي حسبي من عطف
التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي تعلقه حمله انشائيه ولا كلام
فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا والكفاية في
توجيه التركيب الذي استصعبه الشامي فتامل ورد على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو
من المحكي وما نقل عنه رد من انه لا محال للعطف حتى الاتاويل بعيد لا يلتفت اليه ومراد
يقتدى به وقلنا نعم الوكيل هم لجواز العطف على الخبر المقدم يعني حسبنا وفيه نظر لان
التكلف الذي لا يلتفت اليه ضما ذكره ليس كون المقدر لفظة قابل مجرد ان فيه
تقديرا بلا ضرورة داعية اليه فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا لا يخفى ان
الانشائية مخبرا يقتضي التقدير عنده وكان تكلفا مثله في الاحتمالات لا يلتفت اليه
في توجيه التركيب من حمل الواو المذكور على الاعتراض وادعاه ان قوله هو خير

انشاء لقولنا الحمد لله على رأي وان المعطوف عليه لقولهم الوكيل قوله وانا اسال الله هي
جملة حالية لها محل من الاعراب فيجيء عطف الانشائية عليه واشار الى هذا قدر كفاها
الناظم وغيره مؤنثا واذ ليس في ذكره فايدة زايدة فنا لحري ان لا تشتغل بتفصيلها
وقد يقال في ذلك ان هذا تحقيق كونه العطف وتبين لطريق التركيب والحق ان الذي
السليم فهم من عبارته نوع قدح في التركيب والله اعلم قوله على رأي اشارة الى ما قيل
ان قوله وجعل السيل سكنا حال بتقدير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير
هو فالق الاصباح قوله او ان الشروع في المقصد في الصحاح الاوان الحين والجمع
آونة كزمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصد مقصودا لكتاب ولهذا دخل
المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم والمراد من المختصر في قوله ورتب
المختصر المقصد منه فلا يندرج فيه الخطبة ومن الفن في قوله في هذا الفن اما
الظاهر قوله الثاني المقدمة الخ اخره في التقسيم لكون معنونه عدميا وقد مضى
البيان لما يليه بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام عن الخطاء في تاديه
المراد لم يذكر قيدا يخرج الاختراعي التقييد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشروع
او لان ذلك الخطاء في كيفية التادية لا فيها قوله وما يعرف به وجوه التحسين غير الاسلوب
تنبيها على فائدته البديع قوله وعليه منع ظاهر بما لا يخفى ان قوله والا فهو
يعرف به وجوه التحسين هم لا يجوز ان يكون شيا آخر وتقدير الدفع ان تنتفي المقدمة
اللتان بعده غير المقدمة والله اعلم اعلم ان الشرح جوز في معنى مضى ان يكون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم لكلي لثبوته
في جزئياته وورده الشريف باب الاستقراء العرفي فاستدلال باحكام الجزئيات على حكم
الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية الاحكام الى المقسم اذ لا يعقل
ذلك لما عرفت حصول الاقسام ومعرفة الاقسام وفيه بحث لانا لا نعقل الاستقراء
دليل نفس القسمة فانا من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما عرفت فيه
يجعله دليلا لانحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل المقدم المتقدم لها
والنظري وكان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا يتاتى الا بعد حصله

قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح قوله واعلم ان علم البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي لزيادة اختصاصه بالبلاغة وقد وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة (ملازم) وفيهما (ما ذكر ملخوذة) من مقدمة الجيش اي منقوله عنها او مستفادة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا عن قدم والتاء على ما عرف في لفظ الضيعة من الوجهين لهما ثالث احتمالات قوله وقد كلام الزمخشري في الغايق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة التي تقدم الجيش قوله من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فصل مقدمة الكتاب بفتح الدال المخففة وتشديد كلام المغرب بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الله محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا لعدم القدمية فيتعين من تقدم المتعدي لان هذه الطايفة لاستتمالها على سبب التقديم كانها تقدم نفسها والافادة بها بصير تقدم من عرفها على من لم يعرفها اولا يتوقف عليه مسايله اي شروعا كما صرح به في المختصر والا لبطل طرده بالمبادي لمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فيكون في الحد اي التعريف بمعنى التصور والغاية والموضوع بمعنى التصديق فلا يعترض الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتغيير المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم وفي التوفيق عليها واما على ما عرف فليست مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والنص ناطق بغايرة ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب عنه وهو الاحتياج في تدوينه فوق المقدمة في كذا وكذا الا ان يكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض ولعل ما ذكره من انه لا يثبت عند ذه الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى هوم المقدمة في كذا وكذا والا ظاهر جعله لنفي كون التصور بوجه مما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا والطايفة من كلامه لغة قال صاحب الكشاف في اوايل سورة النور الطايفة الفرقة التي يمكن ان يكون جماعة وظنها ثلثة او اربعة وفي صفة غايبة كانها الجماعة الحاضرة حولك شيء وذكر في اواخر سورة براءة الطايفة اسم جماعة تطوف بالشيء فتحيط به واقلها اثنان او ثلثة وعن الحسن واحد انتهى فوجه وبهذا

خصوصا الاقسام كذلك حصر فيه قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المصنف قال في اواخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما يسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثاني وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين انها له اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام ابليغ واما لعدم جدواه لكونه واضحا فلا يتم ذكرناه مثل الايضاح فادخل في الاطناب بمثل حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فايدة مع عدم دخوله فيها سبق وهو شيآن فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نقضا على ما جعل الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسما لما يتعين انها له لسببين فتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام ابليغ والا لتعين انها لغو يعلى ما رجعا الى المحسنات انما تتبعوا ابديع وما سكل منها معهودا فرقه لا يخفى ان اللايق في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والا للغي الحال في الفنون كلها بل الى ما يعتبر من الخطاب في تادية المراد مثلا ولما كان الحال مفيدا في الفن الثاني والثالث لم يعهد العهد اجرى الفن الاول مجراهما معهودا للفنون الثلاثة غير بسيط واحكم لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد كما فعله صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا فالمذكور منهما سبق احدهما من المذكورين لا الفن الاول هذا او قد يقال بناء على كفاية الذكر بالتعيين في العهد الخارجي لانه لما لخص كلامه في اخر المقدمة الى اعضاء المقصود في العلوم الثلثة بنهم السامع لجعلا بقرينة التعارف بين ابواب التصانيف ان هناك فنونا ثلثة وما يجري مجراها يقع كل منها ما زاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع اولا بالضرورة الا بعلم اليق بذلك ما زاء علم المعاني وغيره اذ التقدم الذكري في بيان الاعضاء لا يفيد التقديم في الترتيب الا ترى ان الشارح قدم في بيان وجه الحصر كانه بين المقاصد على المقدمة مع تاخره في الترتيب خافا دلالة ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني لعلم بعدا التقدير ان كلا من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان اللغوية لازمة في الفن الثالث انما الانتساب فذاك معلوم بالاشتهار قلت ممنوعة والسند عدم العهد قوله

فتعرف عباس رضي الله عنهما قوله تعرفوا ولا تفرض كل فرقة منهم طايفة انه اسم لقطعة
من الشيء واحدا كان او اكثر وقيل لانه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اعني التاء
فرق بين المعنيين فاطلقت على الواحد على ما قرر وهذا المعنى انشائي هو الانشاء
بالارادة ههنا والمراد من الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرفت واما قوله في
شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلثة كما في بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اي دوال
امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة بينهما او ان
مصب الغرض هناك رفع اشكال التوقف فقط لا الظرفية ايضا ومادرى كاف
في دفعه وباطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق الامور المذكورة وارادوا الالفاظ
الدالة بالكل ما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح ما بها
الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف
في قوله لارتباط لها اي بمعانيها اذ المقاصد انما يرتبط بمعاني تلك الطايفة لا بها
انفسها وفي قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطايفة دون قوله وانتفاع بها اي
بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله الطايفة اولى قلت
بعد ما عرفت انا لا نقر على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ طريق الافادة و
الاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة ثم
اطلاق المقدمة على الطايفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما
قصد من دفع الاشكال مما وقع في اوايل الكتب على ذلك ولا الى تعليل عليه من كلامهم
كما لا يحتاج لاطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب اليهما وجوه على ما نبهت عليه
من نقل الكتابين الفايق والمغرب والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة
الكتاب انما تصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون تسمية الدال باسم المدلول
ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الدين في الملة والمدقق الاول في المقدمات واكثرنا
فيه مما يتوقف عليه الشروع في اي مسايل لا نفس المسايل فاذا جاز اطلاق المقدمة
على ما ليس بمقدمة العلم فلا محذور في اطلاقه على مقدمة الكتاب على ذواتها هذا وانا
تحققت ما تلوناه عليك يتضح اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة
الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسايل الكتاب اذا قدمت امام المقصد

مقدمة

مقدمة للثاني اذ بطلان اللازم مم ولك ان تقول بعد تسليم بطلان اللازم على تقدير
تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطايفة من مقاصد الفن
فلا يصدق على المسئول ولعدم الفرق البعض الخ ان قلت فما محصل الفرق بينهما
قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطايفة التي قدمها
المولف امام المقصد فما لم تقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق
عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فعلى يجوز اشتمال مدلول مقدمة
الكتاب على مقدمة العلم كلا وبعضا قلت نعم كما هو ظاهر من قولك شواء توقف
عليه الخ ووجه اندفاع الاشكال بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف
بيان المعاني والمظروف الفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان
المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباط
له بمعاني بها او المقاصد انما يرتبط بمعاني تلك الطايفة لا بها انفسها وفي قوله
سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطايفة وفي قوله وانتفاع بها اي
معانيها فلا يجب ان يكون
معلولها موقوفا عليه للشروع فيجوز تاخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن
معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع المقصد بان له فايدة مخصوصة مرتب عليه
واما الاعتقاد بما هو غايته وفايدته فتنفي في الواقع فلا كما صرح به المحشي في مبحث
الصغرى ان قلت فما التكلف الذي احتاجوا اليه في التفصي عن الاشكالين قلت
اما التكلف لدفع الاشكال الاول فهو ان نقول بان المراد بالشروع بالبصيرة لما كان يحصل بازاء ما
ذكر في اوايل الكتب وبانتفاء منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور
المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقدر المراد توقف البصيرة
على نوعه بحيث يحصل به في ضمن اي فرد كان او يقدر المراد توقف الخ حد من غير البصيرة
ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين فان قلت الحاصل الواحد
حاصل بالاثنين قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضير لحصول الموقوف عليه
والا فلا نم الحصول فتامل واما دفع اشكال الظرفية فلعله اراد بما ذكره المولى
في شرح المفتاح من ان في تجريد يتم المعنى ان هذه مقدمة نتجرد هنا بعدة الثلثة
ونستنبط منها او اراد بما ذكره بعض ما اراد بما ذكر لدفع اشكال الظرفية تعليم

والتاء على ما عرف في نظايره من الوجهين او من القصيد هو الخ اليمين اي ينقصد
اي يكسر اذا الخرج من قصة لسمنه فسموه بها كما يستعار اليمين للكلام المزل التصحيح
والفتح للمرة منه والتاء للوحدة وقيل القصدة من اقتصدت الكلام اي
اقتطعت قوله كاتب صحيح الكاتبة بقي في العرف لانشاء النثر والشعر للنظم
قوله ولم يسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل اكلام مجانبا بقرينة السياق فيكفي ول
المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما كان الفصاحة الخ توطية لدفع الاعتراض الذي ذكره
بقوله وح لا يتوجه الاعتراض الا ان الانسب ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى
قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ في حيز الشرط قريبا بان شرط الاول ويقول في
الجواب بضم الميم بان الفصيح كذا والبليغ كذا لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي عليها
اشه الحكم بالتحقيق في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي
ذكره الشه فان تم تم قوله المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية
لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها افرادا او تركيبا فلا يكون
فيه مخالفة القياس ولا ضعف اتاليف ولا مدخل الجريان على القوانين وكثرة الاستعمال
كان انسب بقوله وقد علموا حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال قوله واعلم ان علموا
الالفاظ الخ قيل ولا يبعد ان يضم الى قوله واعلم علموا وعلم المصر ايضا لان علمهم لا يكون
سببا لجزم المصر ولا احتياج الى ذلك لجعل المعنى الجماعة قوله وقد تسامح في تفسير
الفصاحة بالخلوص نقل عنه ان وجهه كون الخلوص لازما غير مجعول لكون الفصاحة
وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص رده الشريف بان
هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف المباين على ما هو المشهور في
الدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات ويجوز ان صدق العدميات
على الوجوديات كما في تولك البياض لا سواد وبمنع وجودية الفصاحة بل
كونها صادرة عن المخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب من الاول بانه كتب الادباء
مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعاني بالنحو كذا في المفتاح
والمعترض ايضا من المتفقين على جوازه ومن الثاني بان مراد الشه في الجواب
التفسير ولا استبعاد بجواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وان

لا يطابق الدعوى اذ هي عدم
صحة التعريف
وهو المركب التقييدي
لما جيب بان المراد بالعلم
ما يظاهره

المقدمة في كذا وجه آخر وهو تقدير المضاف اي وضع المقدمة في كذا فلا يلزم ظرفية الشيء
لنفسه قوله لا فايدة في ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب معناه اللغوي
اعني التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى قوله شيء من الابانة والظهور العطف تفسيري وفي العبارة اشعار
بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور وانما كون معناه نفس الظهور ففيه تردد
لان المفهوم من الصحاح عدم الخلط في ذلك حيث قال فصح اللحن بالضم فصاحة جادت
لغته حتى لا يلحن وافصح العجم اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة اذا انقطع لبنها
وخلصت لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب الماء عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه
وكلام افصح مفصح وافصح الرجل من كذا اذا اخرج منه ثم كلامه وقول الشه وافصح
به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التعبير الاول
اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر الامر العدمي
اللازم لما يراد للفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي
محل نظر الا ان يجعل وصلت عطفا تفسيريا للانطلاق بقرينة السياق وكلام
الشارح في شرح المفتاح يشعر بان معناها الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة
هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فما دام لم يلحن واصله
من فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهبت لبأه ما قوله يوصف بها المفرد كرر في
المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المصرح به البلاغة يوصف
بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل
المحشي رده التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد الى
قيود اخر يختل بدونها فاختار التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد
يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كما مدحه امدحه اذا
اذا اسمي بد فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يرد لانا نمنع ان امدحه امدحه اذا سمي
كان كل من جزيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منها من الحروف المباينة
ح عند المحققين انما يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا قوله وقصيده فصيحه
في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها

لك ان يقول انى اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما حمل التناقض
جزء من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في
الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد باللاسواد على السواد
فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فرد المعدوم وان اريد به معنى غير
فرد ليس بعدمي قطعا وعن اثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان
اللفظ اذا وصف بالفصاحة قيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلالة
وجزالة وما يودي معناه لا يريد انه ثبت فيه فيضه كيت وكيت وان كان
الثاني لانها للاول كما ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما
صرح به الشارح والمحشي في الموضع المذكور من شرحهما المفتاح والامر فيما نحن فيه
على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ما الى حتى يبنى على ذلك تسامح في التفسير
بالخلوص كيف والمدعى انها عين الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل
هذا المجاز لا خلاله بما قصد من التعريف وعلى اثالث انى ذا تقول وان صح ان التفسير
هو الخالص يابى عن حمل الحمل على ما ذكر كما لا يخفى وعلى اثالث الاخلاف في جواز
حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختار رد الى تعريف الحمل كون
المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه ذات واحدة وجاز صدق
المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما
تعليل للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح
والثانية تعليل لما يضمر بملاحظة التعليل الاول اى المعنى ان التسامح المبنى على التعبير
باللازم يسبب تسهيل الامر ولكن تقول العلة الاولى جعله للحكم بالتسامح والثانية
لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التعبير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة يحصل
بمطالعة باب من ابواب الصحاح ومعرفة الخلوص عن معرفة انياس يحصل بمطالعة
مختصر من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدور من الوجه الغريب فمحتاج الى تتبع تراكيب
الاعراب الكامل المنتشر جدا ولا يخفى انه ان شق قوله ثم لما كان الخ اضفه اجعله الى اللغة
المراد من اللغة الصرف قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر وانما التعرض لرسم التسامح
لا دخل لتعيينا قصد كون ذي المفرد والكلام واحدا وهو سلامة المتن قوله كانها

حقيقتان

حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجرد ما بدو هي الكون المذكور
كما هو الظاهر من كلامه هنا او نفس البلاغة من الامور المذكورة كما اشار اليه
في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون تردد الشراح لتعذر جمع الحقايق المختلفة متعذرة فكثيرا ما
هو في كلامها او لان الكلام في البلاغة في الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة تشتمل
قوله لعل ان محصولها قيل النظر ان تقول المعنى محصولها انه لا تفاوت بلاغة اللفظ اللهم
الا ان يراد بخصوصيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك لانا لا نعرف ان يبقى البلاغة و
تفسر بتعبيرات يكون محصولها ومرجعها شيئا واحدا قوله ولا يوجد قدر مشترك
هذا عند عدم تفسير مطلق الفصاحة اعم ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك
باعتبار اطلاق اللفظ اشترك فلا يرد ان الاشتراك لفظيا لا وقد يوجد بين معنيه قدر
مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله لا يخفى تعذر الخ توضيح لتعذر
تعريف المطلق او اشتراك اللفظي بمثل جزئي لا استدلال على الدعوى الكلية انه لا احتياج
الى استدلال له وكيف يعرف المطلق بنا لا مطلق فيه وقوله نظرا الى ان يحتمل ان يكون جزءا
بعد معلوم ان كون مشتركا لفظيا مبني على الظن فاعلم ان المراد بتعذر جمع الحقايق المختلفة في
تعريف واحد تعذر ان يعرف الشيء على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقايق
المندرجة تحته لا انه يتعذر التعريف بوجه يندرج تحته مختلفا الحقيقة لوجوب ان يعرف
الانواع تحت تعريف الجنس وانما اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك
بينها ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يا سبه قوله على وجه يخصه ويليق
به كان اظهر فتامل قوله مطلق العين في اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بانسبة الى ما تحته
لانهما عن تسامح فتامل قوله وح لا يتوجه الاعتراض لان القيل فيتسامح لان الاعتراض
على قوله نحو قول كل واحد منهما يقع صفة لح بملاحظة قوله لم اجد لح على هذا القوله هذا الاعتراض
اورده خطيب اليمن على المصنف في حال حياته والجواب للمصنف نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا
الناس في تفسير الفصاحة وفي البلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح للتعويل عليه
ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم ومقتضى هذه العبارة
كما ترى ان تعريف اقسامها بهذا الوجه لم يكن معروفا من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا
كان التعبير المذكور مأخوذا من الطاقاتهم كان معروفا من كلامهم بطريق الاشارة فلم

بقسميها

هنا كما في فصاحة المفرد
وفصاحة الكلام

ه الجوهرية والجوهرية

تحتمل ان يكون قوله في ذلك وح

يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب المصنف ان المراد المفهوم دون قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفها وبلغت المصنف لتعريفها ولا يتبين الفرق بين كون الموصوف الخ ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفاد الفرق من اعتبارها تهجان لم يفده عبارتهم المذكورة في صدر التعريف فلا اشكال قوله الفصاحة وانما لم يقيد المتعلق نكرة مع تصريحه في شرح المفتاح بان المعرف باللام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال بخلافه بخلاف المعهود الذهني ثم ان تقدير المعرفة ناشئ من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لان دلالة الظرف وقد بحثت في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة فان قلت الفصاحة وان لم تكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فيتعلق الظرف به كما لا يخفى لكن في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بما يملك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه للخطر كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز في نبوا الخصم اذ تسور المحراب والحديث في قوله تعالى وهل اتاك حديث ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر بكون في المعنى والاجانب اعمال الزيد مرجل في الظرف وان كان انفهامه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة واما باعتبار نفس الامر فمقطوع كما يشهد عليه والاول لم يكن في الامثلة المذكورة حيث نسب البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة بخلافه لانها بنفس اللفظ ولا محال مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتامل قوله ومخالفة القياس اللغوي انما يقبح ومخالفته القياس الصرفي وان كان المراد ذلك فيما استقرت اللغة حتى لو وجد في كلامه شيء لم يشر الى اشارة الى ان المعنى على التعليل لرفع الايجاب الكلي وانما نقل عن اكثر انه لو اعاد من في قوله والغرابة لمخالفة القياس لكان احسن قوله يوجب ثقلها على اللسان ثقل بكسر الثاء

قوله فالفصاحة الخ اقول المصدر تارة يطلق ويراد به المعنى المصدري وهو الايقاع والاخذ وباخرى يطلق ويراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما جعل بالايقاع من صيغة او صفة مثلا اذا قام زيد او سحبن نفسه حصل له هيئة في الاول وصفة في الثاني وهي الحرارة فالقيام او التسخين يطلق تارة ويراد به ايقاع الهيئة او الصفة في ذاته واخرى يراد به نفس الهيئة او الصفة

وتحريك العين ضد الخفة وهو مصدر وتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد هنا نحو الضغم هو بكسر الضاد وبفتح الغين المعجمة وكسرها نبت اسود وفي تحفة الصحاح الرواية عن كتبها تحتي الضغم بضم العينين المهملتين بينهما ها وبالجاء المعجمة وقيل انما هي الخضخاض بخاءين معجمتين مضمومتين وضادين مهملتين وانما لم يذكر الحسن في مثال التنافر ما هو في النهاية لانه اذا ذكر الادنى للاحتراز عنه كما هو في النهاية ينبغي ان يحترز عنه بالطريق الاولى بخلاف ما بالعكس وهذا في الغرابة قوله جمع غديرة في التلخيص الغديرة القصة من الشعر ويقال للشعر الذي وقع على وجه المراة من مقدم راسها غديرة لانها غدرت اي تركت وطالت قوله والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنوا النخلة المتعثكل وقد روي غدائرها فالضمير راجع الى الجميع ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسوده لفرع وكذا فاحم وهو اشد بريا السواد كالغراب والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص من اثث يات اثاثة اي كثر والتف والقنو كباسة النخلة وهي فيها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة للقنو وكذا العثكول بضم الشين الخ وهو ما عليه البسر من صيدان القنو فيه تعثكل القنو اذا كثرت شماريخه قوله والى العلى جمع العلياء بضم العين والقصر اثنيت الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصه بكسر العين وسكون القاف كرهبة ورهام صرح به في الصحاح وقد روي بدل العقاص المذاري وهي جمع مذرى وهي شعرات اطراف يذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمذري مبالغة لا يخفى قوله وهي الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم لغيضة من الشعر وفي اساس البلاغة ومحل اللغة ان العقيصة خصلة ياخذها المراة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواء هاهنا ترسلها ثم بسكون العين وفتحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله يعني انذوابيه مشدودة على الراس مخبوءة فان قلت من اين يفهم هذا القدر من البيت قلت يفهم في الجملة من منشورات خصوصا اذا قرء على صيغة المفعول ويفهم القصاص لان العقيصة شعرات تعقاص وهو الخيط الذي تعقص به اطراف الذوابة كذا في المجمل وقوله الشعر المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكره بالجملة القصاص هي تضفيره

هي الغدايرُ بعدان شدتَ لا تميرُ فظهر ان مراد الشاعر ان شعرَ ممدوحته
ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى الاربعة كما توهم قوله والغرض ما ان كثرة الشعر
ولهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كانها
تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتها قوله ونعم بعضهم الى قوله لزال
ذلك التنقل الزاعم هو الحاجي الذي تم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف
سكتشخصك حفصه والمجهورة ما عداها وجمعها ظل قور بض اذ اغزا مي
جيد مطيع والشديد حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا احروف
لم يرو عنا وهذه الحروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا احروف لم يرو عنا
وهذه الحروف تسمى الحروف المعتدلة من الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان
المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا قدك اترجم وتطايب ووجه الضبط مذكور
في بحث المحابز من شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو لان الراء المهملة الخ يعني
لو كان من شاء التنقل ما ذكرت لكان متشرفا بيقين قليلا مع انك معترف بعدم تعقد ولو
سلم عدم التنافر من متشرف لكان ما ذكره ابطالا لامر زايد هذا وفي شرح الايضاح
لشمس الدين الكساري انما لا يوجد الثقل في متشرف لان الراء المهملة وان كان من
المجهورة الا ان مجاورة الفاء التي هي من حروف الزلاقة ازالت الثقل الحاصل من
توسيط الثين بين ما ذكر هذا وقد اجيب من النظر بان مراد هذا القايل ان الثقل
ناشئ من اجتماع الثين مع الفاء والراء يعني ان مبنشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك الى ذلك قال متشرف لزال ذلك الثقل
لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الناظم الحروف المذكورة
بيان انواعها لا توصيف لها كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما ذكره
ان الحقق ومن البعيدة ما هو بخلافه اضافة اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى
المخ لفظية ولهذا دخلت اللام في المضاف فتم هو من قبيل العطف على تولى
عامل واحد لا على الطريقة السابقة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق
عمرا لان قوله ومن البعيدة عطف على قوله من القريب المخ وقوله ما هو بخلافه على
قوله غير متنافر وقوله سايغ شايع تم ان الضمير في قوله بخلافه راجع الى غير المتنافر لا الى التنافر

بدليل انه قوله تم مع مثال التنافر لكن لا يكون هذا دليلا على الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس
التنافر موجبا لعدم الخابج بل يكون دليلا اخر على الجزء الثاني وهو ان ليس ذلك سببا قريبا
الخابج ودليل الاول يستفاد من قوله بخلافه وجد فيها البعد بلا تنافر فهذا الكلام القول
بان المراعهد وفي تجمه غير متنافر وقوله مع تنافرهما لا يخلو عن اشكال كما مع اشكال
في السير قوله لا يوجب انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء
وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخة الاولى من قلم الناسخ للشرح او
قلم الناسخ للنسخة التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المويد
على ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يلزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة
الكلام وان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئها يويد النسخة الاولى ان اشتمل كلام
المويد على ما يتبادر منها اذ ليس في كلام المويد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلام
وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى
حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام في انه لا يلزم من انتفاء
فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب
قلت معنى قوله لا وصف لجزئها ان ما ذكر من التاكيد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلام
وصفا لجزء فصاحة الكلام ضارا عن التقريب وليست كذلك لان المويد اوعان
وينبغي عليه التاييد فتامل قوله لانه عمراي وقوع معزد غير عربي في الكلام العربي وما يتوهم
من ان الاستبراق فارسي والقسطاس رومي والمشكاة هندية مع وقوع هذه
الكلمات في القران ثم الجواب انها توافق اللغتين كالصابون والتنور فلما لم يخل صدا
المعنى من ضعف لما صح النقل عن قول الصحابة والتابعين بوقوع العجمي فيه واتفق النحاة
على وجود المعرب في ابراهيم ونوح بلا مرا لى التسليم واشار الى ان عدم خروج الكلام
المشتمل على غير العربي عن العربية الى ان معنى قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا عربي الاسلوب
وانتظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرانا واطلاق القران
على بعضه شايع ثم نزل وسلم ان معنى الاية عربي للتي لا الاسلوب والنظم فقط لكن
ادعى انه محمول على التغليب ادعى ان ذلك باعتبار اكثر الاجزاء يجوز ان يوصف الكل
من حيث هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزاءه لو كان هذا مظنة ان يقال فليجز

توصيف الكلام بالفصاحة حقيقة بذلك الاعتبار على سبيل التغليب الظرف فيه بالمفرد
لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربية ولما استشعر
ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او الكلام
مطلقا وانما اشترط فصاحتها في فصاحته صرح افراد الكلام مسماه بما يسم
خاص كالسورة مثلا ففيه تابت تعالى على تقدير تسليم الى وبهذا الاخير تم الكلام وسقط
الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في بطال
ما سبق الى بعض الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته
فصيحة والكلام يشمل السورة فنما مر بالقرآن فقوله في توجيه المنع الاخير واما اشترطهم
الى قوله فغير تابت تم لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل قوله مما يقود الى نسبة الجهل او العجز
لانه تعالى كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لنم الثاني
وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكن لم يرده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني
وهو الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه التوربشتي بانا نختار الثالث ونمنع لزوم
اشتماله لجواز ان نختار على الفصيح لكمة كون دلالته على المعنى المراد اوضح منه دلالة
الفصيح او غير ذلك مما لا يطلع عليه قالوا وقد عرضه على الشارح فاستحسن وقد يجاب
بان القرآن انما اتى به منجما تصديقا للرسول عليه الصلوة والسلام والاعجاز انما
هو بالبلاغة المشترطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما
اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا
الجواب ليس بتمام لانه مبني على ان فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال
الخ مع انها الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها
قوله يحفظ المعنى الخ تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح وغير بعيد لا ولهذا انتظاهر
ولا مانوسته الاستعمال اعاد النفي المستفاد من غيرها في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
لئلا يتوهم ان النفي يتعلق بكل واحد من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو تم عدم ظهور المعنى وعدم
المؤنسة الاستعمال المخلين بالفصاحة ما نظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي
لانا نظر الى الموالدين قوله على ذي جنبه الجنبة للبنون كقولك تآمر به جنبه والجنبة الجنب اصله كما في
قوله من الجنبة الناس وكل المعنيين جايز الارادة هنا وفي بعض الروايات ذي جنبة وهو

المحفوظ

المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيحا والمعنى اجتمعتم على اجتماعكم على من لدغته الحية قوله صحاح
الشيء وتبيح هيجا اي ثار وهاجه يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول اما لغو والباء للتعدية
او بمعنى في او مستقر حال من فاعل هاجت وهي على الثاني زايدة في المفعول بان المراد
بهيجان المرة كونه مغنى عليه تعبيرا عن السبب بالسبب قوله فوثب عليه الوثوب
الظرف متعلق عليه به بتضمين معنى الاجماع قوله فانفلت من الافلات هو الخروج قوله منجلة
وهاجا ومزجاجا عطف على واضحا في بيت انابغة وهو ازمان ابدت واضحا بمنجلة
اقول قوله قاوطرفا ابترجا قيل انه تصحيف من تصحيح اذ لم يعهد اسم امراة والفعل تابعه ما بين
الثنايا والرباعيات والاغر الابيض والبرق اللمعان والطرف العين الابرج بين الكلا البرج
بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن والمقلة ما بياض العين مع سوادها وقد يستعمل
في الحدقة قوله مدنقا مطولا اشارة الى تفسير مزجا وهذا التفسير موافق في الصحاح
واعتبر في الاساس في تفسير المزجج الاستقواس ايضا وربما يويد ذلك بما قال
حسان بن ثابت رضي الله عنه في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينين دعجاوين
من تحتهما حاجب ازج كمنشق النون من خط كاتب فان تشبيه بالنون المنشق اي
المكتوبة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس لم لم الان اعتباره في الحاجب
ولا حاجة الى اعتباره في الازج كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريجي نسبة الشيء
الى الصفة بخ تمتة اي نسبته الى تميم فسريج بمعنى منسوب الى السريج اسم
اي بالت بنة فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه
منها بعيد وقد يخرج على ان فعل قد يجيء بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار
كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله عجزت المراة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة
فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق فسريج على الوجه الاول بمعنى الصايغ
السريجي او السراج وعلى الثاني الصايغ احدهما على معنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث
الصايغ اسراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغي ان يكون العبارة
حينئذ سريجا على صيغة اسم الفاعل لكن سرج على هذه الوجوه الثلثة لا يشتق عنه اسم
المفعول قوله وهذا قريب من سرج الله وجهه الخ الاشارة الى المعنى الثاني اي قد كالسراج
في البريق ووجه القرب في الغرة ظاهر وانما يحمل اسم مفعول منه الخ حاصل السوال انهم لم يسمعوا

مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه ليلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه بعيد له حتى يكون
غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يقتصروا على استعمال سرج بمعنى يسرج في الاصل لكونه مولدا
مستحدثا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية المولدات فقوله
لاحتمال انهم لم يعتبروا وقوله وان يكون هذا مولدا وحده واحد والثاني في موقع التعليل
للاول ويرد عليه انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتبروا وحاصل الجواب الثاني
اعني قوله على انه لم يبعد الخ ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة
اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه نسبة الى السراج اي بالت بهة
كما في قولهم تمتعل يفيد جعل مسرج منه عديم كونه مما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله اما
صاحب مجمل اللغة اراد على الجواب الثاني بضم التقريب للسوادي والجواب انه وقع واما الخليل
وغيره فلم لا يحتمل الغرابة حاصل الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة فكيف تعرف الاخص
وهو غير حسن حتى جوزه بعضهم وانما انت عند به في قوله الغريب يجوز ان يكون علمية
لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب
بالتاويل المشهور واما مولد وهي بحسب قوم فهو على حذف المضاف اي بحسب اصطلاح
دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظ بالنظر
الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم اخر كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور
بل هي بالنظر الى كل من له ذوق وطبع سليم تمل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد تاكيد
لما سبق من عدم حسن تفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية
قيد لفصاحة المفرد ومعتبر فيها سلبا زايدا على الغرابة اي ليس عينها ولا داخلا فيها
فلا يحسن تفسير عاطفا بانه لا يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يزاد في
تعريف فصاحة المفرد قيدا خر هو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص
من العلم يستلزم الخلوص عن الخامس فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب مبنيا
على الاعراض عن الخصوص وادعاء المباينة وبان مراد المعترض انه لما كان هذا
القيد غير داخل في القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة
المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم
لو الزم كون التعريف حدا تاما وبانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون

الخصوص

المخصوص المطلق [illegible] من وجه بقي ما هنا بحث هو ان قوله الوحشية
الخ يدل على ان الغرابة اذا لم تكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة
وقوله ان اريد الخ يدل على خلاف ذلك فليتامل قوله لانا نقول الخ حاصل الجواب اختيار الشق
الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال لادعاء عدم كونه
مخلا بالفصاحة فقوله تفصاحة جمع قفر وهو الموضع الخالي عن الماء والكلا وهما استعيرت
للالفاظ التي لم يوانس استعمالها التعليق بالموصوف وما في حكمه شعرا بعليته
كما تقرر عندهم ويستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ باعتبار تلك
الخصوصية فلم المقصود تم العبارة في النسخ التي رايناها ما [illegible] استعيرت للاخص
استعير باعتبار التذكير كما يدل عليه قوله منسوب الخ بحث وهو ان المستفاد مما
نقله الشريف الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا
فكيف يصح جعله جزء لتعريف الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس
لان اعتبار الملزوم في شئ لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشية تعريف
رسمي فيجوز ذكر اللازم ويقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام
المنقول بل من كلامهم في موضع اخر لم يذكره لان ما ذكره هو الذي قصد من
ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض غرة والوحشي قسمان الخ هذا ايضا يدل على ان الوحشية
تطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فكون المراد بما
يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه لازم اشتمال الغريب الحسن على ذلك الوجوب اعتبار القسم
في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان يجاب باختيار احدهما ايضا على المعرب ثم قوله وهو ان يكون
مع كونه غريبا الاستعمال الخ اما على حذف المضاف اي فوات كونه او قوله ان يكون ما دل بالمصدر
والمصدر باسم الفاعل الكاين كذا كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى
وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في لواخر المغني فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد
القسمة في قولهم الوحشي قسمان انما هو الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشيخ وهو غير ظاهر
المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من
هذين المعنيين يخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن
على ما عرفت ولذا قال الوحشي قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة

للمعنى الذي ذكرهما بقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غريبا لفظا ومعنى وكما نوس الاستعمال مطلقا
سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الينا وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى
الذي دل الحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غريبا لفظا ومعنى وكما نوس الاستعمال
بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة بينما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة
مما ذكر جعل الغريب الحسن قسيما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم وهذا المعنى العام
غير مخل بالفصاحة فتعلق: طلاقه بلا مخل منه قسمان احدهما اذكر في التفصيل الذي
ذكره الشارح من القوم وهو الغريب في اسمع وانت بي هو المعنى الذي ذكره الشارح
بينا سبق وليس المقصود منه تول والوحشي قسمان الخ فتدبر تول قوله مثل شرشبت الشر
شبث الغليظ اليدين والرجلين وربما يوصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم
الشين تقال سيبويه بالنون والالف يتبعا ونان الاسم في معنى نحو شرشب وشرابث
واشمخر ارتفع واقطر دوينا اشتد قال ابو عبيدا المقطر المجتمع واقطرت
العقرب ذا لطعت ذنبها وجمعت نفسها تول وهي في النظم احسن منها في النثر
قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولقائل ان يقول
فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث احسن في اشعر اطلخم الليل اي
اظلم جفخت اي فخرت وتكبرت تول قوله وقوله غريظ المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية
شروع في المقصود وهو رد قوله ان اريد بالوحشية الخ وما ذكره سابقا كان توطئة
لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير للوحشية فما فايدة توسيطها في البين
قلت فايدته التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية ولفظ الفساد لان الفصاحة
انما هو باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا يجامع
عدم الانس في الاستعمال تول اوما في حكمها اي في حكم المفردات وهذا القيد يلزم ان يكون سلمي
مسلموبي بفك الادغام في تفسير المخالفة الاولم يرد هذا القيد يلزم ان يكون سلمي
فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولا حاجة حينئذ
اخرى لعدم فصاحته تول وكوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل القانون على حذف المضاف
اي كقانون وجوب الاعلال في نحو قام هو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت
الفا في غير نحو عور وحور بالعور بفتحتين وهو ذهاب احد العينين والاستحواذ

النظر

النظر والاستذار في الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا الباب كله
يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب وامثالهما وهو قياس مطرد
عندهم وقطط شعره من باب علم وجود قططا شديد الجعودة ورجل قطط الشعر
وقط بمعنى يسير في قوله تعالى سرعة وشرعة في قوله تعالى ترمي بشرر كالقصر
فك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال مخالفه القياس
انما كانت لعلة كدفع اللبس كما في فك الادغام من ظل وشر وامثالهما
فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت بمجرد الثبوت منا لوضع كما في فكك ولا فض
مخلة كما في احلولى ومثله تول والوماء بعض ان اصلها اهل وماه بدليل اميل ومياه
قلبت الهاء الفا على خلاف القياس تول وما اشبه ذلك من الشواذ قيل كون هذه
الامثلة من الشواذ وانشاذ ما يخالف القياس بالنظر الى القياس السابق في الاحتياج
فلا ينافي جعله مندرجة تحت القانون المتاخر فتدبر تول قوله بل المخالفة ما لا يكون
ما مصدرية ولعل الاوقعه تفسيرا للمخالفة وانما اضرب عن التفسير الاول
لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة تول الحمد لله العلي الاجل
البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول وقديري ذلك تول والقياس
الاجل ورد عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب
بانها اقتضى ما ثبت به للجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لان هذا الامتناع
يلزم من عدم كون الكلمة كثرة الدوران على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز
ما ارتكبه الشاعر لا تترى ان استعمال الوحشي جايز قطعا الا انه مخل بالفصاحة
كذا استعمال الاجلل جايز في الشعر كما ذكر سيبويه في الكتاب الا ان الاعراب
الخلص يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال تحكاكم وافق
نقعوا تول قيل وضاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع الخ تكميل
وهو انه كلام ذكره المصنف في الايضاح وكذا ذكر فيه ايضا تعريف فصاحة
الكلام قال بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجي
فيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وحده في كلام الناس
فبطل ما ذكره الشارح في ذمع اعتراض خطيب اليمن وتعيب جواب المصريان المراد بالناس
المعهودون فاجيب بان التعريف على توجه المذكور لم يجد في كلام الناس

ومثل قطط م

بل وجد مع قيد مستدرك يقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى
وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام انا لم نجد تعريفا في
كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ثم عرضه على علمائه
زمانه او على تلامذته وتبين لهم ماخذه وهو قولهم الفصاحة ضدهم
يقال لكون اللفظ جاريا الى آخر ما ذكر فيما سبق فاورد واعليه انه ينبغي
ان يزاد قيد اخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن
كثرة التكرار لانهما يجتمعان بكثرة الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم في مكانه
ورده تتميما للفائدة على انه يمكن ان يقال مراده انه عدم الاحتياج الى ما ذكر
المصرفي دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد السوق لعدم الاحتياج الى ذلك مطلقا ولو
لوافقه اسمه اسم امير المومنين والاظهر في العبارة ان يقال لو افقته لان
الموضوع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر وصفه فايدة يعتد بها ثم كون الاسم
مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب علم يشعر بمدح او ذم والكنية
ما يصدر باب او ام مثلا والاسم اعم قوله لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية
ما يدل عليها بل اراد صدق الغريب على الكريه في السمع لان التبلغاء تجانبون
عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج عن تعريف الفصاحة
بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال كذا اتنافرد لطا تحت الغريب فلم ذكر الخلوص
عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها
بخلاف الخلوص عن الكراهة في السمع وقد يقال لو سلم ان الخلوص عنها معتبر
في مفهومها فانما يلزم ذكره في التعريف اذا كان صدقا تاما واما اذا كان التعريف
رسميا فيجوز ذكر بعض اللاتيات دون بعض اذ قلت فينبغي ان يتعرض الشارح
لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور مفاد ارادة الدخول في
مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فاعرض عنه وانت
خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الاخر مشكل قوله للظهور
ان الوحشي اما من قبيل تكاكاتم الخ يريد ان الذوق السليم حاكم بان مثل الحبرنقعد
هو الذي يتحاشى عنه في الكراهة في السمع من احد القبيلين اي لما تشتمل

على عدم

على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما تشتمل على ذلك مع الكراهة
على الذوق فلان الحرشي بهذا المعنى صدقه لكن تم المقصد من الترديد هنا توكيد الدخول
وافادة امتناع الخلو وان جزم فيما سياتي بكون الحرشي مثلا من قبيل الثاني وكيف
كان وهو بصدد بيان دخول الكريه في السمع تحت الغريب وتسليم ويمكن ان
يبقى الجزم فيما سياتي بكونه من قبيل الثاني غير المرتد فيه ههنا بل الجزم
بخصوصه الحرشي والمرتد فيه مطلق الكريه في السمع بقرينة السوق و
تعرف ان مطلق الكريه في السمع لا يلزم ان يكون كريها على الذوق فان قلت
كلام الشارح يدل على ان الكراهة في السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها
في كل من القبيلتين وقال ان مقابلة تكاكاتم للجحيش يدل على ان تكاكاتم
ليس من قبيل الوحشي الغليظ وقال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله
هو الوحشي الغليظ قلت قد نبهناك على ان الوحشي ثلاثة اقسام قسمان منها
مما يعاب استعمالهما وان ليس المراد حصر الوحشي في القسمين قوله الاولى انها
ان ادرت الى النقل قد يناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست مودية الى
النقل بل الامر بالعكس فلم لا يجوز ان يقول لانها ان نشاءت عن النقل الخ قوله وضعف
هذين لوجهين ظاهرهما الاول فلان عدم التادي الى النقل لا يوجب عدم
الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر اخر بان يكون الفصاحة كما اعتبروا من
الالفاظ الثقيلة على اللسان اعتبروا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا
معنى مناسب للاخلال كذا نقل عن استاذ واما الثاني فلانه قد ورد النظر في المتن
ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد
على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الاداباء ولا يلتفتون الى ما قيل في الفلسفي
قوله راجعة الى النغم النغم نغمتين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة
اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح قوله فكم من لفظ فصيح الخ يلزم
من اعتبار قيدا لمذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله
كلفظ ضرئ من ضاز يضيز اي ظلمه واصل ضيز ضيزى كطوبى الا ان الكسرة
تسلم الياء كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يات وصفا قوله ودسرها جنوط بيد

المتن

فينبغي ان يكون على ما ذكره في المتن

بها الواح السفينة وقيل هي سامير واحدها سامور والدسار الدفع وانما سميت
السامير دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة قوله وفيه بحث لانه قد يعرض لصالح وابيع
هذا القايل بصدد الفرار بالفاء عن اشتمال القران على غير الفصيح فيجب تنزيهه
ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القران عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكراهة في السمع
كما لا يخفى على المتامل هذا وقد يقال يستفاد من البحث الذي اورده الشراح اعتراض على
المصنف اذ يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن
الغرابة مثل لكن عرض له ما يمنع خلال غرابته لفصاحة فصيح مع عدم صدقه تعريف الفصيح
عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي يكون سببا لتعجيه
وعلى هذا سايرالقيود مما يندفع لوقوعه في القران فيما سياتي ان حجة الجمع بين
الهاء والهاء في امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان
بالفصاحة لوقوعها في القران مثل فسجد الملئكة كلهم اجمعون ونصر وما سواها والهانوهها
وتعثوها ومثل داب قوم نوح فيجب عليه ان الوقوع في القران لا ينافي كون هذه الامور
من اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى قوله كما سيجيء في الخاتمة
من ان كل مقام مقاما لا يحسن فيه غيره ومصدق ما ذكر الشيخ ابن الحاجب في امالي
الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله تعالى الم تر ان
كيف بدء الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدا وبيداء بل الابلغ بسبع ابداء
قال الله تعالى كما بداكم تعودون لكن فصيح يبدء ههنا لما حسنه من المناسب
مع قوله يعيده حال من الضمير في خلوصه فيكون معنى الهيئة الفاعل وقيل النفي
الخلوص ههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت لو كان الظرف حالا من الضمير
في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون
ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا اخبارا ولا صفة قلت اطلاق
الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة
متعلقه موصح به في شرح اللباب قوله واعتريه عن نحو زيد اجدل الخ اعترض عليه بانه
يصدق على شيء التعبير خيري وهذه دسر وكيف يبدء الله الخلق انه خالص عن اللوم اشارة
الى كونه كلمة فصيحة لكل واحد من هذه الثلثة كلام له حال فصاحة الكلمات كما اذا عرض

ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخرى ثم بعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض
فان ذات الكلام واحدة في الحالين فيشمله تعريف فصاحة الكلام على ما قوله
الكريم من نسيخوي حال مكنته فانه صادق على العقيم الذي لا مكنة له لكن
بحيث اذا حصل له مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه الشرح على رجوع القيد
الى النفي كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان يعتبر
النفي او لا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة او لا ثم يقيد
بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي الامور المذكورة عنه والحال ان فصاحة
كلماته تقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا يصدق
على قولك كيف يبدئ الله الخلق فظهر اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلمه لانتفاء
الامور الثلثة ليتحقق القيد الثاني فيه دون الاول والجملة منشاء الاشكال ارجاع
الضمير الى الحال القيد كائنا في قولك الكريم من نسيخو الكنة ومنشاء الاندفاع عكسه
وقد صرح المحقق في شرح المفتاح بان التعويل في ذلك على القرايت قوله
ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الخ الاظهر في الرد ان يقال القيد اعني
مع فصاحتها قيد للنفي وهو التنافر لانه العامل وذي الحال وهو الكلمات فيكون
من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة
في علم البلغ تقريرها ويكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلام انتفاء
فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس
كلي للمقصود ولو نزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر
مع انتفاء فصاحة الكلمات مما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل
على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة اذا كانت لم لا فصيحا مبنيا على التنافر اولا ان يثبت
اصل العقل فيما تتوجه النفي الى القيد اكثري كما مر مرارا عليه في بحث المسند البلغ وما ذكره
في المختصر مبني على الاكثر هذا تمام ما يتعلق من الفوايد بتعريف التنافر مع فصاحة الكلمات
محل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم
الفصاحة مع وجود ما ذكر الشيخ المحقق في الحواشي من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة
انما في كل من الاولية الثلثة بوجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير موجبة

في التفريقات قطعا هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر يدل عليه الخلوص
اي وفصاحة الكلام خلوصية عن الامور الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو
قريب من الاول المختار فتامل واعلم قوله اشتهر بين معظم اصحابه الخ الاجتهاد
عجلا منها ومتعديا في الصحاح والديوان لغات فضيلة اشتهرها الناس
فالمشتهر على وزن الفاعل والمفعول لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ كما
كان او غيره وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثم قال في المختصر لفظا
ومعنى وحكما فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكما قوله اعني ما اتصل بالفاعل هو
المقدم على المفعول به بقرينة السوق فالام للعهد وان جنى بسكون الياء و
تخفيفها كتبه الامام ابو الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كني و
الدماميني والياء ليس فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد
القاهر قد نصر هذا المذهب الاخفش في المسايل المشكلة واقره ابن مالك في شرح التسهيل
ومن هنا ذهب بعضهم الى عدم احوال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان
الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا
قوله جزى ربه عني الخ عن هنا للبدل كما ذكره ابن هشام في قوله تعالى واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس شيا والعاويات جمع عاوٍ من عوى الكلب يعوي عواء اي صاح
وقد يروى العاويات وهي جمع العاوي وهو العدي قوله وقد فعل اي فعل الله ذلك
واجاب بما التي قيل المقتطعة منها الرغبة فان الراغب اذا تناهت رغبته
في حصول امر يكثر تصويره اياه ومرماه اليه حاصلا قوله ادى الكيل صاعا بصاع قيل
الضمير في ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى مصدوب بدل الضمير
فادى راجع الى مصدوب وفي اليه راجع الى الصاحب قصدا او تقول المشابهة فقط افعال
للمفرد وهذا يجيء في كثير من المواضع وصف المؤنث بجونة عشار وثوب
اشمال وبطنه امشاج وقبول التفسير بخوانا عيم والتصغير نحو انيعيم هذا وقوله
صاع بصاع حال من ضمير ادى او الاصل مقابلا صاع بصاع ثم طرح مقابلا او
انيعم صاعا مقامه ثم الحال ليست هي هما وحده بل هو مع ذو بصاع لان معنى المنوب
عنه يحصل من المجموع كذا ذكر صاحب الاطيب في كلمتاه الى في وجوه مجيء الامثال

وليس للنسبة

٥ وبنا ول الاضمار قبل الذكر صفحة و حكما

غيل

جزاء الكيل

جزاء الكيل الصاع بالصاع اي كافا احسانه بمثله واساءته بمثلها قوله لابي رب الجزاء
ليدل الرد مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما نطق الشيخ في شرح اللب ورده بان على
ان المصدر موجود في ضمن الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير في رده راجع الى المتكلم على طريقة
الالتفات عند السكاكي كما في قوله امر القيس تطاول ليلك بالاثمد قوله عن كنى عن هنا
تفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن لعمرك ويجوز ان يكون
بمعنى بعد كما في قيل في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه ابا الفعلان بعد
كبره والغرض ذم ابناء ابي الفعلان بعدم رعايتهم حقوقا بيهم لهذا المرجع الضمير
الى المصدر على ان يكون المعنى بنو الجزاء كما يقال ابن الوقت وابو الفضل واشباهها معنى ملابسة
وملازمة وما في قوله كما يجزى مصدر تيونسنا محمد جلد ومحي بني الخوارق التي بنظم
الكوفة لعفان بن امراة القيس فلما اتمه القاه من اعلاها فحي ميتا كذلك يبني
مثلها لغيره وفي مجمع الامثال هو الذي يحي اظم احيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له
احيحة لقد احكمته كما ينبغي لحكمته قال اني لا اعرف حجرا لو نزع لا تنقض الكل سالة عن
الحجارة فوضعه اجيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع في كما يجزى استحضارا
لذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة وسيجيء انه من قبيل المجاز قوله لا
ليت شعري البيت خبر ليت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهو القيام الجملة
الاستفهامية التي سدت مسد مفعول شعري مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير
ليت علمي حاصل بجواب هذا السوال واما الجملة في قولك شككت هل زيد قايم
فقيل انه منصوب بنزع الخافض اي شككت فيه اي في جواب هذا السوال قوله على
جر بالجيم والراء المهملة قيل هو من الجريرة وهي الجناية ويحتمل ان يكون من الجر و
قدير وفي بالحاء المهملة والزاء المعجمة من القطع الجزر هو القطع قوله فشا ذلا يقاس
عليه وانما لم يجز هنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه هو اللوم اولى الشاعر
على سنن الالتفات تلافا لمقصود الشاعر فهم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا
البيت تحريض اقربايه على لومه ولومهم على ترك لومه ولعل قوم زهير غيرة قوم الشاعر
والله اعلم قوله وليس قرب حرب قبر كذا في محاسبا المخلوقات ان من الجن من يعبد
يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية وهات فقالوا لك لبن فكان البيت

ويعبدهم

ان يكون ح

والواو وليس بحيث الفصل ويكون للعطف ثم ان القرب بمعنى المقارب والاضافة
لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او تقول
قرب ظرف لخبر ليس اي ليس قرب كائنا قرب حرب او الكلام محمول على القلب
كما صرح به السكاكي في قوله يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقديرين لا يلزم ما اتفق
على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني جزئي معرفة الاضافة الى المفرد
العلم وهو قرب والمسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تاسف
وتحسر على قرب كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول
قربه لزيادة التمكن ٥ اي تقول الى تمام من قصيدة يعتذر فيها الى ممدوحه وهو
ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافقي ٥ وقد اتهمه جماعة بانه قد هجاه فعاد
نجد لك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومتبرئا مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور
قولا عيدك يا بن من ان تطرد الكدى قوله بعتبك عن طرف امرئ صادق الود ي
اي بين عجز القول من لو عجوته ٥ اي لمحى في عنه معروفه عندي قوله والواو للحال الظاهر
ان الاولى ان يجعل العطف على الممكن في ممدوحه الثاني لوجود الفصل على نمط قوله تعالى
اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدي وان اقتضى في الجملة
ان يكون مقابلة لكنه لا ان الدلالة على مشاركة الوري في المدح مقصودة
في المعنى على الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيده ٥ نهاية الايجاز حبها
بل معنى وان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الوري
اياه وفيه من القصور في شان المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب
الشرط عند النحاة الاعم في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مقتضيا لمدح
الوري بان يشرع في عد الاوصاف الجليلة ويوافقه في ذلك العدد حتى ظهر للحاسب
فلا يلزم من هذا تقدم مدح الوري على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاءه
لجواز ان يكون لشي لاسباب كثيرة كما سياتي في بحث لو فلا يلزم محذور ٥ فان قلت
فما فايدة معنى ٥ على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم ترجي مدحهم ممدوحه
واعتنى مقصود في المقام فان قلت الا يؤدي العطف الى اتحاد الشرط
والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت يعتبر العطف

دواية م

آل المفرد

كون م

اولا ثم التعليق بان ٥ قوله وفي استعمال الى الرد على الزوزني حيث رجح ان
اللا له على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور انما يحسن
اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار معنى في جانب المدح وهو سوء الاتصال
الكلي واختيار ما المفيد للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة لا يخفى قوله مما عابه
الصاحب وهو اسماعيل بن عباد صحب بن العميد في وزارته وتولاها بعده لفخر
الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافي وبقي كان مواستاذ الشيخ عبد
القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيها اقرانه
الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي في الكتابة كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي
كما يومر ويراد وبين الحالتين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تعييبه بانه انما عاب
استعمال الى في موضع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو
اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يسعفه قطعا حتى اذا تركت
مدحه فغاية ما يتصور في شانه اللوم واذ المتة لا يشار اني احد في لومه فضلا
من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى قوله لما بين الماء والهاء من التنافر اي
بين خصوصية هذين الحرفين فالمنفي فيما سبق حصول التنافر من كل كلمة
قرب المخرج نعم قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى يتناقض كلامه كيف
وقد صرح هناك بان ما عداه اذوق الصحيح ثقلا متعسرا النطق فهو متنافر في سوله
كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وصرح بان المخرج من المتنافر مع ان فيه قرب
المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر بل ان
قرب المخرج ليس علة تامة مستلزمة له يرتد كما اليه استدلاله على عدم
المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة
تامة لا عدم دخله فافهم ولم يرد ان مجرد المدح غير قبيح فان شانه واقع
في التنزيل فان قلت يجوز ان يطرء هناك ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا
اعتراف بان العلة التامة المستلزمة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الهاء والهاء
مع عدم ما يمنع السببية لان انتفاء احد المانع جزء من العلة التامة لا مجرد الجمع بينهما
وهو الذي استدل الشيخ على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون

مجرّد امدحه غير فصيح بالمعنى المذكور لان يحصل عدم الفصاحة من تكريره لجواز ان يحصل
من فصل مدحه مع اتحاده ما يمنع البتة قلت لم يدّع التنافي اللزوم المذكور بل
ان الامر كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق قوله فان كل التنافر
أورد عليه انه مثال للماهو دون المتنافي في التنافر على ما سبق تحقيقه يقال انه نافر
كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المجاورة فيحمل على المبالغة وبان المراد المتنافي
وقد يقال المراد بالتنافر هنا هو النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به عنها للدلالة
على الكمال لان الفعل اذا تشارك فيه الفاعل ان يجيء كاملا قوله وفي الثاني خمسة منها
الا انه لم يحصل التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا المعيدة في تنافر الحروف
مجموع الهائين والهائين وفي عدّ الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب قوله بجمع بطل
الى آخره قيل هذا تنظير لتنافر الالفاظ وتباينها يتنافر المعاني وتباينها لا تمثيل
ولا يخفى بعده قوله انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه مخل بالبلاغة البتة كيف ولو
جمعت تلك الامور في مقام يقتضيه لم يكن مخلا قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها
واليه اشار اولا بقوله بالنسبة الى المخاطب قوله اي كون الكلام مفقودا دفع لما يورد
على المصنف من ان التعريف المذكور تعريف للتعقيد لا التعقيد وهذا الدفع اقرب
من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى
المقصود وجعل الكلام حينئذ لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد قوله على
ان المصدر هنا المبني للمفعول هنا بحث تشريف ذكره جدّي المحقق في تفسير
الفاتحة ينبغي ان ينتبه له وهو ان جميع المصادر تستعمل اما في اصل النسبة ويسمى
مصدرا واما في الهيئة الحاصلة بعد التعلق معنوية كانت او حسية كهيئة
المتحرك الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط
في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي
كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتبار هذا يتسامح اهل العربية في قولهم
المصدر المبني قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول ليفوت
التركيب ولا ما يخل به بل استعمال المصدر في معنى الحاصل بالمصدر استعمال
الشيء في لازم معناه قوله تقديم او تاخير المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلي

الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا ملخص احدهما
مغنيا عن الاخر بناء على ان التاخير من لوازم التقديم قوله فان سبب التعقيد
يجوز ان يكون احتماع هذه الامور مع التعقيد المطلق المخل عليه مع خروج كل منها
واطلاق المخل على مثله هين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى حمل قوله المخل
خارج عن التعريف بيانا للسبب الغالب توجيها لكلام المصنف فيه توطئة
لما سيجيء من قوله وهذا التقديم شائع في الاستعمال لكن اوجب مزيد في التعقيد
وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا اخلال في تقديم المستثنى منه
اجوّزه النحويون بلا خلاف منهم وهمه الرد ظاهر قوله ويجوز ان يكون التعقيد
الخ معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يجوز حاصلا
من احتماع امور ويجوز ان يكون ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف الخ دفع
لاعتراض الخلخالي بانا لم نر احدا لامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي
يغني عن الاخر وما سيق كان توطية لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اغناء
ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوح فساده ووضوحا اغنى
عن التعرض له فانه قولك جاءني احمد بالتنوين مشتمل على اثنين دون الاول قوله
والا فالمختار للعمل لا لما ذكر ابن الحاجب فالايضاح من انه لو نصب على الاستثناء
يلزم الاشكال في عامله بخلاف لو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في عامله
انما هو للعرب ونحن نقرء كلامهم بل نقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه
في الاعراب مع امكانه ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل اخص
في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة قوله يوجب قلقا في المعنى
اي اضطرابا ينقل عن الرضي انه قال الغرض في ان يات اسم واحد يقارنه وهذا
يفيد نفي ان يكون المماثل احيانا يقارنه بدلوا بالعكس وهذا في الملفوظ متدافع لاقتضائه
وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقيد هذا السلب بناء على
عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا تم كلامه وهذا مبني على ان المقارنة بمعنى المماثلة
كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله
فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه ويجاب بان الاشتباه

لا يصح لاقتضائه ان يكون الممكن مماثلا و مقاربا و غيرهما مماثل على انه لا شبهة
في ان المقصود نفي المماثلة للممدوح و نفي المماثل عن المقارب و عكسه لا يفيد
من هذا المقام شيئا هذا و قد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة
بان انتفاء وصف المحمول هنا اعني الحي المقارب مستلزم لانتفاء الموضوع
وهو المماثل فيه نفي للملزوم لا رمد وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله تعالى
ليس كمثله شئ كيف بعد قلقا فانه من باب البلاغة فتدبر قوله فيه فضل
بين البدل و المبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتقييد غير ما ذكره الخلخالي
في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لمناسبة قوله الخلخالي في النظم فانه تعليل
بقوله فذلك الخلل يكون لايراد اللوازم الخ و ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور
اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور و يجوز ان يراد ذهن السامع ايضا فتعليل عدم
ظهور الدلالة به مع ان الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا بعيد قوله في انتقال
الذهن على المضاف الى طريق انتقال الذهن و اعترض على الوجه الثاني بانه يلزم منه
ان يكون الخلل في كلام مبنيا على خلل في ذهنه و هذا مما لا يجوز ان يكون تاليف الكلام
على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه و لا خلل لاغراض
تتعلق بذلك كامتحان الافهام و التعمية في المرام و نحو ذلك و الجواب ان قصد
التعمية و الالغاز بالكلام الموضوع للافادة يعد خللا في تعرف الذهن عند البلغاء
و لهذا صرحوا بان شيا من المعميات ليس بفصيح و اقتصروا في تعريف البيان على ذكر الوضوح
بناء على ان مقابلة مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل قوله لايراد
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام
في الموضعين مجموعا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة الاصول حيث لا صحة لاستغراق
و لا عهد فلا يلزم تعدد اللوازم و الوسايط في كل مادة و وصف الوسايط
بالكثرة ح بالنظر الى الموادو ان يكون باقيا على معناه بان يراد مقابلة الجمع
بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فان جوز ان لا يكون ذلك لانتظام على السواء
بل يكون على الاختلاف و التفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه
ان كل واحد منهم باع ما له من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة و هو الظاهر الكلام

سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم ان توخذ اللازم و الوسط في كل مادة و ان
لم يجز و كذلك لا يصح ان يكون اخذا بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
على انه اذا علم من البيان المذكور وجود التقييد في ايراد لازم واحد مفتقر الى
واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها
اولى و كذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه في الكلام تنبيه بالادنى
على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة
بينه و بين الملزوم يحصل التعقيد و لا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له
لندرة مثله بنى في قوله و ذلك لايراد اللوازم البعيدة بحثه و هو ان الايلائم
مذهب المصنف ان الانتقال في المجاز و الكناية انما هو من الملزوم الى
اللازم و الفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي
في الاول دون الثانية فالاقرب لمذهبه ان يقول لايراد الملزومات البعيدة
فليتامل قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة الدالة على الاستقبال
وصفا عن السين لدلالته على البعد و ان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقتضى
الاقتضى للعشاق لانه من حيث انه بعد في نفسه خليق بان يسوء طالبه
و لمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار و القرب الى الذات المخاطب قوله
و هو الرواية الصحيحة لثبوته بالنقل الصحيح عنده و لان ما ذكره الشيخ من معنى
البيت هو الصحيح عنده و هو مبني على الرفع قوله من الكاتبة و الحزن الكآبة سوء
الحال و الانكسار من الحزن و قد كئيب الرجل كاب كعلم يعلم كآبة مثل رافة
و رآفة قوله بكاني الدهر و يا برتبا الخ و معنى تبت ابكاني الدهر بما يستحق
و يا قوم ملما يسري بما يرضي و الباء في قوله بما يرضي من نفس الكلمة لا باء التكلم
بان يكون نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة و هو ان لي الدهر على حكم من
مناخ الحي عال المحض قوله لكنه احظا في الكناية لان تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة
البلغاء في التجوز بها الى معنى دايما كما عن الجود الى نجلها لما لم يوضع آوان ارادة
البكاء فالانتقال الى غيره و ان كان مع علاقة صحيحة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا
و عنه الى السرور بختل ليس بمقبول الا انه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل

في اجاد الجائز هذا المحققين بل لان تعارضهم على خلافه يمنع الاذهان عن الانتقال
لثبت هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبار المانع في حقهم مانعا مطلقا واما انا لم نعلم
تعارضهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه الجواز المعتبر ايا ما كان
كذا في فصول البدايع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطيه الشاعر وان جعله من
استعمال المقيد في المطلق لا يفيد قوله حال ارادة البكاء هذا القيد مفهوم من
اعتبار المجمل والمذكور في الصحاح ان العين الجود ما لا دمع لها مطلقا
قال الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد
بها ههنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار
الشعراء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور
في ذلك الكتاب واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب
ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي يرثي بن هبيرة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة
على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شيء من بيت المال الا بامره
فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال دعوني حتى اتاوساخواتي فامر بتخليته
فركب مطيته وهرب الى مكة قوله بجاري دمعها اي يدمعها الجاري وهو الماء
الى واسطة وهو بالتشديد للتوضيح وباقي المعنى ظاهر قوله من باب الاستعمال المقيد الخ قيل
عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللوازم البعيدة واراده الملزوم
الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد واراده اللازم وهو المطلق وقد يجاب بتحمل
اللوازم فيما من على التغليب وبان البيت مثال المطلق الخالي في الانتقال الخلل
في الانتقال من اللازم الى الملزوم قوله ثم كنى به عن المسرة اورد عليه ان الصواب
تبديل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر البته يقال سره سرة واما السرور فقد
يجيء لازما ايضا كما يشهد به اتساع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مسرة من
مخبر للمفعول وبان المعنى ان الجود كناية عن كثرة مسرة شيء لمن قام به هذا
الجود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا عن الفرح والسرور قوله لظهور
ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الابهام الذي عد من المحسنات
للكلام البليغ لانه يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت

لعل المصراع

وان ص

لان المصراع الاول يدل على ان المراد بالجود السرور لكن شهرته استغنى له في الحزن
تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بانه سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات
والا لزمه خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز
الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نسلم اعتبارها
عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالهما على
التعقيد ولهذا لم يذكرهما الكاكي والمصنف حتى يحمل الى السامع انه فهمه من
حاق اللفظ اي يوقع في خياله مع انه فهم المعنى انتقالي من وسط اللفظ والمراد
انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعترض بانه يفهم منه لزوم
كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يعد غير الفاضل
يسمى مبتذلا ويشترطون في قبولها ان يكون الجامع غامضا رقيقا فبين الكلامين
تدافع واجيب بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال
بان لا يكون مانع لغوي او عرفي قوله واما الكلام الذي ليس له الا جواب عما يقال
من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا قوله فبعد هذا
الطلب البعد الخ اورد عليه ان البعد والقرب ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم
طلب الحاصل وان لم يكونا حاصلين فالوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصول
اللزوم طلب الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب استمراره
بتمرر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد
هذا طلب الخ ورد بان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال مبنيا على ما يدعي انه وقع
القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة الى النجاح عنده قوله وان دفعته
كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطاء وقد بينا وجهه وقد يوجه
بان سكب الدموع يدخل في طلب الطلب في الاستقبال ويكون المعنى اين انت
اطلب البكاء الان وانما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي
ان يكون شعاري العاشق المهجور غير منفك عنه في حال من الاحوال فلا يليق حاله
عدم طلبه في الحال فيكون خطأ في نظر البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن
في الحال للزوم تحصيل الحاصل نبه على وجوده فيه قوله لكنه اكب عليه اي اقبل عليه غاية

الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا اكوابو الملازمة على السكب مستفادة
من صيغة المضارع الدال على الاستمرار بمعونة المقام قوله ولا يخفى ما فيه من
التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب والواقع الآن
بنقيض ما يظهر المرء في الظاهر انه مطرود مردود ان تطرفات تشعر بانهم يظهرون
طلب امر ويكون مرادهم خلافه بناء على ذلك الامر التخيلي فلا معنى للاعتراض عليه
قال ابو الحسن الباخرزي ولكم تمنيت الفراق مغالطا واخلت في اشتمار عرس
وِدادي وطعت منها في الوصال لانها نبتها الامور على خلاف مرادي
وقيل ان التبين الاستقبالية معتبرة في تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجوده
علامة الاستقبال فيه والمراد الاستقبال من تجد دامع عند مها فيه خارج عن
وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب على تقدير الدمع كما صرح به الشارح يجيز
ان يعطف على مجموع سا طلب ويراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال من
لتجد اسما لاصطفاء سكب المدموع اليه فلا ينصاف ان ما ذكره القوم في
معنى البيت ليس ابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف جلية الحال يتوقف على
انكشاف حال الشارح كما صرح به الفاضل المحشي وفقه الله تعالى مراد الشاعر ترك مراد
نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المجانبة
الفضل وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجري ، فاترك ما اريد لاجل الذي
من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال فهذا يظهر معنى
قوله لتقربوا والله اعلم قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته بان يكون ذلك فوق
الواحد دفعا لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا تعدد بذكر الشيء ثلاث مرات
فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار وجه الدفع ان التكرار هو
الذكر الاخير المجموع الذكرين وانما المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار في
كثرته ثلثت الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات فقد كثر
التكرار وان كان المراد بالكثرة معناه العرفي بناء على ان ذكر الثاني تكرار بالنسبة
الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان
الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر

لما يريد ص

الحامر

الباعثة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كل الوجهين بتثليث الذكر قطعا قوله
تسعدني لحاله الاسعاد الاعانة وتانيث الفعل لان المراد بالسوح الفرس وهو
مونث سماعي كما اومى اليه الشارح بقوله يستوي فيه اي في السوح المذكر والمونث
قيل المراد بقوله تسعد بي اسعد تني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في موقف
بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والاقرب
ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله والمراد الشدة من قبيل ذكر اللزوم
وارادة اللازم وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر
الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السوح في اصل اللغة من السباحة في الماء
واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس
سابح وسبوح وانت اليه الشارح المحقق هنا بقوله كانها تجري في الماء وفيه
تامل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري لا
شدة العدو والحق ان كلامه هنا لا يخلو من تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها الى
الخ ولم يتعرض للشدة كما في المختصر كان اولى قوله وعليها متعلق بها اي بشواهد كثيرة
بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لا تجر الا في الضرر
فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتدا والظرف خبره مقدما عليه قوله حمامة جرعى
بنصب حمامة لانها منادى مضاف قوله وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس
واما في الصحاح فقد قال الجرعي بفتح الرمل المستوية التي لا تنبت شيئا قوله
قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والا فالاصل حرجناء يالمد كحمراء وبيضاء
قوله وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون وفتح الدال بفتح الحجارة
كما صرح به في الصحاح وانما الارض ذات حجارة الجندل بفتح النون وكسر الدال لكن
لما حمل الجرعي على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق
اطلاق اسم الحال على المحل فالتعبير بالنظر الى المراد قوله كذا في الصحاح اشارة الى
الرد على الزمخشري حيث قال معناه ثانت بحيث ترين سعادو تسعين كلامها
وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب
التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الكلام

ان يراد بالامن بالسمع اظهار الفت ط كما لبلا يلزم عند ت هذه الاوراد فالمعنى
ح ما ذكره الزوزني وما ذكره الشر انما يتجه اذا كان الغرض من الامن بالسمع اسماع
الصوت والا مدفوع المخالفة لكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح
معنى اللغوي وما ذكره ذلك القائل بانظر الى المقصود وهو المعنى الكنائي لان حصل
فلان كانيا بجلوة فلان كناية من كونه رائيا قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا
يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قول من وجه نظرا لما صححه من شرط
في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع ممثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول
هذا لما لا وجه له واجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء
كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يذكره في السمع
فلا يلزم من عدم اضطراء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة
بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما
قالوا اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع
او كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول ايضا لان الكلام الفصيح عار عن اللغو
والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل ايضا لانا نقول ليس المراد من تكرار
الذي يدعى خلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا فصاعدا بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزم منه الفصيح لنكتة
ما يستفاد منه كما يشهد به استدلاله بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزم منه الفصيح لنكتة
ولا يخل فصاحته بخلاف الكراهة في السمع التي منبعها بحث وهو انا نجوز ان كثرة التكرار
مؤديا الى الكراهة في السمع لا الى الثقل على اللسان فيخل في الفصاحة وبه يشعر
قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملخ فليتامل قوله ان الكريم من الكرم في الحديث
قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضايل ووصف يوسف
عليه الصلوة والسلام لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والصنعة وكرم
الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ
تقوية لما ذكر في وجه النظر وتوطيئة لقوله وما اورده المصنف في الايضاح تبعه القضاء
وليس بجيد اصل ثم الاظهر ان المعنى على الغلبة عادت خيار وفي ثلجه

والمقصد

والمقصد وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف البرودة
الثلج بالوضع على وسط الخيار حتى لا يحمل على القلب فيفرط الا ان يحمل على جمع وفي بعض
النسخ خيار بالجاء المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهو عارض رخو مما المقصود
ح وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال قوله ثم لا
شك اعتمادا على الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح قوله وكقول فاطمة الخ انسب لان
المعتزم من قصيدة مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم غاير غلالة ليل ظن ثوب
يصباح غاير اي غاير بسواد غلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت
الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية والمعنى ذهبنا
الى بيت الخمار والحال ان النجم بصدد الغروب وكان ذهابنا في وقت بقي من الليل
بقية رقيقة كالغلالة لاحت فيها تباشير الصبح كالطراز الكبير على الثوب ظلت تامه
اي دامت وهو مع تذكير تنازعا في ايدي جاذر والجاذر جمع جوذر بفتح الدال
وضمها ولد البقرة الوحشية والمتاق جمع عيوق صفة مشبهة بمعنى جميل واضافة
الدنانير الى الوجنة من قبيل اضافة مشبه به الى المشبه اي وجنة كالدنانير
في الصفاء واللمعان وملاح مليح صفة للجاذر لا للعتاق احترازا عن وقوع الصفة
المشبه موصوفة كما صرحوا به قوله شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الباطراد
وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى ابائه واجداده على ترتيب وجودهم ولادهم
من غير تكلف في السبك حتى يكون الاسماء في نحورها كالماء في اغدارة وهو قوله
اسمحا به وسيلانه نحو الجاب للمخفف كذا في الايضاح والبيت لربيعة ابن ابي
ذواب قاتل عتيبة المذكور اولا ان تسئلوك فقد ثلت عروشهم اي هدمت
في الصحاح ثل الله عرشه وعز وجل عروشهم اي هدم ملكهم وثلت بصيغة الحكاية والخطاب
قوله وما اورده المصنف في الايضاح والضمير بانه جعل ونظايره للمصنف ووجه الاشعار
الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قول ياعلي بن
حمزة من عماده من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الاب الاول
صفة لعلي والثاني صفة لحمزة ووجه الاشعار الثاني ان تناول تتابع الاضافات
لغير المرتب انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراد ذلك التناول

علم ان المصنف انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثلا لاجلها جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا على من جمرة البيت وقد فطنت من قبيل تتابع الاضافات مع انها مشتاة هذا وقد يقال الاضرورة تلجئ الى العمل كلام المصنف على انه اراد تتابع الاضافات ما ذكر بل اراد به صورة تتابع الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت اولا كما في الحديث فانه في صورة اضافات متتالية اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه لفي الجملة الصورية اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الان نعم الاشعار الثالث المسلم لكن الصورية فيه مشكلة كما لا يخفى بل ايضا يصير الاشعار الثاني في وناثيره لوجوه ملاحظ لسقط اللام منه بخلاف اللام في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل ولا يقال ان من اشترط ذلك الحق القايل هو المخالي وذلك اشارة الى الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات انما يلزم من تتالي الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل في الموضعين كما بنهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها في الاخلال بالفصاحة تحكم قوله وشباعته شتى اشبع اى كريه الطعم قوله والا فلا جهة لاخلالها بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان اليه من الثقل والاجل شيء اخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه لاعتبارهما علة تامة للاخلال والا لما وقعا في التنزيل وفيه نظر قوله ورسم القدماء الكيف بانها هيئة لا يقتضي الرسم الناس لان الغاية في الاجناس العالية الرسم الناقص فانها لا تضبطها على القول بامتناع تركيبها من امور مقولية لا تحد ولا ترسم تاما ثم ثانيا الضمير في بانها راجع عنده الى الكيف باعتبار الجزاء وباعتبار انه مقول له الهيئة في اللغة اثر يحدث الصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان تكون حاصلة لذي الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض ولا تبعد ارادة الهيئة فلا ينافي اقتضاء ايا ها بواسطة الغير اذ ما من عرض

لا هو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهو المحصل للموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهياتها سواء كانت النسبة جنسا لها او خارجة لازمة لماهياتها قوله لا ان العرض الخ الذوق التسليم يقتضي ان يقول بدل قوله لا ان لان لا منعلة للتقارب او يقول بدل قوله متقاربا المفهوم متحد المفهوم حتى يظهر وجه الاستثناء قوله قارة فيه انه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف قوله والفعل والانفعال لان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل ما دام موثرا والانفعال عن تاثير الشيء ما دام متوثرا وهما ليسا بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية قوله باقي الاعراف اما اذا كانت المفارقة عن ماهياتها لازمة لها فظاهر واما اذا كانت بينها طائفة كلا منها نسبة عامة والخاص يستلزم العام والخاص يقتضيه قوله ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة قيل فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا الغاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذ حمل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الحقائق فانتقطه واورد ان على تعريف القدماء ان الحركة ان حصلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان حصلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي قسمة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم تم كلامه والكل منه ان يتجرد الفعل التفصيل اعني احسن من بعض التفصيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا ما حد الامور الثلثة قوله من لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يتوجه تصور تلك الاعراض توجه تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزاءها وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالجد والرسم الا ان يعين الغير بالخارج وتصورها بتصورها فيندفع الاشكال الا ان مقام التعريف

يابى عن مقابله ويمكن ان يجاب عن الاخير بان توقف النظري على النظر ليس في حد ذاته ولا
لما جاز انكاره مع انه ليس كذلك الا تري انه قد يكون هيئة بالنسبة الى شخص آخر ولو
والاقسمة احترازا عن الوحدة والنقطة على راى من يجعلها من الاعراض ويخرجها
من الكيف بل من مقولات اتسع قايلا انما يخص الاعراض فيها بل الاجناس العالية
وهما ليسا بجنسين لما تحتهما قوله اقتضاء ولنا هذا القيد متعلق في التحقيق
بالاقتضاء والاقسمة ليندرج فيه الكيفيات التي اقتضت الاقسمة بالواسطه
وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فايدته في اقتضاء القسمة
الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات او في محالها
فانها يقتضي القسمة في محلها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات وهو ممنوع
بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد اصلا قوله انما خص بذوات
الانفس تميل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص انما في بالنظر الى الجاد والنبات
فلا يتوهم ان بعض تلك الكيفية كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب فكان القايل
بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض
وقيل المراد ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات الكيفية
الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بسبب قوة التغذية والتنمية قوله
ان كانت راسخة اى مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه اصلا ويعسر اشعاره بذلك
وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغراقية كما في المقصد قوله هذه عبارة الايضاح
ولما كانت مظنة ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال يعبر لم عدم تسمية المتكلم فصيحا حال
السكوت مع ظهور مراده فسرها بقوله اى سواء الخ ودفع ذلك التوهم ثم المراد عدم
النطق بحصول الملكة والا فالملكة انما يحصل بكثرة الملازمة مع العلم انه قوله
او لا ينطق به قط من تسامحات المصنفين لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه
من قططه اى قطعته ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري واستعماله
في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب المسايل
فهم ملازمته للنفي لمن تتبع موارد استعمالها ذلك هو الغالب قال في التسهيل وانما
استعمل دون لفظا ومعنى يريدون النفي ومنه قول الصحابة رضي الله عنهم قصرنا

على التعبير ص

ذو المقام

9 بان الفصاحة الخ يعني لو لم يكن ملكة لم يوجد في اللفظ ش

مع رسول الله

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلوقه اكثر ما كنا نقط وامنه واما ما لا يعتد
للماضي فلم اطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق
اما الاستغراق الحقيقي بان يعتبر او لا يقيد المقصود بمقصود من له تلك
الملكة اي بمقصده في زمان من الازمنة او في الزمان بالنسبة الى حال التعبير
واما الاستغراق العرفي وفي عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي ايما
لم يعتبر التقييد المذكور تامل قلت اي حاجة الى حمل اللام على الاستغراق في
مع ان لفظ الملكة ينفي عنه لاستلزام تلك الاقتدار على جميع مقاصده
بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل الشخص ملكة بالنظر الى
نوع من المعاني كالمدح او الذم فيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق
اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير على بعض المقاصد غير كاف في
كون المتكلم فصيحا قوله ولو قيل بكلام فصيح الاولى للسياق ان يقول
بمركب فصيح وكذا الاولى له ان يقول فيما سياتي دون مركب فصيح ان
تلقى على الحاسب اخبارا سا مختلفة الخ فانه لا يمكن حينئذ التعبير بالمفرد اذ
لو قيل مثلا الاول دارهم والثاني غلام او قيل اكتب دارهم لم يكن الملقى نفس
الاخبار بضبط كما لا يخفى على المتامل في الحساب في قوله ليرفع حسابها مصدر
حسبه يحسبه بالضم حسابا وحسبانا اي عدده وترفع اما على
صيغة الخطاب اي ان ترفع انت ايها الملقى وتبلغ عدد تلك الاخبار عليه اي على الحاسب
من قولك رفع فلان على العامل رفيعه وهو ما يرفعه من قضيته ويبلغها او على صيغة
الغايب اي ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا قوله سهوا ظاهرا وجهه
رحمه الله فيما نقل عنه بانه ليس بسهو لعدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة الشمول المفرد
والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج كذا لانا لو فرضنا عدم
الشمول فلا يصح ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على التعبير على بعض المقاصد غير كاف في
الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك بعض بانه يجوز ان يكون لحكم واحد على متعدد
ويقتضي ذكر بعضها عدم ذكر لفظ بليغ يجوز لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره
الشرفي الجواب من ان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا

وقد يدفع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن قيد في التعريف الى اخر
كافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فايده الشمول قان
قلت هذا التعريف غير مانع الحاجز لانه اراد به تعريف الفصاحة الان صوقه
على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لجواز ان يقيد الملكة ازلا تتسع
من المذكور ملكة وان اراد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير
عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موضع التفسير للملكة فلا نسلم انه تعريف
يجب ان يراعى كونه جامعا مانعا مل قوله قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط السبب
هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر قوله الحال هو الامر الداعي الخ
عرفت المركب الاضافي لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة المضاف
والمضاف اليه لكن لا يتوقفون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق
وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف كما ادركه الذهن
في التلويح مثلا مقتضى الحال ما يخص حالا باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف
المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف
اليه ان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف
فلم لم يعتبره هذه الحيثية قلت لان الاضافة تفيد المضاف الى المضاف اليه
ثم انه تسامح في تفسير الكلام الذي هو فعل اللسان باعتبار الذي هو فعل القلب مسامحة
في التنبيه على ان الكلام على الوجه المخصوص انما يفيد مقتضى الحال اذا اقترن
بالقصد والاعتبار حتى اذا انفصل لمقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق
الاتفاق لا يفيد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الاصح في لفظ المخصوصية ما نحن فيه
ان يكون المخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء بالمصدرية
كذلك وانتاء للمبالغة كما في علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فنحتاج الى ان يجعل
المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في احمري وانتاء للمبالغة
فافهم وهو مقتضى الحال ليس جزء من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين
للمضاف بعد تفسير للمضاف اليه ثم الضمير ما يرجع الى المخصوصية باعتبار الخبر بتاويله
بوصف او تاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار بمبالغة قوله مع فصاحة الخ قيل عليه قال

الا

وقد يدفع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن قيد في التعريف الى اخر
كافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فايده الشمول فان
قلت هذا التعريف غير مانع الحاجز لانه اراد به تعريف الفصاحة الان صوقه
على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لجواز ان يقيد الملكة ازلا تتسع
من المذكور ملكة وان اراد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير
عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موضع التفسير للملكة فلا نسلم انه تعريف
يجب ان يراعى كونه جامعا مانعا مل قوله قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط السبب
هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر قوله الحال هو الامر الداعي الخ
عرفت المركب الاضافي لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة المضاف
والمضاف اليه لكن لا يتوقفون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق
وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف كما ادركه الذهن
في التلويح مثلا مقتضى الحال ما يخص حالا باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف
المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف
اليه ان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف
فلم لم يعتبره هذه الحيثية قلت لان الاضافة تفيد المضاف الى المضاف اليه
ثم انه تسامح في تفسير الكلام الذي هو فعل اللسان باعتبار الذي هو فعل القلب مسامحة
في التنبيه على ان الكلام على الوجه المخصوص انما يفيد مقتضى الحال اذا اقترن
بالقصد والاعتبار حتى اذا انفصل لمقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق
الاتفاق لا يفيد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الاصح في لفظ المخصوصية ما نحن فيه
ان يكون المخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء بالمصدرية
كذلك وانتاء للمبالغة كما في علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فنحتاج الى ان يجعل
المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في احمري وانتاء للمبالغة
فافهم وهو مقتضى الحال ليس جزء من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين
للمضاف بعد تفسير للمضاف اليه ثم الضمير ما يرجع الى المخصوصية باعتبار الخبر بتاويله
بوصف او تاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار بمبالغة قوله مع فصاحة الخ قيل عليه قال

الا

62

الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك فان كان احسن لان الحال قد يقتضي ما ينافي الفصاحة كما يتقيد
في المعميات نحو رعاية الطباق اولى من رعاية الفصاحة او شان الكلام على الكثير الشايع
ولم يعتد بالنادر القليل والجواب منع بلاغة الكلام المذكور قوله الحال هو المقام متفاوتا
المفهوم الخ الغرض من هذا الكلام ربط الذيل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة
بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال فان قلت قوله متفاوتا المفهوم يدل على التغاير الذاتي
وقوله على الفرق الاعتباري فبينهما تنافي قلت المقدمة الاولى ممنوعة بل انما
يدل على انهما متحدا المفهوم من جميع الوجوه بل المفهومين متغايران جهة اشتراك وهو
ذلك الامر الداعي وجهة الاختلاف وهو الحيثية المذكورة كالكون بالعمدة في الجزء
المشترك وما به الامتياز خفية عرفة فلا جرم تم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق
المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى دواجة
فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل دواجه او على تشبيه حسن التاكيد بمقام
التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته و
انتصابه اولانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق
المقام على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم قوله وايضا المقام لعتبر اضافته
الى المقتضى حكم اكثري والاقد يضاف الى المقتضى بالكسر نحو قوله فيما سياتي في فصل
المقام ان تردد المخاطب ثم اضافة المقتضى بالفتح لامية واضافة الحال
الى المقتضى بيانية قوله فعند تفاوت المقام تختلف مقتضيات المقام تمثيل هذا ايضا
حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير
يقتضيان التنكير وقد يقال التنكيران مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء
في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني حكمه والمراد بالاعتبار الثاني
قوله ضرورة انما الاعتبار لحل المعنى المصدري فيكون تعليلا للاختصاص الاعتباري فلا دور
على ان قوله ضرورة في الحقيقة بتفصيل لما قبله لا تعليل فتامل قوله ثم شرع معطوف على
متوهم اي متقدم كانه قيل شرع وشمل شايع واجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء
المصاحبة عليها وهي التي تعتبر في انعقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان
اريد اعم منها لم يحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند كما ذكره قوله اما الاول فيكون

راجعا اما الى نفس الاسناد الخ قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه حري صورة بان
يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكنه فيه
بحث لان الجملة في اصطلاحهم من اقسام الاسم اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد
من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا انه
يتوقف عدهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها والتغليب باب واسع
قوله تاكيدا واحدا تفصيل لقوله وجوبا لكونه محذوفا او اثباتا فيه نظر
لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة بل تجري في غيرها وان لوحظت
في الحكم بالاختصاص المذكور اضافة والكون الى الضمير المسند اليه ليستقيم قوله والى
المسند كما ذكر ويمكن ان يكون على حذف المضاف اي كمثل ما ذكر بل هذا المعنى
يتفاد من لفظ الكاف فليتامل او غير مخصوص كالابتداء في قولك في الدار زيد
وكالفاعل نحو جاني رجل وما ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم
المتقدم فرد ودبان المحكوم عليه ان اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص
فان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث يجوز تنكير الاول دون الثاني
قلت الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث يجوز تنكير الاول دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدا اخلالا
بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان نكرة جهل وهو تقدم على الخبر يتوقف
السامع عن استماع صيت المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انتقل الامر
وعم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى الكلام المتكلم قوله على المسند اليه اي
الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة مسندة بالى الضمير المستتر الراجع الى الموصول
لا الى الظرف الذي بعده حتى يلزم قصر الشيء على نفسه مع زيادة كونه مفردا فعلا
وغيره وقيل اي كونه مفردا اخر بها موصوفا بالاقسام الثلاثة القسمين وهذا لا يوجد
في المسند اليه قطعا ولذا جعل زيدا على اعتبار انه فلا يرد ان الكون مفردا
غير فعل موجود في المسند اليه وقد اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله
زائدا على اعتبار انه وفيه بحث اذ لا معنى لعد الانقسام المذكور مقتضى الحال
كما يقتضيه السياق بل المقتضى هو الاقسام والاقرب في الجواب ان الكون مفردا
غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض

لمن الفن

لان الفن

لذي الفن ويجوز ايضا ان يراد بغير ما فصله بقوله جملة اسمية او فعلية الخ ولا اشكال
ان الضمير بهذا المعنى يختص بالمسند فلا اشكال اصلا فتامل قوله مقيدا يتعلق او المراد
بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات على
الاظهر والاقيس كما سنذكره في موضعه ان شاء الله ولا يرد انها قد تكون
للمسند اليه متعلقات نحو الضارب زيدا في الدار بالسوط مريا بخديجة عمرو لان
المتعلق في الحقيقة هو المعنى الذي يتضمنه الصفة وهو مسند لا مسند اليه فان
دلك الى احوال المسند والمسند اليه ذكره بناء على الاعم الاغلب على الوجوه
المذكورة في بادي الراي انظر انه قيد للايجاز والاطناب لا المساواة ايهم
اذ الاقسام لها قوله فمقام كل الخ اشار به الى القسم الاول وهو المختص باجزاء جملة
مقام الفصل اشار به الى القسم الثاني وهو المختص بجملتين وضاعدا او
قوله ومقام الايجاز اشار به الى القسم الثالث وهو ما لم يكن مختصا بشيء
مما ذكر ثم المفهوم من كلامه اشم ثم شرع الخ ان الفاء في قوله فمقام الخ للتفصيل و
يجوز ان يجعل للتعليل قوله اي خلاف كل هذا لفظ العبارة تشعر بان الضمير في خلافه
راجع الى كل المذكور سابقا الا انه يستدعي كون مقام التنكير مبانيا للمقام خلاف
التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه مسامحة في
العبارة فعبر على خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى
كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل ولاحظة الخصوصيه واعتمد
فيه على ظهور المراد قوله وقد اشار في المفتاح الخ الغرض من نقل كلام المفتاح
التنبيه على مراده فانه قد خفي على بعض شراحه والضمير في قوله لكونها راجع
الى الاحوال والاظناب راجع الى لفظ كل ميلا الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون
وكذا خطاب الذكي الخ فصله عما قبله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار
نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد بالخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون
مقتضى الحال من اسباب الامور الذهنية التي هي مقتضى الحال فالاضافة لادنى
تلبس اي الخطاب الذي له تعلق بالذكر متعلقا الى الخطاب الذي تعلق بالغبي
يشبه الامور المذكورة في ان مقام الاول يباين المقام الثاني

قوله

وكان الاتيان بالحال انما لم يقل وكان الصواب لان النظر ان الذكاء على ما ذكر
اعم من الفطانة فجاز ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم العام على الخاص بقرينة المقابلة
وانما لم يقل ان يذكر مع الزكي البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر
في مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يجاب بما ذكر انه بانه انما هو بحسب
اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يتعمل الزكاوة والفطانة يقال رجل زكي
وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة في وظائفه مع ان فيما اختاره المصنف رعاية
حسن السجع ثم هذا ليس بمستدعاة بل تبع فيه صاحب المفتاح وكل كلمة مع
صاحبتها متعلق بمضاف محذوف اى لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح
او حال من كل كلمة او صفة لها قوله اى مع كلمة اخرى الاظهر ان يقول او ما في حكمها
وانما ترك اعتمادا على كلامه الاحق وبناء على الاكثر قوله صوحبت معها او ورد
عليه ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت ان
جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان يكون العمل سندا
الى الظرف كما في تولك هند مع عمرو مرها وان جعل من صاحب زيد عمرو افالثانية
واجيب بالمصير الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتصيير اى جعلت مصاحبة مع تلك
الكلمة وبان صوحبت سند الى مصدره بالتاويل المشهور اى اوقعت المصاحبة
معها ثم التنبيه على ان المراد بالمصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب
التاليف المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره
ليس لها مع ما يشاركها تفاوت المقامات في هذا القسم بل على تفاوتها
فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له قوله اقتران بان ترطابي
باداته وقيل المراد بالفعل هو الجزاء لطاصحة الى تقدير الاداة الا ان السوق
يؤيد الاول المراد بالمصاحبة الخ دفع ما يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق
للمقصد لان الكلام في الكلمة مع مصاحبتها والظاهر ان المصاحبة ايضا هي الكلمة
هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام او يعدل اذ ذاك لتوجيه يستلزم ان يكون
قوله وكل كلمة مع صاحبتها الخ اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام
المقتضى لهذا المسند مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضى لمع المسند

اليه

اليه المنكر وعلى هذا القياس ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان الوجيه
ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات
البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما تاتي بجعل كلمة مقابلة
لاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب الزكي الخ اشارة الى مسايل البيان بناء على
ان البيان يتعلق باحوال الالفاظ من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار
المخاطب ولا يخفى ان قوله لمقام التنكير الخ قوله وكذا خطاب الزكي الخ ايماء الى
مسايل المعاني فيحصل الاشارة الى الفنون الثلاثة على الترتيب لا يقيم
هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام المحسنات البديعية داخلا
في البلاغة موجبا الحسن الذاتي وهو خلاف المشهور وبما بين العلماء المعاني
لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء
كان المقتضى من المحسنات البديعية او غيرها فما دامت تلك المحسنات
من حيث ايجابها الحسن العرضي الزايد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث
ايجابها الحسن الذاتي باعتبار تعلقها مطابقة مقتضى الحال من المعاني لم
يكن افتقار الاحوال اليها يخفى عند من لم يشتر رهم القول بايجابها الحسن
الذاتي استقاطا للتكرار عن درجة الاعتبار مع انهم نبهوا على كثير منهم
في المعاني عن المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالالتفات والاعتراض
والتجاهل على ما يا الحسنات ايضا لم يجزد خولها في البلاغة اجيب بان ذكره
ليتناول ما لا ينتظم النظم السابق سلان لان مع المضارع مقاما ليس لها
مع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يخفى
فيه تعميم والايسمى في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو
عن بعد لعدم ظهور ارادته في كثير من المحسنات مثل التورية والمبالغة ونحوها
مما لا يكون بين الكلمتين فيها ملابسة وارتفاع شان الكلام الخ اعترض على المقدمة
الاولى بان فضل المطابقة للاعتبار المناسب سبب لفضل الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع
شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء
المطابقة سبب لانتفاء الحسن راسا لا انحطاط في الحسن المستلزم لثبوت

اصلا ولذا قال السكاكي واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام
على مقتضى الحال وعلى الانطباق اجيب بان اصل الحسن الذاتي يحصل عند المصنف بالفصاحة
فيرتفع شان الكلام بالمطابقة ويحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن
جهته والقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن والارتفاع والثبوت اصل الحسن في الانحطاط
وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان بصار الى
حذف المضاف في قوله بمطابقة اي بحسن مطابقه كلما ازداد المطابقة ازداد الحسن
ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن في اول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة
العدم الى المطابقة الجنس اذ يات الاضافة للمعاني التي لها اللام كما سياتي فيكون
علة الانحطاط جنس عدم المطابقة لاعدم جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق وجد منه
بان تترك مطابقة واحدة فتامل قوله اولا وبالذات منصوب على الظرفية بمعنى قبل
وحق مبني لانه وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل
بدليل الاولى والاوايل كالافضل والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا حذفت
صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول اي في اول من هذا العام واما اذا اضفته جعلته
لقيته قبل هذا العام الذي انت فيه وبالذات بمعنى في وهو معطوف على اولا اي
في ذات المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة الى ما سبق لم يدر ما سبق
الكلام المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل
على ان الاشارة مع التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع
لغير الفصيح فان قلت لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله وانحطاطه
بعدمها يمنعه اولا معنى لان يقال انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا
ظاهر قوله الحسن الذاتي الداخل في البلاغة اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي منشاه ذات
البلاغة لان الحسن داخل في ماهية البلاغة مجازا بمعنى ان منشاه لا يخرج عن حد البلاغة
ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشاه اعني المطابقة داخل فيها لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة
وفيه بعد مع لفظ المفتاح اي يكون مقتضى الحال التاكيد والاطلاق مثلا الكلام المؤكد
والمطلق وسيجي تمام البحث في تعريف علم المعاني قوله لان اضافة المصدر تفيد الجنس
لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه بعض ما يقع عليه فهو من

النظم

النظم الاسترقاق الجنس فمن استقرا كلامهم يكون المعاني هنا ان جميع الامر بعامات
حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحضر لو جاز ان يحصل
ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت
لم يجعل كل من المتقدمين قرينة على عدم ارادة الاسترقاق في الاخر حتى يحمل الحصر
ليلا يفضي الى التنافي والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم من حمله على ظاهرهما وهو كون
مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب
ومقتضى الحال واحدا المتبادر من الكلام المنقول عنه ان المراد هو الاتحاد في المعنوم
اعني يجب عرفهم لا يجب اللغة فح يكون المراد هو الاتحاد المعتبر مقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب من قبيل هو البطل الحماسي وسيجي تفصيله وضمير الفصل في قولهم الاعتبار
المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد للحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد
يكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساواة قوله والا لبطل احد الحصرين او كليهما لانه
لما استحال اجتماع الحصرين بحد قاطعا ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل التحشي
بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال والعموم من وجه
وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا ان يبطل الحصر الاخص وفيه بحث
لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور فيجميع افراده وانتفائه
في غيرها ولذا اورد عليه انه لا شك ان بين الحصر العام والحصر في الاخص تنافيا
ولا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر في الصدق والا لزم بطلانهما على التقديرين
الاولين ايضا فعلم ان لا فرق بين التقادير الثلث فكون اللازم بطلان احد الحصرين
او كليهما ولا مدفع الا باثبات الاولية احد الحصرين بالصدق في صورة العموم
المطلق دون التباين والعموم من وجه ويمكن ان يجاب بانه لا شك ان بطلان الحصر
في العام باعتبار رجوعه الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار رجوعه السلبي فح تقول اذا بطل
الجزء الايجابي من الحصر في العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطته لان بطلان الحصر
في الخاص هنا بواسطة ثبوت الحكم في غير موضوع لم يتحقق فيه واذا بطل الجزء السلبي من
الحصر في الخاص فح لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام بواسطته بخلاف العموم
من وجه فان بطلان كل من الحصرين فيه باعتبار رجوعي السلبي لا يمنع ان يبطل الجزء

يما علم عدا ذا من الحروف على سبيل التغليب ثم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره وهما
منهما ان اذا اذا استعمل في امر على خطر الوجود كقوله واذا انصبك خصاصة ويحتمل
ان يكون حرفا لا اسما لكنه استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق على انه استعمال الحروف
في معنى الكلمة شايع في عبارات المتقدمين في الجمل التي تتراى تبيح وتساوق منضمة
بعضها مع بعض يقال فلان يسترد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصلين
سرد الدراع سنجر اقوله بل وهذه في لفظ اخر في غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل ليتوهم
ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشايع اذا تلا الجملة وما قبل انه معطوف
على مقدر اى بل التكبير في لفظ اخر قبيح وهذه اللفظة بعينها مع ذلك لوصف قبيحة
وللاضراب بالنسبة الى المجموع وهم فاحش والى هذا اشار المصنف بما لان من الامور
المذكورة ليست ثابتة للالفاظ نفسها من حيث هي بل تعرض لها بسبب المعاني والاغراض
التي يصاغ لها الكلام بالتركيب ذهب السكاكي الى ان لا افادة في المفردات فعلى هذا
يكون قوله بالتركيب تاكيدا بمعنى الافادة اقوله وذلك لما مر الخ بيان لوجه تفرع رجوع
البلاغة الى اللفظ باعتبار افادتها المعاني الثاني فلذلك فرعها على تعريفها السابق
او غير مطابق اراد بها عدم المطابقة عما من شانه ذلك وهو المفهوم من بعضهم من الوصف
بعدم المطابقة ازلوا خذ معنى السلب مطلقا للزم ارتفاع النقيضين اعني المطابقة
وسلبها اقوله على ما ذكر ذا الكشاف مرتبط بكون ما لتاكيد معنى الكثرة ويكون العامل
ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قبلا في الاية
صفة مصدر محذوف اى ستكن قليلا ولم يذكر الشيخ ذلك الاحتمال هنا مع ان
وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شايع لاحتياج
تذكير الوصف اعني كثيرا حيث لم يقل تسمية كثيرة الى تاويل بلا ضرورة ولهذا
جعل فيما سياتي من قول المصنف وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كل الامرين على
ان الانتصاب على الوصفية في مثله شايع معروف لا يحتاج الى التعرض
فلذا اشار الى وجه اخر من الاعرابين وفي هذا اشارة الخ اى في قوله فالبلاغة
صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله وبهذا
وضاحة ايضا قوله الاعجمي والعربي الاعمي منسوب الى الاعجم وهو الذي لا يفصح

الشيء الى الحصر الاخر بواسطة حصه جزئية الايجابي من كل من الحصرين مع بطلان
بطلان الجزء السلبي من الحصر الاخر بواسطة حصة جزئية الايجابي فليتامل
وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونها واحدا ما يتناول المساواة
ان الحصر في الاعم مطلقا ومن وجه لا يوجب تناول جميع افراده حتى
يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه
على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة
ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان معنى
الحصرين ان مطابقة الاعتبار بما مناسب مطلقا هو سببا لارتفاع وهو مطابقة
مقتضى الحال كذلك فيلزم اتحاد وى بسببها او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني
بان معناهما سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار هو سببه
مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا
تم اذ يسلم ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين قوله هو الذي يسميه الشيخ
عبد القاهر بالنظم حيث يقول الحاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في
مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجبه وانبنه
وهو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم المفسر بالتوخي هو ذلك التطبيق ان قلت
التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام المسبب كما في تعريف
علم المعاني بانه التتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك في الاعراض
التي يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم لما مر في هذه المذكورات الخ والقرينة تفرعه
بذلك في التفسير الاخر وايضا لو كان تمام علم النحو يعلمي المعاني والبيان كما ذكر الشريف
في مفتاح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو اصطلاحا حاته حتى يلزم مما ذكر
عدم اراءة تركيب البلغاء التسليم عن طيبة النظر وهذا ظ قوله مما يترجح بين ان يكون
وبين انه لا يكون الظاهر ان بين ظرف لغو متعلق بترجح بمعنى يتردد ولو محالا كما نقل
عن الشيخ وعليه ظرف مستقر اى دائرا من كما قيل يحتاج الى تقدير لا في ترجح والا
فلا يستقيم اذ لا معنى لان في المشكوك الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم
لا يخفى ان بين لثنائية معجم اذ الدور من مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما وبذا

قاعدة

وان كان من العرب والمراد بالعربي خلافه وفي شرح الكشاف للفظ ان العرب سكان
المدن والقرى والاعراب سكان البادية والموافق للكتب اللغة ان العرب
هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة
اليه اعرابي لانه لا وضع له فلو اسقط الواو العاطفة من والقرى كان احسن كما
لا يخفى قوله لا بناقض لتغاير محل النفي والاثبات حاصل توفيق المصنف لما ذكر
في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه ان البلاغة ثابتة
للفظ صفة له باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لا صفة لمعناه واراد
برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها باعتبار افادتها المعاني
عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التراكيب وبهذا ظهر ان
ما ذكر بعض من ان في توفيق المصنف قصورا من وجه حيث تعرض في وجه التوفيق
لنفي كونها من صفات المعنى واثباته وكلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين
من جهة والمعنى غفول عن اللفظ وبهذا ظهر التوفيق بين كون نفي كونها من
صفات الالفاظ واثباته وبين نفي كونها من صفات المعنى واثباته فان كلام
الشيخ يوهم التناقض من وجهين وقد يقال في وجه التوفيق بين كلام الشيخ
بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها
راجعة الى اللفظ دون المعنى السابق المشهور واراد بها حيث ذكر انها صفة
راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظ
لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة للبادي عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور
تامل قوله ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان
محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصرح به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا
قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل
على تلك الفضيلة كون الرجل بحيث يحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل
على تلك الفضيلة كون الرجل بحيث يحسن غلامه لا يقال فيحمل كلام المصنف على هذا
المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنقوطة لانا نقول هذا وان صح في
نفسه لكن لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة

والشيخ ينكر على الفريقين اي ينكر على اطلاق كل منهما ويفصل على معناه اللغوي
قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني الثواني
المحتوية على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان المعنى المقيد
باللغوي على ان هذا القسم اكثر فلانا في وقوع المجازات والكنايات والمعاني
الشرعية والعرفية معان اول دلالة ثانيه واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة
الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لان المعنى الاول دلالتين وقيل معقول لذلك
المعنى لاجله وبواسطة فالدال على المعنى المقصد هو اللفظ ايضا لكن بواسطة
المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانوية ح ظاهر ثم دلالة المعنى الاول
على المعنى عقلية قطعا كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلايل الاعجاز
واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما
نبهت عليه الآن ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية
ما للوضع يدخل فيها الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصد هو الذي يريد المتكلم
اثباته اولفظه ويستوي فيه في قصده ابليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا
بل على ترتيبها من ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيب المعاني
جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب
المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع ان الترتيب الثاني بل
مجموع الترتيبين اشارة الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي القصد والاعتبار
دون التلفظ والاخذ اركما يطلقون مقتضى الحال على خصوصية اعتبار الخصوصية
مع انه نفس الخصوصية المعتبرة فلا نافي ما سبق من كون النظم توخي معاني النحو
الخ حيث دل على كونه من عوارض اللفظ كما لا يخفى الاستاذ قوله والخواص والمزايا
والكيفيات المشهور ان الخاص عبارة عن الامور المستفادة من التركيب لا بمجرد
الوضع وانه المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص
فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبيل المجاز او اصطلاح للشيخ كما اشعر به
قول الشيخ يطلق الخ فافهم قوله من الاوصاف الراجعة اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة
والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول هي اللغوي بمعاني المعاني الاول

محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في المنطوق على حذوها
على وجه ينتقل منها الذهن بتوسطها الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد
هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشاء الفضيلة و
مناط البراعة بلا شك قوله لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف
مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف المختار انه كيفية عارضة
للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيامها بالعرض
بالعرض المم عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة حيث
يثبتونها من صفات الالفاظ والمعاني الخ ولا وجه لحمل كلام المص على هذا بان
يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة
صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك ورد الانكار المعاني
الثواني التي جعلت مطروحة في الطرق توصية انا الخاطب اذا كان منكرا فالبليغ
وغيره يشترك في كل واحد منهما يخطر بباله وانكاره لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب
المعاني الاول العقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب
المعاني الاول هو الانشاء للفضيلة بلا ريب قوله والسبب انهم لو جعلوها يعني ان
السبب في ان كتاب التجونا انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة وما شاكل ذلك اوصافا
للمعاني لا يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني الثواني
فجعلوها نعوتا للالفاظ واراد بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل
الثواني حين الحاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند الحاقها الالفاظ المنطوقة بالاولى
فلا بد من بيان سبب الترجيح لايقاع المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني والفظ
مجاز في الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فايدة العدول الخ
نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى ان كان دايرا بين كونه مشتركا بين ذلك
المعنى حقيقة فيه وغيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لان التعبير عن معنى بلفظ
يدل عليه مجازا اولى بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة
المعينة للمراد في كل الاستعمالين ايضا ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها

صفات

صفات للمعاني لفهم انها صفات المعاني الاول اذ المعاني
الثواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام البليغ الذي ليس له معنى ثان
ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغا على ما سبق فيتردد الذهن بين
المعاني الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ او لعدم كون
اللفظ المنطوق منشاء للفضيلة اظهر لتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ
نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى
اظهر فيتبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح فجعلوا كالمواضعة الى قوله
والخاصية تحدث فيه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في المعاني
المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها في الصورة الحادثة فيها وبينهما
تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما شعر به الفاء من جعلوا
واجيب بان الشيخ قد يطلق على المعنى الاول الخصوصيات والصور ونظائرها
مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على نفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ
بالبلاغة وما شاكلها الا ان مدارها توضيعا على ما في تلك المعاني من الصور والخواص
فكان المعاني الاول نفس الخصوصيات وبهذا صح التفريع وفيه نظر لان هذا الجواب
يشعر بان المراد ههنا في الصورة والخاصة نفس المعنى الاول والظاهر في الجواب الصحيح
الحذف والمضاف اي محل الصورة والخاصة قوله وقولنا صورة اه دفع ما يتوهم من ان المعنى
ليس له صورة فكيف يصح قولك وهم يريدون بالصورة التي حدثت في المعنى قوله وهذا
تنبيها وكرما الشيخ اي قيل واعلم ان الكلام الذي نقله الشيخ من دلايل الاعجاز لم يذكر فيه على
هذا الترتيب بل بعضه مذكور في اوايله او بعضه مذكور في اواخره ولهذا حكم البعض بانه
في نقل الشيخ اختلال اكولا يمنع ان يظن هذا بمثله قوله مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها
ملاءمتها للطبع وسهولة النطق بها قوله والفصاحة عبارة عن كون اللفظ الخ هذا
هو الاعتبار الذي حدث من المعاني الخ فالفصاحة فيهما من اعراضه والا فان جعل معنى
ثالث للفصاحة بطل الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ تامل قوله كما يمنع ان يوصف
بانه دال اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه السياق واراد بالدلالة
الدلالة مطلقا لكن بمعنى المشهور قيل سبب الدلالة على تلك الفضيلة هو المعنى المشهور الذي

اثبت اللفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فالاولى ما سبق
من قولهم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود اليه ينتهي البلاغة
كذا في الايضاح فسبحان الايضاح توطيه لدفع ما يوهمه قول المصنف من كون قوله وما يقرن
عطفا على حد الاعجاز كما سيأتي في قوله وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الخ يشير الى ان
اعجاز كلام الله بارتقائه في بلاغته الى ان خرج عن طوق البشر على ما هو الراي الصحيح
لاخبار عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا لصرف القلوب عن المعارضة وافراد
البشر بالذكر بناء على ان المتحدى بالبلاغة والمقتدي للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا
عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملكوت فان قيل ليت البلاغة الخ فان
قلت ان حمل السوال على نفي تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لا يجوز الخ
يكون الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان حمل
على المعارضة يجد انه لم يذكر دليلا على تحقق الاعجاز حتى يعارض قلت اشتهار دليل تحققه فيه
اغنى عن ذكره فهو ملحوظ كيف ولو لم يلاحظ الاصل لم يتجه تقدير السوال بطريق المنع كما لا
يخفى واعلم انه لا يتوهم ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام ضربين الامرين
على المعنى العام لانه بالمعنى المشهور وهو علم لزيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني
والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول الكلام بعد الحمل على المعنى العام تغليبي لان الكافل باتمام
هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس السالم كما سيجيء ان شاء الله تعالى وكثيرا ما
مر انه متعلق بالجواب الاول الذي هو كون علم البلاغة كافلا باتمام البلاغة فالاولى
تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعل المباينة اعم من الاحاطة فلا باس بتعلقه بالحيثية في
شيء لا يفهم فيه بحث وهو انه اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ ان لا يستفاد منه صريحا
مسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحمل فهم واما الثاني فلا يدفع الفساد لما انه اذا اخذ الاعلى
حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نفيا فلان ما قرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة
الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان القرب من النهاية ما يكون
اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى وجعله من قبيل التعبير عن النوع باوراده لا يستقيم
اما اولا فلان ذلك انما هو في الاكلام التي لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيد
وعمرو وبكر الا حيوانا فاد الانسان نوع وكون طرف لعلى نوعا انما هو لطبيعة الاعجاز

لان عدم

لان عدم المجاوزة ملحوظ في مفهومه كما سبق واما ثانيا فلان التعبير عن النوع باوراده
انما صح جميعها لا بعضها وبنى هنا ظهر ان قوله على ان الحق الخ وجه اخر لابطال الجواب
الثاني كما هو المتبادر لا بيان للفساد المذكور بمعنى بناء على ان الحق الخ ويؤيده
قول صاحب الكشاف لوجه اخر ايدان القياس برجوع الضمير الى المضاف لان المقصود
بالذكر كما سبق مضمر عنه في قوله وبعضه قاصر عنه راجع الى حد الاعجاز لا يخفى ان الا
حمل قوله يمكن معارضة على الصفة اكاشفة حتى يتحقق استقصاء مراتب الاختلاف
فقد اثبت بمجرد التصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا يجعل الحد بمعنى
المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة
لم يجعل قوله صاحب الكشف دليلا على المدعي بل موجبا للاعتراض بانه رجح في شرح الكشاف
على قوله لكان الكثير منه مختلفا بانه ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها
صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل والاصح تخصيصه
بالكثير منه وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما اولا فلان
الاختلاف يكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز وبعضه قاصرا يوجد في القرآن ايضا
فان معدا مرآة وايتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بالقاصر على انه
ليس من عند غير الله على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا
حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن
الاول بان المراد ببعض ما وقع به التحدي واقله ثلث ايات وذلك لان المقصود
الاختلاف الذي يسوغ في القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور كيف
شهرته مونة تقييد البعض بالزايد عليه من الثاني بانه مبني على التنزل وارخاء العنان
على نمط قوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين كما قيل وبان المقصود نفي كون القرآن
من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه
منه ويلزم الاختلاف المذكور بان يكون بعضه الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي
من غير قاصرا عنه وهما الجث لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى
للحقيقي وبعد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما قال شارح
عبر بالعطف وان اعتذر المودي لما منه من العطف على المبتدا وبعد محض الجزء العطف

على ان المذكور بعد ما حذف الخبر بعد قيام القرينة فشايع صدا وقد يعترض على قوله
ان شرح بوجهين احدهما ان سوق كلام المصنف يدل على ما ذكره بقوله وهو ان الاول
بيان للطرف الاعلى كما ان قوله فى الطرف الاسفل وهو ما اذا تعين الخ بيان للطرف
الاسفل وما ذكره الشارح يفوت هذا المقصد بل يتعين حمد الايجاز بيان الطرف الاعلى
وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت فى البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى عالم
بكمية الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه مشتملا عليها فى اعلى المراتب الا ان يفضى
لقلة الخبر الايات جدا وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الايات فى البلاغة
كما اشار اليه من قال شعر دربيان ودر فصاحت كى بود يكسان سخن ٭ كر چه كوينده يود
چون صافظ وچون اصمعى در كلام ايزدى چون كر وحى فرق است ٭ كى بود تبت يدا
چون قيل فى ارض ابلعى قلت التفاوت الحاصل فى الايات بالنظر الى ان الاحوال
المقتضية للاعتبارات فى بعضها اكثر فى المقتضيات المرعية فيها او فرض المقتضيات
المرعية فى الاخرى وذلك لا يقدح فى ان يكون كل منها فى الطرف الاعلى اى فى مرتبته من
البلاغة لا مرتبة فوقها بالنسبة الى تلك الاية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات حال
التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتامل وفى شرح الايضاح ان قوله
وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بعد الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وبما يقرب
منه البلاغة فى مقدار اية او ايتين كخانه قال ومطاعن لعلى وهو البلاغة القرآنية على هذا
يتعين الطرف الاعلى بابة البلاغة القرآنية كما هو المقصود قوله ولا يخفى ان بعض الايات
تاكيد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الايات
واقعة فى مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الايات التى حكم عليها بامتناع
المعارضة ما يكون مقدار سورة واسكن عن التقييد بها شهرة كما نبهت عليه فيما سبق

قوله اى طرف البلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك اى بان طرف تنبيها على ان الطرف ايضا من
البلاغة احترازا عما وقع فى نهاية الاعجاز من ان الطرف الاسفل من البلاغة فى شئ هذه
عبارة لا يقال طرف الشئ يجب ان يكون داخلا فيه لانا نقول المصر
الطرف الاعلى داخل فى البلاغة قطعا لان دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المصر
اذا غير الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح بالدخول لان له

على ان الكلام الواقع فى الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام
غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت تحت
المراتب التى حدوناه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كل الاول
لا يصدق ما ذكر فى تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى والاعلى المراتب
المتوسطة قوله باصوات الحيوانات عرف الجنس اشارة على ان المراد
بها غير الانسان وقد وقع فى عبارة المفتاح منكرا والاولى حملها على ما ذكر
بجعل التنكير للتحقير او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير
للقصد الى غير معين وقوله يصدر على بحالها حال من الاصوات لا يقال يلزم اتحاد
العامل فى الحال وذيها لان العامل فى الاول هو الفعل وفى الثانى الحاء لانا نقول
العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اذا وقع صلة معنى الفعل الجار والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذو الحال
وما يقال فى امثاله من ان الجار والمجرور فى محل النصب مساهلة فى العبارة اتكالا
على ما تقرر فى القواعد كذا فى شرح الكشاف للشريف وما فى يجب تعلق اما مصدرية
اى يجب تعلق الاصوات وحصولها بالبلغاء مقتضية لها او موصولة اى يجب ما تتعلق
معناه من الامور التى لا يقتضيها قوله سوى المطابقة والفصاحة هو غير معرف بالاضافة
ولذا اوقع صفة للوجوه اشارة الى ان اخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة و
الفصاحة والمراد بتشبيهها وجوه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة
سواء اعتبر او لا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر تعدد تلك الوجوه بمغايرة
الامر او بالكم قوله وفيه اشارة الخ صرح فى المختصر بان الاشارة والاستعارة
المذكورين لفظ تنبيهها وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة ما يراد من لسانها
التوصيف الوجوه بآخرها لا يلتفت اليه فتامل لانها ليست مما يحيل المتكلم موصوفا
بصفة نقال عند سمع ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة والتى
بسببها اسم فى العرف كما يستى بسبب البلاغة فيقال فصيح وبليغ ولا يقال
مرصع ومجنس فلا يرد انى وصف من يصدر منه الترصيع قوله ملكة يقتدر
بها على تاليف كلام بليغ اى فى اى نوع اراد من المعانى والقريحة على ارادة هذا

المعنى ما تقدم فى تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظتك تكشف على القصر هنا بطريق
المقايسة وهذه وان كانت غاية فى التعريف لكن لابد من المصير اليها اذ الملكة
التى يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فى نوع من المعانى كالمدح مثلا لا يجعل صاحبها
بليغا على ان المتبادر باعتبار العموم من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه
والتعريف يحمل على المتبادر باعتبار العموم فى الكلام البليغ بناء على ان النكرة
قد تعم فى الاثبات بقرينة المقام او فى التاليف على ان اضافة الملكة تفيد العموم
منظور فيه لاستلزامه انتفاء البلاغة فى اكثر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع
فى طبقات لا يجيز الاقتدار على تاليفه خارج عن طوق البشر ولين قيد بوقوعه
يلزم ان يكون متكلم بليغا الا ان يكون فوق بليغ لان الابلغ يقتدر لا يقتدر عليه من هو
دونه فى البلاغة وانسداده بين قوله انحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان اليهما
علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كما مر اذ لو اريد به اسم هذين العلمين لم يكن للانحصار
المذكور معنى فليتامل قوله وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة لان البلاغة
لما علم انها لا يتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ايضا ان مقصد الكتاب الذى
هو علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلاثة قوله وفيه تعريض لصاحب
المفتاح الخ وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حد الاختصاص بتوفيه خواص
التركيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول
مستفاد من المعانى والثانى من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المص
ماخوذ من كلام ابن الاثير فى المثل السائر لكن مرجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كمال
متبرع صوح للبليغ به يمتاز عن غيره ويجعل الاثار المختصة به وغاية الفصاحة
ليست كذلك لانها موهبة للبليغ من حيث هو بليغ بل هو امر مشترك بينه وبين غيره قوله
اى ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى اذ الموجبة الكلية
لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحى الى موجبة جزئية الموجب ان حاصل هذا
من قبيل الاستخدام لان المرجع هنا مصدر ميمى لا اسم مكان بدليل تقديمه
بلفظ الى والتضمير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثانى وبه يكشف تضمير
المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الوقوعى المقابل للامتناع بالغير لا الامكان

الذاتى

الذاتى المقابل للامتناع الذاتى فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شئ
الى مطابق للحكم للواقع ولا طباقه قيل عليه هما بين الصدق والكذب فكيف يكونان
مرجعا بالمعنى المذكور اجيب بان الصدق والكذب مضمران بمطابقة الخبر الواقع
وعدمها ومطابقة الحكم وعدمها يصلح مرجعا لهما قوله عن الخطا فى تعدية المعنى
المراد اللام فى الخطاء للصدد والمراد به ما لا يكون سببا للتعقيد المعنوى بقرينة
قوله وما يحترز به عنه الاولى عن الخطا فى التاديه علم المعانى اذ لا يحترز به عن التعقيد
المعنوى على انه قد يقال الخطاء سبب التعقيد المعنوى ليس فى التاديه بل فى كيفيتها واولى
عن الخطا فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال كان اخصر قوله والا لوجب ادنى المعنى المراد الخ اقتر
عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطاء عدمه فعلى تقدير اشعار ذلك لعدم عنى
وجود الخطاء يتعين تاديه المعنى المراد غير مطابق لمقتضى الحال لتبدل فالاولى ان يقال
ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل والاخذ بالادنى يكون
المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطاء المذكور بل الى تاديه المعنى
المراد كلاما غير مطابق لمقتضى الحال فى بعض الاحيان وهو منافى البلاغة والجواب
ان تلك التاديه على تلك تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان كان الثانى فالامر
ظاهر وان كان الاول فليحمل ربما على التحقيق فانها قد تستعار له كما نقله الشارح
الشرواني من ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز
لازم فالنفى استفاد من قوله والا فهو نفى اللزوم اى وان لم يكن الاحتراز لازما لها
كان معدوما وما كان للخطاء متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطاء
المذكور محافظة عنه المجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد عدم الخطاء اذا لم يكن عن محافظة
وقصد والتاديه كلام فيه مطابقة ليس لانها لانتفاء هذه المحافظة التى قد يوجد
معه فلفظ رب اذن فى محل قوله ويدخل فى تميز الكلام الفصيح قيل لم قدر موصوف
الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا التقدير فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان
بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تميز الكلام الفصيح وتوقفها على تميز الكلمات
الفصيحة بواسطة توقف تميز الكلام الفصيح عليه فلذا قدر الكلام الفصيح و
ايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان فلو قدر المصنف

ما تينا والكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع بين المعنى المشترك بلا ضرورة فاحترز
عن توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يحمل قرينة على تقدره
على ما صرح به ليفي الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى فيهك الامرين
فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه
هو الايماء الى ان مرجعيتها للبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتها للبلاغة الكلام ويمكن
ان يقال وجهه ان الخطاء في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية
في حين من احيان البشرية من البليغ ولا يدل على انتفاء بلاغته اعني الملكة المذكورة
كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطاء
ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي الوجود الخطاء المذكور هاهنا بل انما ينافي
بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا ترى ان امرء القيس بليغ بلا شبهة
مع ان كلامه قد يكون بليغ كقوله غداير مستشزرات الى العلى وفساده واضح
اذ الغرض من الشيء ما يتاخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطاء المذكور ولما
تميز الفصيح من غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير
المرجع ولو سلم تاخره وترتبه عليه لم يستلزم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة
الاحتراز عن الخطاء وتميز الفصيح من غيره وهو ظاهر جدا بل الغرض من جعل
الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شانه على ان البلاغة وصف الكلام
وتعليل وصف الكلام بما ذكره لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى على الفطن قوله لان غاية ما
ما تقدم آه يعني ان المعلوم من تعريف بلاغة المتكلم افادة بلاغة الكلام المتكلم
هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتميز نفس الفعلين او توقفها عليهما ان
اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما غرضين منها فضمير للمرجع بالعلة الغائية
لا يناسب التقرير بقوله فعلم قوله على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد به
الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف اذ الاقتدار المذكور عبارة عن
بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل من كونه بحيث يحترز فليفهم قوله
فهو انه امر مركب الضمير الاول راجع الى التحقق والثاني الى التميز والجملة اعني جزاءه
تميز السالم صفة المركب هذا وما يقال ان تميز الفصيح من غيره كلي لا كل وان هذه الامور

جزئياته لا اجزاءه بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل على كل
فليس بكل اما منتقدا به لان المراد تميز الفصيح لا تميز ذاته من حيث هي ولا يسلم
صدق على كل واحد منها او يسلم فليكن مجموعا على التشبيه قوله وكالسراج معطوف
على اجمعتم اي بخلاف لفظ كالسراج وهو ناظر الى مسرج كما ان اجتمعتم ناظر
الى مكالكا قوله لا من تتبع الكتب المتداولة الخ رد لما اورد عليه الرضي من انه
لم يذكر في متن اللغة ان من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات
فكيف يتاتى ان تميز السالم من غيره بين في علم متن اللغة ووجه الرد ظاهر لان الماتن
بهذا القيد يريد ان يقول المصنف ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ التاتي
عبارة عن التميز وليس لقولنا التميز في كلام كذا اكثر معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى
زيادة يدرك بل كان قد يكفي ان يقال ومن الحسن قوله وقد يطلق على جميع اقسام العربية
اي فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية ولم يتعين المراد قوله فالتقييد
اللفظي رد عليه بان التقييد اللفظي قد يكون سببه اجتماع امور كل منها
شايع الاستعمال اجاب على القوانين كما سبق واذ المريب ان يكون المخالفة
من القانون النحوي فكيف يبين في علم النحو وغاية ما يقال ان النحو باحث عن الوضع
الاصلي لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شيء في موضعه وان جاز خلافه فيمكن
ان يستفاد منه صفف التاليف كما لا يخفى لكن مزيد اختصاص اما معدة مبني على
الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم نعيت عنه نفسه الذيب
قوله يعني الخطاء في التادية الاقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف
اي ما يحترز به من متعلق الاول والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين الى
اخره اي من قوله والثاني منه ما يبين الخ وقوله يحترز عطف على يبين والضمير في
بهما راجع الى ما المقدرات لكونه عبارة عن العلوم والحسن ولا بد من اعتبار
امور وهو معلومية كمية الامور التي يجب ان يحترز عنها ليترتب على ما
ذكر قوله ليعلم اذ مجرد تضمن ما ذكر في غير اعتبار الامر المذكور لا يعلم ان الثاني
في اي شيء قوله ولا يخفى وجهه للمناسبة اما تسمية الاول بالمباني فلانه باحث
عن افادة التركيب خواصها التي هي معان مخصوصة في التسمية استعارة

بتعلقه بالمعاني واما تسميته الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في الوضوح واما التسمية الثالث بالبديع فلانه متعلق بامور بديعية
واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما التسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه
بالبيان اعني المنطق الفصيح العربي عما في الضمير وبه تتبين وجه تسمية الاخرين
بعلم البيان فانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب
والله اعلم قوله الفن الاول علم المعاني ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات
كما يدل عليه قوله السكاكي فيما سبق ترتب الكتاب على مقدمة وثلثة فنون احتيج
الى تقدير المضاف اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول الفاظ علم المعاني
ان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال وعكسه قالاس
ظ وباقي البحث سبق في شاحت المقدمة فلا حاجة الى الاعادة قوله لكونه منه بمنزلة
المفرد من المركب كلمة من في الموضعين ابتدائيه الا ان الابتداء باعتبار الاتصال
والمعنى لكون المعاني حال كونها شيأ من البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه
ناشيا من المركب ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان وتسببه اليه
مثلا اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه قوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة
هذه القيد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم تراع المطابقة لمقتضى الحال
لان علم البيان يتوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المودى مطابقا لمقتضى
الحال غايته انه لا يكون بليغا قوله طبعا للاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير
ياء النسبة اي تقدما طبيعيا ومثله شايع وصيغة تمن الا يخلو عن تكلف
قوله وقبل الشروع الخ يقال وقبل الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الاتي ان
الاشارة متوقفة على الشروع فيها لان التنبيه الاتي من تتمة ضبط الابواب كما
سيظهر ثم الاشارة اذا لم يكن يقابل الصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم
الشامل للصريح فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب مصرح بها فكيف
قال اشار هي مسايل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة
الفاء في الخبر وظاهر وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فتقدر الصفة بقرينة

المقام اي كل علم يفيد بالتدوين فيكون المبتدا نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول
الفاء في خبره قوله فعليه ان يعرفها تلك الجهة الخ اراد بمعرفتها تلك الجهة
معرفتها بخصوصياتها وبالوجوب العرفي الذي مآله اعتبار الاولى والاحق
اذ لا مانع عقلا من ان يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها
فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة المجهول تحصيلها بجهة الوحدة
المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلبها حاح واذا لم
يتعرض لها اما بانتفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل ويتصور
كل واحد من افرادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا يامن من فوات ما لعصة ويضيع
وقته فيما لا يعصه اما على التقدير الاول اما تسليم امكان الشروع به فظاهر واما
على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم تكن محصورة يصرف اوقاته الى تحصيل شرط
الطلب اعني تصور المطلوب ولا ينفرغ منه الى تحصيل المطلوب فيفوت ويضيع
الوقت في غير المطلوب وان كانت محصورة فلانه يصرف كثيرا من الاوقات الى تحصيل
شرط الطلب فيما لا يسعه باقي الوقت لتحصيل المطلوب او يهرب عن تحصيل الشرط
فيتقاعد عن الطلب ويلزم الامران لا يقال الطالب لا تتصور الكثرة بجامعها
وغيرها وقد يتفرغ الى طلبها من حيث انها خير لذلك العلم فادى الطلب
الى غيرها كيف يقال فات مطلوبه قوله يعني تلك الكثرة وتلك الكثرة انما يكون مطلوبة
اذا تصورها الطالب بخصوصها او المفروض تصورها بوجه علم فليس المطلوب
الا ما حصل هذا المفهوم العام مرآة لملاحظته لانا نقول ان اردت ان ارادة تحصيل
ما يعصم ذهنه عن الخطاء فلا شك ان مطلوب في نفس الامر هو المنطوق اذا
اعتقد ان هذا العصمة تحصل باي علم كان من المعقولات فشرع في الهندسة
باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في الحال هو العصمة المذكورة
قد فات وهو قوله اي ملكة تقتدر بها على ادراكات جزئيه حمل العلم هنا على
الملكة بحج لاعتبارها الاستخدام في قوله وينحصر في ثمانية ابواب على ما اشار اليه
ات يرجع هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة
المتعلقة بالاصول الكلية فان كل من الالتفاتات ادراك ولو تسامحا جزئي

باعتبار ان متعلقه جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقوله الآتي بها
يتمكن من استحضارها والانتقات وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة
بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة
الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة تفيده
بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال الاطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من
علم مسايل فقيها بالمعنى الاخر اعني الملكة نور بيان ذلك ان واضع الى المفهوم
من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال
لا يحصل الا بعد علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسايل وصيرورتها
مخزونة لديه والعلم انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضارها كان مخزونا
عنده من المسايل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التهيو التام في الفقاهة
هذا ان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفقه عالما به قلت غاية ما يلزم ان
واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضعه الاصول وانبناطها ثم شيم
كتب جديدة قبل حصول ملكة الاستحضار لا سيما على ما بمعنى اخر اي محذور في ذلك نور
كونها جهتي ادراك اذ احد العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالجميع ايضا لانها
طرق مفضية الى ادراكات جزئية فالحكم المستفاد من تقديم فلذا يا بالنظر الى كون العالم
المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق نعم
الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص اخر كما ان العلم بالدليل بالمسايل نور
فليتامل قوله فلان يعلم النحو يعني المراد بالعلم المتفاق بالنحو هنا هو الملكة وان
كان النحو عبارة عن المسايل نور ان الحالة البسيطة يمكن ان يقال مراده التنبيه
على تغاير الملكة المذكورة مما يحصل بسببها من العلم الاجمالي الا التمثيل بها فلا يرد ما
ذكر الفاضل المحشي قوله والعلم للكلي والمركب سواء كان باعتبار يقتضي مرجعيتها
او التصديق باجوبتها وكنا الكلام في المعرفة قوله دون علمت منقوض بقول علي عليه السلام
ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله الحديث الآتي يقال بعد تسليم
ثبوت هذا الكلام من رسول الله اعم او من علي كرم الله وجهه ان الباء بمعنى اللام
مجازا لاصالة العلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عم من اخلص لله

ان يعين صباحا ظهرت بنا بيع الحكمة من قلبه على لسانه واعلم قوله ثم ذهل عنه
ثم ادرك ثانيا قبل المراد ذهول يقضي الى نسيان يحوج الى كسب جديد والا فالحاصل
بعد الذهول التفات لا ادراك لامحالة والحق ان الذهول والصورة عن المدركة
فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح في اوايل
الباب ان التفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى
علما الا ان امر عرفي والتحقيق ما ذكره ولذا يا در الشارح هناك التسليم عليه
المصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي
كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص
العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات انتهى فان قيل يعرف الخ للتعريف لا للتعليل حتى
يرد عليه ان مجرد استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير
الترادف لا شك ان هذه الاختصاص معتبر في ذلك الاقتضاء ويجاب بان ترك العلم
الى المعرفة يتضمن نكتة والجواب على ذلك للاستعمال يصح نكتة لا نور ادراكات جزئيه
هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة وخرجه المدرك يستلزم جزئيه
الادراك بالنسبة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي كلي الادراك الجزئي ولهذا توصف الجزئيه
الادراك بالنسبة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي كلي الادراك الجزئي ولهذا توصف الجزئيه
الادراك واشار بالتغيير الى ان جزئيه الادراك بجزئيه المدركات والا فمقتضى
الاصطلاح ان يقال بحسب النظر كون تعلق المعرفة جزئيا لاخر الادراك ثم الاقرب
ان قوله فرد فرد من قبيل التاكيد اللفظي وتعجيل من تبيل وصف الشيء بنفسه قصدا
الى الكمال او المراد كل فرد مفرد عن الاخر حاصله معرفة كل فرد فرد على سبيل
التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد
كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة
قد تعم كما سيجيء ات شاء الله ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة
بمعنى انه اشير الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المراد لا
المعرفة بالفعل نور او البعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث
والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الاسناد حصول
هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما صرح به وبالبعض المعين الحذف

والاضمار ونحو ذلك اذ الثلثة او الاربعة او نحوهما ثم عدم الدلالة موجود في المعين ايضا لا يخفى لكل من عرف ممن قيل المراد منه مسئلة لثلاثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول المعارف بمسئلة واحدة مطلقا تور وكذا المحسنات البديعية هذا مبني على الشهور واما على ما تحقق فيما سبق من ان المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا يخرج مما ذكره وعلم البديع انما يخرج من التعريف بالحيثية المرادة كعلم البيان بعينه وهي قيدية خفية يعني وصف الاحوال بما ذكر اما كونه قيدية فلان تعليق الحكم بموصوف بصفة وصافي حكم بقيد العلية كما تعليق بالمشتق باذ قيل اكرم الرجل العالم فان علة الاكرام العلم يفيد ان معرفة تلك الاحوال الكلية بالملكة التي بها مقتضى الحال فيناسق الذهن الى اصابة الحيثية واما الخفاء فلخ تور وهذا واضح لزوما وفسادا وقد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال التي هي من حيث هي من الحيثية المذكورة وانت خبير بان علم المعاني ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة فالاحتياج الى قيد الحيثية باق وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السوال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كتاكيد المخصوص في ان زيدا قائم ومقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتاكيد الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الصيغة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيد اذا عرفت من تقديم المفعول فلم يذهب اليه احد قلت قد يتاتي الجواب حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة لاجل الاحوال وبالمطابق بقصد في المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين فان المعنى الاول انما يحتاج اليه بسبب استعمال الكلام الجزئي عليها بكون جزئيا من جزئيات الكلام الذي هو مقتضى الحال تور والا فمقتضى الحال في الحقيقة كلام موكد استدل عليه في شرح المفتاح بقوله لان تعريف علم المعاني علما يقتضي الحال ذكر فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم والتاخير والاضمار وعورض بانه يعلم انكار المخاطب وتردده وخلوه عنه يقتضي الحال تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده عن المؤكد وقد اصاب المفتاح الحال المقتضية للذكر والحذف لا الحال التعريف والتنكير الى غير ذلك مما علم ان المقتضى

من

تلك الاحوال والمحتمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف بها ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعضها مقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر فيه حمل الذكر على اغلب وغايته ما صح به في الاجمال والتفصيل لا دافتهما مدفوع بان مرجع اقتضاء هما اقتضاء ادائهما وبانه كما لو جعل الالتفات مسموعا لتغلب المسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلي الذي هو مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل على التقديرين كان اختيار ان ويل الموافق للجمع في معظم المواضع اولى وان وجدت التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه في التحقيق وفي الاخر اعطاء المسبب حكم السبب هو غيره ويدعى الاول بعد تسليم ان المقتضى اداتها ينبغي ان يكون الاغلب مخصوصا بزيادة كمية او كثرة او نحوهما وليس بظاهر هنا والاظهر حمله على تقدير المضاف او التجوز في النسبة الاتقاعية او حمل الذكر مجازا عن الايراد سواء سبق ذكر المتعلق او ارادة المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال والتفصيل وعلى اي انه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك فلا يصح ان يقال انه متعلق بالمذكور فيحمل مذكورا اللهم الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا في هذه الحالة لا يخفى بعده تور انه كلام موكد اقيل انما لم يقل كلام موكد لحكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما يقتضي خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضي شيئا اخر ولا دخل لها في اقتضاء حكم الى خصوص الحكم الا ان جعل المقتضى للموكد لا نفس التاكيد لما مر اليه على ما سبق تور ولو الاسناد ايضا الجواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير اليها راجع الى احوال اللفظ تور تتبع خواص تراكيب الخ تتبع معنى التعريف وفوايد قيوده سيتدعى نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف تور لو جعين لم يذكر لو صاب ثنت الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيرهم مبهم وبيانه صيانة للحدود عن الالفاظ المبهمة لان المصنف لم يذكره استقلالا بل ويريد به الجمهور السابقين حيث قال على ان قوله وغيرهم مبهم لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف

في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان قوله والثاني انه ضم التركيب الى الجاهل لزوم
تعريف المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة
الماخوذ في تعريفها التراكيب فان اريد بها تراكيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة
ويقيت مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت
تراكيب البلغاء الماخوذ في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اراد
غيرها فلم يتبين كانت مجهولة ايضا وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم الدور
او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم تصريحه
ببيان لزوم الدور في تعريف المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفوها الخ يشير الى ان
لزوم المحذور الذي صبني على تعريف السكاكي للبلاغة مما ذكره فلا يصح سببا للعدول عن
تعريف المعاني مما ذكر لعدم تعريف البلاغة مما عرفها به السكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور
في تعريف المعاني على تقدير معتد به هو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صح ان يجعل مذكورا في الجواب
عن الدور معمولا لضمه قوله كما صح بني كتابه حيث قال في اخر القسم الثالث واذا تحققت
ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعة المعاني الى اخره ثم تعريف
المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المحالات التي لا تخلو بالمقصد لاشتهار ان العلم اما عبارة
عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيئا منها والغرض ان المعاني
ملكة مفيدة لملكة المعرفة او اصول وقواعد مفيدة بها ولو اريد بالتبع الملكة المنبه
عليه لكان اظهر قوله تنبيها على انه معرفة حاصلة المبني على احد المذهبين وهو انا نجد
استعمال السبب في المسبب او بالعكس فالمراد المنبت المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد
النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات قوله حتى ان معرفة العرب الخ وكذا علم اصول
سلا ايكلة ثم هذه العلوم وان كانت تخرج بقوله لبحترز اذا حصل جزء منه الان المراد الاشارة
الى الخروج من اول الامر على ان في ذكر التتبع فوايد اخر مثل الاشعار بصعوبة الطلب
والتنبيه على طريق العلم بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشارة الى منع ذلك كما ذهب اليه قوله
وهي تراكيب البلغاء ليس جزءا من التفسير بقول الصادر عن له فضل تميز وهذا
جملة معترضة لبيان ان هذا التراكيب في المواقع تراكيب البلغاء فلا يلزم منه اخذ
البلغاء في تعريف التراكيب قوله والاول لا يفهم من قوله توفيه خواص الخ حاصل الجواب اختيا

الشق الاول

الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام
ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو موجود فان المفهوم من التادية
وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم تكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو
قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حد اله اختصاص بجعل كلامه
على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تركيب الغير كان ركيكا اللهم الا ان يحمل
التادية على تقريرها وكشفها على الغير سواء كانت من عنده ام لا على ان الشارح بصدد
دفع اعتراض المصنف فيكفي له تعاوك تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة هذا في التعريف
والحاجة الى ان يخفى افهام غيرها مطلقا فضوله لا يفهم اه محمول على المبالغة في مقام المحاورة
كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصد ليس من عادات المحصلين معنى
تطبيق الكلام لمقتضى الحال ارادة معنى تطبيق كلامه والا فقد ذكر في شرح المفتاح
في قول تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام اعم من الكلام الذي ينتفع به وتطبيقه
ان يجعل على ما ينبغي وكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد صرح بان المراد
توفيه خواص تراكيب نفسه فتامل تراكيب ذلك المتكلم في الشرح يعني شرح
المفتاح وليس بشيء اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها وقد يجاب بان الاصل في
تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجيء في
احوال المسند من هذا الكتاب قوله وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء قيل
لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظاهر
واما اذا اريد اشخاصها فان المعنى يكون وايراد امثال التشبيهات والمجازات ومثاله
هذا كثيرة مستعملة يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشبه المراد منها على الصد
لعدم تمكن الادراك فيجيء ارادته في التعريض وكذا الحال في توفيته خواص التركيب
فانها بمعنى توفية انواعها او امثالها نعم تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تادية المعاني
اذ المعنى بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتركيبه حد الاختصاص بتوفيه خواص التراكيب
المذكورة في علم المعاني مقاما وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم
البيان على وجهها قوله كيفية تطبيق الخ اي كيف يوتلف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى
الحال قوله ويحصر المقصد الخ لا يخفى ان ضمير يحصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال

سحه البلغاء

للتصريح الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ويخصر المقصد الخ او ورد الشارح لفظ المقصد
تاسيا به وتنبيها على ان المخصر علم المعاني المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا اغا يعلمه
فلا يحتاج الى تمام المقصد في الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود على
جميعه بدليل المقام والمعنى جميع المقصد الذي هو بعض من علم المعاني المتداول ولو
بحسب التغليب والتسامح له ولغيره من الاشياء الثلثة والمبادي بها الموصوفات بالاستقام
الكلام قوله وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكور لت في الابواب الثمانية اصول
وقواعد وامر لفظ انظا هو اشارة الى جواز حمل العلم على الملكة والحصر على
حصر المسبب في السبب كما قيل مع بعد فتامل قوله لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول من حال
الى حال كذا اي تحول اليه وخبر لا محذوف اي محاله موجود والجملة معترضة بين اسم
ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم قاعدة نفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي
ايقاع النسبة او انتزاعها وفي اضرب مثلا هو طلب الضرب فعلى قيامها بنفس المتكلم
كونها صفة موجودة فيها وجودا متاصلا كسائر صفات النفس لا انها معقوله له
حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع و
الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجابه لا وجود تصوره
كذا نقل عن الشارح فتفكر قوله هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة
بهذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير والحق ان اشارة قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار
انقلاب او بحسب الظهور اذ المراد قيامها بها لو لا المانع او انها من شانها القيام
بها لو القرينة ما سيصرح به من ان قول الشاكي والمجنون والنايم والساهي كلام اذ من البين
ان لا قيام للنسبة على المعنى المذكور بنفس شئ منها قوله لانه لا يتاتى الانشائية ولو
اريد باتقاع النسبة احداثها في الكلام حتى تشمل الانشاء فان من اوجد المتكلم
باضرب اوجد النسبة المستعمل هو عليها فلا فائدة لذكر الانتزاع لغوا المقصد للمعنى
مع انه مخالف للاستعمال ولو رجع النفي في قوله والا فانشاء الى القيد والمقيد جميعا
مع انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال ان كان لنسبة تخبر والا فانشاء فتامل سواء كان ايجابيا
او سلبيا المضاف محذوف اي تعلقا ايجاب او سلب والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب
ولا سلب كما لا يخفى قوله في احد الامرين اشارة فيه مع ما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو

سيقوم زيد يلزم ان يكون كلما كاذبة اذ لا نسبة خارجة لها في المال تطابقها او لا تطابقها
او لا تطابقها كثير للغاية وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الاتي لا انه مبنا الفرق
بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله فالكلام خبر اي من احتمال الصدق والكذب كما انه
يقتضي بسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم وسئول
عنه وحين دليل ومطلوب به وما حاصل منه وان لم يكن نسبة خارج كذلك المقصد
ارجاع الضمير الى القيد الاول بقرينة ما ذكر لان لا خارج للانشاء قوله اذا كان فعلا او
معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي بمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه
معنى الفعل لا بصيغة كحروف التنبيه واسماء الاشارات ونظايرها وشبه الفعل
وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغة قوله ولا حاجة لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص
بالذكر لكونه اسبق في الاعتبار او فرعي الاشتمال على الطايف كما سيصرح به بنفسه
في اول احوال الاسناد ولا حاجة اليه تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان العرض التنبيه
على ان هذا القيد ماخوذ في مفهوم الاطناب ولم يقيد الزيادة بكونها لفايدة لعدم
اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر فالذي يهداه قيل بيان السبب
والتعليل وظيفة الشرح ولا على المصنف الا الاشارة الى المسايل اجمالا اولا قال
قال فالاقرب دون فالصواب قوله ومن رام الى قوله فضلا وكلامه اكثر واظهر رد على
الفنالي واشارة الى ان الكلام المصنف وايضا فاسد في نظر ارباب الفن لخصوصه عن
افادة ما يصفه قوله فحمل باساس فيه هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب
المصنف فالباب السادس هو الاول وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق
ذكره لا ما ذكره المصنف قوله ولذا لم يقل احوال القصر اي كون القصر والفصل والوصل
الخ والاولى اضافتها والاسناد فلما وسط بينهما الاقتضاء سوق الكلام اياه قصد في
الثاني كلا طرفيه ولفظ هو لم يعرض له قوله وسم هذا البحث بالتنبيه اي اعلم من وسمة
وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكي الماء عوض عن الواو وفي قوله لانه قد سبق منه
ذكر ما اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في
حكم كالبديهيات او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى التامل كالبديهي وما تعلق به علم
سابقا في الجملة قوله فلا ورد كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل

الصدق والكذب بان الصدق معرف الخبر من الشئ على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة
الصدق المتوقف على معرفة الخبر واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح بان اللازم
فساد تعريف الخبر او الصدق للدور لا فساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى
وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على
التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه مضر بالخبر
واخذه في تضييره يكون دورا وكذا تقول لا يصلح تضيير الصدق بالخبر لان الصدق
ماخوذ في تضييره فاخذه في تضيير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف
والاعلام وهذا اعدى بعن الا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور وبالتأمل على
ما اختاره في شرح المفتاح النسبة قالت توضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على
وجه النفي فالاخبار والكشف عنها على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح
بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن
نسبة القيام اليه فتأمل وايضا الصدق والكذب بالحق هذا الكلام يوهم اعتبار الصدقين
كما في الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير متصور واذا لزم ترتب الشئ بما يا وسيغا المراد
ان اختلافهما كاف بالاعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس وان استلزم اختلافا من هما اختلافا
الاخر ظاهرا تعريف الصدق هو وصفة المتكلم او رد عليه ان مقتضى صدق المتكلم صدق كلامه
بناء على ان قول متكلم صادق معناه صادق كلام فقد اتحد الصدقان والغرض في هذا
الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب
الفاضل المحشي بان الصدق والكذب وان اتحدا فما تعريفين على ذلك التقدير لكن
الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق
في التعريفين يستلزم وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه مفرا
لما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح التعريف
بحسبه لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا فلان غرض
المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتخصيص الوجه
الثاني الذي هو اختلاف الصدقين لا يصلح دفعا للدور بتسليم اتحادهما اعتراف
بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان المعرف بالخبر من الشئ على ما هو به هو

صفة

ان القضية محتملة للصدق والكذب فتامل قوله للفرق المذكور بين الخارج في المثال الاول
بمعنى خارج الذهن وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب انا لما ذكرنا في قولنا نسبته
خارج اقتضية النفسية التي دل عليه الكلام بدليل السياق ما يرادف الاعيان
فقوله للفرق للظاهر علة لانتفاع القدح وقوله فانا لو قطعنا الخ بيان وجه الفرق
وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان الفرق تم به بظهور اتحاد المراد بالخارج في
الموضعين وان كان هو الظاهر لان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة
عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا نسبته خارجية ما يرادف العين لم يتحقق الصدق
بالمعنى المذكور مثلا اذا حكم بالامور العقلية ايجاب او ليس شيء من طرفي الحكم موجودا
خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة
الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج
المذكور لبداهة انه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج او لم يوجد والاخر وج
المحصل الخارج في عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال
هذه القضايا ولا يحتاج الى الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع
في محاورتهم البقاء هو القضايا الخارجية فتامل خروج غيرها من الضابط
قيل مطابقته لاعتقاد المخبر قيل على النظام قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان
يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقته
لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد كذبته وجوابه انه تختار الاول وتقول هذه الجملة
بمطابقتها لاعتقاد المخبر لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حقا تم معك
وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه القضايا بمطابقتها للواقع فتامل قوله الظاهر ان يقال قد
جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف كانه يستعان في اثباته بالله
تعالى ووجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه يوهم جريان الكذب فيه لانه اتى به على
خلاف الاجماع فليتامل وكلامه خبر لصدق تعريفه عليه وهو كلام لنسبة خارج اذ لم
يتعرض لكون تلك النسبة كائنة في اعتقاد القائل بقوله وتلك الظاهر في التعريفات وان كانت
من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تعرف في المعقول الا انها يتضمن دعوى ان هذا
حد ذلك الشيء او رسم له مثلا فالتمسك الذي هو لازم البرهان بالنظر الى الدعوى الضمني

قوله الاشكال

قوله الاشكال فلو كان الصدق الخ فيه ايماء الى ان الآية وان اثبت مذهب المستدل فهي في جانب الكذب
حيث جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه
وهم لكنها لا تثبت في جانب الصدق اثباتا ظاهرا بل نفي مذهب الخصم ولا تثبت مذهب
المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم اذا انضم
اليه عدم القايل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق
مطابقة لاستقام في الجملة قوله وهو ان شهادتهم هذه من صميم القلب يريد ان كون هذه
الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون
تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح
الاستدراك بالآية لاحد الفريقين وقوله الشهادة ان واللام والجملة الاسمية الى ما
سياتي من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فايدته ان كان المخاطب منكرا له مسلما
لاصل الحكم هذا وقد يقال ادوات التاكيد انما تؤكد الحكم الذي دخلت هي عليه وكذا لازم
ذلك الحاكم وانما لم تدخل في تشهدون بل في انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن الذي
اشعرت به التاكيد هو اخبارهم بانه رسول الله صلعم وعن صميم القلب ما ذكره في شرح المفتاح
ويجاب بان ادوات التاكيد وان دخلت في المشهود به لكنها تفيد ان الشهادة من صميم القلب وما
منافاة بينهما قوله وليس شيء لظهوره انه ليس بخبر بلا شاء لما صرح به فيما سياتي ان حاصل
الجواب مع كون التكذيب راجعا الى قولك انك لرسول الله مبني على ان ليس بشيء على المذكور
لا يصلح للسببية كما هو المعروف في امثاله لكنه يرد ان يتجه ان يكون تشهدون اخبارا
بالشهادة من المثال او على الاستمرار كما ذكر في شرح المفتاح لا انشاء لها ولو سلم
كونه انشاء لها فالجار راجع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبار بصدورها عنهم كما جوز
في شرح الكشاف مثله في قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون قوله وفيه نظر لان
مثل هذا يكون غلطا لا يجب ان تسمعهم هذا الاخبار الماضي عن المواطاة شهادة
تتضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اي بخبرها كما يقال الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا
والاشكال هذه القضية المضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها الوضعي فهو مصدور عن
علم ومواطاة ولهذا قالوا في الفوايد العنايتية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز
وهذا مراد التاويل بان المراد كاذبون في تسميتها شهادة وان المنافقين ليست من

داب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب به الى الله تعالى الى كون الاخبار
مسببا بالشهادة تعزيرا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا اخر بل يرجع الى الوجه الاول
فتظهر بما ذكرنا فساد ما قيل اه اى لا معنى لان يقال لا نسلم رجوع الكذب الى قولهم
انك لرسول الله لانا نعلم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم
هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب يرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف
على رجوع الكذب الى المشهود به اعنى قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب
انا لا نسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية
او المشهود لكن يجب رجوعهم وهذا الكلام لا غبار عليه غاية ما في الباب انه القايل المذكور
لم يصرح بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المصنف وبهذا التقدير
لا وجه لتحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المومن على الصلاح قوله واعلم ان هربنا وجها
اخر لم يذكره القوم هذا الوجه ما خود مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر
فيه واللف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث في الفاء
يجيء بمعنى القول ويستعمل في الاكثر وقد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى المفعولين
والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والانقضاض التفرض بالتفرق وصلول
اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث قوله ما اردت الى ان كذبك اى اى
شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلوا ياك والمقت البغض هنا وقد يقال
معنى الاية الكريمة ان المنافقين عادتهم الكذب فلا يعتمد عليهم يا محمد بحيث اذا صدروا
عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذب قد يصدق قوله الحاصل
بيان الحاصل المعنى واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل محذوف فعله اى قال الحاصل
كان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة وقد ستة اقسام لا يقال المفهوم من كلام الايضاح
ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الحاصل الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد
المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد وعدمه فالاول هو الصادق والثالث
هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس صادقا ولا كاذبا لانا نقول كل من الثاني والرابع يشتمل على
قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس
عليه عدم اعتقاد اللامطابقة فالاقسام المذكورة في الايضاح ستة ايضا قوله مطابقته للواقع

مع اعتقاده

مع اعتقاد انه مطابق اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر لا للواقع لئلا يفسد نظم الكلام لان ضمير
مطابقته في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف لما
مستفترحا لما من ذلك الضمير والمعنى موافقا لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر اى حكمه
للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته لهم الضمير في معه راجع الى مطلق الاعتقاد
المذكور وكون متعلقة في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بحسب
المقام قوله ويلزم في الاول الخ قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حاصل جواب سوال يقدر
تقديره ان الصدق عند الحاظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدمهما فيتحقق
منهما ولم يثبت هذا لما ذكرته حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته
في الثاني وتقدير الجواب انه يلزم في الاول اى مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة
الخبر للاعتقاد المعهود في مذهب الحاظ وهو اشتريك في المطابقة للواقع وحاصله
لزوم مطابقة المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا ظاهر اذ لم يتطابقا
لم يلزم مطابقته للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب فلا يرد
ان تعليل اللزوم بالتوافق بارد لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق
الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة الاسماء تحتنا للواقع ليس بمطابقة للواقع وهما ينبغي
ان يعلم ان المراد بالتوافق في الفقرة المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت
انه عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الحاظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فتامل
كثيرا اما تنبيه للحاظ في هذا المقام اشارة الى ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الحاظ من ان
للخبر ان مطابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابق واعتقد عدم المطابقة
فكذب وان طابق وما اعتقد عدم المطابقة او لم يطابق واعتقد المطابقة فواسطة ووجه
للحاظ تركه قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها
مع عدمه قوله وفي تقرير منصب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل
الواسطة والحاظ فباعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر حتى يتصف بالواسطة مع
انه خبر ولا يلزم الواسطة فليس خطا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة
تامل وقد وقع في شرح المفتاح اه عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب وعند بعض
الى المطابق للحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا مطابق لذلك سواء كان بالاعتقاد او الظن خطأ

او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض

فذكر العلامة في شرحه ان مآل مذهب الجاحظ ان المراد بالحكم هو المعهود ذهنا المطابقة

للواقع والضمير في قوله لاطباقه راجعا الى الحكم الغير المطابق فتدبر وغفل عن ان قوله سواء كان

ذلك لاعتقاد خطا او لغير ذلك الا يلائمه اذ على تقديره لم يخف كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا

له في صورة الصدق مثلا وعن ان الآية المذكورة لا تكون متمسكا مع انه يلزم اختلاف

الرابع والمرجوع اليه وقوله يقضي من العجب الى يبلغ الى نهايته او يودي منه العجب او

يحكم به واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الآية هذا حاصل المعنى والا فالاقرب

ان قوله المصر بدليل متعلق بالحال المحذوف اى قال الجاحظ انما مستدلا بدليل قوله افترى

بفتح الهمزة اصله الافترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة

والتنزيل عما في الايضاح حيث قال انما هم حصروا دعوى النبي عليه الصلوة والسلام

للرسالة الخ لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين حيث انبعث

بدليل قوله تعالى حكاية صل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق

جديد افترى الآية وغاية ما يقال ان حكم بانبعثه دعوى الرسالة واحد

هولاء الكفار فتردد احدهما بين الامرين يستدعي تردد الاخر فافهم

قوله على سبيل منع الخلو اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكره في

كتب الميزان وانما لم ينقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس

الامر لانه لا غرض لهم في ابتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب

عن الاستدلال بان لا تردد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة اخرى فتامل

كان الظهر اشارة الى ان هذا الظهر مما ذكره المصنف ظاهرا واما الاول فلان عدم

اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى لا ينافي التردد بخلاف اعتقادهم

عدمه ولما الثاني فلان مراد المصنف كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن

اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد ما جد شقي التردد لانه يستلزم

التجويف نعم في اخذ المعنى من عبارته نوع خفاء وابطن لا دلالة لقولهم ام به جنة على

معنى ام صدق فيه بحث لانا لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق

ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المقيد المستدل هو هذا

فليتامل

قوله

صوابا

فليتامل قوله ويكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قيل الاولى الواو ومكان

او لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق

والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى التردد اما اذا كان المراد معنى قصر

اخباره عليه السلام بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظ او اذ

القضية منفصلة حقيقية في نفس الامر حسبما مر فلا يتصف اخباره عليه السلام

عندهم الا باحدهما على ان او يجيء بمعنى الواو قوله وفيه بحث قال الفاضل المحشي

وذلك لان الاخصار في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقوله

المجنون ليس بكلام حقيقة على نعم هذا القائل اولا اخصار فيما باطل عنده بل

كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث اما في الاول فلان الكلام

هنا رهاب المعاني باشتماله على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك

والموهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لان عد التامل

واما في الثاني فلان الحصر فيما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هذا الكلام ان

كان لنسبة مدلوله الخارج مجردا او لا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح

جديد فلا يسمع قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا يذهب عليك ان مقصوده هذا النفي

نفي الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية في احتمال الصدق والكذب لا نفي التباين بين الخبر والانشاء

فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها مورد الاثبات والنفي في الجملة

حتى يخرج النسبة الآتية من البيرين والضمير في عنها راجع الى تلك النسبة لا سيما على

قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة في اضرب هذا القائل مع انه لا يسمى خبرا

قوله وفيه نظر لوجوب علم المخاطب آه توجيه النظر ان الظن من عبارة ذلك البعض

حيث اورد لا التي لنفي الجنس والاستثناء للقطع بعموم المستثنى منه نفي

الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير المفهوم من قرينة المقابلة بالشهود فنفي الفرق

يختلفان بنفي الاحتمال وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب الخ و

المعدة التي في قوله تم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما ما في جدفا بعض النسخ من قوله

وظهر ان النسبة المحاومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب والجهل المخاطب

بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كان علم ببعض الاخبار

الح المراد بما يجري الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع
المفردات ما الحكم اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد
حتى يتوهم وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها والمفهوم في قوله
لمفهوم الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرفي الموضوع
هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثاني في
ضرب زيد هو الاول الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الطائفي التعريف ينبغي على ما
سيذكره الشارح من الجملة الشرطية عدم الخبرية في الجزاء مقيد بقيد
مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عدم مخبر في الجملة
فان قلت الانضام في الطرفين تكيف خص احدهما بالمبتدا يعني والاخر بالمبنى فلت المسند
اليه مقدم اصلي والمسند مقصر لابد فاعتبار المسند مضمونة اليه مقدما في الاعتبار اولى
بل هو مقدما بالذات فان قلت هذا التعريف لا يشمل الاسناد الذي في ضرب يوم
وفي الدار والمتاديب لان شيا منها ليس بمضروب له قلت بل يتناوله لان يوم الجمعة
مضروب فيه وكذا الدار والمتاديب مضروب قوله لقطعهما ان المسند والمسند اليه وصاف
اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما النظر الى الغرض
الاصلي والمقصد الاولي وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا والذات
في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند اليه اوصاف المعاني
ثم اعتبارات الاسناد تجري في كلا معينه واما اعتبار المسند والمسند اليه فانما يظهر
جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة كما لا يخفى قوله هو الذي يتصور على البناء
للفاعل من تصور الشيء اذا صار ذا صورة قوله مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين
هذه القضية مشهورة فيما بينهم يدعون فيه الكلية فيه بحث لان المجموع من حيث هو
الى كل منهما بالكلية وهذه النسبة ليست متأخرة عن طرفها ضرورة دخولها في مجموع النسبة
وتقدم الجزء على الكل ويمكن ان يجاب بان مجموع النسبة من حيث هو اعتباري لا يوجد
الا في الذهن فلا يعرض له نسبة الى واحدة منها الا فيه ولا خفاء في ان التقطع لم يلاحظ
المجموع لم يعتبر له نسبة الى شيء فهذه النسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين
متأخرة عنها ومن حيث انها نسبة بدون ملاحظة خصوصية المنتسبين داخلة

لا يخفى ان الاحتمال من حيث هو هو فيلزم على ما ذكره الشارح عليه المنظر لعدم امتيازه
لان المدعى احتمال النسبة التقييدية لها من حيث ذاتها وماهيتها ومعلوميتها بالمجاز
وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من لفظ نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار
البديهية محتملة للمجاز كونها معلومة وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج
اللفظ وقيل حاصل ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع
خارج عن الخبرية فعدم احتمالها ليس لاعتبارها من خارج عن ماهياتها الوضعية
بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة التقييدية من حيث هي هي اي من حيث هو في ماهياتها
وماهياتها الوضعية لا تحتملها والخبرية من حيث هي هي تحتملها بالخروج المانع المذكور اعني
المعلومية عن ماهياتها بحسب الوضع تأمل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها
اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم
والتأخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني اتحلمني بضب انا حرشته من قبيل القصر
اوائل او قلبا فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا فالان نقول انا حرشته منذ
مدة بضب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم انه يحرش مفردا بالصيد
او مشاركا فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيليا نزل المخاطب العالم منزلة الجاهل
لوجود مخايل للجهل اما في اسلوب الكلام نحو اشارة قول احد المتقين الذين يوثق
بالغيب الله ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطابا لمن عرف تفصيلة
كانت المفتضاة مدحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشية له
فيلزم منه ان الاوصاف قبل العلم قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخصص الاوصاف
في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة الاجمال التفصيلا ملقوله كما ان الاخبار بعد
العلم بها قد تكون اخبارا كما اذا كان للمراد لازم فائدة الخبر بحوانت حافظ للتوراة
فامعنى اطلاق كاد لا اخبار بعلم العدم بها اوصافا ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار
بعد العلم بها قد تكون اوصافا لا انها كذلك دائما بقرينة انه هنا الكلام ناظر الى عدم
وجوب العلم بالنسبة الجزئية الشيخية الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه
والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية
فالمعنى فيه اخبارا البتة اوصافا قوله احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة

الحوالي المعنى الدلالي

في الجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع نفسه لاحظ افراده من حيث انها ذهب
لا من حيث انها ذهب لا من حيث صيات انتسبات بل لا يمكن ذلك واذا عرفت
هذا فنى الكلية التى ادعوها ان كل نسبة فهى من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين
متاخرة عنهما وذلك لانها فى تقدمها على احدهما بوجه اخر اظهار للتحسر الخ استعمال
الكلام المذكورة فى اظهار الحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية وضعت
موضوعة للاخبار بها فان استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فان كانت العلاقة
المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والاية المذكورة من قبيل الثانى فان الشخص
اذا اخبر عن نفسه بوقوع صدما يرجى يلزمه اظهار الحزن والتحسر فهو من قبيل
الملزوم واراده اللازم والى هذا اشار الشارح فى بحث الاستعارة التمثيلية ثم قرر اظهار
تعليل المعترض قائلا وذلك اظهار اولا لا يستوى القاعدون من المومنين عدم كون هذه
الاية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله صلعم وللمومنين والنافى لا يستنكر
واما بناء فى نفسه للتعدية اى يرفع نفسه وشانه حال يستوى الذين يعلمون اشارة الى التخصيص
على المثلية الى ان الاستفهام الانكارى فى حكم الاخبار بالنفى فينتظم فى سلك المذكور
هذا اكثرى ان يعترض عليه ان ما بعده من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس شاركا
لما قبله فى اصل الفعل اعنى الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بمحذوف اى التفضيل
اى متباعدون الاكثرين الاحصار وقد اجاب الفاضل المحشى بان من انما لم تكن تفضيلية فتستدعى
اصل التفضيل بدون الاشياء الثلثة والمشترك الكلى المتفضيل مراد تم لجاب عن اصل الاعتراض
بان المعنى اكثر ما يمكن ان يعصى الا انه صحيح فى العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه
على الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوف كثيرا ثم يعلم امره واخفى والمعنى اكثرين ظلما فيها
تامل قوله هم قتلوا المعراع لحارث بن وعلة الذهلى اخره فاذا رميت يصيبنى سهمى
وبعده البيت ظلمن عفوت لاعفون جللا ولين سطوت لاوهنن عظمى اميمة اسم امراه
كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل جرد النداء محمد وفداى يا اميمة واخى المقول
قتلوا ورميت مع نصبى تنازعا فى وهى واللام الاولى فى كل مصراعى البيت اثنى فى قوله للعسم و
الاخيرة داخلة على جواب القسم والجد من الاصداد يقع على الصغير والاثنى هو المراد فى
البيت والسطوة الاخذ بعنف كما مر وحاصل المعنى ظاهر قوله واما الحكم لكونه عالما به

اورد عليه ان افادة الحكم ملزومه وافادة كون المخبر عالما به لازمه ولا يصدق
الانفصال بينهما كما حقيقيان ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلو لانهم صرحوا بان نقيض
كل من الطرفين يجب ان يستلزم عين الاخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل
نقيضه فلم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال ان نسبتى
الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين
ولا يجوز ارتفاعهما من يكون قصد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكر
من وجوب الاستلزام المذكور فى المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية
وبان البيت اما على اشارة الى المنع من ان ثبت منطق الاشارات ان المنفصلة غير
الحقيقى اقسام غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك اما ان يكون زيد اما عمرو
واما ان لا يكون اما يعبد الله تعالى ويضع الناس فليس ما نحن فيه من هذا القبيل لامتناع ان
يقال انه لم يوقع النسبة فيه عبث لانه اراد بايقاع النسبة هم ادعاء الكلمتين الى الذهن
فهو لا يفيد لان البحث ليس فى افادتها معنى او صاف اللفظ وان اراد ما هو متبقن
الايقاع يعنى لو كان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا تسلم امتناع القول بمدعاه فان
دلالة الخبر تجعل وكذا الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان يختلف مدلولها
عنها والجواب حمل الادراك على الاعم فتامل قوله وان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر
لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعى كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن
معناه الذى وضع له فمن ترتب السوال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم
المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضى كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السوال فان القايل بكون
مدلول الخبر هو الايقاع قايل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذى يدل عليه الايقاع
بطريق الاشعار كما صرح به الشريف فتنبه فتح المفتاح طلبهم قوله والا لما وقع ادخال اللام
الفاصلة بين جواب ما يمحض الشرط وما يتضمن معنا ما على الجواب ان الشرطية المتمحضة
له تنابا على تشبيهها بلو شايع فى عبارات المصنفين عن معناه الذى وضع له الاخرى
ان يقال عن معناه الذى دل عليه اذ لا محذور فى الاول مطلقا فى المجاز قوله وح لا يتحقق
الكذب لظهر انه بيان لبطلان التالى اعنى قوله لما صح ضرب زيد الا قعد ومنه الضرب
لا يقال هذا منقوض بما لو صح لم يكن الايقاع والانتزاع مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا
مدلولا لم يصح ضرب زيدا لا وجد من المتكلم ايقاع ليلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وح

لا تحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عندهم بتقدير ما يدل
الوضعي هو الايقاع نابت مدلوله مثلا بانتفائه في الواقع بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها
ذلك المدلول عان تحقق نفسه فلا يحذورس قوله والمراد التناقض في الواقع الظاهر من
العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو تاسع الوجوه التي استدل بها على
ان المدلول للخبر هو حكم المخبر بالثبوت لو الانتفاء لانتفاء نفسها وظهور المعنى
يقتضي ان يكون معطوفا على قوله لا تحقق الكذب المتفرع على قولهم صح الا لزم التناقض
ناشئ من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال المنافية لوجود الضرب كما لا يخفى وهذا
بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي فانا لم نجز اخلاء
اللفظ عن معناه الوضعي لم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصح
سببا للعدول لامتناع التناقض بين النفي والاثبات الا ترى انهما يجتمعان عند الجهل
البسيط والمتناقضان لا يجتمعان ارتفاعهما لا نقول لا خفاء في وجود التنافي بينهما واجتماع
المتنافيين كاجتماع النقيضين اللهم الا ان يمنع التنافي ابتداء على حمل النفي والاثبات على الادراكي
بالمعنى الاعم فتامل ثم في قوله لزم التناقض مسامحة لان التناقض لا زم البتة والاظهر ان يقول
لزم اجتماع النقيضين ولا يذهب المسامحة قوله في الواقع اذ التناقض لا زم في الواقع الا ان يكون
المراد لزومه بين الامور المتحققة في الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا يخفى ولو حمل على حذف اي
وجود التناقض في الواقع على ان المصدر اعني التناقض بمعنى الفاعل اي التناقض كان واقعا
قوله قلت ظاهر ان العلم الخ فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخلو عن نوع قصور لان من جملة
ما يلزم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله اثبوت المعنى واتحاده
وليس انتفاء هذا المجيب انما يستلزم العلم بثبوت الشيء ثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح
بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه
وانه لم يتحقق في نفس الامر كان لمدعي امتناع الشك مجال قال الطاهر في التقدير ان يقال كون
مدلول الخبر ثبوت المعنى وانتفاءه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي
الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله
عنه بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم الجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشيء او انتفاء
نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله كذلك ليس الا بعدم جواز تخلف

المدلول

المدلول من الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته فيه تصحيح جواز الشك وهو ظاهر على ان ذلك تصير
المعنى المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء الازم عند سماع المخبر كون مدلوله
ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع بنافي الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم قد
قوله وكلامهم لم ارد في هذا انما يتجه توجيه تفهيم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم
بان مدلول الحكم كذا مع انه مذكور في السوال ومدعى اتفاق القوم على ذلك الا ان يقال هذا
الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك النفي بعدم القايل بالواسطة لا من تصريحهم بمفادها
وجه مراد هم من نفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى المطلق العلم يصح تعلقهم
بين مفهومي زيد قايم وليس بقايم تناقض لامتناع تحقق التناقضين صادقين على ذلك سابقا من انه
يمتنع ان يقال انعلم يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان
ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب ولو عند القايل بان مفهوم الايقاع والانتزاع تحقق
النسبة التي يشعر بها امر لا يتحقق بنفسه فلا يلزم من ذلك ما ذكر صدق المتناقضين قوله بل
المراد انه يحتمله من حيث هو وهو احتمال لهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا فاية الامر
ان الاستواء بين الاحتمالين بعد المعنى فلا محذور في متقرر فيه ما يحتمل الصدق والكذب وفيه
الاولى فايدة المخبر بشارط لفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل اللغة فلا يرد عليه ان فايدة النفي
ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المترتب على الجنس المخاطب بذلك على انه فايدة اللفظ ايضا
يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق فايدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه
قوله وهي بدون الاولى لا يمنع الى ذكر هذه المقدمة هنا استطرادي بل انما يلزم في العلل التي
اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد اللازم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفايدة الاولى
بدون الثانية يمتنع نعم ليس استطرادي في كلام المفتاح لانها لم تذكر في صورة التعليل
قوله اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد ان فيه كناية باللازم عن الملزوم فان مجرد
المساواة لا دخل للازم الاعم اذ لا مساواة فيه فلا علم بها وانما حمله على ذلك ان اللازم الذي
نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم اللزوم وليقل كما هو حكم اللازم الاعم ليدل يتوهم اختصاص الحكم
بالاعم انما في المتبادر من تلك العبارة مع ان عدم الاعتقاد يدل على الكناية ابلغ من الصريح كما تقرر
وقد يقال لا تمنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه بعد اللازم المجهول المساواة قوله
محمول على معهوده الظاهر منا ولا تقسيما اعني المساوي والاعم وفي هذا الحمل تنبيه على

من ان المعتبر فهم المعانى المقصودة من المتكلم فاذا حصل المخاطب من الخاطب علم بالحكم اى لتفاده
قطعى لو ظنى فانه يسمى علما فى العرف كان ذلك سبب علمه بان المتكلم عالم بمقاصد الخبر
تفهيما يا قوله ويمكن ان يقال النظر ان مراده جعل الفايدة على هذا التقدير عبارة عن العلم
ايضا موافقا لما فى المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفايدة وتحقق لازمها نفسه وانما اورد
لفظ الامكان لما فى اعتبار اللازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذى
ذكره الفاضل المحشى فى تصحيح احتمال الخبرين ان الظاهر ان فيه فوات التناسب بين
ونقل هذا المحتمل لكلام الشيخ اقرب مما ذكره الفاضل المحشى لان فى ذلك فوات التناسب
ومخالفة لكلام المفتاح ولا تغيير منهما فى هذا واما مخالفة تفسير المصنف مشترك وكونها
فيما ذكر تان الوجهين لا يقدح لاحدى المخالفتين توبيخ بالاخرى كما لا يخفى فليتامل
قوله مستخرج الخبر اى المضمون على حذف المضاف قوله منزلة العالم ذكر الفاضل المحشى ان هذا
وان تنا ولم يجب عنه اقساما ثلثة الا ان الظاهر ان المراد تنزيله منزلة خالى الذهن كما
صرح به فى المفتاح وفيه بحث لان الخالى عن العلم بالفايدة يتاول الحكم والتردد والانكار
فليس فيه تصريح بما ذكر ولا تصريح بغيره ايضا فلو سلم صدق ما عزى عبارة المفتاح مما يرجع قصده
الى التعميم ثم الظاهر انه يبقى هذا على عمومه ويعتبر تضعيف غير المنكر فى قوله وغير المنكر كالمنكر اذ
العالم لا العكس لكيلا يكون كتزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم فى مثله قوله وان كان
عالما بالفايدة نقل عنه ان المراد ما يعم اللازم فايدة الخبر لانها فايدة ايضا فليتوجه اى بمجرد العلم
بها لا يقتضى عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصد لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التضعيف
على انها هى المتبادرة فى بعض النسخ بالفايدتين فالامر ظاهر ومثله هو صدا اى عيل الاسلوب
اياما الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله فان كلا منهما سوف المعلوم مما يتبع
ومع هذا لا يخلو عن سوء ادب والاظهر ان يقال المراد من السوال استحضار ماهية المعنى
بصفاتها لتظهر المباينة البعيدة بين المقلوب اليه والمجيب بصدد الاخبار والاعلام
بل بصدد جوابه بقوله ولقد علموا الخ اشتريه اللام فى لقد علموا الجواب قسم محذوف ومن
اشتريه لام الابتداء كما فى علمت لزيد قايم ومن اشتراه مبتداء وخبره ما له فى الاخرة من خلاق والخلاق
النصيب واللام فى لبيس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اى لو كانوا

من الملزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق فى نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم
اعنى الحكم فى نفسه بمعنى الوقوع وجود المخبر فضلا عن كونه عالما بقى ان يقال الحكم اللازم المجعول
مساويا مع ان العلم بوجود الملزوم ليستلزم العلم بوجود اللازم دون العكس والعلم
فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفايدة
هى الحكم من حيث وجوده فى ذهن المخاطب ولا منافاة كون المتكلم عالما به من حيث وجوده
بمعنى الملزوم بلا كلفة قوله وهو بدون الملزوم لا يتم فان قلت حكم اللازم وجوب وجوده
بدون الملزوم لاعدم الامتناع بدونه فان تحقق معنى اللزوم انما يظهر فى صورة الوجوب
قلت وجوب الوجود يستلزم كل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشئ عينا الا ما
يترتب عليه ونعم العلامة لما كان اللزوم المذكور بينا لامرين باعتبار العلمين كان
الملزوم واللازم فى الحقيقة نفس العلمين ولهذا فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادة
بين العلمين ثم ما قاله الشارح من العلامة وكون عبارة المفتاح ظاهرة فى ان المستفاد
الاضافة الى الحكم ليس الا العلم به ولا حاجة لنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح
فى شرح المفتاح كون فايدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فايدة الشئ انما يطلق
على ما يستفاد منه لا على نفس الافادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده
المصنف هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام ثم لعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده
المصنف بالنظر الى المعنى الظاهر اكما فى مقامات الخطابية فان الظاهر من الحصر انه
حصل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلمين
لا بطريق القطع لجواز ان يكون تعرضه لتغيير العلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما
وان اللازم والملزوم نفس المعلومين فافهم بذلك الحكم من لفظ نفسه قيد بذلك علم
الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر وفضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به
قوله لان العلم يكون الخبر عالما بالحكم اى بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان الله تعالى
اذا اخبرنا بشئ علمنا الحكم من الخبر بنفسه مع ان كون الخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا
بان الله تعالى قد احاط بكل شئ علما قوله ولا يخطر ببال الخ فلا يصح لكم ان سماع الخبر من المخبر
كاف فى حصول الثانية منه ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثانى عند حصول العلم الاول
قوله وفيه نظر وجه النظر منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات
النفس وتوجه العقل العالم المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب فى اصل الجواب ما ذكر الشريف

محمد الخبر

يعقلون لاستفعوا او يحتمل ان يكون لو نافية للتمني كما في قوله تعالى ولو ترى اذ الجرمون ناكسوا
الآية عليه ايتم نفي العلم بطريق آخر وكيف تجدا ما تعالى في تعبيره عليك من كلام ربنا المحق وآي
اي معقولا في تحكم ومتعلق في صحة واما تعالى في تعبير عمد هو استيناف فوقع جواب لما امر
وحاصل معنى الآية والله اعلم ان اليهود الذين اشتروا كتاب السحر واستعاذة اعوانه
واختاروه على كتاب الله ما له في الآخرة من نصيب من الثواب اصلا وواقعه لبئس ما باعوا
به انفسهم اي حظوظها لو كانوا يعلمون ذلك لكنهم لتمردهم وما يترتب عليهم انه لا اطلاق
لهم في الآخرة لا سمعوا عنه واعلم ان ما ساق الكلام لتعيينه عالم يقتضي تعلق يعلمون بما يتعلق به علموا
وان معنى الآية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ما له في الآخرة من نصيب اصلا لانه
لبس نصيب واجر على ذلك لشرى ولا يخفى ان هذا بناية المذمومية فيتعد متعلق العلم المثبت
والعلم المنفي واندفع ما يقال ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غايا المضرة
من كلمة بئس الموضوعة للذم للعالم ظلا اتحاد بينهما لوجود الاول دون الثاني في المباحات

قوله بمعنى ان شئت الخ لما كان غرابة تنزيل العالم منزلة الجاهل بها باعتبار جهل العلم
بالشيء منزلة الجهل به مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جهل وجود الشيء منزلة
عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم اورد ايتين لاثبات هذا الامر الغريب والمراد
بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفايدة وعلى هذا القياس نكتة التعبير في الآية الثانية
فتامل قوله الاعتبارات خطابية اي اقناعية تفيد ظنا بكونه غير بما لو كان هذا الكلام يلوح
عليه اثرا لاصال تعليل للنفي كما انه قوله بئس تعليل للمنفي ووجه الاهمال ان هذا التعليل ليس
مما يلقى اليهم بل الى الرسول واصحابه عليهم السلام وايضا سلب علمهم بردائة الشراء ناف
اثباتا في صدر الآية على اطلاقه تنزيل علمهم بجهلهم بردائة الشراء منزلة الجهل اطلاقا كما
الشراء فيجب بهذا العلم من مقابلة اعني جهلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار انتفاء هذا المعنى
المعنى اليهم تعسف لان هذا العلم لما خاطب لمحمد عليه الصلاة والسلام قد عرفت
جريان هذا التعليل في الاول ايضا قوله لا يوافق ما في المفتاح لانه صريح في ان متعلق النفي
هو العلم المتعلق بان ما اشتروا به ما له في الآخرة من خلاق بخلاف الوجهين وان الاستشهاد
معنوي قوله وما رميت اذ رميت روى انه عليه السلام لما التقى الجمعان يوم بدر رمى
بقبضة من التراب المخمر بالحصى في وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك

الا شغل بعينه فانهزموا فنزل وما رميت اذ رميت ووجه تنزيل الرمي الصادر عنه
منزلة لعدمه ان اثر ذلك الرمي لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه
صورة كانه غير صادر عنه حقيقة والنفي باعتبار الحقيقة باعتبار الصورة
وهو مراد من قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني ان التعديل بالنفي
والاثبات لا المنفي والمثبت حتى يلزم عدم توارد النفي والاثبات على شيء واحد
واما من قال في معناه وما رميت تاثير رميت كما قيل مراده التنبيه
على ما هب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لم عند المعتزلة
الا ان خصوص هذه الرمية معجزة خلق الله تعالى اياها عقيب الرمي خارقة عن طوق البشر وقيل مراده
بيان سبب التنزيل الامر المامور به عليه النفي والاثبات للصورة ثم المراد من الآية
والله اعلم تنبيه المومنين على انه لا ينبغي لهم الذهول عن الله سبحانه والابتهاج بمثل هذا العمل
البديع الذي يبطش بفعله ولو كسيا اولو الاحلام بمقتضى الجبلة فتظهر نكتة التخصيص
ولا يرد جريانه في جميع الافعال تامل قوله واذا كان قصد المخبر ما ذكر ينبغي الخ اشارة
الى ان الفاء في فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح
المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد الامرين ينبغي له ان يقتصر من
التركيب على ما قدر ما يحصل به افادة لا انقص منه ولا ازيد حذرا عن اللغو
فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن فايدة ما قصدته
كان في حكم اللغو وان كان زايدا عليها كان مشتملا على اللغو وقد ظهر بهذا التقرير
هذا الكلام على ما قاله ولم يتجه الى ما قيل في توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل قد فصل
بقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك في تفرع هذا ما ذكر من ان قصد المخبر الخ واما على
قوله وقد ينزل العالم الخ بين الاصل والفرع فلان دفع ما يرد على الاصل من ان قصد
المخبر الخ ما ذكر لما جاز انتفاء المنزل منزلة العالم بها فتقرر الاصل ولا يدفع ما يرد عليه
ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال
يعني الخلو والتردد والانكار بالقياس الى فايدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى
لازمها فيمكن اعتبار الخلو بتجريد العلم عن المؤكد دون التردد والانكار وقد يقضي
عليها من زيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار الاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت
الجملة المنفاة محل للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بانتفائها حتى يصح الاقتصار على قدر

بل الضرورة اداء الحكم الدواعي الذي هو مقتضى المقام وعدها من الموكدات بالنظر
الى الاعتبار الثاني فلا منافاة نور وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة
اى الحروف الواصلة معانيها الافعال الى معمولاتها من وصلت الشيء بوصلا وصلة
كذا قيل والاشبه ان صح اصطلاح النحاة على تسمية حروف متعددة متغيرة
فيما بينهم مثلا وان والباء في مثل كفى بالله شهيدا وظايرها بحروف للصلة
لافادتها تاكيدا لاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت
يجب ان لا يكون زيادة اذا افادت فايدة معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زايدة
لانها لا تغير اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته كما لم تفد
شيئا ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه اعتراض الفاضل الرضي انه يلزمه ان
يعد على هذا ان واللام للابتداء وافاظا التاكيد اسما كاتم لان زايد ولا متردد
فيه طالبا فيه استخراجا ان المراد بصيرورته للحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وتصيير
له للحكم بمعنى الايقاع الانتزاع وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك
تصورت قيام زيد وانكر فقلت تصورت قيام زيد وقيام زيد مما تصوري لم يتصور
من السامع تردد او انكار في ذلك فاي حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا
اللهم الا ان يخص القاعدة بغير نظايره او يعتبر الدلالة على حال السامع شامل
قوله كلن على ظلف ما انت عتمد به قيل المراد بالظن انه لميلا ما الى الجانب الاخر من
غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر تم هذا اشتراط مخصوص
بان لكون نهاطا في التاكيد ودليل المسئلة الاستقراء فلا يرد حالات رجح الطلاق
من بعده حسن تاكيد في الجملة المفاتة الى التردد مطلقا لكن اعتبار هذا
القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق في مقابلة بين الواو واداة مع انهم
لم يفرقوا في مقابلة الانكار التفاوت بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد
فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها للمراد به جعل مجرد الجواب اصلا
مقتضيا لا يراد ان بقرينة قوله لانه يودي الخ فاندفع ما قيل فان كون مطلق الجواب
اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا ترى ان
قولهم الاصل في المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يتصور بدون التعريف

لما كان تعدد الحق والفاضل اخرج ذلك الحمل على المحلية بالقياس على الاعم
الغايبة فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر تم الحمد لله واقع
لم لا قد تقرر في كتب النحو امتناع ان يوتى بجعل بمعنى وقد صرح المصنف في اوايل
الكتاب انه ساوس باختراع ولك هل زيد كايم ام عمرو وبين ان الشارع هنا كوجه
الامتناع بهذا التركيب من الشارع اطلاعا على مقصد اليه ابن مالك من انه هل يقع
موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل استدلالا عليه بقراءة الصلاة والسلام هل
تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث منقطعة بان
استفهم اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا وامامن قبيل اطلاقات المصنفين ونحاته
في تراكيبهم كما استعمال قط في المضارع المنفي في تفسير تقرير حصل الخلو في
قولهم لا يجتمعان قطعا انها انما تستعمل في الماضي المنفي نور ليس شيء لا يخفاك توجيه
الشارح مبني على ان مراد المصنف من الحكم النسبة واقعة ولا ليست بواقعة ومن يضمر
فيها راجع الى الحكم وقوع النسبة اولا وقوعها على سبيل الاستحداث او لا يخفى
التردد في التصديق ومرادا لتوهم انه لا ضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى
الثاني ويستغنى عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول بالاطلاق
عدم التصديق وعدم تصوره ايضا ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل
جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس شرطا للاستغناء عن الحكم
فانه لو تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى اجمالها ولم يلتفت الى شيء وراءها كان ذهنه
خاليا عن الحكم وما ذكر في ذلك اوهم تعريف الاستغناء عن المولد انما هو اذا خلا
الذهن عن تصورها ايضا وليس بمراد نور على ان المعنى للفعول والفعل مسند
الى مصدره بالتاويل المشهور احصل الاستغناء ثم حكم المذكور من الشارح مبني على
انه الرواية وانه المناسب تعريفها بعده بمقتضيته حيث تعرض فيه للحكم و
للمخاطب والا فالمناسب تعريف الفاعل وكذا في ان تنتظر بالرفع سواء رجع الضمير في ينتظر
الى المتكلم او المخاطب تركوا سمية الجملة اي صيرورتها اسمية وهو في مقابلة العدول
عن الفعلية ظاهرا في عد المصنف في الايضاح الجملة الاسمية من نظاير الجملة الاسمية باعتبار
وقوعها في المعنى اذ فايدتها اصل الحكم الدواعي الثبوت واعتبار تاكيد للحكم نوا
تكلف لافادته والقاءها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني

للاعم ذرة

لا ان التعريف لا يوجد الا في المبتدا هذا واعلم ان قول الشيخ ازالا ستفهام شيء
الى ان المستحسن في حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عند الاستقامة
فاما قوله هو كدا بان واسمية الجملة ان قلت قد مر ان تاكيد يكون بتقدير الانكار
والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا فما وجه التاكيدين قلت يجوز
ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم مع الرسولين الاولين ويتمادیهم في الضلال
ان انكارهم متحاوز عن ادنى المرتبة قوي في نفسه فاكدوا تاكيدين قوله مؤكدا
بالقسم وان والجملة الاسمية لم يقدما معا في الايضاح القسم في الاية من المؤكدات
فلعله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله مرتبا يعلم جملة
مستقلة قوله فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة لانهم بزعمهم ان لا مناسبة
والرب لغاية تنزيه وتعالى الانسان ولا يفوت المناسبة بين الملك والانسان
الكامل فيجوز ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسل الانسان كامل وبهذا
سقط ما يقال البشرية كما تنافي الرسالة من الله تعالى تنافي الرسالة من رسول الله بناء على وجوب
كون الرسول من جنس المرسل فيلبغي ان يكون رسول من جنس المرسل ايضا لان مخالفة الجنس
قوله مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب لاخر هذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو
الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني اعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا
مقدرا هو في موقع المفعول لحكاية عن رسل عيسى عليه السلام قولهم اوكدنا في المعاودة
الاولى وما اذا تتعلق بقال كما دل عليه كلام الله او بحكاية فلا اذ نبني الكلام
على صدق الوجهين ولا لتعلق ان تكذيب الجميع في المرة الاولى لكون المعنى كما قال
الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون فلا تنافي
في اللفظين المرتين لا ينافي ارادته هذا قوله لاتحاد المرسل والمرسل به قيل
عليه يكفي في كونه تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحاد المرسل به
لان تكذيبا لمخبر صواب تعدد المخبر او المرسل لا مدخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو
كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم يتحد المخبر واجيب بمنع ذلك فانه يبلغ خبر رجل
مخصوص قد يقابل بالانكار لسوء اعتقادهم في ذلك الرجل واذا بلغ الخبر عن يقبل كلامه
يرتفع الانكار عما يجيء ان المرسل به الذي يتعلق قولهم انا اليكم مرسلون لكن بد من

ملاحظة

ملاحظة وحدة المرسل فتامل قوله فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا انما
يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء متعلقه الحال الكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة
الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال
دون حقيقته فان هذا الكلام ليس بليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك
ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يحمل على المتبادر وقد ذكر منها
هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال حيث مطلق مفهومه لا يحتمل المتبادر والمراد
في التعريف قوله على انه لا معنى لحمل الكاره الخ قيد عليه او اريد بحمل الانكار كعدم ملاحظة
ان مع المنكر ما ان تامله ارتدع من انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد
كما ان ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد لا
ينافي ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره قوله فيجعل في السائل كالسائل
اي يجعل خالي الذهن كالسائل لان تقديم المسند انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد وجها
للدلالة على التنزيل المذكور وانما يجب في السائل ابتداء واما عكسه اعني جعل السائل
كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد
يجوز في السائل فلا تخل بالبلاغة فلا يعلم منه ولا يلزم منه تنزيله الخالي قوله اذ اي للخبر على
هذا تكون التعبيلية اللام زايدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستشراق معنى التهيوء
اذ لا يجوز ادخال لام التقوية في المفعول به اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضمير الملوح
لم يحتج الى هذا التوجيه قوله لانه يشير الى حقيقة للخبر وخصوصية الظان هذا النفي
بالنسبة الى الملوح مطلقا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى
خصوصية للخبر والظان لان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ اللم يصنع الفلك بعد دعاء نوح
عليه الصلاة والسلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شانه ان يجعل
المخاطب في خصوصية الاغراق قيل لقايل ان يقول قوله تعالى لن نومن من قومك
الا من قد امن وقوله تعالى واصنع الفلك باعيننا ووحينا ولا تخاطبني في الذين
ظلموا بعد دعاء نوح عليه الصلوة والسلام بقوله رب لا تذر على الارض
من الكافرين ديارا يدل على انه محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسايل فان كلمات
المذكورات لا تدل على سبيل القطع على انهم سيخصون العقاب انما يجوز ان يكون على

سبيل التمهيد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار به فالاولى ان يحتج فايدة ان فيه ليل
المتكلم بان يدل على عظم سخطه عليهم فتامل وقال الشيخ ابو القاهر الجرجاني وغيره
هذا الفاء وضعها ان ما ذكره اشرف في او اخر الفن الاول في شرح المقاصد من ان
لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين مما لا تشتبه عليهم المكابرة
لا دلالة على التحقيق فقط بالفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل بحث
فتامل قوله من عرض العود على الاناء وقد يجعل من عرض المبادية على البيع فيكون
المعروض على هذا الدمع ووجه التاكيد انه وان عرض الدمع مياه للقتال الا انه مع
دمعا واحدا فكانه اعتقد ان مع جنى عنه ايضا دمعا واحدا وانكر تعدد ما جم حتى
صار مغمورا بجلد هذه الصفة والفضل للتقدم كما لا يخفى اشارة انه يعتقدا
يعتقد ان لا دمع فيهم لعترض عليه بان دلالته على الانكار غير مضيه لجواز ان يكون
انكار خطاب ذهنه بل هو انكاب يفرع باله واوفق بظاهر حاله وشل هذا يورد
على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض اجعل لما وجد من امارات الانكار
والجواب ان عرض الدمع كما يكون اثرا للغفلة متفرعا عليها يكون اثرا للانكار ايضا
ثم المقام خطابي لا يطلب فيه التعيين كما يجوز تنزيل عارض الدمع منزلة
الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة تصريف عليه هذا سبك البيت
عليها وكان الكلام في الاية الكريمة اعني انكم بعد ذلك لميتون وبعد الاية على تنزيل
غير المنكر منزلة وجه اجرى ظاهرا وهو تعدد المولد فان تقسيم احد اجزاء الجملة
في الاية من المؤكدات قلت ما تحققت ان موكديتها في مقام العدول من فعلية هو
الاصرة في حمل الاية عليه قوله وعلى المنكر الشك في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي
فانه لا يعلم منه حاصل التنزيل لكن الظاهر ان تركه لتاكيد لا يدل على هذا الاعتبار تنزيله منزلة
السائل فانه تاكيد معه غير واجب ثم يدل على مطلق التنزيل غاية تنزيل السائل
منزلة الخالي فانه لا يعلم منه حاصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال انا
نزل المنكر منزلة السائل توكيدا لكلام الملقى اليه لا لذاته على هذا التنزيل بخصوصه
وسيجئ ان الاظهر كون الكلام خارجا على مقتضى الظاهر الذي هو ان تاكيد مع المخاطب
المنكر ويحتمل تنزيل الشديد الانكار منزلة اضعفه فليتامل قوله ان يكون سلوكه

لمحسوسا

او محسوسا عنده اراد بالدليل مطلق الاصول وهو يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى المطلوب
جريا على اصطلاح المفصل وما يلزم من العلم به العلم بشيء الاخر فظاهر وجه توقف الارتداع
على التامل وتجويز كون الدليل محسوسا لم يكتف في المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات
الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث ان تاملها ارتدع عن انكاره لم يتعين حلب كثير
المنكر لان التامل انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلوميته خصوصية
او تعسر تحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى وتحقق الشرطية اعني ان تامله
ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق المقدم مع انه جعل كثير المنكر ليس بحيث بالاشتباه
فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى قوله مما لا يصلح ان يحكم به لا يخفى ما في هذه
التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل
والحكم المذكور مما يتكل ظاهر الكثرة للرتابين قوله فيكون نظير التنزيل وجود شيء
منزلة عدمه اللام في لتنزيل ليس على ظاهره حتى يرد ان الاية مثال لذلك التنزيل لا نظير
ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبو عنه بل ام الاصل
المعنى فيكون نظير الماء غث بصدد ولا نه نزل وجود الشيء منزلة عدمه فتامل قوله احدهما ما
ذكر في السؤال الخ ذكر هذا الوجه هنا استطرادي قصد به بيان وجه الحكم بالاية وان قصد به رفع
اصل السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا وهو مراد المعترض سيما ان اصل على المنع والسند
وح لا يكون حينئذ الا ما نحن فيه فيلزم الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب منزلة
عدمه اما الى اريد اعتبار اخر مثل ان ينزل انضمام وجود الريب منزلة عدمه لوجود ما ينزل به
وقيل للريب بان تاكيد مع ان الحكم مما ينكر المرتابون لانكارهم وجود الريب لا يكون مثالا لما نحن فيه
ورد بانه اذا نزل وجود ريبهم منزلة العدم مع وجوده ما رتب الاعتبار فلا وجه لاعتبار
ما يترتب على وجوده من الانكار قوله وهو انه ما نفي الريب بمعنى انه احد الخ عبارة الكشاف
هكذا اقلت ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه وانما النفي كونه متعلق الريب ومظنة له
ولما كان المفهوم من ظاهر نفي الارتياب والمفهم نفي الارتياب انتقل الى توجيهه بان فاعل
نفي مستتر عايد الى الريب والباء محذوفة منه كما هو التابع والتقدير ما نفي الريب ان
احدا لا يرتاب فيه فيؤول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان المحذوف هو اللام الجارة على المنفي
نفي الريب لان احدا لا يرتاب فيه وردها فاضل الحشي في حاشية الكشاف على

الوجهين ان عبارة الكشاف اب عنه وذلك لان النفي يتوجه الى التقييد او العلة فلا
يقابله قولنا انما النفي كونه لعلة اوجب ان يقال لا انما نفي لكذا او على معنى لكذا ثم ذكر
الوجه الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل ان النفي آه وحكم بان المقابلة تصح الا ان
الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفي في قولنا انما النفي الخ ليس كذلك
ذلك المعنى فلا تصح المقابلة ظاهرا والتكلف في تصحيح الاولين اقل من التكلف هذا ما قيل
قوله لكن ينكره كثير من الاتقياء قيل الظاهر ان الاية ليست نصا الا لما نحن فيه اصلا لان مقاله
ارباب الفن صريحة بان الاعتبارات المذكورات المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا
الى السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي عليه الصلوة و
السلام بقرينة سياق الاية حيث قال عز من قايل الذين يومنون بالغيب الى قوله وبالاخرة هم
من قبلك على انه لو جعل المخاطب الاول كل من يتاتى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم
المومنون على المرتابين كذلك تركنا تاكيده لانهم جعلوا الغير المنكر كالمنكر لا يقال ان لا انفي لنفي الجنس
واسمية الجملة يفيد انه تاكيد صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول النفي الا
المذكورة تفيد تاكيد استغراق النفي وانه راجع الى المحكوم عليه بمعنى انه لا يخرج شيء
من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انما تكون موكدة في
مقام الصلوة لاجزم بذلك في الاية فحكم المتقين وقد يجاب بان تاكيد هاليس على سبيل
الاستقلال على سبيل التبعية فان كان هناك موكدا خر جعل اسمية الجملة من الموكدات
والا فلا ولا يخفى ان انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كل انكار كانكار يقتضي ان يؤكد بغير ذلك
ايضا فغايته انه كالتردد والسايل وهذا لا ينافي جعل الانكار كل انكار فتامل قوله وهو انه كلام يجب
الى قيل الضمير ليس براجع الى ما معهم حتى يتوجه ان المفهوم من كلامه السابق جعل المدعى
على المصطلح الاصولي ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع الى ما يصدر ما
تلوها اي انا كجعل الناظر فيها وتنبيها لهذا الطريق قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوي
يعني فالتشبيه صحيح لان التاكيد المعنوي لا يوكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل
السهو والتجوز وقد رده بما نقله عن شيخه واشار اليه بقوله يدفع الانكار كالتاكيد
اللفظي يعني يدفع توهم السهو والتجوز قال الفاضل الخشي هو سهو ان
التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا بد فيه ما هو

تحرره

بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب انا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على الاطلاق
بل انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفع التوهم
المخصوص وهو ان الجاني غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو وقد نبه اليه
بلحظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم التاكيد المعنوي
ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع وابتع لا يدفع التوهم المذكور
لانه لا يدفع السهو مطلقا وقد صرح هناك بما في قولك جاءني الرجلان
كلاهما لدفع توهم ان يكون الجاني احدهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح
في مباحث الفصل والوصل بانه لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون الكتاب صابرا من
غير روية مع تصريحه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني
زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب
اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد ينشاء منه تعجب المتكلم ويتوهم ان مثل هذا
الفعل ان صدر فمن مثلا بين زيد لا نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق السهو
لم يستبعد دفع المتكلم بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك لتوهم معونة المقام فتامل قوله لكن
الذكور بعيد لا يدل الا عجاز الخ قيل الجواب الحاسم لمادة السوال ان يقال التمثيل على
قول من يجعل لا ريب فيه جزء ذلك الكتاب كما ذكر صاحب الكشاف وما في الفصل
والوصل مبني على مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المصنف عن هذا الجواب حيث اعتبر
الجملة الملقاة نفس لا ريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقال نفي ذلك الكتاب لا نفس
فيه وقد يجاب عن اصل السوال بانه لا شك في تغاير مريح مفهوم ذلك الكتاب
ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم الاخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله التشبيه من
قبيل الافادة للتثبيت والقوم انما عدوا من المؤكدات الا افادة الصريحة فتامل
لعل وجهه ان مراد المتكلم الخ يمكن ان يقال هذا توجيه الكلام السكاكي
على مقتضى قرينة الكناية وهو ان تذكر اللازم يراد به الملزوم ويمكن توجيهه على
تقدير ان يجعل الكناية عبارة عن نصب اللفظ على ما هو المشهور في الكلام المجرد عن التاكيد
في مقام انكار المخاطب لفظا استعمل فيما يستلزم معناه فان مبنى هذا الكلام على عرف الفقهاء
هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه

وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا ولهذا يقال
على هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب فضمني
الكلام المؤكد كناية على تقدير كونها ضمنا للفظ وذكره على تقدير كونها ذكرا كما عرفها الكاكي
ثم قوله يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام جعل
المنكر على معنى لان معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكناية
في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويريد به الملزوم وليس فيما ذكره اتباع
الا الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد المذكور الى الملزوم الذي هو التنزيل وبان
الانسب ان يدل بالكناية على ما هو المقصد الاصلي للمتكلم وكان غرضه من ايراد لفظ يدل
على عدم انكار المخاطب مثلا تنبيهه على ان معه ما ان تامله ينزل عن انكاره لان المتكلم
انما نزل المنكر لتغير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان في تقرير
المتاخر فوع قصور كما تحققته لما يتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيرا الى ان كلام الشيخ
لا يخلو عن توجيه الاوجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا ينزل في عرف البلغاء دلالة
واضحة على عدم انكار المخاطب فاذا القى الى المنكر واريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم
ولو اجمالا فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذ التامل
وعلى هذا القياس نظائره هذا غاية توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه ابحاث الاول
ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد لا ضمنه والانكار القاره
الى العالم على مقتضى الظاهر عدم وانما المدلول العرفي له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم
والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية ما ان تامله ارتدع عن انكاره
بشرط ان لا يمانع مانع لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تتحقق اذا اطلق ما
يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء الخبر المجرد الى المتردد
على انه ربما يدعى ان ما ذكر من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن
ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقيا الثاني انه يجب في الكناية على
مذهب الكاكي ان يكون الانتقال من التابع للمتبوع وعامة اللوازم الممكنة لها على تقدير
متبوعات الملزوم ما لها الا يعد ان الملزوم المكنى عنه في جملة القاء الخبر المجرد الى العالم هو عدم
جريه على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه فالاول تابع وان في متبوعيته لان عدم

العمل

العمل متبع عدم العلم وان الملزوم في القاء المؤكد ملابسة لامارات الانكار الظاهرة
واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل
في شروح المفتاح من ان اللازم في الكناية تعتبر كونه مساويا للملزوم او اخص منه
حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا
لا يتاتى في القاط المجرد الى العالم مراد به عدم العلم لان الجهل بدلول الخبر المجرد الخفي
خلو الذهن اخص من عدم العلم فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعا للخلو فتامل ان ثبت
ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وما ذلك الا بانتفاء القرينة المانعة عن
ارادته ولو القرينة المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة
لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب
عن ضعف انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والاعتقاد وبهذا القدر يظهر
امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط في الكناية وايضا العالم الذي يلقى اليه الخبر المجرد
يمكن ان يكون خاليا الذهن في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت ممتنعة بشرط
اتصافه بالعلم على ان المعتبر عند الكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر
ولا يفيد عدم جواز ارادته في المحل الذي استعملت فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
كما يعين المكني امتناع معناه الحقيقي وهو العقود على سرير نعم يلزمه ان لا يكون المشتمل
على ترشيح لفظية كناية بالطريق المذكور مثلا ان يقال لا يهام العالم الصلوة واجبة قوله في
المهد ينطق البيت بعد ان الهلال اذا رايت نموه ايقنت بدرا منه في الدمعات
البدر فتح الجيم النخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
اي البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع قوله اثر النجابة مبتدا وخبره
ساطع البرهان قوله المشرب في الصحاح اشرات الى الشيء اشريا بالمد عرفته ينظر
اليه قوله فما الوجه التخصيص فان قلت قد صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة
وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء بذلك لاعتبار لا نفي فيه فتوهم التخصيص
واقع بلا شبهة قوله وكذا المجرد من التاكيد اي لا يجب ان يكون المتردد منكرا
منكرا ولا متردد قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظن ان كان الاولى ناقصة
خبرها انه لا يكون بتقدير الباء او بتقدير دون ان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير

ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها وخبرها خبران والاخبار تامتان وقد يجعل
الاولى تامة وقد يجعل زيادة فقوله انه لا يكون خبر ان قوله بل لا يصح بدونها
معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن ضمير الشان بدونها بل لا يصح
فهذا الكلام مختص بالجملة الشرطية كما اشار اليه البيهقي في دلايل الاعجاز ودليله
الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على رأي من جعله ضمير الشان
كما توهم لان يصلح مبتداء كقولهم ان شواء البيت راد بالمبتداء المحدث عنه
بطريق ذكر الخاص وارادة العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس مبتدأ اصطلاحيا
والبيت لسابيك بن بيقوا والشواء اسم من شويت اللحم شيا والشاة السكرى
ضرب من العدو والباذل ههنا اسم الجمر الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في
السنة الثامنة وهو بما كان في الثامنة والجمع بزل كجمر وبزل كعمل وبوازل والاهون
الناقة للوقتة الحلق التي امنت من ان تكون ضعيفة وخبران قد بعد اربعة ابيات من
لذة العيش المفتي في الدهر والدهر دوفنون يريد ان كل ما ذكر وان كان يلتذ به
العايش لكن المفتي مهدف للدهر والدهر ذو ضروب وثارات كما يسبر جح
وكما يسلم قتيل وكما يصفي ويكدر قوله ان دهرا يلف الخ الشمل المتفرق المنشر
ولغة جمعه وسعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالاول على الاول بسبب
متعلق بتلفق الخ اى بسبب وصالها او بشمل اى بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى في
والتعلق بالراى تحرى في هذا الموضع المتفرقة الكائنة فيه قوله وقد يترك تاكيد الحكم
المنكر الخ لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج الحكم المذكور عن الضابطة السابقة
فان قولهم مع المومنين امنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار
على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان ينكر به لقوته بالادلة
الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير
المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك تحاشيهم والتزام اكرامهم
الشرع النبوي كما انه مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم قوله ليس ما خاطبوا به
المومنين جديرا باقوى الكلامين ولو كدهما عبارة الكشاف هكذا فان قلت لم كان
مخاطبتهم المومنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس

ما خاطبوا به

ما خاطبوا به المومنين الخ وفيه نظر لان السوق يدل على ان خاطبوا به شياطينهم
جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القول والوكادة للكلام الذي
خاطبوا به المومنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجريد فعل التفضيل عن المعنى
التفضيلي انما يجوز في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد استعمل
ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي
بل معناه اللغوي ولا شك ان الكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغي قوة ووكادة
في الجملة قوله او جديرون جمع اوحدي الحاق ياء النسبة للتاكيد كاحمري كانه
منسوب الى الاوحد تنبيها على مراقبته في معنى الوحدة واستحقاقه ان يعبر
عنه بالاوحد ونسبه اليه قوله اما الان انضمهم الخ اما تعليل لمقدر اى فتركوا
التاكيد اما كذا واما للنفي المستفاد من قوله لا في ادعاء الخ والاول اظهر بحسب
المعنى واتى هو لفظ من لفظ الكشاف حيث قال وذلك اما لان انضمامهم اشارة
الى ما ذكر لسوا في ادعاء ايمانهم او حديون قوله وهيئة للتوكيد اى موضعه الذي
نبوته فيه مفعلة من معنى التاكيد لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق
منه قال ابو زيد انه هيئة في ذلك اى مخلقة مجدرة وفي الاساس فلان مشنية
للخير ومعناه اى موضع لان يقال فيه انه الخير وعسى ان يفعل غير لو لانه يدفع
الابهام اى ابهام رجوع الكناية الى كونه عليه الصلوة والسلام رسول الله لكن
فيه بحث وهو ان هذا الابهام انما يندفع مما ذكر لو كان في الآية اكثر مما يشعر بكون
قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا نسلم به
فيتجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يجعل جاريا مجرى القسم كما قيل في قوله
يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون فايدته ابطال الملازم فايدة الخبر كما في باقي المؤكدات المذكورة
في الآية ثم هو من كلام الله تعالى في نفس الامر لكن الكلام في افهامه من الآية حتى يدفع
به الابهام والجواب انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه
كان لغوا من الحديث من مستعمل فالوجه اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان
وعمرو يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام التاكيد للحكم عرفا وقوله
والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الالتفات قوله

رتا بعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى مرسلون بتي رسول والفرق ظاهر فلا تغفل

قوله واذا ذكره بالاسم الخ يريد ان وضع الظاهر موضع المضمر يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على انه مورد القسمة على ان مورد القسمة غير الاسناد المذكور اولا وقد سبق هذه الوتيرة في عنوان بحث التنبيه الدلالة على مشاركة امر لامر ح وصرح الشارح هناك بان المراد بالاول التنبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي هذا اذا قلنا ان الظاهر بان ما يقال المعرفة اذا اعيدت كانت الثانية عين الاولى ليس على الاطلاق وبهذا التقدير يسقط ما يقال الاصل في المعرفة المعادة ان يكون اثاني عين الاول كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور مخالفا المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمر لا يقال تعود المضمر بما بعده هو غير مختص بالجبر يدل على ان مورد القسمة ههنا هو الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة معين الاولى نحو لا عما استمر عليه راي المصنف ومثل فليفهم

قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره في شرح الكشف في بحث على قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية من ان مضمون الجار والمجرور في مثل منذ ار وما بعده خبره لا بالعكس وقد مر شيدار كانه هناك فلا يرد ان يقال محط الفايدة هو الخبر كما تقرر مع انك قد قلت في هذا المحل ثم الاسناد الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما يحق الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كما لا يخفى قوله كما جعل عبد القاهر حيث قال في دلايل الاعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرج الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل بضرب من التاويل قوله ومنه نظر لان علم المعاني الخ حاصله ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما قد تقتضيه الحال لا يصحح دخولهما في تعريف علم المعاني والا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه اذ يقتضيهما الحال ويجب ان يكون البحث عنهما من حيث انهما مطابق بها الالفاظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بمنع كون كل من الاحوال المذكورة فايزا من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المصنف وليس كذلك احوال الاسناد مثل التاكيد

والتجريد

والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احواله ايضا والله نظر المصنف واما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فتامل قوله متعلق بالظرف لينابنته عن عامله وقد يعتبر العامل في مثله عامل الظرف والمآل واحد قوله لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبة بقاء الخروج الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيأ منافاعليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقولنا هو حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لحاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل يبقى ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي بقي التعريف على هذه الحالة وهي ما لا يطابق الاعتقاد خارجا عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة بثبوت تلك الحالة في زمانين اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس المراد كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى قوله وذلك بان لا ينصب قرينة الخ كانه اراد بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم

قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى او غيره الخ النظام مبني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور عنه فتحقق الصدور بهذا المعنى في الموتى ونظيره ومثال كون المسند مصدرا عجبني ضرب اللص الجلاد بزنم الجلاد كقول المؤمن انت الله البقل قول الفاضل ابن الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخبار المتكلم حاله من المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتامل قوله لمن لا يعرف حاله وهو محصور اما لا يخفى ان القيد الثاني زايد لكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء كان عرف المخاطب في بعض الامور حال المتكلم لم لا وكان المراد لمن لا يعرف حال في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في بعض الامور بقي ههنا شيء قوله وهو ان المعتزلي اذا القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وحال بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالة النظر الى شخصين قوله والا لا يكون اسناد

آخ وفيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان
التفسير السابق يقول عند المتكلم في الظاهر تناول هذه الصورة اذا نصب القرينة
من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة قوله بل سبب قابل للمانع
اي لازالة الفاعلية والجنون قوله بناء على سهو ونسيان الفرق بينهما ان السهو ما يتنبه صاحبه
بادنى تنبيه لان زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن
المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم مما سيأتي من
كلام العلامة في توجيه كلام السكاكي غير مشوب بتجويز نسيان ان السهو يطلق
على الجهل الابتدائي بان يعتقد ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل الحشي
بالنسبة الى السهو وكان قول الحشي في المشهور اشارة اليه فتامل قوله اعتمادا
على انه يفهم من تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف
الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تاول وجب تنزيله على ان المراد خلاف ظاهره
يفهم بسببه ان ما ذكره على وفق اعتقاده قوله على نحو قولها فاما صحر فبالرفع
المصراع للخنساء من قصيدة تبكي بها اخاها صخرا حيث تقول فما عجول على بو
تطيف به لها جنينان اصعاد واكبار ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت حزنا مشى
حين فارقني صخر الى هضب اعلاه وامرار وان ضحى الناظم الهداة به كأنه علم
في رأسه نار الى الناقة التي فقدت ولدها وابو عجول فصيل يعيش
تبنا لتدر الناقة عليه فتحنو عليه من الاطافة في الصحاح اطافه
اي الم به وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى البو والاصغار والاكبار
جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما هنا بمعنى المفعول بيان للحزن واحلاؤ الشيء
جعل الشيء حلوا وامراره جعله مرا والا يتمالم الالتواء قوله الشيء مفعول اي حال من
المزايا والخصوصية كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب نقشه للحيته
والنشابة العالم بالانساب والقاء للمبالغة قوله وجوابه ان لفظه ما في التعريف
عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد ولعل اسامت شتى يدل للفاعل
والمفعول به لخفائه اشارة الى تغيير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاسنادها
الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة الخ فيه بحث من وجهين احدهما

ان المراد

ان المراد بالملابس التي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولهذا قالوا في قوله
امرأ صيغة متكلما ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع ان ضمير الغيبة فاعل لفظي
في جري المتهر وصام نهاره وبني الامير المدينة انه اسند فيها الى الملابس الذي
هو المكان والزمان والسبب والمعلوم انها مكان وزمان وسبب بالحقيقة
لا جرم اللفظ بالهي فاعلة بحسبه ولا شك ان الناقة فاعل حقيقي للاقبال فيدخل
وجها في قوله في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى
ان يصار في توجيهه الى ما ذكره الفاضل الحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا قصد
دفع اعتراض المصنف على السكاكي وكفا كقول الشيخ عبد القاهر ان كلامه حجة على المصنف ويقبض
عليه بخلافه فيكون الاسناد الى المبتدأ خارجا عن القسمين عند المصنف لا يدفع الاعتراض
فتصريح الشيخ بكونه المراد من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو
الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي ويراد بالمفعول ما وقع عليه
فعل الفاعل وكذا الكلام في الجوابين والاسناد الى المبتدأ على هذا القبيل فلا يشكل
التعريف بوجه من الوجوه وفي بيان قول الشيخ لا يكون حجة على المصنف وانما ذكرنا فيما سبق سند المنع
ان قولنا انسان جسم لا اسمي حقيقة في الاصطلاح قوله فمت ومالي المعلى بأيام صدره
لقد لقيتني يالم ضيفان في السرى واسرى هوا السير في الليل ومعنى البيت ظ وجها
ان معناه لم يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار الا انسان فيه مجاز لانه
لانه يوجد بصورة الاثبات فيقبل صام النهار كان الانسان الى غير ما هو قطعا مع انه
حقيقة فالصواب في الجواب ما نقل عنه رحمه الله ان يقال عنى بالثاني من السوالين قوله
فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي جميع ما لو اريد بما صام نهاره مجاز لم يكن اسناد الى ما
هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة وقطعا وان اريد نفي الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل
في تعريفها والاخير وما انهارك صايم فان اريد الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب
في النهار فبجاز وان اريد الاستفهام عن قوة نفس النهار لصفة كما في قولك انهارك صايم لم
ان تكون الصوم للمسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقادح في المقصود
قوله وسمي مجازا حكميا الخ اما تسمية مجاز لغويا وان كان المجاز يقع في الاضافة فلا يناسب
فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا ولان الحكم اشرف واما تسميته مجازا غير

في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات
على ما ذكره الشارح اولان النفي لما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقلناه عنه
رحمه الله واما تسمية اسناد مجازيا فاما باعتبار الاشرف اولان الاسناد بمعنى مطلق النسبة
تعلق المجاز بحض بذكر هذه الاسماء وان امكن اثباتها في الحقيقة اعتنادا بشانه لكثرة
فوايده قوله غير اي غير الملابس الذي لم تقصد بما هو له بالملابسة بيان للواقع اذ
المذكور ملابس فيما هو له وهو مساو للملابس غير ملابس هو له وانما لم يقل الى
ملابس لا يكون له ايما ما الى انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذا اسند
اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجيء وقوله اسناده الى ملابس لا يكون لهم الفهم
هذا المعنى قوله تاول لا يخفى ان قيد التاول يغني عن القيد الاول يعني عن قيد تجوزا هو
له اذ لا تاول فيما هو له وكانه لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية
مما يجوز ترك في التعاريف تطلب ما يوول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول
اليه من العقل يريد ان التاول لطلب المآل والمآل اما مصدر ميمي بمعنى المفعول
اي الرجوع بمعنى المرجوع على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة
بيانية ومن في من العقل ابتدائية ومن العقل حال اي تطلب الموضع كائنا من جهة
العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة
ان كانت موجودة او الموضع العقلي اي ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون
على ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودا تعلى ما جوزه الشيخ وسياتي وان قيل لو اقتصر
على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون كل مجاز حقيقة في نفس الامر لان تطلب الحقيقة
لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب بها ولا يظفر بها فالجاحظ الى الشق الثاني في
قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المآل قد يكون عقليا صرفا لا تحقق
له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع عنه قوله وحاصله ان بنصب قرينة
اشارة الى ان تطلب القرينة ليس معنى التاويل لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو
ليس عين نصبها لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له ليس الا لنصب
قرينة مانعة عن ارادتها فيه بحسب وجوهه اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر
واردت اثبات الجري له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى ما هو له تاول على ما

حقيقة لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة لان
قرينة المجاز وان كان كلاما واما ثانيا فلانه اذا حمل التاول على نصب القرينة لم يكن
لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فايدة تعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التاول ملاحظة ملابسة
ما اسند اليه ما هو له في الحقيقة ومناسبة اياه كما يخرج قوله فيما بعد نحو قول
المعتزلي خلق الله الافعال كلها تاول والقصد الى اسناد المآل فان الظاهر
قولهم القصد بيان للتاول وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز
كما لا يخفى واما ثالثا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلبس
المقصود بالكلام عليه والتاول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين
فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد بنصب
القرينة ملاحظة ولا تنافي على المراد وهو مفقود في مثال المذكور وعن الثاني بان ذلك
القول ذكر توطية لتقسيم القرينة الى لفظ وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا
الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين
فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التاول على نصب القرينة على الوجه الذي
ذكر ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب قوله وله اي للفعل انه اراد بما
لفعل مفاده الاصطلاحي ولم يلحق به معنى الفعل ورد ان التمثيل بهيئة راضية واغراة
لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا ويكون المراد اي الفعل ومعناه ورد عليه
ان معنى الفعل تناول المصدر ولا معنى لجعل ملابسا للفعل على ان معنى الفعل تناول
اسم التفضيل والظرف وهما ملابسان للفعل بمادهما لا بصيغتهما ويمكن ان يختار
الثاني اذ لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة
كل منهما لكل منهما بل التفضيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد وليضا لا
يلزم اتحاد الملابس والملابس بجواز ان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين
كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليفهم قوله لان الفعل لا يسند اليها وذلك لان المفعول
معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى
قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه
لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس بما خوف في معنوه ولو سلم

انه ماخوذ فی معنوم فالتغیر بعد الاسناد هنا لیس الا النصب واما المفعول معه
فمع تغیر نصبه باسناد الفعل الیه بغیر شیء اخر یعتبر فی مفهومه فکذا القیاس فی البواقی
وهذا القدر یکون جهة للتجوز لا لاسناد الی احدهما دون الاخر فزید اسناده الی الفاعل
اذ کان مبنیا لحقیقة او ما یقوم به الفعل عند المتکلم فی الظاهر فلا یرد
قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبنی للفاعل الیه وغیر
المفعول فی المفعول المبنی للمفعول الخ فان قلت قولنا ضرب فی یوم الجمعة ولدی الدار
وللتادیب حقیقة مع انه اسناد الفعل المبنی للمفعول الی غیر المفعول به فیشکل التعریف
طردا وعکسا قلت بل هو اسناد الفعل المذکور الی المفعول به بواسطة فی او لاجله
الی غیرهما للملابسة مجازا یرد علیه ان قولنا ضرب فی یوم الجمعة وفی الدار وللتادیب
صدقه مع انه یصدق علیه الاسناد فیه اسناد الی غیرهما ویمکن ان یقال المراد
من غیرهما هو الزمان والمکان والسبب بقرینة السیاق بیقاد بین ظرف الزمان والمکان
والجار والمجرور التی اسند الیها الفعل فیما ذکر علی ان قید الملابسة بالمعنی الذی ذکره
یدفع الاعتراض لان الاسناد فیما ذکر لیس لاجل ما بهته وانت خبیر بان هذا الجواب
یدفع دخوله فی المجاز ولا یدفع خروجه عن الحقیقة فلا بعید ان یحمل قولنا اسناده
الی الفاعل الخ علی التمثیل وبناء علی لفظ الاخصر بقوله یعنی لان اجل ان ذلک الغیر
مشابه انما فسر الملابسة بمشابهة الغیر لما هو له ولم یفسرها بملابسة الفعل لغیر
ما هو له مع انها یکفی لاسناده الیه لان المصنف تبعا لصاحب الکشاف فی جعل
هذا المجاز بطریق الاستعارة حیث قال فی الایضاح واسناده الی غیرها لمضاهاته
الی ما هو له فی ملابسة الفعل مجاز وبطریق الاستعارة ان یکون علاقتها المشابهة
ولعل اباعت الی اختیاره ان ملاحظة المشابهة المذکورة ادخل واتم فی صرف اسناد
الذی هو حق ما هو له الی غیره وان کفی فیه مجرد الملابسة المذکورة ولهذا انما الغرض
تشبیه اه لان فیه استعاره اصطلاحیة لانها لفظ استعمل فی غیر الموضوع
له بعلاقة المشابهة والاسناد لیس بلفظ طوعا کقولهم عیشة راضیة من هتک الخلیل
الملاحاز فیه بل الراضیة بمعنی ذات رضی حتی یکون بمعنی مرضیة فهو نظیر لابن
وتامر وهو یشکل بدخول التاء لان هذا البناء یستوی فیه المذکر والمونث ویمکن

ان یحلل

اجیب بجواز کونها للمبالغة لا للتانیث کعلامة فهو بمعنی المفعول ای عجب المعنی المتعارف للتجاوز
الی الفهم وان جاز ان یکون بمعنی انه ینیف فلهذا لم یقل والصواب ان یمثل الخ ودهیته دهیاء
الداهیة الامر العظیم ودواهی الدهر ما یصیب الانسان من عظیم فوته فالان الکیس دهیة
داهیة دهیاء ودهواء وهو توکید طوعا واحدهما وصف الفاعل الخ السوال الاول
مع جوابه قد اشیر الیهما فیما سبق وانما ادعاه ههنا لان العرض الاصلی فیما سبق
کان بیان اطراد تعریف الحقیقة والمقصود المهمة ههنا بیان عدم انعکاس تعریف المجاز وکم بینهما
فرق والالیم هو المعذب فوصف به فعله والالم الوجع فان جعل الالیم بمعنی الالم
علی صیغة الفاعل ای الموجع فالمعذب علی صیغة المفعول واطلاق فعل المعذب علی العذاب
مع انه فعل المعذب علی صیغة الفاعل للابستوقوعه علیه ویحتمل ان یراد بفعل الفاعل وان
جعل بمعنی المولم ای الموجع مثلا استعیر بمعنی المسمع کما اشار الیه فی الصحاح فالمعذب علی صیغة اسم الفاعل
لکن صاحب الکشاف اشار فی تفسیر قوله تع بدیع السموات الایة الی ان الفعیل بمعنی
المفعول لیس بشذوذ واسند الی المفعول بواسطة فیه بحثنا وهو انه لو جعل المذکور
الذی ذکره المصنف الملابسات شاملا للمفعول بواسطة وملابسة الفعل بواسطة
الحرف فلا حاجة الی ازاده هذه الاشیاء الذکر للهم الا ان یقال النکتة فی التصریح
ازالة الغفلة والاولی ان یجعل ذلک من قبیل الکنایة بناء علی اخذه اعم من الحقیقی وغیره
قوله المعتبر عند صاحب الکشاف الخ یدل علی ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازی بالفاعل
الحقیقی مطلقا ما ذکره فی توجیه الضلال البعید والعذاب الالیم علی ما نقله الشارح عنه
وبهذا ظهر ان الاولی من الاحتمالین الذین ذکرهما الفاضل المحشی هو الثانی کما لا یخفی
یا سامع اللیلة اهل الدار ان انتصاب / اهل الدار بتقدیر اعنی او نحوه
فیجعل منصوبا او الاسامع فی تقدیر منادی لاطوعا والمطلق باعتبار ان یجعل الاسناد
المذکور الحاصل هذا الوجه المجاز العقلی وان کان یوجد فی النسب الاضافیة والتابعیة
الا ان التعریف المذکور ینافیه ولعله ایضا باعتبار تعمیم الاسناد المذکور فیه بحیث یتناول
الاسناد الدلولی علیه بصریح الکلام او التزم لکنه مخصصه منع اطلاق المجاز العقلی
علیهما لا یشمله هذا التعریف وعلی هذا التوجیه یضحی ما اورد علیه من تعمیم
الاسناد الصریح واللازم مبنیا فی کون التعریف للمطلق لانه ح یکون للمجاز العقلی

في الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الخ راجعا الى المجاز
العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلي
لا الى نفس الاسناد المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر
لا مطلق النسبة فان القسم مساو للمقسم تامل فان قلت كيف يوجد الاسناد المضمن
المجازي في قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح قلت باعتبار ما تقرر
من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسبة خبرية فالاسناد المضمن في اثبات الدكوكبية
مثلا هو المحمول عليه بقولك الكوكب الخرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء
على ان الهيئة التركيبية في الاضافية اللامية موضوعة للاختصاص الكامل الصحيح
لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه وقد يكون كذبا لا يخفى ان قوله سل الهموم
من قبيل لا تطيعوا امر المسرفين ونحوه ففي الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله
باعتبارين جعل الامر مطاعا وجعله آمرا فالاول صريح ايقاعي والثاني مكتفى اسنادي
وربما يدعى انه ليس فيه الا مجاز واحد وهو الملقى الاسنادي لان ايقاع
التسلية على الهموم مثلا انما تكون مجازا لتضمن كونها مخزونة على ما يفهم من
كلام السكاكي والمصنف اختصارا لمجاز العقلي بالاسناد اما انفهامه من نظم كلام
المصنف ظاهر واما انفهامه من كلام السكاكي فانه فسر المجاز بالكلم المفاد بهو النظم
حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي افادة للخلاف لا بواسطة وضع
لفظ الخلاف ليظهر تعلق باء به بواسطة ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصنف اعني
افادة ليتعلق به اللام في الخلاف به المعنى افادة لما هو مخالف لما عنده المتكلم
بواسطة العقل لا بواسطة الوضع قوله لقايل ان يقول الخ اعترض عليه بانه مخالف
كلام السكاكي لان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل مدرج عنده في ما عند العقل
لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به اذ قال خلاف ما عند العقل
كما نبه عليه لخروجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول الدهري فيما عند العقل
بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب هو الجاهد
وفي عقله انبات الله البقل لانا نقول نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج حينئذ في خلاف
ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصل

قد فرغ المخلص

في ذهن المخاطب كساء رسلا مع ان الكساء جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم ببطلان
العكس وتصوير الكلام في صورة تصور السامع مجرد كساء الخليفة من غير ان يخطر
بباله كساء رسله تكلف لا يليق به وقد يتكلف ويجاب عن اصل الاعتراض
بان المراد بقوله ليلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول عن خلاف ما عند العقل
الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفايدتان معا يعني عدم امتناع
الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذلك العدول عنه يعني قول خلاف ما عند العقل
فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الاخر
وعلى هذا كان الاولى ان يقول ليلا يخلو عنهما او نحو ذلك ويمكن ان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان
خلاف الظاهر كان الاولى بسياق الكلام ان يقول ليخرج قول الجاهل ويقول بعد قوله
وعكسه وانما لم يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يعترض
له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى ما ذكرت من تعزير كلام
المصنف هو الحق بعبارته صريحة في ان المتعزر بما ذكر من الشارح من تقرير كلام المصنف
نفسه فالمتعزر قول الشارح في اثناء تقرير كلامه بل يخرج قول الجاهل ايضا فلا
يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتامل قوله وان اراد عند المتكلم والظاهر
بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع ما هو في تعريف الحقيقة
فتقييدنا هو في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر قرينة على تقييد غيره ما هو في تعريف
المجاز كذلك وهو الظاهر عند من له ذوق سليم قوله فخرج نحو قول الجاهل الخ وارد
اخراج نحو قول الجاهل ايضا فاسد فيه بحث لان قول الفلسفي لمن يعرف ما لا يعلم الجاهد
قصدا التكذيب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد الى غير ما هو له عند
المتكلم في الظاهر انه ليس بمجاز فلا يضيع قيدا قاله ويصح اسناد اخراج الى القيد الاول
كما هو الاولى وبهذا القدر لا ياتي الحكم بضياع القيد الثاني وفساد اسنادا الاخراج اليه اللهم
الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به قوله قلت اراد بالاسناد
قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر
كما اشرنا اليه لا ما هو عند متكلم ومتناول الاقسام المذكورة وان صح تقييده اليها فلا يصح ان يراد به

التعريف قيل الحق انه غير وارد لان غير ما هو سلب ما هو له ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغايرة حيث قال اعلى المغايرة في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الفهم يدخل فيه النظم بمعنى النفي كما في قولك غير زيد من غير ذنب اى بلا ذنب بل حمل على شئ مغاير الشئ هو له فقصده الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له ونقيضه بصيرة بما لا يبصر المتصور بغير كان النظم ان يقول الفاضل الحشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو له شيا دهنه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الفهم كذلك اراد كما ان المتبادر مما هو له ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر قوله وح يدخل نحو قولنا الجاهل اراد به ما هو المفهوم منه اطلاقه وهو انتفاء الربح البتة قوله مالم يعلم اولم يظن لم يعد المصرف النفي في يظن الى ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم نفي العلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذكر كما في قوله تعالى فلا تطع منهم اثما او كفورا ولو اراد ما ان يجمعهما توهم لا فتلك ان تسلم فالمعنى ان الحمل منتف مادام انتفى العلم الا ان تحقق الظن اولا ان تحقق فان الحمل يوجد ح ايضا قوله لم يعني لم يعلم ولم يستدل الخ فيه بحث لان قوله بعد عدة ابيات الم تر لقمان اوصى ابنه واوصيت عمرا ثم اوصى يدل على ان الصلات الصبي موجد لم يقصد بها سماد الاثابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي ظاهر جلد لا لتة اظهر من دلالة قول ابي النجم افناه قبل الله لحي عدنان ما النجم لم يرفظاهر ما ذكر اذ قد يناقش فيه انما يصح لو لم يكن استناد الافناء الى قبل الله بالمجاز بناء على ان سبب الجدب الليالي وان كان سببا لها مما ستذكره الآتي قوله وانه المبدئ نحو المعيد الخ وجه الدلالة ان من قال باذن الله والمراد به ان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله فان قلت لم لا يكفي ان يحمل قوله قبل الله على المجاز قلت حمل الكلام من العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح امكن

وصيغتان قيد به لان الاشارة الى ذكر المصنف من هذا القبيل والا فيجوز ان يكونا حقيقتين عقليتين نحو انبت الله فضل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر الطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر الطاعة فلان واجرى الماء اطاعة امره وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قيل شباب الزمان يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح اسناده منه واجيب بان المصير الى حذف المضاف اى وقتا ذا قوى الارض وليس بشئ اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل فيه فالجواب ان يجعل الازدياد على التعدي فانه قد يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان القوى بقرينة كلام الشيخ وهو ان تفسيرا لاحياء تهييج القوى النامية في الارض لا بيان سبب تقدير شباب الزمان بازدياد قوى هاالنامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية تهييج القوى النامية فيها بل دلكا لازدياد غير هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء على امداد الثمار وما يناسبه مما يصح اسناد شباب الزمان الى المعنى المذكور وانحصار الاقسام في الاربعة مبني على مذهب المصنف حيث بحث لجواز كون طرفي المجاز العقلي واحدها كناية والكناية عند المصنف تستلزم كلا من الحقيقة والمجاز وان كانت في اعداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت يرد ح الاشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع بجعل المجاز على غير مصطلحة وهو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال بمثله على السكاكي ايضا قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث هي جملة لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفها بالكلمة فلا يتحصل الاقسام عنده في الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ بنوعه عنه مقام التعريف لا يحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للمسند لان اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قاله الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي

في الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل
من الامرين ان قسم الجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة على التمثيلية
وغيرها مع انه مثل للتمثيلية ما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتاخر اخرى
والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت
وصف الجملة بالجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالجاز باعتبار الاسناد
في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاسناد في الموضوع له وقد يجاب ايضا
بان الكلام الذي يرجع اليه الجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره او اسناد اسم الفاعل
الى ضمير الاسناد الجملة الفعلية او الاسمية الى ليد فهم **قوله** نصب على انه مفعول
به لتبقون او لكفرتم على تاويله بحجرتم او على الظرفية اي فكيف لكم بالتقوى في
يوم القيامة ان كفرتم في الدنيا وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب بالاية
هو الكفرة فالمعنى على بقائهم الكفر فقوله يوما يجعل الولدان بدل من يوم القيامة
او نصب بتقدير اعني وذكر ثانيا التهويل شان ذلك اليوم وهوله **قوله** ومنه اجل انهم
فضل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاولين ايقاع امر ونهي على غير ما حقه ان يوقعا
عليه لاسنادهما كما في السوابق وفي الاخرين انشاء مغاير للامر والنهي اي من جهة
العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا او عادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة
الى القيام وقد سبق منا في تحقيق قولهم الجدار انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز
والاصل قد يكون مايلا في العقل المذكور في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه من
هذا القبيل فان العقل او العادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشي ولك ان
تقول ايضا المراد هنا باستحالة التي هو الحكم بكونه محالا او عدّه كذلك ان المصدر
اعني الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو اسامع ظاهر الكلام محالا
فقوله عقلا او عادة تمييز عن هذه النسبة الى الفاعل المحذوف فاي حد عقلا او عادة تامل
قوله لان العقل اذا خلي وطبعه وفي بعض النسخ لان العقل اذا خلي العقل ونفسه بعده
محالا قد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل
منطبقا على المدعى الا بتحمل **قوله** ليت مما يستحيل العقل الحكم بالبديهة على ما هو معنى
الاستحالة العقلية بتفسيرين سهنا وان كان قول الدهري مما يستحيل العقل بالنظر

الصحيح لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الفائدة وكان هيهنا
واته محال والجواب منع انحصار الفائدة في الاستعمال فان ممكنا صحة التجوز او يطلب
اللازم اذ العبث مراده ما لا يقصد به فائدة غير لازم واما الا يترتب عليه غير محال
فمعرفة فاعله او مفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او الفاعل المفعول
الحقيقي اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له
لان معناه امر ظاهر فلا انا سب وضعها بالظهور والخفاء وقيل لانه يلزم ان يكون
كل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الموضعين وسيجيء الكلام في
المعرفة لا في الموجود ومعرفة التي عليها يتوقف على وجوده اي قول ابن المعز المشار
اليه ما في لا يصلح من ان قول ابي نواس كليس كما ينبغي وقيل ابو نواس كنيه لابن
المعز فلا مخالفة اي يزيد بكرا سعد حسنا في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ
لا معنى لايقاع زيادة الحسن الكامن في وجه المحبوب وقيل المضاف قدرات يزيد
الله عليه حسنه **قوله** سوى الحق قيل ضمير الشارح المحقق غلط بناء على المراد بالفاعل
الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحق منه وانت خبير بانه يحمل على الانقطاع كما
لا يساغ فالاعتبار اذن الخ قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل العقل المسند
الكلام كالاقدام والمعنى لا زمها الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقام كالقدوم
ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ والتخصيص
ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفوذ والاثبات بل لينتقل منه
الى القدوم الذي هو المقصود بالاصالة فح لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية
من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكي بقوله الحصر في المفرد والكناية شيء
فكما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التقرير سقط ما يقال ان اراد
بمعنى اللفظ مثلا في اقدمني جملة قام ما قالت لم انه موجود على الحقيقة وان اراد القدوم
كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الخ ان يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان
الموجود المعنى الحقيقي للاقدام والحق انقول الشارح اذا كان معنى اللفظ موجودا على
الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه بدليل ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان
قوله فان القدوم موجود حقيقة لا يطابق المعلل الا اذا صير ما نقل من ان الاقدام

المسند الى الحق مجازا حاصل معناه القدوم لاجل الحق والقدوم ههنا بمعنى التقدم
المسند الى الحق مجاز ولا يخفى ما فيه من التعسف والاولى ان يقال المراد بمعنى اللفظ
المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اى اقدمني وهو القدوم لتقريبه ما سبق فليتامل
او لا معنى لقولنا خلق من شخص يذوق الماء قيل لا نسلم ذلك لجواز ان يقال خلق
الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان
صحيحا في نفسه الا انه ههنا ما يمنع من الحمل عليه هو وصف الماء بكونه من بين الصلب
والترايب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى
لقوله الخ اى لا معنى لذلك القول في الاية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك
اكتفاء بالظهور بدر و لو مثل بقوله فتام سل الخ اولا بارهب قد فرجت عني همي والصحاح
فرجك الله تفريجا وكذلك فرج الله عنك غمك يفرج بالكسر وفيه ايضا الشغب
بتسكين الغين المعجمة تهيج الشر ولا يقال شغب بفتحها ور كالاستخذام اى كما هو حكم
الاستخذام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظة معنيان احدهما مضمن الاخر
او يراد باحد ضميريه احدهما تم الاخر الخ قيل لما لم يكن للنهار معنيان لان النهار
الذي او يحكونه صائما ليس شيئا غير النهار حمله شبيها بالاستخدام لا عينه وقيل
الكاف فيه لبث التشبيه بل هي كما في قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما في الاول فلان سوق
الكلام على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه نظما بين الاستخدام
واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه بالحقيقة تعريف بالمشابهة الحيثية بين
ذكر المعرف وبين المثال كما ذكر في المواقف فالاقرب في الجواب الحمل على حذف المضاف
اى كسائر الانواع الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئيتها يستلزم
صحة العكس فلا محذور ثم الشرط هو الحال العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال
المهملة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون
ماذا المجموع مع الماء المهمل او المجموع وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من
ان يرجع الى المذكور بدر و يستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لهما مان يمكن ان يجيب السكاكي
عنه وعن نظائره بجعل المسند على المجاز اى يا هما مان مرادي بالبناء شلا فتح الفاء له
والجواب بعده لولا ما يفهم من كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية الى هذا الصورة

ايضم

ايضا ولي جواب ان مبنى هذه الاعتراضات الخ كون مذهب السكاكي ما ذكره والحق خلافه كما ينظر
في المفتاح وبه يندفع اعتراضات المصنف ثم يرد على السكاكي انا لا نسلم ان الاثبات للحقيقة يستتبع قيامه
بالمقدر الاعلى تقدير فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالاخرة ويصير سعيه في نفي المجاز العقلي
بتغلغله في سلك الاستعارة بالكناية ضائعا قوله اعتراض قوي هو انه قسم المجاز المرسل
والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنى عنها فيكون المكنية مجازا مع ان المنية قوله
الهرطا واذ المنية انشبت اظفارها مستعملة في الموت بادعاء السبعية لم تكن مستعملة فيما
وضعت له بالتحقيق وفي غير ما وضعت له بالتاويل والمجاز عنده مستعمل في غير الموضوع له
بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بمجاز من المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه
امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر
لان المنية جعلت فردا من السبع لا انها اخذت مع السبعية حتى يكون مركبة وههنا بحث
وهو انه يمكن تقرير نظر المصنف على وجه ينفي عنه الاعتراض بالقوى المدلول في علم البيان بان
يقال كون هذه المثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية عند السكاكي ان يراد بالمذكور
المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كون ما من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم البيان
لكنه قد يقال بانها بالمجاز فلا يرد المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه به صح ما ذكره
المصنف هنا وانت تعلم ان مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوي المذكور
بيانه في علم البيان قوله او لا نخوليين الماء وجه انبا ئه عن التشبيه ظ اذ لا معنى لاعتبار
الاستعارة فيه قطعا فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فاندفع
ما يقال من ان نهاره صائم ولبين الماء كلاهما يشتركان في التراكيب الاضافي والاشتمال
على ذكر في التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني عكسه
فالفرق بانباء احدهما عن التشبيه دون الاخر تحكم قوله قد ذر ذر ازراره على الغير له لا تغيبوا
من بلا غلا تتجلببوا بكسر الباء والقصر مصدر جلي الثوب يبلى جلى اى صار خلقا واذا فتحت
باء المصدر ممدود قال العجاج والمرء يبليه بلاء السربال كالليالي واختلاف الاجال
والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وذر معنى شدة من ذرت القيص
اذره بالضم ذرا اشتدت ازراره عليه والازرار جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثوب
او جمع زر بالضم كاقوال جمع قول وزر القيص معروف قوله مع استشهاده على ذكر الطرفين

اما اذا رجع ضمير اذا كره للمدوح فظاهر واما اذا رجع الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل
فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره انما هو ضمير صاحبة
فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها لم يصح جعلها صفة لعيشة الابعد
جعل العيشة بمعنى الصاحب اذ التقدير خلاف النظم فلا يصار اليه بلا دليل فتفهم
المحذوف ومراده من اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس وعلى الثاني باب الصوم يشيع
ان يسند الى اللفظ قوله لوصح ذلك لوجب ذلك عند القايل بالمنع اللازمة لجواز ان
يقول بصحة الاحتمال وجه اخر غير ما ذكر كالمجاز العقلي واجيب بان مبنى الكلام على انكار
انكار المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يدعى من المجاز العقلي
ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ يبعد بمعنى انكاره المجاز
العقلي ان احدا لم يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من مثله من قبيل المجاز العقلي
بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم
على المجاز العقلي فمراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحته مثل هذا التركيب
عند القايلين بالتوقف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلي وانكاد هذا الادعاء
مردود عند الكاكي تامل اعني الامور العارضة من حيث انه يسند اليه
اراد بالامور العارضة الاحوال التي سيطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون
سبيا قريبا لذلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني
ان البحث من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا
يبحث عنه في هذا الباب اصلا قوله الخاتة اي لذات المسند اليه من حيث انه مسند
اليه بقرينة السياق وقوله لا بواسطة اه توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز
عن الامور العارضة له بالواسطة المذكورة قوله معرف او منكر قيل هذا مبتنى
بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لابد ان يكون المسند اليه اتم معرفة
فان التعريف ههنا عارض المسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه
معرف والجواب انه لم يقع في اثناء هذا الكتاب ما ذكرته من البحث
ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني فليس غرضا لنا الا ان مراد المصنف بالاحوال
التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واورد فيه الامور العارضة

للمسند اليه

بحث احوال المسند اليه في باب الاسناد

بالمسند اليه من حيث انه كذلك متاخر وجود الحادث عن عدمه ارادة بعدمه السابق
وانما لم يعتبر عدمه اللاحق المتاخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فناسبه للعدم اللاحق
اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يوت بالمسند
اليه اصلا الا انه اتى به ثم اسقط نعم في لفظ الحذف اشعار بذلك كما سياتي في اختيار
هذا اللفظ ايماء لان المسند اليه لكونه اركن الاعظم كانه اتى به ثم حذف لا انه لك
في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقدم الحذف على الذكر اقتضى تقدمه على باقي الاحوال
لكونه مفرعا على الذكر في اعتبار هم قوله وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن
قيد ضمير هو راجع الى قابليه المتام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار الثاني عبارة عن
كون المقام قابلا وضمير به راجع الى حذف صلى هذا لاحاجة الى ان يقال العقل الحذف
الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثر او تقدير كما القرينة الدالة على المحذوف فليتدبر هو يعني
السامع الى اشياء ولا الى ان يقال اراد به حذف ما سوغ الفاعل في المبني للمفعول لما
سنذكره انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الوضع الداعي وتفطن لذلك قوله انه قرينة الخلاف
متحققة في الصورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقوده
ويرد عليه ما بعد اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد الكلية اي تلك
القرينة لا يكفي بالنسبة الى عامة الواضع بل لابد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فالاوجه
للسكوت عنها قوله وفي اشارة ضمنية الى الاول اذ قد للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة
وقد يقال الاشارة الضمنية انما تظهر بملاحظة عموم هذه النكت ولذا ذكر في الايضاح
عباسة المجرد حيث قال اما حذفه فاما للعلم به او الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا
معنى على ان قوله والاحتراز معطوف عليه والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما
اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه عند تانى اولى النكت فقط فتامل قوله والا فحذوف
الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن
الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما المنافاة بينه
وبين عدم الاحتياج فيه والجواب ظ للتامل قوله وقيل معناه انه حيث نظر الى
ان ظاهر القرينة اي اللفظ الذي هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان نفي العبث
في التوجيه الاول بناء على انه الركن الاعظم وفي الثاني على جواز تعلق الغرض به وان

انتفاء نظر الحجوازم

واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض الحيه بحث لان الكلام فى مقام الحذف
وعلى ما ذكر من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر للعلم الا ان يراد بالقرين
معنى الفائدة فقط قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر لان التعويل بحسب الحقيقة
يكون عند الذكر لنصب على شهادة الفعل ذا الالفاظ ليست الا امارات تنصبها
الواضع مختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها فى نفسها ولا دلالة لها بحسب
ذواتها كذا فى شرحه للمفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعنى من حيث الظاهر فى قوله
وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل بها
لاستقلاله بالدلالة اى فى الجملة كما فى العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا
فلا ينافيه فجاز فيما سياتى ولا عند الحذف على العقل قوله لان الدال عند الحذف
ايضا هو اللفظ الدال لولا عليه بالقرائن الحصر المستفاد من ضمير الفصل انما فى اى ليس الدال
عند الحذف مجرد العقل فلا ينافى ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر عدم
استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح فى نفسه لجواز ان يدل بالقرائن
على ذات المسند اليه قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا فى نفسه الا
انه ما ذكر بناء على ما استمر فى العادة من ان فهم المعانى فيما ينفك عن تنقل الالفاظ
ضمنى كان المفكر ساحى نفسه بالفاظ مخيلة فالقرائن انما تدل بحسب العادة على
لفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فصح قوله لا اخر على فرض الثمرة بمعنى الاخير يقال
ما عرفت الا بالاخرة اى آخرا كذا فى الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمتين قال الكميت
انت قتلت عليا اخاه سهر دايم وحزن طويل اى سهر دايم قوله للاحتراز والتخييل الذكى ريت
او للجمع فظة على الوزن او للتنبيه على ان مثار بين الزمان ومصايبا لهوى
جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله هل يتبينه ام لا ليس فيه
حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه وهو
المحكوم عليه بالبطلان عند صحة فى ابتغاء تعلق ان احرف الجواب بحذف الجمل بعدها كثيرا
وتقوم هى او الفظ مقام تلك الجمل كما فى الجملة ههنا مذكورة لوجودها بعينها كذا عنها كذا
فى مغنى اللبيب واما حديث اتيان العاطل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده
او ايهام صونه عن لسانك قال الشارح فى شرح المفتاح الايهام الايقاع فى الوهم وهذا احد

حاشية

اختلاف

اختلاف فى العبارة لان الاول من الصور الخيالية فيما نحن فيه من المعانى الوهمية وقد يقال المراد بقوله
لا يهام ان الصورة المذكورة امر وهمى محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى القرينة
الدخيلين فانه ثابت ثبوت فى الجملة وحاصل ينبغى ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات
حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او غيره يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع
المخاطب او غيره او تعينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه اعتبار اما لعبث
كان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث
فجاز ان يقصد كل من هذه الامور عند الاخر وان يقصد معا وقس على ذلك سائر
النكت التى يمكن اجتماعها قوله من غير السامع من الحاضرين لاخفاء الظاهر ان يقول من
غير المخاطب قوله رمية من غير رام فى مستقصى الامثال لحارثة ان اول من قاله الحكم بن
عبد يغوث وكان من ادرعا الناس وذلك انه نذر ليدبن مهاة على الغيب اسم
جبل فلم صيدها اياما فلم يمكنه وكان برجح مخيبا بلا صيد وكاد يقتل نفسه
انه مطعم فرج الى الصيد فرمى الحكم مهاتين فاخطاهما فلما عرضت لاثالثة رماها
مطعم فاصابها فعندها قال الحكم ذلك ضارب مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله
قوله وشنشنة اعرفها من اخزم المصراع لابى اخزم الطائى شنشنة الخلق و
الطبيعة وابو اخزم جد بجد حاتم الطائى او جد جده مات وترك بنين فخشوا
يوما على جدهم ابى اخزم وارموه فقالت بنى رملونى بالدم شنشنة اعرفها
من اخزم يشيرون الى انه اخزم ايضا كان عاقا والتزميل التلفيف بالثياب قوله او على
ترك نظائر الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال
الوارد على ترك نظائر ان الاول لا يتصور من تكلم بذلك الكلام او لا بخلاف الثانى والبعض
الاول تيناول القياس وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلا بين حذف المسند اليه فى
احدهما قياسا وفى الاخر من غير قياس وتمثلت بهما فى مراسك على هيئتهما فقد يتاتى
الاستعمال الوارد على تركه واما الت فى تخصيص بالقياس قوله فانه لا يكاد دون ان يذكر فى
المبتدا وجهه مات الشارح الشريف فى شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا
وصفا قبله فى المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان الاهتمام
بالمذكور من جهة ان فيه مزيد انتباه للسامع وتحريك رغبة فى الاستماع وذلك

واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض المخبر فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف
وعلى ما ذكر من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض
معنى الفائدة فقط قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر لان التعويل في الحقيقة
يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها
الواضع مختلف باختلاف الاوضاع لاشهادة لها في نفسها ولا دلالة الا لما يجب
ذواتها كذا في شرحه للمفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث الظاهر في قوله
وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقلا بها
لاستقلاله بالدلالة اذ في الجملة كما في العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا هنا
فلا ينافيه قوله فيما سياتي ولا عند الحذف على العقل قوله لان الدال عند الحذف
ايضا هو اللفظ الدال عليه بالقرائن الحصر المستفاد من ضمير الفصل انما في اي ليس الدال
عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم
استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن
على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا
انه ماذكرنا بناء على ما استمر في العادة من ان فهم المعاني فيما بينهم من تخيل الالفاظ
حتى كان المفكر يحادث نفسه بالفاظ مخيلة فالقرائن انما تدل بحسب العادة على
لفظ المسند اليه او بواسطته على ذات المتفاعل صورتها الاخر على وزن الثمرة بمعنى الاخير يقال
ما عرفتا الا بالاخرة اي آخر الدنيا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمتين قال الكميت
انت قلت علينا اخره سهر دايم وحزن طويل اي سهر دايم قوله الاحترار والتخيل الذكي يريد
او للمحافظة على الوزن او للتنبيه على ان مثل هذين الزمان ومصايبهما لهوي
جلته حيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله هل تبينه ام لا ليس فيه
حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه وهو
المحكوم عليه بالبطلان عند من يحقق النجاة على ان احرف الجواب يحذف الجمل بعدها كثيرا
وتقوم حتى اللفظ مقام تلك الجمل لكن في الجملة ههنا مذكورة لوجودها بعينها كذا عن الرضي
في مغني اللبيب واما حديث اتيان المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده
او الايهام صونه عن لسانك قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا احوج

حاشية ص

اختلاف

لاختلاف العبارة لان الاولى في الصور الخيالية والثانية في المعاني الوهمية وقد يقال الراد بقوله
لايهام ان الصورة المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى القرين
الدليلين فانه شايبة ثبوت في الجملة وحاصل ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات
حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او غلمه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع
المخاطب او عكسه او تعيينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه اعتبار اولى العبث
كان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث
فجاز ان يقصد كل من هذه الامور عند الاخر وان يقصد امور قس على ذلك سايرين
الملكات التي يمكن اجتماعها قوله من غير السامع من الحاضرين لاخفاء الظاهر ان يقول من
غير المخاطب قوله رمية من غير رام في مستقصى الامثال لحارثة بن لام الطائي وان اول من قاله الحكم بن
عبد يغوث وكان من اغار الناس وذلك انه نذر ليقتلن بجن مهاة على الغيب اسم
جبل فلم يصدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع خيبا بلا صيد وكاد يقتل نفسه
انه مطعم فرجع الى المصيد فرمى الحكم مهاتين فاخطاهما فاعرضت الثالثة رماها
مطعم فاصابها فعندها قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله
قوله وشنشنة اعرفها من اخزم المصراع لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق و
الطبيعة وابو اخزم جد بجير حاتم الطائي او جد جده مات وترك بنين فوثبوا
يوما على جدهم ابي اخزم وهو نائم فقال ابني وملوني بالدم شنشنة اعرفها
من اخزم يشير الى انه اخزم ايضا كان عاقا وانما لم يميل التعنيف بالثياب قوله او على
ترك نظايره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال
الوارد على ترك نظايره ان الاول لا يتصور من تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا
الاول يتناول القياس وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في
احدهما قياسا وفي الاخر من غير قياس وتمثلت بهما في مراسلك على هيئتهما فقد رايت
الاستعمال الوارد على تركه ولعلك في تخصيص بالقياس قوله فانهم لا يكادون ان يذكروه
المبتدا وجهه ما قاله الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا
وصف لما قبله في المعنى فخولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان الاهتمام
بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبة في الاستماع وذلك

الاهتمام انما يكون المدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما كان بينه وبين ما قبله
من شدة الاتصال التزموا حذف المبتداء ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله
وايضا في هذا الحذف تقوية للافتتان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله التي الملة التي
آه اعترض عليه بان الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فالحذف هناك
والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين
احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيح كحذف الفاعل
فيما بني للمفعول مثلا وقوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكت
كثير في القرآن قوله والمقتضى للعدول عنه فان قلت سياتي ان هذا كله مع قيام القرينة
فالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتضى العدول قلت المقتضى قصد الاحتراز بالفعل
لا مجرد صحة ذلك المقصد ولا يخفى ان غيره لازم ومنه واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف
فيه المسند اليه اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله اولئك هم المفلحون
حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني لم يشر الاشارة في الثانية كما اشير اليه في الاشارة
اولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان لمسند عن حذف فيه
مسند اليه الخ ام لا قوله كما اثبتم الاثرة قال الشارح في شرح الكشاف كما اثبت في موقع المصدر
لقولك اثبته والهاء في فهي زيادة والاثرة بفتح الهمزة والثاء مولاء للمعلم المتقدم والاستبداد
اسم من استأثر بالشيء استد به وقوله في تميزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع
المفعول اعني بالثبوت وهو في الاصل الموضع الذي ثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى
ويقال للمنزل مثابة لان اهله يثوبون فيه ثم يثوبون اليه وتخلى حيالها على انفرادها
واستقلالها واصله حوال يعني حول الشيء وقعدت حيالهم بحيالك اي بازائك انتهى
ولم يتعرض لتعلق بالفلاح ظاهر هو متعلق بالابتداء اعني نحو ابتدائه الى الاثرة التي
تقتضي ان يكون عاملا اولا لكن الاقرب ان يتعلق الضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة
باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي الذي هو
المبتدا ولا يحتاج الى جعل الاثرة مصدرا مقدرا قبل المخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تكرير اولئك
افاد اختصاصهم كل واحد منها على حدة فكون كل واحد منها مميزا لهم عن عداهم ولو لم يكرر
لربما توهم اشتراكهم في الحكم فيكون هم المميز لا كل واحد قوله حيث الاصفاء مطلوب

لبعد

لو بعد الاصغاء بالسماع كان اجنبيا اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري تعالى فالاولى
التمثيل بقوله هو عصاني كما هو الظاهر قوله هذا كله مع قيام القرينة اذ لو صرحت في شيء
من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء الى كل مسند اليه المراد بعموم
نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى كل
اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن واما حمله على ظاهره فضلا عن عموم النسبة
للمقتدر مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام لنسبه الكل مسند
اليه اللهم الا ان يقال ما ذكر معه لا من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم
لبعض ما يصلح له من المقتدر وارادة التخصيص لعين من هذا المقتدر حالة مقتضية
لم يذكرها نحو خالق كل شيء قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر
وقد دل في شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر به تمثيله هنا بما لا يكون عام
النسبة بقوله خالق كل شيء من ان المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان
الواقع في المثال حضور الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز عن المخصوص في نفسه
هو العموم في نفسه فيبعد لان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة بنفسه خاص
النسبة في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه في نفسه بل بملاحظة
خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب ويندفع ايراد الفاضل
الخبشي قوله والجواب ان المقتضى للرد عليه ان ذكر المسند اليه ح يكون لتصحيح الكلام
لا الاعتبار ام زائد عليه وقد تقرر بهذا ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص
الزائدة على اصل المراد وسيجيء لهذا مزيد بحث قوله وحقيقة التعريف جعلا اذا شارا
به المخاطب قد يقيد للخارج يفيد المختص ويجعل فائدة الاحتراز عن الضمائر العائدة
الى ما لم يختص بشيء قبل نحو امرأة جاءتني فاكرمتها وانطبى كاذ لمك مرحما وتحوربه
رجلا ونعم رجلا وياليها قصة ورب رجل واخيه فان هذه الضمائر تكرات ام سيق اختصاص
المرجع اليه علم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يحز لان
الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي على ما نقله
الفاضل الخبشي وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة
الى معلوم حاضر او في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا

المعنى موجود فى الضمير العايد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثانى انه لو لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص القيد الواصل الى حد التعين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه ورب كريم واخيه تحكم يجب الا الاعتبار بالتخصيص اللفظى الثالث ان اللام المعرف بلام الحقيقة اشارة الى حقيقة الغير الخارجية ومعنى الخصوص فيها تكلف الرابع انه كثيرا ما يفتقر فى الثوانى ما لا يفتقر فى الاوايل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واى فتى هيجاء وجارها ولا يجوز كل سخلتها ولا اى جارها الا بالاضافة كما واى المعرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام فى القاعدة الثانية من الباب الثالث من كتاب المغنى فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة على ما يتراءى سوق الكلام على انا لا نسلم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور فى كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين وفى البسيط انه مذهب البصريين وخالف فى ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر ومعروف واما الثانى فلما اشير اليه من الفايدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد فى الاستعمال ولو اشارة وضعية قيل هذا الاحتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك لمجاءنى رجل تعرفه واجل صواحوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعنى تعرفه او صواحوك والكلام فى الاشارة بالنطق اللهم الا ان يقال الاشارة بالنطق والوصف له مدخل فى تلك الاشارة فتعريفه لافادة المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فقول تعريف المسند اليه وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا نما فى البعد هنا الى الاخس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا فى العبارة واعلم ان تقضيل كلا المستفاد من لفظ كلا انما هى باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون مفيدا بعد الحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول اعلم ان المراد فى قولهم ازداد الحكم بعد اما يشمل اللازم فايدة لجواز انه حكم اهم كما مر به الحاكم الذى بنى ذلك المسند

والمسند

والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وكذلك ان تخصيص المسند والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذى هو فايدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال التحقق لانها فيوجب كون افادته اتم فاد لازم الفايدة فى قولنا زيد حافظ للتوراة بعد فى احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفايدة فى شئ ما موجود والفايدة فى افادة اللازم فى الاول اتم منها فى الثانى لانه وضع على خلاف تخصيص النكرة يريد ان التخصيص والتعيين فى المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا فى نفسه الا ان التعيين ليس معتبرا فى وضعها وقد يترك اى الخطاب مع معين اشارة الى ان ضمير ترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اى يترك الاصل ذكرها الى غيره ثم قولها العبارة على ما ذكره فى شرح المفتاح ان يقال لمعين اذ يقال لخاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال لخاطب معه للام الا ان يجعل الظرف مستقرا اى كائنا معين او الكاين معه فينبغى ان يجعل الكاين بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اى مما لا وجه لها الى ضمير على سبيل البدل اما اذا كان ضمير الخاطب واحدا ومثنى وكون الجمع على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر اذ اقصد تعيين ان يجمع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوصف القراء ولا فى كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع من ارادة الغير حين اراد ته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلى كون المعين مشروط استعماله فى جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين قوله اى تناهت حالهم القطيعة فى الظهور الخ القطيعة الشيعة الشديدة من قطع الامر بالضم قطاعة فهو قطيع اى شنيع شديد ما وزنا ومعنى ومراد المصنف الحالة التى تناهت حالهم قطاعة امرهم وتناهت شانهم ووصف الشارح اياها بالقطاعة بناء على ما نقله عن المرزوقى فى اثناء التمثيل للمجاز العقلى من ان العرب اذا اراد والمبالغة فى وصف شئ يشتقون من لفظ يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر واشاله ويجوز ان يعتبر حذف المضاف اى وحالهم القطيعة او حالهم القطيعة اى قطاعة حالهم القطيعة

من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق
قوله ولو ترفع جوابه المحذوف اعني لرايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو
رواية كل واحد بعينه لها غاية ظهور الحكم بل انما يرد ان كان القصد بخطاب ترفع الى العموم على
كما الظهور شنيعا عما الحكم لان لا لتنافي على ان فظاعة ما الحكم لا تختص برؤية كل واحد
كل من يراها بل فظيعة وم لفساد المعنى اذ العموم في المعرف عنه اعني ان اكرم
او احسن اليه لظهر فاد الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يجعل من خلاف الظاهر
وتعليل العدول عن الظاهر بتاييده ينفيه ما النظم المعدول عنه الحكم من افادة المعدول
اليه ما ذكر هو خلاف الظاهر فاسد محض كما تري هذا وقد يوجه تعلق الظرفين الاخراج
في صورة الخطاب بانه المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير معناه الحقيقي فكانه قيل
اكتفي بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني انا عرينا عن الصورة
عن المعنى الحقيقي لياتي لنا قصد العموم او لو كان الخطاب على معناه لما تاتي لنا هذا
قوله يشعر بذلك لفظ المفتاح حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد بعينه كانك
قلت ان اكرم او احسن اليه قصدا الى ان سوء معاملة لا يقهر واحدون واحدا فان
قولك قصدا بمنزلة قولك لقصد يفيد العموم ولا احتمال تعلقه بغير لا تريد ما وضع لشيء
مع جميع مشخصاته وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما يمنع به تصور الشخص
عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك الشيء مع تلك الشخصات التي حصل
هذا المفهوم الكلي مراة لملاحظتها فلا يضر تفاوت الشخصات زيادة ونقصانا
بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية الموضوع له كما
توهم قوله لاحضاره اي المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا
من اوصاف اللفظ ولا شك ان الحضور هو المعنى فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام او على
حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة
ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به
بعض اشياخ الطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع
لم يوجد باحضاره ولا ان المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا
في ذهنه فلاحضار ثانيا بضمير الغائب والا فلا فايدة في الاتيان بالضمير ولو

قال بدل لاحضاره للاخبار عنه بعينه باسم مختص به كان اظهر بعينه حالا من مفعول
المصدر اي مستلبسا بعينه وشخصه فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء كل واحد
منها لكن القيل المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرف بلام الاضافة اذا
اريد بها المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم
الذكر فالاحضار في هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه واعتذر بان الاحضار
ثانيا انما يصح ويحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة لورد
هذا القيد مغن عن الاولين فيه بحث لانه اذا ترك القيدان الاول ان يكون الكلام
هكذا او بالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي المسند اليه فلا
نسلم ان قوله باسم مختص به يغني من قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا
رجل جاءني لم يدر هم باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ
زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا اذا اريد بلفظ رجل فرد معين من افراده من حيث هو
معين وح يكون مجازا او مجتنا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل فرد معين
من افراده من حيث هو معين وح يكون مجتنا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك
الرجل خير من المراة مثلا غير مختص بالجنس لا يطلق على غير بحسب وضع واحد فلا يخرج بقيد القيد
ولا يقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به الشريف في حواشي شرح المفتاح عن الاول
من ان المعرف بلام الجنس قد يقيد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص
ايضا كسائر المعارف والمنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حينما يقصد به الفرد
المنتشر يستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على
ما سياتي تحقيقه ان شاء الله فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا او بالعلمية لاحضار
المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين بالشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة
فيه دفع البحث لانا نقول سوال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيدا من قيود التعريف
على الوجه الذي ذكره مغنيا عن قيد اخر مذكور فيه الا اذا امكن ان يقيد بقيد
على وجه يسقط الاحتياج الى قيد اخر وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضمير به
في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث معين على ان في الصورة
المذكورة ايضا اعتبار قيدا التعيين متحقق فلا اغناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول
الشيخ في تقرير السوال لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه مسامحة واتما مقتضى الوجه

ان يقول لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم بالمسند اليه قوله قلنا بعد التسليم ان
ذكر القيود الخ توجيه الجواب انا لا نسلم انحصار اسم المختص في العلم فانا نمنع الاختصاص
الاختصاص في الجملة والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل
موضوع لذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع انه يصح ان يقع موقعه صفة فتامل الرحمن لا يصح
ان يقال باسم مختص به بل يقال بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلي في الاصل ويقال ابتداء
ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر هو سلم ان الاسم المختص شيء
ليس الا العلم بناء على ان مراده الاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن العرض الاصلي
من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انحصار بعد ما ذكر لذلك
الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج نحو ما يخرج بالقيد الاخير
وليس بمحذور وربما اشرنا اليه من توجيه الجواب المنفي اندفع ما يرد استدراك
احد القيدين الاولين اعني بعينه واستراء خلاف ما وجهه به الفاضل الحشي
فانه لا يندفع استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى الا انه يلائم اذا اريد بالابتداء
اول زمان الذكر فتامل قوله لانا نقول هذا موقوف الخ اي خروج الامور المذكورة بقيد
الابتداء موقوف الخ وفيه ايماء الى بعد التفسير المذكور ووجه البعد اما اولا فلانه
لا بد من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد فقدت اما ثانيا فلانه لو كان معنى احضاره
بغير لفظ علم عن نسبته كاسم مختص به لظهور ركاكته واما ثالثا فلما اشار اليه
بقوله ولو اريد ذلك الخ لكن هذا الاخير موقوف على ان المراد بالاختصار من الاختصار بحسب
الوضع والا فالاحضار بالرحمن احضار باسم مختص وليس بغير لفظ لتوقفه على ملاحظة
العلمية وحصول الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء
بما ذكر انظر فسادها اولا وثانيا كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحققت في الاعتذار السابق قوله وهو
بعد الليتا والتي الليتا تصغير التي على قياس الفيا سلان قياس التصغير ان يضم اول المصغر
وهذا بقي على فتحة الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في آخره
كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذيا وذياك والمعنى بعد لحظة الصغيرة
والكبيرة التي من قطاعة شانها كيت وكيت حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة
عن الاحاطة بوصف الامر الذي كنى بهما عنه في ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى قوله وما

سواه انما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقولنا ما وضع
ليستعمل في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه وقولهم هنا وما سواه انما وضع الخ يدل
على خروج العلم عنه فقد تناقض كلامه قلت المراد في التعريف السابق ان المعرفة
ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا وما ذكره ههنا وما سواه
انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل الخ بقرينة المقام فلا تناقض ثم كلامه مبني على مذهب
مرجوح والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعنيات التي جعل المفهوم
الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم قوله ولا يخفى على المتامل ان الوجه ما ذكره
اولا وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره هذا القايل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله
باسم مختص فايدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح فالاسم
المختص وان كان مخرجا لها لكن يكون كل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام
مقابل بيند اليه اخراجه لتقومه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان
ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به ولئن اغمض عن ذلك فالاحضار
اول زمان الذكر يتحقق في ضمير المتكلم والمخاطب اذ لا يخفى على المتامل فتامل
قوله نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتداء والله خبره واحد خبرا ثانيا او
بدلا من الله وجاء على حسن ابدال النكرة من المعرفة الموصوفة اذا استفيد منها ما لم يستفد
من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره ويعتبر الاحدية
بحسب الوصف بمعنى انه احدي الوصف مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظايرها او بحسب
الذات اي لا تركيب فيما اصلا وعلى الوجهين يظهر فايدة حمل الاحد عليه تعالى والا يكون مثل
زيد احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل
هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما معا والاصل
وجوابه بعد تسليم عدم اجتماع المعوض والمعوض منه ان حرف التعريف في الاله
من قوله اصله الاله من الحكاية لان المحكي مراده ان الله اصله الاله منكرا كما ذكر
في تفسير القاضي انما دخل حرف التعريف في خبر للابتداء افاده المحشي كما في زيد الامير
اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه فانه يجوز ان يكون اصل الاله من لاه يليه
بمعنى ستر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان الكثرة

ولما لم يكن في الكلام واستعمال الدال على المعبود والطلاق على الله رجح جانب الاشتقاق
من اله ولو سلم ان حرف التعريف من المحلى فنقول المضاف محذوف اى عوضت منها
لازمية حرف التعريف ان لا يقال لاه كما صرح به القطب في شرحه اللهم الا على سبيل
الشذوذ والاولى هو الظهور وفي هذا الوجه تعيين كون حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس
الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها وتقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة
لان العوض لا يوتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام
لزم الدور ثم جعل علما اى بعد حرف الهمزة واما قبله فقول الاله معرفا باللام من الاسماء
الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو اعرف علم له بالغلبة لكن اريد تاكيد الاختصاص
بالتغيير فحذف الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل
حذف الهمزة وبعدها علم لكن الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره
اطلاق النجم على غير الثريا فيكون الغلبة بتحقيقه وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون
الغلبة تقديرية لما افادة التوحيد اى بحسب لا لة اللفظ قوله نبه الخ اى بقرينة المقام فان المراد والجلال انما هو في المعبود بحق وهو المقصر بحسب الوجود
فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشف من ان اله بالتنكير بمعنى
المعبود مطلقا والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب
الوضع قوله في الوجود او موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والله بدل من محل اسم لا ولم
يجعل لا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الحقيقة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن
كل او هو الذي يفيده الاستثناء المفرغ الواقع موقع النفي كما لا يخفى وانما لم تعتبر
النفي في الامكان او ممكن مع ان نفيه رد الخطاء المشركين في اعتقادهم تعدد الالهة على ما
ليذهب وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود دون العكس
لان المقصود بالكلمة التوحيد وهو اثبات الوجود له تعالى ونفي غيره عنه الغير واثبات
الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان من غيره تعالى قلت
ذلك النفي مستفاد عليه بدلائل اخر وليس مقصودا بالبيان ههنا على ان المتدينين
لا يجعلون الامكان لغيره تعالى بدون الوجود قوله كما في الالقاب الصالحة للمدح والذم
توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر

مدح وذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم صدر باب او ام وما سواهما من الاعلام
فسمي اسما والفرق بين اللقب والكنية بالجزئية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم
كابي الفضل والى الجهل لا يضر قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب
لان العلم ههنا لمضاف اليه في اللفظ والتمثيل بمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ
يدي متحم فالعلم مسند اليه في الحقيقة وتنكير جهنم للتهويل كانه قيل جهنمي
قوله انتقال من الملزوم الى اللازم آه لكن المنتقل عنه معنى مجازي للفظ اذ ليس معنى ابي
لهب بحسب الوضع ملابسة بل والده وسيجيء في البيان انتفاء ارادة الله تعالى ان
الكناية قد تكون مبنية على المجاز وبالعكس قوله انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاصالي
وقد ان في اعني العلمي قال ان رح في شرح المفتاح في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب لطلق
الاسم الاعلى الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى لازم اللهب لينتقل
منه الى الجهنمي هذه عبارته لي في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله ههنا وهذا
اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني فان اللزوم على ما ذكره هناك بحسب
الوضع الثاني لكن بتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع
على الحصر الاضافي لتلاءم كلاماه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط بل بحسب
ان يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان منشا اشتهار ابي
بكونه جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب لحقيقي واما اذا جوز الاشتهار
المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظائر مما ذكره الفاضل اعني ملابسة
اللهب لحقيقي واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في
نظائر مما ذكره الفاضل المحشي فلا حاجة الى توسيط المعنى الاضافي قوله و
يجاب بان يعلم ان ابا لهب انما استعمل في الشخص المسمى به لينتقل منه الى الجهنمي
اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما تحققته مما ذكره في شرح المفتاح فلا
ينقض قوله سابقا الا ترى ان هذا الزعم آه واعترض عليهم بانهم شرطوا في الكناية ان يكون
المقصود هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي وسيلة اليه والتزام كون الشخص جهنميا
وسيلة ووصف كونه جهنميا هو المقصود الاصلي وسياق المنفي والاثبات
بعيد جدا واجيب بان لزوم البعد هنا انما ينشا عن اللفظ عن وجه العدول

عن الاسم عن الكنية فلا حاجة الى ان يقال ان فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه واستعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء تامل فبقي ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم الخ مناقض لما مر به في البيان في اثناء تحقيق فوايد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية بحقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموصوف له والجواب ان الشارح ذكر ما شرح به المفتاح في منتج الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تقرير الكناية طريقين احدهما ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح في البيان مبني على المذهب الاول بناء على ان المصاير اليه كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وما يجيء مبني على المذهب الثاني او ايهام استلذاذ وذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق شراحه وفيه بحث اذ في لفظ الايهام نكتة سرية مقصود في لفظ الاعلام وهي الايماء الى ان المتروك الاستلذاذ في كونها من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ايماء ما حتى يعين الحكم في الاعلام ونحوه بطريق الاولى ولو بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات هذا الايماء وغير ذلك مما ينساب اعتباره مثل التنبيه على فطانة المخاطب بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا ما يعده الذي يحضره قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبك قوله ثم الموصول ذو اللام سواء خلافا لابن كيسان وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما والكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام ولذا صح جعل الذي يوسف الخ هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء على ان تعرف من ان الموصوف لابد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج فكانه بنى الكلام على ان انتفاء اعرفية ذي اللام من الموصول ظاهر والعالم يقبل بما غيرها خلاف العكس فالاستدلال بالاية ناظر اليه وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلاف المبرد فان تعريف المضاف انقص

من تعريف المضاف

من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر قوله فانه ولان تخصص بكونه مضروبا لك اشارة الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بتقيد الشيوع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان جاز ان تخصص بحسب العوارض كما في الصورة المذكورة قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقام تعين وجوبا التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتاح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الحالة صفة للنكرة فلا تتعين الموصولية لما مر من الرجحان في الجملة كما في المقتضى فلا يتوجه ان ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجيء عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم انذكر الموصول لما كان لا رمافا لاقتصار عليه مع افادة المقصود ارجح على ان اجراء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من اقسام المعرفة فيحمل الموصول فيما نحن فيه اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر قوله الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض مثل هذا بنا مصاحبا امس رجل عالم فلا بد من امر اخر يرجح طريق الموصولية ان الظاهر ان المقتضي اما موجب او رجح ولا يكفي مجرد الملايمة والمناسبة الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا تعرفهم فتدبر هذا المثال ظاهر في عدم علمها معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمها كما يشير عنه الخبر والاولى ان يمثل بعدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم قوله لتعاهدي الخ يعني ان مثل هذا الكلام تارة يكون تاييد الحدوث تارة قليلا في الوقوع فيكون ملحقا بالعدم وانما لم يعد عدم التعرض لما لا يكون للمتكلم او كليها علم بغير الصلة تاية اذا لم يكن للمتكلم علم بغيرها لا يتاتى منه الحكم على الموصول والا كان الشيء معلوم الثبوت عنده للموصول فكون له علم بحال الموصول بغير الصلة لان المراد بالاحوال التي فرض انتفاء علم المتكلم بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه نحو عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصح ان يجعل عنوانا للموضوع والا في الجعل بتدبر قوله هو الاحوال التي يصح اعتبار معاني جانب المسند اليه فعلم المسند اليه لا يضر في الحصر اذ لا يصح جعل مفهوم الخبر ومن غير اثبات والا نفي فتامل اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا يتاتى منه الحكم على الموصول بشيء والا كان الشيء معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التي فرض انتفاء علم المتكلم بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصح ان يجعل عنوانا

هو النفس حتى بلغت اقصى مبالغ الانسان فى شمائله فخاطبه ثم وقفت ان حاصل
حاصل سعيت كان اثنهما وصلا لا وذنبا وو بالاثر ان الذين تروونهم بضم تاء
الخطاب من الارادة التى تتعدى الى ثلثة مفاعيل هو الرواية وهو الاستقراء بفتحها
وان جاز الفتح بان يكون من الروية بمعنى الاعتقاد والتعليل ما يجده الانسان
من شدة الغيظ والحنق والصرع فى اللغة الالقاء على الوجه للاهلاك
طلبا لهلاك فيما نحن فيه اما حقيقى او عبارة عن هلاك الاموال وعوارض النفس
كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اى تهلكوا والى الثانى بقوله وتضاءلوا
قوله وجواب ان العرف واذوق الخ وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطاء
الذى ذكره هو ما ان يحمل من ذكر الظن المشوب بالخطاء او يفهم فى العرف خطاء المخاطب
فى هذا الظن بين مثل هذا الكلام وعلى التقدرين لا خفاء فى ترتب تحقق الايماء والكناية
مع اثبات التنبيه المذكور بتدافع واما ان يجعل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام
فى معانى الموصولية ومقتضاها لا فى معانى الكلام الذى فيه الموصول الى
وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما سياتى فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه من جنس
العقاب ونظايره يدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر المبنى وانما قدم البناء
اشارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبناءه اياه عليه كما قيل
مثله فى تعريف العلم بحصول صورة الشئ كالارصاد فى علم البديع وهو ان يجعل
قبيل العجز من الفقرة والبيت ما يدل عليه اذا عرفا لو دعى عنوره بذلك وما طلناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون قوله الى التعريض بالتعظيم اه اعتراض على الفاضل
الحشى بان حصول هذه المعانى التى حصل الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء
بالمعنى المذكور كما اذا اخبر الموصول او بدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله
ذريعة اليها اجيب بان هذه المعانى يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس
الموصول مع صلته والاول هو المستغنى عنه باعتبار الايماء واما الثانى فموقوف
على اعتبار الايماء فقط فما قيل تعظيم شنيع عليه الصلوة والسلام على وجه
التعريض يحصل من مجموع الكلام اعلى من منتب الخسران الى مكذبيه ولا حاجة فى ذلك
الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس

للموضوع والا للغى الحكم فتدبر قوله او استحسان التعريض بالاسم فيه اشارة الى ان المراد
بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية تقصد بصولها فائدة يترتب
عليها كزيادة التقرير او لم يكن كذا وههنا بحث وهو ان مجرد استحسان التعريض بالاسم
لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعتبر عنه بطريق اخر الاستهجان فيه فلا بد من انضمام
شئ آخر الى الاستحسان لترجيح اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق ثم قد
ذكر صاحب شرح المفتاح ان الاقتضاء متحقق بمجرد الملايمة والمناسبة فلا ترجيح
فى المعصى والمعصى لكن لا يخفى ان المناسب لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان المقتضى
راجحا فى الجملة كما ينبئ عنه قوله فى مقتضيات ذكر المسند اليه ان المعصوم من الموت
والمرجو المهم الا ان يكتفى بالرجحان بالاضافة فكلما كان المضاف اليه اكثر
كان الاقتضاء اتم واوفر اى بتقريره الغرض الى وجه تقديمه على القولين الاخيرين
القصد من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه مما افاد ذلك المعنى
فحمل التقرير على تقريره اولى قوله واورد كناية تشريح وهو ان رجلا اقر عند شريح بشئ
ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اى شريح التطويل بعد الفراغ عن التشريح
بنسبته الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار اذعانا للحق فى زعمه الكاذب
فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الاشتمال لزيادة التقرير
والاستهجان معا كان نظم الكلام رصينا محكما وان خصصت بزيادة التقرير كما توهم
وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل اجنبى ان قلت ليس فى لفظ زيد ايحاء استهجان يكيف
يصح جعل الاية مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المراء فى الحكم بالمراوغة والاحتيال
فى طلب الموافقة قوله وقد نهزت مع الغواة اه نهزت بالدلو اى ضربت بها
الماء فى البير وحركتها لتمتلى والغواة جمع غاو والاساءة اخراج الماشية
الى المرعى والسرح المال السايم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى
الموصوف وقيل سرح اللحظ بمعنى النظر السريع الماوقع القصد عليه من قولهم
امر سريح اى مريح كذا فى الديوان وفى الصحاح وناقة سريحة ومترحة اى سريعة
والصادة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصارة العنب ونحوه والمراد
الخاصية الخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا فى الديوان وفى الصحاح انه
جزاء الاثم وما صدر المصنف صاحب مع الغواة وسعيت فى تحصيل العداوة

هو النفس

للتنبيه على الحسن ان يتوسل بذلك الى التعويض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يكن لذلك ان
تصل اليه من تعض الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في معاني الموصول لا مجموع الكلام
الذي يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض قوله فاشكل عليه الامر في نحو الذي سمك
الى اجاب عنه الفاضل المحشي ان مراده من العلة علة اسناد الفعل الى المبتدأ وبنائه
عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايماء
الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات العلة ففيه انها مصرح بها فلا يعين الايماء وان
اريد ايماء الى علتها من جهة ان ترتب الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد علة المأخذ
ففيه ان ذلك الترتب انما يدل على علية المأخذ لثبوت الخبر لا لاتصافه واما ثانيا
على انه يفوت حينئذ جعل الايماء ذريعة الى التنظير لان التنظير انما يتوسل اليه
بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء ادعي الى العلمية اولا واما ثالثا فلان المقام ان
ابداعي في نفس الامر على ربط الامر الخبري في قوله تعالى ان الذين يستكبرون عن
عبادتي الاية ببيان سوء عاقبة المتكبرين دون قولك ان عمرا الذي سمك السماء
البيت ببيان رفعة شان الشاعر وهكذا في البواقي انه لما لاحظ المتكلم استكبار
الكفار بعث مجرد ذلك على ربط دخول جهنم ولاحظ سمك السماء جعله مجرد ذلك
على ربط ابيات شرف لدفان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المصنف تامل قوله
ومن الناس من اقتفى اثره الخ اراد به العلامة الترمذي وقد نبهناك في
اوايل تعميم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا
التركيب مصدرون للبارد المجرور مبتدا وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا
لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فايدة ويمكن ان يجاب بان هذا
المحمول لخروجه عن الاخبار بالبديهية للتفي واستفظام ان يخص بعض من انا من باتباع
غيره وفي مثل هذا الكلام فائدة بالاضافة بحيث كان ينبغي ان لا يعد من اتصف به من
جبر الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه ايضا في جميع المواضع كما لا يخفى على الفطن التوجيه
الذي ذكره اولا ارجح قوله وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الزاء اذا يختار لعطفه ثم
واستعمال الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا بعدا لاشارة البعيدية في قوله وان
توهم ذلك لجعل المسند اليه موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الايماء قوله الى المحسوس

غير مشعر

غير مشاهد فيه اشار الى ان الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم
في العكس حيث قالوا المشاهد محسوس وقد يقال انه بتقديم المشاهد على انه يكفي في
لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا لتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم
يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا قوله واما الفرض الموجب له او المرجح فقد
اشار او رد عليه ان كل ما اشار اليه المصنف مرجح لا موجب ثم قد اشار ان رجح
اليه نفسه في اخر البحث حيث قال اولا لا يكون طريقا الى الحصار سوى الاشارة
الى الغرض الموجب ويمكن ان يقال القصد كما لتميز غرضا موجبا فتامل قوله من فضل
شيبان بن الصلتان السلمي وبعده كما في البرج المنيف به على البرية كلها على
علم واحسن من هذين البيتين قول الهذلي ايضا قالوا ان الصمر من شيبان قلت
كل العري ولكن نه شيبان كم من اديب قد علا بابن دوى ان كما علا برسول الله
علامات وسمات قوله من نسل شيبان بن ثعلبة بن دهل قبيلتان كما في القاموس
والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان ثعلبة وشيبان
بن دهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التلبية على مشكل الحماسة ان يكون وزن
شيبان مفعلان من شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب فحذف
الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت ثم ادغم من نسل شيبان اصاخبر ثان او حال
سببية اخذا بالاطلاق والترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بقوله اعني ممتازا منهم
فليس بحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت للممدوح الفرد الكامل في المحاسن بالقياس
الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان ممتازا عما سواهم بالمحاسن فتدبر
قوله وهما شجرتان بادية يمكن ان يقال انما لم يقل شجرتان مع ان الصال تخفيف اللام
والسلم نوعان من الشجر فالاول شجر السدر البري والثاني شجر العصاه وهو
شجر له شوك عظيم والمفرد الضال والسلمة انما قال المراد الضال والسلم الذين
حكم على نسل شيبان بانهم مقبوحون فيها فرد ان من دينك المنوعين يعني انهم كانوا كذلك
في نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا اذا رايت زيدا تقوله وهو زايد على اصل المراد
لكن يشعر بان الزايد على اصل المراد والمبحوث عنه في المعاني لا يلزم ان يكون زايدا على
ما تقتضيه الوضع المعاني بما يقتضيه الوضع والمصاحبة لما يبحث عن الزايد على اصل المراد

عن لزوم كونه زايدا والحق ان ذلك لازم وان القرب والتوسط والبعد ان جعلتها داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص كما ذكره في الجواب وان جعلت خارجة عنها يقصد بها البلغاء ومناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة هو التوسط كان علم المعاني قوله وعلم المعاني من حيث انه الخ قيل هذا صواب لكن اما ما ذكر الفاضل المحشي من ان تلك الالفاظ كلها انما جيء به الالتزام والاخير الالتزامي انهم بحثوا عن عامية المسند اليه وتعريفه بغيرها وتنكيره وجميع ذلك يدل على معانيها بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكره انشارح من الاعتبار حصل امر زايد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني

قوله عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول هو المتقون اجيب بان المراد بذات الموصول صحة التعقيب بالمناسب من غير ملاحظة كونه صلة بقرينة عد الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه وانما لم يعبر عن تلك الذوات بنفس الموصول المعهود ذكره بدون الصلة واما عدم جعله المشار اليه هو المتقين فبناء على ان يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا باولئك على هدى من ربهم وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى التقديرات التي يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس كذلك لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه كما يشير عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الوجود ذاتا فليتامل قوله او لتنزيل ذلك عطف على قوله لانه الخ وذلك مثل ان تقصد تخييل الغني الحبيب والاستهزاء به كقولك مخاطبا لاعمى هذا تشير ان المخاطب بدركه بالحس حتى يحيل مثل ان تقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة تتحير فيها العقول هذه المسئلة متحقق عندك يشير الى المسئلة التي تتحير فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده وبخو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الايات والابيات

امثلة لاشواهد حتى ساتيهم باحتمال الغير وانه لا امتناع في جعل مثال واحد من كثير من اللطايف والاغراض فان معنى تلك الاقتضاءات وكون التراكيب بما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن اين للبشر ان يعلم مقصود المتكلم وما نبه اليه من الاعتبارات فليحفظ على هذه النكتة فانها مواضع نفع قوله واحدا كان او اثنين للظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او اكثر فيه مما فحذا اذا الظاهر ان الفرد هو المدرك بالطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة بالفرد له الا ان تحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ تقرر ان المعهود ذهنا في العدد المختار تحي الحصة مع العوارض فح لا تسامح في قوله واحدا كان لكن قوله كناية قال بعض اصحاب الحواشي اراد بالكناية معنا اللغوي اي مقابل التصريح لا معناه الاصطلاحي اعني ذكر الملزوم واراده اللازم او عكسه وفيه بل هو من احد اقسام الكناية المصطلحة وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص موصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التعريض المختص بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التخيير انما كان للمذكور يعني لما كان التعريض مختصا بالمذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التخيير قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى بالاضافة اما قبل اضافة الصفة الى الموصوف او بعينه مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ولا يقدح في الاضافة ان يكون المسمى اعم من المفهوم اذ المفهوم نفس ما وضع اللفظ بازائه من المعاني دون الافراد والمسمى بعضها كما لا يقدح فيها كون الفضة اعم من الخاتم وخاتم فضة ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا المراد عهد علم الجنس والا فيفيد ايضا الاشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا الآلة يعني يطلق المعرف باللام الخ ودفع لما يتبادر من قوله قد يأتي لواحد آه من انه المعرف باللام الحقيقة نحو الرجل اذ هي مستعملة في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ان كلامه والمتحد اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله فجاء التقرير باعتبار الوجود او على صيغة

المفعول مع الاتحاد بالمجيئ والمعنى واضح بقي ههنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر على ما تاريخ كما سيصرح به والاشكال ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها صار الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره من القرينة قوله فانما التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذلك لا المعنى المشخص قوله حتى كلفوا اما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجمل كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار احديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما الارادة نفس الحقيقة قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا واعلم ان المصادر التي ليست فيها شايبة الواحدة كذكر وحبلى وبشر اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني كما اشير اليه فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو الشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الان وروده في الاستعمال غير متحقق بخلاف الاول فانه مشهور قوله ولقد امر على اللئيم يسبني اخره ومضيت ثم قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذا الحقها علامة التانيث يختص بعطف الجمل وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناه اي قصده واراده او لا يهمني الاشتغال به والاهتمام به من عناني الامر اي اهمني وفادته ثم في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور والاعتناء كان الثاني اعظم من الاول شبيها لتباعد ما بينهما في الفضل بتباعد ما بين الحادثتين في الوقت قوله لا توقيت فيه اي لا نفس يقال وقت اذا حدد وعين زمان نفس الحوادث بالاوقات والحاصل المعنى انك لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجعل

غير

غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليهم فيتعرف كما قولك عليك بالجارية غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصوف سواء كان فيه توقيت ام لا قوله قلت بل هي حقيقة خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو بمجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهية الطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع هو الماهية لا بشرط شئ وهي تتحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط شئ والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فلا خدشة بهذا الاعتبار في معهود ادخلنا هذا واعلم ان كون المعرف بلام الحقيقة حقيقة في الصورة المذكورة مبني على ادعاء كون المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوعا بازاء الحقيقة وضعا مغايرا لوضع فرديه وهذا الادعاء مصرح في عبارة الشرح والظاهر ان السوال مبني عليه اما الاول فحيث قال اولا اعني يطلق المعرف بلام الحقيقة هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وثانيا الحقيقة انه موضوع للجمع المعنى في الذهن واما الثاني فلانه لو لم يكن مبنيا عليه لكان المناسب اولا الاستغناء عن حال الاستعمال في الحقيقة الصرفة ثم الاستغناء عن الاستعمال في الواحد كما لا يخفى قوله وسيتضح هذا في بحث الاستعارة ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوص بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شئ كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكن قد وضع في الخارج على زيد وكذا لفظ الانسان في قولنا الانسان حيوان ناطق فهذا الكلام يدل على ان العام اذا اطلقت على الخاص باعتبار خصوصه يكون مجازا قوله بدليل صحة الاستثناء قيل صرح ابن الحاجب في حاشية الهداية بان الاستثناء لا يصح مع كون اللام للجنس لان مجرد الشمول والتناول كاف في صحة الاستثناء هذا المعنى حاصل في الجنس ايضا قوله ومثله كل مضاف الى نكرة مضافا حاله من كل لانه فاعل في المعنى اي يماثله كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتدا فالامر ظاهر وفايدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاله الاجزاء لا الافراد كما سياتي ان شاء الله

قوله وجوابه ان الانسلخ لو كان الاظهر انه تعالى في جواب السكاكي ان اردت بعدم التميز
من تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه في
احدهما هو الحقيقة وفي الاخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف
فانتفاء التالي ممنوع وكيف الامتياز معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين
والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن الترديد
اعتمادا على ظهور ما ذكره من ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا
التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه
ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم
بطلان التالي على النحو الذي في ظاهر مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا
ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي فتامل قوله وهذا المعنى غير معتبر الخ
اورد التفرقة بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشاره
الى جواب سوال مقدر وهو ان لم كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس
ومعتبر في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين
فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس باعتبار العدمة وانما المنافاة بين
اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح
الشارح بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحق هناك ان معناه كون المصدر
المضاف منبع العموم مضمنه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك يتبين وجه الاعتراض
الاتي لم عبارة المفتاح مشعرة بجزئيته الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما
حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال بدليل صحة
لا رجال في الدار آه اقتصر في البيان على جمع الذكور لان الجمع لا تفهم حال المثنى منه ولم
يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل فقد صغت قلوبكما خلاف العكس قوله يا
اهل المغنى وقبتم شر اخره ولا لقيتم خير المغنى المنزل وقيتم على صيغة المجهول
اي حفظتم والمعنى يا اهل هذا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وقد يقال عموم الشر
بناء على تاويل وقيتم بالنجاة اي لا اصابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة النفي
في قوله ولا لقيتم ولما ومقدرة نحو لا رجل في الدار ما اشارة الى ما ذكره النحاة في

توجيه

توجيه بناء اسم لا حدهما اذا كان مفردا من انه متضمن لمعنى من وبهذا ظهر ان
لا شبهة بليس ليس بنص في الاستغراق كما نقله في الكشاف وان تقييد الماتي لنفي
الجنس قولوا انما اورد البيان لما الاحتراز عنها قوله ولقايل ان يقول لو سلم ان تحقيق
ان القضية السالبة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله وسلم اشارة
الى منع كونا ان الفاضل المحشي بصدد تقريره وقد تقرر لنا ان اليه يوجه اخر وهو
ان يقال انا نريد ان رجلا ورجالا عامان فظاهر الفساد والا لكان لا رجلا ولا رجالا
لنفي العام وانا نريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل
من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه نظر بان يقال
المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان فحكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول
في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه بادر المانع وسلم ولم يصح بالنفي قوله ولهذا صح بلا اظلف
جاءني القوم الا قوله امتناع قولك جاءني كل جماعة الخ فيه بحث لان المتفين من النجاة
جعلوا قولهم لبعلي عشرة الا واحدا قولهم ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المتصل
فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى فردا من افراد المستثنى منه
بل يكفي كونه من اجزاءه فلا يرد صحة استثناء الواحد مع الجمع المعرف بلام الاستغراق
على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور ممنوع فلا بد من وجه الفرق
بينه وبين المثالين اللذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد
المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال في وجه الفرق ان الحكم ما بالنظر الى اجزاء المستثنى
منه اولى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة لكل كون المستثنى جزاء وفي الثاني
بالنسبة الى كونه جزئيا من جزئياته فقولك له على عشرة بالنظر الى الاجزاء يصح ان يقال الا واحدا
على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على
الاستثناء لان جزئي الجماعة جماعة فليتامل قوله ولنا وسلم آه اشارة الى منع ما سبق
من ان الجمع لا تقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى جاء الرجال جاء كل جمع ولعل وجهه
ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرار المعنى مفهوم الجمع المستغرق لان
الثلاثة مثلا جماعة فيندرج فيه سبعها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها فيندرج
ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر

كل واحد منها ايم كان تكرارا محضا ولذلك ترى الآية يفسّرون الجمع المستغرق اما كل واحد
واما بالمجموع من حيث هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لانه شامل لما اذا وقع في النزيل نحو
كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي فيها فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها الى غير ذلك
فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال انا اريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع المستغرق
لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم لثلثة
مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر لثلثة مرارا متعددة
عجب تستقى الفظاعة انه ليس كذلك فهو اصم وان اراد ان لنا ان نعتبر حول
الثلثة في الحكم باعتبارات فلا يضر لانا لا نكون باعتبار العدول عما هو ظاهر جار ولا استغراق
على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزاءها كما يلزم
التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة لما صح ان يقال
جاء الرجل عند فرض اعتبار الافراد في الثلثة قلت لو سلم تاتي حمل الجمع على الاستغراق
في الصورة المذكورة لكان ما ذكر مناقشة في العبارة يندفع بان يقال المراد جماعة
لا جماعة غاية ما في عنها كما مر وهو ايضا في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه
الشيء مع جواز كونها بسيطة وبهذا القدر لا يعدل عن النظم قوله حتى يصح ما ذكر من الرجال
آه منصب على ان غاية ما يدخل كل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد قوله فظهر بطلان ما ذكره
صاحب المفتاح آه قد يجاب بان مراده انهم يقولون ان العظام كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد
الفعل الى الجمع بطريق التجوز على نحو طفلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز
مشهور وتوسع شائع والاظهر في الجواب ان يقال مراد الكاكي ان الجمع المحلى باللام
كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث هو كل ثم ان الجموع عبارة عن زوال القوة المجموعية لا شك
انه يمكن مع زوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم
بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن الا الشمول المطلق
قوله غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى قوله انه جمع ليتناول كل محسن لقائل ان يعترض
عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التاويل موجود في المفرد المستغرق ايضا
اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم لاحد من
خلقه اي من اجناس خلقه او لا يطلق العالم على كل فرد ولو نقول هذا المعنى انما استفيد

من خصوص

موضوع الوضع لا لان العالم اطلق على كل فرد بل لان عدم الظلم لجنس يستلزم عدم الظلم
لشيء من افراده قوله وبالجملة فالمقول بان الجمع لما قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك
فممنوع حيث قد عرفت انه انما يستقيم في المجموع التي يستلزم ثبوت الحكم ثبوته لكل
واحد مفردها وان اراد الجزئية فسلم لكنها عين مدعى صاحب المفتاح فانه
لا يدعي الا الجزئية والجواب انا نختار الثاني ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على
صاحب المفتاح بل على كل من حكم باب الجمع مطلقا لا يقتضي الاستيعاب المجموع ولا
ينافيه خروج الواحد والاثنين قوله ثم فرق بين المفرد الخ لا يخفى ان الكلام كان في
الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق ابداه في جانب العلة ليس
بينهما فان اللام في الذيب المذكورة ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من المفرد
المستغرق فكان التقريب مجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد هذا
وللاصوليين في جانب العلة ايضا مناقشة حيث يقولون انه يبطل بالجمعية ويبقى
الجنس وتعلق الحكم به قد اكثر حتى اذا حلف لا اتزوج النساء حنث بتزوج واحدة
الا ان ينوي العموم فح لا يحنث فقط على ارادة البعض المطلق امر الوارد ورد قوله
تعالى لا يحل لك النساء من بعد اي واحدة منهن فهذا رد بعض على ما ذكر الشارح
قوله والاثنان في بين الاستغراق الخ قيل حاصل هذا الجواب تسليم الثاني وحاصل الجواب الثاني
تبع في الترتيب تقدم الثاني على الاول اجيب بان المنظور اليه قول الاصوليين واقراءه اسم
يدل على وحدة معناه حاصل الجواب الاول منع دلالة افراد الاسم الذي دخل عليه اللام على الوحدة
وحاصل الجواب الثاني تسليم منع السامع واعترض الفتازاني قوله مجتث دعوى الدلالة الخ اعترض
عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه عجب الوضع اذا قيل ان وضع المفرد للقدر المشترك بالانتقال
الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن
الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة
ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل نفي الدلالة
والاستعانة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجرد اعن الدلالة معناه مجردا
عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الغاؤها قوله للمحافظة
على ان كل للعظم المراد من الشمول الواجب مما فظنتي الصورة المذكورة دلالة

كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم والرهط بالجمع الصيغي

قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اى ولكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا بمجموع الافراد تم النظم ان هذا الامتناع بالنظر الى ما يتفاد من اللفظ الا تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الآية مثل قوله تعالى كل في فلك يسبحون وقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم على ما يشعر به كلام الكشاف وان حمله المحشي في ما سيأتي على معنى آخر فافهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل وان حكاه الاخفش بخوا الدينار الصفر اصله الدنانير التضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الدياج اصله الديابيج ولذا يجمع على ديابيج وقد اشار الى هذا الصحاح و من قواعدهم قلب الصحرفي التضعيف ياء اذا اتكرر ما قبلها وقع في بناء فعال وفعائل الالتباس بالمصدر في ذلك الوزن مثل قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا وهو بهذا الظهر ان السينات في قراءة ابن عبد العزيز كاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف بحول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع من السين ساعيا على القاعدة المهذبة ولما لم تنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق فلان الثوب مولف من قطع آه الاسمال جمع سمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يكون في الدينار الصفر والدرهم البيض فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصفر ثم اشتمال الثوب على القطع مثل وكذا اشتمال انعطف على شياء يدل عليه نقط الامشاج للجوهري اذا الاختلاط لا يتصور في شيء واحد والذي ذكر المذكور متعين فيها حيث لا وجه لحملها على المكثر على السهو بقولهم انها نكرة في سياق النفي واما ظهور اشتمال الدينار والدرهم فليس في تلك الثانية في ظهورها ويدل اخراج الوصف لوجود الاستغراق امنع على التعدد وهو لانها اخص طريق وذلك في موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعريف باللام و الاشارة ولا يكون السامع عارفا السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة احصر بالنسبة اليها يضا فان هواي احصر من عبدا بيه ونحوه مثل ولا نحو ولا جفين لنفتل علبة للمارني الخ هو من شعر الحماسة قيل قالها لابيات حين اخرج من السجن

وبعد البيت

وبعد البيت عجبت يسارها وان عسلم وباب السجن دون معلق المسمار فخشم قامت فودعت فلما توجب كادت النفس توهن والله اعلم قوله مهوى ثلاث ياءات اصله مهووى فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان وهو النسبة الى اليمن يمنى لكن حذفت الياءين وعوض عنها الالف المتوسط وقد يبقى الهوى على معنى الحقيقي ولا يأولها المهوى ويراد ان الرهن سايرا بالعوض حيث يسير محمولا لقيام هو بجد هو القلب يسير متعلقة وهو الحبيبة كانه قال وحي مع الركب اليمانين ذاهب وحيسي مكة موثق قوله لكن المضاف اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكنه مقدما في الاعتبار وان كان متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في فلك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه انه لا يتوجه الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر للصر في التضعيف بناء لما اتكر ما قبلها وقع في بناء فعال وفعائل الالتباس بالمصدر في ذلك الوزن مثل قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا وهو بهذا الظهر ان السينات في قراءة ابن عبد العزيز كاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف بحول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع من السين ساعيا على القاعدة المهذبة ولما لم تنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق فلان الثوب مولف من قطع آه الاسمال جمع سمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يكون في الدينار الصفر والدرهم البيض فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصفر ثم اشتمال الثوب على القطع مثل وكذا اشتمال انعطف على شياء يدل عليه نقط الامشاج للجوهري اذا الاختلاط لا يتصور في شيء واحد والذي ذكر المذكور متعين فيها حيث لا وجه لحملها على المكثر على السهو بقولهم انها نكرة في سياق النفي واما ظهور اشتمال الدينار والدرهم فليس في تلك الثانية في ظهورها ويدل اخراج الوصف لوجود الاستغراق امنع على التعدد وهو لانها اخص طريق وذلك في موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعريف باللام و الاشارة ولا يكون السامع عارفا السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة احصر بالنسبة اليها يضا فان هواي احصر من عبدا بيه ونحوه مثل ولا نحو ولا جفين لنفتل علبة للمارني الخ هو من شعر الحماسة قيل قالها لابيات حين اخرج من السجن فقتل

وبعد البيت عجبت يسارها وان عسلم وباب السجن دون معلق المسمار فخشم قامت فودعت فلما توجب كادت النفس توهن والله اعلم قوله مهوى ثلاث ياءات اصله مهووى فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان وهو النسبة الى اليمن يمنى لكن حذفت الياءين وعوض عنها الالف المتوسط وقد يبقى الهوى على معنى الحقيقي ولا يأولها المهوى ويراد ان الرهن سايرا بالعوض حيث يسير محمولا لقيام هو بجد هو القلب يسير متعلقة وهو الحبيبة كانه قال وحي مع الركب اليمانين ذاهب وحيسي مكة موثق قوله لكن المضاف اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكنه مقدما في الاعتبار وان كان متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في فلك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه انه لا يتوجه الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر للصر في التضعيف بناء لما اتكر ما قبلها وقع في بناء فعال وفعائل الالتباس بالمصدر في ذلك الوزن مثل قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا وهو بهذا الظهر ان السينات في قراءة ابن عبد العزيز كاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف بحول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع من السين ساعيا على القاعدة المهذبة ولما لم تنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق فلان الثوب مولف من قطع آه الاسمال جمع سمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يكون في الدينار الصفر والدرهم البيض فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصفر ثم اشتمال الثوب على القطع مثل وكذا اشتمال انعطف على شياء يدل عليه نقط الامشاج للجوهري اذا الاختلاط لا يتصور في شيء واحد والذي ذكر المذكور متعين فيها حيث لا وجه لحملها على المكثر على السهو بقولهم انها نكرة في سياق النفي واما ظهور اشتمال الدينار والدرهم فليس في تلك الثانية في ظهورها ويدل اخراج الوصف لوجود الاستغراق امنع على التعدد وهو لانها اخص طريق وذلك في موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعريف باللام و الاشارة ولا يكون السامع عارفا السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة احصر بالنسبة اليها يضا فان هواي احصر من عبدا بيه ونحوه مثل ولا نحو ولا جفين لنفتل علبة للمارني الخ هو من شعر الحماسة قيل قالها لابيات حين اخرج من السجن فقتل

وبعد البيت عجبت يسارها وان عسلم وباب السجن دون معلق المسمار فخشم قامت فودعت فلما توجب كادت النفس توهن والله اعلم قوله مهوى ثلاث ياءات اصله مهووى فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان وهو النسبة الى اليمن يمنى لكن حذفت الياءين وعوض عنها الالف المتوسط وقد يبقى الهوى على معنى الحقيقي ولا يأولها المهوى ويراد ان الرهن سايرا بالعوض حيث يسير محمولا لقيام هو بجد هو القلب يسير متعلقة وهو الحبيبة كانه قال وحي مع الركب اليمانين ذاهب وحيسي مكة موثق قوله لكن المضاف اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكنه مقدما في الاعتبار وان كان متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في فلك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه انه لا يتوجه الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر للصر في التضعيف بناء لما اتكر ما قبلها وقع في بناء فعال وفعائل الالتباس بالمصدر في ذلك الوزن مثل قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا وهو بهذا الظهر ان السينات في قراءة ابن عبد العزيز كاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف بحول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع من السين ساعيا على القاعدة المهذبة ولما لم تنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق فلان الثوب مولف من قطع آه الاسمال جمع سمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يكون في الدينار الصفر والدرهم البيض فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصفر ثم اشتمال الثوب على القطع مثل وكذا اشتمال انعطف على شياء يدل عليه نقط الامشاج للجوهري اذا الاختلاط لا يتصور في شيء واحد والذي ذكر المذكور متعين فيها حيث لا وجه لحملها على المكثر على السهو بقولهم انها نكرة في سياق النفي واما ظهور اشتمال الدينار والدرهم فليس في تلك الثانية في ظهورها ويدل اخراج الوصف لوجود الاستغراق امنع على التعدد وهو لانها اخص طريق وذلك في موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعريف باللام و الاشارة ولا يكون السامع عارفا السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة احصر بالنسبة اليها يضا فان هواي احصر من عبدا بيه ونحوه مثل ولا نحو ولا جفين لنفتل علبة للمارني الخ هو من شعر الحماسة قيل قالها لابيات حين اخرج من السجن فقتل

ابتداء البرد تنبهت عند مجيء الشتاء وهو فرقت قطرها الذي يصير غزلا وما يولد
اليسرى قوابتها استعدادا له السحرة بالضم السحر سهيل مرفوع بدل من كوكب
او عطف بيان واذا تعت بمعنى فرقت اولانه لا طريق الى احضاره سوى
الاضافة مثل بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضر عنده في ذلك الوقت سواه ولا فساد
ان حضور طريق الاضافة يستلزم طريق حضور الموصولية وان امكن فانتفاء استلزام الوجود
في ضوء المفتاح وهو منقول الفاضل المحشي ههنا وانت خبير بان البحث في تراكيب البلغاء
والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريقا الموصولية مما لا يكاد يصح قوله
وليس له عن طالب العرف صاحب قيل يمكن ابقاءه على معناه الظاهر فالمضاف محذوف اي عن
اصحاب طالب العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اي في شان طالب العرف
ثم وجه التنكير في النوعي التحقير سلوكا طريقة البرهان في ادراج بعض المقصود مع حسن مقابلة
تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره
حتى يكون مسوقة للصريح استقلال الجانب عظيما كان او حقيرا لوقوع التنكير في سياق النفي
قوله او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى التنوين في ضوان للتعظيم وهو مبتدا خبره
اكبر بقيت لدو للتبريد محذوف اي لهم رضوان اه والجملة معطوفة على قوله الموعدين وذلك لان فيه دلالة
على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعداد النعم وبيان
عظم نعمة الجنة وجودة اما كونها افترج شيء من الاشياء معليها بطريق الفصل لا يناسب
المقام وان كان رضوان الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف
فبطريق التبعية فليتامل قوله للتحقير والتقليل اي يجيء التنكير مطلقا فصح التمثيل
بقوله اعطاني شيء ان المنكر يبقى مسندا اليه لعلم علم المتكلم عينة من جهات آه
عدم علم المخاطب عينة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها فكونه جهة لتنكير تخصيص
المتكلم ليس له كثير فائدة قوله احترازا عن القريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح هذا التقريح
كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غير هما من طرق التعريف ان منشاه تعيين
التي نسبت اليه السامة من المبتدا السيف المنسوب الى الممدوح وقوله لم يقل يمينه ذكر
للمعاقسام التعريف بطريق التمثيل فلا يرد انه لا فرق في وجود المانع من مطلق التعريف
وما ذكره انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة قوله من بناء المرة ونفس

الكلمة اي مجموعهما او من حيث كل منهما بواسطة انضمام الآخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة
من بناء المرة لا ينافي التعظيم لجواز اتصاف المرة بالعظمة فكيف يحمل على التحقير والحضيض
ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه
على ان مجرد الاحتمال واقتضاء المقام كاف في المحل قوله وجوابه انه ان اراد ان لبناء
المرة آه اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يمكن حمله على التعظيم
في موضع مثل شرط افادته للتحقير اقتضاء مقام له واذا اوفى المقام حقه بسبب الكلمة
او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط فينتفي المشروط وجوابه ان المقام يلائم المعنى
في التحقير كما لا يخفى فايقاعه انما يحصل بجعل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو مراد
صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتامل لعموم كل يشمل كل فرد من افراد الدواب
الى قتل ادم وحواء وعيسى عليهم السلام وكذا الغراب والفاره والعقرب والفقس
على صرحوا به في حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة
معناه العرفي والضمير في فمنهم من يمشي الخ راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على
طريقا الاستخدام وقيل مبني على تنزيل الاكثر منزلة الكل اذ التقدير كل دابة خلقها
من ماء فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في السند
اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر ما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء
الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف قوله على قصد
صاحب المفتاح اي مبني على ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلام السكاكي واتباعه له
والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصي لا يلائم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي
على بطنه اه وان عبارة المفتاح ظاهرة في عبارة النوعية وما ينبغي ان يتنبه له ان
مبنى اعتبار الافراد والنوعية في الطرفين هو الملائمة بينهما والا فيجوز اعتبار
الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة
مخلوق من نوع من الماء اي خليط بنوع ذلك الفرد قوله يحتمل من حيث هم المخاطب
آه فيه ان الاستثناء يقتضي اسبق المستثنى منه المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن
التوهم قوله والتقليل قوله فيومانجيل آه لا يخفى ان في حمل تنوين جيل ومحال بالنسبة اليه
وهو مدح للملوك في المدح ببساطة الملك وكثرة المبنوه المستفاد من جعله

المسند لا مطلق الفراغ فافهم قوله الا لمعنى الذي يظن كان قدر اى و قدر معا قيل معمولا لا الظن محذوفان اى يظنك متصفا بصفة وقيل هو بمنزلة اللازم وهو اوجه لبيان موضع الظن وكان قدر اى وقدر معا حال من فاعل يظن اى يظن مشبها بالمرئى والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اى يظن مشبها بالمرئى والمسموع كما لا يخفى قوله او دى فلا ينفع الاشاحة اه اودى هلك والاشاحة الحذر من امر كائن لا محالة وعند النحاة جمع تاح من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي بنت احتمال النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف في الرأيين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في ضمن خصوصية هذا الفرد او في خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما نشأ من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في الاعلام الجنسية والعرفات بلام الجنس بل سائر المعارف عند ضد الجنس انما نشأ عن المعنى كما صور في النكرات واعلم ان فاضل المحشين حقق في انشاء البحث معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا او خلافه للثلاث الاخفاء في شيء من الاقسام التي ذكرها اللهم قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله وانى تصور الواضع معنى ما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة فيما اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له تعدد الوضع فكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم هذا ما هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشي اما يرجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شيء آخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه قوله ليلا يصير الوصف مخصصا قيد لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر ان لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل اراد انه ان لم يكن الوصف مخصصا انتفع ان المراد المعاني المذكورة قوله لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد لم يرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ايضا يحتمل ان يكون مرادا اصلا كما ستقف في

على التكثير الذي ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود على فخامة مدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها هذا اعجز البيت البيد صدته تراك امكنة اذا لم ارضها اى انني تراك امكنه وقوله او يبطئ مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم نظر الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات آه كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واحاز الفراء وتمام ومن تبعهما من الكوفيين تنبيه للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة في مغني اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم و الترحم على ما اعتبره المصنف والتاكيد كل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا كثرة وقوعه واعتبارا ته قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته اوفر فلا يناسب ما ذكر سببا لتقدم ذكر الوصف على ذكره يناسب قوله واما بيانه فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص فانما يتبع فيه عطف البيان لا غير كقولك للجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال رح في شرح المفتاح المراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما بقي فطعيما وفيه نظر لان الاول من تعريفي الطول والعرض ليتدعى ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتدادات الثلث جسما فتامل قال الفاضل المحشي هذا المثال على رأي المعتزلة والحكماء وان ذلك الوصف حد الجسم اي تعريف له على رأيهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم او بالمساوي بالطويل وما بعده جوهر لان الوصف المذكور نعم الاجسام التعليمية وخصوص الحيز يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي لذا لامكان للتعليمي عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء قاطبة واما على مذهب المعتزلة فمتشبثها غير ظاهر فانهم قائلون بالجوهر الفرد وتحيزه وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد في الجسم الا ان يصار الى تعدد المحل وبقاء المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ

في بحث الاستغراق من ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق بلا راد مطلق
العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي يؤيده ما سيذكره ان رح وبحث
عطف البيان من ان الوصفين في الاية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العقد و
هذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح هذه الاية فان قلت كما افاد ارادة الجنس نافيا في
الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق المصطلح لا
يتاتى الا بالقصد قلت الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قولك ما
الله يريد ظلما العالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد
اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها مضافا الاستغراق
عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها في الاية وان اريد نفي الجنس
لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق بذلك المعنى ومن ههنا قيل ياغاد
مودي كلما جات تخير وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان
كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك
لظهوره فملخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية
وهي ناشية من اعتبار الوصف اشامل الجنس والعموم لتاسي من الجنسية سار في
عموم الارض والجو به يظهر زيادة العموم مع ان الجنس بمفهوم واحد وانت خبير
بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف تامل عجب صحة وقوع المفرد مقامها
نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة
وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب اد
المعنى فتامل قلنا مراده ان الصلة للموصول فكما ان تقول مراده ان المجموع صلة
بتقدير القول وان ممكن لمن تقول في حقه والله لسطين كما ان الشرطية خبرية
اراد بها جملة الجزاء فانها يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد
تطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الاية في سورة التحريم نزلت
اولا بمكة اعترض عليه الفطن في شرح الكشاف بانه بنا في ما سبق ان سورة
التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شيء نزل فيها يا ايها الناس مكي ويا
ايها الذين امنوا مدني اجيب عن الاول بجواز كون تلك الاية من سورة التحريم

مكية ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعلى الثاني بان ما سبق كلام نقله
عن ابراهيم عن علقمة لا انه مختار ما قال الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد عاب
عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل من احد من
المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه
يا ايها الناس فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل يا ايها الذين
امنوا فهو مدني اي متعلق بالمومنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الاية
بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه قوله قلنا يمكن اعتراض عليه الفاضل المحشي بانه
يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه
بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة مع انها نكرت
في الاية الاخرى كانه قال انما لم تنكر ههنا مثل ما نكرت في التحريم لقصد الاشارة
الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم فلك ان تقول لقصد التهويل والحاصل ان مراد
صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الايتين واما بيان وجه
التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي على
الشارح وانت خبير بان ظاهر عبارة الكشاف لا يساعده كما يشهد بها الذوق
السليم فتدبر والمشركون لما سمعوا الاية ان قلت العلم ان المتركين لم يعتذروا
ان يكون الاية من الله تعالى ولذا يقولون على الاستراك بعد نزولها فكيف علموا
ذلك بسبب سماع الاية قلنا ليس المراد بانهم جزموا بان هناك نارا موجودة
متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور
وموصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يبين ان اي موضع اه قد يجاب
بان المراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول او استظر
فانه مجاز شايع لا يحتاج الى نقل وسماع في امثاله كاطلاق على المحكوم به ونظيره
استعمال السكاكي نفسه في اول الفن الثاني في البرهان بمعنى ما يراه هو عليه
والافضال بمعنى ما يفاضل عليه فليفهم قوله بل في اخر حجة تاخير السند المتبادر
منه ان عصوق تقوى الحكم مذكور في اخر بحث الحالة المقتضية لتاخير السند
وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اخر الحالة المذكورة

تقديم المسند فالمراد يجب تاخيره المسند المعنى المفعول اى الثبوت المتعلق بتاخير الفعل
فى نحو قولهم انا سعيت فى حاجتك قوله والاظهر ان قول السكاكى آه وقيل قوله كما يطلعك
ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما توهم العبارة ما قبله وقوله وبيانه
كان اعتراضا كانه قيل اذا دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضى تاكيد
المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعيت انا فى حاجتك متضمن
بدفع احتمال التجوز والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه اى
كلام المصريد عليه كلامه فى المختصر لكلام السكاكى قوله او دفع توهم التجوز اه فان قلت جعل دفع
توهم التجوز ونظيره مقابل للتقرير يدل على ان لا تقرير فى هذه الصورة مع ان التاكيد
تابع لتقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول قلت لتقرير وان كان لازما فى التاكيد الا ان
القصد الى مجرد التقرير مغاير للقصد الى الامور المذكورة واما بقوله فللتقرير
فللمقصد الى مجرد التقرير كما سبق من استتباع اشارة اليه فلا اشكال ولا يدفع
هذا التوهم اه اشارة الى ان توهم المخصوص السابق وهو توهم السهو فى الاصل فان
توهم السهو فى الوصف يستلزم توهمه فى الاسناد لان الوصف يعينه فى زيد يندفع به كما
اشار اليه فى الشرح قوله وههنا بحث آه اجيب بانه يكون مجازا مختلف فيه قال
بعضهم بجعله حقيقة وبسببه حقيقة قاصره فعلى المصنف ولو سلم انه مجاز اعند
من ذكر عدم التسهل يجوز ان يكون انه مجاز لا يتبادر الى الذهن لكثرة استعماله اذا نازع
فيه جماعة من الفقهاء واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز
العقلى فبعيد لان التعرض لدفع المجاز العقلى مع بعض المجاز اللغوى وعدم التعرض
للبعض الاخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا ثم ان الحصر المستفاد من قوله انما
يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الخ ممنوع لجواز ان يكون استعمال عدم الشمول بطريق السهو
لا بطريق التجوز كما ذكره وجاء فى الرجلان كلاهما نعم بين الموصعين فرق بان المثنى
نص فى عدد قوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم ونحوه لكن هذا الفرق
انما يفيد نفى السهو فى كلاهما لا نفى دفع المجاز فى كلامهم وقد استشكل الفاضل
المحشى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال مفعل هذا الخ فلا تغفل لان المثنى يجرى
مجرى قوله لا يطلق على الواحد اصلا فمنع ذلك مستندا بقولك ان عمر فى جاءنى من دفع قائلين

اما منا وجعلنى بعرفها متين شما لاحيث اطلق عاقلين وراميتين على جبل عاقل ورامت
وجعل الفراء عقوله ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عدم اذا سافرتما
واذ نتما فليق مكما اكبركما فان ضمير يحكما للواحد لان احد شخصين اذا كان اماما
لهموم واحد وقد يستاس له بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا
من البحر الملح وقوله تعالى القيا فى جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب الا لاثنين كما ذكر
فى التفاسير وسيجى تحقيقها انشاء الله وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وان
كان فوق الاثنين كما صرحوا به فى قوله تعالى فارجع البصر كرتين فانما دفع ذلك تاكيد
المسند اليه فيجب بحسب ذلك التجوز فى مثل هذه التركيبة كالمسند كما اشار اليه
الفاضل المحشى فالحصر المستفاد من قوله فانما يدفع ممنوع قوله وفائدته وان كان البيان حاصلا
بدونها آه قال الفاضل المحشى واذلك كان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام
محقق حتى يحتاج فى دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف فى تفسير سورة النجم
هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عاد كما يقال لبنى هاشم
هاشم قيل للاولين منهم عادا الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عادا الاخرى
فارم فى قوله تعالى بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله
فى تفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد اسم علم لهم مخصوص بهم تعسف وان حمل
قول صاحب الكشاف فى تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل
من سياق الاية حيث قال عز من قايل والى عاد اخاهم هودا الاية فاورد ما ذكره
الشريف قلت عبارة الكشاف فى تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفايدة فى هذا
البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفايدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وبما
وتجعل لهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا لعاد ان الاولى القديمة
التى هى قوم هود والمقصد فيه هو الاخرى فاحتاج حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه
على ان البيان يحصل من السياق لكن الجواب الثانى جوابا لان مدعى السايل حصول
البيان من السياق ولا يضره اشتراك لفظ عاد فى نفسه ولعدم تمامية السوال على
اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل بقى فى كلام الكشاف بحث وهو
ان ما ذكر فى سورة النجم مخالفة لما ذكره فى سورة هود وفى سورة والنجم حيث

حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى قوم هود وعاد الاولى ارم فان الاستفادة ما ذكره في سورة النجم
انا ارسل عادا الاولى وما ذكر في سورة تبين ان عادا الاولى اللهم الا ان يحمل على اختلاف
الرواية وما يدل على انه عطف بيان الخ ان اراد بلا اعتراض على المصحيث يوهم كلامه لزوم اختصاص
عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاطلاق انه بنا على الاكثر لا
وظهره الشيخ ابن الحاجب من ان نحو هم عطف البيان اعرف مبني على الغالب الاعلب وان اريد تحقيق
المقام وازالة ما عسى يتوهم من ظاهر كلام المصنف وجه نحو والمؤمن العايذات الطير ومجاريها
جزء وكبان مكة بين الفيل والسند والواو في والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله
ما خوذ من الامن والعايذات جمع عايذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على
انه عطف بيان وبدل ان جعل العايذات منصوبة بانها مفعول المؤمن او مجرور على
احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها والفيل والسند موضعان قلت
ليس في كلام السكاكي كيف وقد عرفت في قسم النحو ما يذكر بعد التي مر الدال عليه الا على بعض
احوال البيان الكوفة اعرف ولانك ان هذا للعدد لا تتناول واحدا واثنين فهذا متعين
على الجنسية والعدد المخصوص ان فسر العدد بما يقع في العدد وبما يساويه فالامر ظاهر وان
فسر بضعف مجموع حاشيته فالكلام مبني على التغليب اذ الاسم للجامل لمعنى الافراد
غير دال على العدد بالمعنى المذكور قوله مثال للوصف جعله مثالا للوصف المركب باعتبار
صلاحيته لان المقام يصلح الا انه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما تقرر في الشرح
في الله واحد لانه يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام هو الاول النهي عن اتخاذ
الاثنين من الاله وفي الاثنين في اثبات الواحد منه كما تقرر وليس الاثنان الواحد مغرضين
مقصودا بالنفي حتى لو قلت لا تتخذوا اثنين انما هو واحد لاختلت بذلك الغرض كما لا يخفى
قوله وفيه نظر لا يخفى آه اشارة الى ان المقدمة المشهورة في القايلة بان المبدل منه
في حكم الساقط المشهورة ليست كلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي والكلام
في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجود عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال
وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاولى اللفظ دون الاثنينية في نحو هذا بتين بطلان ما
ذكره صاحب الكشاف في قوله ما قتلتهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون
بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم الساقط فيبقى الصد بالعبادة

على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العايد موجود حسا فلا مانع والعجب
انه قال في المفصل فوايد البدل في اكثر تخيته الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه وتقاعده
التاكيد والصفة في كونها تتمتين لما يتبعانه لان احدا لا اولا واطراحه واجب
لانك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك
بل لا يبعد ان يقال انه بدل آه هذا بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل
منه ولهذا لاحظ المبدل منه حيث قال من اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر
صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا ولهذا
التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف الاوبهي حيث قال انه ان لم يعتبر تقييد الاثنين
بكونه من الاله لم يحصل المقصود الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وان
قيد فليقيد الجن في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن بقولهم الشركاء حتى يظهر له
معنى فتامل قوله نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل لا حسن ان يسمى هذا النوع
من البدل بالبدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه
في اسم الله تعالى نحو صراط العزيز الحميد الله فمن قراء بالجر فان المتبادر من الكل الشعبي
والتجزي وذلك ممتنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وانما حمل الكل على معنى آخر
قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام بانه لتدارك الغلط وانه لا ينافي
الفصاحة بالعفو السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله تعالى لانه
يستلزم عدم الفصاحة حذرا عن بدل العدم جوازه وقوع الغلط عليه سبحانه قوله قلت فما فاعل
هذا اه يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا
لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد فيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير وفي البدل
زيادة تقرير ليس في التاكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح
كما وقع في المفتاح قلا المفاصل المحض واحسن منحان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلافهما
العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء في التمثيل ببدل الاشتمال
وارد فه ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال
اظهر منه في بدل البعض كما انه في البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات
المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمصرح لما اختص على التقرير ابتداء في التمثيل

(اضافة بدل الغلط الى غلب قائل الغلط هو المبدر منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سبب الغلط اولا نه لتدارك الغلط وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام)

بيدل الكل الظهور فيه وتنقيه ببدل البعض لانه اوفى بما اليه فلم يكن من بدل الاشتمال و
اعترض عليه بوجوه الاحسنية انهايتم لو ذكر الايضاح وحده وفي عبارته المفتاح
واما جمعهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير قلت الجواب ان ورجح ان الكلام في
مصطلحات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع فلا يعارض الظهور
في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم قوله للجمع المطلق الغرض من هذا الوصف سلب تقييد
الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي هي و
للمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في معنى اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو
للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد قوله اي لثبوت
الحكم للتابع والمتبوع آه هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما عطف
الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو او في الوجود مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاءني
زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني
قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة
فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان قيل لعله جعله من قبيل الاشتراك
في الذات من جهة المعنى فلنا لم يلزم ان يجعل كل زيد وشرب من قبيل الاشتراك في
الذات لا في الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم او تاخر
او معيته فيه استعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره
الفاضل الحشي واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف
هو التعدد والتميز حسب الوقوع في الرتبة اما على سبيل التعاقب او التراخي
يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولكان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية
ليس على سبيل استقراء الحكم بان المعتبر في التفصيل في باب العطف هو التعدد حسب
الوقوع في الاذهان على احد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على انه ليس لنا حرف عطف يدل
حسب الوضع على المعية في الزمان المستلزم لتعدد المسند لانها لو وجدت لم تكن للعموم
منها من التفصيل المعتبر في شيء من قول الشريف المعتبر في باب العطف او منقوض
بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا على ما حققه الشارح فاما ان يقال قوله
الحشي بيان الامتياز حسب الخارج ليقاس عليه ما حسب الذهن الذي هو المعتبر في حتى

اويقال

او يقال ان حتى لتفصيل المسند حسب الوقوع في زمان متراخ انصاف لكن حسب الذهن
واما ما عتبار المتعلق فوقع خارج عن الموضع يراعى في بعض موارده ها
عجب التام وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله احترز بقوله مع اختصار قال رح في المفتاح
وقد بينت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه كان
مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد من الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في
اول المسند اليه من ذلك اشرح من ان سبق المعتبرة في هذا الباب ليس بلازم ان
لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان ينحصر المقتضى لها فيما يذكر من الوجوه
ثم على ناظر هذا الاصل ولا يلتفت للاعتراض بان للمقتضى قد يكون امرا اخر سوى
ما ذكر وان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى واحترز بقوله من نحو جاءني
زيد وعمرو بعده بيوم او سنة يريد ان فيه تفصيل المسند مع مشاركة ليس العطف
على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم ورود ان يقال تركهم العطف
على المسند اليه يكون منشاء لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق
ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف منشاء فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية
لذلك العطف لحصوله بدونه لك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة ان
ضابطة العطف بغير الواو وكما لا يخفى على المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند
فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم ورود ان يقال ذلك التفصيل حاصل فيما اذا لم يذكر مع
انتفاء العطف بغير الواو وكما في فائدة الاختصار الاولى ان يقال واحترز بنحو
جاءني زيد وجاء في عمرو بعده بيوم او سنة كما في المختصر كان اظهر قوله ترتيب اجزاء
ما قبلها وهذا التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لان الحصر اذا المعتبر في حتى كما صرح به
في مغني اللبيب وغيره ان يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة
او خلق او جزء من كل نحو اكلت السمك حتى رأسها او كالجزء نحو اعجبني الجارية حتى حديثها
وبالجملة ان يكون منوطا بها ان قصدت الجملة حتى تحقق فيه تفقف ولو اشترط
الاستعلاء مضمونها لاصح الى تاويل المثال المذكور عن صرحات كلام لبيب حتى ادم بان المراد
مات اباؤه حتى ادم الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ينوي جعل ذلك القيد
المراد من الدخول المذكور اثناء خرى الاعتبار والملاحظة لا انه وجد القيد اولا ودخل الاثبات

ثانيا بحقيقة حتى يرد عدم تاتيته في مثل ما جاءني زيد يوم الجمعة لزم لا يصح زيد
يوم الجمعة حتى يقال اسكان كذلك ثم جيء بجاءني من غير تفصيل السند لانقال اسماء الفاعل مسندة
الى الضمائر المستترة العايد قلبا الاسم الموصول فيه تفصيل السند لانا نقول معنى تفصيل السند
ان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتيب افراده الى تعدد ما صدقات افراد المسند وقوله لانه
في معنى الذي يأكل من شرب ضيافتي فيكون من عطف الجملة لا من عطف المسند اليه ولو سلم
فلا دلالة فيما ذكره الخ فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية لشهادة
القيود والاحتراز لها فاللزوم في مثله واضح كما ذكر في تفسير القاضي وقد شاركنا شارح
فيما نقلت عنه في غاية قيدا لاختصار الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن
على ذكر منك واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم
يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال المذكور
من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل
المسند اليه مع ان المسند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب
هذا الامر بن بالالتزام ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير
بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثله فتامل قوله او انهما جاءا كجميعا
فيكون قصر افراد كان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك
فلا حكم حتى يرد عن الخطاء فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله تعالى ثم انه يجوز
استعماله لا في قصر القلب والافراد وفي دلايل الاعجاز انها تستعمل في القلب فقط قوله
لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن
الضعيف الذي هو الوهم الفاسد لا لمن اعتقد ان زيدا جاء كدون عمرو على ما وقع في
المفتاح وان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد المفتاح من الاعتقاد المذكور اعتقاد
المذكور اعتقاد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجيء زيد
دون عمرو في صدر الكلام والاعتقاد بالوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت لم كان
المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين يجب توهم اعتقاد المجيء
عن احدهما انتفاء عن الاخر فلم كان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما فلا تمشي على التصوير
المذكور كما لا يخفى قوله فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لا لم يظهر في

الاستعمال

الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القوم بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذي
بعد لكن يكون معلوما للمخاطب وما ذكر بالفضل المحتشى من انه منقوض بقولنا
جاءني زيد لا عمرو فقصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح
الاكتفاء بعد فهمك ما جاءني زيد بيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بل عمرو حتى
يكون جاءني زيد لغوا واما صحة ان يقال نعم اول الامر ما جاء على عمرو فلا يضر لانه الطرق
في تادية المعنى المراد لا الزام استدراك جزء من اكلام بصحة الاكتفاء بجزئه الاخرى
ولعل المتكلم انما لم يختر ذلك الطريق لئلا يلقى المخاطب بصحة النفي او بغيره من الاعتبارات
المناسبة فان غلب المخاطب على اعتقاد الملابسة بين المتعاطفين ونفى المتكلم
المجيء عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي فالايجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم
ظهر لغاية معتقدة بما قلت غرض الشارح هو في القول بقصر الافراد نظرا الى الاول
الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين او لا
و معنى الاضراب ان يكون المتبوع في حكم السكوت عنه مغنى هذا احد توجيه العطف
بدل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما
العطوف بل او لكن فلا يرد كما توهمه الرضي لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة
ولان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي قوله وفي كلام ابن الحاجب آه قال بعض اصحاب الحواشي
مرّح بذلك في الامالي واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور
في كلام هو المنفي ولم يصرح بان التابع على مذهبهم يمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو
اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا في المنفي على مذهب الجمهور صرفت حكمك من
الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتا عنه قوله او الابهام نحو ابانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو هنا الايذان لا
يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين ليلا يزيد غضبهم وليس المراد فيها يقاع الشك في
انك في اصل الحكم وهو ظرف المذكور في معنى اللبيب انا شاهد في الاول ووضع التخصيص
غير ظهر ههنا بحث وهو ان السكاكي حمل هذه الاية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على
وجه لا يزيد غضبهم وهو تخصيص طايفة بالهدى وطايفة اخرى بالضلال بسكوت وفي انفسهم
فيوهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكاذبون في ضلال مبين فالمناسب بهذا المقام هو

التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتاتى منه النظر كالموصوف بالعلم
اليقيني صرح به في الموافق وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما ارادوا
صلعم اخراجهم عن ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتاتى منهم النظر الصحيح
الموصل الى الحق قوله والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فان قلت مثل
العلماء للتخيير باتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجتمع الاطعام والكسوة
والتحرير الاتى كل منها كفارة بل يقع كل واحد منها كفارة والاتى في قرينة مستقلة خارجة
عن ذلك وكذا الكلام في اية الفدية قوله عطف بيان لما قبلها وقيل بدل لانه يقترن به
اولا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا لهو القايم يدل على انه من احوال المسند
وقايم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطية وتمهيد للخبر لا انه قايم مقامه
مختصا بالذكر لفظ مختصا ههنا وفي قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بقيد في القصر
هو دخول الباء على المقصور والاولى تبديله بمنفرد اقوله باثبت له المسند لفظ يثبت
على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات من المتعارف من غير ان وصل
هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال
كانه قيل واما الفصل فهو لتميز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا
اليها بانبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج
تصحيحه الى التكلف بعيد والصواب ثبوت المسند له فتامل قوله بل صرح في هذه الاية
بان فايدة الفصل الخ ههنا بحث وهو ان الفصل في مثل هذا المقام وان لم يحز ان يفيد
القصر يجب ان يفيد الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز ان يفيد بحسب ملاحظة العينية مثلا انا
اعتقد السامع ان المتحد بعنوان البطل المحامي هو عمرو لا زيد هو البطل المحامي يكون
قصر القلب باعتبار العينية وعلى هذا القياس هم المغلطون والمتبادر من كلام الفاضل المحشي
وغيره ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادته القصر الا قرب بين بظاهر
فتامل وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام يدل على ان
المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه لمجرد
التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع
من كونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد قد

يكون لمجرد التاكيد في صورة يوجد فيها التخصيص حاصلا بدونه لا يحمل تاكيد التخصيص وفيه بعد
قوله اي تقدم المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال ضيق
فم الركية اي جعله من اول الامر ضيقا لا واسعا لا ان يكون واسعا ثم يضيق قوله او قصر
المسند اليه على المسند سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل
لامكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا ممن يدعي ذلك واجيب بان مبنى
الانكار فيما سبق تعليله بكلام الكشاف لا افادته اصله الان في حمل قول المصنف
بالمسند على قصر المسند اليه رده على من زعم ان الفصل يجيء بالعكس ومن سوء حمله و
بالجملة حمل الفصل في مثل الكريم هو التقوي على التاكيد ليس بحسن لجواز حمله على افادة
قصر المسند اليه لا مانع من قصر الاختصاص بينهما بيستقيم فيه ذلك قوله ومراد صاحب
الكشاف نحو اي حيث قال انما يقال المقدم ومؤخر الخ لا للقاعدة قوله ويعرف فيه اي
اي يعرف في ذلك الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية وحاصله انه لا بد من اسناد
العناية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة لاحد المناسبات قوله ولا بد
من تحفظ قبل الحكم والاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم الواجب ونظر البلغاء
بقرينة قولهم اثبات الاصالة التي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة
لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ
قبله فالحكم في الموضعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشي
فتامل يعني تحيرت البرية الخ اعترض عليه بان البعض قايل بالبعث والبعض منكره
وكل من الفريقين جازم في مذهبه فكيف الحيرة في كفيه لانا في اصله كما دل عليه قوله وفي ان
ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات على ان اختلاف اصناف المجموع من حيث هو
مجموع اثر حيرة وان كان كل من الفريقين جازما في مذهبه فليتامل قوله من الرفات
على وزن الفرات كحطام وهو ما تكسر من اليبس قوله كذا في قولهم اسقط السقط في الاصل ما
يسقط من الرند عند الاقداح ليسمى ديوان المعرى به والضرام بالكسر والاصل
اشعال النار وقد ذكر في الخطب الذي سبق اشعال النار فيه ليسمى به سرح الديوان المذكور
بصدره الافاضل يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقدم
بالمعاد في ضمير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايما لان مراد الشاعر

بالداعي الى الضلال هو القايل بالمعاد بناءً على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومي اليه بيته المشهور عند من لا ذوق سليم وهو قوله يد بخمس ماءتين عسجدا فديت ما بالها قطعت في ربع دينار ولا دية درهن ورد عليه بقوله عز الامانة اعلاها واراحصها اذ للخيانة فانهم حكمة البارئ قوله والافقنس هو على قيل طاير في بلاد الهند يعرب بالمثلث في البياض له منقار طويل وهو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم الهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حوالية فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو وعش الله من رماده بعد ملة او قيل بعد ثلثة ايام قوله لانه لا يناسب السياق السباق بالباء والموجة ما قبل الشئ والسياق بالمثناة التحتية اعم وهو العبارة هنا قوله والعاجل المسرة او المادة للتفاعل او التطير يحتمل ان يكون قوله للتفاعل او التطير علة للمسرة والمادة بناء على انها انفسها مسببان عن التفاعل او التطير بحسب نفس الامر واما تعجيلها فلا تعلق له بأصل التفاعل او التطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقدم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاول وتعجيل المساوة الحاصلة من التطير واما كان تعجيلها متضمنا التعجيل سببها لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون علة للتعجيل فقط واما ما كان في افهام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاعل فتقدمه الى السامع ليتسره او تسوه وتوجيه القصور على الاحتمال الاول ان التفاعل الحاصل سواء قدم المسند اليه او اخر يؤيده قول المعري سالت ظلمت مقصدنا سعيد فقد كان اسم الامير لمن فالا حيث حصل اسم السعيد تفاول المشوق مع تاخر ذكر المسرة المسببة عنه فالمقتضى لتقدم المسند اليه تعجيل المسرة لا تعجيل التفاعل مثلا والجواب ان التفاعل قد يكون بالفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهو الذي يقتضي تقدم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد في دارك فانه قد يتفاءل بكون سعد في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند وايضا يشبه عليه الفرق بين التفاءلين وعلى الاحتمال الثاني اذ المسرة مثلا ينفك عن التفاءل لو قدر يحصل ذكر الاسم في اثناء الكلام فالمقتضي للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفاءل

لا نفسها

لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم من اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المعهودة من الاطلاق فتامل قوله والسفاح في دار صديقك السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب واظيفة ال عباس قوله مثلا اظهار تعظيم بناء على ان التقديم في الذكر للمسمى يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية فان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم لينبغ تقديمه بحسب المقام عن ان المقصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيم ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا وبحذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا قوله ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقدم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقير فتدبر وهذا بطريق قوله صاحب المفتاح اولان كونه متصفا آه يعني كونه متصفا مستقرا عليه بحيث يعد من المتصفين المتسمين به قوله ثم لو قيل في المفتاح اه هذا انما يرد ان كان مراد الكاكي ما ذكره واما اذا كان مراده اولان سوء صوفية المسند اليه بعض الخبر هو المطرد وصفية الخبر له وهما اعتباران مثل زمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال قطن خيبة والعواتك جمع عاتك وهو موضع الرداء من المنكب وسران جمع سرنن كرمان جمع كرم من سرن الرجل بالضم فهو سرن اي وقور والامام النزول وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقراهم قوله اي محل الاستشهاد وهو قوله هم خفوف الا ولو جلوسا لاحتمال تقدير المسند اليه هو هم اولا ولو ضبولان ضيق فاعل فعل مقدر يفسره ما بعده ولا قوله تجدهم اذ ليس فيه تقدم المسند اليه لذلك قوله واجيب بمنع الاشتراط قيد عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض الا نسلم

نفي عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر لانا لانسلم لك اجيبان كلام المصنف حاصل
المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسليط النفي
وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي العموم وان كانا متلازمين لكنه ذلك كانه
قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا متأمل قوله او لم
يكن هو تم بدلا من الواو او بان يكون مجزوما لالقاء وهذا احتراز عن احد في قوله تعالى
هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد واذا استعمل في الايجاب بدونه و
قد يقال ما هو تم اصلية لا تستعمل في الايجاب اصلا كلفظة اريم وارم بل استعمل
فيه ما هو تم فقلبت دالا على من زعم انك رايت كل احد واذا كان وحد اطلبه ينفي
ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المصنف ان المنفي هو الرؤية
الواقعة على كل احد هذا توجيه على ما ذكره ذلك المتعذر وفيه نظر اما اولا فانك
تحققت ان مراد المصنف تخصيص في الحيز الفعلي والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغي ان يكون مثال
المثال المذكور على من زعم رد اعلى من نفى رؤية زيد وحده ما راي احدا وشاكلك عدم
رؤية احد ولا يخفى ان حفاء المخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او
اثباتا والحذاق الفاضل المحشي كانه لم يفرق بين ما اناقلت هذا وانا ما قلت هذا نعم
لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل / الا انه في الاثبات لمفيد تحقيق النفي
الاختصاصي لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غير كد اي كل احد لم يعد وانما
ثابتا فلانا لو سلمنا ان المراد بالزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالفضة
الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه ملاكل غير صحيح لا نسلم وجوب التطابق
فلكم اذا قلت لمن اطلبك ايت شخصا ما فقال ما انا رايت احدا يكون جوابا صحيحا نعم
الاحسن ان يراعي التطابق الصوري فتامل لان هذا الامتناع خارج آه هذا
رد للوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون
بالوجه الثاني يعني ههنا مناقشة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة
لا يكون وجها لعناد ما ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا
وانما يظهر العناد اذا حصر في الوجه المذكور في صورة ولم يوجد ههنا العناد
كما لا يخفى وقد يجاب بان الصحيح ههنا بعد نقل كلام الشيخ وما قال الشيخ ما انا

عدم مناسبة المقام وان المعنى انهم يباشروا امر الضيافة بانفسهم ولا يكلونه
الى خدمهم كما هو الواجب في اكرام الضيف اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كلا اكرام الضيف
ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم وخدمهم لا ان يستريح خدمهم ويباشروا بانفسهم
مع ان العادة جارية عند كما لا يخفى على المنصف على انه يفوت حسن التقابل مع قوله
جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم تقدير المسند اليه فقد مانبهنا على كما ان وقعتهم
مع انه ركيك لا يستقيم في وزان كما لا يخفى بل التخصيص بالذكر فيه انه حينئذ لا تعرض في كلام
المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل انا سعيت كما ذكر في مقتضيات تقديم المسند وانت
خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور في المثال قد تكلفنا ودعوى كونه
مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريح ائمة التفسير تخصيصه
بالجزء الفعلي اي في الخبر الفعلي على حذف المضاف فلان المقصور على المسند اليه المقدم في
المثال الذي ذكر في التفسير كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من المسند وربه على عبيد
القاهر كما يشير اليه الشارح في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي للخبر الذي اوله فعل او
ضمير المبتداء لا المتضمن معنى التصريح بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا
بعزيز ليست خبرا فعليا وصاحب المفتاح آه قال الفاضل المحشي وهذا هو الحق
وذلك لتقدم آه وانت خبير بان ما ذكره يقتضي جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم
اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره وانكاكي لا يقول به على ما سيجيء قوله لان التخصيص
انما هو بالنسبة آه القصر المستفاد من قولنا انما هو آت في كما يدل عليه قوله لا بالنسبة
الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد او قابل
كما في قصر التعيين نعم لم يتعرض له ههنا لانه هنا وفيما سيأتي في مواضع نقلته
بالنسبة الى مقابلية وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على
المسند اليه قوله ولا ما انا رايت احدا اي لا يصح هذا المثال بناء على ما يتبادر منه
من الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي
على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستهجان لانه قد ينفي
عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لغفلة على متعلقه بنفي الرؤية يدل عليه قول
الشيخ فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي

فتعرف

ان التقديم في البيت يفيد التخصيص
وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا
وهو ممنوع فالاولى الاستدلال عليها
انه التفسير دون التعضد للفتح
وما انزل علينا بعزيز
في الفتاح. بوجود اللحم في وان للعوام الجواز
علينا وعطف لا نهم وما اصل وانت
وانت باتحبيب والدليل على ارادة
هذا الظهور مبسوط في شرح المفتاح لكن
فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي
ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل مؤخرا
عن الفاعل معنوي او لفظي
عزوة في الحلبة ولذا يدعوا الى هذا الاعتبار
وقد كما سيأتي والظاهر ان المصنف
التقوي والتم يرو تحقيق انهم خوفوا
عليه فان لا يسلم

قلت شعر وما انا اكلت شيئا مع قولها ما اتاني احد الى قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجميع
على كون النفي عاما كما سيجيء ليكون التخصيص في الدليل غلطا صرفا عن المصرفليتامل قوله لا على جميع
الناس وان بنى الامر على كون جمع نكرة في سياق النفي يكون توسيطا كون احد بمعنى الجمع لغوا
كما لا يخفى انه فلتسلم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لم يكن الامتناع
مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر سلم ليلتفت اليه الشارح قوله ليكون اي يكون
راى احد هذا الكلام مردودا وعند الشارح بما يسخقه وانما اورده ههنا من طرف
القوم ولذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدايرة في هذا المقام على السنتهم قوله و
هي متقاربة ما نقله عن بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق
بعقوله فالحاصل حيث قال قولنا ما اتاني اصلا وجلا يفيد عموم النفي اه متحدان في
المال وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور مختلفان في التقدير متقاربان في فيه كما
لا يخفى فرعمانه غيرك او انت ممشاركة اغير اعتبار من المشاركة اعم من تركه المعية
فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتي في كلام المصنف ايضا ووجه
ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية
والبدلية فيكون اشارة الى نوع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فزعم انه انت وحدك
او انت بشاركة الغير جيدا نه اما قصر قلب او قصر افراد او تعيين انفهام التخصيص من
التقديم تبعه سم من النحوي نوطبع مستقيم وبينه ان تقديم المسند اليه يوجي
الى ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطا في هذا القيد فكان اهم عند المتكلم فقدمه
وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من تلك ما اناسعيت كانفهام استمرار الامتناع
لا امتناع الاستمرار من لا صانع الداخل عليه لو وانفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام
لو من الجملة الاسمية الداخل عليها لو كما حققه الشارح في بحث
لو قوله وفي هذا اشارة الى الرد الخ اي في قولي المصور لهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا
فان تقديم لفظ هذا يفيد القصر اي ان علة الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره الشيخان
ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالعرف لا بالوضع لم يتعرض في هذا التصريح للرد على
الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليتامل قوله و
جوابه انه قد سبق ان مثل هذا لا يرده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع

فيه

فيه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد وانما زيد فسكوت عنه لان الا
لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات كما عرف في
النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام شعار بان زيدا ضرب اولم يضرب
فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا لا تجعل على غير الا اذا كان الموصوف
مما ذكر فلا يقال جاءني القوم الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف
ههنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا
لم يكن للاستثناء لم يتعين عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المصر ايضا في وجه فساد
المثال فيتم كلام الشارح الزاما عليه قوله هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة
في فاعله هذا هو مبنى التناقض فان تم تم الدليل ولذا فرض الشريف في شرح المفتاح
وجه الضرب فبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلامهم يدل على ان الامتناع بحكمي
ومطلق والفرض المذكور ينافيه قوله وعندي لنا توهم ان نقض النفي بالا الخ ليس
المراد ان هذا اعتراض حتى يتوجه عليه ان فراد في كسر الفاء وفتحها كما ذكره الفاضل المحشي
بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المصر من مقدمتي
الشيخ لان تلك المقدمة ظاهر الصحة ظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة
فتوهم موجه ظاهر بحيث يحتاج في دفعه الى اعمال روية وليسلم فهني تصلفه فيما سبق
اطلاعه على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصفحهم لا لحقيقة كلام الشيخ بحيث لا يرد
عليه منع فتامل قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء المفرغ من الاثبات
وان لم يكن فيما لا يستقيم المعنى الا ان مراد الشارح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون
من النفي لرجوعه الى النفي عليه لا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل
الا على غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى
منفيا المقدر كما مر لان الاستثناء مفرغ على نقيض الايجاب قوله وكذا اذا كان الفعل
منفيا معطوف على مقدر والمعنى فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان
منفيا قوله وليس اذا كانت سعيت الخ اسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية
او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وهي
تامة ان رجع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع في موضع

وسكت عن بيان معيت آه محل بحث لانا لا نسلم لم تعرض لحال التالين لانه لا بد اولا تعرض
لها ايضا بقوله وعيانا يعلم آه فيكون معابا قد بينا فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل
عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل
انما يفيده بحسب المقام كما صرحوا به والجواب ما ذكره الشريف في توجيه كونه لا خراج
على خلاف مقتضى الظاهر مستمى علم البيان بالكناية من ان للمقتضى والمجاز والكناية يكون اوصافا
للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم
فلا اشكال فيه واما باعتبار انه معناه فيكون سهوا نظرا ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ لكن
استعمله في غير معناه غفلة او لنسيان عدم الطاري على المعرفة لا ما ذكره العلامة
من معناهما قوله فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا حينئذ ان كان اعتقاد
المخاطب انتساب الفعل الى الغير مجازيا فنسبته الى الغير لمساهلة لم يكن مخطيا اذ
لا خطاء في المجاز وقد ذكر او لا ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل
وهل هذا الا تناقض وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب
اخطأ في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسب الى الغير مساهلة فالمقول انا بنى الفعل للمفعول
اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بنى على ملكر ولما سبق امثلة البناء على المعروف
دون البناء على المنكر اختار لي الاول لدلالته على التحقق والثبوت وفي الثاني ان
تم في لفظ البناء يقتضي تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس قوله تخصيص الجنس
المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكل الطبيعي سواء كان جنسا اصطلاحيا
المنطقيا او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فان قيد بكلي اخرج خصصه كما في رجل الموصل
بل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد منع الخلو الجمع ولما كان وجب تخصيص
الواحد من الجنس حيث كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط بينه بما نقله عن
الشيخ لكن قوله فيما سيأتي وقد يأتي للنوعي لكن بشرط ان يقصد الواحد كما في التلخيص
يقدح في هذه الارادة فليتأمل وفيه قوله رجل جاءني الخ وقوع النكرة
مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاءني الا رجل كما بين في كتب النحو بعد الكلام
الجاري على هذا الظاهر ومتعلق بالمخاطب الذي خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد انه
لمراة مخطئ كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد فانه امر ما اراد انه امر الاحاد

للنوعية سعى والواو لو قد وقع على ما في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدم درايته في
عبارة المفتاح وفتقصد بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاكي انما نفى الوجوب
ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقيق الجواز غير حال من السعي قيل
عليه سماحة لا انتفاء الشوب بعد الامور هيئته للفاعل الذي هو المركب
لا للسعي كذا في شرح المفتاح للشريف وكان يتعلق حالا من كاف منكما مفيد
او جد سعي منكما لكونكما غير مشوب بي افادته واداه يجوز الخ فيدخل عدم
الشوب تحت الافادة قوله واتاح العلامة قد لعدد الخ نقل عن الشارح ره انه
قال لا اشكال هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه رده بان التجوز والسهو
والنسيان باعتبار مدلول كلمة سوق البيان انما يتعلق لرد المخاطب في الفاعل هذا
للعصر اصا في كما يشعر به قوله لا لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب
كما يأتي للتخصيص يأتي للتقوي فلا وجه للتخصيص فاما ان يكون باعتبار انه لازم
معناه الضمني اذ لا لازم معناه الضمني الراجع الى وجود السعي لا الى افادته
ولذا ذكره والمراد من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم واستعمال الحصول د
للظاهر في الفاعل لا ان معناه رد الخطاء ابتداء وهذا ظاهر فاللزوم انما هو بين وجود
السعي وبين قصر السعي على المتكلم لا بين رد الخطاء في الفاعل وافادة وجود السعي
لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل
المحشي الا ان لزوم رد الخطاء في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر وعكسه كذلك
فمحل بحث ومحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما
يسلم لزوم افادة السعي لزوم افادة السعي لرد الخطاء واما عكسه فلا وبعد اللتيا
اعتبار قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا ينفيه
من الاخر فليتدبر ولو لم ان الشارح العلامة قال في شرحه ويجب ان يعلم مما قد
علمت ان استعمال الاولين يعني سعيت وسعيت انما يجب ان يكون في صورة
علم السامع كاستعمال الثالث يعني انا سعيت بل يجب ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا
ان يكون اي استعمالهما في صورة علمه ويكون حكمها الثابت هي الرد بل في كون
السعي فيهما مشوبا بالجهد او سهوا ونسيانا هذا كلامه فعلى هذا والله اعلم

كان لفظا ومع اعتقاد انه رجل ايضا فنفى الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلثة وهو الاوجه وان
كان الاول اظهر ثم ثانى قصر الافراد لا يظهر فى صورة وقوع القصد الى الوحدة لان الاعتقاد
الثانى رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع
حتى يمكن اعتقاد الخاطب بقوله ولعلك تورد بكلامه لما كان الانسان غير متكل على نفسه
ستجماله مجال من يترجى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل فى المستقبل فاورد
صيغة الترجى اذا له على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد فلا يكون للتخصيص الذى
ظاهر عبارته تدبر ويدل احتمال النظر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار فى شرحه للمفتاح
الى احتماله اياه عنده مرجحا وان فى عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشار نا نحن
فيما سبق الى ان قاعدة افادة التخصيص التى ذكروها عبارة عن فى النظر المقدم انه قصد
ان ينتج المخاطب هو الحق المحقق بالقبول قوله بين الصور الثلث يعنى هو عرف واريد عرف
ورجل عرفوا المراد افتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعنى التخصيص والتقوى على
السواء وخرجوا الثانى الى الحمل على التقوى والواجب فى الثالث الحمل على التخصيص ووجه الفرق
عنده ان لفظ هو فى المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدا وعرف اصله من غير اعتبار تقدم وتاخير
فلا يفيد حينئذ الا التقوى وان يكون فى الاصل مؤخرا بان الاصل عرف هو ولا على انه فاعل لانه
ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل على ما ان تاكيد للفاعل المستتر ولان لم يكن فاعلا
جاز تقديمه عنده فيفيد حينئذ التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف
زيد لان اعتبار الضمير المستتر فى الفعل وابدال الاسم الظاهر منه قليل جدا وكلام
العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء
لفوات شرط الابتداء اعنى التعريف او التخصيص فتعين الحمل على انه كان فى الاصل مؤخرا
بدلا من الضمير المستتر فى عرف ثم قدم فيفيد التخصيص لانه وانت خبيرا بان رجل
عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة فى ارتكاب ذلك الوجه
البعيد الا ان يقال قول السكاكى بالمضمر هو كونه مبتدا لا ان كل تقدير تامل
قوله واستثنى السكاكى المنكر اعنى جواز تقدير كونه مؤخرا كما فى زيد عرف وحاصل
الكلام انه ابدال المظهر من المضمر المستتر فى الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا
فى كلام العرب كما سبق فلا يحمل كلام شائع كثير عليه فيما لا ضرورة فيه ولذا لم يحكم

تحرير لجوان

بعدم الجواز واما فى ما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه قول الرضى على القول بما لا بدال
وقيل الذين نظموا مبتدا عقدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو
حرف حال على كون الفاعل جمعا كما فى اكلونى البراغيث قوله على ان رجل بدل من الضمير
مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرف رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستدراك
الذى يقع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان الرفع فى مثل عرف بدل بل انه رجل عرف
مقدرا بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرف رجلان فنحو
ما فى التقدير دون التحقيق كما فى شرحه للمفتاح وقد نبهناك على ان الكلام فى ابدال
الاسم المظهر من المضمر المستتر فى الفعل فلا يرد ان هذا النوع وكذا فى التنزيل وان قل
فلم لا يجوز الحمل عليه قوله اذ لا سبب لهذا التخصيص سواء اعترض عليه بان صاحب
المفتاح قائلا بالقصر الفردى فلا حاجة له الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجل
والجواب ان قوله بذلك مبنى على اعتبار التقدم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام فى
المفتاح ويشعر به قول الشارح بعد قوله لان المر لا يكون الا شرا ظاهره ان الاستدلال
مبنى على ان الامر يختص فى نفسه بالشر لا يجاوزه الى غيره واعترض عليه بان السكاكى
اشار فى مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لام التقدم ابدا على القصر من كون الصفة
فى نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص لا يمنع القصر بكفى مع
هنا ان يراد ان المر لما كان اخيرا بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع
ليس مبنيا على مجرد الاختصاص فى نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل
كما دل عليه كلام الفاضل المحشى قوله واذا قد صرح متعلق بمحذوف اى علم طلب وجه
له والفاء فى الوجه قرع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان فى
الركة والسكون وعدم الحرف على ما صرح به بعض النحاة قوله بل امتناع تقدم تابع اول
لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع وان فى لزوم تقدم
على ما يمتنع تقدم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقدم فاعل فانما هو من جهة
واحدة واقيم مقامه ضمير اى يقارن لاعتبار النسخ بلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم
الفرق بين نسخ اتبع والفاعل بان فى الاول يحتاج الى عمر اخر بخلاف الثانى فانه يحتاج
الى الاتيان بالضمير الذى هو اجنبى لا محذوف وهذا المقام قوله بنيت بها قبل الحاق بليلة

قبل الحاق بلدة قبل البيت للتعالين في قصده بجوبها تجوز انجوزها المارا ها محلات
ثم انكشف سوءتها بعد التزوج واولى القصيدة تجوز تحيث ان تكون فتية وقد يبين
للحيبات وامرود الاطهر تروح الى العطار تبغي لشبابها وهل يصلح العطار
ما افسد الدهر وما غرفي الاخضاب بلغيها وتحمل بعينها واتوابها الصف بنيت
بها العجوز المرأة الكبيرة السن ولا يقال العجوز والعامة تقولها دجمها عجز بفتحتين والاهدبات
اعوجاج الظفر والتصبر في مباد رجع الى العجوز وفي الصحاح بني فلان على اهله بناء و
العامة تقول باهله بناء وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب
عليه قبة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بنى هذا كلام فظ راد في الكلام ان يقول
بنيت عليها والحاق ثلثة امام من الحوامل اشهر ومحاوبا لمرخلو وجمعه المراحة لنا
عن النوما يقع عليه من الشمس سبيء قوعه في ظلال الارض والمراد من قوله فكان
محاقا بن الايام الماضية اظلام الشهر كله عليه من كان النقر قوله عليك ورحمة الله
السلام اوله الايا تخلو من واو عرق وذات عرق اسم موضع وقوله على وجه انشاء
الى وجه آخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المستكن في عليك وقيل وفيه بعد للزوم
العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي اخر اياب الباس
من مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف عليه لورود ذلك في النثر كثيرا في
رجل سواء والعدم حتى قيل انه قياسي انتهى كلامه واما ما ذكره الا لقالي من انا
لانسلم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير متقدم رتبة من الظرف فالظرف
فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه بيانا لوجه التقدم
السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام الثاني مفسرا له وان يكون اشارة الى كون ورحمة
الله جملة معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه الاول ان يوجه
هو الذي ذكره في شرحه للمفتاح قوله لو كان يشكي الى الاموات الخ كان ضمير اثنان وجمع
للجملة التي بعدها او متعلق بيشكي بتاويل تشكوت الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي
وحزني الى الله وما في ما نقل موصوله قائمة مقام فاعل يشكي ومن بيان له و
الكمد الحزن المكتوم ثم اشتكيت عطف على كان لا على جواب لو والضمير لنسليب
اي ازال الشكايتي وستخبار وقصد اسبان الموضعين واعلم ان كون قوله وساكنه معطوفا على

فير

قبر مبنيا على ما هو الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال انه في محل نصب على انه مفعول محذوف يدل عليه المذكور
فهو من عطف الجمل والتقدير وانشاني ساكنا ويكون وساكنه ما لجر على القسم والتطهير
للقلب فافهم قوله وكذا رجل جاني بدل اضطراري فاسكاني خالف اجماع النحاة بتجويز
تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي ويرد على
هذا القايلان الاسكاني صح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني لفوات
شرط الابتداء فكيف يقال انه بدلا اضطراري عنده وكذا الكلام في غيره حيث بين
الكلام فيه على ان الاول مبتداء ومسندا اليه على ان كلام الاسكاني في اول الفن الرابع
حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عدم التطرق ان لا يسوغ الا بتقدم
التقدم والتاخير يدل على امتناع تقديم التوابع ويرد كلامه انصافي اوايل الحال المنتقلة
تتقدم المسند عليها ان انتفت لا يجوز تقديمه وكذلك تعين الظرف في مثل قولك في الدار
رجل للحبر بية وتعين نصب راكبا في قولك جاءني راكبا رجل قوله ثم لا نسلم انتفاء التخصيص
معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ورد نظر جوابا عن منع الحصر قوله ثم لا نسلم انتفاء
لا يقال التكرار جواب عن منع المصاحبي وله ثم لا نسلم اه لو قيل انه كلام على السند قلنا
هو سا والمنع في زعمه لانا نقول قد ذكر فلا يعني ان تقدير التاخير على الوجه المستبعد
في المظهر لتحصيل الحصر انما يجوز عنده وفيما فيه ضرورة ولا ضرورة في انكرة المخصصة
بالوصف لصحة وقوعه مبتدا كالمظهر المعرف المحصر فيه يستفاد من الوصف كما
سبق فالاعتراض بانه يقتضي ان يمنع تقدير التاخير في انا قلنا مع صحة وقوعه
مبتدا كالمعرف فهم محض قوله والا فلا توجيه لكلامه اي وان لم يجب ان يكون الحصر
مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التاخير فلا وجه لكلام الاسكاني اذ ذلك الوجه
البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة لا ضرورة في صورة المنكر لحصول صلاحيته للابتداء
بالمخصص بالوصف ان لم يقصد به التخصيص النوعي اه قد سبق ان قصد الفرد
الفردي ايضا محتاج الى اعتبار التاخير فلا تغفل قوله ثم لا نسلم امتناع ايراد المهر
شرطا حينئذ اجاب الفاضل الحشي بقوله ان قيد اه لكن يمكن ان يناقش في الجواب
بان ما ذكره من قباحة للحصر هنا على قدره انما هو اذا اجري الكلام على ظاهره واما
اذا كان بطريق التنزل لاعتبارات خطابية فلا خفاء في امكان الحصر حينئذ ثم لا يخفى

ان العاقل اذا سمع هذين الكلامين يجزم عند سماعه بان سيبويه اشرف النحاة ما يفيده الذهب
ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام الشارح
قوله ثم قال ويقرب الخ قد اشرنا في اوائل الكتاب الى ان ثم اذا دخل على الجملة تجعلها للترتيب
في الاخبار وهو المراد هنا والمعنى بعدما اخبرتك عن قول الكسائي المتقدم يفيد
الاختصاص بترجيحين اخبرك عن قوله ويقرب منه هو قائم آه فلا يرد ان حديث القرب
في كلام المفتاح متقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم لتفاوت في
الظاهر آه لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل
قائم وصورة رجل قائم ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف ان المفعول معه
مقصور على السماع عند سيبويه وهو الذي يزفضات السوق في مضمار العربية خلافا
للاخفش وابي علي والرماني فيجيزانه بل فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حمل
على الاصل فيحمله مفعولا معه مصيرا الى المرجوع المختلف فيه وترك الراجح المتفق
عليه مع ان المقام لا يساعده لان اتيانه النحو صريحا بان المفعول معه هو المنصوب
بالنسبة في جملة قال الشارح في شرح اللب واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على حرفين
مفيدين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملته مقصودا بالنسبة و
المفعول الاول الذي يصاحبه وهو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت
جيء وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا في المجيء اصل وانا تابع له وانا اريد
استواءهما في المجيء قلت انا وزيد بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل
فيما المفعول فيما نحن فيه وهو القرب في المنقوي ثبوت المنقوي وعدم الكمال تتمة
له والاصل في العلة هو تضمن الضمير وشبهها الخالي تتمة كما مر بذلك الفاضل
الشيخ فاذا حمل وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل في العلة هو النسبة
وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل الخبيصي قوله لكونه
فيها فعدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل صلح صلة والاعراب للصلة
بل الصالح الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه اذا كانت الصلة في صورة
الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف الجاري الاعراب على الاسم
المركب قوله ولا هو مثل معاملتها في البناء حيث اعربت في نحو رجل قائم وبنيت

عبد

عليه انه اراد بالذي لم يحكم عليه ما بعد جملة ولم يعامل معاملته في البناء قائم مع الضمير
كما صرح به الشارح الفاضل يرد فالاعراب في مثل رجل قائما ورجلا قائما ورجل قائم ابوه
على اعرابه بل الحكم ان الاعراب انما هو لقائم الذي هو اسم لا للمركب الذي هو مع الضمير و
يتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قائم ابوه فان المجرور بالوصف هو قائم
فقط وان اراد مجرد قائم بدون الضمير وصف بالجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه
ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجب بانا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد قائم
هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجاري على قائم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه
خبرا لكن لما امتنع اجراءه على المجموع اجري الثاني اجري على الاول والا فكان ما اجري
عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس بقائم وحده استحقاق الاعراب
الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف
في رجل قائم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري الاعراب على الجزء
الاول كما ذكر قوله واما الثانية فان لم يعمل جملة رد عليه الشارح في شرح المفتاح
بان ابنيا عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير مما ان يبين معنى يخرجه
عن الكلام خارج عن القانون والتحقيق ان يقال الكلام ما استمل على نسبة اصلية
مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله
ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه حينئذ بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع
موصولا وقائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما هما فليست نسبة اصلية بل
على سبيل التشبيه بالفعل لاشتمالها له على معناه وقد يجاب بان الزمان لا مجرد
في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة و
فيه ما فيه قوله فاتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول اتبعه
اعني الضمير المستتر وارجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله الى نحو عارف ابوه
الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدا توهما ان القطع يكون المفعول
الاول للاتباع تابعا ناشئا من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى و
اتبعوا في هذه الدنيا لعنة قال اللعنة وهي المفعول الثاني تابعه هذا وفي وراي
حبل تابعا لعارف المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة اذ المراد حينئذ

غير

ما سبق لعامة المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظرف كما لا يخفى
قوله لعله سهو اذ الكلام في عارفة المسند الى الضمير ليس بحجة بل هو مع ضميره مفرد نكرة
بالنظر الى هذه فالقول بانه عرف اذ المسند الى الظرف لا يفيد ولا يجدي فكذا عارف اذ المسند
اليه بحث لم يقع فيه كلام ولا يساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان المعارف
اذا اسند الى الظرف فلا امتناع لتثنية وجمعه كما لفظ الا معنى لجعل افراده بطريق التبعية
قوله لفظ مثل وغير وما بلفظه فظير وشبه وشبه ونظيرها فتأمل الاستفهام في المعنى
المذكور ولذا لم يذكر هما تم المحوشي او نوع مثل وغير مبتدأ وتخصيصهما بالاضافة وانما لم
يتعرفا بها التوغل فيها الى الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشي فصل
استعمالات مثل وغيرهما الا من يرد عليه الان قوله في آخر البحث وايضا لا معنى
للتعريض بنفي الغيرية ولاثباتها محل بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى مقبولا فاضيف
الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معنى انه غير قدرتي هربا من الاندراج
تحت قوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة فقلت له غير القدرية لا يقول
بتعدد الخالق صريحا بالغير مطلقة حصل التعريض لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل
الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير اذا ادعى انه ليس غير شيء
مع بعضها بابكر رضي الله عنه فقلت له غير ابي بكر رضي الله عنه حصل التعريض
له باثبات الغير ويتم الكناية في اثبات صدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا
القدر يكفي لتصحيح كلام الماتن فتدبر قوله لزم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق
الاولى فان قلت اذا كان المراد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت
لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى فانه قد تثبت المرء ما يكون على الصفة
التي هو عليها هو الا ترى انك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل
اقوى وهو معنى الاولوية كما لا يخفى مثلا ان شاركه في اصل الصفة فثبوتها له يكون
تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه
مثل حيث كان المتبادر كونه وجه ان به اقوى ولكن نقول وجه الاولوية ان الثبوت
لذاته او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات من غير قصد الى انه انما
هذا القيد معتبر في جميع صور الكناية بخلاف ما اذا قصدت بقولك غيرك لا يجوز سب الانصاف

بالجود

بالجود من غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب به لجواز ان يكون المتصف به اغيارا آخر قوله
بان يراد بذلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غيرها مثل يعني ويجري في هذه الارادة
بالمعنى المعنوي ليحتمل ان يكون في الكلام نوع خفاء اما اذا اريد به انسان معين خطاء لان ذلك
المعين يحتمل ان يكون زيدا او عمرو او اما اذا اريد المطلق فيوجد التعريض في ذلك بتبع
ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما
في الغير فغير ظ قوله اي لم يشأ ومن ارادة التعريض حاصلة اذ لم يقصد بغير هنا امر
مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد يكون ذلك القول ناشيا من
عدم ارادة التعريض الا ان يقال في هذا الوجه ليس هما يشاء من
كل ما في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس من شأنه فلما جعل غير اراد التعريض منشأ
له تعين ان ارادته ليس من شأنه ولعل على هذا القياس في جميع الكنايات قوله من غير تعريض
قوله لانها من الكناية المطلوبة بها نفس الحكم سيجيء ان الكناية ثلث اقسام ما يطلب بها
صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب فيها طول القامة وما يطلب بها
نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في قولك غيرك
لا يجود وشبهك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك هي بستوي القامة
عريض الاظفار في الكناية عن الانسان قيل قد يتقدم المسند اليه المسور بكل على قوله
وقد يتقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيص الخبر
الفعلي وما توسطها من الاثبات يعني من تتمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه مفعول
قول عبد القاهر والمعطوف مفعول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف (عدم) على الاخر
قلت من قبيل عطف التلقين كما يقال لك ساكن مكة فتقول وزيد اي قل وزيد اقف
قيد العلامة في تفسير قوله تعالى الذي جاعلك في الارض اماما قال ومن ذريتي
ثم ان الضمير في قوله وقد يتقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل قرينة
سياق الكلام وهو المتبادر من كلام الشارح ح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه
مطلقا الان لفظ قد لما افادت ح جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم
هو المسور بكل صح ح بيانا لما في الواقع قوله فالتقديم يفيد عموم السلب يذكر
ممن اراد قطعه كما ذكر في مقام التاخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم

بخلاف العكس قوله يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المص حيث قال المستلزم له
نفى الحكم عن الجملة واعتبر المعنى اللازم قوله وحكم بنفى القيام اى بانتفاءه ان يكون معدودا
من النفى المفعول او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام
للنفى والاثبات فليس مدلول الباء محكوما به المستلزم نفى الحكم عن الجملة
يعنى نزع الايجاب الكلى وما يشير اليه قوله التارح لا معنى نفى الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع
فلا ينقض بعدم صدق مثل لا يجمل هذا الكتاب كلهم صدقا مين بجعل النفى قوله انما يفيد
نفى العموم لا عموم النفى هذا كما سيصرح به بناء على الاعم الاغلب والا فقد يتوجه التقييد
فى مثله الى المنفى فيفيد عموم النفى وان شئت فاعتبروا لله لا يجيء كل مختال فخور و
نظائره قوله فالحاصل ان التقدم قبل كل آه فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يقم نفى
لعموم القيام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفى العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد
دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس على ما ذكره الشارح فالدليل الذى
لم يتجه به الحمل على عموم النفى ولا عدم الحمل على نفى العموم وان قولك لم يقم انسان
نفى عام فلو حمل على نفى العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فيتجه عدم الحمل على عموم النفى ولا يتجه الحمل على نفى العموم بطريق الاحتمال ويمكن ان يجاب
بان المحتمل بحسب اللغة اعتبار احدهما جعل كل داخلة على القضية المنفية والثانى
جعلها مدخولة النفى والمدعى الصريح فى الاول عموم النفى وفى ان نفى العموم بطريق
الاحتمال دلالة بالبعض فى الاثبات فلم انتفى احدهما تعين الاخر فليتامل
قوله وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع قيد لما قبل واشارة الى ان الحكم للمهملة
على الافراد اذا المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يبين كميتها ليخرج القضية الطبيعية
وهى التى حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله وهنا يجوز ان يكون هيئة
القضية الخ قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم تصلح للجزئية
وهو ممنوع من التفرقة بين الانجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم
ايضا بخلاف الاول فان الحكم بعموم النكرة الواقعة فى سياق النفى محمول على الاغلب واجيب
بان المدعى انه كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة فى جميع الصور
او بعضها بحسب المقام وهنا لما انتفى القايل المذكور يكون انكرة فى سياق النفى

مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر عدم افادته ذلك فى صورة اخرى قوله كما انه الى الوجه
سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة قد تقع فى
الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت قوله على
ما قال فى الاشارات اى عدم اختصاص السور فيما ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية
فى الجملة بناء على ما ذكره الشيخ وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا فى
الاشارات واعلم انه وان كان فى لغة العرب قد تدل الالف واللام على العموم فانه
يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع اللام والالف موقع كل لكن يتصور
التارح حيث حكم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها العموم
والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص الا ان دخل الايجاب والتعميم و
التخصيص على جميع الاحوال فى نفس السورية بل فى نفى الاهمال مطلقا كما لا يخفى و
ان كانت كلمة كل اشارة ما تمام لفظه كل الى الى اثنين فى وان كانت كل داخلة ما عتبار
تاويل كل بكلمة والا فقد تقرر فى كتب النحو ان الاصل فى كل افراد الضمير الراجع اليه
وتذكيره وان معناه يحب ما يضاف اليه نحو كل شئ فعلوه فى الزبر وكل نفس ذائقة
الموت وامثالهما كل يتمنى المرء يدركه صدر بيت يعجز وتجرى الرياح بما لا
تشتهى السفن والمروى رفع كل وهو ابن جنى نصبها ياضمار فعل يفسره ما بعده
والسفن بضمتين جمع السفينة قال الصحاح السفينة معروفة والسفان صاحبها
وفى القاموس سفنه يسفنه اى قصره ومنه السفينة لقصرها وجه الماء والجمع
سفاين وسفن وسفين وصاحبها سفان والحرفة سفانة وبهذا يظهر انما
توهمه بعض الطلبة من ان العبارة فى البيت السفن بفتح السين وكسر الفاء وهو
صاحب السفينة ليكون اسنادا لاشتهاء اليه حقيقة ليس بشئ لان صاحبها
السفان كما عرفت على انه مخالف للرواية ثم ان المجان ابلغ من الحقيقة قوله فالاقرب
ان يجعل آه فيه نظر لانه ينتقض بمثل قولنا ما انا اخذ كل الدراهم لانه معقول الفعل
المنفى مع انه داخل فى شق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفى هو الذى يدخل
عليه حرف النفى بصريحه وهذا ليس كذلك قوله وقدم موخر التاكيد لان كل اصل
فيما نظاهر ان الاصالة التى التاكيد به يستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد منعه

في اوايل البحث حيث قال لان عوده بان استعمال كل في التاكيد لكثر فالحمل عليه ارجح
فلتامل منه وتسلم آه قوله كما اذا قدمها على الفعل المنفي هذا مبني على ما وقع عليه الاصطلاح
من تسميتهم مثل لم يضرب محمدا منفيا فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع
حرف النفي وفعل النفي لا على انها في فقط قوله وجعل الفعل منفيا بلم اي لجعله منفيا
مما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي والفعل المنفي
الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم
جواز التقدم المذكور اقتضاء ما الناف فيه صدر الكلام بسبب ما يتضمنها حرف
الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كي يعينها بخلاف لم ولن فانهما
لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجب تقدم ما في حيزهما عليهما لجواز تقديم
معمول الفعل المثبت عليها ما لا فانهما وان كانت كما في الدخول على القبيلين
الا انها حرف كثر تصرفهم فيها فكما جعل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا
ذنب قولك غرمت عليك ان لا تضربني بعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم
ان الوجه الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما
اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت كما ينبغي
عليه وذلك لان المقرر في النحو اتباع الاول الا الثاني ثم الظاهر ان المثال المذكور
من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخلة كما على الفعل العامل في كل فتامل
وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصح آه النظر مبني على ان واو لا يصح الاحيث يراد نفي
الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في مغني اللبيب من ان دلالة العموم
المذكور على نفي العموم وثبوت البعض من قبل دلالة المفهوم وهي انما تثبت
عند عدم المعارض والمعارض موجود في الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل
على تحريم مطلق الاختيال اي التكبر والتفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله
لا يحب مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد بتحريم الربا ونحو عن الطاعة مطلق المهين
لعباد الله هو كثير الحلف في الحق وانما لم تلبس في الراي والتميز اي حقير عند الناس
لاجل تلبسه من المهانة وهي القلة والحقارة فمراد الشيخ اذا تاملت في نفس الكلام
حيث يخلو عن الدلايل الخارجية وبعدنا الامر على ما ذكرنا وهذا المعنى يفيده لفظ

اي الدراهم

اذ الا تفصل تبعيض التقادير المفيدة لحين تنبه الحكم في بعض الصور على فيما سواه فتامل
قوله بان قدمت على لفظ اشارة الى ان النفي المستفاد من لفظ لا يتوجه على القيد
اعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدير كليته ولا يرد ان انتفاء
الدخول في حيز النفي قد يكون مما انتفائه في الكلام اصلا فلا يصح قوله عم النفي على الاطلاق
لما قال ذو اليدين هو عمر بن عبد ودسمي بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه
وقيل اطول عليه روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشائين الظهر
وسلم في ركعتين فقال ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن
فقال ذو اليدين بعض الذي يين ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم
وفيهم ابو بكر وعمر فقال يا عمر احق ما يقول ذو اليدين فقال نعم فقام عمر واتم الصلوة
ثم سجد سجدتين للسهو واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن
ليس بمطابق للواقع وكيف يصدر عن معصوم عليه السلام والثاني الكلام مبطل للصلوة فلم يستانفوا
والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منها لان عدم كون الشيء
يستلزم عدم الشعور به ويكون من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم كذا ذكره
الشيخ اكمل الدين في شرحه المشارق وفيه بحث ذكره بعض اساتيذنا وهو ان
جواب ذي اليدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه
الحقيقي فانه من اصل اللسان عارف بمراد الرسول عليه السلام ولو كان ما وقع منه عليه السلام
لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقي لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى المجازي
انهم لانا نقول بديهة سوال النبي عليه الصلوة والسلام عن الصحابة بقول ذي اليدين
ذو اليدين اذ لا معنى لان يقال استعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف
في شرح المفتاح ويمكن ان يدفع البحث بان كلام ذي اليدين انكر وان كنتم ما شعرتم
بشيء منها لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كما لا يخفى على المصنف او نقول
المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في خبر او عن الثاني انه كان قبل فسخ الكلام في
الصلوة فيبقى ما بين الدلايل لعم احتج بالحديث فيها لا يبطلها اكثر تاويله عند الحنفية
ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل بحث واشكال اذ تحريم الكلام في الصلوة كان بمكة
وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لان رواية ابي هريرة وهو متوخر الاسلام

المعنى ٧

لان عدم تحريم الكلام ٧

وقد رواه عمر فين حُصَين بطريق آخر فيه هجرته متاخرة بل ذكر النووي وفي التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة قوله على من الذنوب اشارة الى ان المراد بالذنب في قوله تدعى على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان دبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي قوله قال المصنف المعتمد في اثبات مثل الحديث وشعر ابي النجم فيه نظر لان المثل هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فاما البيت قوله والشايع فيما اذا لم يكن الفعل الخ لفظ الشايع يدل على جواز الرفع في مثله والمذكور في معنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذا غير جايز عندهم الان ما نقله الشارح عن سيبويه في قولنا كلهن قلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور فلو كان النصب مفيدا للذكر العموم والرفع غير مفيد اشارة الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم على كل جزئي المدعى انما يفيد كل نفي المشمول اذا دخلت في حيز النفي وشمول النفي ان لم تكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني في خاصة وفيه بحث اذ لقايل ان يقول يجوز ان يفيد النصب للاكل العموم على وجه سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فقول الشارح لافادة القطع بالمقصود ولا يفيد النصب اصلا ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء من جزئي المدعى لان المعتبر فيها الكلية والقطع كما لا يخفى ولقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب بان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي لا بدليل قوله على ما نبه عليه الحدي كان كلنا على طاعة الرحمن ابر واتقى لاحتمال ان يكون كان تامة والجملة هي الخبر بدليل قوله فيصدر عنه كلنا وهو ناهل كما مر في معنى اللبيب واذا لم يكن للكلام المذكور كليا جاز كون معمول العامل لفظيا ايضا فلم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشارح من شمول النفي لما دل عليه سياق كلامه لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعى لا على الاول لجواز كون النصب ايضا مفيد الشمول والعدول الى الرفع لغاية ندرته وقوعه معمولا لعامل لفظي واعترض عليه ان الواجب ما نبه اجيب عنه بان سيبويه انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقا فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر ولئن سلم لا نسلم وجود حذف الضمير جايز على السعة بدل على ان الضرورة المطلق بعضها قوله الا تاكيدا اي لمعرفة عند

عند البصريين ولهذا جعل سيبويه كلهن في البيت للمذكور مبتدا لا تاكيدا وعند الاخفش والكوفيين كونها تاكيدا للنكرة محمود قوله في اجراء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيفت هي اليه مع ان الفعل جار على غير ما هو له لما تقرر في النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الاضافي وان لزم في الصفات مطلقا لان الجملة ما اشتملت على الاجراء اذ لا تاكيد بكل الا ما اشتمل على اجراء بوجه افترقا بحقيقة ادعاها كما صرح به في كتب النحو قوله او في حكم المقدم كما اذا حذف المقدم المؤكد وبقي التاكيد على ما جوزه سيبويه والخليل وقدم التاكيد على المؤكد ان جوز في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم تتقدم ذكرها الا انها لم تذكر او ذكرت متاخرة لكن في حكم التقدم عما هي عليه وهو كونها غير معمولة لعامل لفظ هذا الذي ذكر ينبه على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المقتضية على تاويل ما ذكر كلا مقتضى الظاهر مبني على التغليب والا فترك الخطاب مع معين المضمر الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر قوله لقولهم اي العرب ابتداء من غير جري ذكره لفظا او تقديرا فيه ايضا وضع المضمر موضع المظهر بناء على وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موضع المصدر اي وصفا مثلا لوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان المثل به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف بل يكون ان يستفاد ما بين هما قوله ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب آه جاء ثم للتراخي الرتبي وتباعده في الرتبة من الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب هو المبالغة فلما اراد زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل اولا للتشوق الى ان يفسر وترغب في طلبه قوله والتزم تفسيره بنكرة الخ فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر ان ابليس يضع عرشه على الماء ويبعث سراياه وسياق الحديث يدل على انهم يجيء احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التميز الملتزم وابن المخصوص قلت يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضمير مستتر ابهاميا مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حديث التميز قوله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي بالرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن ذكره في مغني

اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم تعم بل السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث
لا قرينة لا تتبين السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية هو التعريف الذي يكون
الكلام المفيد للمدح او الذم العالمين معه مصوفا في الظاهر على وجه لا ينكر
من اول الامر لان مدح شخص غير منكور من الاشخاص او ذمه او وصفه فان
قلت هذا التباس في قولك نعم الرجل زيد حيث لا يعلم انه مخصوص او محصور قلت
لا لان لاية تدل على ان المخصوص محذوف وهو ابو بعد مر وفي مثله يجوز حذفه كما مر حوا
بمخبر خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قد سؤل عنه بمن هو
فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه اخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون
المخصوص مبتدا خبره محذوف اي زيد ممدوح ولعل وجه ان الحذف تاخر
الجملتان لكن المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه في
جواب السؤال عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفايدة فلا يناسبه الحذف فليتامل
الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده ابن هشام في الباب الخامس من مغني
اللبيب تور لاحتمال ان يكون الضمير ايضا عايدا الى المخصوص انما ذكر الاحتمال لان الضمير
ايضا عايد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرح المفتاح فيكون ما فيه
نحن فيه تور درهما سبعون ذراعا اي ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه فانه يقال
ذرعا وضع سيبويه التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان
ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها يعني طولها سبعون ذراعا وهو نعم هو
او هي زيد عالم فان قلت كيف هو زيد عالم مثلا مع انه لا عايد في الجملة الواقعة
خبرا قلت لان هو الجملة في حكم المفرد اي الشان هذا الحكم لوضوح ان فايدة العايد ان
تربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فلا حاجة فيها
الى رابط لم يربط بالمبتدا وضمير الشان المبتدا بعين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الربط
وكذلك لا تحتاج الى الضمير في كل جملة تكون عبارة عن المبتدا نحو قولي زيد منطلق وقوله
عز اسمه قل ما كنت انا من الرسل من قبل الا الا انه كان الشان او القصة يشير الى
ان التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة تور وبخارا تانيث هذا الضمير
اي تقول لصاحب الكتاب فاذا الضمير المقدر في قوله تعالى ان تكلم للغة والتقدير ان تكلم

الجنة كليس كما ينبغي تور ولم يسمع هي زيد عالم تعريض للمصحيث قال او هي زيد عالم
فقد يجاب بان هذا بان التذكير وان ثبت بالقياس على سوى ما استثنى من مستثنى
وقوله ليس بحجة تامل رفعه فتامل فتضمن سبع سموات في يومين اي فخلقهن خلقا
ابداعيا او اتقن او حكم والضمير في قضاهن مبهم يفسره سبع سموات وقيل السماء
السابق ذكرها على المعنى وسبع سموات حال وقيل العماء جمع سماء تور والوجه الاول الاغرب
الفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه وذهن السامع ان قلت هل يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان
في نحو ان زيدا عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع يفهم من الظاهر ما هو
المطلق بخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم منه الا انه مرجع في ذهن المتكلم واما
ان ذلك المرجع هو الكلم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بل الوضع فيكون العلم
تاما ولا من الشان وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا تحصل
من الشان تور ابو موسى نحذرك الست ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما مر
ونحن نحذرك بدل منه والفاء زايدة لان ابا موسى مبتدا وتحذرك خبره والفاء
زايدة في الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وعلى ما ذكره فوجدا ما هو ان زيادتها
في ابدا لظلم لظفر له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف على نحو قوله تعالى نعم العبد
اي نعم جدا هو وهذا وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد في موقع
الفاء تور انما يصح في ضمير الشان لما قيل لا يصح ايضا في ضمير الشان اذا لم يكن في سهل
الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشان يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا
ولا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله ولا يخفى انه انما يرد اذا جعل التعليل كي
ليتمكن تعليل الوضع المضمر المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر ان مر في التعليل
الى القاعدة هو الوجه اذ التكلف وجعل تعليلا لقوله وتوهم هو او هي زيد عالم فلا
ورود له وهذا ط تور اذ السامع ما لم يسمع المفسر قبل لا نسلم ذلك لجواز ان يعلم
بقرينة اخرى والغرض فيما يعلم انما فيه ضمير او لم يعلم انه لاي شئ تور لاشتهاره
ووضوح امر حقيقة او ادعاء تور كقولهم في المطلع زادت [illegible] ومن التحكم فلا يبعد نطاق وبعده والمطوق من لبس الحمام عهدته وظباء وجرة
ما لها الطواف ومن العجايب ان حكك متقرر عليك من ترك التعريف لغة في فدايغا

بقوله في المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر موضع المظهر والرواق ستر يمد فوق
السقف وهو مبتدأ عليها خبره كفولك في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت
وقوله للظلام حال من الرواق وقلايد جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة ليس
لها حجزة ولا ينفتق وللساقان تانز دالمرأة بهما فتشد وسطها وترسل اعلاها
على اسفلها الى الركبة والاسفل بجر الى الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد
على الحاضرة وهو انسب بالتراصيع لكن الليق بالمرأة شبه ما في قلادتها ونطاقها من
اللآلي بالنجوم والمعنى دارت لجيد وسمحت بوصالها والحال ان عليها رواقا كانما
من الظلام لو كانت مستترة بالظلام من الانام وقلايده ونطاق من النجوم
والسرق شقة من الحرير واللطاف ثوب تلتفق به ثوبين كم عاقلكم للجزية
للصفاقة الى ضمير المفرد في موقع الرفع على الابتداء والجملة اعني لعين خبره تريد
يقاتل معنى الريد بقي والزند اسم كتاب مرعول في زمان قباد واباح
الفروج فقتله انوشيروان قوله كافرا نافيا للصانع اوتاليا بالمين خالق الشر
وخالق الخير فنسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد رد على ابن الراوندي
من قال وخورنق المثال قوله فكذا الاريب وطيب عيش الماهل اذا رشد ذاك الحكيم
كامل ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم من الاختصاص شيء شيء هو
المغايرة بين الشيئين على ان تغيير البديع باذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع
هو المخترع كما على مثال قال الجوهري ابتدعت الشيء اخترعته لا على مثال والله
بديع السموات والارض اي مخترعه كذلك وكون العاقل محرما والجاهل
مرزوقا كثيرا الجزئيات والنظائر في كل زمان وايضا لحكم البديع هو الامر الغريب
سواء كان ضد ما ينبغي ام لا قوله عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا
على الاختصاص ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به
في المفتاح حيث قال وذلك ان كمالك العناية تميز ما لانه اختص بحكم بديع عجيب
الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع لانه لما كان يرد عليه ان قصد التهكم
بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتميز لم يقتض اسم اشارة سواء قصد به التهكم كمال العناية
بالتميز ام لا فجعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب

بل يتم

بان اسم الاشارة يفيد كمال تميز ولا شك ان التهكم يزيد زيادة فاذا قصد التهكم اعني
بالتميز قصد كمال التميز او رداسم الاشارة قوله تقالت كي اشجى البعيث قفي قبل وتك ابين
يا ابنة مالك ولا تمتني نظرة من جمالك وما بعده فان ساءني ذكرك لي بساءة فذر سرقي انك
خلت بيلك فخلي امر للمخاطبة من الوقوف ووتك ابين قرب للبعد والواو وما
بك علي هوانك اليموت بريبون قتلي وهو موضع الحال او الاستيناف او البدل فمن نظرت
استيناف فجواب هل نظرت بهذا المراد قوله هو الله احد الله الصمد لم يرد الواو طفت
بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكر احد
لعلم بجمديته بخلاف احديته قوله اي ما انزل القرآن الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين اعني بالحق بيد الحصر
وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين اعني بالحق بيد الحصر
ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر مع المضمر اذا فسر الحق الثاني بالقرآن والا وكما يوله
عايدة الى المعرف معرفا فلما فسرناه بالاوامر والنواهي على قبيل علمانيكون ما
نحن فيه فان كلا من التعقيبين لهج معنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق انه لا
احتياج الى هذا الاستدراك لانه اذا اختلف معنا هما كان القياس الاتيان بالضمير
ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بان مرد وهذا ان الاستخدام خلاف الظاهر فلا
يكون الموضع موضع المضمر في النظم والكلام فيه قوله فمن يرجم بالجزم وهو ان من استفهامية
اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح قوله انا العاصي اتيتك اورد عليه ان
حق العبارة ان يقال انا العاصي اتاك لان العاصي لما كان بولا كان هو المقصود بالنسبة
فيكون مرجعا للضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن غضبه وكان العاصي عبارة عن
المتكلم فعاد الضمير المتكلم ميلا الى المعنى قوله على ان يكون العاصي بدلا هذا اذا ذهبت
الاخفش والمبرد ويابون ابدال النظم من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بلزوم
انتقضية البدل من المبدل كما حققه الفاضل الخشي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على
جواز ابدال المعرف باللام عن ضمير الغايبة وكون المعرف باللام اعم من الضمير مطلقا
تجويز وفيه نظر يمكن من وصفه قويا فتش هذا ان المقصود في هذا المقام ان وصف
المعنوي لا الغرض النحوي فمعنى قولك انا العاصي ايضا يمكن من اوصف المقصود ثم
الاظهر ان يقول وفيه تمكن من وصفه الضمير قوله كايا من كان انا او غيره كما سيجيء من

الرسول ومن موصوفة في محل النصب خبر كأينا والعايد محذوف اي كائنه واجتمع هنا امتناع
حذف خبر كان بقي عليه ابن هشام وصاحب اللبان وغيرهما واجيب بانه هنا سماعي
ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع لاي من يحج الى ما ذكر وانا خبر
مبتداء محذوف اي هنا او غيره او بدل من كان على ان يكون من قبيل استوى جبير
المرفوع للمنصوب كما استعير للجرور في نحو ما انا كانت ولا نصفة اسم من الانصاف
قوله هذا اعني نظر لكلام مع هذا التغيير مصرح في كلام اسكاكي ولولاه لامكن جعل
المشار اليه مطلق النقل بقرينة المقام قوله نحو لعبارة ادنى تسامح لان معناه الظ
ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يقتضي بعد العذر اعني النقل عن الحكاية الى الغيبة
وناده من عن يمينه الى شماله وقيل ما خوذ من التفات الانسان يمنه ويسره
وهو الاذب والفرق ظاهر قوله وبهذا يتم كلام الايضاح اي بالشرط المذكور
وجه الاشعار انه قال جواب سول او نحوه لا نا نمنع انحصار الالتفات عنده
في خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح
به فيما بعد قوله نظر تنشاط اي مع النظرة بالهمزة الايادة والاحداث من طرء
عليه اذا اورد وبالباء التجديد من طريت الثوب اذا عملت فيه ما يجعله طريا
كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور قوله منها انا زيد وانت عمرو ونحو رجال
قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط في التعبير لانه اخبار عن
شيء لا تعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتامل نحن الذاكرون صبوا الصباح
اخره يوم التحليل حارم ملحا للبيت للعقيل قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب
الذين في لغة طيء هو رفعا على الذين كفروا وهو لغة هذيل
ايضا فان قلت ما السر في ان الذاكرون على هذه اللغة يكتب بالياء مع مخالفته في لغة
من لزم الياء في جميع الحالات قلت السر فيه هو انه حالة بنائه شبهته بالحروف
واللام للتعريف على هذا بان تعريفه للعهد الذي في الصلة فاقروا لعدم ظهورها
حالة من حالة البناء كما لا يرى حرف التوقع وشبيهها فيما هو شبيه بالحرف
واظهروها في حالة الاعراب لان شبهه لحرف الغى تم النظم ان الصباحا
تصريح بجزء معنى صبحوا تاكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق

حركه

تمرينه

بقرينة المصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا
لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف اي صبحوهم والغارة
نصب على الحال اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن الذاكرون
اغارة اصباحا في ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح كالمكثار
حال على الترادف والتداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق اخر اي بابتداء الى
الطريق الاصل المتقدم على الالتفات قوله وما سبق الى بعض الاوهام الخ قد يسبق
ان الاسم الظاهر طريقة الغيبة فلا اعتبار بالتعبير حتى يتحقق الالتفات ولا يخ
ولعل المتوهم وبنى كلامه على ان المظهر لو كان للغيبة لان النداء للخطاب
تامل انا الذي سمتني امي حيدرة البيت لعلي كرم الله وجهه والحيدرة الاسد
وكانت فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غايب سمته اسدا باسم ابيها فلما
قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المراع ايكلكم بالسيف
كيل السندرة وهو صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازني
الحق فيه بحث لان الالتفات من تم وجود تحسين الكلام فلا وجه للقبح لانه التفات
من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى في باب اللفظ كما سيجيء في قوله وانتم تجهلون
على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العايد والاسناد
الظ كلها غايب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه للمفتاح
فلو كان في امثلة ما ذكر فمناقشة لما وقع في كلام هو في اعلى طبقات البلاغة
قوله تطاول ليلك للابيات لامرء القيس في رثاء ابيه والخلي الخالي من الهم والحزن
والوقاد النوم وله حال من ليلة اذ لا معنى لتعلق بات به والباء الذي جاءه
هو قتل ابيه وابو الاسود كنية كذا في شرح الشريف للمفتاح وقيل سمي ذلك النهر
قيل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار الله
الشارح في شرح الكشاف ورد معنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع عنه
بيترتب عليه ما قصده من المبالغة في الوصف ومدارها الالتفات على اتحاد المعنى
بحسب ما اريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى مما يحققه بحسب ظاهر ذلك وتوجيه
ما نقله الفاضل اليمني من ان ابا علي وابن جني وابن الاثير حكموا بان ليلك

تجريد طيب بالتفات والصواب ان ليك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريد او ان عد تجريد لم يكن التفات كما ذكره الفاضل المحشي في حواشي الكشاف ف في اتائيد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الا التفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق آخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التائيد منهم كما لا يخفى على المنصف قوله او يكون الثاني في ذلك اي في لفظ ذلك ورد على الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفات على الابيات قوله بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ان يقال فذلك الذي قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاجمال ويكفي ذلك فلا يرد ما ذكر حيث لم يقل ذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا للمخاطب الاول والا لقال ذلكم فيه بحث لانه يلزم منه خطاب اثنين من في كلام واحد من غير تثنيه او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب ببطلانه على انه يناقضه ظاهرا ما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف في ولتك هم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة فاخلد فاو ان كانت المخاطبة بها الانية لان افراد الكاف للخطاب المتصل باسم الاشارة جائز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك لعلكم قوله قلت نعم لكن المراد بقوله وما لي لا اعبد للمخاطبين لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني وما لي لا اعبد هو حبيب بن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله فليس المراد بقوله وما لي لا اعبد الا ما هو مفهوم الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد بها صاحبيه على سبيل التعريض ليتلطف بهم ويداريهم والغاية المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اولا الكلام المخاطبون قوله وهذا الخطاب مثل المتكلم في قوله من بنا رجا بني يعني ان كلا منهما تغيير موافق لاصل المقصد فان من جاء به الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جاء بني يوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله هو المخاطبون حثا لهم على عبادة مخالفتهم وقوله اليه ترجعون يوافق هذا المقصد لكن مناسبة

لكن

كون كل منهما تغييرا لاسلوب الذي قبله يكون خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق وقد قطع للنظر بانه اراد الضمير راجع الى قوله فصل لربك فكان لنا فائدة الالتفات في الاية ان في لفظ الرب حثا على الفعل المامور به لان من برك سيحج لعلة وفيه از الة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس مرجحا في افادته الاعطاء من الله وايضا كلمة انا تحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك ذال الاحتمال لانه لو لم يجيء ذلك للغائب والمخاطب في الكلام المتقدم قيل انه في الضمير والافالجمع من الاسم الاعظم قد جاء في القران للواحد كما قالوا في قوله تعالى فاداته الملائكة مع ان المنادي كان جبريل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه معنى هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء البلغاء البدويين لا القران المجيد بدليل ما بعد قوله وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القران المجيد حيث غير من قال يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القران واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلتزم من به ادنى مسكة قلت هو من باب تطييب المخاطب على المخاطب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص النبي لانه اعم المخاطب بالحكم بانه امام امته وفذاوه كفداؤهم او لان الكلام معهم والحكم يعمهم بتبعهم هنا بحث وهو ان صاحب الكشف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا انما يكون للجمع لتعظيم رسول الله واستشهد له ان مخشريا قد يقول اذا عثر فان مشيت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كل الامرين في القران المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره العلامة في موقع الاستشهاد من كلام القدماء وكيف يصح قول الشارح ولم يجالح فتامل طحا بك البين يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء والباء للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد للتقريب بعد للتقريب وهو ظرف فطرب اوطحا وعصرحان اوحين على الروايتين

بدل من بعيد واشار بتضمير بعيد الى الشباب وعصرحان مشيب الى انه لا منافاة
بين كون بعيد الشباب وكون عصرحان مشيب ظرفين لشئ واحد على الابدال
وانما لم يجعل الخطاب في طحابك للحبيبة اعني ليلى اى ذهب بك قلبك حتى يكون
في قوله يكفني ليلى التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشائع و
هو طحابه قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحابك مفتوحة لانه وان كان خطابا
لنفسه الآن لكن الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتانيث انما هو في اللفظ
ويؤيده ان العلامة صرح في قولك رحم تذكرت والذكرى بهيكلك ونبينا
بان التاء مفتوحة خطابا لنفسه قول الماضي في تضمين قوله تعالى فلما رأى الشمس
قال هذا ربي لان تذكير المبتداء يعني هذا باعتبار الخبر يعني ربي في محل نظر اذ لا معنى لتانيث المبتداء
حتى يحتاج الى تعليل التذكير بالنظر الى الخبر بان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو
في لفظها ولذا يقال لها مؤنث سماعي لفظي والجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق
لفظ مؤنث عليه يلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث في
الاشارة اليه ويرجع الضمير ولذا قال الله في الآية المذكورة فلما افلت واحتاج صاحب
الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة
باعتبار الكتاب قوله او على انه خطاب للقلب قيل اعتبار الالتفات في تكلمي بالنظر الى المحل
لا يجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجراءه على
الظهور وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يكن ابقاء الكلام
على اسلوب الحجاب كذلك ويكون التقدير تكلفك على ان يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف
للنفس وهو متسع واجيب بان الشرط صحة اجراءه على الاصل في الجملة وهو ههنا يمكن وذلك
على تقدير جمع التفات القلب الى اصله وان لم يتمين بدونه فافهم قوله وقد شغلوا بها جملة
حالية والمعنى تخلفني وصلها والحال انه بعد قربها او ايامه قربها على حذف المضاف
والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر العظيم قوله حتى اذا كنتم في الفلك الآية فايدة الالتفات
في قوله تعالى وجرين بهم المبالغة كان الله تعالى يترك عالم غيرهم ويعجبهم منها
ويطلب الانكار عليهم قوله والله الذي ارسل الرياح الآية فايدة الالتفات
في شقناه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم تستقل

كلام

كلام البلغاء صيغة الجمع في الغايب للتعظيم حتى يتاتى هذا المطلوب من غير الالتفات
بان يقول فسقى قوله ان يكون الخاطب بالكلام اى من يلقى اليه الكلام ويتلقاه
من المتكلم سواء كان في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم انه ملخص ما ذكره الشارح
ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما ان يشترط فيه
سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما و
على الاول لا يخلو اما ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد او لا الاول مذهب
بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون المخاطبين في التعبيرين
واحدا ولا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور قوله ومن
عند الخليفة بالحاجة الجار متعلق بالحاح المقدر المضاف بعدها وبه نفسه تكون
الباء زايدة كما شبعت عليه في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز اي تغلب بالفوز
بالغيبة من عند الخليفة والمنادى في قولك يا فداك محذوف اى يا خليفة
والسيب العطاء والارتياح السرور كانه اراد انك ذو نشاط في العطاء
قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور قيدا اخر
اعني وصفة للمخاطب والفايدة العامة التي ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا
القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب الذي هو المتوجه الاخير لم يحصل الالتفات
وان كان سامعا تحققت تلك الفايدة لصحة السامع الكافية فيها واما قول
الشارح بما سبق غير ما يترقبه المخاطب بنظريته لنشاطه فالنظر الى الام الآتي

قوله هل بين جزيكم البيت او الابنى كنانة ان حشوكنانتي نبل بها نبل الرجال
هلوك هل بين جزيكم لكن الكنانة هي التي توضع فيها النبال ويشدها الانسان
على وسطه والنبل الاول السهام والثاني جمع من النبل او البناله بمعنى
الفضل والشرف وقد نبل بالضم فهو نبيل وبالجم نبل والهلوك مصدر
هلك كالدحول بمعنى الفاعل والالوك بالفتح الرسالة قوله وذهقا باطلا
اى ذهب يقال ذهقت نفسه اى ذهبت وخرجت قوله صرف الله قلوبهم
الآية واردة في جف المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان
فالمراد بقوله صرف الله قلوبهم تثبيتها على الصرف ومثله شايع فلا تصيل

الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن
ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء لقطع وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار الكيفية
كما قيل يا رحمن الدنيا لا يوم المؤمن والكافر ورحيم الاخرة لانه يخص المؤمن
وقد تلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية لانها
كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها قوله اى ذلك الغير الظاهر فيقال
اى خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى ازيد ق على خلاف مراده انه
الغير ما اراده قوله كقول القبعثري اصل القصه ان القبعثري اشار كان جالسا
في بستان مع جماعة من الادباء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال
القبعثري اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك
فاحضر القبعثري وهدده فقال القبعثري اردت بذلك الحصرم ثم قال للحجاج
لاحملنك الا اخر القصه فانظر الى ذكاوة القبعثري فقد سخر الحجاج بهذا الاسلوب
حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما حكي فان قلت كان المناسب لغرض
الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت
هذا الاستعمال والتعدية مر وصفي يقال حمل على الادهم اى قيد ولو سلم
فليكن من قبيل القلب كما يشعر به او تشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة
قوله من الاصفاد وهو من الصفد بالتحريك وهو العطاء قوله من صفده اى قيده
من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به قوله الاولى بحاله لعدم اهليته لجواب ما يساله او
لعدم الفايدة فيه بالنسبة اليه قوله سالوا على السبب روي في الكشاف وغيره ان السايل
اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه
الجمع عند جماعة منهم الزمخشري هذا قال سالوا بالجمع بلفظ الجمع قوله حيث قال ما
بال الهلال آه دلالة هذا القول على انه سوال عن السبب دون الحكمة خفي جدا
كما اشار اليه في شرح الكشاف قوله فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله
تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها علة لطرف الفعل والا فافعال الله تعالى
ليست معللة بالاغراض عندنا قوله فصعق والصواب فخر وامّا الاية التي وقع
فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الاية ونفخ في الصور فصعق وقد يقال

الحاصل وانى ان يذكر الفرق بين العينين ان كون المذكورة جملة مستقلة ليس شرطا
في الثاني بخلاف الاول وان الالة توهم شيء من كلام سابق شرطا في الثاني دون الاول
قوله قصم الفقير القصم بالقاف كسر الشيء حتى يبين والقصم بالفاء كسره من غير ان
يبين حتى كان الحمام ابيت المراد اظهار التحسر على فوات ذلك اليوم وانقضائه
تحثل اى تجلى والمراد بالعارض الاسنان بعد الثنايا ليست من العارض قاله
ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذي يليه وقال بعضهم و
قال بعضهم العارض ما بين الثنية الى الضرس قوله فاصرمه بيد والبيد صرمت
الشيء صرما اذا قطعته وصرم الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم اى تجدد
او احدانا قد سبق بيانه تطريبة اذا كانت مهموز اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت
ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين قوله للاصفاء الله متعلق
بالايقاظ على تضمين معنى الحث ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب
الاصفاء لهم هذه الفايدة العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على
مذهب السكاكي او الجمهور لا تنطبق على عادة يكون السامع فيها حاضرة الباري
تعالية عن النشاط والايقاظ الاصفاء فلو ذكر شيئا ما يصح في حقه كان ذنب
وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتي اينما وقع صالح لان يقصد به هذه الفايدة
بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم قوله وقد يحقق مواقعه
على نزعة المجهول لانه متعدد وقد للتحقيق والباء في بلطايف داخلة على المقصور
قوله على طريق الاتساع هو ان يجري الظرف مجرى المفعول به كقولهم ويوما
شهدناه سليمان وعامرا وفي شرح الكشاف للقطب ليست شعريتي
لم لم تجعل هذه الاضافة حقيقة بمعنى في كضرب اليوم قلت لتحصيل غرض المبالغة
لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في
الدهر وصاحب في الزمان وهذا ظاهر قوله والمفعول محذوف دلالة على
التعميم قيل عليه لو قال الامر كله يحصل الدلالة على العموم واجيب بالمنع مستندا
باحتمال الحمل الامر على المعهود والتاكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان
فيه فوت الاختصار المطلوب قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر انه حمل

مراده مجرد التمثيل لا على انه من القران ولعله يقال بحو قوله تعالى قوله وان الدين لواقع
اى الجزاء لحاصل والحج يكون معنى لواقع ليقع قيل هذا بعد تسليم لان اللام تمحض المضايع
للحال والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التمحيض المذكور هو مذهب
البصريين كما ذكر في كتب النحو من ان اللام ربما يكون لمجرد التاكيد كما في قوله تعالى وان ربك
ليحكم بينهم قوله قلت نعم ولكن فيها الدلالة على تمكن الوصف اه كانت عبارته الجواب
في اصل النسخة هكذا ولم توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال
لما سلم مجيئها بمعنى الاستقبال بقوله نعم مجرد التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة
على تمكن الوصف اه وشبانه لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظها من خلاف مقتضى الظاهر
كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل الخ واعترض اولا على استغنا المغير اليها
بانها تعريكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريف
الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال بمنزلة الوضع
بجامع التبادر فصير عن المتبادر بالحقيقة فوعن غيره بالمجاز تجوزا وطورا بان زمان
الحال معتبر على التقييدية للموضوع له لا للمحرز به ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد
يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطاري على اصل الوضع لا اليه نفسه
لكن بعض ايمتنا الاصوليين صرح بان اسم الفاعل مثلا مقتض وانفتني وفيما لم يقع بعد
مجاز لغوي فهذا ينبغي اعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا يخلو عن الاباء تكلف
اعتباره بالتقييدية وكذا تعرف بين مذهبي اهل العربية والاصوليين ثانيا بانه قد
صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لاجل مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق
فكيف يجعل قوله اسم الفاعل والمفعول مما لم يقع مجازا والمجاز قسيم للكناية اجيب بعد
تسليم حصره فيما بان المقصود بان كونهما لم يقع غير موضوع له فصورة فيما اريد هو
بهما مجاز وظرفه الحال في الذي اريد بهما كناية لتشارك المعنى المجازي والكنائي
في كونهما غير موضوع له بقي هنا اصل وهو ان غاية ما لزم من جواب المفتاح
كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة
المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم كان كل مجاز كذلك وليس
قوله وكذا الماضي عند الاكثرين اى وكذا اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الماضي عند الاكثرين

واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب
الحنفية وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاءه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة
والا فمجاز قوله القلب من قلب الجراب جعل ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وهو ما هو
في موقع الابتداء نكرة سواء كانت محضة او مخصصة فان كون المبتدا نكرة محضة او
مخصصة سواء قبل دخول النواسخ او بعدها مع كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة المنفية
في كلام العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من
في من ابوك وكم في كم مالك مبتدا ما بعدها خبرها وان كان الامر من غير العكس
وما زعمه الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك
مبتدا وابوك خبره مسموعين قال قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى
ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان يقال
على ان افضل مبتدا وابوه خبره قلت لنا ان نجعلها ايضا من باب القلب والكلام فيها
هو جار على الاصل بقي هنا شيء وهو انه اذا جاز كون المبتدا نكرة في الجملة الاستفهامية
على ما صرح به الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سيأتي
لم يوجد داع من اللفظ الى اعتبار القلب في قوله كان امك لكونها حملا استفهامية
مع انه صريح خلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة
وهو في جملة يكون المبتدا نفس الاسم المتضمن الشرط لان كل جملة استفهامية
فتدبر قوله في قبل التفرقي ابيت للمنطاحي عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها
بن حارثة الكلابي وقد كان اسره الله فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل
والالف في ضباعا للاطلاق وهو من خم ضباعة اسم بنت ضبة للممدوح وقوله
الوداعا بتقدير مضاف اى موقع الوداع في الصحاح التوديع هذا لو صل والا
الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق قوله للذا المعروض عليه
هنا انما قال هنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك
اذ المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض
عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب
قول جماعة منهم الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب التوسعة لبعقوب

الكلام مبالغة في تخلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس اي العذاب اليهم قوله غير نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظرف وهو غير مقبول الا نكتة باعتبار ما يلزمه من الملاحة ايما وقع قوله ورب ضفن ناقته وقيل يصف غبنه مملوة بالتزيد الدهن كذا في شرح الايضاح للافتراني وهو غلط فاحش نشاء من تصحيف السين بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة تصرح في انه يصف ناقته كما قال فلما ان رمضت سنتان عنها وصارت ثقة تعلو الجذاع هنا ما يرى الصلد فيها فالبناء عليها ان تباعا وقلنا مهلا لنشبها لكن تزداد للسفر اطلاعا فلما ان جرى البيت كما طبنت وفي الصحاح بطنت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان القصر بطانة اليماع ما كثر ما يطين بهوا الطين ايضا قوله ور ولقايل ان يقول انه متضمن هذا الايهام مسلم لكن لا لطف لهذه المبالغة في المشبه به اذ ليس المقصر من التطيين التكثير فانه ما تكثير مستهجن بل التمليس و رفع النتوءات والحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين معنى الالصاق والمعنى كما الصقت السباع بالقدد على بطريق التطيين فلا قدر اصلا قوله على ان حال من الضمير في انصرفت تكون الاضافة فيها لفظية فلا تعرف المضاف بها قوله اقدام عرو راي مجرب آه رجل عرو بكسر العين اي غير مجرب والمجرب مثل المحرب هو الذي جربته الامور واحكمته فان كسر الراء جعلته فاعلا الان العرب تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل الخ البيت لقطري بن الفجاة و ما قبله لا يدل لان احد الاحتمالات متحوفا يوم الوغا بجمام والقدار في الرماح دريئة عن يميني تارة ولعامي حتى خضبت بما تحدر من دمي في كناف سرجي او عنان لجامي ثم انصرفت البيت الركون الميل والاجمام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التاخر عن الحرب والوغى الحرب الجمام بالكسر الموت وارا في صيغة المتكلم من الرؤية الدرئ بفعل وزن الصحيفة طلقه عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة وعن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها ومن هذه لعنى الداخلة على من زائدة عند الاخفش مالك والاستدراك الغاية منه غير فانه قيل فقدت عن يمنه فالمعنى فوصلت يمينه وذلك محتمل للملاصقة وغيرها فاذا جيء بمن تعين كون الفقد ملاصقا لا

بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور وعرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال اخر لا قلب في واحد منهما واختلفوا ابو حيان فانك لا تبالي بعد حول البيت الحول السنة ويويده انه يروى اولم فانك لم تضرك بعد عام وقيل حول اسم رجل كان يقول لمن يجاوره فانك لا تبالي بعد موت حول ما ادعيت لنفسك من شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان يمنع الادعياء عما يدعونه وقد ذهب فادع ما شيت وفي حواشي المفصل للزمخشري الظبي مثل في الضعف والحمار مثل في القوة فويد لعلى ضعفه ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاساقل لا لاعالي وماج اللوم وارتفع البخار وعاد بعد مثل ابي قبيس وسبق مع المجنة العشار ماج اللوم استفعال من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والتيار بكسر التاء وتخفيف الميم الاصل وعاد بمعنى صار وابو قبيس قيل اراد به اما قاد بوس وهما النعمان بن صدر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم وقيل اراد الجبل الذي بمكة والمعلجة تانيث المعلج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه وبرذون هجين اي عتيق والعشار بكسر العين الابل المهملة جمع عشراء بضم العين والمدوهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل الفحل وحاصل المعنى ظ قوله لان اسم كان ضمير وهو معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة سواء كان عايدا الى النكرة او لا واجري عليه احكام المعارف ويقال تفسير الضمير العايد الى شيء ما في قولك اعني شيئا ما ذلك الشيء من الاشياء والخبر معرفة فان قلت الخبر هي الجملة لا امك والجملة لا تكون معرفة قلت كان امك ليس بجملة اذ لا ضمير فيه كان على هذا التقدير لانه مفسر كان المقدر ولا ضمير فيه فكذا في مفسره لان مفسر المجدوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة بقيد الخبر ليس الا امك وهي معرفة قوله والمعنى الطبيعي كانه امك حق العبارة ان يقول كانت امك لان الفعل مسند الى مؤنث حقيقي من الادميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره باعتبارها وافق نظم البيت قوله وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اذا المعنى جاءنا باسنا فاهلكناها كان الباس سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه قلب

الناصبة وضع للسبب متعلق بفعل دل عليه الكلام اي اتاني الرجل من جانب اليمين ولم يتعرض
لليسار والنظر تعويلا على العلم به المقابلة واو في قوله او عنان لجامي بمعنى الواو وقوله
يصلح قرينة على ان اصب بمعنى لم اخرج فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اصبت بمعنى خرجت
حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الفت على ما صرح به في الجواب المرضي
المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى وقد نلت مني الاعداء ما اردت ولم ينالوا مني
ما ارادوا فحذف المفعول لقصد التعميم ثم كان الانسب ان يقول ولم يصب
الا انه يكون من قبيل الاسناد المجازي فليفهم قوله والجواب الرضي ما اشار
اليه الامام المرزوقي فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي
اشار اليه في اثناء البحث غير مرضي مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها
بما ليس منه في ذلك قلت السر فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير
في لم اصب او مفعولا ثانيا له يفهم منه لم يكن جذع النصرة قارح الاقدام كونه
مجروحا او حين الفاهما ايا ما فعلاه صار كذلك بعد الجراحة وبعد الالفاء لسبب
كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير
في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا القصور فلذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى
ما فيه من التعسف لان كون بصيرته التي كان عليها انما ينا سب وصفها بالفروح
لا بالجداة تر وهذا ظاهر والاحسن في الجواب ما هو الملايم لقولهم اقدم غر وراى مجرب
بالاضافة في كليهما ان يقال وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه
مكان له حال كونه غرا وصف بصيرته بالجداة اشارة الى ان راسه وبصيرته
امر حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدربه الامور والتمرن
عليها قوله اي تقول ضبا بي بنجارث البرجمي قال الفاضل المحشي يقال ضارت
من الارض ضبابا وضبوة اذا اختبات فيها فغيره امتثالا لهذا التركيب بان المناسب
اما تقول بدل يقال اي بدل اداوى وجه ما ذكره ظاهر لكن انما يتجه اذا لم يقراء
صباءت مثلا على صيغة المخاطب بل على صيغة المتكلم فتامل قوله ومن شك
امسى بالمدينة رحلة البيت من شرطية حذف اجزاؤه واقيم غير مقامه
اي من شك امسى بالمدينة فليمس فاني لا امسي لاني غريب في الغريب عالم

على الارتحام

على الارتحام ويكاد يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة
النون بسبب الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها
بالتنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة
حال منه او لفظ رحله والمدينة متعلقة بامسى قوله لامتناع العطف على محل اسم
ان قبل مجيء الخبر هنا عند البصرة لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء و
في خبران ان خلوا عطف قبل مجيء الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء
يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفيين فالعامل في
خبر ان هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحذور
المذكور قوله احدهما بالعطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنه
صاحب الكشاف المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها استدل الفريق الاول
بان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخولها ودخولها كلا دخولها ولما انتقل
لفظا بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكنه محلا واستدل الفريق الثاني بان اسمها وحده لو كان
مرفوع المحل لكان وحده مبتداء لعدم تجرده عما لهوامل اللفظية وفيه نظر لانه
باعتبار كالعدم كما ذكره في شرح اللب لفقره كذا قيل قوله ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين وفيه بحث لان الخبر المقدم لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر الان ضرورة
افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل
فيلزم كونه مرتفعا بهما والمفروض انه خبر للمبتداء اعني المعطوف على اسم ان فالمحذور
باق بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور
معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا لان الرفعين المختلفين بالاعتبار
كالضمين في كلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبر المبتداء لا خبر الان ويؤيده
انه لو جعل عليه يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين والمحذور
لا هو خبر ان لان قوله لعزيب لا يجوز ان يكون خبر المبتداء لانه لا تدخل اللام على
خبر الان يقال اللام زائدة كما قيل في قوله تعالى ان هذان لساحران الا ان
الحق ان زيادة اللام محتاج الى ما صرح به في مغني اللبيب او يجعل من قبيل ام الخليس لعجوز
شهربنه اعني تقدير المبتداء ويقال وصار لعجوز عزيب فيكون في المعنى داخلا تحت المبتداء
المعنى

لكنه خلاف النظم فلا يرتكب بلا ضرورة ولعل هذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف
اي الوجه الثاني من وجهي ارتفاع قيام هو ما قطع به وفي الآية وجه اخر غير
الوجهين المذكورين في ارتفاع قيام وهو ان يكون الخبر المذكور للصابئون
وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابئون وانما حذف لدلالة خبر الصابئون عليه
وبهذا رجح هذا على ما وقع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف
الخبر فذلك لو صح مخالفة امرين هذا في تغيير الموضع بان مذهب سيبويه في نحو ان
زيدا وعمرو قايم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه المرجح بأن
في تغيير الموضع نكتة سر ترجيح اختيار جانب البلاغة مع كونهم من بين المذكورين
صلاة الخ الصابئون على القراءة بالهمزة وبدونها على الابدال اي الخارجون من صبا
اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهود ويسوا النصرانية وعبدوا الملايكة فهم مشتركون
ولذلك كانوا بين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن امن في الآية
من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور في صدر الآية الذين امنوا فكيف يصح ان يقال
من امن منهم لان المراد بما في الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور في الصدر الذين
على التحقيق ومن امن من ثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف
للصابئون كذلك والمراد بالثبتة في قوله فعايدة تقديم الصابئون التنبيه وهو
التنبيه من اول الوهلة قوله وخبر الاول محذوف مبني على ان تقدير الموصوف
خلاف الظاهر والا ينجر تركه خبر الاول بل للمجموع من غير مصير الى حذف الخبر تقدم
المحذوف اي قوم راضون كما صرح بمثله في شرح المفتاح في قوله وعلى ما هم وقد
تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر
اذ لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت
ونحن اولاء ما قولان قوي السجدان وبيت نحن عامروه لنا وذو مزم والاركان
والستر محمول على الحذف والاصل قامروه فحذف الواو احتراز فيهما بالضمة كقوله
اذا ما شاء ضر امرأ من سوامهم لا يالوهم احد ضرا قوله وكذا قوله دعاني بامر البيت اوله
دعاني فصامت لعوس وما دعا بها والتنوين فيهما عوض جلان رماني بامر لد والبيت لابن احمر
وقيل لازرقة بن طرفة الباهلي تنازع معوج تشيري في طوى عند الحاكم فقال التشيري هو

لعن بن لص لغيري عليه الحاكم فقال قصيدا منها البيتات ويروي ومن نحو الطوى
رماني ويروي من نحال الطوى رماني والحال ناحية البير من اعلاها الى اسفلها وقيل
معنى البيت على هذه الروايتين رماني بامر يحج عليه مكروهة كاندر ماني
من قعر البير فرجعت رميته عليه واهلكته ويحتمل ان يريد بالطوي ما طوي في القليب من
الحفر وحيث كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان فعيل
وفعول اصالحان للتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجوب ابي سعيد بان ذلك
ليس مطردا اذ لا يقال رجال كريم لا يقيدها لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة
والموصوف لا يتلزم استلزامها في جميع المواضع ويمكن ان يرجح قول ابن الحاجب
بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يحذف خبر
كان وقد يجاب عن الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحملها عليها وان
جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء غريب ولا يقال هذان غريب والوجه الفارق
ان الجمع يؤول بالفرد فيوصف المفرد يحمل عليه اي جمع غريب ولا يؤول المثنى بالمفرد
بالمفرد فيوصف المفرد فيحمل عليه اي جمعين غريب ولا يؤول المثنى بالمفرد حتى يجوز
ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل بالمثنى فتامل قوله فضعه عنده اي الكلام
عند من جعل بريا خبرا لوالدي وجعل خبر كان محذوفا وقوله فاورثنا قبر معنى البيت
واربيت اي سترت والمترع المتلئ من قولهم ترع للاناء بالكسر يترع ترعا اي
امتلا او اترعته انا ومعن بن زايدة الشيباني كان من اجود العرب ممدوحا
للشعراء زمانه حتى حكي محمد بن ابي بكر الرازي في بايع الحكم ان شاعرا ضرب باب
معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب على خشبه اذا جود
معن ناج بحاجتي فليس بآتي معن سواك شفيع والغاه في الماء الذي يجري
الى داره فلما ابصرها معن واخذها وقرا البيت الذي عليها استحضر الشاعر
واعطاه مايتي الف درهم ووضع الخشبة تحت مساطره وكان كلما يمر يخرج الخشبة
من البساط ويقرا البيت ويعطيه مايتي الف درهم حتى استكمل الشاعر ثلثمايتي
الف درهم في اربعة ايام ومدحه في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال
كان حقا علي ان اعطيه كل يوم حتى لا يبقى في الخزانة شيء قوله كقولهما كان زيد فايما

وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف
مفرد على مفرد جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا
دقة فليتامل يريد ان في العطف مسببا ما يحتاج دقته الى دقة لان عمرو عطف
عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقائما وعطف قاعدا على قائما يوهم كونه مسندا اليه
لقائما وعطف قائما الى زيد وذلك لدقة ان تعتبر في عطف عمرو مجردا كونه
مجردا كونه شاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعد مجردا كونه مشاركا لقائما
في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بما خوذا مع عطف صاحبه
ليرتبط احدهما بالاخر الارتباط الذي من المعطوف عليهما ويوصل العطف
هضما على بعد العامل دون الاسناد فكان الامر اظهر كذا في حواشي
شرح المفتاح بقي في تمثيله لصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو
قدر بعد حروف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب
لم يكن الامر باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد
لكن لا يكون مثالا للمسئلة اذ ليس فيها جملتان عطف المفرد انه على احدهما
على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على البعض
الا ان يحمل على التنظير او التمثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين وان
لم يكن المفردان من جملتين وقولك زيد منطلق وعمرو جوزات رح في شرحه
للمفتاح بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة وان يكون من عطف المفردات
ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدا الابتداء
وفي الخبر هو المبتدا عنده فح فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير
صورة الجواز والفاء في فاذا قيل لسببه وعن الزيادي انها جواب شرط
محذوف وعن المازني انها زايدة ولا يرد عليه عدم جواز حملها لان جواز
الحذف فليس من لوازم الزايد صرح به ابن هشام في معنى اللبيب قوله
فح يكون معمولا به لا ظرفا هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية
لاذا واما ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح نحو
ظرف الخبر المقدر لا مفعول به قوله فح لا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال الجزاء

المضاف اليه في المضاف قوله لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام
مشعر بايوجبين الاولين من الاعراب مطردان وهذا مستقيم في المثال المذكور
واما اذا اصدر بامر فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب كيف
ان كون الخبر ملا لان اذ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا
معنى لتقدير مقدما لما يخفى ثم انقدح بعيد من على عدم الاطراد الذي لجواز
كون بالباب بدلا من بالمكان بدل الكل من الكل ويجاب بان الفصل من البدل
منه بالمبتدا غير جايز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد
يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السيرافي
ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى ما يجوز ان يكون
اذا في قولهم فاذا زيد خبرا لهما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد
لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة قوله وان لي اسفر اذ مضوا مهلا روي
مثلا مكان مهلا اي ان فيهم مثلا واعتبارا الى بقي ويروى ان في كتاب سيبويه
ان في اسفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز
ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف
تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا
مضيا لا رجوع لهم ولكان تقول انه ظرف مقدم لمهلا انه يجوز تقديم معمول المصدر
عليه اذا كان ظرفا وان لم يجز وهو ظرف لمقدر اضيف المذكور اي ان في السفر
بعدا في زمان مضيهم وطولا ولكان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان اخران
ذكرهما الشريف بعدا وقيل المهلا الكثرة قوله لا رجوع لهم عدم الرجوع
مستفاد من المهل القريبة المقام لم يحسن ولم يخف عدم الحسن على تقدير وجود
القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفاءها قيل كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم
يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم قوله لها الخاتمة اي لتلك الفاظه من خض الطائر
بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحيه تقدير لو تملكون قيد فيه جمع بين
المفسر والمضر وهو غير جايز فالصواب ان تقول تقدير لو تملكون اجيب بانه
مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل التالي في مثله تاكيدا فافهم

تملكون ص

على تقدير لو تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا وردبان قوله اذ القصر من
الاتيان بهذا النظر تفسير المقدر باي هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه
مبنيا على تقدير الشكاكي ولما كان غيره رضيا عنده صدل في الخ الباء الى ماهو
محتاج عنده من كون الثاني خبرا فتامل قوله فيه دلالة على الاختصاص وان الناس
هم المخصوصون بالشح المتبالغ فيه بحث وهو ان بروز قوله تعالى انتم تملكون في صورة
المبتدا والخبر على قياس انا عرفنا انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واختصاصهم
بالشح المتبالغ المستفاد من قوله تعالى لامسكتم خشية الانفاق فلا يفيده البروز المذكور
قطعا كما لا يخفى على المصنف نعم لو اعتبر الشرط في تملكون فقط لامع انتم بان يكون التقدير
انتم تملكون لظهر الاختصاص بشح وغاية ما قال ان الباء في الشح داخلة على المقصور عليه
لا المقصور وقوله وان الناس الخ ليس تعبير المقول لقول على الاختصاص محاصل معنى الاية
والله اعلم انه لو كان ملك الخزائن محصورا بكم لبخلتم خشية الانفاق والاتكال
يدل على كونهم متبالغين بالشح مقصورين عليه لا يتعدونه الى خلافه وانما يدل
على ان الشح المتبالغ مقصور عليهم اذ لا دلالة في الاية على ان غيرهم ليس بهذه
المثابة حتى يفهم ذلك فليتامل قوله وبرجح حذف المسند اليه الخ فيه بحث وهو
ان الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتاتى
بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لم يتات
الا الوجه الاول والسادس وتقديم حذف المسند بان المسند اليه اقوى
ركن في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء ولا كذلك
المسند فانه كالوكن الزائد بالنسبة اليه فحذف ما هو كالتاييد اولى وارجح
وتعارض بان المسند محط الفائدة فلا يناسبه الحذف وحمله على الحذف
المبتدا مما وافق له اما عجب للمعنى فلما ذكره الفاصل الخبشي واما عجب
اللفظ فلان الصبر في كل منهما محكوم به والقرينة ههنا انه اذا اصاب
الانسان مكروه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه
عندا صابته مكروه ما اوكى في هذا قال امري صبر جميل واذا احتمل الامران فلا
يصح احدهما قرينة قوله على وجه يكون المبتدا معرفة اولى قيل هذا معارض بان الاصل

فالنكرة

في الخبر التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر صبر جميل
اجمل ولي اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض قوله وليس المعنى على هذا بل
على انه احمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام
كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم الصبر وهو
الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا
فلان مثل هذا المحذور لازم في تقدير المبتدا لان المقصود من الكلام القيد الزائد
سواء كان فلا اثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قولنا امري
صبر جميل ان امري ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امري
ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بما لا شكوى
فيه الى الخلق ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو
عين الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى
محل تامل بل الاظهر ان يجعل جميل في صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما
ثالثا فلان المفهوم من قوله احمل من الجزع وجود الجمل في الجزع ولا يجوز التجريد
عن معنى التفضيل لكانا لا اقتران بمن اللهم الا ان يحمل حاله على ما فيه من تلجج
الصدر قوله لنا اولا في الوجوه الجملة ثلثة فانت علمت المتبادر فيما اجتمع فيه النفي و
القيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنفي هو القول بتثليث الالهة
لا القول بالالهة مطلقا فاين نفي التوحيد قلت سيجيء الاية اعني قوله قوله تعالى
انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي القيد والمقيد
معا كقولك ما زيد عندك لم عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون نام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للشاركة
في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الوجه
المذكور واجاب الشريف بان الظرف في المثال المذكور تشتغل بضمير زيد فلا يصح
خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك زيد قايم وعمرو بخلاف قام فيما ذكر المعترض
من الامثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط
ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصل او حاصل في الدار

وانضمة

الدار وعمرو فيلزمه ان يجوز زيد قام وعمرو وقاعد بتنوين قاعد ولا كذلك في صورة
الظرف غير متغير يجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشبه الحال على المعترض هذا ما حاصل
ما ذكره في شرح المفتاح وهو شيء وفيه بحث ظاهر لان عمرو اذا اتصل معطوفا
على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يحمل الظرف
المذكور من زيد ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو
من حيث هو احد المذكورين كما في قولك ازيد او عمرو قائم وقياسه على زيد
قام وعمرو ليس بصحيح لانه عطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي هي
لاحد الشيئين لما لا شياع وقد اشار في الدار الى دفع هذا البحث حيث قال
و لو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون خبرا عنهما بتاويل احدهما ولذا اذا قدم
في الدار ولم يقع بعد واسطة فلا امتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني اللبيب
بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكرته لصح زيد
قائما وعمرو وتقديم زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم سنده فالقبح اللفظي وهو منتف
فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله وليست مقر الرجال ظلامة اباة
ذلك عن الاكرمان وخالياته وانتهى قوله جملتان ليس قوله مشتركان قيدا لاحترازيا
اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قولهم اقام زيد ام قعد عمرو وامثاله لكان
ايضا منقطعة عند جميع متاخري النحاة الا ابن الحاجب والاندلسي كما صرح به
الفاضل الحشي وانما نقض للاشتراك لان المعنى المثال السابق كذلك فتدبر
كلام الشارح يشير الى ان قولك عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك
بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرد بعد ام وعدمه والحق
ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقدم الخبر في احديهما وتاخيره في الاخرى
مع امكان الاتساق كما اشار اليه الفاضل الحشي فان ذلك دليل الانقطاع وقوله
كلام ان يوان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاخذ
صار الانقطاع مجزوما به فتامل قوله قام منقطعة لا متصلة للمتصلة للسوال
عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المتواليين
في علم المستفهم بليها والاخرى بل الهمزة والمنقطعة قد يكون بعد بل والهمزة

اي للاضراب

اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام سابق
وقد يكون للاضراب المحض سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو ام لا وله هل تستوي
الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقول هل لك قلنا حق ام انت رجل طالم يريدون
بل انت وعند البعض لا تسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في
صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقدير الخبر لا
اختلاف فيه اذ ليست همزة داخلة على التساوي وهذا ظاهر وعلى
رأي صاحب الكشاف على ان ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير منقطعة لا يقدح
فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا
له انت خير كان فوق عندهم بصر اعقولهم ام انا خير عاول بقولك ام تبصرون فلا اختلاف
في الحقيقة حتى لو اوّل بقولهم ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيبويه في الكشاف
هذا واما باقي الصور فالاولى ان يكون منقطعة لما ذكره بقوله لانك تقدر الخ فتدبر
قوله لان هذا الكلام صدقه تقدير ثبوت ما عرض الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان
القرينة هي ذات السوال وهي تحققه مذكورة في الآية وان كان وصف السوالية
مفروضا والمتبادر من قول المصنف سوال محقق وان كان هناك سوال صادر عنه السوال
ويحقق منه الا ان يترك المصير الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن
وذلك بان يجعل تحقق السوال على تحقق ذاته سواء تحقق وصف سوالية ام لا هذا
خلاصة ما ذكره الفاضل الحشي وهو حسن لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المصنف
فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا للسوال المحقق فاعتبار اتصاف الجملة للجوابية
ويلزمه اعتبار السوال بالسوالية فالمراد بتحقق السوال تحقق السوالية فالتوجيه
هو ما ذكره الشارح على انه ظاهر فان الآية حكاية لما يصدر عن الكفار من سوال النبي
عليه السلام وصدور الكلام لو سالتهم قايلا كنا نقول كذا فالحذف في الآية التي ورد بطريق
الحكاية للحذف في المحكي لا لكونه جوابا للسوال بالنظر الى المحكي فلا يرد من تقدير الشرط
والجزاء فليتامل قوله والف القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جعله خلق السموات
والارض لانه المشتمل على المسند فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم
السوال قرينة انما هو باعتبار جزءه والذي هو خالق السموات والارض

وقد يقال حذف مسند المبتدا اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى كقولنا
الله خالقها بؤدى هذا المعنى قيل بل يريد به ايضم قولنا الله خالقها ولا يتاتى الجواب
عنه بان الحمل على الجملتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد
تسليم ان الجواب عن الظرف هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على ان القرينة
يتيد ترجيح تقدير الفاعل على تقدير اسم الفاعل وانما المتصد من الجواب المذكور ترجيح
تقدم اسم الفاعل على تقدير ضرب المبتدا قوله لظهور ان السوال تعليل للنفي المستفاد
من كلمة الحصر في انما يدل اى لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السوال
الخ ومن ثم قيل الى قوله ليطابق السوال اى الفاضل المحشي المطابقة حاصلة معنى
على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السوال وهو
من خلق وان كان اسمه صورة هو فعلية معنى اذ الاصل في من قام قام زيد
ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من لتلك الدلالة
على تلك الذوات المفصلة اجمالا للاقتصار وفيه بحث ما تقدم في باب الانشاء
من ان المسؤل عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير ام قام زيد الخ كان الشك
في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر اذيد قام ام عمرو فالسوال
اسمه لفظا ومعنى ثم انه منقوض بما اطبق عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل
جملة اسمية يجاب بالاسمية البتة وماذكره في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور
في من قام لا يتاتى في ماذا صنعت اذا جعلت اسمية وبينه في الحواشي بان
الفعل مسند الى المخاطب فليس فيماذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه في من
قام وماذا عفاه الجواب غير مخلص وعفاه كذا اصل بحث لان ماذكره من قام من
ان الاستفهام بالفعل اولى لا يخص صورة الفاعلية فان فولك من ضربت تقديره
اضربت زيدا ام ضربت عمرو او بالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه
جملة اسمية وماذا عفاه حتى يجاب بالاسمية في الاولى والفعلية في الثاني
تحكم لا محيد عنه والاظهر من الفرق ملتزما قوله والجواب انه ما حمل الكلام الا على انه ما حمل
الكلام الا على ان جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل الا على النظر
او هو اثبات المدعى عند جمهور النحاة بدليل الخ لا تصحيح المدعى بالدليل السابق

المنظور

جملة م

المنظور فيه وهو ظرف وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بانه
كما جاز فعلية كذلك جاز جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر
قل الله ينجيكم منها اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه ما نعا من تقديم الفعل و
هو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف ومن
تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص في امثال الصور
المذكورة كما تقدم قوله في مرثية يزيد المرثية على وزن محبة مصدر رثاء
وتشديد الياء خطا ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن
ضرار النهشلي وفي شرح الرضي انه لحارث بن بهيك والله اعلم قال بعض
المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون زيد منادى
اى ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية
بفتح ياء ليبك او النايب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه فيه اذ يحتاج
مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة فيكون
منادى والاظهر المعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول به ويكون
ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نايبا عن الفاعل لا منادى قوله اى يبكيه ضارع
وقيل اى يبكيه وهذا انيق بالمعنى وماذكره اتم رجح اقرب بالسوال
المقدر قوله وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور فان قيل بل قد اعتمد
على الموصوف المقدر اى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في
تعلق الجار لا محذور ايضا قلت ان كفى في محله الاعتماد على موصوف لا يقدر
الالغاء لعدم الاعتماد لتصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف
مع اسم الفاعل يلتزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قامت بها المعنى
وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي
لعمله اذا قوى المقتضي لتقديره كما في باطل العاجلا وبارك ابا فرسا
لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تاثير اعتبار
هذا المقتضي في كل موضع نظر لا يبين يقوى من حيث المعنى لان مطلق المضمومة
ليس سببا للبكاء بل هي بوصف مخصوص فافهم قوله اى بكى لاجل هلاك المنايا يزيد

فيه بحث وهو انه قد سبق ان افادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله
لاجل اهلاك المنايا يزيد لا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب ان المراد
بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها وورود فضله الخ
اما على المقتضى للحذف فبعد بيان الجواز وهو القرينة قوله فعلم ان هناك باكيا كما هذا في
اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا ان يقدر ان هناك اذا كان حمله اسمية
والجمهور منعوا وقوعها جوابا لها والوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاحمال
فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقد اسند الى متصل فان قلت قوله لبيك مجردا
عن المسند اليه يدل على الموضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل
تكرار الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت المعنى كما يفهم من
الجمل المستقلة والكلم المستند على ما لا يخفى قوله وهو اشتمال على ايهام الخ التأطين
فان قلت ذلك الايهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام
بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض ذكر الفاعل في الجملة الاولى
ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور ثم يمكن
ان يقال في بناء المفعول ايهام الخ بين المتنافيين حيث طال الكلام على عموم الامر
او آخره على خصوصه فافهم قوله عز قوله تعالى ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن الله احد والكاف في احدهما تضعف التعويل على
القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب
ان الذكر ههنا في احدهما تضعف التعويل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادهما
واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا الزيادة تقرير المسند قلت ما اختلف
تيقظ المخاطب لاختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع
وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في تفننهم
ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم ههنا بحث وهو ان ما ذكره من التقريض يكون
سببا لذكر المسند لكن السؤال ههنا اسمه لفظا ومعنى والجواب فعليه
محضه فما السر في عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيما ضاهت وامثاله
قوله وحصول التعجب بدون الذكر مما اريد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق

كونه خاصة لا على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك من هذا اشارة الى دفع ما اورده المصنف
الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان
مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه
وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه
واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث
كان التعجب مناسبا لحال عليه فقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا
او قصد التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرينة
اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرينة فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره
وقد تقدم ما ذكره المصنف على تقدير تسليمه وارد عليه وعلى سائر اسباب ذكر
المسند لان جميعها مشروط بوجود القرينة فيتحصل الاغراض بالقرينة والحق انه
غلط فان التقريض بقباوة السامع والاستناد وسط الكلام كيف يحصل
شيء من القرائن وكذا الكلام في غير هو فلكونه غير سببي مع عدم افادته تقوى
الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد
غير سببي ولا يفيد تقوى الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب
بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدأ عند لهذا لا يحتاج الى الضمير كما
سبق وان كان جملة صورة وقد اشار اليه الشارح بالحذف الى جواب اخر
حيث قال ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد
في جميع صور تحقق هذا المعنى وفيه تامل قوله اذ لو كان سببيا نحو جملة قطعا
لا يرد عليه نحو زيد قايم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس
بجملة لما سيجيء من انه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي
ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة قوله بالطرق
المخصوصة وهو تكرار الاسناد مع وحدة الفعل قوله ليشتمل صورة التخصيص اي
يشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور
مرجا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوى
انما هو من عدم قصد التقوى فمعناه على ما نقل من ان وضع المحقق انه افضل

لان فيه نفي القصد الى التقوى ونفي افادة التقوى بدون القصد ايضا بخلاف عدم
قصد التقوى فانه لا يدل على نفي تحقق التقوى بدون القصد والحاصل انا العموم
يوجب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي
الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما ينقيض
الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالبعض المذكور وان كان منه بحسب الصدق مع
ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم قوله
محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشي ههنا المعنى وله بالثبوت بدل اشتمال
تنكير العامل والظاهر ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح بمعنى المحمول
وقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية اعني كونه محكوما به كما يقال القيام محمول
بطريق الثبوت قوله واجيب بان صاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف
به نفسه ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوى مقصورا مطلقا اي لا في هذا المقام
ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول على حذف
المضاف اي لم يكن من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا قوله فظاهر انه لم يكن بثبوت
مطلق او انطلاق لزيد فان قلت اذا لم يكن بالثبوت له كيف يكون مسندا سببيا
وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور
في تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي ونفي الحاصل لا يدل على نفي العام
فلا محذور فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتفض لما خرج قيدا بفعل
لاطائل تحته فليتأمل قوله واذا كان المجموع فعليا فقد بطل اجيب بان معنى التعريف
يسند بكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الكلية في زيد
ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا
الى الاداء مع تقييده به نظرا الى زيد وهذا يا ولون زيد انطلق ابوه بزيد منطلق
الاب واما جعل الجملة خبرا من الاقتباسات التي لا لبس معها ورد بان
كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند وجملة مفهوم قائل بانه اذا كان في الكلام
مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة كون الجملة في نحو زيد ابوه منطلق مسندا الى
زيد ابوه منطلق مسند الى زيد عنده فتصدق عليه تعريف الفعلي مع جملية فيتطل

قاعدة

150

قاعدة المسند والحاصل ان ما ذكر المجيب اعتبار لجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ
وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث جمعوا على ان المسند في زيد قام ومثل
هو الجملة وغاية جانب اللفظ مع ان فيه وغاية جانب المعنى ايضا في الجملة كما هو
المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى
وغاية ما يقال لا نزاع في ان الجملة مسند بناء على النظر والاصطلاح ولا في انها
ليست كذلك بحسب الحقيقة واما كان غرض المجيب اصطلاح تعريف السكاكي كان
له ان يقول مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصلا
بناء على النظر المتوسع قوله ثم استدل على ان المسند الخ هذا امر مجيب اذ بعد القول
بان المسند هو مطلق بدون بوه والاستدلال كيف يحكم بفعلية المسند مع انه
لم يحكم بثبوت مطلقا لزيد بل لابيه قوله وهذا خبط لان اللازم مما ذكر الخ
اجيب بان حاصل استدلال ذكر الفاضل هو انهما اتفقوا على ان اسم الفاعل
مع فاعله ليس بجملة تعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند
هو اسم الفاعل فقط وبعد الظهر انطباق دليله على المدعى وان يخد زيد منطلق
ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل يندرج في الثاني وليس
بشيء لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم
اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذلك
لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف قوله في الجملة
عبارة المصباح اوضح لدخول زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المصنف دون عبارة
المفتاح وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل وعليه بان المسند فعلي سواء قدر
الظرف بالفعل او باسم الفاعل فما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر
اذا كان فعلا للمبتدا نحو زيد قام لم يصح تقدير والجواب عن الاول ان ليس
المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي
هو الثبوت تحقيقا او انتفاءه ولم يكن ذلك ظاهرا في نحو كفى الدار زيدا راد
قدره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا تحقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده
من ان سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا الى الظرف

اجاب عنه بعض اصحاب الحواشي

غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار كان المسند في الثاليين جملة ويحصل التقوي ان قلت
ما معنى عدم افادة زيد قايم التقوي حاصل لي زيد في الدار لعدم التفاوت
في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت وانا في الدار قلت التفاوت
في التقدير حاصل اذ التقدير حاصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف
في الافادة لم يصح التركيب لان مستقر ان جعل مبتدا يلزم وقوع المبتدا
نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تعلق الجار بالمبتدا وهو لا يجوز كما
شي متقدم وانما قال حتى يكون خالد مرفوعا به لانه مذهب الكوفيين الذي
بين الكلام عليه قوله وجميع ذلك خط الابتداء فلا اذ هذه الامثلة امثلة
لافراد المسند لم يفسره لاستكماله وتعريفه اراد بالتفسير المتعارف وهو
ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والا فقد تقرر في المفصل ان قوله غلوزيد
ابوه مطلق تعريف بالجامد في التحقيق ويمكن ان يقال انه جملة علقت اه رد عليه
الفاضل الخشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف او لا كون المسند جملة حتى يعرف
كونه سببيا مع ان حصل السببية احدى ضابطتي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف
اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند والكلام جملة فلا طايل
تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد
المسند جملة فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي
الحكم يوتى بالمسند جملة والا فمجرد افادة المسند في تفسير المسند السببي الذي قصده
حالة مقتضية لاتيان المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي
للجملية المسند جملة علقت على ما هو مال المعنى لا يخلو عن سماجة هو ان يكون
مفهوم المسند مع الحكم عليه ان رجع الضمير الكون المسند سببيا فظاهر
ان رجع الى نفس المبتداء احتيج الى تعسفات ذو ان يكون كذا وقولنا الحكم عليه
مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا
بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه
الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير اثنا عشر للسببي خارج عن
تعريف السكاكي له مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الضمير اعني ظاهرا على

متعلقا بما قبله حسب ما فهم هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد
يجاب بالتزام التعريف بناء على الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتداء ثانيا فيكفي لهم
قوة على ما سيجي وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم يشاء من قصد
التقوي حتى لو لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون معرفا كما في اما عرفت
كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله او يكون المسند فعلا يتوجه الاسناد
الى ما بعده الخ قيل اما على النظم او حب الحقيقة والمال ليتنا ولزيد طاب ابا او المال
زيد طاب ابوه وانما صيرانا في ذلك ان الفرق بين طيب اب زيد وطيب نفسه وان كان
مستفادا من جملته بيد ان قلت يفهم من التفسير ان المسند في زيد طاب نفسه
من المسند السببي مع انه في زيد طاب فعلي والفرق تحكم لانا نقول الذي اشد ايل الفعل
في كل من المثالين نفس زيد في المال اجيب بان الضمير لاحضار اشتي السابق في الاذهان
الى ذلك الحاضر واما النفس فليس في تلك الثابة فتامل قوله متعلقا اي قبله سبب
ما اعلم ان تعليق قد يكون باضافته الضمير فيدخل نحو زيد اخوه ضرب غلامه
لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد واخوه معا قوله فالاول زيد ابوه
منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو ينبغي جعله سببيا ولا معنى لتعليق
ذلك الجامد بالمبتداء تعليق اثبات اجيب بانه ماول بمسمى بعمرو فيظهر صحة تعليق زيد
او كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق ابوه يصح زيد مسمى اخاه بعمرو او مسمى ابوه بعمرو
قوله ولا يخفى انه سهو او لا كان المناسب الخ قال الفاضل المحشي وايضا لا احتاج في ضابطة
افراد المسند الى قيد ثالث يخرج عنه انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما
تحققته وليس المقصود من معنى التركيب حقوق الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر
ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد المسند بقوله
فعليا فما حاجة لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب ان السلب
في قوله ليس فعليا متوجه الى القيد اعني كما تحققته فعند ثبوت الاصل اعني فعلية
بعين انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما تحققته واما على زعم
المتوهم فهو فعلي لانه يشترط في المسند السببي ان ينتسب به الى شيء على وجه البناء
اعني تقوم المبتدع به فالمعنى الذي يقابله ليس كذلك وهذا السبب بطل يصدق

قال الشارح في شرح المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا تنظر اليه العرف واللغة
على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق استعمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان
هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير الاعتباري
مصحح للظرفية في الجملة **ور** والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل
تعين بمقدار الحال مفوض الى العرف يجب الاغماض ولا يتعين له مقدار مخصوص
فانه يقال زيد ياكل ويمشي ويجيء ويكتب القرآن ويعلم كل ذلك حالا وشك في اختلاف
مقاديرا زمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موجود
متصل فالحال عندهم وهو آت مرضحال في الزمان لا جزء منه لان يجب ظرف
مقارنهم عرضا موجود حال في زمان موجود مقارن لما ذكره الشارح من تغير الحال
لا يستتم في ابتداء الزمان وانتهاءه ولا بالنسبة الى الامور الانتزاعية الا ترى ان
الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقع في الحال **ور** بخلاف الاسم
نحو زيد قايم فيه انه مخالف لما اسفله في تعدد امثلة خلاف مقتضى النظم من ان
اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ولعلك ان اتاملت في
بعض ما اسفلته هنا كفاك تطلع على التوفيق **ور** مع افادة التجدد الذي هو
من لوازم الزمان الخ المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد
لانهة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث
بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز
كذا في شرح المفتاح يقتضي تجدد الكل وحدوثه رد عليه الفاضل المحشي بان
هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصد تجدد
الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود
لان الكلام في الحالة المقتضية كون المسند فعلا لاحدا مقارنا للزمان وفيه انه
لم يرد بالمسند في قوله فالمقتضى المسند حقيقة اعني الحدث على ما اشار اليه
الفاضل في البيان لم يكن لفظ التقييد في محله لان احدا لا منعه جزء الفعل
لا فيده على ان جعل المعرض افادة انضمام الزمان على ما هو المال يعرى عما التحقيق
فيه وقد ان رح ايد بتفرع الوجوه وتيا ملما يحدث عنه ذلك التوسم

بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة الاول على ذمه ويحتاج
الى قيد اخر يخرجه **ور** ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان
هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في نحو اتيتك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب
من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف ولا المذهبين مذكور في محله كتب النحو
هذا وقد يقدر لفظة في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار مع ان وان والمعنى
ان المسند السببي يكون اذا كان الخ ما قدر لفظ الزمان المضاف الى ما بعده قدر له
عاملا اضمر ورفع وقلب المضارع حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان الشايع بعد اذا
هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجوع الضمير الى المسند وقوله
او وقت تكون المسند على تقدير رجوعه الى **ور** اذا كان المسند سببيا واعلم
ان منشأ استبعاد الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور في الكلام
وان كان المضارع معه قليلا جدا ولهذا ما قدر المحذوف مثل من يكون ما الى كان فلا يرد
عليه انه اختار تاويلا من جنس هذا التاويل في حد قول الكاكي واما الحال التي
يقتضي ظاهر ذكر المسند اليه اذا كان السامع آه كما توهم **ور** والزمان الذي قبل زمان
تكلمك كان الاستاذ المحقق يقول لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه
ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان اخر للزمان وهذا
انما يتم لو لم يكن قبل زمان الظرفية ثم انه يعود المحذور بعينه في قوله وجوده بعد
هذا الزمان سواء حمل يترتب على الاستقبال او لا الحال وينبغي ان يعلم انه لو
حمل يترتب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي
عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان
يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج
وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتامل ثم ان
ما ذكرته من التقدير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان
احسن من تقرير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك يترتب ان على زمان مستقبل
فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين اذ يرد عليه
ان كون الترتب في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين

قال الشارح

شيا فشيا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فتامل
او كلما ورد تحافظ الحق للتقدير ان قدر المعطوف عليه استحضر في والا كان
ان قدر لم يعرفوا والعامل في كلما على الوجهين يشوا قوله شيا فشيا يشوان المراد
بالتجدد فيما سبق التقضي والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم
من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد من الفعل المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما
سيذكره عن الشيخ ويمكن ان يقال ان مراد الشارح بيان المراد من البيت بحسب اداء المقام و
التجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المتصور بالبيان ليفهم من نحو التقضي والاخبار
ان في كل قبيلة فتيا يتوقيل انما بعثوا لانهم ابتلوا باظهار مفاخرتهم الا بحضرته
لانه الرئيس في كل شريف والقاضي على كل ذي مجد منيف قوله فلا افادة عدمها الاظهار بقبل ولا فائدة
مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا من افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان الاسمية
لا تفيد عدم التقييد عدم افادة التجدد بل عدم ما يدل عليها فتامل قوله لا يأبى الرغم
آه من ابيات الحماسة قاله جويبة بن نعم وله انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت
الطريق المعروف تستبق وفي قوله لان يمر آه كمال حسن او قوله لا يأبى رغمها يريد هم
بابه لا يصل لجنس الدراهم فاراله قوله يريد بجبهة الترجيه دفع التوهم بزعق كما تزجى البقرة
ولدها قوله او اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم لا يخفى ان الاستثناء يقتضي الاندراج
وذلك بان يؤخذ التقييد لعدم الظاهري والتحقيق فاوكره الشارح جوابا تسلمي
ويمكن ان يقال لا تسلم الاندراج والانتقاض فان التبادر من التقييد كون القيد فضلة
غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب الافعال الناقصة بالنسبة الى الخبار
قلت الظاهر ان مراده بهذا تقييد الفعل بغير الفعول وبالاستثناء عدم الدخول فالاولى
على هذا ظن فليتامل قوله لتقرر الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل
التشبيه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه مميز مصدر فلك
الفعل كالنفس للحسن زاد الشارح هذا القيد تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان
التبادر من فلك موضوع للتقرير اعني التقدم العام الموضوع له فيدخل في جزء الصفة
المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة لانها مما يدخل الصفة في مفهومها و
فيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يرد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده

في تفسير قيد التعريف المشهور بيانا لما هو المراد في الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل
على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه وهو غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد
ان يحمل على الزيادة ليخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام في قوله للتقرر الفاعل على
صيغة للغاية لا صلة للوضع كما زعم الحشي بيراعته قال الشارح على انها اعني تلك
الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف بالكون
وهو غير التقرير وايضا المشهور من الشرح والحاشية صريحان كان دلالة على
الاستمرار وانصاف على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل الا على الانتقال لا على
الاستمرار فكيف يكون محررة معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على
ذلك المتبادر الذي ادعاه لم يتطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر اذ الزمان
داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له هذا ثم اعترض رح من حيث
الوجهين اثبات كون كان مثلا فيدا بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان
على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه وجيها للعدول بالا
عن الثاني كما لا يخفى قوله وهذا معنى قولهم الى انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذ
اضافة الحكم الى المعنى جائية واما اذا لم يحمل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى آخر فلا يلائمه
اعتبار ما سبق اتصاف خبرها بمضاها لا يحكم معناه اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف
وهو الحكم قوله او عدم اراد ان يطلع السامع المراد بالمام هنا المخالطة بقرينة
قوله وفيه من الحاضرين فتامل اقول ممكن ان تكون معنى جزاء الشرط عند الكوفية
والا لو قع الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا وهو على الجزاء
عند البصرية وليس منفيا لما بينه الان من ثبوت الصدارة للحرف الشرط ولا يلزم
المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط المفهومي ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط
ماضيا اذ المتقدم عليه ما هو جزء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط
ضد المثال مبني عليه قوله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء
في قولك ان ضربتك تضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حروف
الاستفهام موضوعة للدلالة في المعاني على الجزئي كما صرح به بعضهم فتبين بخبر في نفسها للصدق
والكذب اشار بقوله في نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع به انظر بخصوصية
المتكلم والخبر اه قوله بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبر بان جاء كسعيد فاكرمه

ولا يجوز ان يكون بملاحظة التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه ان جاء فاكرمه امرا بالاكرام لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اشتباه التطبيق واما عند عدمه كما هو مذهب اسكاكي فلا اذ الاضرورة داعية اليه قوله لان الفاء قد اخرجته الى الانشاء محمول على حذف المضاف بقرينة السوق اما الى حكم وهو تغير معنى الكلام واحداث معنى فيه نقطع اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليها لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحدثت فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كلا ما يغير معنى الجملة كان حرفا مرتبة الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواعه فقوله فقف منه لجملة كلام المفتاح على ما علمه اهل الميزان من تغليط للاصطلاحيين فقوله اذ رح وتغليط له في موقع البيان لوجه التعسف قوله في انها قول لجازم موضوع للصدق والكذب اي لمحتمل الصدق والكذب قوله عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيدا فعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فعد وجه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها او على ضرب من التاويل مثل سوف المعلوم مساق المشكوك لنكتة يقتضيه او كون المخاطب غير جازم وان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل اما لتفصيل المجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك مما يجيء تفصيله واصل اذ الجزم لما قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما الملفوظات فانه تستعمل فيها اذا الاعتبار لحظي فليتامل للطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم بالوقوع الشرط وان لوجود الشك وفي اذا لوجود الجزم قوله فتنبه في المقال حيث قال ام لا لنكتة وفي بعضها تنزل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعاة حقه قوله انما هو لوقوع ان شرطا لا يستقيم الا بان يجعل الكلام على حذف المضاف لكن وقوع ان شرطا بقرينة المقام نحو فاذا جاءتهم الحسنة الاية لو رجع اليه من كلام الله تحقيقا وتوضيحا لاستغنى اذا والمقطوع فان في المحتملة والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وعرض الكلام مقولا عن لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فانظر الاعلم الله ليس الا العلم بالوقوع او اللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله

الظاهر المراد بالحسنة في الاية الاولى الخصب والرخاء لان الاية في اليهود حيث تشاءموا برسول الله فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل في الاية الثانية الفتح والغنيمة كما يدل عليه ذكر اذا فانه وقع في مقابلة قوله فان اصابكم مصيبة اي قتل وهزيمة شهادة ما قبله يعني يا ايها الذين خدعوا حذركم فانفروا ثباتا او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن الاية وانما استعمل الماضي في اصابكم فضلا ان الشرط مع اللام الموطئة لمن مد الماضي لفظا لان الجواب لما كان للقسم تقدم الدال على الاهتمام به فصدان لا يكون حرف الشرط ماضيا لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فضلا شايعا تحقق النوع الذي يراد بقوله فضلا من الله واما التكثير فللتعظيم وغرضه كما اشار اليه الفاضل المحشي وبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح وانه ليس مما يحتاج في دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله اللهم الا ان يقال في التناسب قوله اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليس بشيء لان ما قبل الاية وهو ولقد اخذنا ال فرعون بالسنين قرينة لما ذكر فيكون عهدا لغائب حيا تقديرا كما اشار اليه الفاضل المحشي مناسبا تماما وقد يقال يكفي في العهد كون المعهود مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد وهذا هو المعتبر في العهد الخارجي والحسنة اذا تعاهدا انما هو بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى لا المخاطبين بالاية وهو المعتبر في العهد الخارجي قوله كثر وقوع واتساع للمناسب لعبارة الكشاف التي مدركها ان يكون كثرة وقوعه مفعولا لاجله قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فلن قيل ليس كثرة الوقوع فعلا للفاعل فكيف نصب عنده فالملم قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار لان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على ان الفاضل المحشي الرضي اشترط ذلك وبهذا ظهر فساد ما قيل اني بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره التنوي فان قوله هنا ان يشكك فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور قوله مع جعل السببية القليلة غير قطعية للحصول يخفى ان قلة السببية مستفادة

من تنكيرها وان القلة المستفاد من التنكير انما هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار
وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد يجامع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى
المذكور تأكد لو قوع اذ الظر لا يخلو احد عن سنة ما في ايراد ان الدالة
على عدم قطعية الحصول زيد دلالة على فضل الله بلا شبهة قوله وان اراد العهد
على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة اه الظر من كلام ان رح اعتبار
المعهودية بالنسبة الى قوم موسى لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي
بالنسبة الى المخاطب والمخاطب ههنا غير قوم موسى عليه السلام وبالجملة لا م
العهد انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى عليه السلام ليسوا مخاطبين
فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا تأمل
قوله ويفيد ايضا يبطل ما ذكره الشارح العلامة اي ما ذكر من ان المتبادر ان المراد الحسنة
المطلقة او من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما لم ينتظم بطلان
كلام العلامة في سلك بطلان كلام الترمذي مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان
كلام العلامة طويل الذيل فلو قومه على الشق الثاني من الترديد لتباعد احد الشقين
عن الآخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى شيء لم يشر اليه وانما مما
يقتضي التوجه اليه وحضوره لدى الناظر كونه محتملا لابطال على بطلان
هذا الفاصل ايضا على ان لك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد الشقين
الا ان بطلان انه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة
رح والترمذي حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على تعريف جنس
الحسنة مطلقا وان الشارح حمل كلامه على هذا ظاهر لمن تأمل كلامهما ادنى
تأمل قوله هذه العظايم من الحسنات الجمع باعتبار ضربات الخصم قوله فيكون اسوق
مذا الا سوية على ان في الحمل على الجنس لزوم ترك الشكر على المعهود قد اعتبر
فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجبا لخلاف الجنس
اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه وهو معنى
قوله من حيث هو اي مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا ما فسره الشارح اعني
الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد ويمكن الجواب بان معنى

كونها

كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشي ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب
والرخاء لم يكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد الجنس
وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة
عن اللام الخصب ابتداء مجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام
قد دخلت على الخصب ابتداء لمجاز ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقته
منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد فاذا اريد بها مطلق
الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها
عبارة عن حصة معينة صريح في حمل العهد على مذهب الجمهور فوجب ان يراد
بالحسنة منكرة مطلقة حتى يصح حمل المعرف على العهد للجمهور يرد ان يتكلف في
الجواب من ان يراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس
واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على الجنس يحمل الحسنة المطلق على اطلاق
الجنس فالمراد بالحسنة ح اعم مما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة
اطلاق العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتأمل ولهذا نكرت ليدل تنكيرها
على تقليلها ان اراد تعليل السكته باعتبار شيء منها يعني ان يكون شيا يسيرا فنبه الله
لا يكون ح قوله لان مذهبه الوقوع لا تكون باعتبار تنكيرها المفيدة تقليلها في
حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها فنبه ان التنكير لا يدل عليه في قوله
فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان
ضر دعانا فالظاهر ان لفظ الناس سهو وفي بعض نسخ الانسان بدل الناس
فيندفع الثاني قوله فالنظر الى لفظ المس قيل هذا منافيا اسلفه في بحث تنكير المسند
اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل دليل قوله تعالى لحكم فيما اخذتم عذاب
واجيب بان المذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن اعادته لغني الكفاية بما سبق
وبان النفي فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجح ارادة شر قليل من العذاب في
قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من ان يكون لا نفس الابناء عن القلة والاظهر
هو الجواب الاول لان الابناء عن القلة اذا كان مسلما يثبت دلالة نفس هذا اللفظ
على الترجح فليتأمل قوله فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر اعني الانسان

في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه لم يجز ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما يقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى انا وجدنا اباءنا من اهل القرى انه عطف على فاخذناهم وفي قوله تعالى انا لمبعوثون او اباؤنا الاولون فيمن قرأ بفتح الواو والميم ان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون لكفاية الفصل بينهما بهمزة الاستفهام فيمن قرأ بالكسر واما في من قرأ بالفتح فعلى حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا شرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء قوله او للاعراض اشارة الى تجويز كون صفحا مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى والله اعلم باعتبار الاعراض ضرب يطابق على المشهور لان المحال في هذا المقام يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومحال بحسب النظر الى الايات القاطعة فوجعي حاله في نفسه حاله بالنظر الى الايات فجعل في مرتبة الشك والامكان لغرض ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن الآية اي ان صح وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة فان يكون له ولد فانا اول من يعظمه واستكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه قوله اي يحتمل ان يكون للتوبيخ الخطاب بالايتجيع من لم يؤمن فهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره قوله لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله كما ان هذا الدليل لا يجري في غير كان لدلالته صار على الانتقال الذي لا يستفاد من خبره كذلك المدعى مخصوص بكان كما صرح به الرضي لكن رد بانه لا يجري في كان ايضا لانه كما اعتبر الاعمال فيصار اعتبار استمرار في كان هو غير مستفاد من خبره فظهر فتامل قوله ولا محيص عن هذا الاشكال اي لا محيص عن الاشكال الواقع على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يرد ما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الآية بوجه آخر ويكون معنى الكلام حينئذ بحسب تطبيق ما ذكره المصنف هنا على التوجيه المذكور متكلف وملخص ما ذكره تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا

المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق اجتنابا عن مس الشرجعنه مقطوع به لان مهم العاصي ان الله ذكر قبل هذه الآية لايام الانسان عند دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس قنوط فقد اورد لفظ مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الآية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم تظهر نكتة في العدول الى اذاقتم ان الانسان اذا لوحظ بالانسان لم يكن مما من الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى قوله وذاى بجانبه يقال ناى بجانبه اى بنفسه كان الجانب مقحم والمعنى ابعد بنفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظما قوله كقولك لمن يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان في تفسيره انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القايل بكون فلان كاذبا حتى يرد على المصنف ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب وقد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب بالاوقوع بعارض الرجحان فتساقطا فبقي ان وحدها ولا يخفى انه وجه اخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل قوله كقولك لمن يؤذي اباه الخ لكان تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاكر لان فعله من ايثار ابيه كانه اوفعك في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في قوله اي اسهلكم فنضرب عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو اولم يسيروا افنضرب عنكم الذكر ثم اذا ما وقع ونظايرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر تاخر عن العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فالى توكفون فعلى يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوف عليها جملة محذوفة بينها وبين العاطف فقولك اثم انهلكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب وعليه فقول الجمهور ان الامر كما قال الزمخشري ومتابعوه لحاز وقوعها

في اول الكلام

مقطوعه

والظم تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على تغليب المذكور الا ترى الى قوله بل الصواب تغليب المذكرين على المستيقنين المعاندين ثم تغليب الكل على المنكرين وكانت من القانتين ان اريد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظم ففيه تغليب احد الجنسين على الاخر ونكتة التغليب التى ذكرها الفاضل المحشى لا تختص بمريم بل يعم جميع القانتات وان اريد المذكور فقط فالامر ظاهر وفى الآية وجه آخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والفوج قوله لما الابتداء الغاية فلا تعيين التغليب اخلا دليل على ارادة امهاتها لان الغرض مدحها بانها صدقت يعنى ان الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب قوله كالعمرين قيل المراد عمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان رغبتنا ان سيرة العمرين وهم ما قال فتاده اعجب العمرين فمن بينهما من الخلفاء وامهات الاولاد هذا المراد به عمر وعثمان والقمرين للشمس والقمر وعليه قول المتنبى واستقبلت قمر السماء بوجهها فاتنى القمرين فى وقت معا اراد الشمس ووجهها والقمر السماء وان وجهها لضيائه وشدة صقالته انطبعت صورة القمر فيه كما استقبله كما ينطبع الصورة فى المراة قراى العاشق بروبته وجهها الشمس القمر فى آن واحد وقال المتنبى يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر وما ذكره ابيض القمرا فى العرف للشمس والقمر فانها تغلب على المونث اى وان كان اثقل وجب كون القمرا ثقل من الشمس كما سبق قوله ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفى بعض النسخ ابوان وقمران فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان وان على الازدواج قوله ولو سلم فليكن مجازا او يضحاب ان يجعل احدهما مسمى باسم الاخر ادعاء وتم ما اول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم تينا ولها فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالابوين كما فى العلم وقد رده بعضهم هذا التاويل فى العلم بانه قليل بخلاف التثنية فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الحقيقة مطلوبا فيها لكى فى تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس قوله وجميع باب

التغير

التغليب من باب المجاز قال فى شرحه للمفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اى نوع من انواعه لم اجد احدا تعرض حول تحقيقه قال بعض اصحاب الحواشى وههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لان قال الكل معنى مجازى اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يصح الجمع اصلا لجريان هذه العلة فى كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل المحشى فى حاشية الكشاف هذا الكلام على قوله تعالى الذين يومنون بما انزل اليك الاية حيث ما نقل الاعتراض على التغليب بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وليس ههنا معنى يعمهما حتى يجوز من عموم المجاز بان الجمع المتنع انما يلزم اذا كان كل واحد منها مرادا باللفظ وههنا اريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقى والمجازى والم يستعمل اللفظ فى واحد منها بل فى المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك فى جمع معانى الحقيقة والمجازية لجواز ان لا يكون هناك علاقة تجعلها معنى واحدا لغرفا يقصد الله ارادة واحدة فى استعمالات الالفاظ قوله او لتعودن فى ملتنا يمكن ان يقال عاد يجيء بمعنى صار فلا يكون فى الاية تغليب اشتهر ولا باباه قوله بعد اذ نجانا الله منها لان النجاة من الشيء لا يستدعى سابقة الحصول كما اشار اليه الشارح فى شرحه للمفتاح واما ما ذكره صاحب الفوايد من ان عاد لو كان بمعنى صار لقيل لتعودن الى ملتنا لان عاد يجيء بالى لا بفى فجوابه انه عاد اذا كان بمعنى صار يكون فى صلة العود بل يكون خبر العائد وقد يقال يجوز ان يكون معتقد الكفار انهم شعيبا وقومه كانوا منهم لسكوته عن اباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب فى التعود من هذا الوجه وهذا مبنى على اعتبار الخواص والمزايا فى مثل هذا المحل اعتباره فى الكناية فتامل قوله انا وانت فعلنا وانا ونريد ضربنا اعترض بان جميع باب التغليب هكذا كما سبق وكون فعلنا وضربنا مجازا فى هذا المعنى لان هذا متكلم مع الغير كما هو وضعه والجواب انه لما عبر او لا عن زيد فى قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغايب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق التكلم فى قولك ضربنا بطريق المجاز فلم يعبر عنه او لا بطريق الغيبة قيل اتبادر ضربنا مراد به المتكلم مع غيره يكن مجازا والفرق غلم وكذا القياس فى انا وانت فعلنا قوله فيض قراءة بناء الخطاب واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب لعدم علية الم يعهد فى كلام البلغاء تغليب

الغايب ولكان اكثر على المخاطب والتغليب احدهما على المتكلم قوله من المكلفين وغيرهم
انظر ما النظر الى المقام حيث سبقت الاية لبيان احاطة علمه تعالى لكل شئ ان يعم لفظ
غيرهم لغير المميزين من البهم اما ان يحمل من قوله من دواب على الاستعمال النادر كما في
قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واما يجعل على المغلب
قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوه لعلكم تتقون اى لاوجه لتعليقه بترجي لعلكم تتقون
بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف وما على تجويز القاضي كونه
حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تتخرطوا في سلك المتقين الفائزين
بالهدى بعيد ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا منصوبا
او مرفوعا فيكون معنى له اعبدوا ربكم الفائق واجبين معروفه التقوى فتوسيط
الحال بين عامل اعبدوا وربكم بين وصفي المعمول توسيط بين العصى والماء مع ان فيه
تعليقا عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان البلاغة القرانية يقتضي والله
اعلم انه يعتبر من الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعني الثواب لا ما ينفق عليهم
وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع المامورات
والانتهاء عن المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا اصار
المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الاسفرائني فالوجه ان
يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارة للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم
اتصافهم بالتقوي البتة لامتناع تخلف المراد من الارادة فورر في لفظكم تغليبان قيل عليه
يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع قلنا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي
مجازين في لفظ واحدة لا ارادة معنيين مجازيين منه وهو الممنوع وهو ثابت في دون الاول
فالخطاب يخص بهم استدل عليه بانه لو كان للخطاب بالبعث والتكثير عاما للانعام
ايضا لزم مشاركتها الانسان في نعمة البعث والتكثير فلا يناسب الامتنان كما لا يخفى
وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البعث والتكثير ثابت في نفس الامر
فلو صح ما ذكره لما يناسب اصل الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان كثير
الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الاية حيث عطف قوله ومن الانعام حمولة
من انفسكم المفيد بتقدم اعني لكم وقد تقرر ان اصل القيد التقدم على المعطوف عليه

معتبر

معتبر في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا التفات ذلك بعموم الخطاب وخصوصه
اوليس سوق الاية للامتنان على الانسان لجعله محل الخطاب حتى يقول بمشاركة الانعام اياه
في محلية الخطاب حتى ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل لكم فيها دفء في الصحاح الدفء
نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن المراد ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به المذكور
هو الانعام بوصفها الاطلاقي قوله اف بنظم الكلام ما قدر وحاصله انه يجي بعد هذه الاية
والانعام خلقها لكم فالمناسب بهذه الاية ان يكون قوله ومن الانعام معطوفا على ما
انفسكم ويكون المخاطب في يذرؤكم الانسان فقط ويكون التعبير هكذا لكم من الانعام
ازواجا فلا يكون الاية ح من قبيل التغليب قوله متعلق بغير على ان يكون ظرفا لغوا له
لكونه عبارة عن حصول الشركة كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح العمل عاملا في
الظروف ويحتمل الحالية عنه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكانه
لم يرد تعلقه بالامر للزوم الفصل من الموصوف والصفة بالاجنبي ورد بانهم اذا اغتفروا
الفصل الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه يلزم تقدم الاتي على الحال وهو محال
عقلا ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امرأته قبل التعليق انما يتم بامرين بعدم
تعلق لان مسماه جعل الشئ معلقا بغيره فقوله في الاسماء لا يجوز ان يتعلق
بجزاء الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزاء الثاني اعني التعليق
قوله لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمنع بمنعه فيه بحث لان تعليق الاسمية يدل
على التجدد لا الثبوت وهي التي نحن بصددها فعليه نحو زيد قائم كما صرح به واخرها الباب
فالتعليل قاصر عن المرام لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان
فرض الصدق اي التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء ولقائل ان يقول لم
يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان ارادة الشرط اخرجته عن كونه
كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال
المصاري نورر ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية ظاهره يقتضي جواز كون
شرط جملة اسمية فقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرحه للفتاح ويمكن
ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرحه للتسهيل من جواز
وقوع اسمية شرطا اذا وان لم يجز لانه يمكن ان يكون المراد باحدهما خصوصه

تعليق ظ

فاعتد باكرامي اياك امس وهو بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من جواز كون الجزاء علا
تاويل واما على ما اختاره الفاضل فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح
من انه على صيغة الامر فيكون من طلب الاعتداد باكرام المتكلم متعلقا بحصول اعتداد المخاطب
باكرامه فغير صحيحة في الانشائيه اذ القطع الحاصل بالجزاء مبني على ما ذهب اليه
السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد
اه بيان لما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الطلب والا فلا تعليق حقيقة على اصل الكلام
فلا مخالفة بين كلامي الشارح كما ظن قوله وتاويل الجزاء الطلبي اه وجه ذكر هذا الكلام
في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان يتنبه اه لما ذكر هناك هو المخالفة
الظاهرة لكنه انما ذكر هنا لورود الطلبي جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره
هناك مخالفة لما ذكر في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله تعالى فتلقى آدم من ربه
كلمات من ان وقوع الانشائية جزاء انما يصح اذا لم يقترن بين الامر والاستفهام
كما في قول ابي العلاء المعري فيا وطني لحا الله بيتا من قصيدة مطلعها ما في الدوى من
شخصك اليوم الملال في اليوم من غيابك الكلال وبعد البيت المذكور في الشرح فان استطع
في الحشر ان تكذ زايرا وهيهات لي يوم القيمة استغال قوله فيتم دال على الجزاء وهو محذوف
اي ليبق حيا ليا واشتقاقه من لم اثنى بالضم او نم كعلم اي صار لبنيا والبال القلب
اي على اظهار الرغبة وسد قوله تعالى اظهار الرغبة في قوله تعالى مجاز عن لازمه اعني اظهار
الرضى وقيل المراد اظهارها كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة
بالمتكلم الاول لا نسلم ان التعليق الخ عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان
المتبادر في اللغة من مثل قولك ان ضربتك ضربتني هو الربط في جانبي الوجود والعدم
اولان الاية نزلت آمنا على ما سبق بحسب المحكاية قيل لان المبالغة تصح ان تكون
فايدة اولان الاية نزلت وحاصله ان في التقييد بشيء على تحقق الارادة في
هذه الحالة دفعا لتوهم التوجيه لان تكون الاية اكثر تنبيها من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الاية الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبرة
لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر الى
ما استفيد صريحا باق على حاله ولم يخصص بخصوص السبب وهو المراد ههنا مما تقرر

في الامور

في الاصول نعم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فايدة اخرى للشرط على ان الشارح
شافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال قوله او للتعريض قيل في سلوك طريق التعريض
فايدتان الاولى ان من هو اعلى مرتبة عند الله اعني النبي عم اذا كان الاشراك
محبطا للعمل فما حال غيره والثانية ان لا المشركين حيث لا يعملون في مرتبة
المخاطب واعترض على الفايدة الاولى بان المشركين لا يعتقدون بنبوة محمد عليه الصلوة
والسلام فلا يتضح تلك الفايدة والجواب ان الفايدة سوق غير محمد من الذين قبله
قوله بان ينساق الخ دل الى احد والمراد غيره لا بيان ان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما
قصدوا الا فقولك جاء زيد مريدا ابيه ليس من التعريض في شيء فتامل فالخطاب
لمحمد عليه السلام قيل عليه سوق الاية يابى دخول الخطاب لان الوحي اليه عليه السلام
والى الذين من قبلك هو هذا بعينه اعني اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له والذين
من قبله والجواب ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب له عم ولك ان
تقول ان الوحي الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم فكان التعريض ولئن
اشركت ليحبطن عملك ولين اشركتم ليحبطن عملكم قوله ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن
لم يصدر عنهم الاشراك ردا لما زعمه للفاضل من ان التعريض عام لمن صدر عنهم
الاشتراك في الماضي وغيره وذا يحصل بصيغة المضارع اعني لئن تشركوا ووجه
الرد ان من لم يصدر عنهم الاشتراك كيف يتحقق التعريض بالوجه المذكور فلا وجه لتعميم
للتعميم ولا طايل تحته وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لان استفادة
التعريض في صورة الماضي لسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال
على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لم يقطع مما اسند اليه طلب له وجه
وناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل
في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان ان تدخل على المشكوك كما سبق واشراك
الانبياء عم مجزوم اللاقوع فهذا يصلح باعثا للطلب اينكتة قلت الجزم لوقوع
نقيض الشرط هنا وان كان باعثا للطلب لنكتة في استعمال ان لكن التعريض
لا يصلح نكتة لهذا انما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك
الوقوع وليس كذلك لما تحققته من ان التعريض عم من صدر عنهم الاشراك فتامل
قوله من الخفاء والضعف اي عند الصراط الخفاء فقط واما الضعف علمه فاما لا

توهم من ان ذلك التعريف يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح
واما ما ذكره المرزوقي من ان اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في
النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه اما لفظا او تقديرا للاهتمام به قصدا ان
لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريف لكون الشرط ماضيا او مضارعا
ايضا مدفوع لما ذكرنا من انه لا تنافي بين المقتضيات فجاز تعددها على انه
قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض على وجه
تعين قبل هذا اشارة الى انه قد تقرر في تعين على وجه الاول بين ترك المرجع
سبقته اليهم ايضا فتامل قوله وسمي ايضا الاستدراج يقال استدرجه لاكذا
اي قربه منه على تدريج قوله اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم اشارة الى ان لو هنا
حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمن له ان الا انها لا تنصب
والكثر قوعها بعد ود ويود والكثر الفصيحة لا يثبتون نصافان قلت كيف يصح القول
بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت
الفعل بعده مقدر اوثبت ان بيتها قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد
عليه انه مخالف لما ذهب اليه في شرح المفتاح وهذا حاصل ما في الكشاف وحكى ان
يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقدير بن فانه لو قيل مودي
ما في الكشاف ان النكتة في الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق ما سواه
من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيرها سبقا زمانيا ومودى ما في المفتاح
ان لزوم ودادة كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال
على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير الكشاف
الفصل الرتبي يعني ان لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة
ويكون قبلهما كانا متحدين هذا لكن الظاهر هو التغاير قوله لانها واضحة اللزوم
بالنسبة اليها فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله على تحقق لزومه لغيره
فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا وضع
جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له
فانه يجوز انتفاؤهما لانتفاء المصادقة لما اعترض عليه لا يجوز انتفاؤهما مع حفظ
واللازم الكذب في خبر الله اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر يتضمنه الملازمة

واضحا اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الاخر بالنظر الى مقتضى
العبارة فلا يحتمل قوله ولو انك فاسمح الاسماح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو
واما انتفاء ودادة كفرهم جوابا عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز
انتفاء الودادة المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي
قوله ليكون مجموع الجمل الثلث الخ ما ولصدالم يصرح في المفتاح لاشتماله على
كون الجزاء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة او لكان لزوم مثله بواسطة
الاولين وكان في لزومها شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليها واما
قوله ليكون مجموع الجمل الثلث الخ فانظر الى الجزاءين الاخرين اذ كانا لازمين
للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد فلا يكون كل واحد
منها مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبنى على اثبات اللزومات
المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول المضي الشرط حتى يتصور كون بعضها
اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال المراد من الظرف يلزمه
العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما
ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظرف العداوة ويلزمه الودادة
بواسطة لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعي عند تحقق الظرف والعداوة البسط
فليتامل قوله وان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادته الكفر آه اشار الفاضل
المحشي ان هذا الالزام على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان تقييد ودادة الكفر
بالشرط المقدر خالي عن الفائدة لانها حاصلة لهم بسطوا ايديهم اولم يبسطوا
ويمكن ان يجاب عنه بان ترتب الودادة المصادقة بسط الايدي والالسن
الظرفي بسط الايدي والالسن يحمل على المجاورة والقتال عادة فيودون ح
ارتدادهم لو يدينهم ليرتفع القتال والمجاورة فهذا القدر يكفي للتقييد المذكور
في الخطابيات لا يقال الاية نزلت آه حاصله انه لا احتياج الى حمل الاية
على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة قوله فرضا في الماضي مع القطع
بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية اي حصولا فرضيا او لعاينة من الحال
فتوله في الماضي ظرف للمفعا المدرج تحت مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط
لا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا

وهذا وان كان تعسف الحلبي ذريعا مقبولا صريحا الان بعض البشر اهون من بعض
وان خبير بان قول المحشي فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه قوله والمال واحد
فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة قولنا لو وجد الجدار وجد
ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتب بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق
الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف تصح وصحة المآل قلت اسلفنا في عارة السكاكي
معنى الربط وجودا وعدما على ما تحققته فلا صحة عنده للمثال المذكور قطعا فتامل
قوله والسبب قد يكون اعم من السبب هكذا وقعت العبارة في اكثر النسخ وهذا وان امكن
ان يصح بان المراد بالعموم كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا عن الخاجي
والسبب قد يكون اعم من سبب وهو انظم فتامل قوله اما الاول فلما ان الشرط عندهم
مرة ان يكون سببا الجواب انه لا جدوى لتشبيخ ان الخاجي لحاء اضد على الجمهور المدعوي
انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء مع وانسبب الاعم لا يترتب
على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور من الجمهور صادقة
فمراده ان الاول سببي بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليست من دأب المحققين
قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ومن غير عكس اجاب عنه السيد عبد الله بان
ما قاله الصاقي انما هو بحسب اللغة لا بحسب العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض
بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام
عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شئ
ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله
ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم على هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك
فقد دلت لو على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع حيث فهم منه ان الاكرام يمتنع وتقف
الجواب بتوالك محالا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا القول انه
اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظايره وارد على عادة
العقول غير صحيحة بحسب اللغة على انتفاء مضمون شرط النقض بقولك لو كان هذا انسانا
كان حيوانا على انه ايضا يمكن انتفاء الحيوانية في الواقع انتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة
هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلوما والجزاء محالا نحو لو شاء العالم الطاعات اشمئز وكره

وجب جعله ظرفا للتعليق المندرج تحت حصول مضمون الجزاء كما ان المنفي هو التعليق
الموقوف عليه ايضا دون العكس وقولهم القطع حال من الشرط او صفة له
المرادف الشرط الثاني الجملة الشرطية المعلق به كالجملة الشرطية المذكورة لا التعليق
كما في الاول ولهذا اتى بالظرف قوله فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وصوابه ان يشار
الى الاجوبة عن الاعتراض المشهور على قوله تعالى ولو اكرمهما فنيا تكرمها انه
ان اريد تحصيلا ان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفاء الشرط
فيه بعض البسط تاييدا له فما معنى تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط
هذا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على الخبر نقل كلام القوم قوله والا فربما انه
يقال الربط وجودا وعدما معتبر في معنى لو حسب اللغة وان لم يعتبر فيه
مطلق الشرط فالمراد بالتعليق ههنا التعليق المخصوص اعني التعليق بطريق
التوقف قوله ح وضوح فساد كل منهما اما فساد جعل المعلق نفس الجزاء او
المعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم منه ان يتحقق الجزاء في مثل لو جيتني
لاكرمتك مع انه غير متحقق ولما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام على
تقدير المجيء وبالجملة الصواب تعليق الممتنع او تعليق الامتناع على ما ذكره
ولا يجوز جعل ما مصدرية في الموضعين ليكون تعليق الامتناع لانها المصدرية
حرف عند الجمهور منهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف
وتشبيهها بالاسم وقد ارجع اليها ضمنا غير فيه ونبه بقوله من عجيب خاطرك
قوله لان الحكم اه المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو ههنا التعليق المذكور في
عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع قوله وهذا معنى
تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحصصه رجوع الاكرام الى علم
المانع وان جعل اكرم عبد الظرف زائدة سبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة
فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظرفية للممتنع سبب امتناعه
فضده هي تعليق الامتناع بالامتناع القطعي فيلزم لم يرد به كون الامتناعين طرفي
الشرطية ولا ان المعتبر في طرفيها الامتناع بل اراد ان لولا افادة التعليق اي
الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير وقوع القطع بامتناع الجزاء
لامتناع الشرط للتعليق ان شرطي الذي هو مفهوم كره فاندفع اعتراض الفاضل المحشي

في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باجزئي علة لو اضاءت الدار لطلوع الشمس
فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه
من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة اسباب المعقول قوله ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا البيت قصيدة مطلعها لقد آذان شيخي الجموح
لجام وان يملك الصعب الابي زمام وبعده لو عدنا بالزمن ناس وانما هم
النبت والبيض الرقاق سوام قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان لكاف
كذا ذكره الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين
رعايا للاول والاقرب ان معناه لو دامت دولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح
كانوا منحطين في سلك رعيته لكن لما لم يقدر لهم دوامها عصوه فاستاصلهم
قوله لا يتجه شيئا على ما تقرر في المنطوق وههنا قد انتج حيث جعل انتفاء دوام الدولات
عليه لانتفاء كونهم رعية فعلم ان ليس المراد بما الاستدلال بانتفاء الاول على
انتفاء الثاني للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول بل
الكلام يقتضي ان يقول وعلى ان العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان
استثناء نقيض التالي كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين التالي
وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض بيان العلة والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع
فيه على ما سبق قوله لكن قد يتعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الآية على مقتضى ومناهم
من حيث هي كذلك بل من حيث انها استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة لا محذور في
حمل الآية على هذا ولا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في
القرآن وقد يقال تخصيص العلم الثاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم منصورا عليه
لا لنفي كونه معلوما لغيرهم وهو كما ترى لا ينافي ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة
ايضا قوله وكم من عايب قولا صحيحا صدر بيت شعر وآفته عن الفهم السقيم انظر انكم جبهة
ويحتمل الاستفهامية وقولا مفعولا عايب لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقي
وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وكم مبتدأ والخبر محذوف اي موجود وقد
سبق تفصيل مقالتهم بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر مكرر قوله في محو قوله
عليه السلام ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهر

انه

شيخ
انه عن ابن عمر وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في
كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن ابن عمر ولا عن غيره مع شدة التفحص
وقال الدماميني سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم
يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سليمان شديد الحب لله لو كان لا
يخاف الله ما عصاه قوله لان الغرض مدح صهيب الخ لان ترتب العصيان على الخوف
غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه ما نفذت كلمات الله ان كلمات العلم
والحكمة والمراد معلومات الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكر الزمخشري قوله فوجوده
عند عدم هذا اثبت بالطريق الاولى وقد تستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير
تعرض لان الاولوية نحو لو ردوا العاد والماهو اعنف فهذا وفاله يعرف ثبوته لعلة اخرى
مشتركة على التقديرين والمقصود فهذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه
وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود قوله وتستعمل لهذا المعنى لو لا ايضا نحو لو لا انك
فان قلت كيف ان لو لا في قوله السلام لو لا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة
ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله لو لا علي لهلك عمر يعني ربط امتناع
الثاني بوجود الاول والا لانعكس وانتفى الاول المتنع اتفاقا فالموجود الامر
فما معناه قلت التقدير لو لا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امرا ايجابيا فهو ربط
امتناع ان في بوجود الاول ومن مشكلات لو لا ايضا ما في قوله تعالى ولو لا فضل الله عليكم
ورحمته لهمت طايفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان
ينتفي اليهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى ولو لا فضل الله عليك و
رحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فانهم قوله وسبب كل ما
له دخل في لزوم شيء الخ يعني الارتباط ان وان كان له دخل في حصول الجزاء له يكن
لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيد الجزاء لاجل الحكم بلزومه للشرط قوله هو نفس الاكرام
الخ فيه بحث لان المراد بنفي الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصلح تركك لو فعلت
الامر لا وحوك عن قدر عاده في شهر ومن ابين انه ليس كذلك وان كان المراد الاكرام المخصوص
تقدم الكلام لان نوع الاكرام يحصر في تخصص مخصوص مرتبط ولا يلزم من ترتب عدم

بالمجيء

على معنى لا يكون لبعض شمله الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر في لو دخل فيما سبق له الكلام
على وضوح الوجه اضيع المفيد لا بلغ الانكار على من سبق الكلام للانكار عليه لا يلتزمه
من له ذرية في هذا غاية البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي ويمكن ان يجاب
عنه بان بيان كون انتفاء التولي عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته
على ان عدم توليهم من صلاحهم بل هي الدرجة القصوى من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا
التولي وانما تولوا لعدم سماعهم فليتامل قوله يعني لو جعلنا الوصول ممكنا كان في صورة تحمل
والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس يميل وان البشر لا يليق رويته للملك وذكر
الامام في تفسيره اكثر من جملة وجوه للحكمة ان النبوة فضل من الله يختص بها من يشاء
سواء كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهر اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكره وقد يوجه بان هذا
المصور الذي قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهتي البشرية صورة والملكية حقيقة لانه تجرد
منا لم يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله يختص من يشاء من عباده سواء
كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا فانه بشر الان ولا يخفى
انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيحقرون طاعته
البشر وربما لا يعذرونهم في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث لانه اغايتم اذا تبادر
خصمه الملك المقدس وله بحقيقة البشر وهو ممنوع لجواز انقلاب الحقايق
خلافا لما يفهم من كتب التفاسير فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر
لا حقيقته تحقيقا فليتامل قوله ويحتمل ان يكون لا يخفى على المصنف ان سياق الكلام
الا يلائم هذا المعنى قوله لطبعوا العلم ولو بالصين لا يخفى ان النظم يقول
المعنى فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لزومها في استقبالها على قاعدة اللغة
وهو انتفاء جملتها لانه المذكور في المتن وهذه الامثلة التي ذكرها الشارح
لاستقبالها في الاستقبال على سبيل الندرة واردة فيه على ان الاستعمال الاخر
ظاهر لا يناسب المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى ان جميع الاستعمالات
السابقة في الماضي قوله وفيما مضى وقد مضى قبيل اشار بقوله فيما مضى على ان لو على
بابها وان المضارع الواقع موقع الماضي لقادة الاستمرار المستفاد فيما مضى و
بقولنا فوقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظة بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة

الكفر الذي يلزمه الارتباط ولهذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير عنه بالمرتبط
لان التعبير يجوز ان يكون بجهات آخر مثلا لكون في اليوم ونحو فتامل قوله وزعم ابن
الحاجب الخ التفرقة المذكورة على تقدير صحتها مبنية على عدم اعتبار النفي الضمن
والا فالمثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتامل قوله بخلاف المنفي فانه لا يفيد
العموم فيه بحيث يكون الجزاء نفي المجموع لا نفي كل فلا يفيد العموم قوله فيتناقض اي
يتم التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان بعومه كان العصيان ثابتا على
كل تقدير وقرينه المدح تدل على انه غير ثابت فيتناقض المعنى الذي يفهم من القرينة
التي الذي فهم من ظاهر جواب لو قوله وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه فقد اشرنا
الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بجهات اخر لانه
مناقشة لا يضر لانه يمكن ان يقيد هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبت فليعتبر في
المنفي وقد يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في
المثبت انما يتحقق في ضمن فرد ما لتحقيقه هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت فرد
واقع واما المنفي فالجزاء فيه عدم شيء وعدم الشيء من حيث انه عدم مضاف لشيء
مخصوص وبرهان مخصوص لا تتفرد افراد النفي بها لا نسلم فتامل قوله فاستحالة النتيجة
ممنوعة اي استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما ولو المحال جاز ان يستلزم المحال
فبالنظر الى استحالته في نفسه فلا تنافي بينهما وهذا غلط الخ يمكن ان يدعى ان لفظ هذا
اشارة الى السوال السابق لا الى الجواب فهذا تغليط السوال وتقوية للجواب فلم يرد
تشنيع الفاضل المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه تعسف بعد بالنظر الى سياق الكلام
لكن التزام ما هو من التزام فساده واردة على قاعدة اللغة ويجوز ان يستعمل
على طريقة قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله فقد تنبه الى انه لا خير فيهم بل اشد
كلاما اخر على طريقته لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد امتناع حقيقته فيجوز ان
يعد القول في الجماعة المذكورة اعني بهني عبد الدار بن قصي مناداة او مكابرة
اول يجوز ان يكون القول ردا بان انتفاء القول لانتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم
بل المفيد له كون اسماعهم سببا للتولي كما ان المفيد في قولك لا خير في فلان لو كان
به قوة سببا لقتل المسلمين لانتفاءه لانتفاء ما هو سبب كلام الحكيم تعالى وتقدس

على معنى

توجد في الظرف وقتا فوقتا قيل احظ انتفاءها كالكف يكون المضارع المنفي كالمثبت
قال الاستمرار المستفاد منه تجدد يُ لا تثبتي قوله بدليل قوله فكثير من الامر لا يقال ان
المفهوم من هذا القيد ان مرادهم الطاعة العرفية اي هم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل
به على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأي في امر كان معروفا عليه اللهم الا ان يجعل استمرار
الاطاعة مقابلا للاطاعة في قليل من الامر ويحمل قوله كلما عن لهم آه على المبالغة لانا
نقول المفهوم من الاية الكريمة انتفاء الاطاعة على كثير من الامر كما لا يقع في الهلاك
والا لبين في الاية تعيين ذلك الكثير فلو لم يكن مرادهم الاطاعة في الجميع لم يكن الا يتردوا
لهم لان السلب الجزئي لا ينافي الايجاب الجزئي فليتامل قوله وتجدده وقتا بعد وقت
قد يقال هذا الاستمرار المخ ضمن الله علم الذي تعلية الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت
الشيء الفته ولا تحب مفارقته قوله وهذا ضمنا مخالف لما في المفتاح وقيل ما ذكره
صاحب المفتاح غير موجب بحسب المعنى ايضا فلا ضير في مخالفته وذلك لان امتناع عنتهم
ليس باستمرار امتناعهم من طاعتهم حتى لو لم يستمروا بل ايعنهم في بعض امورهم لوقعوا في العنت
وانما وقوعهم فيه اذا استمر البني هم الى ما يستصوبون كما هو في ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع
الاستمرار وانت خبير بان انتفاع الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح في انتفاءه بامتناعه
الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب قال قوله على ابلغ وجه والده لانهم ادعوا الحادث
الايمان مطلقا فنفاه نفيا مؤكدا ففيه تاكيده للنفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي
الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه وصحوبه
لمحذوف اي لرايت امرا فظيعا لا يخفى انه الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا
للمقام اي لترى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكوران قوله لانه كلام من الاخلاق في اخباره
الخ يعني ان في العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عن الاخلاق في اخباره
بمنزلة الماضي المعلوم تحققه معنا وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلا تحقيقا
روعي الجانبان معا فاتى بكون وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبي عليه السلام ولو
للتمني فلا استشهاد غرض الشارح في الاستشهاد اذ جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك لحصول
الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما في الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا فقد جعل لو للتمني
لان التمني خاص للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم كانه قال ليتك ستترى والتمني للمحبوب

كما كان

164

كما كان المترجى له في علم يهتدون لانه تخرج منهم القصص لجعل الله له تمنى ان يراهم
على تلك الصفة القطيعة يشمت بهم ترا الحق ان الاية تمثيل لا استشهاد فان احتمال
كونه للتمني يرفع الاستشهاد قال قوله بعد ذهاب المكفوفة بما ذهاب العمل الى
انها حرف والكوفيون الاخفش الى انها اسم فقيل مرفوع محلا بالابتداء او الخبر
له وقيل لا محل لها من الاعراب ولا عامل لها لانها ما زالت انفي وانفي
لا يعمل فيه عامل قوله في احد قولي البصريين والقول الاخر هو ما ذكره ابو علي في غير
الايضاح او ما ذكره بقوله واما جعل ما نكرة الخ قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف
وتبر النظم اما الاول فلان فيه تقديما بلا ضرورة داعية اليه واما الثاني
فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى ويجوز ان
يكون مستعملا للتكثير قلة الوداد من رب في التوجيه المذكور او بالنسبة
الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه
كثرة الودادة في نفسها كل وجه لا تنافي بينهما هذا وفي ارتباط هذا التوجيه
بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي الايماء الى انه مقتضى العقل لان يتبرء
الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا كما انه ادعى انه يكفي
في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون يوم القيمة
كونهم مسلمين مطيعين لاوامره تعالى منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا
فوايد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوه مضرة الكفر من الدخول في دركات
الجحيم قوله كما قال تعالى فتير بما يحتمل والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع
لكون اثارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت
ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار اليه الشيخ في بحث الفصل والوصل
قول او جعل الجملة انشائية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا الاية مبني على
ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلاطباق مختلفي النجاة على
انه لا يكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظا
ايضا واما معنى فلان خبرية المثوبة لا تفيد بايمانهم وايفاءهم ولا تنفي انتفاءها
فالحق انا لم نجعل لو للتمني ان الجواب محذوف نحو لو انهم امنوا لاثيبوا ثم ابتداء

الجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدر قوله دلالة على اثبات المثوبة واستقرارها
فيه بحث لان الاسمية انما تدل على اثبات مدلولها وهو كون المثوبة حاصلة
على ثبات المثوبة جواب ما ذكر انما يتم لو قيل لمثوبة لهم وقد يتكلف ويقال الاصل
في الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة والجواب ما صورته تقديرا تم عدل الى
ثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقرير الايمان والتقوى
ثم الى مثوبة من عند الله خير تعظيما لهم على جرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم
في الايمان والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلثة قوله لانه ظاهر على لعدم
التعرض لما ذكروا ما عدم التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلعله
وجدان امثال له في كلام البلغاء لو للاكتفاء بانفهام نكتة مما ذكره في جانب
الشرط واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية واما قوله المتنبي ولو قلم
القيت في شق راسه من الضعف ما غيرت من حظ كاتب فقيل لعل لانه
لا يمكن ان يقال ولو القى قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه
المعنى اى ولو جعل قلما او ولو بري قلم وقد رده ابن مالك بان الرفع بتقدير
اذا التقديرية ولو لا ذلك فلما هذا وقال الرضي بان شرط لو جاء اسمية
في الضرورة قال لو تغير الماء حلقي شرف واعلم ان تقديرا لفعل في مثل قوله
تعالى ولو انهم اى ولو تحقق انهم امنوا الوجهين احدهما ما ذكره الشارح
من ان جملة الاولى لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرطية جملة وان اشتملت
مع اسمها وخبرها على تاويل المفرد قوله فلا يرد ان عدم الحصر والعهد فيه
بحث قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر
والعهد في تولك هو البطل الحامي مع وجود تعريف المسند ومثله مثل
رايت بكاء الحسن الجميل على ما سياتي فالاولى ان يراد قد يخرج مثاله قوله نحو ما زيد
شيئا اى هو لحي بالعدد ومات فليس منها شيا حقيرا فضلا عن العظيم قوله يكون مزاجها
عسل وماء المزاج لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي عليه السلام ويهجو ابا سفيان
صدره كان سبيئه من بيت راس وروى كان سلافة بيت راس وربه بين
غروبه اشتهرت بجودة للخمور يقال لها مولد الثاني والسبيئة بالهمزة

الخمر المتراة للشراب واما المحولة من بلد الى بلد فهي سبيه بالياء لا غير على ما
صح به الجوهري وتبعه الشارح في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهري وهم
في ذلك هذا والرواية في بيت الحماسة والسلافة والسلاف ما لان من عصر العين قبل ان
يعصر وتسمى الخمر سلافة وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل
فارتفاع ماء بتقدير خالطها ماء ويروى برفعين على اضمار اثنان واما قول اسدان
كان زايته لحظاء اذ لا يراد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا ثم
حيث كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها او طعم غض من التفاح حصر اجتناء شبه
ريقها بخمر ممزوجة بعسل وماء او بطعم تفاح طرى كسر اجتناء من الشجر بكما ينبغي
لطافة قوله لانهم يجوز ون كون المتدارك نكرة لسم استفهاما قد سبق منا في اوائل
الباب الاول في بحث القلب تفصيل يتعلق به المقام فليتذكر لا استلزام العلم على شئ
العلم به ان قلت العلم على الشئ كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به
فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند اليه معرفة قلت الظاهر ان ذلك بعض لا يدعي
في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اضافته وسيجيء بناء على وجوب العلم به
وكون المعارف بالعلمية اقرب وبملاحظة اصالة النكير في جانب المسند ولزم مخالفة
الاصلين فتعكيسها يثبت مدعاه على انا نتم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند
اليه في جانب المسند مما يرجح على ما هو اقوى منه هو لزوم انتفاء الفايدة في الاخبار
بالمعرفة على ما مر مفصلا ومر ما ذكر قوله الثاني ان العلم يحكم من احكام الشئ اه قيل النظم المديد
العلم بالحكم على وجه انحكم له لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور حتى يلزم الحكم على ما
له الحكم بالفعل اى يتضمنه الا انه اكتفى بالجواز بالكفاية في المقصود هنا ابحاث
الاول انه لو صح الدليل الثاني في لاستلزام وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثاني
انه يستلزم وجوب تعريف المسند ضمنا لان الحكم يستدعي العلم بالطرفين على السواء
ولا يأتي الامتناء المذكور كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه
وان كان المسند نكرة قال رابع انه لو صح لكفى ان يقال الخبر عنه معلوم بالخبر عنه لامتناع
الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة الى توسط الاحتياج بمعلومية الخبر به لما
انه اذا جعل الجواز على عدم الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع

قوله على انه قول جواز الحكم آه قوله صفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد آه اجيب بان المحتمل
للكون على حاله الركوب وغيره انما هو المجيء المستفاد من جاءني زيد وهو اسم
لاجاءني وكذا المحتمل في طاب زيد ان يكون من جهة النفس او غيره انما هو المجيء
المستفاد من جاءني زيد وهو اسم لاجاءني وكذا المحتمل في طاب زيد ان يكون
من جهة النفس او غيره انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون شيوع
في المتعلقة الا للاسم ولا يكون التعليل وهما وفيه نظر لان التقييد الفعل بالحال او غيره
انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فلما صح تقييده باعتباره جزء معناه كذلك يصح
تخصيصه بمعنى يقتضي الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم
قوله فقوله الخ اشارة الخ لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها
في الحيوان الناطق حيوان الخ بل لا بد من عدم استعمال المحكوم به وان ايدا لاجزئية جزء لو كلا
لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق نعم التغاير في المعلوم شرط الافادة و
شرط الصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الادراك فلا يرد على قوله ليكون
في الكلام مفيدا النقض بقولك الحجر حجر لان افادة الصحة قوله انا ابو النجم وشعري
شعري تمامه الله يعلم ما احص صدري تام عيني وفؤادي يسري مع اله
العقاربيتسامرن قفر نقل عن الشم ان انا بتشاع فتى انوف ليكون مصراعا
واحسن من الاحساس والعقاربيت جمع عقربيت وهو الخبيث من الجن والمراد
هنا الخيالات الفاسدة قوله فما ابي فارس فان يكون براء من جنابته ابو فارس
كنية الفرس فتحا والبراة اما بكسر الباء جمع برذ ثقل كرام وكريم او بفتحها على انه
مصدر في الاصل وهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم بالكسر كرباب
ورخال على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز
ان يجعل البيت من قبيل هو البطل المحامي وحينئذ ينبغي ان يعلم ان الخبر اذا لم يكن السبب مفيدا
وعلة قائمة مقامه والمعنى فان يكونوا من جنايته في زعمكم فقد كذلكم لان من نصر
المجاني هو الجاني قوله والمذكور في بعض الكتب آه فيه بحث لانه اراد بالمعلومية
بطريق التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضي المعلومية والمعهودية والحكم
المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية قوله لكن قوله بان معلوم

آه هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب فلفظ
الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال فقد ارتفع بهذا
المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في المخالفة بين كلامي الايضاح
فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة السامع اما حكما على امر معلوم له باحدى طرق
التعريف بامر اخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال تفسير هذا انه
قد يكون الشيء صفتان من صفات التعريف وسرد الكلام الى ان قال كما اذا كان
للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد
اخوك سواء عرف ان له اخا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف
المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخرا اذا كان معرفا بالاضافة انه يجب كونه معلوما
للسامع والجمع بين كلاميه في نفسها وان امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر
الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرء عليها في الاستعمال لكن يرد عليه
انه ذكر الكلام الثاني تفسيرا للاول فالتفسير لا يطابق المفسر بما تحققت من ان المفسر يدل
على ان الغير في الصورة المذكورة معلوم والتفسير يفيد خلافه على ان قوله الشارح
فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع اه مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود بحسب اصل
اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذا اللام والموصول
سواسية في الافتقار وكلامه يشعر بان لام الجنس ليست من الموضوعات الاصلية
بل من الطارية بحسب الاستعمال ونظم كلمات القوم لا يساعده فالصواب ان يصار الى ما ذكره
الفاضل المحشي في وجه التنظيف وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره
ولا منافاة بين ان يكون المسند في قولك زيدا اخوك معلوما للمخاطب بطريق
من طرق التعريف وبين ان لا يعرف له اخا اصلا كما ذكره والمراد من طرق التعريف
ما يعم الطريق الاصلي وما هو في حكم الاستعمال صفتان من صفات التعريف الاضافة
لا قيد ملابسة اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف كون الانسان مسمى بزيد
وكونه اخا لعمرو وكون نعت ابيه واشباهها قوله وايهما كان يجعل اما اراد بيان
نكتة التاخير على وجه الاستقلال اهتماما والا فبيان سبب تقديم احدهما
المستفاد من واو فايهما كان يجيء بعرفك مع اه يتضمن بيان سبب تاخير الآخر

قوله واذا عرف اخاه الخ لا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك بعدم صحة زيد اخوك لعين يجد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان تتقدم اللفظ الدال عليه كما مر وقد صرح في الايضاح انك تقول لزيد اخوك بعد ان عرف ان له اخا لكن قد اعترض المحشي بل الامر المراد المتكلم في هذا التصوير تعين الاخ عند السامع وهذا يقتضي موضوعية ذلك الاخ ومحمولية ما به التعيين كزيد كما ان مراد من قال زيد اخوك ان تعرفه ان زيدا اخوك وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره عجب الاعتبارات وبهذا التقدير يسقط ما يقال يلزم من قول المصنف الايضاح سواء عرف ان له اخا ان يقال اخوك في صورة عرفه السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وعلى هذا الاتناقض ولهذا قيل في بيت لسقط عوض بحراح قيل انه من باب القلب وقيل المؤخر مبتدا وقدم عليه المعرف اعتمادا على قرينة المقام محل نظر لان قولا واذا ابلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على ان عرف ان انسانا تاب خلافا بين ان تقدم اللفظ الدال عليه ويقول التايب زيد على ما يقتضيه القاعدة المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في تقييده الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان عرضه ان ذلك الانسان من تعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد استوى المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد التايب في المعلومية بطريق من طرق التعريف وليس المقصود الا العلم بالانتساب فلذلك ان قال ان التايب المعهود هل هو زيد اعمرو اتم انه اعتبر في السوال اعني من هو مبتدا والضمير الراجع الى التايب اعني هو خبره الدال على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب زيد اتايب لتلاعب بالمعنى المقصود الذي هو ايراد الخبر بقوله تعالى واولئك هم المفلحون على طريقة انت الرجل كل الرجل قبل في العبارات ان يقول كل رجل اذ تقرر ان كل اذا دخلت على المعرف باللام تكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول فيه والمراد ههنا الجزاء الافراد اي كل فرد من افراد الرجل وايضا

اللام

اللام تفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب بان منع كلية هذا الحكم كيف وقد قال علت كلمتك كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام ولم يرد الحكم على كل فرد فصل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها او انما البيان الحقيقة حتى يكون ناسيا كلا الامرين محتملا بقي ههنا ابحاث الاول انه على تقدير ابتناء القصر على الاخص يصلح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان تاكيدا الثاني انه ذكر في بيان الحصر ثم دل على وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان قولنا ان يفيد حرية الحكم ان ثبت انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهية من حيث هي ولا يشعر ولا يجمع خصوصا مثل هجي وبشر وذكرى ونظائرها فينبغي ان يفيد حملها على موضوعها تاما حصرها عليها ولم يقل به احد وكان تجعل وجه النظر ضده الوجه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه الفرد وكان غير زيد لم يكن حمل حقيقة ليس بظاهر لان تغاير وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن قوله اما ماضيا واما عشاء الخ الفواصل من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم الرسل فيه الفحل عشرة اشهر وقيل عشرة اشهر وقيل سميت بذلك اسمها حتى تضع وبعدما تضع ايضا ليس معناه انك كامل في المحبوبية الفرق بين النفيين ان في الاول ادعاء قصر جنس المحبوبية على ان المخاطب دون الثاني بل المتكلم مسلم فيه ان المحبوبية موجودة في غير المخاطب لكن يدعي ان تلك المحبة لم تبلغ مبلغ المحبة وكم بين المعنيين لا يقال ليس في المعنى الاول قصر جنس المحبة على المخاطب يشعر بان المعنى الاول انك اكمل في المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به صار المعنى في قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه المصنف فيما سبق بقوله او مبالغة كما له فيه تم هذا ولا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل وانك العبد يعني انصافك بالمحبوبية امر ظاهر لا يشك فيه قوله كما في قولنا انت المظلوم لا يخفى جواز ان يكون هذا المثال من

قبلت الشجاع لكن اثبت ثم ولا اعتقال المعتبر عندهم ما ذكره الشيخ قوله اذا قبح البكاء
على قتيل ابيت اوله الا يا صحره ان ابكيت عيني فقد اضحكتني دهرا طويلا ابكيك
في نساء معولات وكنت احق من ابدى العويل ادفعت بك الجليل وانت
حي فمن ذا يدفع للخطب الجليلا قوله اذا قبح البكاء ابيت لان القصر وعدمه التقابل
المخطوظ تقابل العدم والملكة اي عدم القصر حيثما شاء ذلك فلا يرد ان ما ذكره ابتداء
النقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك في البيان قطعا
ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبارا لعموم لانه اذا وجب فيما ثبتنا له ان يقصر كان
وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بقي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا
قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من مطلق الحيوان وهو
المدرك للكليات نعم فيه شايبه للجنسية لكن لامه لام العهد عند ارباب الفن فيمكن
القصر في مثل هذا المعهود قوله ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قيل
المنطاق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور
صار كالصفة في دلالته على معنى قايم بغيره فالمبتداء هو الاسم وما في تاويله وهنا
هو من اقبايل المذكور لامتناع كون المنطاق ونحوه مبتداء وامتناع كون زيد ونحوه
خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي وانما المجهول عنده اضافة المكونه صاحب
اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التاويل
ان قلت المراد اتصاف المنطاق قلت قد لا يعلم عن المنطاق المعهود بان سمع شخصا
ما في اهل بلدة انطاق نا شتسه عليه انداى من الاعيان قوله لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا البته فيه بحث لان المحمول في غير ما يكون المحمول فيه امرا عدميا مغايرا باتحاد المتغايرين
وهنا حسب الوجود لكن بحث يصدق هذا التعريف ينفي ان يصح ولا شك ان
التغاير والاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل
حمل الشيء على نفسه اللهم الا ان يقال هو كونه خاصه اضافه للحمل نحو تفسيرا الاعم المساوي
فان قلت لا شك ان المراد بالمنطاق ذاته لكونه موصوفا فكيف يحمل زيد عليه بلا
تاويل احمل الشيء على نفسه وهو بين بعيد قلنا لم لا يكفي التغاير باعتبار الوصف
العنواني على ان عدم الصحة لغير عدم الافاده والانشاء ليس ثابتا في نفسه

فلا يكون

فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما الاول فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت
في نفس المتكلم الذي هو غير حاصل معدوما تا ثانيا فلان الاضافة العارضة
على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على ان معنى اتصاف الغير بها
ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء عدم قصده انه مع قطع النظر عن القصد ليس
ثابت لانه ايجاد بمعنى لفظ نظايره فلا يمكن ان يخبر هو بثبوته للمبتداء لانه
يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتامل قوله لاما يحتمل الصدق والكذب للاتفاق
على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة انما
هو في الخبر والقضية اي في الكلام الخبري والقضية الموجبة قوله الا ترى ان الظرف
في نحو اين زيد واين لك هذا ومتى القتال هذه الامثلة ونظايرها ليست
مما النزاع فيه اي من الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على
النسبة بين المبتداء المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده وكذا في قوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة
خبر الابتداء لكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء
على المخاطبين لا اخبارا باستحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء
للدعاء للممدوح لا اخبارا عن استحقاقه بالمدح وقد سبق منا في بحث
وهو حسبي ونعم الوكيل بحث اخر فليتذكر قوله وزيد كانه الاسد ليس المراد
التشبيه والا احتمل الصدق والكذب بل انكما مبالغة في شجاعته بل نقول
المراد منه التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتمل هما على هذا التقدير ايضا
فليفهم قوله بحال ما هو الحال اما زايدة اذ الوصف مصدر والاولى اولى
لان المخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى
فاذا جاء بعده انما قال بعده لان الاصل البعدية ويمكن ان التقدير
في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى على متدرب قوله تضمين المعتد به يخرج
عن ظاهره مثل قولنا زيد ضربته لك الا ان يقال المراد تضمين ومايودي
مودا ه قوله فعلى هذا يختص التقوي آه سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما
ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما سيذ

اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام
على ذلك التقييد كيف وقوله كما في زيدا عرفت ان الرفع تقييد تحقق انك
عرفت زيدا بدل على ان ما ذكره في تعليل التقوي محمول على اطلاقه فنقول
في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما صدر منه وهو وقوع الضرب عليه ثم
لا تضمن الفعل ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى
الحكم وتحقق ذلك بقاياه وان الجهل ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل
بما يتعدى اليه الفعل او لا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوي
في مثل زيد ابوه منطلق ويرد عليه انه جعل السند السببي قسيما لما يراد به التقوي
فافهم كما سبقت الاشارة اليه في شرح قوله والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق
قوله وهو ان الاسم لا يوتى به مبتدأ الخ يعني ان الحكم بعد التوطئة والتقدمة
بهو مثل ان زيدا قايم ومازيد بقايم وكان زيد قايما وامثالها وبعد غرض الشيخ
ليس بمنحصر في المجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوي
عنده في مثل في الدار رجل قلت هو داخل في التقوي اه فيه بحث اما
اولا فلان اللام في قوله فللتقوي للغرض كما يرشدك اليه تفصيل الباعث لكون الخبر
جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوي في صورة التخصيص اللهم الا ان يقال بالقصد
التبعي وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوي في مثل جاءني
عند المصنف كما صرح به الشارح في مباحث تقديم المسند اليه ويجعل ما سبق على ان المصنف سهى
في نقل كلام الشيخ لا انه مذهب المصنف نفسه بايراد سياق كلام الشيخ ان رجح كما لا يخفى
على المتدرب بعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق
والمؤكد هو العرفان المضاف الى المتكلم او غيره قوله لما مر اي لقصد الدوام والثبات
في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية والاعتبار المختلف الحاصل من ادوات الشرط
في ان شرطية قوله لانه الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لانه العامل انما يعمل الاقتضاء دال
فيه والفعل مستدع فقط لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعليه فيكون
انتقاله من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني هذا وقد
جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل نحو قد زيد قام اذا لم تكرر قولك ما في الدار

فزيد

فزيد لان اذا الفجائية لا يليها النفي واما ما لا يقع بعدها الا مقرونا بحرف
الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح واحاب بعضهم ابن هشام في معنى اللبيب
بان الفعل يقدر متوخر قوله ولانه قد سبق تعلقها الضمير الى تعلقها راجع الى الظرف
المعلومة بقرينة ذكر الظرف فيه وبساق الذهن اليه من لفظ انتقل ساقط
ويرد على الدليل المذكور ان الظرف اذا وقع صلة واقع موقعا لا يقع عليه المفرد
بل اذا وقع فيه مفرد حوال بالجملة والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد
بالاضافة واذا وقعت فيه جملة بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملتها
قوله فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف متقدما بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا
القول بجعل ضمير هو في عبارة المصنف راجعا الى الظرف الدال عليها لفظ الظرفية بمعونة
المقام وليس في ذلك كثير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب
ارجاعه الى الظرفية المذكورة الا بطريق الاستخدام قوله لا فيها غول في الصحاح الغول
واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعالى لا فيها غول اي لا هم عنها ينزفون اي ليس فيها
غايلة اي صداع يعني وجع الراس لاجل الشرب لانه قال في موضع اخر لا يصدعون
عنها وقال ابو عبيد الغول ان يغتال عقولهم قوله اي بخلاف خمور الدنيا فيه بحث
لان هذا مناقض لما صرح به في بحث الماوية على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا
فوكد في الفصاح حيوة للاختصاص من ان تقدم الخبر على المبتدا المنكر في مثل في
الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لا فيها غول معدولة بالسالبة
لامكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقدم ما حقه التاخير كما صرح به
الشارح المحقق هنا فقط وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقدم ليتخصص المبتدا المنكر
فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فتقدم وقوع النكرة مبتدا لم يوقع في سياق
النفي فكان حق الخبر التاخير ولذا افادة تقديمه الاختصاص لا يقال الغول مصدر
فيصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليك وثبت ان في الاية
تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذلك مخصص بالمصدر المدعو به على ما في الكشاف او
المراد به التعجب لنص على ما في مغني اللبيب لابن هشام فان قلت التنوين في غول
للتنويع اذ ليس المراد العول المطلق كما نبهت عليه فبهذا التقدير هو وقوعه

مبتداء بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التاخير مفيدا للتخصيص
المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ مجرد وقوع رجل مبتداء تقديم الخبر عليه حيث
لم يعتبر فيه كون التنوين للتفريع والا فالاسلم عدم افادة في الدار رجل التخصيص
عدم افادة قولك رجل في الدار كما ذكره في القصر حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتفريع
فيندفع النظر الذي اورده في بحث المساواة قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة
لا العكس لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقائن
انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي
ايضا في جواب مولانا يوسف المعين بناء على ان التقديم قد يفيد قصر المسند اليه مما لا
يعتد به اذا ثبت نقل من الثقات وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين فيما عول قد
بين فيما سبق ان القصر في امثاله عول غير حقيقي ولعل ذكره ههنا لان ذكر الباعث
احد القصر على غير الحقيقي في نظايره فاشار الى وجود مثل هذا الباعث فيه
ايضا بتذكر لما سبق قوله من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم آه مبني
على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله صلعم الى غيره
من المومنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد استار الشارح الى دفعه
بان القصر اضافي بل على ان المختص الظاهر ان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى
القصر وقيل قوله تعالى في التمثيل معنى قايم زيدان المختص به القيام دون القعود
فان معنى قايم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص على معنى
القصر وقصر الاختصاص يزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم
المعلول هو الاختصاص الحاصل فمراده ان معنى قايم زيدان الثابت له القيام
دون القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة الخطاء الثاني الذي ذكره الفاضل
المحشي فتامل لتوهم انه نعت لاخبراي نوعا قويا لتعاضد الامرين في
ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء لوصف وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز
زيد القايم ونحوه مع وجود الالباس بالنعت فافهم قوله لجواز ان يكون قايم مبتدء
ورجل بدلا منه وان يكون الخبر محذوفا نحو في الدار وعمرو ولا يجوز ان يكون رجل فاعل
له لان الاعتماد شرط اعمال الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكر في اللب تقريف

البتراء

المبتداء ومسندا فتعين رفع ظاهر بعد همزة الاستفهام او ما النافية فليرجع
الى شروحه لا يقال قايم لا يصلح للابتداء لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات
لانا نقول بعد التنزل لما ذكره ابن الدهان يقدر الخبر مقدما نحو عندي او في
الدار قايم رجل ويحمل تنوين قايم على الافراد والنوعية ففصل التخصيص كما في
ظاهر هذا تابع على انه حقق جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة
او مخلوفا من موصوف كما قالوا ضعيف بقربه اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل
المثال من هذا القبيل اي شخص قايم رجل فتامل فلا يجب التقديم كقولك قالي
واحل مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقدم الظرف على النكرة الموصوفة
يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا
اخر وانما لم يقدم في الاية الكريمة لان المعنى واي رجل مسمى عنده فتخبما لشان
الساعة قد تضمن معنى الاستفهام المقتضي للصدر قوله ضرورة ان التخصيص
لا يعمل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في الجواب عنه بان ايراد بان التخصيص سبب
تقدم الحكم اي محكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل
تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر على مخصص
وليس المراد ان المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم يقدم الحكم عليه عند الحكوم
عليه فتدبر قوله على تضمين تشرف معنى فعل متقدا وعلى كونه متقدا بنفسه
على ما في الكشاف وههنا نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظ في صورة التضمين
مستعمل في معناه الحقيقي والمراد الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو
متعلقاته ليلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف
حالا وتارة بعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف
لم يكن في ضمن الملفوظ فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور
معه تقتضي صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه وهو سهل اما وجه السهو
في التوجيه الاول فهو ان الغرض اضافة الدنايب هذه الثلثة اذ فيه
المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما
وجهه في الثاني فلان الشارح استعمل الاشراف لازما وان اشرف متعديا بنفسه

بجنبي م

على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا اعتبار على كلام السيد سرح وانت خبير بان عبارة
السكاكي ليست نصا فيما ذكره حتى يرد اغراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب
تقدم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد الا مطلقا والحق ان
كلام الشريف ههنا محل نظر واوان اسناد السكاكي الاحتراز المذكور الى الدرجة
الاولى من قبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من سببه وان كان المعتبر به مجموع
قوله ويقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى فتامل قوله ولا طبق خيال بالنصب معطوف على
الضمير المنصوب في لم يرد توظيف الخيال مجيء في النوم والمقصود ان المعترض لم يرد
مقصود السكاكي بعينه ولا صورته المحاكية له قوله فالقول بان كل جملة اسمية تفيد
الثبوت وهم القول بما ذكروا وان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ البتة الا انه لما ذكر
ان كلا من الامثلة الثلثة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف تفيد الثبوت
وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية تفيده قوله بل انما يكون فلك اذا لم يكن
الخبر جملة فعليه يريد ان ذلك الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم
كون الخبر جملة فعليه ولما اذا كان ذلك فهي تفيد التجدد الا ان ينضم قرينة على الثبوت
كما سيجيء قوله المنصب فاعلم قوله عما لا يخفى وجهه لان المسند اليه واحدا بذات فنسبة
نسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من
انه اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو
متجدد فلا بطلان لكيف عدم خفائه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان
في احد الاسنادين وافراده في الآخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد
بطريق القصر في المثالين المذكورين كما لا يخفى ومن قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس مسندا اليه
اصطلاحا لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه لان المبتدأ
والخبر وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول واسناد
عرف الى الضمير المتصل من التاء واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المنفصل
المتقدم اعني انا فليس شيا من القسمين قوله لا يخلو من اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على
اولوية اسناده الى ضمير آه قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف حاصله
ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال ويقدم البتة على ما اسند اليه بلا تقييد

كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واشرقت الارض بنور ربها على تقدير صحة المعنى لا احتياج
الى التضمين على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم ذو واشراق والدنيا مشرقة
ببحتهم وانعكاس اشعتهم سواء قصد واشراقها لهم او على الوجه الاول انهم متغلبون
على اشراقها واسرانارتها والاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاولى
ان تجعل تلثة مبتدا مخبره محذوف اي لثالثة موصوفة بكذا فكون سنن الصحى
وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يعدان يقال ان
فيه ضعف التبادر الذهن الى ان الغرض الاصلي مدح الشاعر نفسه كما لا يخفى
قوله يفتر عن خط واشكال وذلك انه قال السكاكي الخ يقال افتر فلان ضاحكا
اي بدى اسنانه وكان تعديته بعن لتضمينه معنى الكشاف هذا وقد يبقى
ههنا بحث وهو انه لا اخلال ولا اشكال في مدح السكاكي وانما الاشكال
فيما تضمن تحصيله وهذا الذي ذكره الشارح انما ينهض وجها لعدم ايراد المصنف
قول السكاكي بتمامه لا لعدم عده مقصد افادة التجدد من مقتضيات تقدم
المسند والاظهر ان ترك المصنف ذلك لظهوره فافهم قوله خارجة بقولي
الدرجة قال الفاضل المحشي اذ كان الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل
الى المبتدأ كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه
الامثلة بهذا القيد بل تجب ان تكون داخلة فيه وارده نقضا على ما ذكر
من القاعدة القائلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
وفيه بحث ظاهر وان هو الا قاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد
يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى حتى
اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل في الدرجة الاولى
على الفعل كان هذه الامثلة لا تفيد تلك الجملة التجدد فيخرج الامثلة بهذا
القيد وقد يقال في توجيه كلام الشريف قول السكاكي ويقدم البتة على ما اسند
اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا بمعنى اذا كان المسند فعلا يقدم البتة
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطة كون المراد من الجملة
افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله يقدم البتة

الاسناد ٢

على ما يسند

بقوله في الدرجة الاولى يرد عليه نحو زيد عرف فانه يفيد التجدد مع انه خرج عن الضابطة
لانه لم يقدم على ما اسند اليه وهو زيد على ما قال في الدرجة الاولى بل على ما يسند
اليه مطلقا وهو موجود في زيد عرف لان كل فعل مسند دائما واما الافعال المكفوفة
بما مثل قلما تكون صلته انما لم يلتفت اليها لانها قلما تكون واما ما يقال الحق يبنى
ان المصنف قال في جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان
يكون جميع ما ذكر فيهما يبنى على واحد جاريا في كل واحد لصدق قول غير هذا الباب
والدليل انما اراد السكاكي القايل بعدم جريان الجميع في غير البابين بقوله كالتعريف
في المال والتميز فان التعريف تجرى في غير المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا
المال والتميز فعلم ان جريانه في غير هذين البابين عند هذا القايل ان يجرى على كل
واحد من غير هذين البابين فيرد عليه ما قدمنا شارح الباب الرابع احوال متعلقات
الفعل قوله في احوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا
اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح
وسر ان التعلق هو التثبت والمتثبت بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل
القوي قوله قد سبق اشارة اجمالية يعني في التنبيه السابق بقوله لكثير اجماد كر غير
مختص بها الى اخره قوله واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا
في العموم قوله الفضلة المفعول كالفعل مع الفاعل نظر ان الظرف يجيء مع معمول المضاف
مقدرا اى ذكر الفضلة مع المعمول كذكره مع الفاعل وادخل هنا كلمه مع على التابعين
اعني المعمول والفاعل اللذين كل منهما قد يفضل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد
تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف وحواشي المفتاح وان كان الشايع دخولها
على المتبوع رعاية لامر لفظي هو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة
اليه وحق المضاف اليه ان يقدم في التفصيل ثم حرى على الاستعمال الشايع من دخولها
على المتبوع قوله والوجه هو الاول وان كان الثاني فيه رعاية امر لفظي مقتضى لوضوح
الفهم وهو ارجاع الاولين من الضمائر الاربعة الى شيء واحد وكذا الثانيين ووجه
الوجاهة الذي احال به على التامل على ما فصل الفاضل المحشي غير انه القايل ان يقول
لانسلم ان ورود ما بعد اذا لم يذكر يتعلق بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو

المناسب

المناسب لقول الفاضل مع المفعول ويكون النفي متوجها الى القيد اى اذا لم يذكر الفعل
مع المفعول بل ذكر وحده ولجواب ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المصنف في الايضاح الذي
هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل و
اذا تقرر هذا فقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول و
بان مطمح النظر والمقصر بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والمتعلق
بالمفعول صرح فيه على ان فيما ذكره اثقال بمخالفة الاستعمال الشايع من دخول
مع على المتبوع في مواضع وفيما ذكره المفاتيح والمحشي مخالفة في موضع واحد
لكنه خطابية معضية كما بينهناك عليه قوله اى تلبس الفعل كل منها في الجملة
اى تلبس الفعل كل صنف ما بحيث اذا لبس العرض من ذكر منها مع الفعل
افادة تلبس الفعل كل منها فالاظهر ان يقول اى تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصد
واضح ومن هذا يعلم الجواب عما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة
وقع عليه وانه لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه
في الايضاح عجة في ان تلبس الفعل به وهذا هو المحتج في جعل المفعول في
كلام المصنف على المفعول به قوله مطلقا اى من غير اعتبار عمومه في الفعل آه هذا كلام
ذكره المصنف في الايضاح وفيه حزازة لان سد اعتبار عموم الفعل لا مدخل له في
ترتب الجزاء المذكور اعني التنزيل بمنزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور
وينزل المذكور مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تامل ويكون كلاما مانع من اثبت
له اعطاء مع غير الدنانير كما ندعيه على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا
يدل على نفي الحكم عما عداه كما قالوا انه التخصيص بالذكر في الروايات يدل على
نفيه عما عداه بلا خلاف لكنه تعسف مستغنى عنه باعتباره في تغيير المفعول
اذ لو اريد التخصيص لقيد الدنانير تعطي بتقديم المفعول قوله لا مع من نفى ان
يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطي كلاما مع من نفى الاعطاء ان قلت
فيكون ملقيا الى المنكر فاني التاكيد قلت اسمية الجملة موكدة الجملة موكدة
ان قلت فينبغي ان لا يلقى الا سمية الى الخالي الذهن قلت قد سبق جوابه
في الباب الاول قوله اما ان تجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص

جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الاتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق
اللزوم ولو بحسب الادعاء كما مر فيما كما سيجئ تفصيله في البيان انشاء الله تعالى قوله
المؤمن غير كروم اه الغر بالكسر الذي يخدع لسهولة الفلة مجاريه والحب بضم الخاء
وكسرها هو الرجل الخدع الجريء تقول منه خببت يا رجل تجب خبا لكن الرواية بالفتح
تشبيها بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير قوله لعلة ايهام ان القصد الخ اقحام
الايهام اياه الى جواز وجه درج للحمل على البعض في الواقع وان تساوي
الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه قوله افاد اي المقام الخطابي او بعد ذلك
اي كون الغرض ثبوته لفاعله قيل فيه بحث من وجهين الاول ان النظم كون
الفاعل نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني ان اثر المقام الخطابي افاده
مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من الامرين هين اذ
المقصود افادة التركيب فذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من
قبيل ستنتجات التركيب التي تفيدها وانما استفيد منها وبعد اتبين سقوط
الثاني ايضا فافهم قوله مصدر هذا الفعل معرف باللام الجنسية لان المقصود نفس الحقيقة
وفي المنكر دلالة على الفردية وبعد ايظهر المصادر العامة عن الدلالة على الفردية
ولو منكرا كن معي وذكري يمكن ان يجعل في المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف
قوله لا يقال ان افادة التعميم اه قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا
يراد في صورة التنزيل بفضل الحقيقة لكن لا حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل
بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس لاعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراده
الذي اعتبره انتفاءه بقيدا لاطلاق اذ فرق بين ان تقصد الحقيقة في ضمن
الافراد وبين ان يقصد من حيث هي للتوسل بها الى ارادة التعميم كما لا يخفى
ان في ابلغ قوله معتبرا في الغرض والمقصد قيل مراده نفي دخوله في الكلام الاولي
والمقصد من نفس الكلام وان كان داخلا في المقصد من الكلام مع المقام فلا يرد
اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان ما على ما يرد وعليه دفع اللازم من
الكلام حما يرتضيه او لو الالحام قوله لان ما ذكره من الحصرين مما يشهد به نقل
ولا عقل نقل عن الشارح انه قال العلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين

ان ح

قوله فاما ان

في مثل فلان يعطي على ما زعم الشارح العلامة الا اما الحصر الاول فقد حققناه على وجه
يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الثاني بناء على التقدم فلا يصح شرحا لكلام السكاكي
على ما عرف من مذهبه انتهى واراد بقوله واما الحصر بناء على التقدم اه ان افاده
التقدم الحصر عند السكاكي انما هي اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا منكرا كما
سبق وفلان ليس منها بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح الكتاب
للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تقدم المسند اليه
بل باعتبار عموم اعطاء المستفاد من المسند المحمول في المقام الخطابي على
الاستغراق وهو الذي اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه على
وجه يصح عند صاحب المفتاح قوله فيلزم ان لا يكون غير موجد الاعطاء
والاخرج حكما لغرد من الاعطاء عن كونه موجدا الفلان مع ان المفروض انه
يوجد كل اعطاء قوله اما انه لا يوجد غير الاعطاء فما لا تسوغه العبارة اجاب
الفاضل الهروي بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرضا الكلام في صورة يرد
قرائن المقام او الوقوع في جواب السوال عليه فانه اذا ظهر خطا من صنف في
دقيقة وقلت هو رجل يخوي يفهم منه انه لا يعلم غير النحو مما له دخل في تحقيق
الدقايق او سئلت عن شان فلان وعما ينتغل من حقايق الافعال وقلت يعطي
ويكتب وغير ذلك يفهم انه مقصور على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد بان
ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتامل نان هذا المقام
مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد البعض الخلخالي فانه سلك مسلك اثبات روح العلامة
الشيرازي ان يرى مرصر ويسمع واع هذا في الحقيقة سبب الحزن والغيظ الكامل
لكن جعل خبرا عنها تنبيها على كمالة في السببية فكانه خرج عن السببية وصار
عين المسبب بل لا يبعد ان يراد لا اثاره وجه الترائي ان الراي لو ابصر غير
اثاره لم يكن ابصار اثاره لا مرا مطلقا او رويته كما هو المدعى لتحققها بدونه
في تلك الصورة تعول على هذا القياس سماع الواعي وفيه تامل قوله فالفرق بين
تعميم جواب عما يتوهم المخالف من ان توهم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول
فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وهما وان

وفي الخ يجوز ان يكون الشرطية خبرا للمبتداء والواو زايدة بينهما تاكيد للوصل
ويجوز ان يكون للخبر تحوله فلا تلازم والفاء زايدة في الخبر على ما يراه الاخفش
والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر في قوله وان عرض ثلاثة اشارة الى التنابع
في الواقع لجواز تحقيق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد
الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار قوله فلما
بدون ذكر المفعول الخ مبني على المستحسن عند البلغاء في حكم اواجب عندهم والا فاذا
تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المحذوف جاز الحذف كما
اشار اليه الشيخ في دلايل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعول عرضيا
فحذفه غير مستحسن قوله على ما سبق الى الوهم وعلى هذا الوهم ينبغي ان يحمل في تفكر
اول الفعلين المتنافيين اعني ابكى لا تيئسها اعني يكت لان الغرابة في تعلق
المشية ببكاء التفكر ومنشاء ما تعلق الكاء بالتفكر فلما جعل الغرابة سببا
لذكر مفعول المشية ناسب ان يراعى استقلالهما هو منشاء للغرابة
ما ذكر صريحا كاء مطلق يحتمل ان يقال المراد وان ابكى دمعا فحذف المفعول
للاختصار فلا يكون الذي اراد ايقاع المشية عليه كاء مطلقا قوله وهو
مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله ان الله لا يامر بالفحشاء وقيل
المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول بعثناه اليهم فلا تميلوا او يحتمل
ان لا يكون له مفعول بنوى كقوله امرته فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة
في تفسير القاضي وغيره قوله متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلقا بالدفع استقاء
للايضاح حيث قال اذ لو ذكر اللحم لربما توهم ان قد ذكر ما بعده وان التعليق
بالدفع توهم يكون الدفع لائقا الابتداء وغير حاصل كما ان التعليق بالتوهم يدل
على ان التوهم في الانتهاء بمعنى بعد ذكر الى المعظم متحقق مع ان النكتة هي
الدفع المطلق في ابتدائه وغير حاصل كما ان التعليق [illegible] وابقاء على ان نفس
الدفع يشعر بالابتداء لان الظاهر ما يكون في ثاني الحال هو الدفع وان
جاز استعمال احدهما مقام الاخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعليق
بالتعليق بالدفع في الجملة بقوله ويصور في نفسه من اول الامر قوله وكم ذدت

فذروي

قد يروى بصيغة الخطاب والمعنى ظ وقد يروى بصيغة التكلم الخ يصف نفسه بالتشبث
على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الروايع والبلايا قوله حزين وانما قال
بلفظ الجمع وان كان راجعا الى سورة لان كل يوم منها سورة قوله فحذف المفعول
اعني اللحم اذ لو ذكر الخ فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر الماء بعد وما الى المعظم فلا
ملجا الى الحذف قلت من حقوق المفعول بلا واسطة تقديمه على المفعول بواسطة
وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طايل تحته على انه لا يلزمها لاطراد والا
في المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل الحذف كما يتبادر اليه الذوق السليم
قوله بلغ اسكين المعظم قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظ سواء كان الفعل المقصر
ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما في ولكل ضرب زيد وضربت عمرا واوغيره كما في قول
المتنبي فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على حذف مقتضى الظاهر واذا سبق عليه تذكر
المظهر مقام الضمير ثانيا تحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول الاول قلت
الحذف اصون للتركيب في المفعول الذي هو فضلة قوله وعكس ذو الرمة هي بضم الراء قطعة
من الحبل ابالية والجمع رمم وبرمام وبها لقب الشاعر واسمه غيلان وابيت من
قصيدة في هلال ابن ابي بردة بن ابي موسى يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة و
قلة الحرص والطمع من الناس قوله ان يكون اصاب ما لا اي وقتا ان يكون او بان
يكون انما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابة المال واستحضارها قوله
لكن التامل الذوقي يشهد الخ يؤيد ذكر المفعول في قرينه اعني وصف من يشاء الى
صراط مستقيم وان المتبادر الى الذوق ان المقتضي تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية
ببعض وهذا التعميم انما يظهر انما بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى و
هنا بحث يندفع بعد البحث بما سبق في حذف مفعول الا نعام حيث ذكر ان
الحذف يذهب بنفس السامع كل مذهب وقد دفعه صريحا في شرحه للمفتاح
بما فصله الفاضل المحشي فالمراد بعدم تميز احد الوجهين عن الاخر الذي ذكر الكامل
عدمه في هذا الشرح وقد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره نفرة للمصر لا
يناسبه تمثيله بقوله واصيد عوا الخ واسلام لان عموم المقدر فيه من قرينة
عقلية هي حكم العقل بان دعوته الله عز مختصة ببعض المكلفين الا ان يمنع

حصر الافهام فى كون من تلك القرينة ما مر قوله والحاجة اليه فيه بحث لجواز
ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر يحصل المسمح من
عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاقتصار
والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاقتصار وعدم
دلالة فط الكتاب على ما ذكرته نصا وصريحا لا يقدح قوله وقد عرفت هذا البحث
اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث آخر عن قوله لما لمجرد الاقتصار
مع امثلته لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلامه
قوله او كان الدعاء بمعنى النداء المتعدى الى المفعول الخ المفهوم من الكشاف ان الدعاء
المتعدى الى مفعول واحد بمعنى الذكر حيث قال فى تفسير الاسم سموا اسمه واذكروا اسما
بعد اوبهذا يؤيده ما نقل فى سبب نزول الاية وهو ان اهل الكتاب قالوا
لرسول الله انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله فى التوراة هذا الاسم فنزلت فلا
يلزم الشرك ولا عطف الشئ على نفسه ويصح اطلاق ايا ما لو جعل الدعاء بمعنى النداء
كان لما ذكر وجه على انه قد يجعل لفظا والتخيير بين ان يدعوا بهذا الاسم
تارة وبذلك اخرى كذا فى شرح البيات اعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية
الى مفعولين يناسب ما روى عن ابن عباس رض فى سبب نزول الاية وهو ان
ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلعم يقول يا الله يا رحمن فقال انه يقول انا
نعبد الها وهو يدعو الها اخر فانحل الاسمين على المسميين فرد بان المراد
الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول باسب ما من سبب
النزول وكلا السببين مذكوران فى الكشاف وان صح بالواو وبان الصفات
الخ ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف
مع ان الاتحاد يجب الذات والتغاير يجب لمفهوم جاز فى الموضعين قلت انما
جاز تعاطف الصفات بها لانه لم يقصد فى منها الذات التى هى جهة الاتحاد
بل المفهوم انه المغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد ويراد بالاول
العزم الشديد والهمام كثير الهمة والليث والاسد والكتيبة العسكر والمزدحم
مع القتال قوله وما ورد ما مدنى الاية وضمير مردد يرجع الى موسى ومدين

قرية

قرية شعيب عم موا لامرأتان بناء عم والوارد الطرد قوله حتى لو كانتا تردادان
غير غنمهما للشيخين ان يقولا الترحم باعتبارات السقى فى الامة لاجل انسهم
والوارد من المرأتين لاجل انفسهما بلا مدخل لملاحظة خصوصية السقى وتنزل
الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المفعولا بينا فى عدم انتنزيل باعتبار
المفعول بالواسطة فلا فساد فى المعنى على رأيهما كما زعمه الفاضل المحشى
ونظير هذا ما ذكره الفاضل فى قوله ما اقرأ باسم ربك على ما سيجى وقد يقال الموضع
كان يحتمل الناس للسقى وعدم اشتمالها بالسقى واشتغالها الناس به مع ذكر ضعف
ايهما كاف فى ايجاب الترحم وفيه ما فيه قوله لكان على المصنف ان يذكره بل كان الاولى
ان يقول احكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب صفحا عن هذا الترقى
مدعيا احسنية العبارة الثانية اعنى لافادته الاختصاص لاشتمالها على
قصر التعيين ايضا وقصر الانشاءات فاجاب الشريف اولا ان دعوى وجوب
ذكر قصر الافراد وثانيا عن دعوى احسنية ادراج قصر الانشاءات وهذا
كلام جيد لا غبار عليه ثم الواقع فى اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة
وكان ثانيا نفى القصر باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم قوله ومعلوم ان
ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد سيجى بفصله وبحث القصر قوله فيقوى بان يراد
التاكيد التقريرى ولهذا لا يجوز الجمع بينهما وللجواب ان المقدر ما بقى اثره فى كلام المغفور
فهناك تاكيد ضمنى يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا قوله انه من
باب زيدا رهبته يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث
لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل مما اصله لا يسر عاملا فيه والفعل المشغول
بالضمير ههنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط
الفاء من المفعول به الفعل الا ان يحمل على انه مثله فى كون الاسم
منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما فى باب الاضمار والتفسير والجواب انه
منقوض بمثل زيدا مررت به وهو كثير فى الكلام من غير خلاف فى ان المنصوب
مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخلة فى الاسماء مهما كين ثم فى مثل كيف
وانما رخصت الى الفعل ليقع الاسم فى موقع الشرط كما فى اما زيدا فاضرب وكيف فى شرح

انه لايجوز تقديم متعلقات الفعل عليه الا القصر الاضافي كما يتبع فيه ظاهر قول المص
سابقا وتقدم مفعوله ونحوه عليه لرد الظاهر وان احتمل بناء على الاكثر قوله بل لمجرد
الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في قصد فان مطلق الاهتمام ينصرف
اليه كما يقال لذكر الله اهم لاسيما فقد تحويل بعضها بالترك والاستلذاذ
وغيرهما واما الاهتمام الذي لم يرتض ان نتج الاقتصار على ذكره في بيان ف
التقديم كما سيجيء فانما هو بالمعنى اللائم بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم في نفسه
نصب العين قوله وان عليكم لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل ظ
الا انه يجوز ان يلاحظ مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على
النظير دون التمثيل لان الكلام ههنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقدم ما حقه
التاخير مطلقا قد يفيد التخصيص وما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص نفي الجنس لا
يقتضي نفي الصحة واذا احتمل صاحب الكشاف والقاضي في قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص
اي لا تصلوا الا الجحيم ويمكن حمل الاية الاولى ايضا على التخصيص ادعاء ومبالغة تنزيلا
ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم قوله بمراعاة حسن النظم التسجيعي
الصواب تبديل لفظ السجع بالفاصلة رعاية للادب قوله استشهد بما ذكره غاية
لتفسير قول المتالين آه انظر من عبارة المصنف ما ذكره تفريع الاستشهاد وان كان المناسب
ان يقول وهذا قال ائمة التفسير وهو ظ قوله اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة
الاختصاص او غيره على ما بيناه وهذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى على ذوي التحقيق
اعني قولهم لا يقدمون آه على المدعى قوله وفيه نظر وجه على ما نقل عنه سره واشار اليه
فيما سبق ان لا نسلم ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطا ليفيد
مع الاختصاص الاهتمام ولانه لو قدر معه ما لعاد على موضوعه بالنقض اذ الخطأ
ينبئ عن عدم الاعتناء بشانه والتقديم ينبئ منه فالجمع بينهما كالجمع بالفتح والنون
لانها اول سورة نزلت وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة و
اهل الحديث رفعوا بان اقرا اول ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد فترة
الوحي من الايات والفاتحة اول ما نزل من سورة قال الجوهري اول ما نزل اقرا
الى عالم بيد قوله فكان الامر بالقراءة اهم دون التخصيص الموقف على اصلها وايضا

لك اصح والاقرب ان يقال اما معتدة والفاء فادخلوها اذ تقرر ان الصفة لما بعدها
او كان بعدها امر او نهي وان لا ما خاصة جاز تقدم ما بعدها فافهم قوله و
قد صرح بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون
فايای خاصة بعيد او كذا في افادة الاختصاص عن اباك نعبد ان جعل المفسر متعلقا
بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل
المحشي لان العطف يقتضي التغاير الشخصي والاختصاص في شيء لا يستدعي قوته الاختصاص
في شخص اخر للمفسر الا ان يعتبر بخصوصية الشخصين في الاختصاص المؤكد
لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي اه فيه بحث لم يدر كون الشرط
وهو انه يلزم فيه عطف الانشاء على الاخبار ان صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط
ان الجزاء اذا كان انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله تعالى ان ارضي واسعة
في معنى الانشاء وهو هاجروا فيه تقييم العطف بلا تكلف على انه قد سبق الرشة
بجوازه قوله واعم تخامه ملزوم القيام وهو زيدا ان قلت هذا منافٍ لما تقدم في شرح
ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما كين من شئ اذ قد علم من تقريره
هناك ان اما لم يقع الا موقع اذا اتما شرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب انها واقعة
موقعهما جميعا قلت مبني على المذهبين كما فصل ان للحاجب في الايضاح قوله و
لذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف اه هذا التقديم انما يجوز
اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفي الشرط والجزاء لانه يتعلق بتقدير اغراض
واما اذا كان فاصلا اخر ايضا فلا فتمنع اما زيدا طعامك فاكل وان جاز اما طعامك
فزيدا اكل صرح به الفاضل الرضي وغيره قوله ويظهر لك من التحقيق ان مثل هذا التقديم
ليس للتخصيص اذ ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو التخصيص وان افاده
في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المصواما نحو فهديناهم فلا يفيد
الا التخصيص قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة فيه بحث لان هذا
مبني على كون القصر في كل واحد من المثال المذكور من اضافيا بيانيا للمخصوص به كل
واحد من المجانبين بالقياس الى الاخر لا كون القصر مبنيا على حال السامع اما هو
في الاضافي كما صرح به ولا يكون هذا التعليل نافيا للتحقق اللهم الا ان يدعى

المخاطب به هو النبي كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد
احد وجهي القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله حالا اي
متبركا باسم الله اذ لا يتصور منه التبرك بغير اسم تعالى واما اذا جعل مفعولا كما توهمه
الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلا يتصور منه عدم ان يكون مقروءا باسم الله
وفيه على انه فيه بحثا لانا قد تحققنا ان اعتبار حال السامع انما هو في اصل الاضافة
فليحمل القصر على الحصر في المهم الا ان يتعين الاحتمال الذي اشرت
اليه من عدم مجيئ تقديم متعلقات الفعل الا في القصر الاضافي قوله وهو مبني على ان تعلق
باسم ربك الخ لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرر
والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه هنا ما ذكره الفاضل
المحشي وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهرها في مواضع لان صرف عبارة
السكاكي عن ظاهرها مرغوب اليه باقتضاء المقام احسن من بناء الكلام من معنى الهيبة
وفي موضع اخر والباء للاستعانة او الملابسة ورجح ان في بكونه اكثر في الكلام من
باب الاستعانة ولان في الاول جعل اسم عبارة عن الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات
ففيه ترك الادب قوله واقراء القرآن في بقية السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب
هذا المفعول الذي تقدره اللهم الا ان يصير الى الروايتين في اول ما نزل كما مر بيانه
بان الجهور على جواز تأخير البيان من وقت الخطاب وان لم يجز تأخيره من وقت الحاجة
الا عند القائلين بجواز التكليف المحال فلا اعتبار في التقدير المذكور قوله ولا يذهب
على المذهب الصحيح اراد به مذهب الشافعي فان الشارح شافعي المذهب
ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص ناشيا عن المقام بان يحمل على
الحصر على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت
ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهم بما هو ناش عن
المقام ففيما ذكره الشارح تضعيف للمقام فضلا عن عدم الاستبداد والمفول
فضلة يستغنى عنه اي وقد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل
المتعدي يحتاج اليه لعلا ووجود الاحتياج الى الفاعل بخلاف المفعول قوله كقولك
ضرب زيد عمرا احترز عن نحو ضرب غلام زيد فان في هذا مقتضيا للعدول

عن ذكر الفعل

عن ذلك الفعل قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول له
لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو معمول بلا واسطة
على ما هو معمول بها ظاهر ثم المفعول فيه الزماني لان لا تعلق للفعل عليه بصيغته ثم
المكاني لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة كما قيل ثم المفعول له لان
الفعل قد يكون لا لعلة له ولا غرض منه قيل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول
به على المفعول المطلق اولى وكانه نظر الى قلة الفائدة في المطلق واعلم ان ما ذكره
الشارح ههنا من عدة للفاعيل على مذهب الجمهور وهذا امر وارد ليس المفعول له هو المفعول
معه مع ان الزجاج اسقطها واسقط المفعول معه مع ان ابن السراج اثبتهما كما بين
في كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء
ثم التأكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه
فانه في حكم المنحى والمطروح عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس
موضعا للعطف لفقدان شرط العطف حكما وهو تقدم المعطوف وبهذا تبين
ان ما ذكره الشارح الشريف في توجيه قوله ثانيا ليس واحدا من الانواع الاربعة
يعني البدل والوصف والبيان والتأكيد موضعا للعطف بالواو ومن ان التقييد
بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف بأي على رأيه وسبل
نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي
من فوات شرط العطف حكما وكون سلب زيد ثوبه على تقدير العطف بل في ثوبه
قائما في العطف بل واي فائدة ان سلم ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا
فان قلت مرادهم الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت ان صح فانما يصح في
اي دون بل لتغير المعنى عند اظهاره فالصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو
بناء على انه المقصود بالبحث هذا وانما ادخل اولى قوله او بيان تنبيها على ان عطف
البيان مع البدل من واد واحد ان بعض النحاة لم يميز من بدل الكل فان قلت
لما اعتبرهما من واد واحد لم يبق شيء مما ذكر حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح
ثم التقديم احدهما على ما هو مال المعنى قلت بل بقي العطف بالحرف المتوخى في الكل

نعم يرد ما ذكر على تقديم المفعول معه الا ان يبنى على التاكلة او يقدر هكذا ثم ذكر المفعول معه
فافهم قوله واراد المصنف بالاهمية آه فيه نظر لانه عطف عليه بأو قوله اولان فى التاخير اخلالا
التاخير اخل لا ببيان المعنى او بالتناسب وهذا العطف بأى ذلك لارادة الاتى بينى
فايدة يعتد بها فى افراد ما لذكر قوله لتوهم انه من صلة يكتم يمكن ان يقال تقدم الصفة
اهم قوله وجعل السكاكى للعناية عبارة السكاكى هكذا والعناية التامة تقديم ما قدم
والاهتمام بشانه فوجان احدهما ان يكون آه فالمنقسم الى القسمين فى عبارته نفس
العناية الاتى انقسامها الى القسمين مستتبع انقسام التقديم لاجلها ولذا قال الشارح
وجعل السكاكى التقديم للعناية ثم ان فى قول احدهما ان يكون اصل الكلام اه ما محصله
ان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لاقسم منها فتدبر يقدر اللام اى احدهما لان يكون
وقد يجعل على المبالغة فى اقتضائه للتقديم هذا وبهذا يندفع انتقاض ان قلت
ما فايدة تقييد المبتدا ودى المال بالعرف باللام قلت للاحتراز عن المنكر المحض
وذلك لان التمثيل لمجموع قول الاصل هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل عليه
النظر فى المفتاح فلو كانا نكرتين غير مخصوصين يوجد المقتضى للعدول عن التقديم
وان كان اصلها التقديم ايضا كما فى قولك فى الدار رجل وجامنى اكبار جل وانما لم
يعرض النكرة المخصصة حكم المعرفة قوله بضم عينك يضم النون وفتحها اى مضبوطا
قدامها من نصب الشئ اقمته وجعلته بحيث لا يغيب عنها كما فى الايضاح لمن
ما الذى تتمنى الاولى ان لا يذكر الموصوف ويقال ما تتمنى حتى يكون ما مفعول تتمنى
فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة للجواب الفعلية على ما صرح به سيبويه فما ذا صفت
اذ على تقدير ذكر الموصوف تتعين كون ما مبتدا لان معمول الصفة لا يتقدم على الموصول
لما مر فى الاصول تتعين كون ما مبتدا لان جعلها تقدم المفعول الثانى فى الاول لا فى
قولهم وجعلوا لله شركاء لا يعنى على انه اليه مفعول بواسطة فتقدم على الذى بلا واسطة
اعنى شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال لا المقدم وهو من جعلوا
شركاء وهذا هو مختار السكاكى والقول المنصور على ما حقق فى شرح المفتاح وذهب
جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثانى

ولله ظرف معلوم شركاء تقدم عليه فيجوز التمثيل بالآية على رأى هؤلاء ايضا عندنا
ان الظرف المتعلق بشركاء تقدم عليه فان قلت هل يجوز على التقدير ان يجعل لله مفعولا
ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الاول اعنى شركاء بانه الاول منكر مستحق للتاخير قلت
جوزه الشارح فى شرحه للمفتاح وجعل حرا من قبيل فى الدار رجل لكن لقائل
ان يقول لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقدم الخبر مخصص على
ان اعتبار المبتدية والخبرية بطلا فى الحال ولذا قيل قد يقع النكرة اسم ان كما
سبق اشارة الشارح الى ذلك فى قوله ان شوله ونشوه البيت الا بتقدم الحال
اعنى من قومه معلى لوصف اعف الذين كفروا ان قلت يجوز ان يجعل قوله من قومه وصفا
لهما اما بتقدير متعلقه متعلقه بان يجعل للثبوت لا للحدوث ويكون اللام لما دخله
عليه حرف تعريف لا اسم موصول للذين من حذف الموصول مع بعض صلته على ما مر
اشارة الى مثله او يجعل اللام فى الملا للعهد الذهنى فلا حاجة الى تقدير المعلى
معرفا فلا يقال لو اعتبر الملا فى النكرة لم يقع الذين كفروا صفة لانا نقول ممنوع
اذ له حظ من التعريف كما يجئ ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملته
المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التعريف ايضا فيقع صفة للنكرة
قلت هذا الاحتمال لا يضر نا بالنظر الى اصل المقصود اذ الاصل هو الوصف هو
بالكفر كما فى الآية الا ترى فى تقديم الوصف الاخص على الاعم واما الحكم بان قوله
من قومه حال عما انكر الى النظر الذى لا يعدل عنه بلا ضرورة قوله سوق الانكار
التوبيخ الفرق بينه وبين الانكار الابطالى ان التوبيخ يقتضى ان ما بعده واقع وان فاعله
ملوم على ذلك والابطالى يقتضى انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفكم
ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا فى معنى السبب قوله فيمتنع ان يكون تعلق
جعلوا آه قد يقال تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لا ينافى ان يلاحظ هما احد التعلقين
اصلا فيهما وان ثبت فتامل فى قولك اعطيت دينارا رسائلا وان فى اعطاء الدينار
زيادة مباهاة يقتضى تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل فى تلك المباهاة
والحاكم هو الذوق قوله والجواب ان ليس فى كلامه رده بعض شراح الايضاح بان مفعولى جعلوا
يجب ان يكونا حاضرين فى الذهن وقت الانكار ليتوقف عليهما ليكون كل واحد منهما نصب

للصحة للاستعمالات المجازية وقد يجاب بانه تنبيه اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه
مبني على ان يكون الكلام في تقدم بعض المعمولات على بعض فقط وليس كذلك وبالجملة
لايقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن قوله وجه الحبيب التمني دون ساير
الامثلة من تقديم المسند على الخبر وفي الحال على الحال ونظايرهما والله اعلم
الباب الخامس القصر في مباحث القصر قوله
يقال قصرت الشيء هي بكسر اللام والمفتوح بفتحها على لغة الطوب قوله وهي في الاصطلاح
تخصيص شيء بشيء بطريق معهود ما علما الاطلاق وعلى سبيل الاضافة الى معين صرح
به السيد الشريف في شرحه للمفتاح فكل من بني القصر حقيقته اصطلاحية قوله اما ان
يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر اي اخره الحقيقي هضما مقابلا لاضافي كما صرح به بعضنا ولي
الادعائي وقد فسر بوجه آخر ظاهر فكانه نظر الى ان الحقيقي هو الاصل ولو اريد
السمو واضحا لقيد لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه
وقد يقال هو بحسب الحقيقة ونفس الامر مما هو كذلك عند حقيقة او ادعاء فتناول القصر
القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى اندفاع المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي
دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فصل الفاضل
المحشي لوان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما تعرف بعضهم الفاضل في شرحه
للمفتاح وحمل تقسيم الرهاوي الاصطلاح على متبادر اللغة غير مقبول مع ان المتعارف
اطلاق الاضافي على قسيمه دون المجازي ثم ان الرهاوي استعملوا الاضافي
المفيد للقصر او الحظر والتخصيص في مقابلة الحقيقي وان اصل الثلاثة استعملوا الاثاني
المعهود المفيد القصر او التخصيص الخاصة في مقابلة المطلق ولا مشاحة في الاصطلاح
فان قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص
وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يابى هذه التفرقة قوله اما سمي قصرا وتخصيصا
لقلة حدوده اي حدودي التعريف فانه سياق الكلام وجه وخلافيه اتهمان فالترجيح بالتقسيم
قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وانما الله
اعلم الاولى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك الترجيح على ان ذلك
التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والتعيين في

العين وذلك لوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كونه احدهما
نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقدم المقدم يجب ان يكون
مختصة به ونصيبه العين مشتركة بينهما كما تحققت واول جعل السكاكي سبب التقدم
كون المقدم في نفسه نصب العين وكون كل واحد من معمولي جعلوا حاضرا في الذهن
وقت الاخبار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين غاية ما في الباب
ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار يتعلق الاعتبار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا
بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا لتقديمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني
بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فايدته فان قلت الاهتمام انما يتأتى من كون
احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم على محرز المفعول بل على جميع
اجزاء الكلام وانما المقتضي له الاهتمام انما يتأتى باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت
انتقاده قلت لا حجر في التصرفات العقلية الاذوقية فلتعتبر في تأخر المفعول الذي
عن العامل تقدم مرتبة العامل في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب
العين فلا محذور اصلا قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور آلي فيه مناقشة
وهي ان الاحتراز المذكور كما يتقدم المقدم يتعلق بالمتأخر فيوجب كونه نصب
العين فيلزم ان يكون يتقدم ما اخر عني الدنيا في الاية الاولى وموسى في الاية الثانية
لا يقال الاحتراز انما يوجب كون تقدم احدهما وتأخر الاخر نصب العين لانا نقول
الى ثبت ان نصب العين يكون منقدما يلزم ان يكون تقدم احدهما وكذا تأخر الاخر
مقدما وليس كذلك لانتفاء الموجب للتقدم هو كون الشيء نصب العين من
جهة التقديم فتامل قوله وان كان مناقشة في المثال لكنه قد يدفع المناقشة بان
صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم افهاما صحيحا بل قال لتفهم انه من صلة الدنيا و
التقديم لدفع هذا التوهم صحيح وان تخيل بان عبارة المفتاح آب عن هذا الدفع
حيث قال لاحتمال ان يكون من صلته الدنيا واشتهاه الامر في القايلين اهم من
قومه ام لا كيف ويتأتى هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل لا يكون سببا
لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان مخاطب كلام الله تعالى وبالجملة
القرينة الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القرائن الحالية

ان المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غير في
التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع والاجتماع
المدلول عليه بالوصف يناسبه ذكر تغيره فانه عدم التفرقة وهذا المعنى الثاني
وان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون الا ان الشائع في عث التاكيد قوله وكذا بين النعت والصفة
آه قال الفاضل المحشي واما الفرق بين المعنويتين فالظاهر هو المباينة الكلية
اذ المعنى الاول هو النفس الامر القائم بالغير الثاني هو ذات مع انتساب
ذلك الامر اليه كالقيام هذا كلامه وكان تقول ان حمل معينا المعنويتين على ما يتبادر
من تعريفهما كانت المباينة ظاهرة لما ذكره الفاضل لان المعنى الاول يكون نفس المعين
والمعين الثاني اللفظ وان حمل اول معنى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع
كانت النسبتان على ذكره لكن لا ينفي ان يصار الى الحذف في الموضعين من عبارة المحشي
بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال النفس الامر القائم بالغير والمعنى الثاني هو دال الذات مع
انتساب ذلك الامر اليه بقي فيه بحث وهو ان اللفظ العارض مثلا يصدق عليه انه
معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو القصر فقد تصادق
معينا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فما وجه الحكم بالمباينة ولا يخفى
ان اعتبار قيد فقط في الاول من معطى معنى المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة
فتامل في جواب قوله والاول انسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيد الا
يقوم او قام وغيرك من صيغ الافعال يخرج الى الذي يقال تقديره الا قائما او
ان المقصور عليه مفهوم القائم لا نفس القائم ولا يخفى انه تكلف قوله فان قصر
الموصوف على الصفة مبني على ان التاويل في جانب المقصور عليه هنا
هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب المقصور على معنى
قصر الصوتية على زيد في الكون زيدا على اخيك والبابية على الساج فح يكون
من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف قوله يتعذر اما حالة المتكلم بها
لاكثرته حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكذا بتهافي القصر كما في ليس
في الدار الا زيد بل لان الصفات امور مرضية خصوصا النفسية فلا يقع من العاقل

بخوج

الحقيقي فانه فائدة عظيمة لها نفع في مواضع وقيل الضمير فيه جدوا راجع الى الحقيقي والمجازي
المعنى لم يصح بالتعميم قلت جدوي قوله احد القسمين احد الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم
وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد تمنع وقسمه الاخر وان كان جايزا الا انه غير لازم
في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي جيئة كثيرة في الكلام القسم الاول منه موجود
فيه وان كان تحقيقا كقولنا لا واجب بالذات الا الله قوله وهذا التفسير شامل للحقيقي
وغيره يرد عليه ان عبارة الكاكي هكذا وحاصل سبب القصر ايقاع التخصيص الموصوف
عند السامع بوصف دون وصف بان يكون لزيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا او
ومنجما او تقول زيد قايم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله
عند السامع يشير بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن اعتقد شاعرا
او منجما الى قوله من غير ترجيح وان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا
قوله مثل زيد شاعر لا غير اي زيد مقصور على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز
ان يقدم لا غير شاعر لا لغير فهو على عكس قصر الصفة على الموصوف وسيمر عليك استعمال
لا غير في كلا القصرين وعليها فالظاهر كون القصر تحقيقيا او ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا
اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة قوله الى هي معين قايم بالغير ان اراد بالمعنى مقابلا للفظ
كما هو الظاهر لم يصح قوله مضادتها على العلم فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة
ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف اي دال
معنى صح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية كذا اطلاق القيام بالمعنى المراد
هنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشايعة قوله تابع يدل على ذات ومعنى فيها
غير ملتفت المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والا لخرج عن تعريف البعض
في قولك اعجبني هذا السواد اشتديد وبالمعنى ما يقوم بغيره ان قلت لم نقض البعض بالكل
في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا
وانه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظة هنا تدل على وجوب التغاير بين
الذات والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول بان قلت الحسن يدل على المعنى
بالمطابقة وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم قلت ما ذكرته وان لزم التزامية غير
معتبرة فيما نحن فيه ان قلت التعريف غير منعكس لخروج الوصف نحو جاء في القوم الجيد

المتحري اثبات واحد منهما ونفي ما سواه على مطلق واما في ليس في الدار الا زيد فالحصر
قوله الا ان يراد الصفات الوجودية فيه بحث لان من الصفات الوجودية ما يتناول
بعض افراد هما عين الاخرى كحركة جسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا فتامل قوله
نعم هما في الدار الا زيد الخ فيه بحث لان كون قصر الكون في الدار على زيد انما هو
بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق المحال بل الاستواء فيه فيول الى قصر
الغير الحقيقي فالظاهر في التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان قيل
التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لا المقدر في الاستثناء المنفي
من جنس المستثنى ويكيف يكون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع من
سوى زيد من افراد الانسان قلنا فح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا
انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان قلنا فح يتحقق قصر الموصوف
على الصفة قصرا حقيقيا في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود فالتقدير ما هذا
الثوب ملونا الا اسود فكيف يكون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون من هذا
الثوب والمحذور فيه مع انه قد ادعى سابقا انتفاء هذا النوع من القصر لكل الجمال
قوله اي بالثاني ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكر الفاضل الحشي بل الاطلق القصر
اصح واشهل ولا مانع من اعتبار القصر الادعائي الا ضمني اللهم الا ان يقال
لم يقع في كلام البلغاء وان جاز وانا دعقلا متجا وبصفة اخرى الى ان دون وقع حالا او
دوللال اما المعقول المذكور وهو الامر بالفاعل فهو المخصوص فانه مراد بحسب
المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها فقيل حال معناه او واضعا تلك الصفة مكان
اخرى وقيل منصوب على الظرفية اي بصفة واقعة مكان صفة اخرى واحدة كانت
او اكثر قوله ادنى مكان من الشيء الخبر متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال
دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال افعل التفضيل
بالاضافة ومن وقابل ان يقول ان قوله آه يمكن ان يجاب بان المراد هو الشق
الثاني ولما كان الشق الاول معلوما قبله اراد هنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اصلا
بل ما ذكره قبله كان يراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له
حتى لا يتناول الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول الحقيقي ولما لم يكن المصنف بصدد التعريف

كما يذكره

يذكره الشارح الا ولم يات بهذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر قوله فان قلت تخصيص
بقوله آه واصل هذا الجواب كما تحقق الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكر تموه غير واقع لا بتناوه
على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع الاعتبارات الواقعة وغير الواقعة
ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال تلك قاعدة
المنقول ولا يلزم توافق القاعدتين هذا ولك ان تقرر هذا الجواب بوجه منقطع
عنه قوله قلت هذا الاقتضاء وذلك بان تقول قول المصنف ومكانها بعد قوله دون بصفة
اخرى يدل على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويز الامرين كما سيصرح به الشارح في
النظر الآتي في الصفحة الثانية فمعنى دون اخر بصفة القرينة هو التجاوز عن اعتقاد المخاطب
ايضا فقد خرج القصر المتحقق لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص صريحا
او عكسا او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان
يجاب وكذا بحث الفاضل الحشي فان قلت لو استفيد ما اخذه ما ذكره
المعنى بقوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل تصريحا لذلك المستفاد الضمني
بقوله ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل لان حال المخاطب قد يعتبر فيه كما يشير اليه قوله
فان هذا الاقتضاء يجيء آه ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكره من ان
السامع يعتقد كذا ويتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد كذا ويتردد فيه
بل ربما يعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد نجارا وشاعرا مثلا واعتقده
على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او يتردد في امره فتقول ما انت الا شاعر
بناء على ظنه خطاء او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما اشير اليه الفاضل
الحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له قوله وهذا التقسيم لا يجري آه اصل المدعى
عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اي قوله
اذ العاقل لا يعتقد آه لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي انه يمكن
ادعاء الاعتقاد المذكور في بعض افراد الاقسام المذكورة بين ذلك اي من الاتصاف
بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة والمخاطب
بالاول كون المخاطب كذلك ليس معتبرا في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال الغالب
قوله ولفظ الا يضاح مريح فذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد

العكس واما من تساوى عندهما الامران ولو لاعبارة الايضاح لامكن توجيه
التخصيص بانه قد تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في التعيين
اعتقد الامرين كذلك اوتساويا عنده قوله وبسبب قصر تعيين وان قلت اذا اعتقد
المخاطب ان زيدا قايم وعلم له وصفا اخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فهل
له ما زيدا لا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن
اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر قصر التعيين اذ لو لحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال
ما زيد كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين
لان بينه وبين وصف منهما تعيين وهذا ظاهر لا يدفع لو قد يعتذر عنه بانه
لما كان مبنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين معا كان المناسب
ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فرقه جزم المخاطب
باحد الامرين وهو ما استعمل فيه الكاف لا فيما يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب
به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب لانتفاء الشركة
تجويز الامرين وهو هنا مقصود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود فيما مثل قوله و
غاية ما يمكن قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى
بتوجيه آخر لكن عبارة الايضاح آبية عن كلا التوجيهين كما تحققته الان يعتبر مثل هذا
التحمل في عبارتها ايضا فتامل وقد يقال ايضا لما كان اعتبار الكاينة في قصر التعيين ضمنيا
واعتبار امر دون آخر جليا مذكورا في كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين
في القسم المشتمل على الكاينة واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح وشرط
قصر الموصوف على الصفة افراد امر هذا اشترطوا واعلم ان شرط قصر الصفة على
الموصوف افراد لعدم تنافي الوصفين ولنسبة لم يشترطوا الا قوله وقلبا تحقق تنافيهما
هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش
يجيزه مطلقا قوله وايظ يخ اه قيل اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري
او كلي وقوله ليكون اثباتها اه معناه ان الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد
بتوجهه في الوصفين المتنافيين اكثر وقد يقال انما اشترط التنافي ليمكن الاستدلال
من احد جزئي القصر وهو وجود الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الاخر وهو النفي على

على انتفاء الشرط الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقدم نحو قولهم
تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي التثبت القصر
في جميع المواضع وهو انتفاء الاطراف طريقا مع واو لكن فان قيل فما فايدة الجمع للاخر
للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه التنبيه على خطا المخاطب
ولا يخفى ما فيه من التعسف بل يا باه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول
ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء
غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل
احدهما على ما شرط الصفة والآخر على شرط الحصر تعسف ظاهر بان لا يجمع
فيه الموضعان اي في نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعها لما يتاد
من التنافي فانه لا اعتقاد له اصلا وبعد هذا الشرط اصلا ولهذا ظهر صحة قول السكاكي
آه ويندفع التعسف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي في قوله وتعريف
المسند اليه انما حقق تعريف المسند بالكسر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا
يفيد القصر توطية لقوله مع التوضيح لما فيما سبق لان المصرح لم يذكر فيما سبق افادة
تعريف المسند اليه القصر بل ذكر الشارح فلا يصح ان يقال انما ترك المصدر كوهنا
لتعرضه له فيما سبق فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح هذا الكلام من تمطيطه
والمذكور سابقا بعينه والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر اما لان الكلام
في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق
الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له قوله لكنها يمكن غير المسند والمسند اليه
كالظرف المذكورة هنا فان على هذا كان الاجدر ان يورد المثال المحمل من غير باب
المسند اليه والمسند بظهر عمومها على ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو
لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد البيانه وكل حكم له غير مذكورة
فيما يحسن ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين هنا قوله منها العطف
قدمه على الظرف الثلثة الباقية لان النفي والاثبات فيه مصرح بخلاف غيره
فان المنفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقدم من الكل
لان دلالته على القصر في قضية لا وضعية وهنا بحث وهو انه قال في معنى

البيت قد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قايما لكن او بل
قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار
الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على الاضمار مبتدا
قيل مثله ليس بعاطفة وانما سمي حرف ابتداء ولا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل
شاعر من قبيل القصر بعطف او لا عطف فيه لاصل اللفظ ولا على المحل هذا
ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل مع
زوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند بعض المعربين ولهذا جوزوا العطف
على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوايل الحوال المسند والمسند متصلة في متن

اوايل

البيت قوله قلما زيد قام لاقاعدا قصر الحكم المتصف على ذلك المقصور بما يوهم عدم
جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلايل الاعجاز جريانه فيه
فالاقتصار ان يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا امتناع عكس ح اللهم الا ان يقال
طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت النفي ونحو ما بالترتيبة يتعين حاله اما
لان اصله الفعل واما لتوافق اللغة العاملة بمعنى انهما امتنع تقدم خبرها على اسمها
عند العمل بناء على صنعها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضا اما عند
الحجازيين فلان اصلها العمل وان اجازوا ان لا يعمل لمانع مثل انفصال ما او غيرها فاجري
حكمها في جميع موارده على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلان ها
وان كانت غير عاملة الا انهم قصدوا موافقتها للغة العاملة فمنع التقدم كما منع
في تلك اللغة فقد اجمع النحاة على صحة هذا التقدم وبطلان العمل كانه يريد
اجماع اكثرهم والا فابو علي مصفور على ان للخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقد
قال ابو علي ان قوما جوزوا انما عملها اذا كان تقدم كما ظرفا كان او غيره قوله كقولك ما
فوقك في قصر افراد اما زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ صرف في موضع من دلايل الاعجاز
ان قولك ما زيد الا قايم لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات
مطلقا مجمع عنده لقصر القلب وليس الامر كما توهم بل الشيخ صرح قبيل ذلك الكلام
بجميعه بكل من القصرين واما فيه لقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصوصيات ذلك
المثال وسره ان النفي فيه عرفا ما يناقي القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء

ونحوها لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي
الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر
فيه قوله وهذا انما الموجب للحصر في انما بالكسر قايم في انما بالفتح فمن قال بسبب افادة
انما للحصر تضمنها يعني ما والا قال بذلك في انما لوجود هذا السبب فيها وقال انا سبب
اجتماع حرفي التاكيد قاله في انما ايضا كذلك ومن مصنفي الرمخشري ان انما بالفتح تفيد
الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم واحد فالاصل قصر الصفة على
الموصوف والثانية بالعكس وقوله ان حال هذا شيء تفرد به الرخشري مردود
بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر انما بالاقتضاء انه يوجب ايضا بانه حصر اضافي او خطاب
الا التوحيد لا الاشراك قوله دون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد نفي دلالته عنده
على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين وذلك لان ان لا تدخل الا على
الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف يمكن ان يليها على المذهب الصحيح
قلت هي زايدة فلم تدخل ان في الحصر الا على ما بعدها غلافا لمن قال الفصل ما منع من الغاء
المحشي وانما يلزم تجويز اعمال ان اذا لم تكف عن العمل فان قيل فصل ما منع من الغاء
قلنا ان صح ذلك فانما كان منع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قايما على لغة غير بني تميم
وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من الناسخ فان العلم لغة اهل الحجاز بلا خلاف
وقد قال عليه ان انما منع من عمل انها ان ليس بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى
عليك ان هذا يغنيه ما ذكره المحشي بقوله ويدفع هذا ما تقرر في النفي من ان الاصل
قوله وحرم مبنيا للفاعل للفظ ان مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدا وجوز تقدير
كون مضافا للحرم ليكون هذا خبر قوله اذ لو كانت موصولة النفي ان بلا خبر
واما المصير اليه فانه كما قال في محل او حذف ضمير المفعول العايد الى الموصول
وجعل انتصاب البيتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرمه
الله عليكم الميتة ثابت فتعطف الايصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح قوله لان
ما فيها موصولة اه وما حمله من قبيل انما سمي انا بان تجعل جملة حرم خبرا
مقدما باعتبار ضمير محمد وفيه فانه لا ابتداء المقدم وبتقدير فضيه تكلف

في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا تحسن قوله في العدول
من لفظه من الى لفظها قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اى ان قوما
مدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما آت سورة الكافرين وغيرها
لانم ان الفعل غايب لما كان في الجواب المنفي نوع بعدا هملة في شرحه للمفتاح
وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم
الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغايب وبان مجموع الا انما يتضمن
معنى لا غير فيجوز اسناد بدافع اليه كانه قيل ما يدافع غير عنا لا يخفى بعدها
ايضا قوله باعمال الصفة الواقعة بعده لان الاحتمال اعتماد على شئ سوى النفي
قوله وعن علي بن عيسى الربعي هو من اكابر نحاة بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة
كحنفي في حنيفة قوله وذلك لان تركك زيدا جاءني لا عمرو بان قلت ما ذكره من الاثبات
اصرح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون تركك ما شاعر الا زيد وتميمي انا
قلت له تصحيح المناسبة يكفيه بعض التصوير قوله اي تقدمها حقه التاخير سواء
بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفيت مهمك كذا في شرحه
للمفتاح وهذا ظاهر على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل
تاكيدا كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على راي المصنف ان تقدم المسند اليه يفيد القصر
عنده وان كان من قبيل التقديم يكون ما حقه التاخير غير مناسب
هنا الا ان يبنى على الاهم الاغلب قوله يجب ان يكون حاكما ملتبسا اه قد سبق منا
اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاهم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال
الشارح في شرح المفتاح هذا الذي هو كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير
بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطاء كان كذلك لا بطريق التحقيق لاستحالة
في اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي
لا يعتريه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى كما يحكي عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم
الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي قوله والحظا تجويز كل منهما على التردي
قال الفاضل المحشي ان كان التجويز عبارة عن تردده فيهما فذلك ليس كما حققوه في
بالصواب والخطا لاختصاص الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاشارة

مستغنى عنه لوضوح الوجه الصحيح قوله عن المنطق زيدا وزيد المنطق ذكر المثال
الثاني استطرادي والمقصود هو الاول فان المنطق زيد والذي ينطق زيد
واحد في المال لكن نقول لكن نقول جعلها موصولة آه اتبع في هذا القول اباعلي العارسي
لكون رسم كتابة ما الموصولة الافصال ولهذا اختار ذلك في شرح الكشاف
كون ما في الاية كافة وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل
هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس لفظ المصطلح كما اشار اليه القاضي
في تفسيره واخر العمران ثم ان وجه الموصولة قوي فما الحمل عليه اط قوله والقول النحاة
انما لاثبات الخ لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها
معنى ما والا فكذا المناسبة التي ينقلها الشارح عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة
افادتها لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو
انما هو لتضمنها معنى ما والا فما يدل على وجود الاول على وجود الثاني وكذا ما هو
مناسبة لذلك مناسبة لهذا اضا من قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة
لانه كان يصح آه هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية
عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الرماني في شرح معنى التبيب بان
هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير
التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه
قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق ثم قال
والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يجد الا في الشعر سواء كان للشاعر
عنه مندوحة ام لا قوله على ان انا تاكيد فان قلت كيف يجوز عطف او مثل على
المستتر في ادافع مع انه لا يصح ادافع مثلي قلت لا يجوز عطف او مثلي رؤوجب
على ضمير المخاطب في قولك ما سكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن
زوجك وخلاصته ان يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل وان كنت بين فاعتبر
قولهم ضربني هند وزيد مع عدم جواز ضربني زيد على ان لمجرد الفصل وحصل
العطف في مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلي مسافعا لان
قولنا انا الزايد دليل على ان الغرض الخ يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه

في هذا الكلام

الى من يحسن اليك خطاء والاحسان الى المحتاج صواب وضده فوضعهم في الكتب
الصواب في العبارة ان يقال كذا في كم وقد صرح في بعض الكتب الاصولية
بل باب الاستثناء يتصف بالخطأ مع انه لا حكم في الاستثناء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى
ان يقال في رد هذا النسق بعض التردد لعدم الدليل المعين لاحد الطرفين نعم لا
يوصف بالخطأ بل لا يبعد ان يقال الخطأ تدرم التردد قوله كزيد يعلم النحو لا غير حتى
صاحب القاموس عن السبراني ان الحد وانما تستعمل اذا كان الا وغير بعد
ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف لا يتجاوز ذلك مورد
السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحلم في معنى اللبيب بان قولهم لا غير لحن
والمختار انه يجوز كما ابن الحاجب لا غير وتبعه في ذلك سارحو اكلامه وفي
المفصل حكاية لا غير وانشد الامام جمال الدين في باب القسم من شرح التسهيل
مستشهدا على جواز ما يتخيل انه من نحو الاعتماد قوله نحن بما عندنا وانت بما
وهو نقد لا يشهد الا بشاهد عربي تامل قوله والمعلوم في كلام بعض النحاة اه
ايراد على المصر حيث عدها من طرق العطف والمراد بعض النحاة هو الفاضل
قوله واجيب بان ترك النص اه لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف وصرف
الكلام عن المتبادر لان السابق الى الوهم عند اقتضاء كراهة الاطناب ترك النص
على المثبت والمنفي على طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروك فكانه هو
من جعل الكاف على انها دفان قلت اي حاجة الى هذا فليصل ايراد المثال المذكور
اشارة الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليها في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهة الاطناب
ولنظائره كثير في المفتاح قلت الكلام في طريق العطف الاخير في محل النصب عند المبرد على انه
خبر ليس واسمه مضمر لا مظهر وتقديره ليس معلوما غير النحو وفي موضع الرفع عند
الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف وتقديره ليس غير النحو معلوما له والنفي
الباقية انما على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما يترك الاصل
الاول كراهة الاطناب كما سبق يترك هذا ايضا في مثل هو لك ما زيدا ضربت وانما قلت
او المقصود به اقصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل المذكور كما هو الحق فيكون
النفي ما ينفي لا ما يثبت لان الحكم مختص بالاول دون ما فيه مساحة لان المقصر لا يجوز

قول

فيقال لا انه غير مختص بها كما يشعر به العبارة قوله لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبت
المتبوع فان قلت هذا الموضوع له لا ينافي نحو قولك زيد قايم لان المثبت هو القيام
والمنفي هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع العاطفة
كان هذا استعمالا على خلاف الوضع مع شيوعه فكيف بل هو واجب على الوضع والمثبت
في المثال المذكور للمتبوع اعني قايم هو الاسناد لزيد وهو المنفي عن قاعد فكان الالف
ان يجرح اه اذا ثبت ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها احد غيره فقوله
فضلة المصر بغيرها يتبادر منه سائر كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه
تغيير ما ذكره في شرحيه وقوله غيرها الخ يعني ان تغيير غيرها ليس يراجع الى العاطفة المطلقة حتى
يتوهم انه يجوز ان يكون نفيها منفيا قبلها بل العاطفة المخصوصة اقول
روحاني كلامك ونفيك بها مثبتا ومعلوم انه لا يمكن في الشيء بعد المخصوصية ميل
ايرادها فزع على ان يكون الثاني تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن الكلام فيه
الهم الا ان يقال انه تاكيد لفظي وعطف على الاول احسن بين انه هذا المحشي وجه
الاحسنية وظهر مما ذكره ضعف قول الشارح في هذا المقام من شرح المفتاح من ان قوله
هو ناس لا عمرو منه احتمال التخصيص والسوى على السواء قوله الى انما هو كبقية ابحره و
الحق به انما بفتحها فيقال انما انا تميمي لا قيسي وان قلت عند اجتماع الطرفين او
اكثر الى ايهما ينسب افاد القصر فان قلت الى الاسبق والاقوى فمثل انما جاءني
زيد لا عمرو والى انما والعاطفة موكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا والى التقديم
وفي مثل انما زيدا ضربت هو انما تميمي حتى يكون زيد هو المحصور عليه وبمعزل عن هذا التوهم
اقول كذا في شرحيه المفتاح وحكم الشريف بانه قصر في انما تميمي انما يستفاد من انما ووقف
الشارح في الباقي وان شئت فارجع الى شرح المفتاح قول غير مصرح بعضهم قلت كيف
جاز قولك ما جاءني زيد الا عمرو مع تقدم النفي المصرح به قلت الكلام في لا العاطفة
ولا فيما ذكر من المثال من حروف العطف يدخل بعضها على بعض وقولهم انما انا الا اله وانما
احد الا هو يقولون ذلك قد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا اله
والا هو وقد وقع عليها في النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه المناسبة
للسياق لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك ممكن الا ان يقال

جيء بها على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لاياه على ان ضيح مناقشة ظاهرة وهي
ان توقوع الامر حاصلا بها لم يحصل النفي في حكم المصح به فيجوز زيادة من ووقوع احدهما حاصل
النفي في حكم المصح به فليجوز في قولنا اي زيد لا القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي
الا ان قوله ثم ظاهر كلامهم يقتضي جوابه آه انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي
النفي تحقيقا او تاويلا قوله لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص مع ذلك بان الاختصاص
الواقعي لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا ويحصل الفايده
فغاية ما يقال لا شك ان اصل الدليل الاستقلالي ما ذكرا بد لعناصبة فيه فيكفي
ان يقال اذا كان الوصف مختصا بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص
بلفظ قوي في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا فايدة في تصحيح النفي
بل العاطفة واما الى النفي اعني احد الامرين ففيه فايدة فالفرق ظاهر تامل الامر سهل
ويحتمل فيه اشارة الى ان المراد بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان
قلت فاذا كان هذا الكلام معلوما كان احد هما الفايدة في القاء الخبر والقصر للحكم
يقتضي كون حكم المخاطب متوهما خطاوا بالجملة الاسمية الذي صيورد الشارح
على ما نقله المصنف بدلايل الاعجاز واحد هما قلت اما القصر الحقيقي لا يقتضي ما ذكروا ما
نفس الالقاء فلعله بطريق التنزيل باعتبارات خطابيه وحمل انما في جميع مواردها على
التنزيل بعيد كل البعد ولدا اول كلام الشيخ بوجه آخر قوله وكان دلالة على القصر اضعف
من انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكر في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر
اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المقيد لفي قولنا انما زيد اضرب هو التقديم على ما نقلنا
انفا وقد تلقف بعض كلامه بان كل منا ضعفا من وجه وقوي من وجه اخر فالقوة
في انما باعتبار ان دلالة على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار
ان القصر فيهم منها لذوق السليم وهو دايل في البلاغة او لعدم احتياجه الى التاويل بخلاف
انما وانت خبير بان كلا منها انما اشتمل على قيود وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه
لضعف تعيين اسناد القصر في نحو انما زيد اضرب الى التقديم فان قلت قوة التقديم
باعتبار ما ذكرنا الله فيه وجها للترجيح استناده اليه قلت الملاسم ما ذكرناه
من قوله ولم يذكروا هذا الشرط على ان جعل الاستناد الى الذوق سببا للقوة تارة

والاستناد الى الوضع سببا اخر لا يخلو عن تعسف فتامل قوله لبستلهم بمصيطر في الصحاح
المسيطر والمصيطر المسلط على الشيء يشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله
من السطر قوله وفيه بحث لان الكلام في النفي بل العاطفة قد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام
اولا بالنفي بل العاطفة ثم عمم وذا قال ثم ان النفي فيما يجب ان يكون النفي حيث ذكر الاسم الظاهر
ولم يقل ثم انه مع هذه مذكور النفي بل العاطفة كما يدل عليه النظر في دلايل الاعجاز
قوله ما يجهله المخاطب وينكره ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فما
وجه تخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به
الانكار التام والاحتراز كما يظهر من تحقيقه كلام الشيخ قوله كما ذكره الشيخ اراد الشيخ انه
يجيء من نظر في دلايل الاعجاز يظهر له ان ما دعاه يستفاد من ظاهر كلامه وان
تطبيق كلامه على ما ذكره ان ريح لا يكاد يصح قوله لقلبا نحو ان انتم الا بشر مثلنا
يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شان العقل لترد دله
ان الاول اظهر ولا منكر بل لك ان تختار قيد لحر وهو والمخاطبون كانوا عالمين
بعدم جعد المخاطبين لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واما اثباتها
بطريق القصر فليكون على وفق كلام المخصر حيث لم يسلم المراد بالجملة الحصر
على البشرية بل انما اثبتها ملتبسا بطريق القصد صورته قصدا الى مجرد الموافقة
الصورية مع كلام المخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل
على البشرية بالنظر الى الملايكة وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا يتعدونها
الى الملايكة فلستم رسلا لان الملايكة لا يرسلون الى البشر كما يدل عليه قوله تعالى
لو كان في الارض ملايكة الاية فانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم
السلام علموا كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملايكة لكنهم منعوا
لزوم الملايكة للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء من عباده
فتامل قوله والاول اوفق بجواب المتن حيث قال لا تسليم انتفاء الرسالة
فان المناسب للتقرير الثاني ان يقال لانا المخاطبين ينكرون ذلك قوله انا نحن
الا بشر مثلنا لفظ ان ههنا وفي قوله فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب سهو
من قلم الناسخ فان نظم الاية في سورة يس ما انتم الا ان انتم قوله على ان قطعتم

لا قوله بل غاية امرهم ان يكون متردد بين قيل يقال فلان متردد بين الصدق والكذب عندي اي انا متردد في صفة صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى ففي كلام الشارح ان غاية امرهم ان يكونوا متردد بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعي فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر آه تكلف فلتتامل قوله والاولى بناء عليه اوكنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يتبادر من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه يعلمه ويقربه بما ذكر في تنبيه قوله شاركه في اعيه كما مر هي وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بالجواب وخطا قوله لاشتراك الاخرين في صحة المجامعة وكاشتراك الاولين في عدمها قوله ان يعقل منها الحكمان مع الاخفاء ان هذه المزية يثبت للتقدم ايضا وانه يثبت بما ذكر بثبوتها على النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بين وبين العطف قوله واحسن مواقعها آه قيل وجه الاحسنية ان انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فايدة اذن في الحصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فايدة جديدة فحسن مواقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه ثم قال الشيخ لعلم انك اذا استقريت آه معقول استقريت محذوف انما اذا استقريت مواقع انما وضبر وجدتها راجع الى انما واقوى مبتداء خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى عالق واسد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف و المعنى على الاول وجدت انما متصفا باثبات اقوى اكوانها فادا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى اكوانها حاصلا اذا اريد به التعريض قوله سوى المفعول معه انما استساه لان المفعول معه لا يحتمي بعد الا ان يقال لا تمش الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله بخلاف له فانه اما اثبات فالاصل فيه الاتصال وكذا

الواو فاستهجن عمل العامل الضعيف مع حرفين موديين بالفصل ولذا لم يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وعلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاءني الا مع عمرو وبين قولنا ما جاءني زيد الا وعمرو راحيث جاز الاول لا الثاني ان الواو في المعقول معه ليس الا لمجرد الملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس مفادها مستقبلا بالمفهومية فلا يصح القصر المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقبلا بخلاف مفاد اسم يستقل معناه بالمفهومية فافهم قوله ومنه قول الشاعر لا اشتهي لخ اي من قبيل تقديمها محالها لا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعولية او على العكس وانتصاب باب على انه مفعول لا اشتهي لا على انه مفعول كائنا ما كان لان لا دفاع للعاجب يد فعه فافهم قوله كانك لم تمت حتى سوال البيت للاشجع الاسلمي من قصيده اولها بقي ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده وياكيت ادري ما فواضل كفه على الناس حتى فضية الصفاح فاصبح في لحد من الارض وكانت به حيا نعيشا للصحاح سابكيك ما فاض دمع فان تغض فحسبك مني ما تحن الجوانح وما انا من مصيب ذرية وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح كانك لم تمت حتى سواك ولم تقم الا عليك النوائح لبئس خشنت فيك المراثي وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدائح الصفاح الاحجار يعارض التي سقوبها قبره والصحاح جمع صحيح وهذا المكان استوى والصحاح والصحيحان والجوانح الاضلاع التي تحت الترايب وهي ما يلي الصدر كالضلوع ما يلي الظهر واحدها جانحة والرزية المصيبة ولاستزامه والا فلا قصر الصفة قبل تمامها الاقرب ان عمل على حذف المضاف اي لايهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره قوله واعلم ان تقديمها ما منعه بعض النحاة هم الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيدا لما ضرب الا زيدا عمرو لانه ان جوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا وكان القصر فيهما جميعا والكلام فيهما اذا

كان القصر في احدهما فقط وان لم يجز الرفع فيما ضرب الا عمرو اذ يقتضي
فاعل لان زيد مرفوع بضمير بناء على ما رجح به المحققون من انه لا مانع من
ان يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها لما امتنع ان يعمل ما بعدها وفيما ضرب الا زيد
عمرو ان يكون عمرو منصوب بمضمر لما تحققت علمت ويصير الكلام جملتين ولا يكون
من تقدم الفاعل على المفعول في شيء كما جاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول
وان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني وأكرمت زيدا وعما ان الثاني او ضميره
عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في عزمه التقدم فلا يعبر للكلام
جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقله
من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ قوله الظرف فقد آه المجوح
الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الآية معمول اتجهك فيكون من جملة والصد المقصور
على الاراذل هو الاتباع المتلق بيادي فتقدم المقصور عليه على المقصور اي
ذكر قيل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سايرالامثلة
قوله اي للاشتهر بالامير لا يخفى ان المناسب لتقدير تمامت في البيت الثاني ان
يقدر ههنا استثنى بدون الامير كذا وقع في شرحه للمفتاح وان كان لتقدير الاشتهر
ايضا وجه ظاهر للتامل والنوابح في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله
اي تمامت النوابح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر
لا يخلو عن تعسف ثم يصح هذا اينما اذا تقدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا
قيل ان عمرو الى قولنا ما ضربت زيدا الا عمرو انتصب بمضمر كانه قيل له نفرغ
العمل مه اشارة الى ان الفرغ في التحقيق هو الفعل وتسميه الاستثناء به مجازا ثم الاول
ان يقول ليفرغ العامل ليكون اشمل قوله ولا يشمل التخصيص من غير مخصص هذا ايضا
دليل على وجوب تقدم المستثنى منه عليها ومخصوصا لان الاتمام تدل على مجرد تعلقها
مطلقا وسبقة الى جميع المواضع على التسوية على قدر خاص دون خاص لزم التخصيص
بلا مخصص وبهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء
المستثنى مجزا منه وقد تقرر ان ما يثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وذلك
الضرورة تندفع بتقدير خاص فلم يحتج الى تقدم العام قوله ولذلك ترانا آه ولا يلتزم

الا العموم

الا العموم في المستثنى منه المقدر كذا في شرح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق
ان نشاء الحكم بان ما يثبت الطير للناظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة كلام المفتاح
وصراحته لا يخلو عن تعسف وههنا بحث وهو ان تانيث الفعل في الآيتين وفي
البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكل
مرتبا بان يقدر في الآية الاولى فعلة وفي الثاني اشياء وفي البيت لعضاء فليتامل
قوله وفي بيت ذي الرمة وما مت آه صدر بيت ذي الرمة على ما في شرح المفتاح
طوى النحف والاجزاء ما في عروضها يصف النوق بالجزال من السير والنحف
طوي اي ضمر واهزل والنحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب
بالاعجاب والحث على السير والاجزاز بالجيم والزاء المهملة والزاء المعجمة الدخول
في الارض الجرز وهي التي لا نبات بها وقد يصح لمزة الاجزاز وهي السنة الجدبة
والعرف بالغين والضاد المعجمتين على وزن الفلس للرحل كالجزام للسرج
والصلوع الجراشع الاضراع العظيمة القوية والحزنبع من الابل العظيم القوي
قوله وفيه اشكال آه اجيب بانه سمي علامات التانيث اعتبارا سبيل المجاز من باب
اطلاق احد المجاورين على الآخر اعتمادا على فهم السامع قوله تكيف بنيا الفعل النفي
آه هذا الكلام وارد على البدل فان زعم على وجه الجواز اقتضاء النفي بالا في الفاعل
كذلك على ما هو عليه يكون هذا آه رد السيد شريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان
قول السكاكي للنظر الى ظاهر الخط يابى عنه اذ على تقدير البدل لا يكون الفعل في الظاهر
مسندا الى المؤنث المذكور بعد الا تكيف يؤنث للنظر اليه وقد يكلف بعضهم في
دفعه بان معنى الكلام انه انما انث الضمير العايد الى علم ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ
بعده كانه المسند اليه ظاهرا والابدال غير مبني على الظاهر قال نقول بالنظر الى ظاهر اللفظ
بالتمام الظاهر مقوم لا منافي واعلم ان هذا الابدال في باب الاستثناء مخالف سايره
الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه وجوبا في بعض
بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من
المستثنى منه ليكون الاتصال قايما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب
والسلب وجوب الاتفاق في جميع باب الاستثناء قوله كاينا على حال من الاحوال

من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما اشفع بشئ منها وما بقي رجاءه الا
في هذا الواحد فان لم يتبع به ايضا انقطع رجاءه بالكلية وحصل تمام اليأس منهم
كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد
يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر قوله والمراد هنا هو الثاني لقايل ان يقول قد تقدم
في باب خطر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب ثامن من تلك الابواب
وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء ههنا ايضا نفس
الكلام وكذا باقسامه التي هي تمني وغيره بان يرجع ضمير له في قوله واللفظ الموضوع له
الى المعنى المصدري على طريقة الاستخدام قوله واراد بها معانيها المصدرية يعني
القاء الكلام المشتمل على النهي والقاء الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا والظهور
ان ليت موضع آه لا يخفى انه التعليل ليس للنفي تحفظا على قوله لا للكلام المشتمل عليها
والا لكان في ان يقال الظهور ان ليس ليت موضوعا للكلام الذي فيه التمني بل هو للمثبت
والنفي جميعا اعني قوله اراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا للكلام ومحصل الاستدلال ان قول المص
واللفظ الموضوع له آه لا يصح ان حمل الانشاء على الكلام صلا ويصح اذا حمل على القاء الذي
هو من جزئيات الافادة او ملزوم له ولا تحصل الافادة بان تحمل اللام على الغاية هذا وقد
عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام قوله فالانشاء ان كان طلبا
سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائي والظاهر ان القاء ليس نفس الطلب
فاما ان يكون المراد القاء وكلام على يدل على الطلب واما ان يكون الطلب الظاهر لازم
للقاء المذكور ولذا جعله قسيما لنفي العبارة مسامحة ولا يشتبهان يقال المراد
بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو نفس الطلب
وهي على ما ذكره المصرحة ومنهم من يجعل الترجي قسما سادسا من اخرج التمني
والنداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب الا بعلم استحالته فانتمني
ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الا قوال خارج عن معلوم النداء الذي هو
صوت يمتهف به الرجل وان كان يلزمه قوله والاولى ان كان الظاهر حصول
امر فرد من الطالب فهو استفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون الطلب به آيلا على
يدل عليه حمله من اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمي وتمني وان لم يعتبر

ظاهره بدل على ان المثال من قبيل القصر الحقيقي ولهذا استشكل بانه يؤدي الى المحال
واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى الركوب في حكم العدم
بل المراد اخص من ذلك اي كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه والحاصل لا بد مع
ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاء في الا زيد
شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد ونحو ما لكونه الاجنبة يقدر كسدة
وقلس وما في صليت الا في المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد
يناقش في هذا بناء على ان التقدير للضرورة تكاعرفت بان الضرورة اذا اندفعت
بالبعدية والحاجة الى تقدير القريب فيه زيادة على الحاجة وكان تقليل هذا
انما يرد اذا كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان اتمام
شاهد صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتامل وفي الحديث
ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء في الحديث اشكال مشهور من جهة
دلالته على ان لا باس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه
لا باس البتة في تلك الحال فاورد الشارح الحديث واشار الى جواب الاشكال كما
ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوي ان ياس الشيطان لا يوجد الا اتيانه من
قبلهن يعني الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد بحيث لا يقنط كلما قبل ان ياتي جهتهن
فاذا اتى من ولم يقدر على الاضلال من جهتهن ايس بعصمة الله حصل له القنوط اصلا او
هذا الاحاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى تقييد الجهة بغير جهة النساء قوله وذلك
لانه قصد لزوم تعقيب آه اشار الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا محررا عن قد
الواو وحاصله ان النفي والاستثناء لما دل على لزوم اتاني للاول كان شرطا مستعملا فيه
واريد كلما ايس من جميع جهات اتيانهم اتاهم من قبل النساء الا على تاويل الغرض
قيل عليه هذا التاويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل بمضمون
الحال واما اذا اعتبر مقارنته حدوثه او بقاؤه فلا فان الياس باق وقت اتيانه
من قبل النساء وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد باليأس في
الحديث قربه كما اريد بالموتى في قوله عليه السلام لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت
اعني ما قرب ياس الشيطان من بني ادم للاحال اتيانه اياهم من قبل النساء فانه لو اتاهم

قوله واللفظ الموضوع له ليت قد تحققت ان اللام للغاية لا صلة للوضع فان ما وضع له ليست الهيئة الجزئية المتعلق بالنسبة الجزئية من حيث تعلقاتها وتلك الهيئة ملحوظة اصلا وبالذات بل من حيث كونها آلة ملحوظ متعلقه تلك النسبة فاذا صارت كذلك ليت حقا لا اسما هذا على قانون تقرير الفاضل المحشي لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان يتحلل لمدلوله عن لفظه ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان الملفوظ بليت زيد قايم لا يجب كونه هيئة مذكورة اما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري فلا يرد شيء لعدم التخلف فتدبر

قوله وطماعيته بتخفيف الياء عن وزن الكراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعة طماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها قوله والاصل ترجيا ويستعمل فيه لعلا وعسى ان كان فيه توقع مستعمل فيه لعل وان كان فيه طمع يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه يصير ترجيا ولم تتحقق فيه الطلب اذ لا طالب في الترجي كما سيصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا قوله لو تاتيني فتحدثني بالنصب والتقدير ليت اتيانك فتحدثني اي فحدثني بالاتيان والاحتياج لوح الى الجزاء لوجه من معنى التعليق ولو فعل رفع الفعل خرج الكلام عن الاتيان وحينئذ يجيء تقدير الجزاء لبقاء لو على معناها قوله وكما يفرض بلو هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في مقام الثاني في قوله بعد فعل فيه معنى التمني وقد تجيء بخلاف ذلك كقولك امرر الفرس تجاورت احراسا عليها واسيرون يسلى وكثيرا ما يستغنى اي يستغنى بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدرا يدل عليه قوله او ولو كان قوله بقلب الهاء همزة فيه لان عادة العرب ان يبدلوا الاخر من الاثقل وهنا يلزم ان يكون الامر بالعكس مركبتين مع ما ولا المزيدتين ممن اعترض عليه بان هذه الحروف انما اضيفت من هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب او لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الان هذا ولو اما مأخوذة من هل ولو لا ولا يخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لا تحقيقه

قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم لا مجموع علمي وفهمي ولا مجموع علم وفهم اذ الطالب بها حصول امر في الذاهن مطلقا لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد بالحصول المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للقيد فيه وانما يعتبر خروجا بقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشي فان الاولى ان يقال ان كان الظاهر مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام آه ففيه نظر لان الانتفاض وان كان مندفعا ح ايضا على ما فصله في شرح المفتاح الا انه ينتقض تعريف اللام ايضا لان المطلوب بعلمي على هذا الجواب حصول امر في الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود ذكر تصحيح تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر آخر فلعله ان يجب في تعريف الامر بالجواب الاخر ويكون مراده ايجابه بحسب سياق الكلام بان يقال بدل قوله وان كان مطلق حصول امر في الخارج والا وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب تامل قوله وان كان المطلوب بها وان كان حصول امر في ذهن المخاطب لكنه خارج عمن في ذهن الطالب بقي فيه بحث وهو ان الظاهر في التمني وكذا في بعض الالوامر هو نفس الامر الخارجي لا حصوله سواء اضيف الحصول الى نفسه او بعض بعده والحصول يغير في الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات للموصوفات تها في الخارج كما في ليت زيدا عمى لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان الظاهر في التمني مثلا حصول استيفاء الفعل عن المتمنى منه اعني المخاطب والخارج ولا شك انه موجود فليتامل فان كان ذلك الامر انتفاء فعل خوفا للتمني هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب بالنفي عنده امر وجودي وهو كف النفس قوله والا فهو الامر فيه بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بها حصول امر في الخارج وليس فيها احد حروف النداء مع انها ليست من اقسام الامر حقيقة عند المصنف كما سيجيء وان كان امرا عند النحاة منها التمني قد مر عمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم الامر لاقتضاء ما لوجود بالنهي لمناسبة لذا في الاحكام قوله وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة قيل ينبغي ان يقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا عن الامر والنواهي والدعاء التي قد وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المارة تكفي في اندفاع النقض

حتى يرد الاشكال بان المعنى انها ملحوظة من هل ولو حال كونها مقدرة في التركيب مع ما
ولا المزيدتين قوله لتضمنها معنى التمني فيلزم المضمن والمضمن فيه وهذا المعنى اعني
اللزوم هو المهتم بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قيل التركيب والحاصل
ان هل ولو اذا كانتا مفردتين يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما
ولا الزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولا منه التقدم في الماضي والتخصيص
في المستقبل قوله على ما كان يجب ان يفعله الخ اي من حيث تركه ولو قال على ما
انه كان يجب اه لتكون بيانا للوهم كان اظهر ان يكون كل منهما في معرض كل منهما بتشبيه
المضمر بالمنتبار بالنسبة اعني هل المركبة ولو المركبة قوله ولو يتمنى بل هل اذا قال قد
يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجي على ما يشعر به قوله بعد المرجو
عن الحصول قوله والاستفاق ارتقاب المكروه او اعم لي الاستفاق بمن يكون بمعنى الخوف
واو اعم على بابها يكون بمعنى العطف قوله وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب اي بحمل الاستفاق
على الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه قوله لم تقبح اذ قيام زيد قايم
قد يعرض مرجح الايضاح قبح امثال هذا اذا قصد به التخصيص فانه لذيذ اتى بذلك عند الشيخ
عبد القاهر والمصنف انما قيده به دفعا لما يشير اليه الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم
زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان الشارح يكون معترفا لا منبها وسيجئ
تحقيق الكلام فيه قوله وهذا ظاهر في اعرفت وامثاله فلا اه فيه بحث
وهو ان تقدم المرفوع كما يجيء للتخصيص والاهتمام كذلك تقدم المنصوب فالقول
بان ما ذكره في تقدم المنصوب ظاهر دون تقدم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص
في تقديم المفعول ظاهر فلذا دون تقدم المرفوع قلت سنح الشارح ربما كون علة الاختصاص
علة لقبح مثل هل عرفت عمرا والا لصح الان بتالي قوة الدلالة على الاختصاص في تقدم
المنصوب بحيث يحمل الاهتمام غير محتمل له فالوجه في القبح دون الامتناع ان يحمل على الاضمار
والتفسير كما سيجئ قوله لا يخلو عن تعسف اي معنى قول السوال ما يلي الهمزة كونه متعلقا
على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السوال في نحو اضربت زيدا متعلق بالفاعل على ان
الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا ولو لم تكن اضربت زيدا اعلم طلب التصور لمن لم يعلم

لان السوال

لان السوال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعرق الضرب بزيدا وهل
صار زيد متعلقا للضرب قوله وما بعد ذلك اي كون المسوول عنه بالهمزة ما يليها
قوله وهل لطلب التصديق نحو اي لاصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق
كما حققه الفاضل المحشي والفاضل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق
والتصديق على سايره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع منه غير النوع
المخصوص فتامل قوله امتنع هل زيد قايم امام عمرو قد سبق منافي اوايل ابحاث
الاسناد الخبري ان ابن مالك استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا
ام ثيبا على ان يقع هل موقع الهمزة فيوتى بها معادلة ام واشرنا هناك الى الجواب
بجواز كون ام في الحديث منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا قوله لان التقديم يستدعي
تحقيقا فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت
الاهتمام قليل بعيد كما انه غير محتمل قلنا لا وجه للتقبيح في الحمل على الاضمار و
التفسير سوى البعد والقلة فيلزم وجه الحبيب اتمنى على زعمه فيما سياتي ولا قايل
به فليتامل قوله وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيح سوى انه لم يصح سوى ما ذكر
لا وجه على التقليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجئ
والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القايل هو لزوم تحصيل الحاصل
بناء على اختصاص هل بطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق
بنفس العقل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من هذا
قبح وجه الحبيب اعني على وجه الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه وهو
لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم اتحاد هذا النظر انه اورد
هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال واما لم يمتنع هل زيدا عرفت
لاحتمال ان يكون زيد مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن العقل بعد مشغولا بتعيينه
او يكون مفعولا لمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض اخر لكن ذلك قليل بعيد
ولم يمتنع بناء على ما ذكرنا ان يكون معنى قول المصنف لان التقديم يستدعي حصول التصديق بغير
العقل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم
مجردا للاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص لكان المثال ممتنعا لا قبيحا فلا

لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه بعيد مستهجن قوله لجواز ان يكون قبحه
كونها بمعنى تعذر في الاصل كما سيجئ الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح منحصرة
عند المتكلم فيما ذكره وظاهر عبارته بعيد الانحصار حيث قال والاختصاص نحو
قبح فعل زيد عرفت الا ان يقال تقديره لاختصاصه لا الاختصاص نحو مثل هذا يرغب
اهل عرفت الدار بالفتح بين الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة وياء ها
قبر مالك وعقيل نوحي جذيمة الابرش قوله وخت المالف الالف او في خنث بالتخفيف
بمعنى مالك وعطف من حنايا على ما بتشديد استثنيت من حن يحن حنينا
ا اقترب زيد وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة والتاخي الاخوة الحقيقية
والكلام في الجملة الاسمية حالا مؤكدا فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو
قوله قال الحماني ساغسل البيت القضاء اصله الختم يستعمل كثيرا في كمال الصنع و
الفراغ من الشيء وقضاء بربي بالرفع والنصب فاذا رفعت يكون فاعل الجالبا و
مفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عن نفسي
باستعمال السيف في الاعداء في حال حلب حكمه الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته
يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد القضاء الموت المحتوم والقدر
والمقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وبعبارتي للمذكور واذا هطل دار بي
واجعل هدهما لمرضي من يأتي الفه جالبا ويصفر في عيني بلادي انا انيت يميني
ما بدراك الذي عطا بايريدان اترك داري واجعل خرابها وقا تملمرضي ويحتمل على
قلبي تركها خوفا من لحوق الدار وبقال في عيني اتفاق تلادي اي معالي التقدم عند
اشراف عيني جائزة للمط قوله لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال الذي تحت فيه والحال
الذي ينافي الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهما استبشعوا علم الاستقبال في صدر الجملة
الحالية للتنافي بغيب الظاهر في الجملة ولو بحسب اللفظ قوله وهو ينادي على خلافه لانه بدل
على وجوب تجريد الجملة الحالية لاعلى تجريد افضل المقيد بالحال قوله كان لها مزيد اختصاص
انما قال مزيد اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في بحث المسند
ويجوز ان يكون موصوفه والجملة صفته قوله فالمضارع لا يكون الا فعلا فائدته بحث ان غاية
ما علم ان هل اذا دخل على المضارع تخصيصه بالاستقبال ولا يلزم منه زيد اختصاص

المضارع ولا يكون دخول عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظيره
هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها ويمكن
دفعه فتامل قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الاسماء
لا الى الذوات اي اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما
يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية وبط فيه بعض الربط
الى ان قال الافعال تتضمنه نسبا حكمية يصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انتساب
الى الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتقات فان فيها نسبا تقييدية
لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب الحكمية الصالحة لذلك
انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية
المشتملة على تلك النسب تامل قوله اول على طلب التكرار اي طلب حصوله في الخارج لانه
المراد دون حقيقته الاستفهام لامتناعها عن علام الغيوب قوله وفي هل انتم تشكرون
لانها داخلة على الفعل تقدير آه لا يقال قد سبق في اوايل احوال المسند بدون
قوله تعالى وانتم تمكرون ظرا ان حتم رجب في صورة الجملة الاسمية فلم لا يكون مرور فهل انتم
تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن ايا ما حقيقة يفيد الاستمرار انها يستجد في معرض اثبات لانا
نقول مصحة الجملة الاسمية ينا عن فيه اعني فهل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد
لكونها خبرها فعلية وكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا نسلم ان ما هو بحسب الصورة و
معا اول على المط ما هو بحسب الصورة فقط ثبت ان فهل انتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددي
اما البرورة في صورة المبتدا والخبر ولكونه اياها في الحقيقة على داعي الاستمرار التجددي
اهم بالمقام من الاستمرار الثبوتي لان الحث على طلب استمرار الشكر على سبيل
التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة الصواب كما مرت اليه اشارة في قوله
الله يستهزئ بهم فاوجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي وذلك ان نقول ما ذكر من
النظم اول على كمال عناية تعالى لعباده حتى رضي منهم بما هو دون حقهم والله اعلم
قوله كقولنا هل الحركة موجودة لا يجري انا الموجود ان كان معلوما كانت النسبة الرابطة
وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموجود به مفهوما ايضا ثلثة اشياء لكن لما كان المجهول
والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر قوله الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا

المطلوب

الحركة داعية الى وجود شئ لشئ اراد بالشئ الاول غير الوجود بقرينة المقابلة والا فالحركة بسيطة ايضا فوجود شئ هو الوجود لشئ واعلم ان المفهوم من تتمة الفاضل ان الايسان بجعل المركبة من الاحوال التي تعرض الماهية من حيث هي هي موجودة كالكتابة في الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللغة قوله فان المطلوب وجود الدوام للحركة في بعض النسخ او لا وجودها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا للحال المذكور في المتن وعلى الثانية وانضم اليه بقوله او لا داية بقوله طالبا فليتامل في هذا الامر هكذا وقعت العبارة في النسخ التي رايناها والاسب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا لكل منا او حمل ضمير الجمع على الواحد المعظم وعلى اي كان شايعا في الكلام الا انه ينبو عنه المقام قوله اي حقيقتها التي هو بها هو اشار الى ان المراد بالمعنى ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشئ هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهوري اذ لا يعتبر فيه التحقق بقرينة بقرينة كلمة مقدم هل البسيطة عليه قوله على ان يقتضي الترتيب الطبعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيه بحث خال المكابرة لان الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصور بالوجه غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور على تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لكن بد من ان يكون المقصود به نوع المفهوم الاسمي يجوز ان يعلم ان هذا اللفظ مفهوما وقيد ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم اهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اي معنى حمل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكر من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا بالنظر الى الاولى واجيب في نظر الفاضل اذ قد جعله مقابلا لما هو الاول فتامل قوله لما هيته لو لا حقيقة كان الاحق عطف تفسيري لسابقه قوله والمعدوم لو هويته اي لا وجوده فان الهوية كما يطلق على الحقيقة المجردة يطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان الماهية المرادة ههنا بالشئ بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا يتم ايضا بالمعنى المراد

ههنا ما به الشئ المجاهيف بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له قوله صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الواقع الحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشئ وعين الاسم بازاء ما فظاهر واما اذا تصورها ببعض عوارضها واعتبارا تها ووضع الاسم بازائه والتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكونا حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا استيناف واما بالنظر الى ذلك الشئ فحد اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعم الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اريد الحد المعروف مطلقا فالامر ظاهر وعن العامي الشخص الذي العلم بمثل الذي العقل ليشاول اباجي عن اسمه نحو من ركب اعلم ان السايل من وغيره مما يطلب به التصور سوي / لم ر لا لم يتصور خصوصيه زيد او عمرو ومقتضى هذا السوال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية فكان التصديق بثبوت شئ لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شئ لشئ بعينه فامر توسعي و هذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتامل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من ولغته ان لا يكون لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصور فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور قوله اي اجناس الاشياء عندك نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك كان مطلب ما عين مطلب اي وح يحسن جوابا في السوال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السوال باي اجناس الاشياء عند لا ترضى السوال عما عن جنس ما يحصل عنده الخاطب فان السايل اذا طلب ما جنس ما عند المخاطب كان طالبا بالضرورة ليتميز هذا المعنى من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر الشئ في جواب اللازم لجواب الاول اعني الملزوم فلا يلزم المحذور قوله وقد سبق المجرد وان اما من الافراد او من التقرير على الروايتين ومعناه الظاهر لله انضم فرد اما ان عن غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله او الجاعلون الله فردا لمما في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما لم يقولوا في السوال من المفردون

منهم عن كيفية المغيرات لان المقام يابا مغلوق ذكرنا لا كان لكم فيه على اصله نحو درهما
مالك وكم رجلا رايت كان الفي فلنظم يابى بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى
الموضوع له هنا ايقول كما مر في الخبرية الفرق بين الاستفهامية وكم الخبرية
ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب وظن المتكلم و
كم الخبرية لعدد منهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعهود فهو مجهول
في كليهما فلذا احتيج الى المميز المعين للمعدود ولا يحذف الا للدليل وان
الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم
مع الخبرية لا يستدعي منه مخاطبة جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعي
لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في متن البيت وشرحه قوله واقول سل بني
اسرايلكم اتيناهم من اية بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي وقوله
بينة اما من وقوع على الخبرية بتقدير ما قبله من النظم تاويل هذه الاية و
اما مجرور على انه من تتمة الاية واقول بمعنى اقرء وكان الاية توضيحا لمعنى هذا المعنى
مجوز قولها كافية وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم
في الاية استفهامية كما جوزه ان محشي ابن مراده عدم الفتور على جره بمن
اذا لم يفصل بينه وبينكم بفعل متعدد وقد دل عليه سياق كلامه حيث قال الا
اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدد وجب الاتيان بمن للالتباس
المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكما هلكنا من قرية
وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفعل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد
اندرج في هذا العموم وجوب اتيان من اذا فصل بينهما فعل متعد ثم قال او يدخل من
في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية واما
في مميز كم الاستفهامية فسيعلم اعتبار آخر بيد وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل في
قوله وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفصل لا يلايم ما ذكره من الادراج
نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية وجميعها على ما نقله هذا المجيب
كان الادراج ظاهرا والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفصل

على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن صفة المقدرين وهي ليست من ذوي العلوم
قال بعض الفضلاء جوابا عليه السلام بقولهم ذكرونا آه من باب الاسلوب
الحكيم يعني دعوا سؤالكم هذا لان معنى لا فراد ظاهر وسلوا عن اوصاف المعدودين
قوله وفيه نظر لان الخ اما خلاصة النظر فمنع ورود من في اللغة للسؤال عن الجنس و
قد يستدل على ورودها فيها انك بيت الكتاب اتوانا ما فقلت منون انتم
فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فان في الجواب دليلا على السؤال عند الجنس وفيه
بحث اذ الظاهر ان اثبات ظنهم انما هو في مقام تخصيصهم وزوالها عليه بانا من
الجن لا من الانس الذي ظننا منهم قوله فاده يظهر من جواب موسى عليه السلام
بقوله فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عليه السلام لبيان انه لا محالة
له تعالى مع غيره لا نخالق كل شيء وهادي فليس كمثله شيء وفي الجملة يجوز ان يكون الجواب
من باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بطلانه ذاته
تعالى لابد ان يدخل تحت جنس بل اللايق بجنابه ان يسأل عن صفاته الكاملة قوله عما يميز
احد المشاركين هو على صيغة التثنية اذا بالاقل والا فقد يكون السؤال عما يميز
احد المشاركات وقوله بعدها زيادة تاكيد والا فالامر المشارك فيه ليس الا كذلك
كقولنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل كذا كان ظاهرا ان المضاف اليه
فيما ذكر من اسم الاشارة فلم تستلزم تنكير المضاف اضيف اسم الاشارة بل قال المشار
اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لانها عبارة عن الاتصاف
الانسانية التي من شانها ان يشار اليها اشارة حسية تامل قوله فجوابه اسم متضمن
للاشارة الخ يظهر صحة الجواب بالمعرف باللام للعهد وما في حكمه من الموصول ايضا
وتعميم الاشارة الحسية بعيد فاذا اضيف الى كلي فجوابه بكلي وعليه بانه منقوض
بقولنا اي رجل ضربك فيجاب بهذا او بزيد فالحق ان ما اضيف اليه اي
كليا وايما لعلة الاشتراك في امر عام للمتشاركين فصاعدا واما الجواب
فقد يكون جزئيا اذا اريد بالتعيين التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد
ذلك قوله والغرض من ذلك السؤال التفريع لا حقيقة استفهام الرسول عليه السلام

يزيد الجواب بان مراده عدم العثور على جزء من اداة الفصل قائلا قوله بان
عن الزمان المستقبل تحيل اصله اى اوان حذفت احدى الياءين من اى والهمزة
من اوان فصار ايوان فاعلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايان وورد بان
كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يابى ان يكون اصله ذلك لانه تقيل وتمام التخفيف
اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق ان يكون الاسم غير متمكن يا والتعرف
المذكور سل يسألنا ايان يوم القيمة المضاف محذوف اى وقوع يوم القيمة فلا يلزم
وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قوله بعد ان يكون المراد موضع الرشوة هو
القبول دون الدين وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها
فتقبلها كان الولد احول قوله وبعضها مختص بالتصور كسائر الاسماء الاستفهامية
فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام
المنقطعة لطلب التصور فقط وكلام الشارح يشعر باختصاصها بطلب التصور فما وجه
قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام
آه اي ظهر مما ذكر من اول الباب الى ههنا ولم يذكر ههنا لها سكوت عنها على ان
ام من كلمات الاستفهام حمل نظرا الى المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة
فثبت بتاركتها قبلها من كونه مستفهما عنه بقضية العطف كما في ازيد قايم او عمرو واما
المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة
المقدرة قوله ولهذا يجوز ان سعى بعد لم سائر كلمات الاستفهام سعوا الهمزة اي
لعراقة الهمزة في الاستفهام لم عرف فوعها بعدها لاقتضائها كمال التصدر كما صرح
به في معنى اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو والفاء ولو ثم
قدمت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه قوله لم كيف ينفعها يعطى العلوق به
آخره ريثما انف اذا ما ضن باللبن هذا بيت بيتان لن يعد بالجميل
فلا يقبله لانظر اعقبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد
بحضرة الاصمعي برفع ريثما وعلق عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي
اسكت مما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع

على البدل

والنجل الرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة من شجر البادية والعرار نبت طيب الريح الواحدة عرارة وتصبو اي تميل قوله في قوله اتقتلني والمشرفي مضاجعي المراد صدر بيت لامرئ القيس اوله ومسنونة زرق كانياب اغوال المشرفي سيفي قال ابو عبيد نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من اليمن يقال مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على حذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى المشرف وهو موضع كان يعمل السيوف كذا في نظام اللغة المسنونة المحدودة يقال سن السيف اذا حدده وصفها بالزرقة لدلالتها على صفاء ها وكونها مجلوة قوله والمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فيه ايماء الى الفرق بين صورتي قوله اغير الله اتخذ وليا واتخاذ الى دفع اعتراض بتوهم وصوان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما اتخذ آلهة على نمط قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا وتوضيح الدفع ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقامه ما هو غير المنكر وح يجب تقدم ذلك المفعول والمنكر في الاية الثانية كلا المفعولين حتى لم يكن اسقاط احدهما كلا اسقاط لم يجز تقديم احدهما على المفعول الاخر فقول اصناما اتخذ آلهة اتخذ اصناما قاتل كان يعتقد قدرته على ذلك هذا مبني على ان قوله تعالى لئن شئت تكرم الناس ان شئت تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على معنى لئن شئت تقدر على اكراه الناس لئن شئت تقدر على اسماع الصم لا لانكار نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الاية والا لما تقرب لجعل شفعه كاعتقاد القدرة قوله اراد به تعليق حكم الانكار بالتعلق مع ان الظاهر هذا ان النفي داخل على كلام سيد التقوية لما سبق بعضه وبعضه وحيث جعل قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر على استمرار امتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار قوله فكانه بنى هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان في الاية ما نفاه اخر سوى ما تقدم وبان قوله في الباب الثالث في باب تقدم المسند واما عمرو فزيد عرف ورجل عرف نيابا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل رجح الموضح حمله على وجه تفيد الحكم وحمل المنكر حمله على وجه التخصيص بشير الى ان زيدا عرف محل اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشير

حيث تكلم على قوله بما حضر الى ان يكون ما استفهامية وقال الا ان قولك بم فعلت بطرف الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فلا تعارض بين كلاميه ظاهرا كما سيوف والوجه ما في سورة الاعراف قوله والتعجب مما لا ارى الحد هنا حمل على التعجب وتقدم هناك ان الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى للاستفهام العاقل عن حال نفسه قوله وهو الذي قصده المصنف على ذلك لفظ به اولا حمل على المعنى الاول بايلاء المقدر قوله واجيب عنه بانه يدل عليه ما قبل آه رده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم قطعا وكيف وقوله تعالى حكاية منهم من فعل هذا بالهتنا صريح في السؤال عن الفاعل سرا حتى قيل لم يسمعوا حتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل على عدم العلم وانت خبير بان قولهم من فعل هذا سؤال عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم انت فعلت آه لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال لهم ابراهيم والنظر تحقق العلم بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر عنه من الحلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون ايجيء يزفون ان بعضهم قد شاهد انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يمشون كما ذكر في الكشاف والانكار بالجر عطفا على التقرير وقوله لكن لا بد وحال من الانكار اي كون الانكار مثل التقرير في حديث الابداء قوله واما غيرها وان صح محسبه آه النظر ان فاء جواب اما محذوف مع الجواب وانه جائز في السعة والتقدير واما غيرهما فليس كالهمزة لانه وان آه وقد سبق في اوائل الكتاب باب شيوع مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها فان صح محسبه للانكار فلا يخلو فيه هذا التفصيل فلا اشكال قوله ومن اين تدري ما القرائن الرند مراع بيت صدره وتصبو الى رند لحى وعراره وقبله خليلي ان الحب ما تعرفانه فلا تنكرا ان لحنين منا لوجدا حوة وللانضاء ما لغور حنة اذا ذكرت اوطانها بالنجد يحتمل ان يكون ما في تعرفانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو وهو المهزول والغور موضع باليمامة وهو في الاصل المطمئن من الارض

اليه فيما سبق فلم ان التقدير آه فيه ايماء الى ان شرط المصير فيما سبق ايلاء الهمزة
به الهمزة ليس كما ينبغي قوله قال الذكرين حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد
بالذكرين الذكرين الضان والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون
ذكور الانعام تارة وانا ثها اخرى واولادها تارة كيف كانت ذكورا او اناثا او
مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله تعالى فانكر ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم
كان التحريم اما هذا واما ذاك ولا حرمة في شيء منهما فللحرمة اصلا قوله ما ينبغي ان
يكون ذلك الامر الذي كان لفظ كان بصيغة الماضي صلة يبهان هذا المعنى انكار
التوبيخ في الماضي ولا شك انه لا ولا سبيل ان تكون معنى الانكار التوبيخ في المستقبل
كما يدل عليه قوله وذلك في المستقبل صح معنى الانكار التوبيخ في الحال سكوتا عنه
حملا على المعاينة على المضي ويمكن ان يقال المراد بقوله كان انه كان في الحال الذي للماضي
قوله افرق البدر يوضع لحمها ومراعي بيتا بالعلاء والمرعى تمامه ام الجوزاء تحت
يدي وساد الاستفهام للتقرير ولم منقطة وبراكا دعاما وافتحارا ذا اشه
فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى فجعل الجوزاء وسادة لان الجوزاء في زعمهم في
الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول قوله وقوله انت عروهل يدخر الفرغام البيت
لابي العلاء من قصيدة مطلعها يرومك والجوزاء دون مرامه عدو يعيب
البدر عند تمامه يقول يطلبك العدو بالمضادة والمعاداة والحال ان الجوزاء
قبيل مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانك قد جزته من تحته
من المعلوم انه لا يتصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في هيه اياك
كيف البدر عند تمامه قوله والا كمل مصلحة فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان
الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سوال عن خصوصية الوبال بالقرية على ولا
وبال فيه بل كل مصلحة فيه وامن فرعون بفتح الهمزة وسكون الميم وفتح عون على انه مبتداء
وهذا الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الرايين وليس المراد حقيقة
الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر المراد لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة
زاد هم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشكيمته
شكيمته وباطنكم بعذاب يكون المعذب به مثل قوله اي لهم الذكر وقد جاء

رسولا بين ثم قولوا عنه او الاية فاء رتقبي يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس
الى قوله اني لهم الذكرى روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان الذي جاء
ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه كهيئة
الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخره واذنيه ودبره ومعنى
الاية كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوه من الايمان عند كشف
العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان
وهو ما ظهر على رسول الله من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم
يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف قد يتولد الظهار
معاندة المخاطب كقوله ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك فاظهار تفخيم الشان
كقوله قالهم بيناء لون وغيره على قوله على جهة الاستقراء واما قوله
حكاية عن فرعون ماذا تامرون فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختصر
فنزل فضله منزلة الادوات قيل سواء ان يراد في التعريف قيد اخر وهو طلب الفعل
بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة فانه ليس امرا عندهم
فلو عرف الامر بانه طلب فعل هو مدلول جوهر الصيغة التي وقع الطلب بها لم
يرد نقض قوله وفيه نظر لانه يخرج منه الكف عن الفعل لما شارح منه في
التلويح بان المراد غير كف الفعل الذي اشتق منه صيغة الاقتضاء ورد عليه نحو
الكف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كف عن الشق منه حتى لا يشتق منه او يقال ليس
المراد على الكف نفس الكف بل المجموع كما مر نظيره قوله ويذكر احكت الدال الالتقاء
الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصرف مامور به لانه تصغير الترخيم
من اراد واد وهو مصدر اراد ومعنى رويد عمرو اراود عمرو اي امهله ورفقا به
قد يكون صفة نحو سار سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا
وقد يكون مصدرا نحو رويدك عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب واذا اتصل
به الكاف نحو رويدك عمرا وهو اسم فعل بمعنى امهل لا غير ويختص بالفاعل
فيدل على المخاطب هذا الاختصاص بحسب الاستعمال نادرا في امر المخاطب كما ذكر
في كتب الصرف قوله وفيه نظر لانا نمنع ان الامر آه عبارة المصنف الايضاح هكذا وفيه

نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره الشارح ههنا اجود مما قيل في جواب النظر وما قيل فيه
انا الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها تصح بادنى ملابسة
وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لصيغة اشتهرت فيه مع كونها حقيقة في غيرها اعلم انهم
يتعاملون فلك في مقابلة الماضي والمضارع قد يقال الاصل التابع في مثل هذا الاضافة
هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء
واسماء الموصولات وافعال المقاربة ونحو فلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ
والمعنى ولذا قال الفاضل الرضي تسميتها واما ونظائرها بحروف التنبيه اولى من تسميتها
بحروف الاستفتاح لاقتضاء صدر الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف
ان المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوي هو الحقيقة الاصلية وهذا الصدر كاف
في الاصرار على ان كون اضافة اللام بيانية متبعد جد وقد تستعمل الغير كالاباحة
عند المصنف والندب من الاخبار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للمندوب عنده
وان الاظهر عند كون صيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب و
ان كان مخالفا لراي الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب عندهم فقط فلا يرد
اعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث يعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب
المطلوب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على ان
اشتراك لا يصير حجة عليه على ان اكثر من علماء المعاني لا الاصول وكلام الشارح
سوق لبيان اقوالهم قوله لانه ابلاغ مع تخويف قيل الاظهر ان يقال تخويف مع ابلاغ
قوله فخوفا تواتيه سورة من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله
لكونه محالا وقوله من مثله يتعلق بقوله فاتوا والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول
في ما انزلنا لانه يقتضي الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلق الطبعة
بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن الماتي به كان مثل هذا القرآن
ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا منه بسورة اوصفة لسورة والضمير
لعبدنا او للموصول ولا يلزم الحذف على السابق على هذا التقدير لان التعجيز
عنه هو السورة الموصوفة باعتبار اتصافها بالوصف واما التعجيز باعتبار
اسماء الماتي به فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا ساغ له فلو استعمال البلغاء

فلا

فلا عتداد به قوله خاسئين في اصحاح حسبان الكلب خساء طرد تقطرا وخسأ
الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى وقوله والتمني مخصوص امرئ القيس بما التمنى
من القسم الاول المعتبر فيه انتفاء الطلب من المخاطب يرتكبه انه قال هنا
فليس العرض طلب الانجال لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس
العرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة
الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب من اعتبار امكان المطلوب قوله من
تباريح الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة
وتقدره الوجد من عشق وحزن ولواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اي لهب حارق
جلده ويقال هو لاعج لا يجرح الفؤاد عن الحب قوله حثه الفور المراد من الفور في حجب
تعجيل المامور به في اول اوقات الامكان ومن التراخي جواز تاخيره عنه لا في حجب
حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قايل به فالتقابل باعتبار القيدين
جميعا والنكتة الفرق بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية
مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل تتحقق بمرة واحدة والمقصود بالنهي
انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات ولما كان
راجعا الى اتصال الواقع فالمراد بالاستمرار المراد من الاستمرار هو اطلبه المخاطب
او الفعل او الترك ما دامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون
لحوى الكلام انهما اذا افادا الاستمرار فما فائدة الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه
السكاكي في شرحه تامل كما انفرد من الفعل اه انما ذهب الى هذا لان علم الفعل
مستمر هذا الان فلا يكون مقدورا للمخاطب فكيف يتصور طلبه منه لجواب الفرد الثاني
بان العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار تحصيله لكنه مقدور باعتبار ابقاءه
على ما كان بان لا يشتغل بالفعل وباعتبار ازالته عما كان عليه بان يشتغل وبزيل
استمراره اللهم لا شمت بي اعدائي الشماتة الفرح ببلية العدو ويقال
شمت به بالكسر شمت شماتة وبان فلان ببلية الشوايب اي ببلية تشمت
الشوامت قوله لطلب الدوام والثبات لعله اراد بالدوام انتفاء الفعل الصادر
مرة وبالاستمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى بينهما فرق ولهذا لم ينظم هذا الا سئوال

199

في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الاية على طلب الثبات انما يحتاج
اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد به طريق الحق على ما هو
الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب قوتها فالطلب على صفته قوله فالطلب
لا ينفك عن سبب حامل آه ليت هذه السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب
بل بحسب خصوصياته المتعلقة بامور مخصوصة فيوهم منه سببية ذلك للامر
المخصوص وبهذا التوجيه يندفع اعتراض الفاضل المحشي فليتامل قوله لان العلة
العاسة آه فيه بحث لان العلة الغاسة هضما عبارة عن سبب الحامل فلا يلزم
ان يكون بوجودها معلولة لان سبب الحامل نوعان احدهما غاية يقصد
حصولها نحو ضربته تاديبا وتاديبا هو سبب لوجود شيء نحو قعدت عن
الحرب جبنا وليس مفهوما عن ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود
السبب الحامل واما كونه مسببا عن ذلك الطلب في الخارج ليس مفهوما منه
نعم بل من مقدمة اجنبية وهي قولهم ان العلة الغائية آه لكن هذه المقدمة
معلومة مشهورة مقررة فكما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالسبب في قوله ودل عليه
وكل السبب هو الاشياء الجزومة بعد الاربعة وضمير يعلم راجع الى السبب وضمير
عليه الى الطلب قوله وما قوله تعالى قل لعبادي الذين الاية جواب سوال مقدر وهو انه
الصلوة لا يكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما يكون متخلفا عنه فاجاب عنه بما مذكور بعد الامر
اعني يقيموا لا يصلح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء الى انه ان اللام بامضمار
اللام الجازمة والتقدير قل للذين آمنوا ولي يقيموا الصلوة وردبان ضمار الجازم
في الافعال كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القران وان وقع في
الاشعار نحو محمد نفسك كل نفس الما خطت من امرتبا لا وقد يجاب ايضا
بان الجزم على تشبيه الجواب كما قرئ في قوله تعالى لكن فيكون بالنصب قوله عرض النزول
وقيل عرض بحتة النزول كما يدل عليه كلام الكشاف اذ قلت ابن تراه تنزل الا ينزل
فيصيب خيرا ممتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام انتم عالمون بنزوله لكونه
حاصلا او توجه بمعونة قرينة الحال اي نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه
يجب ان يكون من جنسها الظاهر انه لجنسه نعم المجانسة في النفي والاثبات في خصوصية

الفعل

ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى للظاعن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه
كخصوص الروائح والطعوم التي اكتفى في التعبير عنها بالاضافة كما بعد المسك
قوله اما الاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة اكتفى في التعبير عنها
بالاضافة كرائحة المسك قوله اما الاستقصار الداعي نفسه واستبعاده
عن مرتبة المدعو نحو يا الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول
في دعاءه يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا
يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر ما قاله الحاجب على ما اشرنا اليه لكن يجمع
في تحمل النصب على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل مبتدأ خبره
محذوف اي مراد او بالعكس اي المراد الرجل قد اتى في الناس اكثر هو قتيبي
وهو الضيافة قوله نحن انا معاشر الانبياء اشارة الى قوله عليه السلام انا معاشر
الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة بكثم الضباب بالفتح جمع ضبابة و
هي سحابة تغشى الارض كالدخان يقول الشيب يومنا قال ابن الحاجب المعرف
ليس بمنقول الخ قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجمع منقول عن النداء وانتصابه
انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واصدقهم يقول لكن جوزوا النصب
ودخول اللام في نحو تحت العوب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب
الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام قوله في قوله انا بني نهشل
لبنانة ابن حريث النهشلي من قصيدة اولها الا ماحيوك يا سلمى فحيينا وان
سقيت كرام الناس فاسقينا واذ دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس
فادعينا انا بني نهشل لا ندعى لاب عنه ولا هو بالابناء شيرينا يقولون انا سلمت
عليك ايتها المرأة فقابلينا بمثله وان صدرت اكرام وسقيتهم فاجبتنا بمحض بهم
فانا منهم وجلى تانيث الاجل وسراة محل بنى على ظهر وسطه بالجمع سراة وسراة الناس
خيارهم وادعى فلان اي عدل بنسبه عنهم وادعى فيهم اذا انتسب اليهم والشراء
يجيء بمعنى البيع وبمعنى الشراء وهو من الاضداد والمراد ههنا البيع قوله ومما
يتعلق بهذا النداء الاستغاثة نحو يا لله من الفراق ومنها التفجع نحو يا للماء الخ قد
تقدم في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث به والمتفجع منه للمناسبة بينها

وهو الخفض

وهو الاختصاص بمعناها باعتبار ان المستغاث به والمتفجع منه مخصوصان
من بين امثالهما بالنداء بالاستحضار لقدرية ادعوا المقدر عند سيبويه
بسبب صفقه بالاضمار او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد حقها ان تكون
مفتوحة فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتفجع منه والمتعجب
او قد يلي حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى نحو يا للظلوم
بكسر اللام الداخلة على المظهر تواقفعلها وان كان اصلها هو على حرف واحد
ابناء على الفتح وانما لم يكسر لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم
قوله يا ناقتي جدي ابيت لاي العلاء من قصيدة الى ابي حامد الاسفرائيني
عند كونه بعدا دمطلعها لا وضع للرجل الا بعد انضاعي فكيف شاهدت
احفاءً وارهاعي لانضاع السير السريع فكيف شاهدت ضطاب لناقته يشكو
من فتورها والاحفاء بالحاء المهملة والفاء من الخفا مقصورا يقال للذي
حفيت قدمه وحافره من كثرة المشي وهو خف بين الخفاء الخفي والخفاء
غيره والارهاع على الشيء العزم عليه ومدي من المد والاناة على وزنه
الثناة الثاني والاحلاس جمع جلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير تحت الرحل
جمع تسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصوير اي الجزم وصدر البعير
ولقوله يا عين بكي عنكل صباح تمام وجودي بارعة على الجراح وبعده كنت لي
جلاء لو ذ بظله فتركتني اصحى باجرد صاحي قوله يا عين بكسر النون وحذف
الياء لوقوعها موقع ما يحذف في النداء وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليه
لان النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقي وقوله اما بمعنى اكثري
البكاء واما بمعنى كرريه وان تضعيفا لعين اذا لم يكن للتعدية نحو كلمتها
وقيد البكاء بوقت الصباح اما لانه يريد اجلى بعده نهارك كذلك اولان
هذا الوقت كان وقت تكاسلا لاعداء وشن الغارات على المنابذين و
قوله جودي بارعة اي بارعة فتائل الراس وحواشيه والدمع يخرج من
الشؤون وهي مواصل قبايل الراس وملتقاها جمع شأن اي جودي
بدمعك كله وقوله قد كنت اتقاد من الاخبار المخاطب الجراح على عادتهم
في خطاب الموتى والاجرد الاملس والضاحي البادي قوله اي بنت ابي اكذب

اشارة الى ان يكذب في صيغة المتن على صيغة المجهول من باب التفعيل وله ويحتمل
ان يجعل كناية في البعض قيل كما في المثال الثاني فان حصول النطر الى العدو من
المولى في المستقبل لازم لطلبه نصرته باللازم عن الملزوم كما هو مبني الكناية وقوله
البهم وفقر للتقوى لاحترازه عن نسبته الى الجانب الا ما يكون من عدم اتصافه با
تستوي بانظار المظاهر اللفظ وادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد ما تقام
ليعطه الى غير ذلك مما يهتدي اليه الناظر في الاعتبارات قوله الانشائية كما لخبر
في كثير مما ذكرنا مما قال في كثير لانه قد لا يكون كالخبر في بعض احواله فان مسند الانشاء
غالبا لا يكون الا مفرد اخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جملة الباب السابع الفصل
والوصل قوله لانه الاصل والوصل طارئ عليه ولا مدار الفصل على جهتين اعني
الاتحاد والمغايرة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في
المدارية التخلف على سبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المغايرة والفصل
للاحتياط مع التوسط قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي المراد بالاسناد
اسناد الخبر المبتدأ هو اسناد ذات شيء الى فاعل بحيث لو اسند الى ضمير
في الكلام والمخاطب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها فقد اشبه الحالي من الضمير والتغير
كانه لم يوضع لان يسند بل انما حصل له ذلك بسبب العارض فيكون اسناده عارضيا
لا اصليا ولفا المصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما لمراده ان
الصفات المسند الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت ببيان
الاسناد الاصلي من عدم انتظامها عليه فلا يرد انه قائم الزيدان لان اسناد
الصفة فيه باعتبار تاويلها بالفعل قوله فانه اقصد تشريكه بمفرد لك واما اذا لم يقصد
التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة
بعد الصفة ونحو ما قوله الا ترى واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل
وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة
خبرا عن ضمير الشان والا بالجمل الخالية عن الضمير عن انشك والجيش قادم اذ
تقدير ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله مقبولا بالواو ونحوه اي نحو
الواو مما يكون لوجه الجمع المطلق كالواو والفاصلة التي بمعنى الواو والواصلة و
ثم الداخلة على الجملة كما قلنا في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من

للحروف

الحروف العطف المنسلخ عن معناها المستعملة في مجرد التشريك مجازا فسقط ما اورد
النحرير بقوله قد افاد قول الحاجبين الكتابة والشعر من التناسب باعتبار ان
كلا منهما يشتمل على التاليف كما ذكرنا في اوايل الكتاب والا ان لكل من الفاء
وثم وحتى مشربا يوضح حتى في عطف الجمل كما يشربه قول السكاكي في بحث العطف
والاجود حتى من التدريج كما يبنى عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى
الى الملا حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الآن في التفصيل الآتي بان حتى لا تقع في عطف
الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين كان المختار على ما في ما ذكره في التفصيل الآتي شرط
العطف على المقرر في كتب النحو لا يتحقق في الجمل فالخلاف الواو والا فحاصل الفرق ان كل
من حروف العطف سوى الواو معنى جزئيا مقصودا في نفسه يبتدئ ذلك المعنى سنادا من
الجمل مخصوصا يشتمل ذلك البين على زايدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول
فيه على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى بهم غير محصل هو
مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والحمل المشترك
في التحقق من الاحاديين او اكثر هما غير مناسبه بحيث اذا عطفت صدت من مسرح
الجمل ما وردت كتب الاضاحيك فلا بد من المتعاطفين من خصوصية جامعة
قوله وهذا عيب على ابي تمام في قوله الا والذي هو عالم ان النوى صبر هو يكبر الباء
الدواء المعروف ولا يكون باء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن الغيب بان كرم
ابي الحسين سبب دفع مرارة النوى كانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى
ودافعها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى بمرة فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف
والاقرب ان يقال الجهة الجامعة بينهما ان كل واحد منهما يكون غالبا بان يكون ابو تمام من
كان فيه فحيا له هذان الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسين ولو ضمه
ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاضطراب وهو الانتقال مما يدل
منه المخاطب من تشبيب وغيره الى المقصود فعفا المدح بلا ملايمة كما ان عادة متاخر
بها التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملايمة كما سيجي في البيان فابو تمام لما اراد
اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتعاريهما في حال
فليفهم زعمت هواك عفا الفؤاد هواك وعفا مفعول زعمت والفؤاد

ظرفا العفا اي اندرس وفيه ايدان يقرب الاندراس وضمير عنها للديار وهو حال
من طلال قدم عليه على غط فنه موحشا طلل قدم وطلال اما على عفا ان نحو والوي
اسم موضع واما فيه بمعنى في ورسم عطف على طلال والسنن الطريقة لاغرد اي
صائحة وقوله على الفنا ما لوف متعلق بجوم اي يطوف ويدور وهو خبر
مدت قوله لا نه بيان لانا معكم اراد ا لبيان المعنى المعنوي وهو الايضاح وهو موجود
في انا نحن مستهزون سواء على التاكيد او على الاستيناف او البدل كما عند الفاضل
المحشي اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق فما حوال المسندة
في بحث الابدال منه وظاهر ان الشارح ذكر البيان بعمومه فان قلت البيان يجب
يكون اوضح من المبين وانما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم قلت فيه
ايضا بالنسبة الى الابهام للتقدير بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم
ظاهرا كما ذكر مثل ذلك في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود قوله على معنى عاطف
سواء الواو واما العطف بالواو في المحل التي لا محل لها من الاعراب فاما لدفع
توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية واما للقصد الى بيان اجتماع مضمون
الجملتين في النحو بحسب الامر تقوية للدلالة العقلية بالوصفية افيد من العطف
توجد الدلالة على نحو مضمونها عقلا وان لم يتبين القصد الى بيانه قوله واو واما
الاجل الغط ويشترط في اما ان يتقدم قبل ما عطف عليه اما الاخرى ولا خلاف
في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولي
العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها
غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان لا اجماع بل الاكثر
على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العطف في نحو جاءني اما زيد واما زيد
واما عمرو هو مجموع واما حيث ان لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا
في موضع وبعض حرف في اخر كما في ايا وزنهم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم
والواو عطف اما معطوف على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق
بين او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين ولوليت كذلك فات نحو ازيد
عندك ام عمرو فصار الجواب احدهما عنده مستفهم عنه التعيين ولهذا يكون الجواب

بالتعيين

بالتعيين لا بيقين فيه نعم وفي زيد عندك ام عمرو مستفهم عن احدهما عنده
ام لا ولهذا كان جوابه بنعم او لا مستفيما قوله مائة الف او بيف بدون اختلف
النحاة في هذه الاية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال بعض الكوفيين
بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا راهم الراي
يخيران يقولوا هم مائة الف او يقولوا هم اكثر رده ابن هشام بانه لا يصح التخيير
بين الشيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ محصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان
لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا
كثيرا جدا بحيث اذا راهم الراي كان له ان يقول مائة الف وكان له ان يقول
ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما وليس المقصود بيان كمية العدد
بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله وحكم لكن قد عرفت فيما سبق
اي في بحث العطف على المسند اليه قوله وقد يفيد كون المذكور بعدها الخ قال الفاضل
الراضي بعد ذكر هذا الكلام وقد يجيء للفاء العاطفة للمفرد بمعنى على ما حكاه
الزجاج من ان يقول العرب مطرنا ما بين رملة فالثعلبية بمعنى ما بين رملة
الى الثعلبية نحو ونادى نوح ربه فقال رب في الاية وجه اخر وهو انه اريد
ارادة النداء قوله فجاءها بأسنا بيانا او هم قائلون بيان لمجيء البأس وهو مصدر البيتوتة
وقائلون من القيلولة وهي النوم في الظهيرة يقال قال يقيل قيلا وقيلولة في مقبلا
والجملة ايضا حال معطوفة على ما قبلها كانه قيل فجاءها بأسنا بيانا
او قائلون وانما خص هذين الوقتين لان وقت الغفلة والراحة فيكون نزول
العذاب اشد واوجع قوله فان الاخضرار يتبدى عقيب نزول المطر فان
قلت الاخضرار لا يتبدى عقيب نزول المطر قلت ذكر في الصحاح ريح وفي الاستعارة
ان الفاء موضوعة لما بعدت في العادة مرتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادة
فقد يتصور الزمان والعادة تقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والاية من قبيل
الثاني قوله ونحن الذين كفروا بهم يعدلون جوز في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله
على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما علو ما خلق الا بلغة ثم الذين كفروا بهم
يعدلون وعلى جعله خلق السموات على معنى انه ما خلق ما علو ما لا يقدر عليه احد

سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان يعدلون على الوجه الاول من
العدول اذ بهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقدم الصلة
للاهتمام ووجه التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف ثم الاستعانة
وبين المعطوف عليه بها كما لا يخفى وانما لم يحمل على الترجيح لعدم طباقه المقام
اما على الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده
ومعه ليس المعطوف ههنا مترتبا حينيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم
فلا مايدة معتدا بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح
وهذا مما لا حاجة اليه فلا اقتحم العقبة لما اعترض عليه بان لا يدخل على
الماضي لا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكريرا لانه اجاب الشيخ ابو علي الفارسي
بان لا ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وانجا بانكا في الآية المذكورة
واخرون بان لا ههنا مكررة تقديرا لانه قال الله تعالى وما ادراك ما العقبة
فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة فعسره بفك الرقبة وبالاطعام فمعنى
فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المناقشة بين الايمان و
فك رقبة ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا
به قوله كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه البيت اجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهرها
والبيت من قبيل ادعاء الترتيب في النسبة بان يدعي ان الجد اتاه السودد من قبل
الاب فالاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان
قلت لهم كل العمر ولكن من شيبان لم ينل حسب كما علا بابن ذي حسب
عدنان وقد رد واعليه بان قول الشاعر قبل ذلك بما ينافي هذا المعنى وذلك لان
مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب سابق على سودد الجد كما
ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك تصريح بان سودد الجد
متقدم على سودد الاب وسودد الاب على سودد الابن وهذا ظاهر سواء جعل قبل
ذلك متعلقا بساد او بطال من جده قدمت عليه اما على الاب فظاهر واما على الثاني
فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان لا يتصف الجد بالقبلية وقت
اتصافه بالسيادة لانه حينئذ لصيرة الفاعل حالا كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية

الا قبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية فتامل
قوله احتمل ان يكون قولك نفع رجوعا من قولك بغير قيل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة
الاولى لا مرهتة الثانية اولم يوجد دليلا خر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد
لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد الابطال
بيرا لاجله في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه تشكك فيه العبرات
كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكي لعجز قوله وهو ان منظم
الخ خذ له خذ لانا اذا ترك عونه ونصرته وخذل عن اصحابه تخويلا الى خلاهم
على خذلانه والتسويل التزيين تقول سولت له نفسه امرا اي زينت له
ومستدرجا اما من ضمير الفاعل في خذلهم تقال درجه الى كذا واستدرجه الى
ادناه منه على التدريج وفي الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستدراج لا يتصور
منه تعالى لانه عبث وجهل وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية الجزاء ان
اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ
ابن الحاجب عدم اضافتها كمتى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل فيها متى اتفاقا
فان جعل اذ لطلوت قراءة القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى ما بعدها
ومعمولة للجزاء اعني قرات كما هو المشهور وكان الحصر مستفادا من التقديم
معمولة للجزاء اعني قرات كما هو المشهور وكان الحصر مستفادا من التعليق
بالشرط كما صرح به في قولك ان طلوت قراءة القرآن وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في
افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التاخير وهذا
لا ينافي التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى هنا ان جعلت معمولة الشرط
كما ذهب اليه بعض كان التعليق مستقلا بافادة الحصر ليس اذ حاصل معموله للجزاء
متقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم
الشرط بمعنى كون اذا الشرطية لا يفيد ها بانظر الى المعنى الاصلي وهو حصول الاخبار
المانع من العطف واما قولنا فيما سبق لما مر ان تقديم المفعول ونحوه من
الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبانظر الى الظاهر الغالب من كون اذا طرفية
قوله نعم انه ليس بعطف قد سبق مناقوا يل الكتاب ان الشارح ذكر في شرح الكشاف

في قوله تعالى وما على الذين يتقون حسابهم من شئ الاية ان القاعدة كلية تحكم الا
لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا بت القول بذلك في اوايل الاعجاز
هو على مذهبين قيل هما مذهب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على
الثاني بخواة عادالي من السفر صليت وتوضات ووقوع مثله في كلام البلغاء
ممنوع قوله فلم لا يجوز ان يكون عطفا لله يستهزئ بهم على هذا القبيل فيه بحث لان
الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشئ مقيد بذلك الشئ فيلزم ان يتقيد الاستهزاء بالمقيد
بالقول المقيد بالخلو بذلك المذكور بعامله لا على اخبارهم عن انفسهم بانا
مستهزئون بدليل انهم الخ فيه بحث لانا لا نسلم ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد
الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار المذكور صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره
صاحب الكشاف في حدوثي التاكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة
اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فيهم فيه على صدق رغبة
ودفورنشاة وهو رايح عنهم تقتضيهم وكان مظنة للتخفيف فلا يخفى ان
الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ ان لو عطف الله يستهزئ
بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونه معهم
فصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهم ذو نظر قاصر غافل عن
غاية التاكيد في اناسكم ودفع توهم لا يكون مقتضيا للفصل على وجه
الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه فان بينهما كمال الانقطاع للابهام وكمال الاتصال فيه
بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع
والوجه هو العطف ايضا فلم يعتبر ولم يتعرض له ولم يحمل الاقسام
سبعة مثل اذا سئلت هل شرب جعفر فقلت لا وتركت شربه يكون كذلك
تركت شربه تاكيد النفي السابق ولم يفوت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك
كما في لا وايدك الله قوله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة اي مع عدم الايهام
وانما تركه لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس
مع وجوب الوصل قوله فلعدم المغايرة المتوهمة الخ فيه بحث وهو ان هذا
المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف الا تغيير بالواو وفي المفرد

المفتقرة

مع انه شايع حسن اللهم الا ان يقال حسنهم عند البلغاء وشيوعه في عباراتهم
المصنفين لا في كلام الله قوله وكل حتف امرء يجري بمقدار اي حال لكل على الحتف
انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها
والا فالحتف امر واحد وانما لم يقل فحتف كل امرئ مع بقاء الوزن لان ما ذكره
هو المناسب لمقام الترجيح يا تي فيه اسباب الموت من السيف والرمح
ونحوهما من كل جانب فقوله الشارح وان موت كل نفس يجري بمقدار الله لا يلائم
غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب
اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرءا كما اعتبر صريحا في المضاف ليفيد وهو
الحتف لان المعنى على دخول الشاعر وضربه من اهل السيف فيه وقد تقرر
فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان
حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف للعموم فقوله الشارح يلائم غرض الشاعر
جدا قوله اي حبستها بالمرساة وهي آلة الارساء يعني الحديدة التي تلقى
في البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية لنكر والضمير للحرب فانها
مؤنث سماعي يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغيرها حريب ملاها
رواية عن العرب وقال المبرد والحرب قد يذكر وقيل الضمير للكتيبة وهي
الجيش وقيل للسفينة والمعنى قال مقدم القوم الملاحين ارسوها اي
السفينة ولا تجروها لكي نعالجها ونا خذها وما فيها من الاحوال والاوجه ما
ذكرنا اولا لان المصراع الثاني يلائمه اشد ملائمة قوله قلت لما ذكر انه قد لكون لما
قال ابن هشام في المغني لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد
اذ لا محل لها من الاعراب اما في كلام الحاكي فلانها جزء من المحكي اذ المحكي انما هو
مجموع الجملتين وهو المحل هو المحكي لا جزءه واما في كلام المحكي عنه فظاهر وكان
هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا لو لا عد المصرع فيما سبق قوله تعالى انا معكم بحالة
محل من الاعراب فاعلم انخلاصه مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس
الا ان يقول ههنا ان الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل عند فيما لا
محل له من الاعراب والمصنف مثل للامر الاول ولم يتعرض للثاني لعلم يورد في

المثال لا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها كما لا انقطاع فقول الفاضل
المحشي كما توهمه الشارح توهم محض اوليس في كلامه ما يفيده قطعا بل ما اشرنا اليه
من ان تمثيل المصر مجرد كما لا انقطاع لا لترك لاجله ولو كان له محل من الاعراب
واما قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى فتحقيق منه
لوجه الفصل في الحكمي لا توضيح لمثال المصر ومراده وسياق كلامه يكاد يأبى
عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضي
ذلك الفاضل قوله اولانه لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في
الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا لانقطاع على
تقدير هذا الاتفاق والا فاختلاف سبب متقبل لكمال الانقطاع بحيث
اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به والا لقال اجتمع هناك للانقطاع للبيان
موكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها قيل اراد بكل واحد من هذه الامور ما
يفيد فايدة ذلك لواحد كما يظهر من التقدير في موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي
لان كلا منها من التوابع وهو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون للمتبوع
اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام في المحل الذي لا محل لما بعده ولك
ان تقول المراد من قوله هو الثاني باعراب سابقه تأكد ذلك فيما سابقه اعرابه
او انه باعراب سابقه نفيا او اثباتا وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون
التابع مما يتلو السابق في احوال اخره على الاكثر فا تقييد بذلك بناء على
الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد يويده ان الدماميني صرح في شرح
المغني بان قوله تعالى امدكم بانعام وبنين بدل اضطراب من قوله امدكم تعلمون
مع انه لا محل لها من الاعراب كما ستحققه قوله وهذا المعنى هما لا تحقق له في
الجملة الفاضل المحشي اي كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق
والا لكان المحل محكوما عليها لكن للجملة من حيث هي لا يصلح لذلك هذا كلامه و
المتبادر من عبارته ان ضمير له راجع الى كون التابع والا فحاصل كلامه ان الجملة
الثانية لا يجري فيها التبعية والا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على احوال
متبوعها مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا

كونه

ذ فتر

في نفسه اصالة والجملة معرا عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل
منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا تقول لو كانت الجملة عطف بيان
للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا تقول في البدل
واما ثانيا فلان المحذور لازم وهو صحة الاخبار عن معنى الجملة مصرا عليه بمجرد
لفظها على قياس ما قيل الفعل لا يخبر عنه ولزومه ظاهر واما ثالثا فلان هذا
البيان يدل على حكم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا بجواز اتباع
النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضمير
له راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت
من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون
الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه
ايضا الوجه الثاني والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكره في شرح
الفوايد الغياثية وذكره الشريف في حواشي المفتاح وغيره من ان المنعوت
يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما
يشهد به الوجدان ولكن هذا لا يخلو عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد
بالنعت والبدل وغيرهما موابتها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة
بالنعت ونحوه والمانع من ان يصور الذوق السليم بين جملتين تصورات
مختلفة حسب اقتضاءات معانية يتأتى منها اعتبار التشفاوقة فتارة
تصير الجملة بمنزلة الصفة الاولى وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد كرر الشيخ
في مواضع من دلايل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع ومن
اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك انك لم تجد
الا ملك كريم بيانا لقوله ما هذا بشرا ودخل في ضمنه من ثلثة اوجه وجهان
هو فيها شبيه بالتاكيد ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه
واما وجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو انك اذا نفيت ان يكون بشرا
فقد اثبت لجنس سواه ادمن المحال ان يخرج من جنس البشر ولا بد حينئذ
من جنس اخر واذا كان الامر كذلك كان اثباتك ملكا تثبيتا وتعيينا كذلك

المطلوبة قوله فوزانه وزن زيد الثاني اعترض عليه الفاضل المحشي بان الانسب عطف
هدى للتنقين على ريب فيه لاشتراكهما في التاكيد لذلك الكتاب ثم اجاب عنه
بحث بحواب حسن تبين منه وجه عدم العطف في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون مع اتحاد كلهم واجمعون في التاكيد للملائكة فليتامل ولكن
ذكر الشيخ يعني ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بمنزله التاكيد اللفظي فيكون
مخالفا لما عليه المصرون بعده من كونه بمنزله التاكيد المعنوي قوله اي الفعل الثاني
من كمال الاتصال ان يكون بح قال في شرح الفوائد الغياثية وفي كون الفصل في البدل
من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العامل عن المعطوف
عليه اللهم الا ان يقال ذلك الحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المفردات
والتوابع للحقيقة بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه قوله وهذا المعنى لا
تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب اي التي بمجموع الامرين
المذكورين لا يجري في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري
فيه التمييز بتي منها وقد اشار الفاضل الى تحقيقه فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام
يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقق كون الثاني مقصودا بالنسبة لعم
جميع الجمل سواء كانت ذوات محل او لا مع انك اذا قلت ضرب رجلا ضربه اخوك
ضربه زيد صرفا للقصد بالنسبة اليه نعم معنى بدل الكل بالامر فيه هذا وفي شرح الفوائد
الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل حيث قال
في قولنا قتلنا بالاسودين فقتلنا بالماء والتمييز ان كان المقصود ذكر الجملة
الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها
قوله نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام في الجملة
التي لا محل لها من الاعراب قوله امدكم بما تعلمون في محل النصب لان اولا اية
واتقوا الذي بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلانم ان الجملة الاولى
بهنا مما لا محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه
الشريف في اوايل الحاشية المقتضبة لتقدم المسند من شرح المفتاح او للموصول

لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بوجه بسط كيف ولو حمل على
المعنى الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني
اللبيب انها لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد
بمنزلة النعت في المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه
قوله ان يكون الجملة مستقلة او طايفة من حروف المعجم مستقلة الاولى على تقدير
ان يكون المراد اسم السورة او القرآن او نحو ذلك والثانية على ان يتكلف بالمؤلف من هذه
الحروف ثم في العبارة مسامحة لان كون الطايفة من حروف المعجم مستقلا لا يقابل
كونه جملة مستقلة اد على كل من التقديرين اما مبتدا محروف الجر او بالعكس
فالتقدير على الاول الم هذه حروف الخ او الثاني هذه الم الخ اسم مفعول صفة محذوف
اي حروف الحظ الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام و
عليهما فاطلاق حرف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح
في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة الجهة بالنقط وهذا انما يتم
اذا جعل الهمزة للسلب مثلا او مسموعا في هذه الكلمة قوله وههنا وجه
اخر بعيد عن الغصب سلمنا ان يكون لا ريب فيه خبرا لم وذلك الكتاب
او اعتراضا او حالا او غير ذلك كما هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي
وغيرهما قوله وانه الذي ينساق في الصحاح يقال فلان اهل لكذا او لا يقال
مستاهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشري قد صرح هذه العبارة
في الاساس مما يرمى به جزافا هو بكسر الجيم مصدر جازف مجازفة
اي اخذ بغير تقدير ومعرفه بالكمية فارسي معرب كزاف والمجازفة
الكلام من غير خبر وتثبت ونصبه على المصدر اي يرمى به رمي جزافا على
حتى رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه يعني ان نفس مصدر قولك وازن
الشيء اي ساواه في الوزن قد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر
بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا بالمرتبة ثم اخر في
امر من الامور وهو المراد ههنا قوله اي هو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتداء
محذوف وانما لم يجعل مبتداء محذوف الخبر على تقدير فيه هدى للمبالغة

المطلوبة

وحده والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من كتابه المعقول فدلالته
عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشي ويمكن ان يجاب عنه بانه مبني على من لا يفرق
بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول
النهي هو الكراهة وفيه بحث لانه مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة وكون مدلول النهي هو
من اقسام الطلب بالخلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل وايا ما كان فالكراهة
لازمة لمدلول النفي لانفسها فلهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبني على من لا يفرق
بين طلب الفعل من الغير وارادته منه لا بين الطلب والارادة مطلقا فحاصل كلامه ان من
يقول طلب الفعل من الغير ارادته منه يقول طلب الكف كراهة الفعل منه قوله والتاكيد الخ
دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا
الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا لحصول الدلالة اعني ان يكون استفادة الكلام
في الا يقيت من النون والمفهوم من قولنا لتضمن او في تبادرية للزوم الدلالة عليه
بالمطابقة مع التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد
كالمطابقة وجه كونه او في لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال
في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة
ودلالته على الكمال البالغ عين وجه كونه او في تبادرية اصل الكمال ويتحد مورد الكمالين
تدبر قوله وقريب من هذا ما يقال الخ قد بين الفاضل وجه القرب بان اللفظ اذا
فهم منه قصدا ومريدا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا
وان لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى
فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت
الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على
الامرين المذكورين بل يقال انه غير الموضوع له قصدا صريحا اما لاحد الامرين
المذكورين او لكون القرينة في غاية الوضوح ويمكن ان يقال انه مبني على ان
الامر بشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزءه كما ذهب اليه جمع وصرح بهذا
الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده البعض من ان معنى تضمن

الامر

الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاءه واستلزامه عقلا لان هذا النهي جزء ذلك
الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة الامر على اظهار الكراهة
ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود على ما ذكر الاظهار والفرق واضح
واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن
المذكور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا
ظاهر وان حسنها في اعجبني الدار حسنها يريد انه في حكم بدل الاشتمال
وهذا ظاهر على توجيه المصر واما على قول من يقول الامر بالشيء يتضمن النهي
عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل لان عدم الاقامة
مغايرة للارتحال ارادة المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم تحقق في
الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فتنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة تجب المفهوم
لا ينافي كون اثاني بدل الكل بل هي شرطه قوله فوسوس اليه الشيطان الاعدى
الوسوسة بالمعنى منه معنى الالقاء واضاف الشجرة الخالد بادعاء ان الاكل
منها سبب لخلود الاكل ومعنى وملك لا يبلى لا ينظر اليه نقصان فضلا عن
الزوال قوله اقسم بالله ابو حفص عمر وقصه على ما ذكره الفاضل العلامة في الفائق
ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد والي على ناقة دبراء عجفاء ونقباء
واستحملته فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل
يقول وهو يمتنى ظلوم غير اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نعت ولا دبر اغفر له
اللهم ان كان فجر فعمر قبل من اجلى الوادي فجعل اذا قال اغفر اللهم ان كان كذب
اللهم صدقه صدقه حتى انتقيا فاخذه بيده وقال اصدع عن راحتك فوضع
فاذا هي اعتبار عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفي بعض الروايات
ما ان بها لكان ما مسها الدبر جراحة الظهر الحزاز والنقبة بالضم او ما يعد
من الجرب قطعا متفرقة قوله لما اذ اقطعنا النظر عن الفاعل الخ فيه بحث وهو
انه لم لا يجوز ان يكون للوسوسة لآدم عليه السلام مبينا بقول مخصوص وهو الفعل
المغيرا بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يعتبر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن
الفاعل فان قلت المضر عام قلت المضر عام بعد اعتبار الفاعل لعني

وسوسة الشيطان لانهم علم ايضا فتامل قوله يسومونكم سوء العذاب يقال سمته خسفا اى اوليته اياه واورد ته عليه فحيث طرح الواو هذا ظاهر لكن بقى الكلام فى وجه تخصيص الاية الاولى بترك الواو والثانية باير ادها ويمكن وجه التخصيص انه تقدم مخوطبة ابراهيم فى قوله تعالى وذكرهم بايام الله اى بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب العطف على صوم العقاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعداد نوع النعم والمحن التى اشير اليها بقوله تعالى وذكرهم بايام الله ولا كذلك لسياق فى سورة البقرة ولك ان تقول ان اية البقرة من كلامه تعالى بهم فلا يعد المحن واية ابراهيم من كلام موسى عليه السلام فعدد هما و يحتمل انه لم يعدد ههنا ذكر النعم وجعل يذبحون بيانا ليسومونكم وفى ابراهيم عطف المحصل نوع من تعديد النعم لينا سب قوله تعالى اذكروا نعمت الله عليكم فتامل قوله فانه بين عذاب اليوم الكشح وفى الاية وجه الخبر وهو جعل الى الله من يحكم صفة اليوم بتقدير العايد اى فيه قوله وشبه هذا كمال الانقطاع انه تشتمل على مانع من العطف ينبغى ان يراد ويقال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود فى كمال الاتصال ايضا ويسمى الفصل لذلك قطعا اما كونه قاطعا للوهم اولان كل فصل قطع فكون من تسمية المتعلم المقيد باسم المطلق قوله اراها فى الضلال تهيم قال الفاضل الكاشى اراها فعل مجهول من ارى يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل المحرف وحقيقة ذلك ان راى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا قيل اراى يصير متعديا الى ثلثة مفاعيل ويكون معنى زيد ارى خالدا عمرو افاضلا ان زيدا جعل خالدا ظانا عمرو افاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالد عمرو افاضلا فهم كما ترى استعملوا ارى فى معنى لازمه فيقال هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب عن العشق وغيره فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة وفيه بحث لان هذا ينا قض ما ذكره سابقا ذكر الاقسام الستة بقوله اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين فى شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره ههنا صريح فى خلافه ثم لو قال هناك اما فى الاول فلعدم المناسبة واما فى الثالث فلعدم تمشى الاول فى اشتماله

على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا لا يقال المراد ههنا كمال بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا اولا قلت المانع موجود فى الثانى والرابع ايضا فلا وجه لجعلها قسيما للاول والثالث ليلا يتوهم انه عطف على قوله انى فيه بحث لان فى القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيد لا يخفى وبيانا لما او بدلا منه فى كل من الفصل والوصل ايهام بخلاف القصد فلا يجب تفضيل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل مركول الى العقل وهو يدفع الاحتمال المذكور بالتامل فى السياق وايضا الاستيناف اظهر فى الجملة لانها مستقلة بالمعنى واما عند الوصل فالعبرة بالوصل فالعبرة بالملفظ والعطف على القريب كالعطف بالواو وفاقا بخلاف المقصد فى العطف فقد يسند فى تركه فلا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما زعم السكاكى لانه لم يبين الخ وجه الفاضل المحشى وزعم السكاكى وبين وجه عدم ذلك البيان الا ان كلامه الاخر مشيرا الى ان عدم عدم الله يستهزء بهم على قانون الوضع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء للقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين فى القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه فقط القيد اعنى قالوا بدون اشتراك فى القيد وهو الخلو وظهورها فى قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عن الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل قوله لانا نقول الاول لم فان عطف الشرطية قيل عامة المناسبة واجبة فى الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقق المنافاة بينهما دايما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك فى الاسمية وكذا تلزم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطفا لاسمية على الفعلية وبالعكس تحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورد من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا والشرط خبره فلا يكون المعطوف شرطا واما الثانى فلجواز ان يعطف لا يستقدمون على لا يستاخرون مع اعتبار اشتراك القيد يعنى اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون

لا يستطيعون تغييره على نمط قوله تعالى لا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقوله
كلمة فما رد على سواد ولا بياض قوله بدليل انه علل متعلق بقوله لظهور المناسبة
فان قلت لا يقرب هذا لاستدلال فانه انما يوجد الجامع بين جملة اعد يستهزء
بهم وبين جملة قالوا انما نحكم والسايل انما منع وجود الجامع بين جملة يستهزء
بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرط فالجامع فيهما جامع
فيها فافهم قوله فلكونهما جوابا لسوال قد صرح الشيخ في دلايل الاعجاز بوجوب
القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح وانما الخلاف في
سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا و
منهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم
من يعلل بان حقهما ان يكونا كلامي شخصين فلا محالة لا وجه للعطف التلقين
بينهما وربما يقال لو جئ بالواو لوهم انه من جملة السوال وعلى كل وجه فهو
منقوض بوصل قوله تعالى وما استغفار ابراهيم لابيه الاية فان صدر
الاية وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين
ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتضى لسوال
وقع قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم الاية جوابا له وهذا ظاهر
اللهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب
بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال السوال عنه بان حاله
كذا ام لا والغرض من السوال المعتبر في الاية الكريمة ونظايرها النفي
فليس من صور الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما
اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي امثلة دفع ما ورد فكان
كل واحد مما يودي اليه العرض من السوال والجواب في طرف وكان العلم
وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه آخر ومدار لمية القطع
وهي الوجوه العدة التي ذكرته فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه
فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم تقدم السوال في الاية الكريمة لاستبعاد
صدوره حتى لا فهام في عطف الجواب عن السامع لم يعتبر الاتصال بين الجملتين

يلاحظ كانه بان آخر لكنه مناسب بالجملة الاولى لكان المقام وصل وفيه ايضا نصف
لا يخفى اذ دلايل يلايم هذا الاستبعاد ذكر الجواب قوله او غير ذلك قال الفاضل المحشي
مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته واورد ان الكلام السابق مقتضى السوال وعلى بلاغة
السامع وعدم تنبيهه لذلك الا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه لكون
الكلام السابق مقتضيا للسوال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه كلامه لا يكون
عدم التنبه له عادة فلا اصح الاعتبار اذ في اللهم الا ان يجعل لاضافة
في كمال فطانته بيانيه او يراد بالبلاهة عدم كمال الفطانة قو اي ما لك عليلا
قال في الصحاح ما بالك اي ما حالك والسوال عن الحال لبعد العدم لكونه مريضا
يكون عن سببه لحرارة يشتغل بكلام وطوبة بقلبك حال كونك عليك قوله لانها ابعد
اسباب المرض بعيد بحسب الوقوع لا انه سبب السبب قوله وعدم التاكيد ايضا مشعر
بذلك هذا اذا جري الكلام على ما مقتضى الظاهر واما ان احمل على خلافه فيمكن ان
السوال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان يكون سببا على العاقل سهلا
وحزنا امر متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل ويكتفي به قوله فالتاكيد دليل على
ان السوال عن السبب الخاص هذا ايضا مبني على سوق الكلام ما يقتضي الظ
المتبادر والا فللتاكيد معان غير دفع الشك وردا لانكار كما سبق وليس
فايدته منحصرة فيها حتى يقال لو كان السوال عن السبب المطلق لكان سوالا
عن تصور الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يوكد في الجواب قوله وهذا
ابلغ الوصلين واقوى ما نوقش فيه بان كلا من هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام
وكل منها ابلغ في مقامه من الاخر مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الطريكون
ولك فالعبادة حق له ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف يحكم عليه بانه ابلغ
الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام ان اقتضى مطلق
الوصل فهذا التركيب ابلغ فيه لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى
قوله قالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون تفاوتهم بلغة يعتبر فيها مثلها
في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة
العربية ثم شيوع هذه اللغة انما كان من اسمعيل عليه السلام زعم

العواذل ح فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل واذا قال قالوا زعموا مطية
الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم كان بالذال احسن قوله جمع عاذلة
يعني انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقدم فيه الكلام
في شرح الديباجة فليتذكر واما كون عاذلة صفة جماعة مبني على الظاهر الذي
لا يعدل عنه الا لصارف او القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل
عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسي اي اوقع عنه
الاستيناف يشير الى ان الفعل في كلام المصنف مستانف مسندا الى مصدر ح
بالتاويل المشهور في قولهم قد جبل من العير والزوان ولك ان تقول هو مسند الى
الظرف بعده كما يشعر به قوله كما اذا عقبت المستانف عنه والوجهان مطردان
في مثله قوله اي اعادته ذكر ذلك الشيء الخ الاظهر ان يقول ان قوله باعادة صفة
صفة من باب المشاكلة على نمط قوله اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت
الطبخ الى جنبة وقيما على ما سيجيء في البديع والمراد بذكر الصفة وقد يقال
ان المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر
اول كان الصفة المذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت لملحوظة الاعادة
فتحصل الدلالة قوله قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم اورد عليه الفاضل
ان سوال المخاطب غيره من احسانه مالا وجهله او هو اعلم بالاسباب الحاملة
على اختيار فعاله الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل فان قلت ليس في كلام
الشارح ما يدل على ان السوال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله
لما ان الاحسن بصيغة المجهول دون ما اذا احسنت يدل على ان السايل غير المخاطب
قلت قول المتكلم في الجواب صديقك الخ يدل على اعتبار السوال عن المخاطب
فالحمل على خلافه تعسف فان قلت رد الفاضل المحشي بما يتوجه لو كان
كلام الشارح في المثال المخصوص السابق وليس كذلك بمتعين بل ظاهر فان
قلت سلمنا ان كلام السوال في الاستيناف عن السبيع يدل على ان كلامه ليس في خصوص
المثال ولكن لم قلت ان السوال فيما سبق من المثال فيمكن ان يجعل
السوال والجواب في مثال يجوز ان يقدر فيه السوال عن السبب مثل ان يكون

احسن زيد الى عمرو صديقه القديم اهل له شوانه لم يرد ان تقدير السوال
عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه نجم تقدير السوال
عن الاستحقاق فمقصوده الاشارة الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فيما
يمكن ذلك التقدير بالنسبة الى الجواب بالنسبة الى تقدير اخر بالمقايسة قلت هذا
بعيد لان قوله والسوال المقدر فيما سبق اذا احسن اليه يدفع جواز اعتبار السوال
عن السبب فتامل فان قلت ان كان السوال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا
بالمثال السابق لكنه يتناوله قطعا فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظ او في
قوله ان صح او هل هو حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب الابطال
تقدير السوال المذكور ورد اعلى من زعم ان التقدير هو واعلم ان يراد المحشي
مبني على ان احسنت في المثال على صيغة الخطاب كما هو عليه الشارح واما اذا
كان على صيغة الكناية ولا يخفى ان صداقة المخاطب قد يكون سببا لاحسان
المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على الفطن بقي في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله يتوقف
ذلك الى تنبه او ارادان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنه ما عن فيه
بمراحل منع لان الاصل اعني قولك احسن بطريق الخطاب ليس الا الافادة تلازم فايدة
الخبر وحقيقة الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان الانسب بتقدير
السوال والجواب مناسبا للاصل هو قيل معنى السوال الصدر هل تعلم الحامل اياك
اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق الصداقة القديمة لكن بعيد اذ مرجعه
حينئذ الى مراعاة الثاني ان السوال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان اغنى
التاكيد في الجواب لكونه حينئذ ملقاة الى السايل المتردد وذكر موجب الاستحقاق
المغني عن التاكيد في القسم الثاني والاول حال عنه فيكون المثال الاول مستقيما
وهذا هو الذي حمل الشارح على تقدير السوال عن السبب بقوله السوال المقدر
لما ان الاحسن او هل هو حقيق بالاحسان الخ وفيه بحث تامل وليس
يجري في مسايل صور الاستيناف فتامل ايضا ليس يجوز كون الجواب باحد الامرين
اعني باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل هو
ان يقع جواب عن السوال عن السبب لغيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر

باتا مل للايتوهم من قوله ومنه مايأتي باعادة الاسم وما يبين على الصفة للخص
لان المعنى لذلكما واما دون سنه ومنه قوله بالغدو والآصال في الاصل
نقيض الرواح والمراد ههنا الغدوات فعبر عنها بالعمل عن الوقت كما يقال
آتيك طلوع الشمس اى وقت طلوعها وان لم يجمع باعتبار الاصل لان المصدر
لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد
يجمع على اصل واصايل كانه جمع اصله ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران
كانه قيل من يسبح حرج فاوله في الاية قلت ان يقدر من المسجون له فقيل
رجال اى هم رجال وصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل لهم الغدو ليس
لكم الاف مصدر الفر بالفاء اى سكن اليه واجبه والاف مصدر الفر والفر
والايلاف مصدر الفر لي لفر في ف هذا الاستيناف ح قيل يجوز ان يكون
الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انهما قال زعمتم
حركات معين ان يسألوا ويقولوا لم ينكر ذلك فاجاب بقوله لهم الفرح و
الدليل على انكار المتكلم ذلك نفي زعمتم لان استفهام الزعم في الكذب اكثر
مؤكدا للجواب او بيانا له لان المراد تكذيبهم الهم مخالفون لهم في مقتضى الاضافة
فاصل معنى قوله لهم الفر وليس لكم الا الاف عن معنى قولكم كذبتم فلدفع هذا الوهم
جيء بالواو العاطفة تحكي عن صاحب عاد انه قال هذه الواو احسن
من واوات الاصداغ على خدود المرد المملاح قوله وقد توهم
بعضهم ان قوله الرزق فيه وجب كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف به فضله
الى ان تقدر اصل الكلام واما الوصل فاما الدفع الايهام واما للتوسط
فيه تقدير محذوف ليس لحفظ نظير بلا ضرورة داعيه الله لان لا
تعبدون اخبار في معنى الانشاء اى لا تعبدوا الان اخذ الميثاق يقتضي
الامر والنهي والمعنى على تقدير القول اى قائلين لا تعبدوا وقيد اخذ الميثاق
في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدوا
مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذف ان عاد الفعل الى الرفع
فعلى هذا يكون قولوا صلة فلا يكون الاية مما نحن فيه بل يكون من عطف الخبر

على الخبر

على الخبر لان الامر حاصل بالمصدر معطوف على خبر مؤول به لان بمعنى آمنوا
لان توصفون ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها والتعارف والتعليم هو الامر
والنهي دون الخبر قوله الا عند التصريح بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح في مثاله
انما يلزم اذا لم توجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف
بلا تصريح بحرف النداء كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري
لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الاخرين في الاية قرينة على اختلاف
المخاطب فلا يس فلا يصح عطف جواب الشرط عليه اجاب صاحب الكشاف
من الكشاف نا بفلا مانع للعطف على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذا استأنفه فيكون
جوابا وزيادته كانهم قالوا ولنا يا رب فقيل امنوا كما كم كذا وبشرهم يا محمد
بثبوته لهم وقد يجاب ايضا بان يا ايها الذين امنوا عام للمبنى والموصى
والتجارة المذكورة عامة ايضا لكنها في شانه عليه السلام نوع التبشير
وفي شانهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع يؤمنون مع بشر بما نا كلا
نوعيها فقد بقول ليس المعتمد بالعطف هو الامر اذ ليس المعتمد
الامر من حيث هو امر اى الجملة الانشائية التي يتضمن حيث خصوصها
بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد
بالعطف هو جملة وصفها اريد بها في قولهم وبالجملة وقولهم جملة الامر واغاها
وهو الامر الاجمالي اى الحاصل كما يشير اليه بل يوجد عطف الحاصل من مضمون الخ
والمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو وصف ثواب المؤمنين اى
المنظور في العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هو ذلك حتى
يطلب لها شاكل واما قول صاحب الكشاف ولك ان تقول هو معطوف على
فاتقوا فهو مبني على عطف الجملة من حيث خصوصها الا ان بشر مستغنى عن
عامله معطوف على قوله فاتقوا كذلك كما توهمه الفاضل المحشي وبهذا
التوجيه تبين ان الاضراب على كلام الشارح واندفع اعتراض الفاضل
المحشي واما اعتبار عطف العام على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو
ما افاده الشارح ايضا في شرح الكشاف لكن لا تجاوز عن تعسف

المدركة العقل اراد بها التي يكمل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة
في الادراك قوله هي الحاكمة الظاهر كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيه
بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية
عند المتبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان فيدركان بالحس
المشترك والحاكم عندهم لابد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من
الحكم ولهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس
المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن بتتميم ارتسام صور المحسوسات فيه
وجب ان يكون هناك قوة ترتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال
المذكور آلة النفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة
الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالصور عند الحاكم لا يجب
ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة له بل ربما يكتفيه الانتسام في الآلات
متعددة كالحواس الظاهرة فلا ثبت الحس المشترك لان قوى الباطنة
عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية
هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها لها تسلط على مدركات
العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف احكامها قوله فان استعملتها
بواسطة القوة الوهمية في المتخيلة اي ان استعملتها النفس المحسوسات
مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما مر جوابه فان قلت
كيف تستعملها النفس في المحسوسات مطلق بواسطة الوهمية والصور
المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما ثبت عليه انفا من ان القوى
الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تفعل قوله وان استعملها بواسطة القوة
اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة فانها جوهر موجود في المحسوس والعقل
مفتقر فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موضعه مثل الاتحاد
في الخبر عندهما الخبر بدل المسند والمسند اليه بناء على انه في قانون الخبر هو
كذا احكم بان هذا اللون غير هذا الطعم مما لف لما سبق من ان الحاكم هو
الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك

لا بد الاصح التصريح بتلك الجمل لتلا نهاة الجواز وهذا غير خفي على من له تدرب
في اساليب الكلام فيما ذكره الشارح في هذا الكتاب توجيه الكلام الكشاف غير ما ذكر
في شرح الكشاف قوله لكن من شرط اتفاق الجملتين الخ قال ابن هشام في مغني اللبيب عطف
الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح ابيات المفصل
منعه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين
واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا الى سورة البقرة
وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجازه سيبويه حاد في زيد وقم
عمرو العاقل ان على ان يكون العاقل ان خبر محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا
على جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول الفاضل الجشي اشتراط
اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجملة التي لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع
فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان
واما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال
سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعته
ونصبت لانك لا تثني الا من اثنيته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا
تعلم فتجوزهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النحو
علم ان وقوعها في اللغة صحيحا تصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة
فيما ذكره الصفار وقد يكون للشئ مانعان وتقتصر على ذكر احدهما لانه الذي
اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة
وكلام البيانيين في هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني البيان
متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه والخلاف بين الفريقين
لان عند من جوزه يجوز بلاغة فافهم قوله فانه امر النبي عليه السلام بان
يؤدي معنى هذا الكلام في لفظ كان ايماء الى توجيه اخر وهو ان يقال امر
النبي عليه السلام ان يلقي الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه
على طريق قراءة من قرأ للذين كفروا ان يلتهوا بياء الغيبة كما مر به صاحب
المفتاح في بحث الايجاز وذكره الفاضل التزمدغي شرح قوله من القوى

المدركة

كما اشرت اليه مع ما عليه قوله وفيه نظر لان التضايف الخ يمكن ان يقال مراد
الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك عند كون
معروضها محسوسين على معنى انهما المحسوسان بالذات بل معنى انهما من
المحسوسات بالوجه كالحركات وانما لها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس
بثلثة من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر فانه اثنين في ضمنها وهذا بخلاف
كون شئ من الامور المحسوسة علة فاعليه لشئ فانه لا يدرك بمجرد الاحساس
او وهمي بان يكون بين تصوريهما شبه تمام قال الفاضل الحشي في شرح
المفتاح لما كان العقل تميزا بين الاشياء المتشبه وتنبه اليه الامور
الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف
سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه
الامر بما يناسبه التماثل والتضاد وشبههما مناسبة تلك الاسباب
المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان للخيال بحلا تقارن
صور المحسوسات التي منها يتقرع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع
بتقارن صور المحسوسات كلها او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال
والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور او لا فالاول
هو الخيالي والثاني بواسطة تناسب الجمع وتقضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي و
الاوهمي الوهمي نوع واحد زيد في احدهما عارض اراد به الصفرة
والسواد كان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شئ سبب له خروجه
عن حقيقته وكذا السواد حمرة زيد فيه شئ يسير قوله وبتوهم ان هذا الثلثة
نوع واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بضيائها اشراقا حسيا بالاول
والثالث وعقليا بالثاني لافاضة انواع العدل والاحسان او تضاد وهو
التقابل بين امرين وجوديين تعاقبا على محل واحد بينهما غاية الخلاف
خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب ومقام العدم والملكة وبوصل
بقوله على محل التضايف بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد
بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وسيأتي ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب

باعتبار

باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد
الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خاصا من مطلق
التقابل مسمى بالتضاد وقد لا يعتبر هذا القيد فيشتمل التضاد تقابل السواد
والحمرة وتسمى تضادا مشهوريا وينحصر التقابل في الاربعة بقي ههنا بحث
وهو ان تعريف التضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان
السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية
الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة ولا يخفى على المتصدر
تعاند الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا
بان الضدان لواحد ان كان حقيقيا لا يكون الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكي
هو التضاد الحسي انه لم يجعل الساذج والصفرة متضادين بل بعدد من قبيل
شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف
في تعريف المتضادين لا يتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على السكاكي
الاول وان اثبتي من شبه التضاد لا نفسه كما نبه الفاضل الحشي لكنها لا يتوارد
على المحل لكونها من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد
على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع
والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتامل ولذا اختلف الصور ج اي لاختلاف
اسباب التقارن وقوله ترتب اي اجتماعا على هيئة مخصوصة تبين لسبب اختلف
الى فاعله وقوله وكم من صور لانفكاك اشارة الى اختلاف الصور في الترتب وقوله
وكم من صور لاغرب اشارة الى اختلافها في الوضع واختلاف الصورة تارة
كان يتضمن اختلافا وضعيا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة تقرر وظاهر انه
لا يمكن جعله صورة من تسمية في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور
المتقارنة وقوله لا يخفى انه تعسف لا يساعده عبارة السكاكي وان عبارته هكذا او
الخيالي هو ان يكون بين تصويريهما تقارن في الخيال للقطع بامتناع العطف
في نحو هزم الامير الجند مجرد عليه الشريف ههنا في شرح المفتاح بقوله قلت
لعل ذلك لامتناع عطفا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز

على بعض عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصورهما بالاتحاد في المخبر عنه او في المخبر
او في قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصورهما في قوله الوهمي ان يكون تصور
بهما والخيالي ان يكون بين تصوريهما متصورا اهما على قياس ما سبق قوله
فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام فيه بحثان المصنف عدهما حاصلين في
الايضاح كلام السكاكي على السهو وقع منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين على
وهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الخ فلا يتعين ان قصده
بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان ينقل كلامه بعبارته احضر منه
فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري ويقصد بذكره
معرفا الى جنس المعلوم التصوري بما يتناول كل متصور سواء كان مخبرا عنه
او خبرا او قيدا من قيوده كما سيفصله ولم يحمل على هذا لم يصح وله فقال السكاكي
الجامع بين الشيئين الخ وبهذا اندفع ما ذكره جمال الدين في شرحه المراد بالشيئين الجملتين
لانه يصدد بيان الجامع بين الجملتين بعطف احدهما على الاخرى وانه تصريح
السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المولف عليه والا لم يصح النقل ويجري
انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب السعد من فلا امتناع تقديم
الفاعل حال كونه فاعلا بالتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه
عبارة صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغناء عنه بوجه
حسن في غاية السقوط واعذار باب هذا اللفظ لان ما يستقبح نحو في جنب الامتناع
هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو ضد البعض
يكفي في الفصل قوله ولا تحصل المناسبة بان يوتى بما ثانيه فعليه صرفه نحو
زيد قايم وعمرو قاعد وهو ظاهر قوله والاسلوب بياق الكلام ان يقول اسمية صرفة نحو زيد
قام وعمرو قاعد وهو ظاهر قوله وهذا مبني على ما ذكره السيد او من تبعه
الخ الظاهر ان امر الابتناء بالعكس اعني ان ما ذكره السيد في على هذا المذكور
والذي شعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في الايضاح
الفصل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان يكون الجملة الاولى ذات
وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية

جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد فانه قصد بيان وقوع تلك الامور
في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا بعالم يجز العطف لا لانه ليس جامعا غير
ملتفت اليه كما صرح به في نحو خفي ضيق فلت فعلى هذا يكون حالة ثالثة مقتضية
كمال الانقطاع بحيث لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكي وغيره اللهم
الا ان يتعرض ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال
الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء الالتفات
فاولم ونحو الشمس والف بازنجانة ومرارة الارنب بحذف هذا نقل
بالمعنى وعبارة السكاكي هذا ومرارة الارنب وسورة الاسد والرجل البيري
من الصفدع ودين المجوسي والف بازنجانة كلها محذوفة فلفظ كلها دليل قطعي
على ان المثال من قبيل عطف المفرد وامثال على اوجه المذكور الذي اورده الشارح
والمحشي فلا يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف
الضمة الاولين فظهر اندفع المحشي بكون المثال من عطف الحصر المفرد بالنظر الى
ظاهر عبارة السكاكي فيفوض الى ما قبل هذا الكلام وبعده قد بينا ان فاضل المحشي ما
قبل هذا الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في كل منها لكن في البحث الاول بحث لان التاخير
الذي لا مانع التقدم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت اعداد الامور
الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالاولى ان يجاب هنا ايضا بان الجامع غير ملتفت
اليه قوله والمصر اعتقد ذلك كلامه آخ حيث قال في الايضاح واما ما يشعر ظاهر كلام السكاكي
في الموضع في كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه والخبر او فيهما وجودها
فهو منقوض بنحو ما مر يعني زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفته
وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وغاظ زيد ثوبي فيه ولعله سهو
فانه صرح في موضع اخر منه بامتناع عطف قولك الفيل خفي ضيق على قولك ضاني
ضيق مع اتحادهما في الخبر قوله فظهر انفساد في قوله الوهمي يريد ان المصنف لما ذكر سكاكي
الجملتين فشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثلا
لاتحاد الخ ظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو
العلم فظهر الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغيير مراده

على ان

والنصب على تاويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على حمله اسمية
[illegible] على المشاكلة قوله تذييلي قيل الفرق بين التذييل والتشبيه
[illegible] ما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في حيز التشبيه
[illegible] من المباحث المتقدمة لفهمها منها بخلاف التذييل
قوله وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي
الموضع الذي ينتهي اليه مسيله وكذا الذنابة بضم والذناب التابع قوله عن تكلف
متعلق اخر بالكسر اي شيء آخر متعلق التعلق قلت فاته حاجة الى الضمير قلت محمي
الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا تثبت بالحال المعنى الذي
الحال اما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان اللازم الفاعل
لاحد الامرين المقصود من الحال المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على
المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والعدد انما يفيد اذا كان بالصفات
المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيات والصفات الازمة
امر معلوم قوله فلما مرح الشر واسمى وهو مريان تمامه ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا البيت لسهل بن شيبان من قصيدة مطلعها صلحنا عن بني ذهل
فقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا فاضحت
عنه اي عفوت عن جرمه وشرح الشراي ظهر والكشف دناهم اي جزيناهم
قوله تسميتها بالحال ووجه الشبه كونها حكما لصاحبها يكون نكرة مخصوصة يريد ان
ذا الحال الذي لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو
الحال ههنا اعني ما به سبب وقوعه في سياق النفي تخصص لانه في حكم الحصول
الموصوف والمعنى على قريب من القرب ولذا لم يجب تقدم الحال عليه كذا
في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه بانه لا يتاتى في قوله تعالى وما منهم
او ليس سبعة في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على الحال فالحق ان قوله تعالى وما منهم
كلهم صفة سبعة كما يشهد به اخوان اصغر ثلثة رابعهم كلبهم وحمار سادسهم
كلبهم او نحمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى ليطيع يناسب

معنى

معنى للصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تاكيد اللصوق المذكور فيكون هذا
الواو ايضا فرعا العاطف كالتي بمعنى جمع والحالية والاعتراضية فيه بحث وهو
ان المذكور في كتب النحو وجوب تقدم الحال على صاحبها عند محض تنكيره وبناء على انها
تاخرت لا لتبس بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضرب راجلا راكبا ثم قدمت في حال
الرفع والجر وان لم يلتبس ظرد الباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة
مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يكون تقديمها عليه ايضا واجبا والا فما
الفرق نعم الواو يرتفع الالتباس الحال بالصفة والحال المتقدم على ذيها في الاية الا ان اكثرية
في بناء عدم التقدم على كون ذي الحال في حكم الموصوف وكان تعرف بان الالتباس فيما
اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال من الهيئة والوصف بين الذات والنكرة
التمهيات الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ارجح واما اذا وصف
مرة فقد حصل بيان الذات وناسب ان سن الهيئة بعده فالحمل على الحالية ارجح يعني
ان يقال اذا كان في مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقدم الحال عليه لم يجب ذلك التقدم
في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور محض تنكير ذي الحال لتخصيصه تقدم الحكم عليه وهذا
بخلاف ما صرحوا به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاءني
رجل بتقدم الحكم عن انا التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان
على غير المخصص وهذا ظاهر فليتامل والاوجه عندي ان يعلل جواز الحال وذو الحال نكرة
الحال على ذيها بما اشرت اليه من كون الواو رافعا للالتباس كما اشار اليه الشارح
في اخر هذا الباب نحو لا يرد قوله تعالى وما منهم كلبهم قتدبر قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف
سهوا اذ لم يثبتوا او بهذا المعنى قوله ولا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بتقدم الحال اذ
يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو
المشهور اللهم ان يقال الجملة الحالية تغني عن الضمير بالواو ولا يجوز تقدمها على ذيها
رواية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبع على جواز ضد الجمهور ورد
سنده الفارسية فقله الدماميني تامل قوله اولى بالزوم لذلك الكلام اي سابق قوله لذلك
الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى بالزوم ثالث لذلك الكلام لا لمعنى متعلق بالزوم

حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال لا لاستلزامه وهذا الوجه وان كان
لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان المفهوم من كون هذا الشرط المذكور اولى بالزوم كونه اولى
بالانتفاء واللزوم انما ثابت للكلام السابق لا يتضف به غيره لكنه يخرج الكلام عن خصوص المقام
وههنا وجه آخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه
ان كون ملزوما ونظيره قضيت التقييد فيما سبق بكون الكلام معقدا وثانيها ان
قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى ما به افعل تفضيل وه الكناية الى المصدر وثالثها
انه مرفوع بالزوم لانه مصدر واعمال المعرف كثير قوله اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم
ولو بالصين اعلم ان كلمة لو وان في امثال هذا المثال ليست لانتفاء الشرط لانتفاء غيره
لا لقصد التعليق والاستقبال لكل منهما مستقلة وتاكيد الحكم ابتداء لهذا ترى القوم
يقولون ان لها التاكيد قو فانت طالق والطلاق البتة اخرها بالمرة بخوف شباك
الطوامث الآتية اليمين وانسباك الحبايل والطوامث الحيض من طمثت المرأة اي
حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء الكلام انواعا كما هو الظاهر من
كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله المرجح كلام مستقل وقيل اخر المصراع المذكور ثلثا
ومن يحرقها عقد واظلم لكن الرواية في هذا البيت عزية مكان البتة ولعل في رواية اخرى
لم اطلع عليه قوله يرى كل من فيها وخاتك فانيا المصراع لابي الطيب المتنبي ومجمع
الكافور الاخشيدي صدره وتعتقر الدنيا احتقار مجرب وروى في اكثر الكتب
ما يدل بمن قوله اي لا تقط حال كونك تقدر ما يعطيه كثيرا هذا على احد الوجهين في
حال الرفع في تستكثر والوجه الاخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها واما اذا قرئ بالجزم
على انه بدل من تمنن من ان اي لا تمنن لا تستكثر فليس مما نحن فيه وفي لانه وجوه
اخر مذكورة في التفاسير فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفرد انما عدل عن عبارة الايضاح
حيث قال فيجب ان يكون بالضمير وصله كالحال المفرد لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر
دليلا على كون الوصف المذكور في الحال المفرد موثرا في وجوب الاقتصار فيها على
الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكر ههنا هو ان ليس الملحوظ اصالة
الحاق المضارع المثبت بالحال المفرد في وجوب الاقتصار بالضمير بل الحاق بها في

امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث
استدل اولا على ان اصل الحال المطلقا ان يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم
بين وجه مخالفة الاصل في الجملة فليس قياس المفرد على الاصل واما ما اورد عليه ان
من ان هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة
من قبيل الحمل على المظنون لا قياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل
غير ان التعليل المذكور في امثال هذه المباحث بيان مناسبات والا فاصل
الدليل هو الاستعمال قوله اما ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا
في الاستقبال واعلم ان الذهب الذي ذهب اليه هو انه حقيقة في الاستقبال مجاز
في الحال لانه بعيد من الافادة المطلوبة وهو دلالة المضارع على المقارنة مع
تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما تطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبان
وضع للاخبار عن حدث عاص لفظ الماضي وعن حدث لفظ المضارع فلو لم يكن هو
مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات المقاصد لم يوضع له
لفظ فلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال و
صحة الاستعمال يحتاج الى القرينة وبانه المناسب ان يكون الحال بعضه كما في الماضي نحو
ضرب المستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال في حقه ذهب كثير من
النحاة الى انه غير موجود والفضل المتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر لان الحال
صح جواب النظر بما يحقق الفاضل المحشي في وجه وجوب تصدير الماضي الواقع
حالا بعد قوله واصك وجهه الصك الضرب قال الله تعالى فصكت وجهها
ايمة مرتين قوله فلما خشيت الطافير هم البيت الا فير جمع الظفار وهي جمع ظفر ويراد
بها السوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب
الرواة كلهم على ارهنتهم ماضيا على ارهنته بمعنى رضيته الا سيبويه فانه رواه
وارهنهم على انه مضارع وعامل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت
ما لكم هنا عندهم ومقيما لديهم ومثله قوله تعالى تود لو ينسى الا في شرح
اللب للسيد عبد الله وجب الاقتصار على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن
مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فتدخل الواو كقوله تعالى تود لو ينسى وقد

تعلمون انى رسول الله اليكم وما ذكره الشارح اظهر قوله ولو معناه ان ما كان يرتض
في الزمان الماضي وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المتعوب به كانه بحضرة المخاطب و
يصوره ليتعجب منه كما تقول رايت الاسد فاخزت السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه
يلاحظ الماضي بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام فيه لا انه مطلق حكاية الحال الماضية هذا لا
قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به في قوله تعالى
باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط في المعمول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل
كونه بمعنى الحال او الاستقبال والجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي
في ذلك الزمان عبر عنها بلفظ ما كما في قولهم عدني من تمرتان على ما تعلمه
الفاضل الحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الا نه
يعني ان معنى حكاية الحال الماضية ان يقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان
او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب
الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي واقع في حال المتكلم كما تقول
تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضي قوله دون النهي
لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة
تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذفت سكن وا احتاج الى تحريك الساكنة
وحذف الساكنة اقل من الثاني ان الفعل معرب ومرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر
في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير
فاستقيما غير متبعين هذا وفيه انه يجوز ان يكون قوله لا تتبعان نهيا لهما فون التاكيد
للنفي على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين مع ان مقتضى انشاء وعدم
العطف ظهر ان الآية لا تصلح للاستشهاد بل للتمثيل قوله والمعنى ما يصنع حال كونك
اشارة الى ان اللام في الحال ما في اللام من معنى الفعل فلو حها عن حرف الاستقبال
كاسين ولن قد يوجه القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقدرا بزمان المتكلم
فتجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد الباب فلا احاجة الى

التوجيه

التوجيه المستشبح الذي ذكره الشارح قوله لتناقض الحال والاستقبال في الجملة
فيه بحث وهو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه
كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستشعروا صدر الجملة الحالية بعلم الماضي مثل
لم وما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافات المضارع المصدر بعلم الاستقبال
من جهتين صيغة الاستقبال وعلامة ومنافاة المصدر بعلم المضي من جهة المعنى ليس
الا فقط هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا وقد ذكر
انه رجح وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال و
لو ثبت الثاني بين نفس صيغة المضارع والحال لالتزموا في المضارع الواقع حالا ما
يقربه الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع لفظ قد قبل الجواب الحق ما يتمشى عليك
قد يجعل دلالة الماضي على المقارنة بمعنى ان كان الاستغراق الا رمنه وغيرها
لانتفاء متقدم لكن الاصل الاستمرار ذلك الانتفاء بحصل المقارنة للحال
وللمنافاة بهذا الاعتبار فافهم قوله اقاد وا من وما بيت اول بناني مصعب
وبنو ابيه فاين احيد منهم لا احيد منهم لا احد اي طلبني مصعب بن الزبير واخوته
اي اميل والاستفهام اقرارا لا انكار ولا احيد تاكيد له واقاد وامن افاد
الامير اي مكنه من القود وهو في البيت محذوف والمعنى مكنوا وليي من ذمي و
ينهنهني من نهنهت الرجل عن الشيء فتنهنه اي كففته وزجرته اي فانكروا و
انزجروا والاصل في نهنهه نهنه ثلثي هاءات وانما ابدلوا من الهاء الوسطى
نونا للفرق بين فعلل وفعّل وانما زادوا النون من سائر الحروف لان في الكلمة
نونا قوله ان كان تامة وكصاحب الكشف قد تاتي ان كان ذو عسرة
الا ان كان تامة حقها ان تدخل على الاحداث والحق انه يدخل الذوات اذا قصدت
فيه نكتة وههنا نكتة شعرية كما بينه الفاضل الحشي وذكره في شرح اللب
للسيد وغيره ان كان في الآية تامة ايضا قوله والمعنى لجعلها ناقصة وجعل
الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في
البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة على الاحداث وقد مر
ما بعدته اي يكون لئيما وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المستقبل
على ما سبق والكبر بمعنى طول العمر متقبل فكيف اورد ههنا قلت الحال بلوغ
الكبر والبلوغ كما يتحقق بضمي قوله ولم ليسمني بشر فان قلت لم يعلم عدم مساس

البشرايه فكيف مدمن الاحوال المنتظرة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله
بخلاف قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من احوال المنتظرة شرط
في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهر كلامه مشعرا بانه تام لكن مذهب المصريين
ان قد انما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يوجد الواو وفيه كما ذكره الحديثي
واعلم ان وجوب قد في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن الا واذا لا فالاكتفاء بالضمير
وحده بدون قد والواو اكثر نحو ما نبتة الا كرمي لانه تاويل الامر مالا نالا قلب
في الاول ان يدخل على الاسم لفظ قد لا يدخل عليه وقد سبق في اخر الباب الخامس من
الشارح من الكلام فليتذكر قوله او مقدرة كما في قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وضاقت وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت
وذهب الى ان حصرت لم يقع هنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم
قوما حصرت ويرد بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطئة
ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في
صورة الحال القايمة مقامه لان تقريب الماضي من الحال فيه بحث لان قد تفيد التقارب
ما يبادر والمقارنة بالنون هو المطلوب في الحال صوانا في لا الاول وقد اسار الحديثي
الى دفعه حيث قال المقارنة تنزل له المقارنة فان التقريب من الشيء في حكمه ولذا
اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللبيب لا يبعد ولعله قد
يقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون المقارنة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخ
عن شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمه ولذا قال
الفاضل اللبي اذا قلت جاء في زيد راكبا كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجيء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال اصلا واذا دخلت عليه
قد قربته من المجيء ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما
على المجيء لكن مقارنة كيف ولو كانت المقارنة في الحال لم يحتج الى مثل قولك جاء في زيد راكب
الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير تسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فليفهم المقارنة من جملة قيد العامل ولا
وقف في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد الاستعمال

بتر

فجاء زيد قد ركب يفهم من قد جعل الحال قيدا للعامل وفي جاء زيد ركب من
الشاف لا غير فرق على قوة الدلالة عليها كمن وقوعه بدون ذكر قد كثير في
الكلام فاي حاجة الى تقدير مثل قوله الى العلاء اصدقه في مربه البيت من
قصيده يودع فيها بغداد مطلعها بني من العربان ليس بدي شبع يخيرنا
ان الشعوب الى الصداع اذا بنى المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق شعب
المستقيم والمحسر للاخبار والشعوب جمع شعوب بفتح الشين وهو الجمع والصدع
الشق والمراد التفرق وهذا مبني على عادة العرب من التطير بالغراب وفي المثل
اشام من غراب البين اصدقه في مربه اي اصدق هذا المعنى حال كونه في شك
مما اخبر به لاستيفاء خوف الغراق على انه خبر غير حقيق بالتصديق ويمكن
ان يقال اصدقه استفهام انكاري على همزة حذف لهمزة والاخفش ينفيه
في الاخبار عند الامن من اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع ما اشير
اليه من قوله تعالى في تسع ايات الى فرعون وملاه وهي اليد والعصا والطوفان
والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة وهي انقلاب اموالهم الى الحجارة
بدعاء موسى عليه السلام وربنا اطمس على اموالهم والجدب في بواديهم واما الايات
الاخريان وهي الفلق والنقص من ثمارهم فالاولى سمعت بها موسى عليه السلام
الى فرعون والثانية من قبيل الجدب في المزارع وبهذا اندفع اعتراض من لم يكتف في
على الاية السابقة بان الايات احدى عشرة فتحصل به الدلالة عليها فيه نظر
اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقة ولنا قبل لمنفي المضارع لا يدل على
الحصول بخصوصها فيما نحن فيه سلم قوله اذا استمر العقل صعب بيان
بيان سر انتفاء العكس اعني قصد الاستغراق فالاثبات والانتفاء
في المنفي بالانتفاء في الجملة قوله وكان نفي النفي اثباتا دايما مثل ما زال و
ما انفك ونحو ذلك لاخفاء ان الافعال الدالة على النفي مثل زال وانفك يدل
بالوضع على التجدد واصل التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد
وتحقق وذا كان ما زال ونحوه اثباتا دايما لا اثباتا في الجملة والمتبادر من كلام

الجواب

لفاضل المحشي ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد ورودها النفي عليه انه قد يعترض على الذي ذكره الفاضل بانه لا يأتي على عمومه واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال زيد غنيا لا اراد على من يعتقد دوام الغنى لا يكون النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكر في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات فتامل وقد عرفت ما فيه من ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون الحال ولو كان في الاستقبال لازمان التكلم واللائم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان المتكلم فاين هذا من ذاك قوله فمن يرفع جوده وفوه على الابتداء الرفع و رواية سيبويه وقد نقض عليه الشيخ القاهر بما ذكره فاعترض الفاضل الترمذي على السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص النحول بمعزل عن القبول وفي شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على بداه بنصب الاسم الذي هو صدر تبعيضها من اول الامر على انه حال وهو ان التحقيق من نصب المبتداء للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع في عوده على بداه اي ذهب في طريقه الذي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجيء متعديا كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طايفة منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعليه جهدك ومطاقتك قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت الخ واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو اولى بالايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفايدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال على اولية دخول الواو على الاسمية من تركها اما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين يطرح اما الاول فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين وفي مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها على المقارنة تكليف بستدل على اولية دخول الواو مع وجود معارضه واما ان في ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفايدة فمسلم الا ان يثبت ان في الاسمية

اظهر منه

اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا كان مجموع المضارع المنفي ولذا الماضي مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها لحال المفرد قوله اعم وانتم من اهل العرفة او انتم تقدمون ما سبه الحال الاول على تنزيل المتعدي بمنزلة اللازم والثاني على ظرف المفعول وقوله حتى ذهب قريب في المعنى على قوله وانت خولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو وتنبيهها بالخبر والنعت ورود في كلامهم بالغة كثير نحو اصطلحوا بعضكم لبعض عدو والله يعلم لا معقب لحكمه وفي النظم نحو ورسا بال عينك دمعها الابرقا وحكى عن سيبويه الاستغناء عن الواو وتنبيها الضمير اذا كان معلوما نحو اسمت منوان جرهم اي منه قوله حتى يدخل في فصلة العامل المراد من الدخول في فصلة العامل ان يجعل قيدا من قيود تابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي الذي ذكره عكس قوله قريبين قولك وجدته حاضرا الجود ح يريد ان مجموع الجملة في البيت لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم انساق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن سبب تقديم الخبر على المبتداء الذي هو فاعل في المعنى صار كانه مبتدا للظاهر ومفرد في التقدير هذا تمام التوجيه الذي ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل اليهود اسم جنس لا صلية والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعد خبرا له المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب وجدته متضمنا مضمون الجملة فلا يحتاج وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعل الحضراء والحوق الالف لبيان حال الفاعل او على ان هو قد عمل في الظاهر لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى تكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف في مثله مقيسا او مسموعا فيه قوله والذي يلوح منه وكانه اعترض على المصنف كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله اث رح من النسخ نابها بقوله وقال في موضع اخر لكن اذا قلت ح يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي النسخ ان يحمل ولا ينزل في الموضعين على التناسب والتشبه قوله حذفت الواو اي والحال كما يدل عليه بسياق كلام الكشاف في الاية المذكورة وكلام اث رح ايضا ان

اورد كلام الكشاف دليلا على ان تجرد الجملة بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد
قوله والذى يبين ذلك الى كونها نعاء بنى زيد هو فارس ضبيتا واذا انكر بنى بلدة
على حذف المضاف اى اهل بلدة او على الاسناد المجازى وانكر ونكر بكسر العين
واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا او نكورا اذا استنكره والبازى
بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والباز لغة فى البازى وجمعه ابزار
وبزازير وان امرء اسرى اليك ودونه موضع الاستشهاد قوله دونه الابزى
السير بالليل لا فى بعضه كما ظن يقال اسرى بنفسه واسرى به على غير بنى
ولا يتعدى واسرى بكما يقال اخذت للظام والموماة واحدة المواصى وهى المفازة
قال ابن السريج الموماة اصلها على فعلله وهو مضاعف قلبت الواو والفا لتحركها
وانفتاح ماقبلها وذكر صدرا الافاضل فى ضمام السقطات تسمية المفازة بالموماة
بناء على انه لما فيها من المخاوف والمهالك يومى بعضهم كل بعضها الى بعض ولا يقدر
على رفع صوته صدرا عن لحوق الهلاك بهم والبيداء الى بعض ولا يقدر على رفع
صوته حذرا عن لحوق الهلاك بهم والبيداء اى المفازة من باد يبيد اى هلك
وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما والسمل
القاع الصفيق وهو المستوى من الارض لا نبات فيها وجمعه السماليق والسلق
بمعناه وجمعه السلقان كملق وملقان قوله فالواجبان تذكر مناسبة يقضى
اختيار الافراد فى الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ
ان يقدر ههنا وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن
الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع صلة للوصول
كما هو المشهور فلا تامل والحق ان على كتفه سيف صح لا يخفى عليك ان هذا
ليس بتوجيه الكلام اذ لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد فى الحال
على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شئ فى نفسه عسى ان يقصر
صح كانه يخاطب لما قعدت على اعتناده بشان نبيه قعدوا حوله وحواليه
ولا حواليه بكسر اللام كذا فى الصحاح قوله برد اك تعظيم وتجيل او مشتملا على
التعظيم والتجيل استعمال البرد على صاحبه وقال بعضهم هو الاندلسى

نقله

نقله عنه الفاضل الرضى نصف النهار الماء عامره تمامه ورفيقه بالغيب لا يدرى
لسبب عامر نصف عواصا طال مكثه فى الماء وقد استدان ابن السكيت وكتابه المسمى
باصطلاح المطهر والنهار يروى بالنصب على انه نصف من قولك نصفت الشئ
اى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عايد الى الغايض وعلى هذا فلا
يكون فى البيت شاهد على حذف الواو والحال او الجملة الحالية مشتمل على ضمير
ذى الحال وهو كاف فى الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشئ بمعنى انتصف
فالجملة الحالية ح خالية عن الضمير فيحتاج الى تقدير الواو والى تقدير ضمير يعود
الى النهار اى عامره فيه شاهد على حذف الواو والحالية على هذا التقدير
ايضا كما يشعر به كلام الفاضل الحشى فى شرح المفتاح نعم الارجح وتقدير الواو
ليكون واردا على الاصل الباب الثامن من الايجاز والاطناب والمساواة
قدم الايجاز تنبيها على انه يناسبه التقدم فى الكلام واردفه بالاطناب
لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز فالاطناب سلم يتعرض المساواة مع انها نسبية
ايضا لانه لا فضيلة الكلام الاوسط فما مصدر عن البليغ مساويا له لا يكون
منه لكنه بعيد هكذا فى شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعداد
انما يكون اذا كان قصدا لبليغ التجرد عن النكتة وليس بمتعين لجواز ان يكون
فى المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقه
ان يراعيها ويشير اليها مع كون لفظها متطابقين ويويد ما يشار اليه
من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا المتعارف الاوسط
مع براءته الله الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو
لمتعارفهم ان قلت هكذا فى الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز ضلا
من حيث انه اقل من متعارف الاوسط بل من حيث اشتماله على خواص
قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص غلاف المساواة فتامل
الى الكلام ان يمنعه يشير الى انه لا يتوجه ان كون الكلام موجزا كونه زيدا على كلام آخر
وكذا الكلام فى كونه انقص وقد يجعل ان من قبيل الاستاد ابرد من الصفو العسل احلى
من الحلو لا عجز لانها هنا كلاها بمعنى واحد فى الصحاح العى خلاف البيان وقد

مقابلا للايجاز والاطناب

عبارتان وايراد ان وجه الاقليه حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال
اذا قال الخيس نعم صدره لا يعدمه اسه التكبب والغارات غارات اذا قال الخيس
نعم التكبب التشمر والتهيؤ والخيل الجيش الذي له ميمنة وميسرة وقلب والمعنى لا يعدمه الله التشمر للتهب والاخذ اذا
قال اهل التبيين بعضهم لبعض هذا نعم فاغير وهذا قوله والنسبة بين الاطناب
ايضا عموم من وجه فقد يجتمعان في الفصل المحشى مادة الاجماع وما ذكر في الافتراق
ان اعتبار المناسبة الخفية في الصورتين اللتين ذكرهما ليس بضروري
في اداء المقصود وانما اعتبره ليتبين الفرق بلاغة الكلام وقد يوجد به
ان المراد بعدم يسر تحقيقه نوفق فيه بان قول السكاكي وكلما منهما يسير
لا يتيسر الكلام فيما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان
مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر وفيه نظر لان قد اشترانه قيل هذا النقل
لا يدخل الاختلال المذكور لان ما فهمه ان يكون العيش انا عم والعيش الشاق
كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش انا عم خير من العيش الشاق وليس
هذا مقصود الشاعر بل هو مقصود ان العيش انا عم ان كان مع رذيلة
كالجهل والحماقة طرحت عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل
ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتامل قوله وبه على ذلك لفظ
الظلال لانه يشعر بحب العراق بان النوك شيء خطير يلجئ الى ظلاله ويطيب حال
المانجئ وهذا ظاهر قوله عمرو بن عدي بن الابرش البرش نكت صغار كنوار القرس
تخالف سايره كونه والابرش اسم رجل كان به برص كنوا به عنه يذكر عند
الزباء يحذره الابرش الزباء اسم ملكة كان قتلها وقيل زوجها واستولت
على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول فارسلت
الى خذ معاني رعيت فيك واردت ان تزوجني فتضم ملكي الى ملكك فضرت
بذلك وشاور اهل الراي من معاونيه وهو يومئذ بنفسه من شاطئ
الفراة فاجمعوا على ان المصلحة ان تسير اليها وخالفهم كعب بن سعد
وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها مما لعهو سان اليها واستخلف

عمرو بن
عي في منطقه وعي ايضا ضوعي ويعيي على فعل وفي المثل اعيى من ماقيل والنهة
العي ورجل نهر ولعراء ة فيه قوله عن كلم النعيق هو صوت الراعي وقد نعق
الراعي شاة ينعق بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى
ابن كيسان نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة ومن عبارة المتعارف اي من
عبارة الكلام المتعارف وكلمة والاضافة بيانية قوله والاطناب اداة بالكثر
منها الاطناب على اصطلاح السكاكي يوم المساواة كما سيجيء وهذا التفسير لا يلايمه
اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر قوله اي الى كون عبارته المتعارف اكثر منه المقبل
اي كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا يرجع
معنى الاختصار فلا وجه للعدول برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق
لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وهكذا الكلام في قوله واخرى الى كون المقام
خليقا بالبسط ما ذكر فافهم قوله وليس المادح رد على الخاقاني ووجه الرد انه
لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام خليق بالبسط من متعارف
الاوسط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيقال بعد هذا التكلف
الى ما ذكره الشارح واما ما في وجه الرد من لزوم التكرار فلا غاية لان
هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ الثاني يشتمل ما كان مساويا المتعارف
الاوساط لكن المقام خليق بالبسط من هذا المتعارف لكنه ايجاز بالنسبة
الى ما يقتضيه المقام وان قلت اذا كان المقام بالبسط كان هذا الموجز
الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر البسط لكن عدل
عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف انقراض الشباب والالم
المشيب قوله فعلم ان الايجاز بالحذف هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه
لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي خو يشتمل الايجاز تارة و
الاختصار اخرى وقوله وما سياتي نعم لو قيل الايجاز خص بيان لما مال
اليه الشارح وقوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة ظاهر كلامه يشعر
بان حذف كل منهما بعيد كونه اول من عبارة المتعارف وقد سبق منه
الاشارة الى ان الياء محذوفة من عبارة المتعارف فما معنى كونه للاوساط

على كلثوم بن عتاب فلما قرب قال لقيصر ما الرأى قال بنفسه خلقت الرأى ثم ادخل
بعد اللتيا والتى على زياء ما مرت به فاقعده على نطع وجبى طست من ذهب
وشد عضداه بالأديم كما يفعله الفصاد ونخطعت احشاءه وضعفت
يداه من سيلان الدم وسقط فاقتطر بعض الدم خارج الطست فقالت
لا تضيعوا دم ملك فقال جديمة وعواد ما ضيعه اهله فهذه خلاصة القصة
فيا لها قصة فى شرحها طول كن بالمينا ونعم بعضهم ان الرواية كذا بينا
فلا تطويل قوله ولا فايدة فى الجمع بينهما وفيه نظر لان هذا من عطف احد المترادفين
على الاخر وفايدته تقرير المعنى لا فى الادهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب
للمقام فلا تسلم اخلاله بالبلاغة اسم للمنية من الشعب وهى الفرقة
سميت المنية بها لانها تفرق وهى معرفة لا تدخلها الالف واللام من شانها
الاهلاك فان قلت لا اهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شئ بالعدل
ان لا يكون من شانه الاهلاك قوله وهذا بعينه معنى الشجاعة لا يخفى ان بذل
النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه فى رضى محبوبه لا يعد شجاعة لغة
بل من حسه بالدلايل القاطعة قد يختار هلاكه صعاودها ولو سلم الاتحاد
فهذا انما يرد اذا كان عوض القايل تصحيح كلام ابى الطيب بكليته واما اذا كان
مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المصدق فلا اذ غاية ما لزم من كلام ان مع
كونه من التطويل قوله واعلم اليوم البيت من قصيدة مطلعها لم يدع من اوطانها
الا دمنه لم تكلم جوى مانة الدراج فالسلم وبعده ودارها بالرقمتين لانها من اجمع
وتم فى فواشر غصمهم وقد مر شرح المطلع فى شرح الدياجه والرقمتان جانب
الوادى والمراجع جمع مرجوع من رجع رجعا والوسم من وشم الثياب اذا غرزها
بالابرة ثم وعليه التراب وهو النبل والمعصم موضع السوار من اليد و
نواشر المعصم عروقه والواحدة ناشرة وقوله اعلم اليوم اما ان يجعل صلة للعدد
اى اعلم علما متعلقا بهذين اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى
احصل وقولهم منه مشتقة يقال رجل جهل عمى القلب اى جاهل فمعناه انه
قول لا يعضده برهان يريد ان قولك يقاتل اصل المعنى للتاكيد وهو ظاهر

قوله قدمها لانها الاصل والمقيس عليه والاولى انه يذكر وجه تقدمها فى الضبط
الاجمالى السابق اعنى قوله والاوجب ان يقال الخ فانه المقتضى لبيان فايدة العدول عن
المسلوب قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة واما التقدم فيما نحن فيه
فنوع التقدم فى الضبط الاجمالى قوله ولا يحيق المكر السيئ الا باهله حاله التى
اى احاط به هو وصف المكر السيئ اياه المراد بعض المكر ليس سيئا كما فى قوله تعالى
ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ ليس بسيئ عندك واسع المشهور
ان اسم الزمان لا ينصب الا فى الظروف ولا فى غيرها فالظرف متعلق بالمنبر اعنى واسع
فيها مجازا ان يتعلق بالمساى قوله اعتبار ذلك امر لفظى بح فان قلت لو سلم ذلك الآية
فلانم فى البيت اذ الشرط يقتضى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فمحذوف
يجب تقديره اذ لولاه لاحتمل اصل المعنى فتقديره ليس لامر تحوى على تاديه اصل
المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المضارع الاول اذا احتاج الاقتدير يجب تاديه
اصل المراد نافضا عن اصل المراد بم هذا المنع مبنى على جعل السوال المذكور
معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا اصغى وسدد فلا وجه له
حتى لو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول حشو الان الزايد متعين اى
رجحان قوله وكم فى القصاص حيوة الاحسن ان يقول حشو الان الزايد متعين
قوله اى رجحان قوله اى رجحان فى القصاص حيوة كما لا يخفى قوله والعنز الحرف
الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف فى القصاص والياء فى فى مع انهما موجودان فى الكتابة
قوله والنص على المطلوب بعارضه كون سالوك طريقه البرهان فانه من البلاغة قوله
الوجيه حقيقة التعظيم وانكاف الجيوة التعظيم نوعا ولذا ذكرها نظيره نحو
جاءنى زيد لعمرى الاجود التقدير فى المثال الاول ليس الجائى الا زيدا وفى الثالث
والرابع يا عمرى يا غلامى وفى الخامس لبيعذبن بدل قوله تعالى الا ترى الى قوله
فصب عليهم ربك سوط عذاب وفى السادس كانه ما كان ومعنى تكله للحبين
صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض والجبين ما من يمين الجبهة وشمالها
والتقدير فى المثال الثانى وهو من بيت الفرزدق قصدره يا من رأى عارضا اسر
به مختلف فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول و

والتقدير بين زراعي وجبهة الاسد حذف اكتفاء بدلالة ما اضيف اليه الجبهة عليه وذهب سيبويه الى انه من الثاني والاسد المذكور في الاخر هو ما اضيف اليه زراعي اخر ليكون كالعوض من المضاف اليه الثاني اذ لو قدم وقيل بين زراعي الاسد وجبهة لم يكن الثاني مضافا للاول وما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع اعدم الاضطرار العارض والسياق يعرض في الافق واسرحل متكلم مضارع مبني للمفعول اي اجعل فرحا مركبا او الذراعا كوكبا ينزلهما الفرو جبهة الاسد رابعة انجم ينزلها القمر ايضا والمنادى محذوف اي يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان يكون موصولة وهي المنادى فلا حذف والجملة اراد بها الكلام التام الجزاء جملة لا يكون جزاء من كلام ولذا لم يعد كل من الشرط والجزاء جملة فان ضربت فعدا نفجرت قال ابن هشام في مغني اللبيب جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فانفجرت هو الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ويرد ان ذلك يقتضي تقدمها لانفجار على الضرب مثلا ان يسر قافقد سرق اخ له من قبل الان قيل المراد فقد حكمنا بترتبها للانفجار على ضربك انتهى كلامه فيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض شيأ من جهة ان معنى كلامه ان الماضي يقيد تحقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي للدخول قد التحقيقية بالاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب ثم يحتاج التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بعد بل لان السرقة قبل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت مستندة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان يقدر حكمنا قبل فقد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا الاية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد قد تدبر قوله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة للعبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا الفاء يعني في فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت اي فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم هي وعلى هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر

قول على هذا انه اشار الى التقدير الثاني الاقرب ولئن سلمنا تعين احد التقديرين لجواز ان يكون اشارة الى تعلق احد المحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في فانفجرت فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض للتقدير الاخر فيفهم من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو على ما يستفاد من ظاهر الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح اعني قولهم قالوا اخيرا سانا الخ وهو بتقدير الشرط وفاقا واقتصر الكافي على اختيار العطف لعلة التقدير فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الامع لفظة قد واضمارها ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها منبئة على ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن هو قولها ذو قي لا يمكن التعبير عنه قوله خراسان افضى ما يراد بناء البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد بالغة لما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى الرحبة ومعه العباس فاشتاق الى بغداد وفارض الرشيد في طريقه قالوا خراسان افضى ما يراد بكم ان القضول فتدجينا خراسانا ما اقدر الله ان يدني على تخطي سكان دجلة من سكان جيحان من يكون الذي ارجو واسله اما الذي كنت اخشاه كان اعين الزمان اصابتنا فلا نظرت وعدبت بصوف الجر الوانا ويروي بدله لقلبنا اليهانم الكسور احيانا فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس واذن له ما بعود وامر له بثلثين الف درهم القفول الرجوع وقولهما قد الله تعجب من كمال قدرته تعالى وعيد في من الادنى لا الدنو وهو القرب ضد النأي اياء ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وقيل والتخطاء بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين البعد اصله ساكن لعيد لانه مصدر تخطا يتخطا بفتح العين فيهما كنه حركت فيهما لكسرة للضرورة او يكون التخطا بالسكين مصدر تخطا والتحريك اسما قوله ومنه بيت السقط طريق الشول الخ بالضم فوطريق راجع الى الابل والباء في بغداد بمعنى في متعلق به قوله بغداد بالدال المهملة والغاء والنون ايهم كذلك في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة الاسلام ويمنع عن ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث انه بضم ودال وراء بالفارسية عطية وكان معناه مطية الضم والوهن نحو بضعف السير واستصابه على الظرفية وما في الموضعين للتعجب واما فضل البيت فقوله منه ولم يقل وبخوله احتمال ان يكون اتى بالمذكورة معنى ما لهت وما في فح لا يكون البيت مناسبا لجواز الحذف في شيء قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية التي الاصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح من مذهب المعتزلة و

والعراقيين من اهل السنة والعامل على مذهب الجمهور اهل السنة فتعلقوا بالاعيان
حقيقة يراد تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما ور قد شغفها حبا في الصحاح الشغاف
وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه فقوله والعادة دلت على اثباتي
فان قلت الموافق لعرفنا تقدير الحب لاخير لان هن لما لمن زليخا كانت مقهورة العشق
مغلوبة الهوى اردت ان تظهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكانها
تقول الذي يلمتنني فيه لوماخفا لفالعادة قلت لاشك ان المقدر يجب ان يكون ماوقع فيه
اللوم في نفس الامر والا كان كذبا والعادة تدل على ان لوم المنوة انما كان في المراودة لافي
نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكر الحب حيث قلت امراة العزيز تراود فتاها
عن نفسه قد شغفها حبا لا لاجل اللوم على نفس الحب فلا جواز لما قدرته وجب
بناء على ما يقتضيه العادة من انهن ما لمنها فيه وفي نفس الامر اي كانا صلح فتقال
اي انكم قاتلون في موضع يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اسروا على بعد الله
ان لا يخرج من المدينة فان الحرم القتال فيها والقصة فيها في احد مشهورة كقولهم للعروس
بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترمون بالبنين عن البنات وقد ورد
النهي عنه ور اذ مقارنة المخاطب بالاعراض وتليه يدل على ذلك هكذا في بعض النسخ
وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها لكان تركه اكتفاء بقوله سابقا او المخاطب
بالفعل قوله رفات الثوب اي فتاته اذا اصلحت ما وهي منه قد اشرنا في مفتاح الباب
الثالث الى ان القلب ورد في شرح الكشاف في امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال
مثلا يقول رفات الثوب مدل فيقال او يقال اي صلحت واشرنا هناك الى ان ما ذكره انما
يرد اذا قرئ الفعل بعد قال على صيغة الحكاية واما اذا قرئ على صيغة الخطاب فلا لكن هذا
الجواب لا يتاتى فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب لو قات على صيغة المخاطب
ترفاه لا ارفاه وهذا ظاهر وانما يواخي ذلك ما في قوله هل ينظرون الا ان يأتيهم الله وجه
المواخاة ان في كليهما حصول شيء وعدم اتيانه هو الموبي تاثيرا لانذار والتهديد يعني
الالم الكامل واقوى كما انها لذات لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم فكذا الايتان
العذاب من مظلة الرحمة فان فيه ايمن الم العذاب والم اليأس من الرحمة والظل جمع ظلة
كقلة وقلل وهي ما اظلك قال القاضي في تفسير هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك
جاء بعده الا ان تاتيهم اي ما ينظرون الا اتيانهم امرهم او ياسة للقول تعالى او ياتي امر ربك فما دام

باسا او يأتيهم الله ببأسه فحل فاعل ما تاتي به لدلالة عليه بقوله فان الله عزيز
حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع في هذا السهو اتباعا لصاحب الكشف
والعجب انه اورد الآية الكريمة في تمثل قبل هذا ببطرين على ما هي عليه مكيف غفل
عنه ههنا لان الشرط اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشر وفي بعض النسخ كان اعم
من الغم والاول اناسب بقوله في جانبا الخير كان اسرا بين اللفظين من التجنيس اللفظي
ور يحتمل ان يكون للافراد اي لكل منهم يعني ان هذا التراكيب من شانه ان يفيد الافراد لكنه
وان استمع اعتبارها في بعض المواضع كما في الآية فان المخاطب هو الله فلا يتصور فيه الافراد لان الاخيرين
وتحقيقه ان القرآن نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب
به بليغ لما افاد مع قطع النظر عن خصوصية المخاطب وقد مر مثله غير مرة ور كقوله تعالى
وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين في الكشاف مدى قضينا اليه لانه
تضمن معنى اوحينا كانه قال واوحينا اليه مقضيا منتهيا تاوضمن ذلك الامر معنى ان دابر هؤلاء
مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تعظيم ذلك وتفخيم له هذا وداير القوم اخرهم مصبحين اي
حال دخولهم في الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة ور اي من الايضاح بعد الابهام
لم يقل اي من الاطناب للايضاح بعد الايجاز مع انه الانسب للسياق اختصارا
وقيل الاجمال والتفصيل اشارة بلفظ قيل الى انفلاح عن ضعف الاجمال والتفصيل
بعين الابهام والايضاح وفي هذا التغيير لطائف قول المصنف سوى ما ذكر ولكان يقول
المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام الامور الثلثة المذكورة والايضاح
بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلثة
المذكورة فلا محذور ور نحو شيب ابن ادم لم يقل نحو قوله عليه السلام لان متن
الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن ادم ويشب منه اثنتان
الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن ادم ويكبر معه اثنان حب
المال وطول العمر وكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن ادم بناء على انه
نقل بالمعنى وقوله شيب ما نكر من شيب الغلام ور بمنزلة الف القطن بعد الندف
فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف تغييره باسمين متباينين
بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطف بعد اللف قلت بعد اللف

قلت لاشكال اللف المقصود في القطع متاخر عن ندفه ثم ان المثنى للعموم عن مفروضه
وشيوعه بمنزلة المنوف وتفسير المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف
وكون التوشيح من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب ونحوه
قوله وهي صلوة العصر على قول الاكثر الخ اختلف السلف فيها وذهب الكل صلوة
سوى صلوة العشاء طايفة منهم ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة العشاء
وذكر بعض المتاخرين لانها بين صلواتين لا تقصران وقال بعضهم هي احدى
الصلوة الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا على المحافظة على اداء جميعها كما قيل
في ليلة القدر وساعة الجمعة قوله لان المصابرة باب من الصبر وهو الصبر
في مقابلة العدو والمرابطة الايقاظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف على المتنبيه
او مرفوع معطوف على زياده التنبيه وقال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة
تنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يولهم
وهو علم وجه خلاصهم وتحصيل مطلبه واجب فهو حقيق لهم وتلطف بهم وترغيب
بذلك كان لا يتبعوه وان سروءهم وغمهم فيه ونيزلوا على نصيحتهم كما كرر ابراهم
عليه في نصيحة ابيه يا ابت قوله وكما في قولك عرفت علم لحي اليمانيين الخ البيت
تتمة ان امرء من ايامن من عبد شمس وهو الذي يضرب المثل في الفصاحة
دخل على معاوية وعنده مخطبا الاحنف فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بتقصيرهم
عنه فقال لقد علم لحي اليمان يح فقال انظروا الى عصى من ادمي فقالوا وما تصنع
بها وانت بحضرة امير المؤمنين فقال ما يصنع بها موسى وهو يخاطب فاخذها وتكلم
من الظهر الى ان قرب وقت صلوة العصر لا تنحنح ولا توقف ولا ابتراء في معنى خرج
منه وقد بقيت عليه بقية ولا مال من الحديث الذي فيه فقال له معاوية انت
اخطب العرب فقال العرب وحدها بالخطب الجهوري الانس فقال انت كذلك لحي القبيله
واليمانون جمع يمني كما سبق في بحث تعريف المسند اليه مضافا بالاضافة وبه
تبين بطلان ما قيل آه وجه التبين ان عيون الظباء حال حيوتها سود فلا تشبه للحمر
اليماني الذي فيه سواد وبياض فتيدا لمراد بالحال الناشية فانها تغير لون التعز
وح يكون قوله لم يرم بتقييله حال من باب التنزيل لا الايجاب لدفع توهم خلاف المقصد

قوله في مرام السقط الخال هو المختال وعني به ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال
بمعنى الكبر يقال رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل
شبه فاها مشقيا بكاس من فم مثل خاتم من الدر في العظم والاستدارة باكاس
الاناء كما من يكون ابداضفرحه الهم غير ضيقة فتدارك ذلك بان شبه فاها
مرة ثانية بالجالم انما يكون ما لا تشابه التغر قلنا في ذلك بان جعل الخاتم من الدر
تم الغالب في الغالب يكون مبتذلا له بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه
يقبلها فتدارك ذلك بضيق الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف غيره قوله
ونفع ذلك بالوصف بانه لم يقبله ملك كبير الخ فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم
غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الايغال قلت ان بين
الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار الفايدة لجواز ان يكون الفايدة
لجواز ان يكون الفايدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصد واخص باعتبار المحل لوجوبه في
في اخر الكلام وليس هذه الاقسام متباينة فان الشارح صرح بان بين التذييل والايغال
عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال قوله وهل تجانب
ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور
دون الكافر لمن بالغ في الفساد والكفر قوله واحترز عن الوجه الاخر في الاية وجه ثالث وهو ان المراد
بالكفور في قوله وهل نجازي الا الكفور الفاعل لكنه عبر عنه بالمكفور ليشاكل قوله لمن كفر
لفظا وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثاني قوله وكل منهما تذييل على ما قيل
المتبادر من هذا الكلام ان قوله تعالى كل نفس ذايقة الموت تاكيد لتاكيد وتوسل لتنزيل
ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييل لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد قوله ولو لا قوله ايضا لتوهم
فحينئذ القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم المطلق لا تذييل تحكم لا دليل عليه لا يذهب
اليه الذوق السليم اذ لو رجع الضمير هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين
كما ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يجوز ان يقال لفظا ايضا
بعد ذكر الصلوة الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثاني والاوجب ان يقدم على الضمير
كما لا يخفى على ان يقول وليست بمستبعد البيت قالوا هو لابي نخيلة قال استوا الشعراء قوله او عن ضمير

المخاطب اليه راسه من مهابته وهذا لا يخفى على المنصف وعدم دلالة
مع بطريق القطع على ما ذكره لا يقدح اذ جاز حمله عليه كما في مثل هذا المقام نعم اعتبار
اثنتين وطلاقا الوجه بالنسبة الى الاعداء لا يخلو عن ركاكة قوله بفضله لكنه اراد
بالتفضل نحو المفعول او الحال او نحوهما مما سيجيء جملة مستقلة ولا ركن كلام لا تمام به
اصل المعنى بدون كما يدل عليه النظر في الامثلة التي ذكرها المصنف في الايضاح
قوله او كتعليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الا ان هذا ما خوذ من
كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في
الافراد لا البعضية في الاجزاء وكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كان في بعض من الليل
ليلة لجواب صاحب الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سريت ليلا وسريت الليل و
الث في يقتضي الاستيعاب والاول يقتضي على التدريج وذلك لانه ح يصير محدودا بدخول
حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره
يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف اذ الاسراء في الغالب لا يكون الا في بعضه و
فيجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكرا التو
الليل والدخول في مظنة يقال فلان جاء ليلا او بليل اي في معظم ظلمته فيتفاد
البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاصح ان يقال اذا احتمل التنوين على التقليل يكون
مع الكلام قوله اسرى بعبده ليلا قليلا او يستفاد منه التقليل بحسب الاجزاء على ما يشهد به
موارد الاستعمال بقي ههنا بحث وهو ان تبين مما ذكر ان المقام بان وقوع الاسراء
المذكور في بعض الليل فانه اولى على كل قدير تضفا لما لم يكن بذكر الاسراء لتوهم خلاف
المقام فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لا بد في الايهام المبادر الى الذهن في
الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتامل
قوله ان الثمانين وبلغتها وبعدها قد اوجبت سمو الى الترجمان التركجان على وزن
عفرنان ويقال ترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التاء اتباعا لضم الجيم يقال ترجم كلامه
اذا فسره بلسان اخر كذا في الصحاح ومعنى البيت ان الثمانين سنة اتى انتهى اليها سنني
احدثت في جسمه ثقلا يخفى عليه معه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه عنه
اياه ويكون عليه من قريب ولما احتاج ادراك المسموع الى ان يعاد له الكلام صوت

كما يقتضيه كلام الشارح

وسط

المتعود

كذا

المخاطب

الخاطب في لفظ الوجه لتخصيص الضمير في لفظ يكونه داخلا في الجواز ان يكون لا تماما لا عن الضمير
في يستوفي للتم الا ان يبقى الكلام على الاتحاد الذاتي بين الضميرين قوله يعني انك لا تقدر على استيفاء
مودته الخ يشير الى ان قوله اضافي على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما في
قوله تعالى واسئل القرية او التقدير لست بمستوف مودته الخ قوله لان نزول المطر قد يكون اظنيا
بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقام مجرد الاحتمال بحسب نفس الامر كما اشرنا اليه بل الانصاف
الا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا سبق
من لسقي الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه فيه على وجه الاصلاح و
لذا ترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي فيكون البيت مما قبل التكميل محل تامل
فان قلت تبادر كونه سببا لخراب الديار ههنا ليس بمجرد وذكر السقي بل باعتبار دوام
المطر الناشي فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قلت تقدم قول غير مصدر ما على قوله وديمة تغني يدفع هذا
التوجيه كما لا يخفى قوله والباء حدى التنزيل على والا فهو يتعدى باللام يقال نزل له قوله
ويجوز ان يكون التقوية الفرق بين الناويلين ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار
ان التنزيل لما كان من العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو في المتنزل فلا حاجة الى
التضمين كذا في شرح الايضاح قوله وفيه نظر لانا لا نسلم قال بعض الفضلاء الانصاف ان
هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واصف الملوك بانه لين يحليم يتبادر منه المهابة
الى الذهن وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر بعد وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا
واما بالنسبة الى اعدائه وهي الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به
الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل بقي كلام ما قالوا من باعتبار التصوير بالحلم
العقل والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتامل قوله وفي ذلك التوهم نظر لان التوهم
غير قادح في ذلك المقام بعد ما ثبت بالدليل ان الحلم يوجد حال المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب
في عين العدو وغير حليم في وقت مصارعته اياهم مع انه قلما يتواضع مع الاحتراز
وجوابه ظاهر مما ذكره انه امر خطابي اذ غائي واذهاب اثبات مهابة الشخص باعتبار
الغالب والا فرب ذي سلطان منبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يدفع

عادیا اليهودي ومطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء
يرتديه جميل وبعدة اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل
يعيرنا اقاتنا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل وما خرنا اقاتنا قليل وجارنا
عزيز وجارا لاكثرين ذليل لنا حصن يحلله من تحيزه منيع يرد الطرف وهو كليل
تجت الشري وبتما به الى النجم فرع لا ينال طويل قال ابو نهيد يقال ظل ممدود وظل
وظل الله احمر ممدود ولا يقال ظل ممدود بالفتح ابو عبيد والكسائي يقول لكما
الى البيت لم يمت منا سيد الا في الحرب ولا طل دم قتيل منا في اي موضع كان الفعل وعلى مد يتعرض
والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى يحتمله ويتزل لغيره غيره اي يدخل في جوارنا و
حفظنا منيع اي تمتنع على طالبه لاستكامه يرد الطرف الى هو مشرف عال يحيث يكل طرف الناظر
اليه وسوق الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل العز والسمو ما ذكره المرزوقي في شرح
الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارحو المفتاح فليتامل وكذلك بعض صور التذييل كما كان بعض صور التتميم والتكميل
لم يتعرض له قوله وتقديرها معلوما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في
اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى ولم يرد قوله لا محل له من الاعراب جملة كانت
او اكثر كما زاد المصنف ورد عليه الاشكال قوله مقبولا ان ما هو اقل من الجملة آه وقد
يتكلف ويقال لعل جملة كانت او اقل او اكثر تردد لما كان واقعا في احد المواضع بعد
اشتراط ما وقع اذا كان جملة لا محل لها من الاعراب وليس تردد لما لا محل له من الاعراب
فالمعنى فيشمل ما لم يتكمل ما كان واقعا في احد الموضعين سواء كان الواقع جملة او اكثر
والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له وخبر كان محذوف لان جواز حذفه وان لم يجز يجعل
هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب
حال كونه جملة كان الواقع له ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله لان ايمانهم لا يكذبه ويشبههم ايضا
به تعالى قوله وحسن ذكره اظهر شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر الوصف في شانهم
علم منه تعين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به جملة العرب و
من هو لهم وهذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويوصون بها ايضا لا

جعل الاعادة بمنزلة التكرير بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان قبل الدعاء للممدوح
ببلوغ الثمانين غيبة تاكيد لتحقق مقالة ان عرلان اذا بلغ الثمانين صدقة في احتياج
سمعه الى ترجمان فاعترض عليه بانه موهم للدعاء عليه بالعيرة الى ضعف سمعه
واحتياجه الى ترجمان غرر الاصل انا هاو الحوادث جمة بان امر التنيس
تملك تتعلق الضمير في انا هاراجع الى الامر والتنيس وتملك اسمها وبيقوا فعل ماض بمعنى
اقام في الحضر والالف للاشباع والباء في بان زائدة والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المعد
مقامها وجواز اقتران الحالية بالفاء وان والتين ولن وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية
والحالية بخلاف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفاءات وان لم يذكرها ان
مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد
سبق يمتنع في الحالية هذه هي الفروق اللفظية واما الفروق المعنوية وهي ما
اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له والمعنى
بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا ما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة قوله وضمير الشان
محذوف منصوب على المصدر ويجوز ان يكون المحذوف ضمير المخاطب الهامور بالعلم اي
انك ستعرف يا تيك كما جوزه سيبويه وجماعة في قولهم ان بيا ابراهيم قد صدقت
الرؤيا ان شاء الله يحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة اعترض
عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احد
الجملتين معطوفا لما في الاخرى والا فهي في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان
وقوله تعالى ويحب المتطهرين معطوف عليه فلا يكون مما قبلها جملتين معترضتين
ولكان تقول عطف انشائية على خبرية ليس بجائز لجواز كونها خبر مبتدا محذوف
والجملة عطف على الجملة الاولى المتناظرة فيتعين ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه
المحتمل والا فمثال الاول قوله وخفوق البيت والخفقان اضطراب القلب وهو
هنا حقيقي مرفوع معطوف على فاعل فعل في البيت السابق والليب ما التهب
من النار والمراد بها هنا في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله وما مات
منا سيد الخ البيت لعبد الملك بن عبد الرحمن الحارثي وقيل للسموءل بن

الملفظية ص

المثالية ص

كما قدره ص

بقولنا ص
معطوفيه

او اقل ص

والمراد بالمعنى هنا هو المجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية
والافالمركبات موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد كل معنى يحتاج في مقتضى المقام
قيل الظاهر ان يقول على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع في التعريف فاعلم يعرف
وانت خبير بان ما ذكره الشارح تفسير باللازم لان معرفة الايراد يستلزم القدرة
عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا
وكما ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا ممتنع كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا
فكيف يتصور علم البيان عن احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى
احمالا كما في سائر العلوم قوله ايرادا مع قولنا زيد جوادا ای وحده بل مع كل ما يدل
ويقصد اليه كلاما باستغراف المعنى لم يمكن عالما بعلم البيان قبل سياق كلامه يدل على
ان كل من له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك
وليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف له عالما بعلم البيان واجيب بان
اباءه في علم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة علم البيان و
ذلك لان يحملها على الصلة لا باعتبار ان ذلك الايراد علم البيان بل باعتبار ان معرفة
الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان هذا فتامل قوله لان كل واضح الخ في النسخة
الى هنا هو اوضح فان قلت حد على ايراد المعنى الواحد بطريق في غاية الوضوح
وبطريق اخر في نهاية الخفاء يعلم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح
بطريق اخفى في نهاية [redacted] مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية
مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط
بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح في نهاية مراتب
الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا يخلو عن وضوح ما
وكذا لا يخلو عن خفاء لاحتياجه الى سماع اللفظ والعلم بالوضوح النوعي قيل
ان بعضها واضح الدلالة قيل لوضوح صفة المدلول يصف به الدلالة تجاوزا وقيل صفة
لها لاختلافها بالظهور وتفاوتها على حسب تفاوت سببها في القوة فلا حاجة
الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة
اولا صالة الذات قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير اه ای يخرج الملكة المذكورة عن كونها

اعم من الحقيقي ره

النفي م

ع وفيه نظر لان هذا داخل في التعميم حينئذ

بان مراد المصنف ان هذا الكلام قد يقال امر يعظم شانه ضد عظم المنظور اليه قال رايته
يعني وعد عظم القول قال لم يفهم وهذا لا يمنع ان يكون للتاكيد بحسب اقتضاء
المقام وقيل ما فيه قوله وليست بظاهر الجواب الخ وما بعده واني لصابر على ما يبتني
وحسبك بالله اثنى على الصبر قوله وقول الحاسي وتكرار شيئا اه هذا البيت من ابيات قصيدة
اذا المرء لم يرتض من اللوم عرضه الخ قوله لاشتمالها للاول لان المراد من الفن الفنان او المضاف
محذوف من الاول او ان في قيد كل قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الخ اه او هو على هذا التعريف
انه يقتضي ان يكون كل من عرف علم البيان من ايراد اداء معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة
مع انه يشترط فيما ليس لازم اوله لازم فقط والجواب ان مثل هذا الايراد باللازم ما يمتنع
انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك فتدبر وما ليس له
لازم بالمعنى الاعم ممنوع قوله على التقادير بالنظر الى القواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى
تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لكان تتوجه به التقدير بناء على ان الادراك
هو الموضوع الاصلي للعلم لانه في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجازية
وكل منها انما يرجع عندها هل الفن على الحقيق اللغوية فلا اقل من ان لا يرجع عليه ثم ان خروج علم
الرهاب السليقة على تقدير حصل العلم على الاصول والقواعد والادراك المتعلق بها ظاهر
لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعتبرون مقتضاها في الموارد بسليقتهم
واما على تقدير حمله على الملكة فان الملكة على ما سبق من تصريح الشارح انما تحصل
من ادراك القواعد وممارستها الا ان خروج علم الله تعالى وعلم جبريل مما تعريف
على تقدير حمل العلم على الادراك غير ظاهر فتامل قوله [redacted] ای المعنى الواحد
[redacted] في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا يعبر عنه فيه
مطابقة مقتضى الحال اما باعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز تركيب الالفاظ المفردة المفيدة
للسامع معانيها الا قراءويه جوز ذلك من لزوم الدور وركاكة هو المشهور واما باعتبار نهاية
المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لان باحثه على وجه كلي من كيفية
افادة التراكيب لخواصها التي يحث فيها عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه
بحث لان لزوم الدور على مدعي الكلية انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية

المراد

مشمولة لعلم البيان وجزء من مسماه والا فالملكة باقية في معنى واحد لا يتصف قابليته للحد
بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة
من جملتها المعاني التركيبية قوله يعرف بايراد هو وجه صحة ذلك التعريف ان حمل على المجموع
بجعل المسبب هو المراد والسبب هو الاصول والقواعد والملكة المسببة من تلك
الاصول وتعريف المجموع خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية قوله ودلالة الاثر على
المؤثر اقتضاء وفي تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من اشارة الانحصار
في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والخفاجي
على ما صرح به الاستاذ المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة
الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان اخذ المتبع للتتبع الطبيعية في الوقوف على
ان لها يدل على تلك التغيرات في نفس ذلك الحيوان تقصر وعلى ان طبيعية
تقتضي ان يتحرك تلك الحركات اذا تأثر من طبيعة الاهوال وملايمة الاصوات و
قس على ذلك معروض بعض الاوضاع لوجدان الملائم وحاجته عند شدته الالم
اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا قد يعم الدلالة الوضعية والطبيعية في لفظ واحد
بالنسبة اما مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من ورد الحمار انا حي قوله
بحسب تعلق الطبع اي طبع اللافظ او طبع السامع كما حققه المحشي في حاشية
شرح المطالع كدلالة الخ على الوجع قيل هو بفتح الهاء وضمها وسكون الجاء المعجمة
الشدة يدل على التحزن واما الذي يدل على الوجع فهو بالضم لا غير قوله وعرفوا الدلالة
الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مستظهرا مما نقله شارحه من عبارة
الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى هو اللفظ
ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ
في السمع وان كان خبريا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نفس
الكتابة كلية بعدم اختصاصه بشخص مخصوص محل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل
ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه ولئن
سلمنا فان المعنى كثيرا ما يكون من المدركات المحسوسة ويكون محل الخيال والحق ان الشيخ في كلامه

على الاكثر

وفي المجاز لعدم الفهم المعنى المجازي حتى لو لم يفهم احد من المجاز ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي ما اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه ما دخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجيء وبحث المحقق والمحاجز ان لك ان قولهما ذكره ان حج من ضرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا ولا التزاما مبني على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا لتوصيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحالة بما دونها اما بين كل قبيل لان سياق الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه عالم يرتق بين الفهم والقصد كان القصد لا في ضمنه كان الفهم لا في ضمنه فلا ضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التقرير بط كما حققه الفاضل الخبيصي فكون المقدمة الثانية مبنيا على ما ذكره على احد تأويلين المقدمتين في نظر الناظرون في كلام القوم لا على ما ذكره ان حج نفس قوله لا نظر لانها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قدسنا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بهلحد التضمن كلفا الحال في اللازم والحق انها اعتراض على الشارح فنيه بحثا ما اولا فلان هذا القايل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الدلالة على اللازم المراد وقد حكم ايضا باستلزامها للمطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى الحكم الثاني كونها مطابقة فلو جعلت نفي الدلالتين متمسكا فيه بالثاني في الجملة لما جعل المجيب الخ كون الارادة مدار الدلالة لم يتصور ان يتعين احدهما في الصورة المذكورة ولهذا قال ان حج لا يظهر انها مطابقة لم تضمن وضعا ظاهرا وثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة مبني على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح بعينا سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامها الدلالة المطابقية على الكل والملزوم وقد تنقت لانتفاء الارادة وقول ان حج لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكر من تقسيم الدلالات على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعهما وبالجملة الكلام ههنا مبني على التنزيل

اه ليتضح الكلية والجزئية وما يتفرع عليهما فايدة الا يصلح ولمثله الحق لفظ
في قوله واعتبر دلالته الخ بخلافهم قوله وح ينتقض تعريف الدلالات بحدود بعضها واغا
لم يتعرض لانتقاض صدق كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر لعدم الاطلاق على امتثال
ذلك مع انه يمكن تصويره فيما ان كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم
والمجموع بها معا كما فصله في شرح الرسالة والجواب انه لم يقصد تعريف الدلالا
اه ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس في ترك قيد لتشهيه شهرته
وانساق الذهن اليه كما ذكر في تعريف الحقيقة فلا انتقاض اصلا قوله فالفظ ابدا
لا يدل على معنى واحد قيل لا فايدة لهذه المقدمة اذ لا يدعى امكان اجتماع الدلالا
بل انتقاض تعريفها ويجوز ان يكون اللفظ ابدا متضمنا احدى هذه الدلالات
مع انها يصدق عليها تعريف الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكر الفاضل
المحشي فليتامل قوله اني ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فان قلت التضمن صنعه ولا
كذلك فهم الجزء في ضمن الكل كيف يكون التضمن تغيير الفهم قلت هذا من قبيل قولهم
الدلالة فهم المعنى من اللفظ اه وقد سبق منا ان شرح المحشي توجيه فلا وجه للاعادة
قوله واما اذا قصد الخ قوله لا تضمنا ولا التزاما قال الفاضل المحشي هذا يطوي
وجها البطلان ببسط وتفصيل كان فيما ذكره بحثان وجه الاول ان التضمن لما كان
فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم التضمني وهو فهمه ملتفتا ومحظرا بالبال قصدا
بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا او لم يفهم في ضمن الكل وهو بط
فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم حينئذ ان تتعدد الدلالات مطابقة
وتضمنا فلا يصح قول ان حج لا تضمنا فليس مراده بقوله صارت الدلالة
مطابقة لا تضمنا الا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود بالعبارة كذلك كما يدل
عليه السياق اولا نقول للتضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا شك
في كون الفهم التضمني دلالة والكلام بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون
في الدلالة الكلية وان ليس تضمنا ما ذكره والتزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع
تعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا يتعلق بالفهم
بل بالارادة ينافي ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك لدفع مزاحمة الغير

كان اللزوم بينيا المعنى الاعم والاخص اما في الاول فظاهر اذ كناية تصور او
تصور ونفي الحزم باللزوم منهما وتصور كناية تصور في الجزم باللزوم بين قوله
لا يستلزم كناية تصور وتصور في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم
الى اعتبار لزوم له ملزوم واما في الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم
تصور لا مفهوما تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم تصور اللازم الاول
مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو
تبعا غير ملتفت اليه قصدا تصور لازمه في بعض الموارد ولم يكن كليا فتامل
لا يقال في الوصفية فان قلت التقسيم اوضح دلالة على المتمم من المضرع
اشتراكهما في الدلالة بالوصفية قلت التقسيم والتضعيف انما يختلفان بكون
احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والآخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما
يرجع الى نفس المدلول لا الى نفس الدلالة والا لم يكن كل واحد دالا اه لا يشك
ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المرادة ههنا
لعين الامر المشار اليه بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر
لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة مقام كل كلمة
منها اي من كلمات الكلام السابق قوله ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة لا كل
كلمة اذ ليس لها ما يرادفها كل كلمة قوله ويحتمل ان يكون بعض منها دالا آه فارقت
قوله فيحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعني قوله وعلى
التقديرين وهو ان يكون عالما بوضع شيء منها قوله ويحتمل معطوف على
مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولا ثم العطف ويكون
القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يمنع اشتراك
المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد يبقى والفرق
ظاهر فافهم قوله وقريب منه ما يقال آه الفرق من الجواب بان المعتبر
في الاول التغاير بحسب الاطلاق والمعتبر في الثاني التغاير بحسب الزمان قوله
يكثر اللفظ على الحس والمعنى على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة فانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد

فلا وجه للاعتراض وغير ذلك مما يجري مجرى عرق خالص كما بين البخل والجواد
في مقام التمليح والتهكم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر اه عبارته هكذا دلالة
اللفظ في تمام معناه الدلالة المطابقية وفي خبرية الدلالة التضمنية وغير اللفظية
التزام وقيل اذا كان ذهنا قوله يخرج كثير من معاني المجازات والكنايات وجوابه ان
من يشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني
بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من
يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي
واعترض عليه بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة
لم يكن المجاز في مثل رايت اسدا في الحمام مجازا المفرد ولم يوجد مجاز مفرد وهو خلاف
ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك
ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد
ولا دخل للقرينة اصلا في لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو للعقل فمدار المجاز منه
والى اصله انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز
هو المجموع المركب بل جاز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط
وان كان الدال عليه هو المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز جزء
وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكر في مثال الاسد في الحمام فلا نسلم انه يلزم
ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في القرائن اللفظية لا العقلية وان سلمت
القرينة العقلية في حكم لفظ تقديرا او قلنا المجموع المركب من اللفظ والقرينة ليس
بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون في المفرد
فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء
الموضوع له لم تكن القرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز
مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر بل لم يكن دلالة الالتزام
وه الفاضل المحشي بان لازم لازم الشيء وان كان لازما له لكن لا شيء يكون دلالة اللفظ
على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه وقد حققنا ما لا مزيد عليه لكن فيه
بحث لانا انما نتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء

كان اللزوم

وصفي فلا مدخل لتعدد تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك
لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضع بالنسبة
الى مدلول واحد وصفي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وصفيين
اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوصفي اوضح من دلالة لفظ اخر على مدلوله
الاخر وصفي ولا سواء على الدليل على انه يمكن ان يراد بتعدد تكرر المعنى على العقل قلة
تكرر معنى للفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في دالين على معنى واحد وصفي
لكان ذكر قلة تكرر المعنى على العقل ايضا في محز قوله فيمكن تاديته ذلك المعنى الملزوم
بالالفاظ الموضوعة الخ آفيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوعة
للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ
موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق دلالة الالتزامية
اللهم الا ان يراد بالملزوم المتبوع وباللازم التابع ويلاحظ
في كل منهما الملزومية باعتبار المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل
مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل ينتقل الرماد الى الكثرة
احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة من يطبخ الطباخ ومنه الى كثرة الاكلة و
منه الى كثرة الضيفان ومنه الى الجود الحق اعني الجود وينتقل من جبن الكلب الى
كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى الفقر وينتقل
من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة وينتقل
كثرة الضيفان ومنه الى الفقر وينتقل من هزال الفصيل الى تحرمانه لاجل الضيف
ومنه الى الفقر كما يدل عليه قوله لا امنع العود بالفضال ولا اتباع الاتباع الا قرينة
الحال قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس قد فهم من الكلام السابق ان دلالة
الشيء على جزءه اوضح من دلالته على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا
المفهوم الضمني لما بالنسبة الى ما ذكر في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم
اوضح من دلالته الانسان عليه كما توهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء
كنسبة الجزء الى الكل فغاية الامر ان تتخذا مرتبة الوضوح ان لا تكون دلالة الكل
على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي

فحلئم

في حاشيته تامل قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله كانهم على ذلك غفل
الفاضل المحشي ذلك الجواب ثم اجاب جوابا مطابقا لقواعد القوم لكن في
كلامه بحثان الاول ان لقائل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم
اهل البيان لا الميزان وما ذكره الشريف بناء على ما هو الميزانيون في هذا
المقام غاية الامر تحالف الاصطلاحين ولا باس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح
جديد لا نقل عن اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس شاهد
صارح بان المراد من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكر في الجواب المطابق
يوجد بقواعد القوم من ان الاختلاف الذي في التضمن ليس باعتراف الجزء الى ما الصاحبة
اليه في بيان عدم الاختلاف في دلالة التضمن وضوحا وخفاءا قد سبق منا في
بيان تاتي التفاوت في الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على ما صرح به المحقق ان ترتب الملتفا
ولو بالذات يعني تفاوت الترتب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة
على الجزء اللهم الا ان يراد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجب في
التضمن ليس ما عناه هم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصلناه لانه يلزم مما ذكره ان
يلتفت الذهن عند ارادة الجزء الى جميع الاجزاء واحدا بعد واحد وهو مما
سنده الدفق قوله ومعنى النوع بالباء ان الواو للحال اي والحال ان معنى النوع بالباء
معنى بالاجمال والتفصيل والالف محصولة بالباء بدون الجنح والى هذا اشار بقوله
ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحالة اي بالنسبة انه جنس له بل من حقيقته فالمراد
عدم اعتبار التفصيل وهو بعد موضع نظر وجه النظر قد مر والفاضل
المحشي على الوجه الذي نقل عنه اشار الان في اللحاقات التي اوردها من
عنده ابحاث الاول ان قوله في توجيه مرادات مرح اول فهم يتصور اختلاف
في المطابقة الى قوله لا استشعار في التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف قوله
المذكور ليس بنفس الدلالة وليس مرادات مرح ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر
الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقية لان معنى
الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف بسبب الدلالة ومختلف الدلالة انما هو اللازم كما لا يخفى
في الالتزام كيف فلو كان مرادات مرح ما افاده لما احتاج الى اعتبار كمال الظن

في الموضع اذ قد بين التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم الى تم اثنا ان قوله
وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاحوال
في الوضع ينبغي عليه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة المعاني
ونحوه كما سبق من ان مرجع الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكير
الوضع فضول الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب
العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط
غير مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم ولا يستلزم
مجرد المطابقة اذ لا يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلي وما دونه
بدلالة المقامات وان لم يحفظ قد ربما يوجد من الكيفية بعينها اثنا ثث ان معنى
قوله وربما يقال اه نبه بذلك في بيان عدم تأتي الايراد المذكور في الدلالات
الوضعية لا في دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشارح بقوله اولا اه كما ظن
اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع
فلا يدفع المناقشة المذكورة الا بتكلف الرابع ان قوله ثم اذا كان اللفظ مشتركا
ان معارضا لما ذكره في شرح المفتاح من ان لا تفاوت هناك في اصل الدلالة
بل هناك مزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة وحاصله ان معنى ما ذكره في شرح
المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره هنا انه ربما
لم يكن في التعريض استعمار بذلك المقيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى
القرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكروه دليل قد اجاب عنه في
شرح المفتاح بان التراكيب التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة
اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحده ولا مع غيرها ثم
ظاهر هذا الكلام يدل على ان ما ذكر ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز
مطلقا فينتقد من سياق الكلام انه يدعي في كل مجاز من ان يذكر الملزوم
ويراد اللازم وليس عبارته نصا في هذا المقام لان قوله ثم اللفظ المراد به اللازم ما
وضع له اه يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز و
هذا لا يصلح ظاهرا وانما قال ظاهرا لان علاقة الملزوم وان كانت يذكر في بعض

اقسام المجاز

اقسام المجاز الا ان مرجع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه
خبير بما فيه من الاضطراب قد بين ان مناط البحث وجه الاضطراب الا ان في
كلامه نكتة سعى ان ينبه لها وهي ان قوله وطرائق في الوضوح والخفاء مع ان
دلالته مطابقته له توجيه الكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح
من ان دلالة التشبيهات وصفه لا اختيارية كيف وقد رده في شرحه
للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقتفى في التشبيهات هو الحاصل الوصفي فقط
ليس بشيء فان تولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو معلوم وصفا بل تريد
ان ذلك الوصفي وغاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى بناء في ارادة المفهوم
الوصفي وقد اشار اليه ههنا بما نقل من كلام كمال الدين ابن الشيخ الى وضع هذا
الغاية فلا سعى ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه ولا يعترض عليه بان الغاية التي
نقلها عن بعض الافاضل يفيد فساد ما ذكره اولا كما وهم البعض بقي في وجه الضبط
الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كون الوصف في غاية
الحسن من شبها للمعنى الموضوع وانما المشابهة بين الوجود والبدر كيف يجعل
كون العلاقة مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه
في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثم صح ان العلاقة
هي المشابهة وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا اه قيل ليس مراد الاعتراض على تعريف
التشبيه اللغوي لشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل الحلبي فيما يستفاد من ظاهره
انه دخولها في تعريف السكاكي مسلم يجب ان يلتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف
التشبيه الاصطلاحي الذي يستفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله وبقي ان يراد ثم
ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان الامثلة ليست منه وان قصد به
الشركة التي هي لازم معناه وقد يمنع ذلك بناء على ان وجه واقول تعالى اتخذ الهه هواه
من قبيل التشبيه وكما قال ابو الطيب فما تفتق الانام فانت منهم فلك المسك بعض دم الغزال
وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر منه ان مثل قائل زيد عمرو انما قصد به
التشبيه يكون من قبيل التشبيه يكون من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني وينبغي ان يراد
فيه قولنا ما كاف ونحوه ولا يخفى ان هذه الزيادة يغني عن قيد لا على وجه الاستعارة

لايبلغ درجة وضوح المحسوس اى محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظاهر عند المنصف المتدبر فتدبر فيه الخيال يمكن ان يقال انما جعلوا الخيالیات من اصل الحسیات لانها تشترکان فی ادراک الصور علی غیران الحس یدرکها بحضور المادة والخیال بدونها وهو المعدوم الذی فرضناه انما سمی هذا النوع الخیالی لاجتماعه من صور محفوظة فی الخیال الذی هو خزانة الحس المشترک الذی هو فی الجیز المدرکات الحسیة ولکنه لو ادرک لکان مدرکا بها اعترض علیه مولانا حیدر بان المراد بالادراک المذکور فی الشرطان کان مطلق الادراک فالملائمة ممنوعة لان المحسوس قد یدرک ادراکا عقلیا بدون الحواس وان کان المراد الادراک بالحواس اتحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه ادراک موجود والادراک بنفسه لا یتصور بصورته فلا غبار قوله بخلاف اللذة والالم للعقلیات عصل الفرق بین اللذة العقلیة والحسیة ان الحسیة ما یکون المدرک فیه العقل والمدرک عن العقلیات کالادراک وقس علی هذا الفرق بین الالمین وتحقیق ذلک ان اللذة ادراک وینال لما هو عند المدرک کمال وخیر من حیث هو کذلک وتحقیق هذا التعریف ذکرته فی حاشیتنا المواقف فلیطلبه منه واعلم ان المصنف لما قفی اثر السکاکی فی التقسیم واراد الاعتماد علی اصل العلامة عرف الشئ الاشئ علی ما عرفوها فالعهدة فی ایراد امثال هذه التحقیقات علیها لا علی ان شرح مکارم الاخلاق القوة الغضبیة والشهویة القوة الغضبیة هی مبداء الاقدام علی الاهوال والشوق لما التقاط والترفع والقوة الشهویة هی مبداء جذب المنافع وطلب الملائم من المأکل والمشرب وغیر ذلک من الشهوات وکتکییف الذرائقة مثال لما هو خیر وکما لها عند القوة الشهویة لا ادراکه کما یتوهم من ظاهره قوله وهو ادراک المجردات الیقینیة المجردات مفعول الادراک والیقینیة بالرفع نعتا ادراکها قوله فالمراد المعنی الذی نقل عن انه ان هذا اذا کان وجه الشبه امرا حاصلا اما اذا کان واحدا او تمام ماهیات الشئ فلا ینبغی ان یشترط هذا القید اعنی زیادة الاختصاص والضمیر للیالی او للنجوم اذا دبالیالی الیالی المستفاد من ربا الدال علی الکثرة والتعدد المذکور فی البیت السابق والاضافة فی دجاها علی تقدیر ارجاع الضمیر الی النجوم لا فی اللیل

لک فتامل لان الاستعارة انما تطلق حیث یطوی ذکر المستعار له بالکلیة مراده بذکر المستعار له ههنا ذکره علی وجه ینبو عن التشبیه لا مطلقا کما مر ایراد الاشارة فی اواخر احوال الاسناد الخبری صالحا لان یراد المنقول عنه والمنقول عنه لولا دلالة المقام او فحوی الکلام مبنی علی ادعاء دخول المشبه فی جنس المشبه به کان من ارادة ما یصلح له لفظه کما یصلح للافراد للحقیقیة واشتراط فی القرینة انما هو لصحة ارادة المعنی الحقیقی فلا یرد ان کون اللفظ صالحا لارادة المنقول منه وهو المعنی المجازی علی تقدیر انتفاء وجود القرینة غیر مسلم اذ المجاز مشروط بالقرینة المانعة وقد یجاب بان عدم القرینة موجب لعدم الارادة لاعدم احتمال الارادة وصلاحیتها اذ قد تعرا کل صنف عن احتمال المجاز وان کان احتمالا مرجوحا غیر ناشئ عن دلیل وهذا لا ینافی افادة الحقیقة القطعی بسبب ظهورها کما تقرر فی الاصول قال الفاضل المحشی فی حاشیته الکشاف الظاهر ان الکلام شرط ارادة المنقول الیه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول الیه فی الذکر لاصاب کل شرط شرطه انتهی واطلاق لفظ الارکان علی الاربعة اه مع ما فی خروجها من التشبیه المصطلح الذی هو فصل الدلالة فان قلت فالتعریف امور ما خوذة غیر لازمة قلت الکلام فی المقصود بالبحث لا فی کل ما اخذ فی التعریف کذا قد استقر فی العرف فیقال اذا صرت الورد وشبهت الصدغ الخ فیجب اولا یخفی ان لیس المراد تشبیه النکهة التی هی رایحة الفم نفس الطعم الذی هو شئ معروف بل ما یحتمله لا یقال التشبیه العرف فی دفع القبح بالکنایة عن هذا المثال یقال شممت بالکسر اشم بالفتح اشم بالضم لاستعدم الحیوة عما من شانه ان یقال انما لم یقل عدم الحیوة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذکور فی عامة الکتب لاستقضائه بقوله تعالی وکنتم امواتا فاحیاکم والاصل الحقیقة واما انتقاض التعریف بقوله تعالی لنحیی به بلدة میتا نجوابه المصیر الی المجاز باتفاق اهل اللغة قوله وان کان المحسوس اصلا للمعقول فتشبیهه یکون جلیا للفرع اصلا والاصل فیها هو غیر بین وقد یقال لیس کل محسوس اصلا لکل معقول فیجوز ان یکون بعض المعقول الواضح اقوی عند العقل وارسطة کما ان الوضوح واصلا الذی هو محسوس مخصوص فشبه محسوس اخر لیس بافضل له ولا یواضح مثل وضوحه ذلک المعقول وجاز انه وضوح المعقول الی معقول کذا

وهو كون النجوم هضا هذا ورايت في نسخة مصححة ومقروة على الشارح بعد
قوله والنجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته
بعدد وادٍ وفراق لما كان فيه وداع موحش كالتخييل لتعدي به العين وتابت
حديثه الاسماع الصدور الاعراض والباقية للملابسة وضمير فيه لليل او الفراق
وبقي وجود الوداع اكافيه مع ان مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة
الايحاش بناء على ان وجود الوداع سيتدعي سابقة اتلاقي فيه بعدم المقتضي لعدم
اتلاقي عن اصل مورث فرباية الملا والموحش اي مورث وحشته صفة ليل كما تقتيل
يعدى به العين اي يكون ذا وشح مجرد رويتوبا بجر اي تمتع ولا تقبل الاسماع حديثه الصادر
عنه ولنم بطريق العكس ان هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله
الكاكي لما فيه من تقليل الاصول ومن جعل تشبيه المسد بالنور اصلا وتفريع البدعة
عليه لما صرح به الشارح في بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طارئ عليها
قوله بين الدعي صفة للنجوم لا ظرف لاشتراك وانما ظرفه قوله لاح فتح قوله وعلم ان قوله
سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب في هذا المصراع لاحتمال ان يكون في المصراع
الاول والمعنى وكان النجوم بينها وجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تطرق للقلب
الثاني كما بينه قوله حتى كان البدعة اي التي بلغ من سنها لا يخفى ما في اسناد اللمعان الى
البدعة التي كالظلمة من الركاكة وقيل لا يتظر في الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور
وانما لم يجعل ابتداع مبتدأ وخبره بينهن والجملة صفة لسنن لان الظاهر لاحت
وتخوذلك مما يفسد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها مودية الى
المعنى المراد وبعضها غير مودية اليه فان حمل على الوحي المودي كان تعليلا للخوض مصلحا
وان حمل على الجميع كان تكثيرا له مفسدا قوله في كورها كورا بالسا او ثوبا او قطنا فيه شد
على ترتيب اللف وقد يعترض على كون من القطن فضلا ما بد ليس مساويا للكرباس
او يصدق على ما سيجي بعد وجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع
اذا كان فضلا بعيدا حصول اللحم في كمان اه والصواب ان يقال حصول اللحم في كمان
بعد حصوله في اخر لان الجوهر الفرد متحرك عندهم وليس بممكن وللخير عموم والحق السهم
المذكور اللهم الا ان يريد تعريف حركة الجسم لا تعريفه مطلقا قوله نظرا ان المتعارف ان

قلت

قلت فليعطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل
الكيفيات المدركة بالحواس نوعا حيث قيل بالبصر او بالسمع او ندا في خروج
شيء من المذكورات في خلال التفصيل من تلك الانواع مرارا كالاستقامة والانحناء
والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل الاستقامة والانحناء بيان غير لائق بحسب الحقيقة
حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فيعلمان بحسب الحقيقة
ايضا فان للكتلة المجوفة سطحان مقعر ومحدب لانه لا خطر فيهما بالفعل لعدم تناهي
سطحها وضعا كما في اوتار الاغاني الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى التغني وهي
بحسب متعارف اهل الالحان اوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات
النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها قسمة للحرفة والمراد بها الطعم لا بد له من
فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهي الكثيف
واللطيف او المتوسطة بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل
اقسام تسعة ينقسم الطعم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة
وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في
اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت
القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت
الرسوبة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا
خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم وما هي خالية عن الدلايل كيف
والافيون مسا بد والعسل حلو حار والزيت دسم حار لوجه آخر لا يحتمل المقام
ذكرها قوله والعفوصة والقبض والفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده
والعفوص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض
عليه بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير محصورة في التسعة
وان لم يقتض فلا معنى لعدها نوعين قوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم
وسمي حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعم الكثافة اجزاءه فلا يتحلل منها
ما يخالف الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم
هو الثاني على ما هو المختار قوله من شانها تعريف للمختلفات وجمع المثلث كلات اما

ملك الحالة الارادة الانتقام ويراد بقيل لا تحركها الغضب لا تحركها اسباب الغضب وقد يقال
على تقدير كون الغضب لنفس لتحركه المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا اتصلت بها حركة
هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى كالصورة الوهمية اشبهة المخلب المصوم في
كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري
النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري
نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية
لان النسب والاوصاف بسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري
عطفا قريبا من العطف التفسيري كالمضاف الشيء بكونه مطلوب الوجود والعدم
مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا مقررا في ذات المطلوب هو وصف اعتبر الفعل
بالنسبة الى الطلب القايم بالنفس قوله او كالمضاف الشيء بكونه موجودا وهي محض مثال الاعتباري
المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناول
في الطرفين قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح اه اي لعموم ما هو بمنزلة الواحد الحقيقة
الملتئمة من امور مختلفة وهذه منتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال
وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه حقيقة
ملتئمة واما اوصافا اه قوله وفيه نظر ستعرفه اي في هذا التقسيم المستفاد من المفتاح
ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي اه وحاصله ان الحقيقة الملتئمة
كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلة الواحد وجوابه ان المراد من الحقيقة
الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة اتيانا بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها
مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة الاخذ كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى
في الوصف حيث قال واما اوصافا منتزعة من مجموعها اما هيئة واحدة حقيقة
والمتعدد الذي يركب منها هو بمنزلة الواحد حقيقا اما حسي او عقلي او مختلف الذي
يقتضيه النظر هنا الصاب انه لا معنى لتركب الحقيقي من الحسي والعقلي ثم قد يبنى
الامر على المسامحة وعدم الانصاف فيعد المركب من العقلي والحسي مركبا من امر مجرد وبدن مادي فالاختلاف
المذكور انما هو للمركب الامتزاجي دون الحقيقي قوله والحسي طرفاه حسيان لا غير اي وطرفا الشبه
طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جايز في وجه الشبه للمركب

انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة منصعة فاذا ثبت في جسم مركب من
اجزاء مختلفة بالالطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسايطها شديدا
في الغاية سهل للطيف منه فيتبادر الى الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف
بسببه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فمبغوض الاجزاء سهل تفرقها
يجمع بالطبع فان الطبيعة علة للضم والحرارة معدة لذلك للاجتماع ضب اليها كما ان
الافعال الجمعية انها والبرودة من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات
وكر الشيخ في الشفاء ان البرودة يجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا
هو الظاهر من قوله وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما
عند غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليس الامن
الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال وفي من الكيفيات
الاستعدادية واللين عديم الصلابة عما من شانه ذلك كالبلة والجفاف قال
الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف مقابلها وفيه
بحث لان صرح في حواشي التجريد بان البلة وهي الرطوبة الجارية على سطح الجسم المتصل
جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب بان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق
على الكيفية المقتضية لسهولة الاتصال ولا ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة
بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد مما ذكره المحشي ههنا والمذكور
في تلك الحواشي معنى اخر يروه تصريحه في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان
يمنع عن الحمل على الكيفية قوله واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي بعد
من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي قد منها ما يقابل المعنى المذكور
وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة
قوله على استعمال موضوعات ما اراد بالموضوعات الالات يتصرف
بها سواء كانت خارجية كالخياطة او داخلية كما في الاستدلال و
هو حركة النفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلايم قوله في تفسير الحلم
لا تحركها اسباب الغضب فانه يدل على ان الغضب حركة للنفس لا نفس حركتها فلما
ان يتمم تفسير الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدأ

غير للانتقام

من الحسي والعقلي وانما يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجزءان فلان تحقق
وجه الشبه في الطرفين ليستدعي تحقق كل من جنسه فيهما والحسي لا يتحقق فالعقلي ولا يقوم
واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وخبر وجه الشبه ليس به فلا يصدق
سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا فمعنى قوله الحسي اما ان وجه الشبه الحسي
سواء كان معتبرا كلا او جزءا فدخل فيه خبر المتعدد واما خبر المركب فليس
بوجه شبه فلا يدخل فيه فافهم قوله لا جسما او قائما اه اي لا المعاني ولا المجردات
فالحسي اصالة في فلا تقف بالجوهر الفرد على انجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي
فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا ولا يدرك
يقال التشبيه بالوجه العقلي بالوجه الحسي الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي قوله بالوجه الحسي في
موضع الحال اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي قوله تقرير السوال ان يريد ان
تقرير السوال بقياس مفصول انتاج مركب من قياسين او لهما من الشكل الاول هو لف من
موجبتين ينتج موجبة كليتين انيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس
الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي المطلوب وهو ان لا شئ من وجه الشبه بحسي
بابي هو ان يكون غير عقلي اطلاقا الصادق بهو او بغيره هو راجع الى التحقيق لكن وجب
طرفي الحسي حسيين فيقدر اثنى عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلثة كون
الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه ويكونه مركبا حسيا
سقط ثلثة اخرى ويكون المتعدد حسيا سقط ثلثة اخرى ويكون مختلفا ثلثة اخرى
قوله وفيه مسامحة لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي ومثل هذا التسامح
موجود في طيب الرايحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرايحة لا طيبها والمذوق
هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفي وان يجعل اضافة الطيب الى
الرايحة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرايحة الطيبة وكذا الطعم ولذة الطعم بل الحق
انه لا احتياج الى التوجيه المذكور في الخفاء ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا
ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله قوله والجزئية هي على وزن الجرعة وقد يترك همزته
فيقال الجرة كالمرة كما قالوا للمرء مرة قوله ويقال جرد الرجل في بعض النسخ بلا واو والصواب
والاتقال وجرده ليظهر الارتباط قوله مختصة بنبات الانف اي الانف الناطقة بترتيبه

هو كلامه

احر كلاما منه والا فلا سد بغض جوابية واذا قلت المرجل القليل المعاني المغاني بالغين
المعجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغنا بالفتح وهو النفع فالعلم يوصل اه
اندفع بهذا ما قيل انظار ان العلم ليس بضروري الايصال فلا مناسبة بين يسر الهداية
فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع
ان العلم ليس بضروري الايصال الى العمل لكن ضروري الايصال الى العلم والفرق بينه و
بين العامل والالم يكن علما فتامل قوله وفي وحدة بعض الامثلة اه وجه الالم بقصد
في شئ من تلك الامثلة هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد
ههنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكن قيد بمعنى اخر جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد
والتركيب فتامل قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم منا في اول الفن الاول
انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالجوهرة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر
ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل الستة الادراك كما ان الملكة كذلك
بمعنى ان لا يكون قبيل عليه عدم كون الشئ منتزعا من عدة اشياء وهي مادته واجزاء لا بانيا في
انتزاعه لا يخفى من عدة اشياء هو طرفاه وهذا بين فوضح بما يستحق الفاضل المحشي في
بحث الاستعارة التمثيلية وستدل عليه ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركب
المنتزع وان اتسع حتى ذلك قوله محل نقل هذا هو النظر الذي اشار اليه في فتح تفهم
وجه الشبه الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان
الرشتة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة
لشئ واحد كما ذكرناه فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله لما حصه بنظمه والى الثاني
بقوله او اوصافا اه ولا فساد فيه فليفهم قوله احسن من الحلاح لفظ احسن عالين مهملتين
مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والحلاح بحيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة قوله وقد لاح
في الصلح الشريف كما ترى الكاف في مثل قولك كما ترى ليس للتشبيه بل للتاكيد والتقييد والمراد ان اتصاف
الثريا بالنسبة المذكورة امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قولك كما ترى متاخرا عن قولك كعنود
ملاحبه لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب كما ترى وجهان قريبان
في موقع المصدر اي عظم ظهورا مثل ما تراه قوله وقد جاء تشديد اللام كما في هذا
البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم اهو لغة ام ضرورة وقال شارحه الدينوري

الشبه يحكى فى الهيئة لانه نفسها على ان المراد كما صرح به ان رجع وول عليه بان المصم
الموصول فى الموضعين بالهيئة فلابد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام فى الخاص
كما قال المحيو ان يحكى الان ان اى يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تفسير عبارة
الشيخ فانها بعيدة حال التشبيه وضمير يحكى فيها عايدا الى التشبيه لما الى توجيهه فنقول
منها كون الهيئة وجه الشبه بلا شايبة تعسف قوله احدها ان يقترن بالحركة
غيرها فى التركيب احتاج الى التقدير اولا عايد فى الجملة الخبرية الى المبتداء لان
فاعل يقترن هو غيرها والضمير فى غيرها عايد الى الحركة فبقى احدها بلا عايد فلابد
ان يقدر لفظ فيه اى ان يقترن فيه بالحركة غيرها او يقال اللام فى الحركة عوض عن المضاف
اليه اى حركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه وهذا ايضا انما لزم من تغيير
عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عايدا الى المبتداء بلا احتياج الى تكلف ثم لابد
ان يقدر المصدر لغير الصريح المتولد من ان المصدرية فى قوله ان يقترن بالحركة
غيرها ما هو الفاعل ليصح حمله على المبتداء الذى هو عبارة عن وجه الشبه و
هذا التقدير لازم فى عبارة الشيخ ايضا لكن لزومه فى الموضعين انما هو اذا جعلنا
قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها و
اما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والحركة صفة
للهيئة ولا حاجة حينئذ ايضا الى اعتبار الربط فى كلام المصلان الضميرين المتبدأ اقول اعلم
ان ما يزداد به التشبيه دقة وصعوبة ان يجب فى الهيئات اه لفظ ما فى قوله ما يزداد
ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المصنف بل عبارة عن الاحوال
اى من الاحوال التى يزداد بها التشبيه دقة هذه الحال وهى الخبر المذكور قوله والتفاوت
ان تختلف هيئة الحركة سلخا اعادة لفظ الهيئة اعتراض وكر ضمير غايدا الى المبتدا لاتحادها
مع المبتدا قوله والشمس كالمرأة فى كف الاشل هذا يريد ما الاشل المفلوج بل المرتعش اذ فى كفه
يودى للهيئة المقصودة قوله مع تموج الاشراق مع وضع الطلوع موضع المصدر
مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اى كائنة زمان تموجه فقال بدله
اذ هو مصدر محدود وقال بداود وهو ما معنى ظهر له ذلك غير الاول اشارة
الى ان ما على بداء ضمير راجع الى المراد اى المعلوم بدلالة المقام قوله فان الشمس لها حد

وليس بقبيح قوله اى بفتح نوره النور بفتح النون الزهر قوله كما قدر اد بمقدار مخصوص مجموع مقدار
الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع
مقدار الثريا من طولها وعرضها ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار
الثريا ومقدار العنقود قوله ويجيء ان المفرد قد يكون ادفع لما يتوهم من ان المشبه به
وهو عنقود ملاحية حين كل كذا مركب لا مفرد قوله كان مثار النقع المثار بضم الميم اسم مفعول
واضافة الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اى النقع المثار فقد اخل بكثير
من اللطايف المراد من اللطايف ما سيذكره من المعانى المختلفة وسر اظلال الماضى
بها ان تلك المعانى انما يفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن للتهاوى حال كونها مقارنا
له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدال على الحال اما اذا جعل ماضيا فالمتبادر حينئذ هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه فى الزمان الماضى بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه و
بهذا ظهر ان تضعيف الفاضل المحشى فى شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اى تساقطت
ليس كما ينبغى فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى قوله بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد
الياء واما ضم الهاء فهو بمعنى الصعود قوله من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل
واحد من النقع والليل ولو قال سبيل النقع الذى من جانب لكان اظهر وانت خبير
بان قوله قسم جانب متعلق بقوله شبيه اى مقصود الشاعر اعتبار هذا التشبيه من جانب
واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل قوله فى حكم الصلة
للمصدر الخ لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المصدر ولكنها صلة
للفعل الحقيقى الذى فى ضمنه اعنى المصدر حكما فهو لم يخرج ان العجاج النقع وصل
السيف اى اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشئ
فى الماء سوبا اى سفل وحله من رسب السيف اى مضى فى الضربة لا بطايمه قوله
يعلو وقوله والارتفاع والانخفاض وفى بعض النسخ نه سو من رست اقدامهم فى الحرب
اى ثبت والاول اظهر واحتلام الحرب بشتداده يقال احتدم انها بمعنى التهب واحتدم
صدره ولان غيظا ويوم محتدم شديد الحر بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة اى
يناسب المقامة والمصاحبة لانه نسبت عليه حكم الاثارة كما سيجىء على مكرى
الشمال المذكور حكم الضراب قوله ما يجب فى الهيئات ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه

الشبه

النظاره تعليل بمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمراة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احدّ الناظر اليها لعلم حرمها اه **قوله** بحذف الهمزة اى فارى قلبت الهمزة ياء ثم فعل به ما فعل **قوله** فانطباق مرة وانفتاحا ان الفاء للسببية كانه جواب للسايل عن وجه الشبه بين البرق والصحف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح به الشيخ في دلايل الاعجاز لهم الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزاءه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشرا صوره والطباق انضمام اجزائه بحيث يصير مجتمعا من الانصار بالكلية **قوله** ومن لطايف ذلك قولك عرفي صفة الرياض صفت سرواه ضمير صفت اى احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع قينة وهي الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس نظن القينة المغنية وليس كذلك وقوله تلحفت اى تغطت حال من القيان لو وصف لها ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني وفي اتيانها تلحفت على تلك ايماء الى احضار الراس وتمامه فان اللحافة ما يستر المراة من راسها الى قدميها وحضر الجر من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار وايصال الفعل اليه اى لحضر الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفاء فكانها للترتيب والتعقيب معنى اذا حصل تشبيه السرو بالقيان فتشبيه للتشبيه الثاني والواو في والريح جاء بمثلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح مؤنث سماعي قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شيء بامر ربها بناء على ان تاويلها بالمذكر كالهواء اليماني ويميلها حال من ضمير جاء او خبر جاء بعد خبر معنى الصيرورة والخمل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف المد والين لا يلزم رعايتها وسر هذه اللطافة ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لان في راعى الحركتين حركة الميول للانعطاف والعناق وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون لاني اثانيه من سرعة زايدة تاوبة لطيفة لان حركة النجوة المعتدلة وحال رجوعها الى المعتدل اسرع لا محالة من حركة تاتي حال خروجها عنه كما نها من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه المحل فيندفع اسرع من حركة من سبهم بالدون لان اعجاز الحوف اما اقوى من

اعجاز الرجال كذا في الايضاح من جدل الله لا من جدل الانسان اشارة الى دفع التناقض الظاهر بين قوله مجدولا وقوله لم تجدل **قوله** وقول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق ان البيت للاحصل وللصفة الخايب والمراد ههنا اليد وقيل الحد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والعاسر ما هو يتقوم النوم من الفقد فان النوم ريح يقوم من اعشية الدماغ فاذا حصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام واللوثة الاسترخاء والبطو والمطى التمدد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحيوة فيه بالمحب الذي يرتحل حسه وهو يدّ صفحة لاجل توديه لطافة لا يمانه الى ان للحب في هذه الحالة في حكم الاموات **قوله** لم يحملوها اى لم يعلموا بما فيها وقد ذكر العلم لتحقيق الحمل على طريقة التهكم كانه اولا نهم لما لم يعملوا بما فيها كانهم لم يحملوا فجعل جهلهم كلا جهل لعدم علمهم **قوله** وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه به اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبعد ايذعم ما يقال لما ان الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها كيف يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه به اذ روعيت فيه امور تناسب هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزل والتمثيل والحال ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التوراة كذلك فلا اشكال **قوله** يقال ابرق القوم اه ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم فوما اى املهم لهم برقا فان اراد الاستعمال هذا بالطريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة الى ذكره اث رح ولا نزاع فيه فلما راوها اقشعت يقال فشعت الريح السحاب فاقشعت اى صارت ذات قشع كما يقال كتبت فاكتتب والهمزة ههنا للصيرورة لا للطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع وعاقشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري **قوله** زيادة ترج الترج ضد الفرج فالباء في قوله ما تصال بيت الباء التي تدخل في المشبه اى بيت الباء صفة بل للالة كما في كتبت بالقلم **قوله** فان قيل هذا يقتضي ان حاصل السوال انه يلزم مما ذكر تم في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة

التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق
بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد دوارا دبا بواحد في قوله تشبيها واحدا
ما يقال المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد زيد يصفو ويكدر الدر صد الصفو
وبابه طرب وسهل قوله وليس نحو قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين قيل
فيه نظر لانا لما اعتبرنا قولنا يصفو ويكدر بعدم دوام احدى الصفتين ومعناه
ان زيدا ينتقل من احدهما الى الاخرى كان ذلك زيدا على الجمع بينهما لان الانتقال
من احديهما الى الاخر امر وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من
التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام ابن رشيق والحق عندي
ان حقيقة التشبيه حاصلة فيها وان لم تسم في الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد به
التمثيل في حقيقة فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر لانا نسلم عرض ذلك لابن رشيق لكنا ننبه على ان
هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا اسلم المجيب ذلك كفر جوابا بالوفاق
وليت شعري ان اي مقدمة من مقدمات صارت من دفعه بما لجاب قوله احدهما
انه لا يجب فيها ترتيب الظاهر تشبيه مركب وجهه تردد ويمكن ان يقال حاصل الفرق الاول
ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب اصلا وفي المركب قد يجب فيكون هذا الفرق
بالنظر الى بعض المواد فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والضيغم لم يذكر وجه
التشبيه هنا بالمثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الباس في الاول والجود في الثاني
والمضاء في الثالث فظهر قوله اي نزول الذكر على الانثى قيل ان الغراب يحضنه
حتى ليس له الا المطاعة وفي كلام علي كرم الله وجهه ان صلح ما نقل اذ لا سفاد في
الغربان الطاووس نفيس الغراب قوله من التضاد كالجمع بين الضدين فان خلاصة الكلام ان تشبيه البنان بالاسد يوجد التضاد وصفها اعني اللين
والسجاعة لان هذين الوصفين يشتركان في ان كلا منهما للاخر فهذا المناسب يدعي
ان هذين الوصفين يتحدان فيشبه احد موصوفهما بالاخر فزوا وتمليحا فقوله
ثم ينزل منزلة المناسب اشارة الى جعل احد الوصفين عين الآخر حتى يحصل
هناك معنى واحد مشترك من الموصوفين وقوله لاشتراك الضدين فيه
توطئة لهذا التنزل لفظة ثم للتراخي في الرتبة قوله بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون

بلاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرحه للمفتاح والجملة التمليح بالنظر الى
الاسم مطلقا والتهكم بالنظر الى الحال المشبه بخصوصه فليتدبر قوله وان قولنا هو حاتم
مثال للتمليح ليس في شرح العلامة سوى ما نرد على من جوز كون مثال ما اشبه
بالاسد للتمليح وليس فيه القدح بان مثاله هو حاتم انما هو للتمليح فقط الان
السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان اشبه قد ينزع من التضاد بواسطة تمليح
او تهكم وهما اشبه بالاسد للجبان وانه حاتم ثان للبخيل ورد العلامة
على تجويز كون المثال الاول للتمليح وفهم منه انه يجوز كون المثال الثاني في زمان قلت
فلا يفهم منه صحيح كون المثال الثاني للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم قلت معناه لا
للتهكم فقط كما في المثال الاول قوله قال العلامة المرزوقي في شرح مقالة اشارة
الى ان قوله المصير بواسطة تمليح او تهكم بلفظ وليس لا تمتنع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد
قوله انا في من الى انس وعجز البيت الشقيق ابن سلمة الاسدي من حماسة الجهود
اي ذاب الفضية الفضفاض كما مر وفي بعض النسخ تغير الضحاك فلان على هذا المعلوم
بمعنى اوابه الضحاك اسم الى انس كذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك
من الملوك الماضية قتله الافريدون الملك اطلق على ابي انس تمليحا وهزءا قوله كان
للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها وخبرها لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان
الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه
للزوم تشبيه الشيء بنفسه قوله والحق انه قد يستعمل هناك وقال الكوفيون و
الزجاج كان يجيء للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض
ليس بها هشام اي بان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة
والتقييل انما جاء باعتبار انها جواب عن سؤال من الحال مقدرا جيء بالمراد
بالظاهرية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يشير
بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالضيف وما نه يحتمل ان هشاما توفي خلف
من قبره كما لم يميت قوله اي في الكاف ونحوها يريد ان الكلام على طريقة
الكناية كما تقرر في نحو زيد كالاسد لا يخفى لان في الكلام مقدرا قوله اي حاله وقصته
المجيبة ان المثل في الاصل خبر بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثيل

كشبه وشبيه ثم نقل الى القول السائر المثل فضربه بمورده ثم استعير للقصة او الحال او الصفة
او كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يعرفوا مثلا ولا اراده
اهلا للتنبيه الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله او كصيب من السماء الصيب
فعل من صاب يصوب اى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا ولا يفرد
اخر لتحمل لتقديره مثل ان يقدر كمثل ماء او يقدر كنبات هاد على ان الله تعالى لا يصلح
لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذات النبات قوله من انصاري الى الله
الاية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع نام نصر كصاحب وصحب على
قياس راكب وركب وجمع صحب كزنج وافرخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح
معنى من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله تعالى فالاضافة في انصاري
من اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون
معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابق الجواب اعني قوله
نحن انصار الله اى نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضافا اى نحن
انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قوله نحن انصار الله من
اضافة احد المتشاركين الى الآخر ومعناه نحن جند الله ننصره معه فاى ترجيح
للتوجيه في الاضافة الاولى واى وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف
قلت اما وجه الترجيح فهو ان ما ذكرته يقتضي صرف الكلام عن ظاهره في
موضعين الاول في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله حتى يلائم
التشبيه المقصود من سوق الاية الكريمة مع انه صرف قبل الضرورة والثاني
في قوله تعالى نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك الفاضل صرف واحد لعدم الضرورة
الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الامر الذي هو اجلى بالنسبة الى القارئ الكلام
على ظاهر عند عدم التاويل بوجه ما فتامل قوله والزمان مقدر اى اتيكم زمان خفوق
الخ هذا مذهب جمهور النحاة وعند بعض القارسي ان المصادر يقع في الازمنة
فيجعل سعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والخفوق التغيب قوله علان
الاتيح لا يكون ظليا اذ المشبه به حينئذ يكون مذكورا لا محالة قوله ويلزم قولهم
نحن انصار الله المراد ما لا ستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون

لا الاستلزام

لا الاستلزام العقلي قوله اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه والحواري من الحور
وهو البياض لان الصفوة قيل كانت اصحاب عيسى عم يحورون الثياب اى يبيضونها او
يقال هو خلصاني وهم خلصانى اى خالص يستوى فيه الواحد والجمع والخلص كالحدث
مثل الخلصان واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الاية اى بين لهم وصف شبيه الحيوة
الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها وصفتها الغريبة فلا ينبغي ان يعرج عليه
يقال عرج على المنزل تعريجا اذا حبس مطيه عليه والتعريج على الشيء الاقامة عليه قوله
قال صاحب الكشاف لو لا طلب هذه الغاية مرجحا اه فيه بحث وهو ما ان الصورة
المنتزعة عن الصيب ولا بعده لا يصح تسميتها بالمشبه بها بل المشبه بها الصورة المنتزعة
عن دوني الصيب معه فتدبر دوى مزوري ويكن دفعه فتدبر قوله سو هو بين
فهذا قول البيدا اى في انه ما يلي الكاف ليس بمشبه به وانما كان بينا في هذا المعنى لان
تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا انما يتقدر
هنا مضاف اى كمثل ماء بقرينة ذكره في المشبه به والواو في قوله واهلها ما حالية
واهلها مبتدا وبها خبره ويوم ظعنهم ظرف لهي للتنبيه بلاغ خبر مبتدا محذوف
اى هو بلاغ والبلاغ جمع بلغة او بلقعة وهي الارض التي لا شيء
بها وفي الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع لما فيها
من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا لامتناع الاخبار بالظرف من غير الحذف
وهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اى يشبهون
الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما المال والاهلون الا ورائع
قوله ولا بد يوما ان ترد الودائع قوله وما القوم الا كاشباه وضونة قوله يحول لها دا
بعد ان هو ساطع قوله وفي كون الفعل مبتدا عن التشبيه اى كيف ان نقال لما استفيد
الجعل من الفعل انشاء ذلك الفعل عما تشبيه النبتة لان كون زيد سمي ممن حال
التشبيه من القرب والبعد فكان اصوب ان قلت فليجعل كلام المصنف على حذف
المضاف اى يبنى عن حال قلت لا يتم التقريب بل يكون المناسب ان يذكر هذا الكلام
في بحث احوال المشبه قوله والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه لكن التشبيه يميز الناقص
في ابتداء وسنى على اخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عايدا الى المشبه الذي هو كالمتبوع

ولو كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم
لبيان امر المحكوم عليه فلا استبعاد في ذلك لان الكر بعض ثم الغزال فيه
اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه قوله او مقدرها اى اذا علم
مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما ترك لظهور ما ذكرا ولا مرفوع معطوف
على بيان امكانه اذ لا معنى له وتقوية شانه الضمير في شانه راجع الى المشبه وان لم
يجر الحال فقوله شانه بمعنى تقويه حاله قوله من لا يحمل من سجيه على طائل الطائل
العاية يقال هذا امر لا طائل فيه اى لا غناء ولا مزية وعلى يحتمل ان يكون
ان لا يكون زايدة كما في قولك له ان الكريم وابيك يعتمد انما لم يوصل بما
على من يتكلم وطائل فاعل يحصل ويحتمل ان لا يكون زايدا تفعفاعل يحصل ضمير
راجع الى الموصول كما هو الظاهر ونفس يحصل معنى يطلع لتقدم الحيات
وفرط الف النفس بها لان النفس في مبدا النظرة خالية عن العلوم لم تجد احساسها
للجزئيات بواسطة الات وبتجربها لما بينها من المشاركات والمباينات امكنها
يحصل لها علوم كلية هي العقليات قوله ما عده في قوله ويوم كظل اه البيت لشرمة
بن الطفيل او لابن الطثرية وبعده لعل عدوه حتى اروح وصحتي عصاه على
الياسين شم المتاخر كان انا ريتها شموا عشر قوله او ريا على الطف عوج
للناجر بعدم الذق للحمر وعنا حال منه اي تناول دم الذق صادرا عنا او لغو متعلق
بقصر والمزامر جمع مزمر وهو العود الذي يضرب به ويحاله بالفارسية جاربارد و
اصطكاكها مرتب بعضها بعضا وفي الصحاح اصطباق يدل اصطكاك وهو الضرب
الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون
معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح نقيض الغدوة وصحبه هنا جمع صاحب
مثل فرسه وفاره والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف جمع استواء ما عداه
والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشم الانف كناية عن الرفعة والرياسة
والشمول على وزن القبول الخمر والاوريكسر الهمزة وضم الواو وتشديد الراء الخمر الدرد
وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اورون والطف اسم موضع بناحية الكوفة والمعنى
جمع لعوج والمناجر جمع منجر وهو الحاقوم ومثلها المنجوة مشبه او اني الخمور وقد

فتحت

فرعت وعميت بطيورها واجتمعت عشيه ما على اللطف معوضه الخناجر طللنا عند
باب ابي نعيم طللنا بمعنى نزلنا في النهار وقال نفطويه تقدم الغوق قوله من اشار قوله
اذا هتم الفي بين عينيه عرمه ان البيت سعدين ناشب ومطلع القصيدة
وقد سبق وهو قوله ساغل صف العار بالسيف حاليا قوله على قضاء الله ما كان
حاليا وبعده ولم يستدن في رايه غير نفسه ولم يرض الا قايم السيف صاحبا المراد
بالعزم المعزوم عليه ونكب بمعنى نكب اى انحرف وانتاب جانبا اما على
الظرفية اى في جانب او على الحالية اى متجنبا اعرف واشهر لا على الاطلاق
بل يحتمل ان يكون كذلك عند انتياب الناس مع فلان لان الامر تجاوت بحسب الرسوم والعادات
وفلا بوجد وصف يعم امر اشتهاره كل الناس قوله نقلا الامتناع وقوع المشبه به قوله نقلا مفعول
له لا يراده وقوله لامتناع مفعول به نقلا واللام رعاية وليست طرفية لتقيد النقل الامتناع
عند حضور المشبه فيه بحيث لان الاستطراف ان شيء من مشاهدة حضور المشبه به مع المشبه كما
في حديث المنفج لا نقل فيه بصورة النادر اي الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الجميع
فلا وجه لذكره قوله اي استطرف النوادر رده الفاضل الخفي في شرح المفتاح
بان بيت بحسب لفظ المفتاح في قوله استطرف تقييد كونه لنقل الامتناع بل هو مطلق
لفظا فالتقييد من استطراف النادرة بانه نقل لما ذكر من الاستطراف لا محلو عن مسامحة
وفيه نظر لان العلامة يحمل ان يقيد لفظ المثل معناه ويجعل الاشارة الى نفس استطراف
واما التفصيل الذي ذكره فالامر قوله وقيل معناه مثل ذكر من تعريف المجهول فيه حذف
اي عن امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه متجوز بلا شبهة كما صرح
الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه به في التشبيه
الاستطرافي اما اعرف بوجه او اقوى فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان
اندر حضورا في الذهن كان في الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان الجزاء المذكور
ليس اعرف بالهيئة المشتركة وهي اقوى فيها من المعرفة حسبما وقد وانت خبير
بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيرات قولهم المثل وما ذكرا ان قوله او معرض لا
داخل في حيز قوله لم يصح او اقع جزاء الاستثناء كون المشبه به اعرف واخص

واقوى كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله لا يبعد ان يكون ان يعني لما لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حاليا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التعريف لا يبعد ان يكون مراد السكاكي اه بقي ههنا شئ وهو ان المفهوم من قوله نعم لا بد فيما يكون للتنزيه او التشويه لو الاستطراف ان يكون التشبيه تاما في الاستحسان لو للاستقباح ان يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو ما يسمى ملاحا ان الغرض يضفي التنزيه من مثلا والعرق ط فتامل وصه مجدور المجدور ما عليه اثار الجدري والسلحة البراز تقرتها اي نقبها بالمقار والديك بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك قوله وفي لفظ قد اشعار بان اثر النقر باق في السلحة بعد لانه لا يزول بالبرغان وانما اشعر بقربه لانه للتقريب قوله ولا زوردية الواو بمعنى رب ولازورد بالراء المهملة الخالصة لان التي باشربت صورة الشين لا يستعمل في كلام العرب قوله يجوز ان يريد بها وعيتمل ان يبقى التوافيت على حقيقتها وح يكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما في الاول صفض بها اي ضعفت تلك التعامات من حلها والحث بسبب ثقلتها فالضمير للارفردية لمشاهدتها عناقا العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة قوله غض طرف الغض الكري وطرف الفاء من طرف لونه اي برق وتلالا قال الشاعر ... بريك هل ضحكت اليك ريا قبيل الصبح او قبلت فاء وهل رفت عليك مروة ريا رفيف الاقحوان في نداها كان ميل السويس قيل هو من وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر ان يوتى بضمير راجع الى الطبايع قوله كتشبيه الجايع ان حكي ان قاضي سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجده الصاحب متغذا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسنجري واشار الى ندمائه ان يمنعوه فاستطرف كل منهم حتى اتى النوبة الى شريف فقال انتهى الى النفس من الخبز فلم الصاحب بان يقدم له مايدة وهذا الكلام محمل لفظ ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص في الحمد ولو في الاعرفية والاتمية لا النافي في وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال الاهتمام عرض عايعالى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال فظا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظ فمن قال ما في الكاسوني تسك فان قلت قوله فمن مثل حول على التشبيه وورد به على التشابه فيتنا قضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كما لا يخفى

على الناظر

على انه تامل ولو سلم فقد مر جواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام اسلوب وانثني اسلوب آخر فلا محذور قوله من غير قصد الى المبالغة انما لم يذكر عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يوتى فيه بالتشبيه لان اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار اليه ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد اه قوله وجب حمل الغرة مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ فمتى اريد شئ من ذلك لم يستقم اي العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه الايرى الى قولك الت رح لانه اريد في ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتمية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة الادعاء فان اريد المبالغة وايهام الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء يتبعين العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه فذلك فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف كلام الشيخ على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى الحكم التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فان المناسب ان يتعرض لنوعي التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصودة في الثاني دون الاول وليس مقتضى التشابه تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما صحت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينها ضرورة وانت خبير بان كلام نقل كلام الشيخ يوبد ما ذكره ذلك الفاضل قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول ههنا انما يوجد في بعض النسخ قوله وربما ان العكس يستقيم في التشبيه اي من غير ان يبعد تشبيها مقلوبا قوله فان المشبه وهو الشمس غير مقيد عان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها مكونة مقيدا قلت الحركة انما يلاحظ في وجه التشبيه فلا يقيد المشبه فتدبر قوله وهو تلفه متفرقة في ايام السماء ان الموتلفة المتلالاة واديم السماء وجهها وسرقتها الصافية نصب على المصدرية قوله والمشتري قد امه جمله اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان في ضاحي الرفقة اي محل عالي الرفقة من قبل تجدد حال من المستتر في قدامه الراجع الى المشتري او جمله خبر والمراد رفعته في المنظر بان يكون مثلا في منصف الشرق وكون المريخ اقرب الى المشرق والا فالمريخ في الفلك الرابع وهو المشتري في الخامس وقد

اسرجت صفة للمفرف قال الفراء تسكين اليم في شمعة وشمع من كلام الموالدين والاصل
الفتح قوله فانه لو قيل للريح اه يعني ان تشبيه الثغر بالشمعة للسرجة وان صح باعتبار
الهيئة الثابتة من حصول الشيء الحمر اللون خلف الشيء ابيض اللون متلاء لاء بينهما مسافة
قريبة الا ان تشبيه للريح بالمفرف لا يصح قوله وهو القول النحل والمذهب الجزل اراد بالنحل
القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى عيدان الركيك وكذا قوله اثاثة البيتي لم يقل
البيتية لان اثاثا في اثاثة للوحدة لا للتانيث وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة
قوله من هو الرب الربح جمع ريده وهي ما ارتفع من الارض والكدس قوله فتفتت باخضرارها
انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا واستعارة قوله ولا يخ هذا عن تساخ
لانه قوله مقمر بتقدير ليل مقمر كما صرح به فيقتضي تعدد وشابهة تركيب وجوابه
ان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد كما سبق ان المراد بالتركيب وهو الهيئة الحاصلة
من عدة اشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك قوله وايضا فتقسيم اخر للتشبيه لم يقيد
تشبيه المتعدد بالمتعدد فتسامن الاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد
بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسما له قوله رطبا بعضها و
يابسا بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حالان من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد
من كان فالحاصل ان الحال يجب ان يكون موافقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد
انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشارات الشارح بقوله رطبا ويابسا بعضها
الى دفعه لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعة ولا يجيزه البصريون و
لا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى
وهو يجوز ترك تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى البعض واليبوسة بالنسبة الى الاخر والاظهر
ان يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا اي قول المرقش الاكبر الترقيش التزيين و
التحسين ويقال انه يسمى مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد بن
سدوس واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد قوله فتشبيه التسوية سمي به لاطلاق التكلم
على بين شيئين او اكثر في التشبيه قوله فتشبيه الجمع يسمى به لان المتكلم جمع بين شيئين
فصاعدا في المشبه به وان كان المشبه بها على التفاوت قوله اعيد مجدود امكان للوشاح
البعيد انموه يقال امرأة عيداء وعيادة ايضا اي ناعمة بينة العيد والاعياد الوشاح

الماثل للعنق والوشاح ينسج من ادم عريضا ويرصع بالجواهر تشد المرأة بين
عاتقها وكشحها يقال وشح ووشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح
الصدر وقيل الخاصرة قوله كما عاتبتهم من لؤلؤ منضد بيتم بمعنى تكشف فداه
بعين تفترعن لولو رطب يقال افترعن اسنانه اذا ابتسم بحيث اظهر
اسنانه واللولو الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع من اكمامه وهو فور ابيض
ينشق عنه الكفرى وجب الماء انقطاعات التي تقلوه قوله انتهى الاسناد الله تعالى
لها ما يكما يعلل الصبي الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا وبه
اشتاب بضم الباء ومن قبيل لجين الماء نشى اي اشتاب الشبه بالبرد وهو الثوب
في الطراوة والنظارة وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب الطيب نوم
الشيخوخة والاول اظهر والامان الامن وفي بعض النسخ الافنان جمع افنية جمع
فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالامان وهو جمع امنه و
عهد الصبا زمانه والدنان جمع دن وهو ما خالصها خالصها والقيان
جمع قينة وهي الامة كما سبق غير حقيقي اي متحقق حسا ولا عقلا والا يقال
ان فيه تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف مجموعا حسا في التمثيل
اعم فيشمل ما هب وما ذكره الزمخشري اي من الكل قوله فنشر ما هو ظاهره
ظ وهو المتن وروحه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد
سبق في بيت امرء القيس كان قلوب الطير اه ان البصريين وبعض الكوفيين
لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى المجمل مجازي وانما المراد ظهور روحه
فاذكره مال المعنى لا توجيه التركيب فتدبر قوله مضمنة الجوانب المصمت
الذي لا جوف له وهم رسم الكامل اه قيد الشارح الكامل والوهاب
بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والخفاظ والغواس بالجر على الاضافة
لانهما لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملهما على ما بعدهما لكلتهم ان كنت اعلم
كلتهم على صيغة الحكاية والكل فاقد ان المراد ولدها قوله اي من المجمل فانتفت
ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل
فلتله وجه اذ لا ذكر للوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر

وجه الشبه على ما صرح به ويشير بذلك ذكر الطرفين المشعر باعتبار الهيئة كانه
قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ايضا ما ذكر فيه
وجه الشبه فلو ذكر ذلك الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر
البلغاء لان الفضل لا يشعر باستحقاقه اي لا يدل عليها بخصوصها لو لا دلالة
العام على الخاص مثلا فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الظاهر ان فيه تتميما
فان وصف المشعر بوجه الشبه هو له لا يدري ان طرفاها ولا دخل له في ذلك
للمفرغة بل هي قيد للمشبه به ولا صح التشبيه بدونه از يد المشبه به هو الحلقة
بل الحلقة المفرغة لا يخفى فتدبر قوله ستسبح القيس لي والليل عن فتى القيس بائين
للمهلة فاعل يصبح والليل معطوف عليه والباء في بي للتعدية ومعنى اصباح
القيس والليل به عند الفتى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح قوله الكثير ايادي الخ
ايادي يداه اه مساق كلامه يشعر بان قوله لكثير ايادي صفة لفلان وفيه نظر لان
فلان معرفة لكونه علما جنسيا كما صرح به في شرح اللب للسيد غيره فكيف يقع
الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار
الى حذف الموصول اي فلان الذي كثير ايادي عليه على ما جوزه الاخفش والكوفيون
وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر او تقال العلام
الاجناسي علام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما
عومل بالمعرف بلام العهد الذهني بذلك قوله قال السكاكي وهذا الشرح اه وكل
السر واختصار الشارح بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا تاما مرادا على وكانه بامور
موجودة يشبهه قوله فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه
بحث لجواز ان يريد والحلاوة الكلية لا الجزئية قوله والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي
اه وانما قال لشبه الاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو
هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا
تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو ان السكاكي
جزم بان المسوغ الشارح المذكور لا يكون الا حسيا فيكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة
الكلية ليست اعتبارية اذ ليست حسه غير متقررة فكيف يكون الشارح في هذا من قبيل

الشرح

الذي هو المذكور لا يقال الكلي لا اعتباري بما لا يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية
كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون قول السكاكي
وهذا الشرح لا يكون الا حسيا اه فائدة يعتد بها لان كل وجه للتشبه اعتباري
الا ان يريد بقوله وهذا الشرح لا يكون اه ان شرح محسوس بطريق القطع لا يكون الا
في ذلك فتدبر قوله وانما قيل النظرة الاولى الخ اذ بها تستحسن بها القبيح وتستقبح
بها الحسن فلا طمع من النظر ولم يبق له تيال ومن الغريب ان الناصف في العدد فالامعان
مجاز في النظر الدقيق والوجه فيه خفي ولعل الغرض له معان كثيرة والمناسب ههنا
ما ذكره الجوهري انه يقال انعم الله اذا امنحه قوله لانه دفع الطرفين ومنها ينقل اليه ان قلت فلم يعللوا
عدم ظهور وجه الشبه عند حضور المشبه كما علللوه عند حضور المشبه به
قلت لان المشبه بصفة التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه
وانما يسند اليه لا الى المشبه قوله حملت رديتي البيت قال الجوهري الارديت بالضم
والتشديد نهر يكون بالعراق سمي بالقناة الرديني وزعموا ان
منسوب الى امراة سمهر سمي رديني وكانا يقطعان القناة بخط هجر وانطاكية قوله
والقناة الرديني والرمح الرديني ابتداء كلام اي ويقال القناة الرديني وقوله
وزعموا انه منسوب ان بيان معنى الرديني فمن قوله معنى الرديني رمح
منسوب الى الارديت فقد وهم يدل على ما ذكره قوله وزعموا انه كما لا يخفى على
له ذوق سليم فتامل قوله ويعتبر بطيء كما مر من تشبيهاه ما قلت جمع اوصاف
الشيء ظاهره وباطنه لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان يعتبرها في التشبيه قلت
ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع اوصاف الموجود فيما شبه به بحيث لا يشذ
منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود
والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر ثلثة اوصاف من حيث الوجود وارادت
هذا غير خفي على من هو ادنى سكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله اذا خذ
بعضها وتدع بعضا قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة ان قوله التفصيل
نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل وعطف بيان وهو عبارة خبر ان فلا يجوز

ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبرا والجملة هي البيان لقولنا
لان قولنا مضاما ان معك وصفين اه لا يلائمه وحده اظفان قلت القول هو المركب
والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد
بحسب الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات
ايضا الا ان بحسب العرف العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب
الاصطلاح المزبور كما صرح به الفاضل المحشي في بحث صور الخبر في حواشي شرح المفتاح
قوله لا متوجه عليه العناكب قد ذكر في شرح الديباجة انه على حذف المضاف
اي بيوت العناكب لان العناكب نامجة لا منوجة ومعنى بعدم الظهور ههنا
من نمط يقوله وهما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في
بادي الراي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة
فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب قوله الا بوجه ليس فيه جاء استثناء مفرغ
من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهار نا ملتبسة بشئ بوجه ما ليس فيه
جاء ان السحاب يسخو ان النداء العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت
الى عطايا الممدوح فقاست تلك العطايا بما فيها من القطرات يعلم انها اكثر من
قطراتها فيتحير لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الاخر لان التعرف
في قول ابي الطيب بارشد حي وههنا بلا بر وجودي قوله وهي تمر السحاب اي الجبال
يوم الحشر القيامة قوله يا ليه اسجار وفيه هواجر اي الهواجر جمع هاجرة وهي ما
بين الزوال الى العصر واصل جمع اصيل فاعل حذفت عين الكلمة حصل لها الخفة
وقوله والشمس تنفض حمرة عالية وتنفض الشمس تغيرها عند قربها من الغروب
كانها تضعف بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع لشبهها لاصالي في الطيب والطافة
النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الاخران فلا يخفى بردتهما اما
الاول الذي للمحال فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء لمطلق الورق اف قط
من الشجر وهو ظ مع فقدان تلك الصنعة واما الثاني الذي للمرزوقي فلانه
لا اختصاص للورق المصفر بهذا الوجه بالشجر الذي لا اصل وعرف فلا وجه لاضافة

الذهب

الذهب الا الاصيلج ولا يخفى لطف ايراد التقد هنا في قوله ان ينقد الذهب واللجين
لان النقد تميز الجياد من الزيوف قوله فان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز
زيد في جواب اسلم من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه مشبه الاسد زيد فحذف
جائز حذف المشبه به ولم يحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح
بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسوال
ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها اولم يجز في الشجاعة
قد سبق من الشرح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس ويجيب
بمنع حصر روية فالاصوب ان يبدل الشجاعة بالجرءة قوله وكانه زيد الاسد
فيه مبالغة ليست في الكاف فلا يرد انه كان يظن الاتحاد بين الزيد والاسد وانك
فيه فالقول بان في لفظة كان افادة الشك الموهن امر التشبيه وهم فقوله
باعتبار متعلق اه لانك ان قوله باعتبار طرف مستقر حال من المراتب والمعنى
فالمراتب كائنة حال الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار
تعلقه بالاختلاف الحاصل عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير
في النظم فليتامل قوله ثم الى الاعلى بعد هذه المراتب ينبغي ان يخرج الاعلى على سبيل
التفصيل ويراد به العالي اولا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع كما يتضح
من تقرير قوله الا بعموم وجه الشبه من حيث النظر للحسب لحقيقة لانه تحسبها
لا يكون عاما من وجه ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها
والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين او معلوم لكل
عامل ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد اثبات
ما تخيله لكن ضمن دعوى انه هو فان فسر الاستعارة بالخطاء اسم المشبه سواء
ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او نية او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة على شركة شئ
لغيره مع كون الواقعة مذكورة حمل المثال المذكور استعارة ومن ضرب الاستعارة
باعطاء اسم المشبه به المشبه مع كون اسم المشبه مطوى الذكر تحقيقا او تقديرا او نية
وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة
جعله تشبيها اولا وان لم يكن كذلك بخورايت بزيدا اي ان لم يكن اسم المشبه به

خبرا عن الثاني في حكم المشبه بعد ان يكونا مذكورين كذا عليه مساق الكلام فلا يسمى
استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة او لمر اخر مثله في تلك الصفة
مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها كانه قيل لي المثلين المذكورين بلغ
فلان في الاسد يقتضي رتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد اخر فكان هناك
اسدين من كمال الشجاعة ويسمى هذه الدائرة تجريدية وكذا الكلام وانما قيدنا
بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية
او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق كل منهما انه لم يصدق بكون
اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انها استعارة بالاتفاق
وانما التشبيه مكنون في الضمير ان قلت فلم لا يكون استعارة بالكناية صنعا لمصنع
مع انها التشبيه المضمر في النفس عنده قلت لانعدام شرط عندهم وهو الدلالة
على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به وهذا الخلاف ايضا لفظي
فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها على وجه التجريد
والاستعارة عن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيده لا فان ابيت
الا ان تطلق اي امتنعت من جميع الامور الاعتبارية اطلاقك اسم الاشارة ومحصول
ان اردت اطلاقه عليه فلا عين اطلاقه عليه لكن الاستعارة يقتضي تناسي
التشبيه والارادة ولو مقدرة يقتضي تذكره فبينهما فيان فانما نفي الحسن
لا الجواز لعدم الارادة صورة وعدم لزوم التقدير بان يكون اسم المشبه
به معرفة مستحق الوقف بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة
بما لا يكون موصوفا بصفة لا يلائم المشبه اذ لو كانت موصوفة بها لم يحسن
دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفين بها في علة عدم
الحسن الا ان يقال لم يرجع في كلام البلغاء معرفة مشبه بها موصوفة بصفة
لا يلائم المشبه به فتامل قوله وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه
به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة
بصفة لا يلائم المشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير
اداة التشبيه ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفارق بين المعرفة

والنكرة

والنكرة حيث يحسن التقدير الاولى دون الثانية ان المقال من الكلام المبالغة لان التشبيه
بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان للشبه
اكمل في وجه الشبه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام صح في ان يقصد به مجرد
صدقه على الموضوع والانصاف التعريض باظهار الخلل المقدم بالنكرة ايضا كما صرح
به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما في قولنا زيد القائم
لظهور التغاير وبعض الحمل على دعوى التشبيه لعدم انحلاله الى المبالغة المطلوبة واما اذا
نكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة على قدر اداة
التشبيه فات المبالغة قوله تراق الت عرشمس تالق بضم القاف على انه مضارع حذف احدى
تائيه ولو كانا تصاعيا لقيل تالقتا قال تالق البرق اي لمع والواو في قوله والفرقدان
عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني تالق ويحتمل ان يكون لتاكيد الصوق والجملة صفة
شمس ولا يحسن عطفها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر
الكسوف مع ان الشايع في القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح
به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان الكسوف
في الخسوف زايل فلا يحسن استعماله في الحبيب قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها
في شيء من هذه الامثلة اه اوليس لنا ان نقدر كان الارض شملا وانما لم يضف لجواز ان لا يكون
المشبه به موجودا كما في اغلب الاحوال شملا والتشبيه بالامور المعدومة وان تضمن
اعتبار اللطيف الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار
ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم يوجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت
الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفايدة
ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه والا
فيترك ولا يعتبر تضمنه للفايدة قوله ما حمل تقديراه اي بمنع مانع فريا فلانيا في
قوله فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالته استحالة تقدير الاداة على اطلاق
التشبيه عليه ودلالته قوله فيقرب اه على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعة
كما في قوله فان اتفق الانام البيت ولو سلم فلا استحالة بالنظر الى اعتبار البليغ
وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح قوله كقوله اسد عدم الاسد الهرب خضابه

موت فزيض الموت منه بيرعد قوله الهزبر الاسد القوى والغريض اللحم بين الجنب
والكتف لا تزال ترعد مني الدابة صدى الفرج وجمعه فريض وفرايض واعلم ان استحالة
تقدير اداة التشبيه في هذا البيت امامي باعتبار عدول الكلام فقط على ما يبنى
عنه قوله لان الشبه اه والاستحالة في بدر يكن البرض ليس باعتبار عدول الكلام فقط
بل بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدر لا يكون الا رضوا ما قول البحتري وبدر
اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر فضابطة من حيث انه
مع كون الصفة مما يلازم المشبه به يحتمل تقدير اداة التشبيه نظرا لمفهوم من
الصفة ان من المستحيل عادة ان ما يضي شرقا وغربا يكون موضع واحد غير
مقتضى به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يكن الارض فتامل
لان تشبه بحسن السيع المعروف اه هذا بناء على الاعم الاغلب وهذا قالت عن
ظلمناك فحا شبيه منه عيك بالبك فتفاعذه النسبة نقصان ما بحكي والا فتقدم
انه يجوز الجمع بين النسبتين واضافتا نقض قوله ومثل قول البحتري وبدر اضاء
الخ غير الاسلوب حيث قال ومثل ولم يقل وكقول البحتري نضا على ما تقدم للبيت السابق
لما فيهما من نوع الخفاء كما تحققته من التقدير السابق واضاء هنا متعد فقد يجيء
لازما وشرقا وغربا تميز من المعول وحال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة
وعشيا اي دايما وموضع رجل منون قوله الى التشبيه السابق اي الذي للاستعارة فيه
قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنويع الشرق والمغرب على اسود وموضع الرجل
منه فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع وكذا تقول الصفة المستفيدة عن
القمر المعروف اضاءة ما سوى ارجل جميعا الا بناء على الفرق من التنوير والاضاءة
بان الثاني انما يوجد في المضيئ بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن المتعارف
لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من الكسوف والمواضع الغائرة اكثر من
لا يحصى ان يثبت من المدوح بعد ما ثبت قوله من المدوح بياسه حال من البدر
قدمت عليه اه تجريدية والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف
قوله نحو كقولك زيد رجل كيت كيت قوله كيت وكيت كناية عن حديث الفعل الوصاف
زيد وصوفه فلانا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والثاني اقرب بحسب العرف

والاستعمال وكما يمتنع دخول الكاف ان كان جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر
غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب
امرا ثابتا في الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت
الحقيقي والوهمي وعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر مم وان اراد الثبوت الحقيقي
فقط فالقضاء كان وحسبت ذلك لثبوت مم لجواز ان يقال كان الشقيق اعلام
ياقوت منثرة على رماح من زبرجد اللهم الا ان يقال ولا لكان وحسبت على
الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال ابلغاء كما اشار اليه كمال الدين في شرح الايضاح
ولو سلم امتناع دخول الكاف بخلاف نحو اسد دم الاسد الهزبر فخضابة بما علل
به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان البدر مطلقا سواء كان بالكاف او غيرها
يقتضي النقضان والاوصاف الكمال فيلزم التناقض قوله وخلاف الظاهر كقولك
كان زيدا اسد قيل مثل المضي للايضاح للمشكوك بقولك كان زيدا منطلق وعلى
الظاهر بقولك كان زيدا اسد وهذا لان الانطلاق لا يعطي الثبوت لزيد و
لا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف الظاهر
فلا شك فيه بل يحرم خلافه ويحمل على التشبيه ولما تمثل الشك فيه خفاء
واقول وجه ما ذكره ان شرح من ثبوت المشكوكية في صورة المعرفة ومخالفة
الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة المعرفة دعوى الشبه لا الاتحاد
ولا التحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولو احسن تقديره
اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر
جدا لغاية ان تلك المشابهة مما يشك فيها واما في صورة النكرة فالظاهر دعوى
حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن
تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره
الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المصنف في الايضاح بل المؤدى
واحد والاختلاف في التعبير قوله والنكرة فيما عين فيه غير ثابتة اي النكرة
الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التي كلما نافيها ليست بثابتة في نفس
الامر فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول او قد تقرر ان المشبه

249

كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه بقوله وايضا هذا الفن اذا تاملت هذا الدليل ثانى على
امتناع تقدير ادات التشبيه فى النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا
بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اولا لانه يجرى فى هذا الدليل الى ملاحظة لزوم
القياس على المجهول او تغيير صورة الكلام فى تقدير اداة التشبيه بل حاصل ان
الذوق السليم يشهد بان المقدر فى مثل معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك
المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متنا ولا لنحو علمت وانت بن متناول
له غير ظ اذ لزوم احد الامرين جائز فيه اى هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة
الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدا وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف
اليه مقامه قوله اى هو بحث المجاز اذ به يتادى اختلاف الطرق المختلفة دون
الحقيقة وله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة وانما يكون بينهما حقيقة تقابل
العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شانه ان
يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز والمطلق الى اخره اى غير فى المطلق
الى غير العقلى وتيادر منه ذلك تبادر المجاز فى الاسناد من التقييد بان العقلى
ورد ايضا فع ما يقال التقييد باللغوى يوهم خروج الشرعى والعرفى والاطلاق
يوهم دخول العقلى فى كل منهما فوجه ترجيح احدهما على الاخر
على ان ايهام خروج امرين ربما يربو على ايهام دخول امر والتاء فيها للنقل
من الوصفية معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه
اسما بغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسميته فرعا لوصفيته فيلحقه بالمؤنث
فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة فى رجل علامة لكثرة العلم بناء
على ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ
لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل عن الوصفية الى الاسمية مستعمل
بدون موصوفه مع الاستغناء عنه بالوصف الذى ذكر قال الشارح فى شرح المفتاح
وانما اختار السكاكى هذا التكلف جريا على قضية اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه
الجمهور اذ لا معنى له عندنا مل بناء على ان المتبادر من استعمال الكلمة فى
شئ الطلاقها وارادة ذلك الشئ منها فالمستعمل فيه نفس المعنى الاصطلاح

الفاظ طبعوها اذا جريت فى على الفظ المتبادر منها واما اذا احتلت معنى على
كما فى قوله تعالى لاصلبنكم فى جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا ان صرف الكلام من المتبادر
وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذى يصح هذا القيد على تقدير تعلقه
بالوضع على زعم المصنف لم يعتبر قيد الحيثية واعترض على تعريف السكاكى
فيما سياتى بانه لم يعتبر قيد اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور
واعلم ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له فى اصطلاح التخاطب
حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذى
وضع فى اللغة وعد عليه فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوى وغيره
من اهل الاصطلاح للحاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع فى ذلك الاصطلاح
سواء حدث الوضع فيه ام لا قوله لان الاستعارة وان كانت موصوفة بالتاويل
وذلك التاويل كما سياتى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فردا من
افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذى له غاب والمجاز
فى ذلك الصكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراة لكن لما فى ذلك
الصكل اى ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله الدلالة كما يدل
عليه قول المصنف فى المجاز لان دلالته بالقرينة لما بالتعيين والا لقدمه على قوله
الدلالة ترفعا للبس قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اى بالوجه المذكور
وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد فى المجاز وضع نوعى لثبوت
قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة
المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعلق لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم
يثبت من الواضع استعمال اللفظ فى المعنى المجازى كما تثبت دلالته عليه
وفهمه منه عند قيام القرينة كلها والوضع النوعى بهذا المعنى وان اطلق
عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر فى كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعى المعتبر فيه
هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين
للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه مثل الحكم بان كل

لفظ يكون على وزن فاعل فهو ذات من يقوم به الفاعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين فراجع على ما مناه الافرادي قيد بالافرادي لان اشتراط الغير فيما الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني بل ما اشار اليه بعض المحققين او رد الفاضل المحشي هذا الجواب تفصيلا لان اطلاقه للشق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعان الفاظ غير حروف فاحمل بحث لان الدلالة ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها الكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا ورود ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به فتامل قوله سلمنا ان كل معنى الدلالة لا نسلم ان مسماه هو الذي سمعه اولا وهو كون معنى الدلالة على معنى في غير الاشتراك في الدلالة على المعنى الافرادي ذكر المتعلق فما معنى ذكره هنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنحو هناك بكونه العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف هذه من جعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه ههنا شمول التعريف بوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة نحو ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمعلوم ما ذكره في المختصر عدم شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوي اعتراض الفاضل المحشي اذ لا اشتراط لذكر متعلق الحرف في نفس دلالته على معناها كيف ويكفي العلم بمعناها بكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشيخ ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بان ايه وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المعلول كيف يحصل المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة ولا مدخل له في الدلالة والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ما ابداه له بعض النسخ كما نقله الشريف لكن معنى

لا يفهم

لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينية بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المبني في دفع الاعتراض مما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان غفل عنه البعض ودفع لعراضه بانا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان الفهم المعنى لا بواسطة قرينة فهم والفاضل المحشي على انه ان اراد بالمعنى الاه محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلي المعنى السابق المترتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى فلا محذور فتامل وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك اه الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هي ما لاجلها التعيين وعدم ترتبها لاجل التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ يفهمان منه فليتامل فيه ان احدهما ليس بتعيين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقق نفسه وعدم تحققها قطعا كالقرء مثلا مدلول ان لا يتجاوز الطهر والحيض اه القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله الذي لا يتجاوز اما مصدر بمعنى الفاعل اي مدلول غير المتجاوز وهو الامر الدائر واما بتقدير مضاف اي مدلول ذوان لا يتجاوز وهو بمعنى الطهر اولا اه قد اورد الفاضل المحشي ههنا جوابا وسؤالا اوضح الفرق بين قرينتي المجاز والمشترك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد والا فلا نسلم الوضع الدلالة المعرفة والارادة امر اخر فعلى تقدير المراجعة على احد المعنيين بالمعين تحقق وصفها المستفاد من القرينة لا مدخل له في بعض تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي اه فيطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه الذي بنفسه بل بالقرينة وظهر عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقطعه للمجاز فليتامل وحصل من هذلك الوضعين وضع اخر ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين للوضع الثالث لا يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة

للوضع الرابع ويعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية
للفظ واحد وتعقلها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع
الضمني فتامل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشي هنا حيث قال
بل الواقع التردد بين المعنيين مطلق عند من لا يقول بعموم المشترك
واذا كانا متنافيين كما في المثال المذكور اعني القرء عند الكل يدل على المراد
بالتنافي هو التنافي بحسب المفهوم والمفهوم من السلوج وغيره من كتب
الاصول ان المراد هو التنافي في الارادة بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فيها
مثل تولك لمحل مرادا به الوجوب والاباحة حتى لو قيل اقرات هند بمعنى
طهرت وحاضت وفي الدار الجون اي الاسود والابيض يجوز ان عند
القايل بالعموم فليتامل قوله وعلى هذا لا يتوجه اعتراض اللهم الا ان لا يم
ان معناه الحصى اه وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر من ان المتبادر
الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة
هو التبادر اليه بسبب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لا لفظ
مع انها ليست معناه الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب القرينة لا بسبب الوضع
اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق
المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحشي قوله وبان قوله القرائة وجه اندفاع
هذا الوصف بما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل
الدلالة اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اراد بارادة الموضوع
له اراد تدر ولو في محل اخر تارة استعمال آخر والا فالكناية قد يقترن بقرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله تعالى الرحمن على العرش
استوى وقوله عز وجل والسموات مطويات بيمينه ونظايرهما وقد حققنا
في مباحث احرام الكلام لا على مقتضى الظاهر فليتنظر فيها لانا نقول الاول
لا يستلزم الدور كما عرفت لما سبق الى انه لو اريد من تلك القرينة مانعة
عن ارادة المعنى الاصلي السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور
والثاني لا يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية وكذا لا يستلزم انحصار

قرينة

قرينة الكناية في غير اللفظية وهو ايضا ممنوع فان قيل معنى كلامه انه خرج عن
تعريف الحقيقة والمجاز دون الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه
السابق انه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية
فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز
عن تعريف الحقيقة دون الكناية لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له هذا مناقض
لما اسلفه في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع
له وقد ذكره في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك اما وجه التلفيق بان الكناية
مذهبين وان الاختلاف في الموضعين للفظ اليهما والان ميل المصنف الى
المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح في توجيههما وقع ههنا
لكن انسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه اضا بذلك وهو انظر
الى لفظ الايضاح اه لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكره نظر اذ لا يخفى ان معناه الحقيقي
ذلك وما الدليل انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر اولا
بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالمعنى المسهور فان القرينة كما تكون لفظية
وهو تمام الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما ووصفه
للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما ثبت لا يزول بالغير والاختلاف
باللغات اختلاف الامم فنفي نظر ذلك لبعض من الخفاق وهو الفاضل العلامة
صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ اه مذكور عقيب الاعتراض
فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فاجاب بما تقدم ثالثا فقال
ان مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في فهم المعنى فيه بحث لان السكاكي
اعتبر الدلالة نفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا
لزم الدور كما مر اليه الاشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم باتيقن كافيا
قوله والظن الواضح هو اه تقول المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره هو اما الله
او غيره او المجموع للتوزيع فالاحتمالات اربعة والقايل بالاول هو سليمان بن
عباد الصيمري وبالثاني ابو الحسن الاشوري ويسمى مذهبه مذهب التوقيف و
بالثالث هو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب

ظاهر

الاصطلاح والقابل بالمذهب الرابع هو ان المخصص قد يكون بعض وهو القدر الذي
وقع به التبيين على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح البشر الاستاذ ابو بكر
الاسفرايني قوله وخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او
جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع بمجرد سماع
لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه
فلابد ان يضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذ لا يفهم
فلا يكون شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى
مستقلا على كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في
جسم دالة على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدايع واعلم ان
الفاضل الحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوقيف
والالهام طريقا اخر والفرق بينهما خلق اللهم الا ان يقال ما ذكره الشيخ
من ان الالهام موهبة ربانية محضة لا دخل للاستعداد فيه ويخص
خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجيه قوله لوجهان لا يختلف
بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات
لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها اقرب او واضع بعضها العجم
فلا وجه لتخصيص النسبة فهم العجم الجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل اذ لهم
العجم الجواز ان ينقد اسماء بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلابد من
تصويره كما ان كل احد يفهم من كل لفظ انه دال لا فطا فيه اشارة الى دفع ما يقال
لعل هناك شرطا فقد في حق البعض فذلك يمنع دلالة بعض الالفاظ على معانيها
في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات
اللفظ وحده كدلالته على اللفظ فقط ولا يمنع جعل اللفظ بحيث القرينة بحيث يدل
على المعنى المجازي بدون الحقيقي هذا كلام ذكره السكاكي وحققه الفاضل الحشي
ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي كان يمتنع نقل ذلك اللفظ
عن مسماه الذاتي الى معنى آخر حيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله

بغير

الاولى ان اراد ان لا يجوز ان يتصور اللفظ
بدون ان يتخذ الكلام على معنى او امر موهوم

بنصب قرينة على المعنى الذي كما في المجاز او بوصفه له كما في العلم المنقول وفيه بحث لان
الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند التأمل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا
للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا يصار في المجاز
من الملزوم الى اللازم المراد فلابد ان يكون اللفظ بواسطة القرينة
بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال ودلالة اللفظ
بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى
قولنا شرد دون الحقيقي متجاوزا المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو
المتبادر بمعنى الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعى القايل
بذاته دلالة اللفظ ذاتيته دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل
لا يستلزم ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او حوت اتصافه بالمتناقضين
فيه بحثان من سمع اللفظ المشترك بين المتناقضين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتها
مع الجزم بانهما ليس مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الناشئة من ذات
اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم كيف ودلالة اللفظ
المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار
ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب هناك فهو الجواب هنا فتدبر على انا عليه
ايمة على الاشتقاق والتعريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدته وهو الحق
لا يتمايز موضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم
فعلم التعريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث هو صورها وهيأتها
وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية
كذا في شرح المفتاح للفاضل الحشي وفيه بحث لانتقاضه بالكلمات المغيرة عن اصلها
بالابدال ونحوه كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث
عن انتساب احدهما الى الاخر بالاصالة والفرعية فان دفع بانه يشترط ان يكون
كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام ولا استعمال للقول مثلا عاد النقض بالبحث
عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين المثلثة والواو في علم الصرف فان الاصل
ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذي عليه الحق والمخلص ايراد الاصالة والفرعية

بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما
انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة
وهذا ظاهر من مساق الكلام قوله فلا يمكن جمعها فى تعريف واحد اى بحيث
يحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصها والا فيجوز جمع الالف ذو الفرس
فى تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة قوله مستجلا كان
او منقولا لا يغير ما المنتقل للمناسبة والمنقول المعمول بمناسبة
وغير هما لا انقل فيه كما لا يخفى قوله وهو متعلق بقوله وصفت ليس المراد
من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع فى وقت الاصطلاح والا لزم ان لا يكون
لفظ الاسد فى الذى وضع فى اللغة وقر عليه فى الاصطلاح والعرف عند ما
استعمل النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات العامة حقيقة بل المراد
حقيقة بذلك كونه موضوعا له فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع
فى ذلك او لا قوله فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوها
من المعانى وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات
قيل وعكسه اليوم ولما قوله تعالى تراى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب
من التاويل قوله وقد يكون عن تجلاه المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال
الصحيح فى الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون
حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله فى غير ما وضعت له عن الحقيقة
مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما اطلق مرتجلا هنا من اقسام المستعمل
فى غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار والمنقول منه
فاغلب اه اى معنى مجازى غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا
فالمفرد من حيث خصوصه معنى مجازى لكل واطلاق الكلى على بعض
حيث خصوصه بطريق المجاز كما سيتضح ذلك ان شاء الله تعالى وفى
الاصطلاح المنقول فيه بالكسر المنقول اليه ضمه للاصطلاح اى الاصطلاح
الذى وضع النقل فى ذلك الاصطلاح قوله اما من حيث العرف فهى موضوعة
له ابتداء وفى شرح المفتاح للفاضل الحشى ان الدابة بحسب العرف يطلق

المخصوصتان اى التى يجب اللفظ والمعنى والوجدان بين املتيت واملت للاتحاد
معناهما بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر قوله كالجهر والهمس والشدة والرخاوة و
التوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارجى الذى هو وظيفة حرف الى تكيف
كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان للحرف مجهورا وان كان ممنعه
بلا صوت يجرى معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانها
فى مخرجها انحصارا تاما فلا يجرى والرخاوة ان يجرى الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا
يتم الانحصار ولا الجرى وامثلة الكل مضت فى مبحث الفصاحة قوله لا مهل التناسب بينهما
فضار لحق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى يجب خواص
الحروف والتركيبات بنا ئيه فى بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره فى جميع كلمات
لغة واحدة فالظاهر انه مستدرك فانك باعتباره فى كلمات جميع اللغات
كالنزوان والجيدى النزوان ضرب الفحل والجيدى صفة شبهة من حاداى
مال يقال حمار جيدى اى مايل عن ظله لنشاطه ومثلها الطيوان والخفقان و
الجولان قوله والمجاز مفعل فى الاصل من حاز لكان ان يراد مصدر ميمى بمعنى
اسم الفاعل اى جائز قوله ونعم المصران الظاهر ان اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر
ولهذا قال المصنف الايضاح بعد نقله وفيه نظر واصل وجهه ان جعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التى ذكرها الاقراوى فى صحة
المصدر بمعنى اسم الفاعل خلاف الاصل لانه مجاز فالتجوز المذكور فى المصدر الميمى
بان المسموع منه فى غيره من المصادر لا يلزم من صحته فى غير الميمى صحته فيه
فليس بشئ لان المعتبر فى صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب
لاسماع شخصها وتنجيحه على الوجه الاول الذى ذكره ونعم ما هو الظاهر انه لا يلائم
ما ذكر فى التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان
باعتبار ثبوت الكلمة فى مكانها الاصلى لزم فى مقابلتها ان يكون التسمية
بالمجاز باعتبار خلوص باعتبار تجاوزها وكان فى لفظ الزعم اشارة الى هذا
ولعتبار التناسب امكانه دفع سوال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة
بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناه ووجه الدفع ظاهر ولهذا يشترط

على النقل ايضا قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز اولا لحقيقة المطلقة العابرة
عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة ولهذا جعلهما
متقابلين المنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من اخر قوله اذا استعمله
للمخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت
الامر عند استماع اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه لتماهي
بهذه الحيثية اي باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون اقترانه
عن انعقاد اصطلاح طارئ وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد تامل
وصل للفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يعي للحدث هو الفعل لا الفعل
والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الراغب في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري
ايضا قلت انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد
بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به في صورة
النكرة بمنزلة حقيقة اذ المراد من اسد وصلوة وفعل وداته الفاظها وهي
اعلام حقيقة عند الكل لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتامل والمجاز
من مرسلا ان كان العلاقة غير المشابهة انما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة
اطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل
مطلق من هذا القيد قوله والا فالاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة
على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في الغلط اذا رأيت
مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة قوله ان يصدر منها ويصل الى المنعم بها
الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح
اي الذي يقصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقايم يقام فاعل المنعم هو الضمير المستتر
فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم
ليلا يخل باعمال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي
المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اوايل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال
اليد وان الايادي حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه انه لا احتياج الى ذكر المنعم فليتدبر

قوله وما

واما الذي توهم تفصيل للمجمل في ضمن السامع ومعنى بكافاة دمائهم
يتماثل في القصاص من الكفو وهو المثل الافضل الشريف على وضيع والذمة
العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم ان ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد و
المراة اذا اعطى امانا لبس للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب
التشبيه لا المجاز المرسل لان العلاقة هي الت بهة واما عدم كونه استعارة
فلذكر الطرفين قوله يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف
المضاف اي ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الاظهر من الايضاح
في العبارة قلت فان قلت المجاز مصدر ميمي صفة للمجاز وذكرنا ان التسمية
كذلك فلا تصح قلت الموصوف بالمرسل هو اللفظ المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف
المعنى المصدري به تعسف بل يمكن الحمل على المعنى المصدري بطريق الاستخدام
تعسف قوله على ان ركاب الت صح كما لا يخفى على المنصف قوله وهي الشخص الرقيب
واتباعه النباية في الصحاح زيادة القوم رعاع وانتياتهم اي سرعتهم
والروية الطليعة والجمع الربايا والانملة جزء من الاصابع الانملة بالفتح
واحدة الانامل وفي بعض النسخ من الاصابع قوله فلان اكل الدم ومنه قول
الشاعر مخاطبا امراته اكلت دمائي ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى
القرط طيبة النشر دعاء على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يزوج عليها
واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد بعيدة مهوى القرط طويلة العنق
او طويلة العنق وظاهر انه سهو لانه من تشبيه اه قد يجاب بان مراده ان
الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب
واما قوله اي الدية المسببة عن الدم فاشارة الى وجه مجازية باعتبار ما
ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية
لكن اكل الدية سبب لاكل الدم فهذا الاعتبار فتامل قوله لانه لانسم صبا بتوبيخ
فان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر يتما ويتما بالفتح
والضم هو التكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني ادم من قبل الاب وفي البهايم
من قبل الام قوله او محمد بخ فليد بخ تاديب ويحتمل ان يكون الاية من قبيل المجاز

بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى
واسئل القرية لكنه لا يطرد بالتمثيل قوله قلت في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته ان ليس
المراد باللزوم امتناع الانفكاك عند الذهن او الخارج بل اتصال في الجملة بحيث ينتقل سببه
من احدهما الى الاخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز قوله واما غيره اه الضمير في غيره
راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ قوله فاما ان يكون ذلك الغير
مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له اه فينظر فان الاتصاف بالفعل ليس ملازما في
المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا فاريقت والحال
فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول حقيقة الخمر للمسمى بالعنب اصلا في زمان
سابق او لاحق اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة
ولاحق النسبة اليها ولا يلزم فيهما اعني في المجاز باعتبار الكون والاول سبق
بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في قتلت قتيلا وعصرت
خمرا مجاز بعد انحلال المسمى في زمان الاخبار قتيلا وخمرا حقيقة فان قلت لو لم
قتلت هذا الحي امس مجازا باعتبار ما يكون مع ان حصول الحيية المشار اليه ليس
بسابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل ما حاصله لم قيد قلت الحكم انما
يعتبر هضا سبق حصول الحيية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة
وهو اشير الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت شيرا الى قتيل
فقلت يذا امس لم يكن مجازا فتامل فان الانسان لا يوصف بدونها فان قلت
ذا دليل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالملازمة
المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونها يدل على
ان كلا منها ملزوم وما صل يفتقر اليه الانسان ويتجه في الوجود هذا خلاصة
ما ذكره الفاضل الحشي وقد ذكر ان شرح في ما تنوح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل
اللزوم في قوله لجميع فلك على لزوم على التبعيض يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع
المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يكفي ان ادعاه على تقدير صحته
بعض فحسب لا يقول به المحققون ولو حمل على اصطلاح ارباب المعقول كان المراد
باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا والاتم التقريب وتفرع قوله ولذا يشترط

افاد لا يتم الجواب المذكور فتامل فانه لا يجوز اطلاقه على الانسان من حيث انه انسان
واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع يناسب هنا الاعتبار
فهو جائز كاطلاق الاسد على المعين ولذا جوز الزمخشري في قوله تبت يدا ابي لهب
لا يراد بالید النفس قوله فالفظ الواحد بالنسبة الى المعين الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد يجوز
ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل
فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق معلوم الشفة واستعارة
بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددها
قوله اي قول زهير ابي سلمى ابو سلمى بضم السين وزهير الشاعر وليس العرب عليه
واسمه ربيعة بن رياح من بني مازن عند اصحابنا الدال على التحصيل بان شبه الجوع
في التاثير بذي لباس قاصد التاثير مبالغ فيه فصرح بما حقه ان يصرح به كالملابس فاطلق
عليه اسم المشبه به لما هو متحقق قوله من اسعلج اللون ورثاثته الهيئة الانتفاع
تغير اللون من حزن او فرح والانتفاع مثله والرثاثة البذاذة يقال حال فلان
رثة اي سيئة قوله فعلى هذا لا يتناول اه هذا تفريع على التعريف واشارة الى
ان القول من قال الاستعارة اجراء المشبه بعلى المشبه به اطلاقا او حملا مع حذف الاداة
وليس تفريعا على قوله والمراد بمعناه ما عنى من اللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته
على انه لولا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم
التناول قطعا على كل حال قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا فان
قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا
قلت بل الحال قرينة لانعقاد الدلالة في الجملة على ذلك فيجوز ان يراد الموضوع له
ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ومسيح الكلام بالتقدير
مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورة الانتزاع من حيث
وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصلح تشبيهها بالاسد قطعا بما هو معتبر
في الاستعارة بل الذات المبهمة بالاسد وتعلق الملابسة بالاسد على هذا باعتبار
انه انما يطلق على تلك الذات ما خوذة مع تلك الوصف فكان الوصف طرف مفهومه

المجاز بقي الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات تشبيه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو ذلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا والاجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد ومن قولك زيد شير ست وشير زيد ست في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد شير في احد الوصفين مردد بين شير فقول الفاضل المحشي ولاشك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير ست وشير ست زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون الاسد مستعملا في معناه الحقيقي لا يخفى على الفطن تم ان هو رد هنا ثلث مراتب الاول ادعاء المشبه ما دة اثما لتشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد و زيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما عند البعض ليتم تشبيها وعند البعض استعارة بين غير فرق بين المعرف والمنكر على انه نقول الشيخ فان ابيت الا ان نطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول اداة التشبيه فلا يحمل الا قرينة عليه وتركيب بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيدان المعرفة واصل فيما لقسم المحتاج فيه الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء الشبه بهة تقدير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا فلا يخفى انه تعسف قوله او لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليها اي ملازمة بين زيد اسد ولا دلالة لاسد عليه في المثال المذكور اعني رايت اسدا بمعنى ونظايره مثل رايت اسدا في الحمام او لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فانه في ما توهم من ان الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملازمة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى ما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله او لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله لقوله اسد على وفي الحروب نعامة المنصاع لعمران ابن حطان مفتي الخوارج و

ذا هدها وتمامها فتجاء سعر من صفير الصافور الصداء المترجيه الجناجين والمراد من قوله سعر من صفير الصافور انه يتزعج من مجرد الصداء وبعد البيت للمذكور ولا نزعت الى غزالة الوغى بل كان قلبي في جناحي طاير غزالة امراة مشبب الخاسجي وكان يعزب المثل شجاعتها تقول عنها محبت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها تلثون الف مقاتل والوغى الحرب قوله وكقوله والطير اغربه عليه بعض من ميت الى العلاء المعري في قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوم مطلقها اودى فليت الحادثات كلاك قال السيف وغير المنصاف في تمام المصراع المشار اليه في الشرح والطير اغربه عليه باسر ها او فتح السراة وساكنات لصاف اودى اي هلك وفاعله مال السيف وكصاف اسم معدول مثل قطام لكف الاذى والتلصاف والستاف ان جبل اذا ذهب صليله والستيناف الشم والعبح بالضم جمع قفاء مثلثا لفتح وضم اللين يقال عقاب قفخاء وقفها اذا انحطت كسرتا حيها وهذا لا يكون الا من اللين واسراة بفتح السين المهملة جبال باليمين يكون فيها هذيل وغيره وضم الثين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طي فالمعنى ان كل الطيور في الجزع على المرثي مثل الاعزة اباكيته عليه قوله وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يكون دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح اذا اقترن به نفي جنس المشبه به عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بادمي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد وليس بادمي فان الادمية انما ينافي الاسدية لا كون الشيء شبيها بالاسد صح بعد الشيخ في اواخر دلايل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه عفل عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصد في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى والتشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي جنس الادمي عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل او تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي بفيه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه لو صح حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استعمال قولنا رجل كالاسد

وليس بادمى اقوى من استحالة ولك هو كما سده ليس بادمى فتامل لور ولا حت من يروج
البدر بعد ابروج البدر هى التى تجاور بها فى مسيرة وهى اثنى عشر اولها الحمل
واخرها الحوت وبعد انصب على التميز والمراجع مرجاة وهى البقرة الوحشية
والتبرج اظهار المراة زينتها ومحاسنها للرجال هل معنى تبرجهن الكتان انهن مجذرات
لايبرزن من الحذر وبهذا يفارق المهالان المهاتبرجة بخلافهن فان
تبرجهن استتار فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله
ولا حت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال الوجه كون تبرجهن الكتنا ان الناظر لا يستطيع
اجتلاها لانه يخرصعقا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسرعن فى لاكتنان عند التبرج
حتى كان تبرجهن عين الكتنان وهمنا معنى اخر وهو ان يراد بالتبرج
الدخول فى البرج كما هو المتناسب للبدر والمعنى انهن اذا زلن عن الكوة
واستترن فكانهن دخلن فى برج آخر ولى الظاهر ان هذا من باب التشبيه المؤكد
كما فى قولنا زيد اسد فى الشجاعة فان قولنا فى الشجاعة يقتضى تقدير التشبيه اى رايت
رجلا مثل الاسد فى الشجاعة ولا يصلح ان لا تقدر التشبيه ويصير هذا من الاستعارة
اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رايت رجلا شجاعا
فى شجاعة كان لغوا من الكلام قوله وابعد من ذلك ما من كون ما ترك ليه
المشبه واتى بوجه الشبه تشبيها كون الايتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب
الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدم فيما من خلاف الايتين ومعنى
وزيد رجلا بدل من مثلا ومنه صلة شركاء وانث كسائر صيغ معنى
سلما سالما عن الشركاء والغرات الذى يكسر العطش والسايغ الشراب
الذى يسهل مدخله فى الحلق والاجاج صفة مؤكدة كما فى امس الدبر او خبر
بعد خبر والعرف ايضا التاكيد يقال ماء اجاج اى ملح مر وقد اجاج الماء يوجه اجوجا
على ما نظهر بالتامل ولذلك لانه لا يصلح وقوع الكاف موقع الرجل ولا المومن
موقع الرجل الثانى اذ لا ينا سب ضرب المثل وان المقصود من ضربه الانتقال من
حال الى الحال التى اخر هو المقصود وهذا معقود على ذلك التقدير كما لا يخفى قوله لان قوله

من كل تاكلون

يعترض م

مطلب
اللولو والمرجان لا يخرجان
من العذب

ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبغى عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة
ومما يدل عليه لجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل تاكلون الاية ترشيحا للاستعارة او ابتداء
كلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللولو والمرجان بعد ما فسر قوله
من كل تاكلون بقوله اى ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللولو لا يخرج من العذب
حتى قال بعضهم فى قوله تعالى يخرج منهما اللولو والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما
يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصار شيئا واحدا جاز ان يقال يخرجان منهما
كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا
يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل تفسير الحلية باللولو فى سورة الرحمن
مبنى على القليل الاخير الذى نقله فى سورة الرحمان لان الخروج من المجتمع خروج
من العذب من وجه ومن الملح من وجه فليتامل لور ولا يخفى ضعفه على من يتامل
لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى او كصيب من السماء الاية فان قلت هذا
تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا
ومضمرا على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سايغ شرابه
وهذا ملح اجاج جعل البحرين فيه شركاء متشاكسون وجعل اسلم لرجل والاخر
ان ولد كقوله تمثل التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا تمثيل لنفس
الاستعارة كما توهمه الطيبى وصاحب الكشاف قال اللوا حق لا الفتش فى هذا المقام
من الت فى قوله وهذا الكلام صحيح ان حيث يستدل على كون الاستعارة مجازا
لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه والا لاعم فانه يدل على اذا لو كان موضوعا
لاعم لم يكن مجازا لغويا وقد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى حقيقة حيث
قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحصة المتحدة مع الذهن واطلق على افرادها الموجودة
منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبارها لا وجود لا باعتبار
الوضع قوله يعنى ان التعريف فى امر عقلى اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز
العقلى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وضوطان المراد بالمجاز
ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد والكلام قوله كان الاعلام المنقولة
كميزيد وشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع فى الاستعارة وقد اعتبر

كون العلاقة تشبيها يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث
لان الوضع بجعل اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون
معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة ح يكون مجرد اصطلاح ولما
صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعل اسدا فيكذبه صدقه
ان لم يجعل اسدا يجري في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة
انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق في زيد اسد اذ
ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد
ادعاء فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في المعرف اعني زيدا الاسد بل
المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيدا اسدا
قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة يكون المراد جعله شبيها
بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة **قوله** قد مر ان ساره على القوم
قد سبق في المجاز العقلي ان ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة كما اذا كان على
وجه ينفي عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر
قوله وبهذا يندفع اه ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف
ليتعين غير المتعارف يندفع اه وجه الاندفاع ان الامر اهل على دعوى
الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى
المتعارف فلا منافاة اه **قوله** والنهي والنهي عنه فلبناء على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة فيه بحث لان محل الردان بقي تسليم الادعاء المذكور ومع كون الاستعمال
مما وضع له وصحة النهي وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه
كلام التأويل ولا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة **قوله** والاستعارة تفارق الكذب اي الكلام الذي فيه الاستعارة
يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في
الكلام فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق **قوله** وزعم صاحب المفتاح
اه اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا يطابق الواقع مع ان صاحبها
يعتقد مطابقتها او لا سيصرح عن صاحبها قصدا للتأويل فضلا عن

نصب القرينة

نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع عدم العلم
بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب
المذكور ليس مثل ذلك المدعي في التنزه عن قصد التأويل لان مقصوده توريج مساوئ
عليه ظاهر كلامه ولا يصح في مقصوده هذا قصد التأويل بخلاف القرينة فلذلك التفي هضا
بان نفي نصب القرينة وامض الدعوى الباطلة على ذكر التنزه عن التأويل لانه اذا تنزه عن التأويل
كان على نصب القرينة اشد تنبرا فتدبر وصح التخصيص في كل واحد من التنزه ونفي نصب القرينة
كما في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تصوير مطلق الكذب حتى يقال ان ينماد كره
ميلا الى مذهب الجاحظ وعدوا للعن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد
السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد قسمين اعني ما لا يطابق
الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه يسمى قسما لاخر وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد
المطابقة الدعوى الباطلة **قوله** ولا يكون الاستعارة علما لاخفاء فان المراد غير
علم لكن فانه المتبادر من اطلاق العلم **قوله** وكذا ما ورد في النجم وسجان في الفصاحة
وما قيل في العباسة وطبق شرح فصاحة سبحان وحظيته عند معاوية واما ما ورد
فانه رجل من هلال من عامر بن صعصعة قيل سمي ماورد لانه سقى ابلا من ماء حوض
فلما فرغ الابل من اسفل الحوض ماء قليل ملح فنده وعدم الحوض فخلا من ان
يسقى من حوضه واما ما قيل فهو اسم رجل من العرب كان يشتري غلبا ما جد عشر
درهما فقيل له بكم اشتريته صحيح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك
الى عشر فاصلح الطبيب فضرب به المثل في كل احمق الا سرقة ميحوني ضيفا
له اتاه ماورد اتاه سبحان وايل سانا وعلما الذئب هر قايل فمار اعند اللئم
حتى كانه **قوله** من الق ملان تكلم بما قل **قوله** واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو في
الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعاء انه عين عمرو وكما ان شبهه به
فقلت رايت عمرو لفاظ انه استعارة لكون علاقة المشابهة **قوله** ومن ههنا قيل القوم
انما تعرضوا للجنس وبيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس
لا الاشخاص وهذا على الفضل المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة
في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بجعل انه عين

للحاشية

المشبه به مشتهر بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حقيقة اسماؤها بينية
عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فغالبا ليست مشتهرة باوصاف كذلك فلا تقبل بانفسها
ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات حاله الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا
لذات معين له شكل مخصوص حتى تاتي اعتبار بعض مواقف لا احتياج اليه لان الموضوع
بالعدول عن المشبه الى الاستعارة هو المبالغة وحال المشبه اعني وجه الشبه حتى
كانه يلوى المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا في
جنسه ان كان المشبه به جنسا او عده ان كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله في جنسه بمنزلته
دعوى انه عينه فتامل واسال الموفق فان تقاولوا ان عافى يعوف كعلم يعلم واصله تعافون
سقطا النون بالجازم يقال عافى الرجل طعامه وشرابه اى كرهه قوله دلالة على ان جواب
هذا الشرط تحاربوني وتلجاون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنبي ان حقيقتها بان
يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق
كافرا بعد ايمان واما عدم حمل النبي على الرماح فلقاعدة الوقف وعليه
الاستقلال في السيوف من نصله اى سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى
الممدوح والاضافة لادنى تلبس قوله على رؤوس الاقران حمس سحاب فاعل يكفي بعد البيت المذكور
يكاد الذي منها يفيض على العدو مع السيف لجة بنتي قناة وقواضب البنى واحد
انثناء الشيء اى تضاعيفه والقنا جمع قناة وهي الرمح والقواضب القواطع

اى ناملة الخ ويحتمل ان يريد بالانامل رؤوسها الصابة مجازا ويحتمل ان يريد
المعنى الحقيقي مبالغة قوله والمراد برؤوس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولكن ان
تحمل على ادنى جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة الكفاة في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى
ما فيه من اللطف قوله وهذا اولى من قول المصنف ان الحمية اه معنى قوله في الايضاح ووجه الاولوية
ان المستعار منه هو الاحياء لا الحمية وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطاء لاحتمال
ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لا دعى الحداثة والاحياء المقدرة فالمراد من الحداثة
في كلامه هو مصدر المبني للمفعول وهو الاهتداء قوله مع ان في كل من الرؤوس والطرفين
خصوص وصف ليس في الالف والعدو اما في المرهفين فلكونه اكثر مرهون واما في

الطيران

الطيران قطع المسافة بسرعة في الهوى فانهم عدوها في الاستعارات التصريحية
في عدوها راجع الى وضع المرهفين موضع الالف ونحو ذلك اما الى الجماعة ولهذا انث
او يكون تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرهفين موضع الالف استعارة على الاطلاق
المذكور وقوله الى المحاسن لكل من المرهفين والالف وان كلا منها عضو مخصوص هو طرق الشم
وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة
على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المحاسن
الى المحاسن مشابه لنقل الاسم من المشبه الى المشبه به بناء على ان المحاسن والمشام
من دلو واحد وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر اذ الاجنحة
باب الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري
في الهوى والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض ولا يخفى
ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن اية اللغة قوله وهو طبع خلق الدرع الحلق بفتح
الخاء جمع حلقة بالتسكين على غير القياس وقال الاصمعي الجمع حلق كسر وكسر الخاء كعدد
وبدن وحكى يونس عن ابي عمرو وابن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلق
وحلقات قال ثعلب كلهم يجيز على ضعف قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة اي
للشجاعة للانسان وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه
لا للمجموع المركب منها اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو المقيد المجموع
قول بمخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى
الحقيقي والمعنى المجازي الذي يستعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين
المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى
الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي
الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل الحشي فيما سبق وهذا الذي
كاف في اللزوم قوله واذا اجني قرونه اما القرنوس بضم الراء ولا يخفف الا في
ضرورة الشعر لان فعلولا نادر ليات غير صحيح وهي اسم عجمي غير معروف
للعلمية والعجمة واما خرنوب بضم الخاء وهو نبت تتداوى به فضعيف والفصيح
الضم وكذا سعنون وهو اول الربيع قوله ولم تنظر الغادي الذي هو رائح النظر اذا

اذا استعمل بلا صله فهو بمعنى الانتظار والغادى هو السايرمن الصباح الى الظهر والرايح
هو السايرمن الظهر الى المغرب قوله سير احثيثا اى سيرا بقال وحثيثا اى سريعا
حريصا قوله واشبه فيها لحظ عامى وهو اشبه قطع المسافة بسرعة وبين وسلاسه
وبين امرها فى الهوداى الهوداى جمع هادية وهى العنق يقال افتلت هواديه
الخيل اذا بدت اعناقها كما فى قول امرء القيس فعادلت له ما تمطى بصلبه مطلع
القصيدة فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل السقط اللوى بين الدخول فحومل
البيت المذكور فى شرح دليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلى
ومعقول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور الا ايها الليل الطويل
الا انجل بصبح واما الاصباح منك بامثل السدد لجمع سدف او سديل وهو
ما اسبل على الهودج والمعطى المتمدد والباء فى بصلبه للتعدية والارداف
الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤنث الشئ يذكر ويونث
للرجل والمراة جميعا والجمع للمراة خاصة ثم المفهوم من تقريرات شيخ ان تاكله
اصليه وزنه فعل يقال ناء ينوء نوءا اى نهض عهد ونقم ويحتمل ان يكون مقلوبا
من ناء بمعنى بعد فوزنه فلع كما مر به فى ران فيه والكلكل والكلاكل الصدر
وربما جاء فى الشعر مستدار قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث
شبه الليل بالانسان المتمطى فى الطول واثبت له ما هو من لوازم المشبه به المشبه بها
الكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى ما فى شرح التبيان من ان المجموع
استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال اشارة الى ما سبق من قول لبيد وغداة ريح
قد كشفت وقة قد اصبحت بيد الشمال زمامها من على القنط بضم الجيم المعلل
وكسر الياء المشددة وجمع على يعلى الجاد وسكون اللام كندى وندى وقد
يكسر جاء بالجمع لكون الياء مثل عصى والقنط اصل عصر قوله فان كلامه فى المرجوحه
لانه فى ذكر الاقسام التى هى اقسام الاستعارة التى هى قسم من المجاز وعليه
سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التى هى من اقسام المجاز لا يستقيم
المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عندهم فان المذكور
فيها هو المشبه المستعمل فى معناه الوضعى قوله بشواظ النار الشواظ اللهب الخالص

الزبي

الذى لا دخان فيه قوله والثانى فى تشبيه انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار فى
بخلاف هذا الكلام من المصلا يستقيم على زعم نفسه لكون قوله استعارة
تخييلية وهى عنده حقيقة ولا تحقق فيه التشبيه فكان اعتبار الاستعارة على مذهب
الزمخشرى وغيره ونعم المحتر لفظ الزعم لاح عن الاشارة الى البحث المذكور وهما
حيان فان قلت الاولى ارجاعه الى قلت المراد الهيئة المحسوسة عند الخط
والانتشار والخط والانارة يشيران اليها قوله اى حصول ما يا او فاعلما هذا
التردد لاجل بيان الترتيب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام و
اجيب بحمل عبارتهما على القلب المكانى لا يشترط النكتة فى القلب بل يقبلها
مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يحتاج طلبها فى هذا القلب بناء على
ورودها للقبول عند المصنف قوله وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله
المستعار منظهور المسلوخ من خلقة يا ماه لان المسلوخ لا يزول مع ان استعمال
ظهر بمعنى زال يكون مع عن وقد اشار الشارح الى اندفاع الثانى بقوله فاقام
من مقام عن واما جواب الاول بانا نقول لهم ان المسلوخ لا يزول من حلقة
بل اذا زال الجلد عنه فقد زال هو ايضا عن الجلد قوله وذلك عار بان يقطه
ظاهر عجز بيت من ابيات الحماسة صدره اعيرتنا البانها ولحومها
وقبله اتنسى وفاعى عنك اذا انت مسلم وقد سال من ذل عليك توافق
ونسوهم فى الدرع بادو وجوهها يخلن اياء والاماء حرايب الاستفهام
للانكار ومسلم على صيغة المفعول اى محلى من اسلمته اى خليت بينه وبين من
يريد النكاية به وقنا قراسم وادى امتد مسلى اللعب يخوك فسال بعليك
قراقر قوله والدفع للخوف يخيل اى تظن تلك النسوة اما لكونها مكشوفات
الوجوه والحال انهن حرايز فى نفس الامر والاستفهام فى اعيرتنا ايضا للانكار ملحم تقريرا
البان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جايز
فى الدين والعقل وتوبيخا فى المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهر اى زايل
وتلك مشكاة اشكاة بفتح الشين المعجمة المشكاية قوله وذكر الشارح العلامة
اى كلام العلامة بخلاف كلام الشارح فى ان الظلمة هى الاصل والمظروف

النور عليها وطرفان الظاهر على تصدير العلامة ان يكون للنهار طرفان والنهار
مظروفا قوله قد يطول الزمان والعادة في مثله اه قيل لا يخفى انه كلف بل تحقيق
ما اختاره من التاويل والحقيق بلطايف بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار
مجموع ما بين الطلوع والغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق للكتب
اللغة ليكون الفاء للتعقيب لتحقق نظر الى انتهاء النهار وليستقيم معنى المفاجاة
نظرا للابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما في اعتبار المفاجاة
بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الاية على توجيهه
مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذي هو مجموع ما بين الظهور والغروب
على ان الاية مجردة اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه
مجموع ما بين الطلوع والغروب فلام ان لها دخلا في المقام فتامل ثم لا يخفى
ان اذا المفاجاة اه قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام
فيندفع لاية المفاجاة عن المصراع المترتب على السلخ في الحال اصل الاطلاق
لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لاية المفاجاة باعتبار ان المفاجاة
انما يتصور بما لا يكون متوقعا بل حاصل غفلة بل ترتقب كما ذكره الشريف
في حواشي شرح المفتاح فجعل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى
على المتامل فتامل قوله او لتقوية ذلك اه فيه بحث لان الاية على ما يتبادر
من نظم الاية سلخ النهار بحيث تفاجيه الظلام ولا شك ان سلخه مع انبساط
التام بحيث لا يبقى منه اثر بل يعدم في الحال ويترتب عليه الظلام دفعة اية كمال
القدرة اية اية والتقوية التي ذكرها ان رجع انما يظهر لو كان الاية نفس
مفاجاة الظلام فتامل قوله وهنا بحث اه قد يقال لما كان الرقاد كثير الوقوع
في الحس متكررا لمشاهده عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازمه اشهر
واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع للتقوية
محل نظر فان كان افادتها للاشتهار مما لا يتكفي قوله وهو نظر ان البعث لا انفكاك
له عن الموت يمكن ان يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيمة واحوالها انما هو بعث
من الموت مصلح كونه قرينة للاستعارة على انه لا يجدان يدعى كون البعث حقيقة

المرتب

شرعية في البعث من الموت قوله والمعنى ان الامر اية لا يتحقق اي فرق بين الحق
والباطل بحيث لا يعلم احدهما بالاخر كما لا يلتبس الزجاج المكسور قوله والجامع
الاحالة او اللزوم وهما عقليان فان قلت كما ان ذهاب القبة على الشخص محسوس
كذلك احاطة القبة به محسوسة علم عدم عقليا قلت المعدود من الجامع العقلي
هو الاحاطة المعنوية في الذهن بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها
ولا يخفى انها عقلية قوله وهو مما دل على نفس الذات اه مرادهم بالذات في هذا المقام
ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى ما علم يرد هنا ما اصطلح عليه
النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والزمان والالة وما ذكره
هنا لا يتناولها قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار
وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان القتل وصف
وهو ملحوظ كيف في سياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف وكذا
ما يكون متناولا باسم الجنس كالعلم للشبهة في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره
لا يتناول العلم الشخصي لان مدلوله ذاتا صالحة لا يصدق على كثيرين والا
كان كليا واذا تضمن مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا اصلا بل اشتهر ذاته
المتخصصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخاصة
عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة
فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون
الصفات والحاصل ان اسم الجنس دل على نفس ذات صالحة للموصوفية مشتهرة
بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية
والافعال والحروف لا يصلح للموصوفية وكذا المشتقات قوله والاضبعية القوم انما
تعرضوا للاستعارة التبعية للمرجع والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية
كما في قولك اعجبني فراقة الضاربة بدم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم
في كلام البلغاء قوله وبكونه مشتركا للمشبه به في وصف الشبه انما ذكر لفظ او اشارة
الى انه لا فرق من التعبيرين فالمراد بالاول المعنى قوله انما يصلح للموصوفية الحقيقي اي
الامر المتقرر الثابت اه هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث

قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غيرات ثابتة كما في الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا فتنبه الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه التنبيه كما نقل عنه رحمه الله ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح في شرحه للمصباح باندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسيرا العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر والاخبار عنه في ان القيام والحركة كذلك بخلاف القعود والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة فيه بحث لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة انما لم يغيرات يصح تحقيق ما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف على وجه لا ينافي ما ذكره في ايضاحه الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك ناب عن هذا التغيير لانها هكذا لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا فانما يصح للموصوف المحقايق كما في قولك جسم ابيض او بياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة والحروف التي هي كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا التغيير بالصفات وهذا اسقطها المحشي من البين في اثناء توجيهه الكلام حيث قال اولا وما قررناه ظهر ان ما ذكره القوم من الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى ان قال وانما يصح الموصوفية للحقايق دون معاني الحروف والافعال ثانيا فكل من الزمان والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف ودون معاني الافعال والصفات كما اشار اليه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة مفتقر الى اندفاع البحث الذي اورده سيفه والمشبه وهو لا يختلف باختلاف التعبير وعدم صلوح العبارة الواردة عليه للموصوفية لفظا لا يصح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار للحقيق

للدال باعتبار تشبيه الدال الناطق وانضمامها بالمشاركة وان لم يصلح لفظا هما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكرنا في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى لو اقيل لعقيت صماء عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه او نبعلم انه من الحقايق ام من تابيعات العقل قوله وعروضه لها فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على الله ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر وما لاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتامل او يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليها دلالة يجب العرف العارض على اصل الوضع اللغوي لا يجب العقل فقط ولا لذكر نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق سيرشدك الى ما ذكرته فاصح اليه قوله دون الحروف وهو ظاهر لانها روابط وآلات الملاحظات فلا تكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشي وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المرسل ايضا لم يعتبر واقسم التبعي في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد المجاز في الحرف حيث لا يكون علاقة التشبيه فلهذا لم يكثر الاقسام او اكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا الاتي في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها تامل قوله واما الموصوف في نحو شجاع لحي العاقل هو الشجاع الكامل والفياض البالغ والتحرير العلم التقرير فالوصف الثاني في هذه الاستعارة ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك يتبع تتذهب عليه وظن منه ان الثاني وصف للاول نحو مقام واسع ومجلس اه المراد بالنعت الذي يسلب ثبوته لما لغير الحقايق هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي او ورد النعت النحوي ههنا وفي قوله واما الموصوف عد في نحو شجاع تامل اه لعدمه الوصف المعنوي قوله يمكن ان يكون الاستعارة فيها اصلا والتبعية فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارتان اعني الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يقال يريد يجب ان الاستعارة فيها حال كونها اصلية لا تبعية فقط فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت هل يجري في نحو

قال في شرح المفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ الحرف بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة الواحد اللفظين عليه غير متعلق لدلالة اللفظ الآخر شيئا معنى كالكاف الاسمية والحرفية هو المثل الاول هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب السكاكي وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به ضعف التضعيف فليتنظر غير صحيح كما يشير اليه قدوه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف اي متعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل المتعلق المصطلح بالبعدي والوضيع ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فاستعمل هذا اللفظ على حقيقته تحمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه اعني تلبس بزيد فالتلبس مستعار لهو الظرفية مستعار منها فاحفل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى مناده اذ لا يليم سياق كلام المصنف انه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى للدلالة بالنطق وجه الشبه ايضاح المعنى وايضاله الى فهم الفاهم **قوله** باعتبار ذكر الملزوم واراده اللازم وهذا شروع في اول هذا النوع الى ان الملزوم لم يلزم في جميع انواع المجاز بل استعارة او مجاز امرسلا فاعتبار ذكر الملزوم واراده اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان انها من اي نوع من انواعها او مجاز **قوله** ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اه فيه بحث لانا لا نسلم ان استعمال المشعر في شيء لا ان استعمال المقيد في المطلق بل استعمال المقيد بقيد في المقيد باخر ويمكن ان يدفع بان المراد بالمطلق المطلق من القيد المعتبر في وضع اللفظ مرسلا من اول قبيل اطلاق المقيد على المطلق وذلك لانا في الصدد بقيد اخر فليتامل **قوله** كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عم واراد اثرها والا فمحبة الملتقط وهو ال فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه **قوله** لانه مشبه بترتب العداوة

الافعال الاستعارية تبعا على قياس الحرف قلت لا الان مطلق التشبيه المشتهر بمعنى يصلح ان يعمل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على وجه القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار المحرض بنسبة الى من ينسب اليه على جهة القيام فقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها بان يشبه ما يرجع نسبها اليه بوضع استلزام مطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب احرف كلك كمطلق الالة مثلا فيقال قتلني السوط او السيف فالنسبة في الافعال لا تحتاج باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قال صاحب المفتاح المراد بتعلقات معاني الحروف ما يعتبر بها عند تغيير معانيها الضمير في بها عايد الى ما والتانيث باعتبار كونه عبارة عن المتعلقات والمعنى وفي عنها راجع الى معاني وفي معانيها الى الحروف واعلم ان لفظ فيها غير موجودة في اعتبار المفتاح بل عبارته هكذا واعني بتعلقات معاني الحروف ما يعتبر عنها وظاهره يفيد ان تلك التعلقات معبر بها مع انه خلاف الواقع كانه اشار ههنا بالقام لفظ بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف والتقدير ما يعتبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لان في العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التغيير كالفاظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فهي باعتبار هذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه في شرحه للمفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال اخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع الضمير الى ما ومحل المعبر معبر احيانا لكن لا يخفى انه تكلف ظاهر ومحاذف لنسخ الرواية **قوله** مثل قولنا من مكانا البصرة الى الكوفة الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر ضعف قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما يتصل به ذلك الشيء وانما يتصل بعضه فنهاية الشيء منه فكيف جزء منه بل انما يطلق على اجزاء منه لمجاورته بين النهاية ولكن ان تقول غاية ما في الباب ان تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز **قوله** والا لما كانت حروف المعاني

والمزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ما قيل والجامع هو الحصول بعد طلب النفع وللكشف
لم اشعر في ترتب العلة الغائية عليه فالجامع ما قيل هذا غير واضح الاستدعاء التشبيه
للجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه قوله وما ذكر من تتمة في الاولين انما قال فالاولين لما سبق
من ان القرينة التبعية في الحروف غير مضبوط جمع الحق لنا في امام البيت بعد اسد بن
المعز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد يوسع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى وكان
واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره ولم يكن
خلافته الا ثلث ساعات من النهار تركه لم يكن قوما هم شتاه الطرفا عني نما شتق
بشر والعشية ما بين المغرب والعشا والمراد هنا مطلق الوقت وهي لما مضافة
للجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانتصابها على الوجهين بالظرفية
وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة للتانيث والعلمية انه علم جنس كما
تقرر في النحو والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي
فيها ما لدم ظهورها وكثرة الغتر قوله وتقريهم اه من قربت الضيف قرى وقراء اذا
احسنت اليه واذا كسرت القاف واذا فتحت مددت قوله كقول الحريري واقرى
اه البيت من قصيده ذكرها الحريري في المقامة الثانية والثلاثين تطلعها
بيت كل يمان لتوسا ولا لبت حرفية تقي وبوسا وعند الرواة اديرا الكلام
وبين السكاكة اديرا لكوسا وطهورا بوعلى اسيل الدموع قوله وطهورا بالهوى
اثير النفوسا واقرى المسامع البيت حرف الاخر حذفا نائه والنوم بضم النون وبه
القصر النغمة واذا فتحت النون مددت وبوسى بضم الباء مصدر قولك بيس
الرجل بياس بوسا وبيئا اى استدت حاجته فهو بائس المسامع جمع مسمع
بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وما زايدة وجواب الشرط
محذوف دل عليه كلام اب بق وهو السابق نضعه على اختلاف البصرية
والكوفية والحرون الفرس الذي يقف في اثناء الجري والشموس الذي يتصعب
الركوب عليه والجامع بين القرى والطعن ايصال الشيء الى الباطن قوله الى الجميع
الى بعضها معنى على كما يقتضيه السوق ونظيره في مجرد مجيء الا بمعنى على قوله على الاسلام
من ترك ما لا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالي قوله تقري الرياح رياض الحزن

اه الحزن بلاد العرب وهو في الاصل ما غلظ من الارض ومزهرة حلو من الرياض يقال
لذي هر بيت اذا اظهر نوره واذا مسري ظرف لتقري قوله غير صحيح لان المرور
اه قيل المراد بالجمع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي وشرحهما
للمفتاح ولا يخفى بعد بعده وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه
به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما
في الاية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به لتقري بذلك
الاعتبار اذ ليس المراد اجفان الحيوان كما توهمه بل المراد بها اجفان الرياض
وهي الزهر المشبهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض
وسريان النوم فيها ذيول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض
وتفرق الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها اعطاء النضارة
النظارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا
لتقري والرياض من مفعول اول له وظهران الايقاظ لا يكون الا للنايم
تعين الايراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان الرياض فيكون
ذكر اجفان الرياض قرينة على ان تقري استعارة بمعنى تفتح انتهى
كلامه وهذا واضح الا ان المفهوم من البيت قرى الايقاظ وقت
النوم واجتماعهما في وقت واحد لا ينافي هذا على ما ذكر مطلقه
وعمومه تقترن بصفة ولا تضيع من قوله الفاضل المحشي في شرح المفتاح
للاستعارة المطلقة بقوله نشبت اظفار المنية وفيه نظر لان
نشبت ترشيح مانع من نشب الشيء بالكسر نشوبا اي علق فيه فهو ملايم للمستعار
منه والاولى ان يقال اهلكت بدل نشبت التصريح الا ان يجعل نشبت ترشيح
التخييل على مذهب السكاكي ويذهب الاطلاق الى المكنية هكذا قيل
والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت اندمت اظفارها لما كان
الامر على الاستعارة فاعلم ان السكاكي ذكر في لطايف الارض ابلى
الاية ان الخطاب في ملاكها ترشيح وليس للخطاب وصفا ولا تفريع كلام
واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه بمكان تخصيص

الصفة والتقريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتامل يعني اذا تيتم علقت
رقاب اموالكم في ايدي الناس حاصل المعنى ان السايلين ياخذون
مال الممدوح من غير غلظة ويجيئون الى حضرته فيتبسم ولا يأخذهم فيتملكون
والاخرى انه مكنيه وهو انه اه فيه بحث فان الاستعارة
بالكناية لابد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شيء من لوازم المشبه به وهي مفقود
ههنا فالظاهر ان اذا ق ههنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه
لكن بغير لفظه الحقيقي وفي الآية وجها خر ذكره المؤلف في شرح المفتاح
حيث قال لو قيل ان المضاف متحكم كما في قوله تعالى واما خاف مقام ربه
ولا يخفى بعده قوله من طعم المر الطعم بالفتح ما يودي به الذوق يقال
طعمه والطعم ايضا ما يشتهى منه يقال ليس له طعام وما فلان بذي
طعم اذا كان غثا والطعم بالضم الطعام قوله ولا يكون ترشيحا قيل الظاهر
ان يقول فلا يكون تجريدا لان سياق الكلام على ان اذا ق تجريد وليس كذلك
فان مساق الكلام على ان اذا ق تجريد وليس بشيء فان مساق الكلام على ان تجريد
الاستعارة المصرحة لا الاستعارة الكنية التي ذكرها وانما التوهم ان يكون
ترشيحا لها لكونه ملايما للمستعار منه في هذه الاستعارة وهو طعم المر فدفع
هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا للقرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى
ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمتها
قوله حاورت اليوم بحرا اخر متلاطم الامواج حاورت ملاحا اهر منه
من المحاورة بمعنى المكالمة فهو قرينة الاستعارة ولو جعلت
القرينة حالية لكانت حاورت تجريدا كما ان راكبا اخر متلاطم الامواج ترشيح
يقال بحر زاخر اي ممتد من تفعم حبابا وتلاطم الامواج ضرب بعضها
على بعض قوله هذا تجريد لانه وصفه اه مبني على ان قرينة الاستعارة
حالية او في البيت السابق والاشفى كما في الصلاح قرينة الاستعارة لا تجريد
قوله حتى يظن المجهول اه اللام في لظن لام الاستدعاء دخلت على الماضي بتقدير
قد وهو قيد لقوله يظن وخص هذا الظن بالمجهول مبالغة وايماء

الى ان المجهول هو الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة الى السماء
واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا
بجميع الكمالات فلا حاجة له الى شيء اصلا قوله وما ذكرنا صريح
في الايضاح حيث قال واذا جاء البناء على المشبه به مع الاعتراف
بالمشبه اه قوله ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله اه اذ لو كان به بالاصل
التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه والاجتنى
ركته هي الشمس مكانها في السماء فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا
لا يصلح لجواز ان يجعل الضمير المنفصل الذي هو هي ضمير القصة قلت
قوله فعز الفؤاد عزاء جميلا يدل على ان الضمير راجع الى المحبوبة و
ايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من الشأن
المتكوكة في الجملة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقي
في السماء جلي لكل احد قوله اني اراك تقدم رجلا اه قال
الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل
الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يوخر اخرى بل تلك
الرجل الاولى يهم بخطوة خطوة الى اقدام وخطوة الى خلف
وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون
للخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين
ان هذا ليس هكذا ثانيا فلان تقدم الرجل انما حاصلة
مقررة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار القدم بالخطوة لا يخلو
عن تكلف وتجوز لان للخطوة انما يحصل بتقديم الرجل انما حاصلة
مقررة تقدم تارة وتوخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر
من المثل اتحاد متعلق التقدم والتاخر كما لا يخفى على ذي ايضاف وعلى ما
ذكره لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال اخرى
صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تاره ويوخر اخرى فيتحد متعلق التقدم

محض المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر معدول عن الصواب
الحصر مستفاد من تعريف المبتدأ باللام في قوله ما المجاز المركب
هو اللفظ المستعمل اه وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم
الاخر من المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تخييلية لغلبة
وقلة لطايفة لان الاستعارة يجب ان يكون اه هذا اولى من
تعليل صاحب الكشاف عدم التعرض بان الامثال السايرة لا
تكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه محوطة على ذلك
وجميت الالفاظ على التغيير وذلك لان اللفظ ان فتح التاء في قولك بالصيف
ضيقت اللبن لا يفيد غرابة كانت عند الكسر بالصيف ضيقت
اللبن الباء في بالصيف بمعنى في كما في قولك صليت بالمسجد
قال الميداني ويروى في الصيف مكان الباء بالصيف فكل من الباء
وفي مقبول رواية وحداية قوله لان المثل قد ورد في امراة وهي حنفوس
بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فحالت
الطلاق فتزوجت عمرو بن منذر بن ماء السماء وكان شابا فقيرا فلما شتوا
ارسلت الى الشيخ تستقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما وصل الرسول واخبر
فيها بمال قال عمرو وضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا
ومذقة خير يعني ان هذا بالجميل مع اللبن القليل
الممذوق اي الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير
وانما خص بالصيف لان سوالها الطلاق كان في الصيف
قوله واما الاستعارة المجردة فتمتة خالية عن المناسبة
فان قيل انما سمي استعارة بناء على تشبيه الاستعارة في
وصف وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به واذا المتبه
اثبت او استرطية والثبت مصدر لفعل مضارع دخل عليه اذا تقدير
او المغيت جزاء الشرط والمغية في الاصل منتهى الشيء

انقرض

اي منتهى امره بالاذا مقدر قوله يجعل معاذة لها والتعويذ والعوذة كلها بمعنى
وهي شيء يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين او الجن على زعمهم تجلدي للشامتين
لح التجلد اظهار الجلادة والشماتة الفرح ببلية العدو ودريب الدهر حوادثه والتضعضع
الحركة والاضطراب ولا يقيا على ذي فضيلة البقيا هو اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته
قوله ان قلت فاذا يقول المصنف ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية
فلا يصح الحكم بانها يتلازمان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا
المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء وبهذا اندفع اشارة اليه ظهر وجه اعالة
السكاكي في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله اثبات المنية الشبيهة بالسبع وجود
التخييلية بدون المكنية في اخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في
قول ابي تمام لا تسقني ملاء الملام فانني حسب قد استفدت ماء كما يرد ذلك لان
المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره في اخر الفصل
منقول ابي تمام واذا رفع ايراد الفاضل المحشي هناك حيث قال يحدث هذا الوجه ان وجود
التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو اثبات المنية اشبهت السبع فلا فايدة
في هذه الحالة قوله شباع استعمال النقض في ابطال العهد من تشبيههم العهد بالحبل
ومنه قول ابن الزبعرى في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا
وعن قاطعوها فتحنثي ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قولك ان يسكتوا عن
ذكر الشيء استعارا ان يسكتوا بدل من هذا اي سكوتهم عن الشيء المستعار من
اسرار البلاغة وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية والفرق ان التخييلية
ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه
ولا كذلك على ما ذكره المص قوله وغداة ريح قد كشفت وقر الواو بمعنى رب
المستعار للكثرة ومفعول كشفت محذوف اي ازلت ورفعت برودته عن
الناس بالطعام والكسوة والقرة بكسر القاف وتشديد الواء بمعنى البرد معطوف
على غداة او ريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم قر وليلة قراء اي بارد قوله اذا ظرف
لكشفت واصبحت ناقتها علها رتما مها والتانيث باعتبار المضاف اليه والضمير
المستتر العايد الى القرة او الغداة والجملة اعني بيد الشمال بيانها مها خبرها والشمال

عن دخول مثل الغرائط اذا استعمل اهل العرف في المنهض المذكور والجواب انه عندهم اعتبار
قيدا الاطلاق في غير ما هي موضوعة له بعد اعتباره وهو الحق الا اشكال قوله لان تعين اللفظ
في الاستعارة باداء المعنى جنسه عجب الادعاء على ما صرح به من يدعي ان الاستعارة مستعملة
فيما وضعت لريدعي كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة
اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء فعلمها ان دفع مزاحمة
المعنى المجازي التحصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة
بنفسها يستلزم الدلالة ظاهرة ايضا فلم لا تكفي في الاستعارة دلالة ظاهرة ادعاه فلا يحتاج
الاستعارة عن الحدوث بالذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما
حمل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ بعض القيود دون بعضها
الادعاء تعسف فتامل قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى
الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع الادعائي فالقرينة المذكورة قرينة
الدالة بلا شبهة اذ لولم يوجد لم يعاد الدلالة والادعاء المذكور يضعف هذا وقد
اجاب الشريف في شرحه بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى
الذي ذكره يتناول الوضع التاويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين
المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل كما في الاستعارة فقيدناها التحقيق ليكون قرينة
على ان المراد بالوضع بالتاويل كما في الاستعارة معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه
احيانا وهو الوضع بالتاويل قوله لزم الدور اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان
بواسطة ام لا قوله بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف يخل اراد قيد الحيثية في تعاريف
الامور التي يحلف بالاضافات يناسب به الذهن وهذه الارادة تجري في
القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما
ذكره جمال الدين في شرح الايضاح من ان القصد بالحيثية الالتفات اليه لانا
لا نسلم انسياق الذهن هذا ما قاله على تقدير انسياق الذهن لا نسلم ما حكم فيه لان
قولنا من حيث هي موضوعة له متعلق بالاستعمال لا بالمعنى المتعلق بالوضع فان
اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع الخاطب لم تكن حاجة الى التقييد بالحيثية و
ان اريد بالوضع اعم من وضع كان كان استعمال اللفظ الصلوة في الدعاء اذا استعمله

بالفتح ريح تهب للجنوب مشهورة بشدة البرد قوله اي سلامن اسلو وهو زوال العشق
والحزن ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وفيه بحث
لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقتصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة
واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت
عنه قلت بالالف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فضلا التدريج يكفي للحمل على القلب
اللهم الا ان يريد به انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقصار
معناه المجازي وهو مطلق الامتناع قوله وكذا الضمير في معاودته اي هو ايضا راجع
الى ما كان يتركه قوله كذا في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صحي الله فهو
صحيح وصحاح والجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره
بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الان يقال انه ثبت روايته عن مصنفه
انه سماه الصحاح بالفتح وبعض الاباداء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض
الرؤساء مولاي ان وافيت بابك طالبا منك الصحاح فليش لك بمنكر ابحر انشوهل
بلام في المسق للبحر كي يليق صحاح للجوهر قوله ويركب كون الكلام قلقا اي مضطربا
وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق
وهو قوله وهو ليحترز بالاجنبي الذي يتوهم قبل التامل الصحيح كونه هو المتعلق وبين
المعطوف وهو ولا تسمها حقيقة قوله فيجب ان يكون لا زائدة او يحمل على حذف
اللام دون يحل لئلا يعرج قوله لفظ الغائط في فضلات الانسان الغائط والاصل المطمئن
من الارض الواسع ويجمع على غوط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته
اتى الغائط فيقضي هاصيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغائط يكنى به عن القدرة
قوله وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان لفظ الدابة في العرف
مخصوص بالفرس والبغل قوله فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا
اتفق فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الخ الى هذا القيد لان
مثل لفظ الغائط اذا استعمله اللغوي في منهض المتناولات يكون مستعملا في غير ما
وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد لخروجه يلزم ان
يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه خرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد

المخاطب بعرف الشرع فيه استعمالا ينافي هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع
له فلا اعتداد به ايضا لان التخاطب بعرف الشرع عبارة عن رعايته اوضاع
تلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف
الشرع ونسلم انه مخاطب بعرف الشرع فلانسلم انه استعمالها فيه من حيث انه موضوع
له وهذا غلط لان اشارته الخ مبنى على ان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة
معناه مع نصب المتكلم ولذا قال اذ لا يضيف في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق
بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان يضيف اشارته الى قرينة تدل
على عدم ارادته معنى اللفظ من على ان ثبوت قرينة وعادة لا يستلزم ثبوتها
في جميع الموارد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخل في تعريف المجاز وان لم يدخل
فيه جميع افراده تامل . الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفايدة القيد الاول
اعني الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء ربك والاصل
وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقولك ربك هو الجر واما الرفع فمجاز و
معاره ان يكتسي اللفظ حركة لاجل صنعة كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة
يستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في مثلك لا يبخل والقيد الثاني في
اعني المتضمن للفايدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في الانف
الاتن قوله في انه كذلك ينبغي ان يسمى كذلك ينبغي وهو ان يكون له اطلاقان و
كذلك حال المستعمل فيه ينبغي قوله وكلامه في مناسبة التسمية لكلامه في وجه التسمية
هو الذي ذكره في مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصه بقوله والمنبئة
قد مرت مع الالفاظ الخ ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الالفاظ
وسيجيء في كلامه ما يناسب هذا وجميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارية كما عرفت
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة هو لا يخفى انه دال على ان المستعار
هو لفظ المشبه به وسيجيء توفيق ذلك مع بين اقواله ومن الامثلة استعارة
وصف احد من صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى فيه بحث
لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبهة لا وصفها كما يدل
عليه ظاهر العبارة وان تاول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان

الفرق

اللفظ كوصف تكتسي المعنى فلا يأتي في هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له
يكون نفس المشبه لا لفظ المشبه الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان كما قال استعار لفظ
الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى والا
على لغرضية الاصلية من الاستعارة قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الخ حاصله
ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان قسم
الشيء ما خص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد اما
حيوان ابيض واما حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور
بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في
المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في شرح ابواب الكتب وفصولها يراد
بها استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر
وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجع الحكم الكلمة داخلا في المجاز المفرد
المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام لكن في هو دليل على خطأ آخر وقع
منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذي اوجبه فيشرع ابواب الكتاب
حصر القسم في الاقسام بمعنى انه لا يوجد قسم لذلك القسم الا وقد ذكر كما يدل عليه
قوله واريد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل بالمثال المذكور وفيما نحن فيه وان
اراد به حصر القسم على معنى انه لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نسلم وجوبه
في ذلك المشرع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقولهم
المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق قوله الثاني انا
لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الخ للفاضل المحشي هنا كلام طويل لكن تخطيئه
في اخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه
الحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى بان لفظ
الوصف مستدرك بل صورة وان التشبيه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهر
لا اندفاع لانما يتم اذا حمل الوصف في عبارة الكشاف مصطلحا على الحالة وليس
كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة المعنوية
التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا تامل وفيه نظر

قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه ان الملوم يكن حرارة الغرام كما ان الماء يكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا بالملام ولا يتغير فكيف يعلل ما ذكره وجها من الشبه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته من قال دردي كش از ملامتم اي مايه زنهار كاين درد عاشقي بملامت فرون شود وقريب احد الملامة فوهاك الريزة حيا لذكرك فليلمني اللوم على ان تسكين غليل الاوام لا يلائم وصف المشبه به بالمكروه قوله ويخالف تصريحه التعليل غير تغيير لها اجيب بان السكاكي في هذا الفن مخصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تغيير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدعة فايدة يعتد بها مما لا يعتد به قال جمال الدين الشيخي في شرح الايضاح ويدل على قول السكاكي اذ الجمع بين الشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وما قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة فانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان السكاكي يقدر في مثل اظفار الخ بان يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما يقدر في نظايره ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في ان اليد من حيث اضافتها الى الشماليل في قولهم انك لا تستطيع ان تمد اخ واراد باليد تمام اليد لا من حيث الحقيقة فلا يرد ما قال الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل للجواب اختيار الشق الثاني ومنع ضرورة النزاع لفظيا قوله وفي ابتر تشبيه بغير لفظه الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد انه الترشيح قد يقرب بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح الاستعارة بالكناية كما ستذكر الآن قوله وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه فيه بحث وفحوى هذا الكلام مبني على انه لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية شب بفلان فافرسته اللام لانك تقول التخييلية تكمل صورة الاستعارة ولا يحتاج الى

لا نسلم ان مثل هذا التشبيه لم يكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل المركب لا ينتفي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه الى الاستعارة مثل النعل المركب على عادته الجارية في كل باب من تقسيم مباحثه وايراد النظايرين غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد قوله للقطع بان لفظ تقدم رجل الخ قد نيا قش فيه بان هذا الكلام مستعمل في التردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقدم الرجل وتحقق تاخيره حقيقة فالحق ان التحير كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته تشبيه از عاج الخاطر نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانتباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخير وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والا فمن المسلمات ان لاعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم قوله واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام الخ فاني صب قد استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صب اي عاشق واستعذاب الشيء عدة عذبا ومعنى البيت ايها اللايم على كثرة بكائي فاستعذب عندي لا تؤثر فيه لومك اولا تسقني ايها اللايم ماء الملام فاني ريان من ماء البكاء لا التفت الى ملامك ولعلك ان قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من قبيل البيت المذكور كانوا توهموا نفسه حيث نقل ان بعض كفار اصحابه بعث اليه قارورة قال ابعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه بعث ربي من جناح الذل حتى نعت لك منها ماء الملام وذلك لان الطاير عند اشفاقه وبعطفه على اولاده يخفض جناحه وبليته على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطيء من راسه ويخفض من يديه فشبه ذل تواضعه لاحدى حالتي الطاير على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح الله وتبينه لها قانه من الامور الملايمة للحالة الشبيهة بها على انه يجوز ان يحمل الاستعارة على التمثيلية او يكون

قوله

اختلاع صورة وهيئة اخرى تامل هذا وقدير والجواب المذكور بان خاصية المشبه به
في التخييليه وان قرن بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه من الكاكي فلا يثبت
الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة
السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران اللازم في الجملة التخييليه
بلفظ لا يلايم يجب الظاهر وفي الترشيح بلفظ يلايم يجب كاف فيما ذهب فيه
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فيحتاج وهو ان التوجيه
وان صح في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لا مساغ له في قوله تعالى
اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلبتك متعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي
المتعلق بالحبل الحقيقي حتى استعار هذا المقيد للعهد كما سهده الذوق السليم
وعلى هذا القياس نظائر فتامل هذا وقد ردا الفاضل المحشي الجواب المذكور
بانه يكون ذلك من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة لاستفادة من التشبيه
ولا مبنيا على تناسبه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده المشبه به وهو الاسد
الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه موصوف من حيث انه موصوف
ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول الاستعارة منه كاف في كون ذكره قرينة
للمبالغة لان صلة في التشبيه ومبنيا على تناسبه ولا يخرج قط عن تمام التشبيه
على ملاحظة فان تعلق الرؤية مثلا بذوات البحريين لتعلقها بالبحر المتصل لاجل المواج
في افادته للمبالغة المطلوبة ثم ان قوله ان مع وايضا مع زيادة تشكيك جواب تسلمي
حاصله ان الحق الفرق بين استعارة المقيد كما في المرشحة واستعارة المجموع
في التمثيلية ولو سلم عدم الفرق لا مكن تصحيح خروج الترشيح بالنظر الى ادنى خروجه
بالنظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء التبعية الكلية منه بالاستعارة
المطلقة وان لم يتم كمال الحاصل بالاستعارة المرشحة والاعتراف بحقيقة الشئ
اكمل اعتراف مفعول فعل محذوف اى لا تجدا اعترافا وقوله اكمل مفعول ثان لتجد
قوله مرادفا للفظ السبع فيه بحث لان المنية اسم للمفرد المتعارف ولذا صح معنى
الارتحال والسبع الماهية المطلقة فيهما كزيد وانسان فكيف يتجه ان الترادف
مع ارتكاب ذلك انما يتم اللهم الا ان يراد بالترادف التقارب بارتكاب تاويل

في الشرح

في الشرح وتم تذهب على سبيل التخييل هو الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق
وفيه ما فيه والحق وجهه على ما نقل عنه مع انه ذكر على تقدير تسليم لا يفيد الا
عدم كون المنية حقيقة بناء على اعتبار قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا لان استعمال
في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض
بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان المراد
انه ح ان تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا الكلام حق لا مرية
فيه ولو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث الموضوع له لدخل فيه
لكن لم يعرف ويندفع الاشكال بجذافيره اى بجميعه في الصحاح جذا فيرانتى
اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بجذافيره اى بايسرها والواحد جذافة قوله
وبالجملة ما جعله مما جعله القوم قرينة الاستعارة تبعية يجعله هو
استعارة الكناية فيه بحث لان هذا الاتيان في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان
القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى وكذا في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
القرينة ههنا مناسبة حالهم كثرة ودادتهم قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح
توجيهها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الايتين المذكورتين
يجعل الاتقاء استعارة بالكناية للمرجو ويجعل لعل قرينة لها وبجعل ذكر المرادات
الكبيرة استعارة بالكناية عن التعليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر قرينة لها فيها ايضا
وفيه بحث لان مدلول تتقون الاتقان الخاص اى المأخوذ من حيث النسبة
على ما حققنا في بحث الاستعارة التبعية وقد استدل على توجيه الكاكي
في المرجو هذه الاستعارة بالكناية لابد ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد الكاكي في
دفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الاية والاوجه ان يقال طريقة الرد ههنا
ان يقال الجاطبون استعارة بالكناية عن ترجمهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى
المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال في ربما يود فتامل قوله فتكون استعارة الاخبار
لرسلا ظاهر وفرق ان العلاقة بين المعنيين هي لذات بهته وضمير الفصل وتعريف الخبر باللام
يدلان على حصر العلاقة في ذات بهته والاخفاء في هذا المصراعين الكاكي مرج في كتابه
بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن

النحاة قوله وان لا يشم رايحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما
ذكر اشمام الرايحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد عليه بان يبين مثل المشبه المذكور بالمشبه به
اما صريحا او ضمنا كما في الخط الابيض والاسود حيث بين قوله من الفواد بان يذكر وجه
الشبه كما في رايت اسدا في الشجاعة لم يكن هناك استعارة اصلا بل يعد مثل ذلك
تشبيها ومثال اشمام رايحة التشبيه قد نزارا راعلى القرقان فيه ذلك الاشمام
فيخل بحسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على
وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رايحة الاشعار بذلك قوله وهذا قلنا بان مخورات
اسدا في الشجاعة اي ولاجل ان اشمام رايحة التشبيه مخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء
الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة اشمام الرايحة الى التصريح بوجه الشبه فقال
قوله وكلما كان اشمام مصالح نظرا لكل اشارة الى كون عدم اشمام الرايحة عن شرط حسن
الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من كلامه ان اشمام الرايحة المذكورة فيما سبق يبطل
الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام ح من اشعاره المدعى من انتفاء حسن
الاستعارة في صورة اشمام الرايحة المقتضي ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم الا ان يصار
الى ان يصار الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني ادعاء وتفسير الغرض وكماله
بان لا يتحقق في اللفظ استعارة بكون المستعار منه قوي في وجه الشبه اللازم من ذلك الكلام
فتدبر قوله لئلا يصير الفارا يعني اذ وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمغروض عنه لا دلالة عليه
من جانب اللفظ ولم يشم رايحته منه يصير كالغا التعقيبه والتخييله الغازا وتعمية و
اعترض بان حسن الاستعارة ينافي ذلك واجيب بان الخلاء والخفاء مما يقبل الشدة
والضعف فيجب ان يكون من الخلاء بحيث لا يصير متبذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا
قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما خص بهذا التوجيه الاستعارة التصريحية
لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه واذا كان وجه الشبه جليا سقبله و
مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه والا لم
يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه به وارید معناه وانت
لم تشتم من خواص المشبه به ودل ذلك على التشبيه فلا غير في خفاء وجه الشبه هناك
هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة

المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح
به الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح وله يمكن استعارة لا مجازا مرسلا وقد
اندفع ما يقال يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة
ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هو من هذا القبيل على انه لو سلم
تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم لان التخييليه عند السكاكي
عبارة عن ان توجد صورة وهمية محضة شبيهة بمتحقق حسا او عقلا فيستعار
لها اللفظ الدال على الصورة المتحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه
الصورة تستدعي القول بتحقق التبعية وهذا المصير ظاهر مما لا ينبغي ان يلتفت
اليه لانه بعد التسليم لا يفيد شيئا اذ يعود الفساد المهروب عنه باختيار مجازية التبعية
وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية ولا اساس له بكلام السكاكي اما اولا
فلان قوله استعارة التخييلية ليست في نطقت به الحال فما لا معنى له اصلا لان الحال
عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به وارادة مشبه لا
تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤه في مثل نطقت الحال اذا جعلت نطقت حقيقة
مما لا ينبغي ان يعجى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة
بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم في امثلة تلك اللوازم ان تكون التخييلية
قال فقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه مساق
كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية مستلزمة للتخييلية اذ قد صرح فيما قبل بان التخييلية
توجد بدون المكنية كما في ولئن اظفار المنية الشبيهة بالسبع واما فانها فلانه قد صرح
السكاكي بان التخييلية توجد نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة
تخييلية عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القايل مخالف بصريح كلام المفتاح فهو لا يقوم
دليلا على ابطال كلام رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاقا اصحاب علم البيان
قبل ظهور السكاكي اذ لم يخرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان القدح
بخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وهم كما اشار
اليه الدماميني في حواشيه على شرح المعنى حيث رد ابن هشام نقل ابن الفيا رعن شيخه
بان الالف المفردة المدسوسة المتوسطة ان الذي للقريب يا بان فيه خرق اجماع

وجه الشبه فانا اذا قلنا جاورت البلد ماية لا تجد فيها راحلة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما والا فاظهار المنية كذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه بكبر صورة القرينة ويجعلها ماولوا اما المكنية فقرينتها لازم له مدخل في وجه الشبه فلما دلالة عليها طيبا تامل قوله حتى اتحدا اى حتى كانهما اتحدا واذا كان الكلام محمولا على المبالغة وتعينت الاستعارة اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله ولم يحسن لانه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا ان كلما يتاتى فيه الاستعارة يتاتى فيه التشبيه فلا مناقشة بين كلاميه قوله فلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكما بالقلة دون النفي لانها قد تحسن البليغ غير مانعة عنه على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كان يقال اظفاره المنه الشبيهة بالسبوع نظير قوله ولقايل ان يقول قد يجاب عنه بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية فمبنى حال التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية واتابع لا يكون لها حكم حكمها والا لما كان تابعا لذا لم نعدل الكاكي بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنية على التشبيه قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ حيث قال في قوله وجاء ربك الحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية من قوله تعالى واسال القرية والجر في كلتيهما مجازا نما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع هكذا وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمعزل عن المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان للجر حكم اصلها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك وجعل على التاويل سياق كلام الكاكي وسياقه كما ينظر فيه ينظر فيه وفي شروحه ثم ان قوله الا ان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمعزل عن المعنى المجازي في المجاز المعنوي ظاهر في الحذف مطلقا والا لشكك ان الوصف به في مثل سوال القرية غير ظاهر المهم الا ان يقال هذا الوجه لو كان في المضاف المحذوف لا جره الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله للقطع بان المراد سوال اهل القرية لم ينتقض الى قول القاضي بان القرية تطلق على الاهل والجدار ان جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة للمجموعات المخصوصة دون الاصل فاذا اطلقت

على الاصل لم تطلق الا بقيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلي لمشبه والنصب لانه خبر ليس وان قلت اذا كان مثل خبر ليس وان كان اسمه شيئ لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في فن الاول قلت كلمة مثل اغاية توغلها في الابهام لا تتفرق فلا محذور وللاخر ان لا يجعل الكاف زايدة وفيه بحث او لم يجعل الكاف زايدة لزم انتفاء ما قالوا عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه تعالى مثل لمثله والمقدر حينئذ انتفاء مثل المثل لا يقال لا نسلم صدق انتفاء مثل المثل والمقدر انتفاء مثل المثل لا يقال لا نسلم صدق ان الله مثل لمثله واما يصدق لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق القضية لا يتوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زايدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثلا لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقابل المعدوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون لمثله مثل سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد فكذا احد سوى المتكلم وايضا لا نسلم انه لو وجد له مثل كان هو مثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم المحال الاخر فتامل قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل الحشي وسمناوه اخر وهو ان يراد نفي شبه المثل لنفي عن المثليه في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من الاية في المماثلة على ما يقتضيه نفي من يشبه ذاته وصفاته عما هو ليس كذلك كناية شيء نحو قوله فان امنوا بمثل ما امنتم به اى بشيء مثل فتامل قوله انفصت لداته وبلغت اترابه ايفاع ما ارتفع من الارض وايضع العلام ارتفع فهو يافع ولا نمال موقع وهو من النوادر ولدات الرجل اترابه من عنى قرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو والذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد جمع على الدين والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وقد اشير الى معناه وبذلك يتعلل هذا اعني ليس كمثله شيء فيمن له مثل وهو موقوف لنفي المثل قلت معنى كلامه حينئذ يتصور له مثل ولكن لا يتصور له ذلك على ان استحالة نفي المثل ادعاء لا ينافي شهرته قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم لا يناسب بساق كلام المصنف ان يقول اعني ذكر الملزوم

لامكان

على الاصل

وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل المكاكي **ور** وارادة المعنى جائزة للاواجبة
المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي هو ان الكناية من جهة انها كناية لا تنافي ذلك كما ان المجاز
ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى
وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فليتطرق فيه **ور** لان الكناية كثيرا ما
يغلو عن ارادة المعنى الحقيقي نعم واما ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية من
ان يقصد تصور المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل عنه الى المكنى عنه الى المكنى عنه
فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور دون التصديق فغير شيء اذ لا بد في
المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة
للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم ولو سلم فيقال
جاء الامير بعينه وحاصل ان لفظ لا تدخل على المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن
قوله ان معنى قولهم من جهة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه حمل الكلام على خلاف
المضاف ولا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق
مستفادة من ارادة المعنى قوله وفيه ما فيه يعني ان هذه غاية بعيدة لا تفهم من اللفظ
ور اختصاص موصوف معين عارض المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب القديم
وغير الحقيقي كما اذا اشتهى زيد اضافة شلاوصافا تامة فيه بحيث لا يعتد باضافة
غيره واما وصف الاختصاص بالموصوف لان الصفة من حيث هي الصفة مثلا لا تدخل
تحت اصل ما على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوف ما لا سببا
خارجة عن مفهومها فيكون عارضا كالابيض مجزوم الابيض سيف واللبن بيض ولو سلم
الانتقال من العام الى الخاص بمعنى ان الكنايتين المذكورين اعم بسبب المفهوم من المكنى
عنه فلا بد من الاختصاص بسبب التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بسبب المفهوم الى الخاص
بسببه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة
الى ضمير المسبح انما في المعنى عبارة عن اسبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على النجاد
ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من اسبب المعلول بالفتح وبالمسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا
سبب منه وكما يتعلق به نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه تعلق الضمير
المذكر المضاف اليه الوجه الى الصفة ايهاما الى ان الحسن شائع في جميع اجزاء فلما رفع
الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع اصدر ما في مضاه

كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين نحو ما اريد بيان الموضوع الموصوف بالحسن
اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي حمائل
السيف ونظايره قلت للقطع بانه مما يحتاج على انك اذا تحققت فالسند الى الضمير هو
طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك خفية بل شائبة منه
وعظم الرماد لا فراط ما استدل به على ملاهة الرجل فانه لا فراد لان عظم
الرماد واسنادها مما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم فلهذا وصفت بنت
الحمالة النبي عليه السلام بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من
عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء على بلاهة بواسطة
انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة
تورث غلبة السهو والنسيان فلا وصلة لعد هذا المثال مما لا انتقال فيه بلا واسطة
قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منها ولا الى البلاهة فلا محذور
ور والجواب انه لا امتناع بحسب ما رده جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة
الى المطلوب والواسطة ليست مطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن
كثرة احراق الحطب ولا قيل به والجواب ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب
انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عرض القفا وسادا عن
عرض القفا ومثل هذا انما يحتاج الى اسمان لان التصريح باثبات الصفة للموصوف
او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف مما لا نوقش فيه بمنع الاستلزام فكون نائم
كثير الرماد مخبرا عن مضاف زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا اي
هو كثير الرماد مخدوم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه
ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره
حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا لفظا او تقديرا والموصوف
فيما ذكر من المثال ان لم يكن مذكورا لفظا كان مذكورا تقديرا او حكما وفيه نظر وجهه
ما سبق من ان العموم لا ينافي الانقسام فجاز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من
وجه كما هو المشهور حيث قال في المختصر والاقرب انها قسمان وقيل لان ضمن
الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار منه الموضوع وانما عدد قلنا او سايط
وكثرتها **ور** اذا كانت غير مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان مراد سوقه

لاجل موصوف غير مذكور في موقع التغيير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي
في شرح المفتاح عرضية اي سوق لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه
نوع قصور لجواز ان تساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد
به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي واردت به الايماء عن المؤذي
مطلقا من غير قصد تعريض لمؤذ بعين نور ومنه المعاريض في الكلام وفي المثل ان في
المعاريض لمندوحة اي سعة عن الكذب نور وهي التورية من ورى الخبر توريه
اي ستره واظهرت غيره كانه ما خبي من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث
لا يظهر قوله فيختص التعريض باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به ما لم تكن
من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق ويظهر ذلك بالاختصار
ان قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كتعريض القفاء عريض الوساد ان قلت
قلة الوسايط يدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عدل المثال الاول عما
سبق مما الانتقال فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه فبين كلامه محافظة قلت
لا شك ان الكناية الغير العرضية اذا لم تعد مت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم
يسمى الرمز وان لم يخف يسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة
سواء كان بانتفاء الواسطة رأسا او بوجودها مع قلة وقد صرح الوعلي المعنى
فانه قد يستعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل
القسمين نور كقولك اذ تنحى فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب لم يدر ما ذكره
انه يجوز لك زيادة تفهيم المخاطب فاذ تنحى فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا
وتريد اخرى المخاطب او غيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم
يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب سب
الايذاء ويلزم لزوما عرفيا تهديد المودى مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد
مؤد اخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مرسلا نور اذ لا يتصور فيه
انتقال من الملزوم الى اللازم هاهنا بك انتفاء لزوم تهديد المخاطب وغيره لزوم يعتبر
في الكناية او المجاز ان الاستعارة تبالغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة
امن البلاغة وكانه مبني على ما نقل من البرد والاخفش من جواز بناء الفعل
التعجبي من جميع الالوان في المزيد فيه كافعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ

فاغار

ستعارة
فما مثل هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة نور واعترض المصنف
اصلها التشبيه ح فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا
تشبيه في الاستعارة بالكناية بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها الا بالفصل والاتصال
في الاستعارة التشبيه الخ قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد
الامير والمراد انه لا تشبيه ما بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر له دخل ولكن هذا اخر
ما اردنا ايراده في تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان الفن
الثالث علم البديع المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة ماخوذة من تطابق
الفرس اي وضع رجله مكان يده وكون من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا بالوجوه
وجوه قولية بين متضادين هذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين نور لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال
ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف من الله في شان عباده على
الخير كيف ما وقع ولا يخفى ان ههنا على الشر الاعتمال والتعرف نور ترديني بالموت
الموت البيت تردى اي صار رداء لنفسه السندس ما رق من الديباج
وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة سندس لان القراء على الضم فان
ما قبله عداما عدوه والجرمال رواية فلم يصرف الاول كناية الاخر وما بعده
كان بني بينهما بعد وفاته بحزم سماء حزن بينها البدر نور فكقول الحريري
فقد اغبر العيش الاخضر وقع في المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر
حمرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالحمرة
وازور اذا انحرف والغوير حانب الراس ورثى لها اي رق عليه والازهري
الخالص العداوة اشديدها قيل انما وصف العدو بالشدة للعداوة
بالزرقة لان من عاداهم الاوايل اهل الروم والزرقة غالبة ثم سمي كل عدو
شديد وان لم يكن ازرق كذا في شرح الايضاح لجلال الشاشي والموت الاحمر
الشديد يقال احمر الباس اي اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل لسيلان الدم
والروم قيل لا وجه للحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان
مناف الملزوم فيبين المذكورين تنافي في الجملة فيكون طباقا لا ملتحقا به وقد يجاب

منه بان معنى قوله فى الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر
ليس ذلك اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا من عينها بل من احدهما وملزوم
الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع
الاعتراض عن المصوا ما عن الشارح فلا لانه عم التقابل فى الجملة عن الاربعة
فتامل **قوله** ومقابلة الاربعة بالاربعة فيه بحث فانه فات فى الاية قسم رابع لان
لفظة فسنيسره فكررت فى الايتين ولم تختلف فماتت مقابلة الاربعة بد يحتمل
ان يكون فسنيسره فى معنى فنصره لانه اذا يسر ففيه كان معسرا كان ذلك فيه صريحا و
اما مقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيتضح فيه ما نقله من الايضاح
هذا وقد ذكرا لواحدى فى مقابله الخمسة بالخمسة قول المتنبى ازورهم وسواد الليل
ينعى لى واشتهى وبياض الصبح يغرى بصدى وفيه نظر لان لى وفى صلتان للفعلين
وهما من تمامها بخلاف اللام وعلى فى قوله لها كتبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة
انما يكون بين المتعلقين كذا فى الايضاح واما مقابلة البستة بالبستة فنه
قول غير واحد على راس عبد تاح عرنينه وفى رجل حر قيد يشينه قال الصفدى فى شرح
الاسه هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم فى هذا المعنى قلت وصدق بالحسنى اى بالخصلة الحسنى
وهى الايمان او بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام او المثوبة الحسنى فنيسره اى
اى ستهيئه من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجهاز من قولهم كل ميسر لما خلق
له قوله والقمر يجيبان اى يجاوبان معلوم محربان فى بروجها وبقاديرها
قوله المحرى فى صفة الابل وقيل بصفة الرماح حال انخفاضها هذا لطعن وحال
استقامتها لبل الخفاء فى حالها معالان الوتر يبطف ثم يستقيم **قوله** كالمعشى
المعطفات القنى جمع قوس بدليل قولهم قول الشيخ واستقوس اى احنى ورجل
منقوس اصله قووس قدم اللام الى موضع العين كراهتهم اجتماع الضمتين
والواوين فصار قسوا فقلبت الواو المتطرفة بار فصار قسيا ولما اصل الاسماء
من اصبه الى الكسر قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسى فى وزنه فعيل
قال فى الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوى لانه فلوع معنى فعول فترد ها اليه
وقال بعضهم قدمت السين على الواو وتفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على

احدها فى الجمع فجمع قسو وعلى قسى **قوله** اسمعيل الوعد فى بعض النسخ يوسفى العفو بلا
العهد روى عن ابن عباس ان اسمعيل عليه السلام وعد صاحبا له ان ينتظر الى مكانا فاسطر به
ووعد عليه السلام وعد صاحبه له ان سطر الى مكانا فاشطر به ووعد عليه السلام
ابراهيم بالصبر على الذبح ووفاه بذلك العهد معروف وخص شعيبا عليه السلام بالتوفيق
لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيقى الا بالله واما حديث خلق نبينا عليه السلام فحسبك
فيه قوله تعالى انك لعلى خلق عظيم وفى شرح العلامة زيادة وهى ابراهيم الجود فعلى هذا
يكون من قبيل الجمع بين خمسة **قوله** كقول ابن رشيق الندى العطاء والمأثور المروى
من اثرت الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحيا بالقصر المطر والعنعنة الرواية احدهما من
قولى الراوى عن فلان عن فلان عن رسول الله وقولهم على ما يقال اى على هو المشهور وان لم يكن
كذلك عند المحققين **قوله** بما يناسب ابتداء فى المعنى او قال يناسب ما قبله كان اولى لان
قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه راس الاية لكن
قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام **قوله** فان اللطيف يناسب
كونه غير مدرك للابصار فيه تامل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة
وهو ليس مرادهنا واما اللطيف من اللطف بمعنى الرافة فلا يظهر مناسبته له اللهم
الا ان يقال اللطيف هنا مستعار من مقابل الكثيف بما لا يدرك له الحاسة ولا ينطبع
فيها وهذا القدر كاف فى المناسبة **قوله** فحذف الحرف والنون ايهام سلفى وكل الوسم ابضع حيث
يوهم الكناية اى اضمحلال المفسرين اعترض عليه بان الظاهر ان يراد بمعنى
الصلح ولهذا يقال لتعيينه الى المقام ومقابلته هنا بقوله وبتر وهو بمعنى اصلح يدل
على انه هنا بمعنى افسد **قوله** فلان يطبع الاسجاع يقال طبعت الاسجاع يقال طبعت
السيف والدرهم اى عملت وطبعت من الطين حره **قوله** فانه لو لم يعرف ان القافية
مثل سلام يفهم من هذا ان معرفة الروى قد لا تكفى فى بعض الصور بل لابد معها
معرفة القافية وان مجرد معرفة الروى ميم لا تكفى فى معرفة ان القافية حرام فجواز
ان يتوهم انه محرم **قوله** ومنه الشاكلة الكائن بن وكلا والغير علاقة مجوزة للتجوز
من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون الت كلة موجب لم يذكر حسن كما بين البنية
وجزاءها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلابد ان يجعل لوقوع فى الصحبة علاقة

كما بينا فيما سبق مثله قوله والغزالة من طول الذي خرفت او الغزالة معطوف على اسم
كان في البيت السابق وهو قوله كانوا نارا اهدى من الملابس شهرتموا نوارا من الحلل
قيل الكانون التنور وقيل اسم من اسماء شهر الشتاء وهذا انسب والمرى الرماد
اعني الرماد على وفق ما بتحريك ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى كبيب السفط اذا صدر
المدح البيت من قصيدة معاني اللوي من شحمك اليوم الملال وفي القوم معنى من ضالك
محلال وقيل هذا البيت سطر بني بهز في الذي لو طلبته لما زاد والدنيا لحظوظ
واقب الغول والحال الخيلة وهي المكر وله والتحمل للتشية من ضيق العطن
وهو المناخ حول المورد وذلك التمني ان يقال المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية
وهو ان يراد بلفظ له معينان المراد بالمعنى اعم من الحقيقي والمجازي فيكون
متعدد الضمير راجع الى اللفظ وانشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية
قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لعل فيل قد تغير الضمير المجرور في لسكنوا
فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم
التعيين فيه قلت التعيين المنتفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في
الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث
اللفظ اصلا قوله وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك ح لم يرد ان مجرد المعنى الذي
ذكره معنى لطيف مسلكه لا يهتدي اليه الا النقاب بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه
بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الاية الكريمة منه واياد قول صاحب الكشاف وهذا
نوع من اللف لطيف المسلك ح الف هذا النوع نبها لطافة ودقة باقتضاء المقامات
فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشي هذه من ايام اخر فان قلت اجمع
لانه صفة اليوم واخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخر فما وجهه قلت لما كان
اليوم لا يعقل وبين الاناث والمذكور الغير العاقلة مناسبة اجري مجرى المؤنث
لامكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهما ناقصات عقل
وكان اخر كاخرى يجمع على اخر كذا في الاولية قوله الا النقاب المحدث النقاب
على وزن الكتاب العلامة كانه ينقب للامور ويصل الى حقايقها والمحدث الصافي الظن
في الامور كانه حدث بها وقد يقال ان ولم تكملوا جواب لصاحب الكشاف

مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه فان قيل كان ينبغي ان يذكر المتكلم
في القسم الثاني لانها يتعلق بالحفيظ اجيب بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة
لتعانقهما ومن ثم سماه صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى ان
الله لا يستحي الاية قوله حيث اطلق النفس على ذات الله الظاهر ان مراده ان المعنى
ولا اعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقولهم ما في نفسي وانت خبير بانا لا اعلم
ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك
بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي تعلم ما في نفسي كذا اخ في قوله ما
تعلم ما في نفسك كذا في شرح الكشاف قوله عبر عن لفظ الاصطناع بلفظ الغرس
او هو سنة او لان الاصطناع المامور به المخاطب بقوله اغرس والغير الذي
اعتبر هو مصاحبه فالتقدير هو غرس الاشجار واما غرس في قوله كما يغرس
في قوله كما يغرس فلان فهو واقع في صحبة الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس صوص
التمثيل كما لا يخفى فتدبر قوله اي توقع المزاوجة ولكان تقرء تزاوج على لفظ
الخطاب ويسند العدل الى ما بين على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم قوله خيل بن العير والنزال اة ان اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه
ربيعة الاسدي في الحرب فجئته فرض حولا حتى ملكته امراته وكان يكرها
فمر بها رجل فقال اتباعي للكفل فقالت نعم عاقليل وقال كيف مريضك فقالت
لا حي فيرجى ولا ميت فيستراح منه وكان ذلك سمعه صخر فقال اما والله
ان قدرت لاقربنك ثم قال لها تاوبين السيف مناولته فاذا لا يقله فقال اباياتا
منها اهم بامر الخير لو استطيعه وقيل خيل بن العير والنزوان ولا اصاحت
لها الواشي ح قيل الصواب درية وروية وروا ية اصاح بالتذكير لان ما قبل
كان الثريا علقت في جبينه وفي نحوه الشعري وفي خده القمر وفي شرح البيان
ان الثانية في قوله فلج بها الهجر قلنا لان اللجاج من العاشق في العشق لا من
المعشوق فيه قوله اذا اخترت يوما الاختراس للحرب والضمير في اخترت
وما ها الى الفرسان المذكور في البيت السابق قوله لفظ له معينان قيل اراد
به الزيادة على معنى واخذ سوادكا نه معينين او اكثر والاقرب انه اخذ بالاقل

حيث قال قوله علة الامر بمراعاة العدة يعني في الاداء والقضاء ولقايل ان يقول
ان ذكر الاضافة مغن عن هذا التقييد ح فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في المفتاح
في قوله وبيان في بلح لا ياكل واصحنا المرء غير الكبد فهذا طويل كظل القناة وهذا قصير
كظل الوتد من قبيل التقتيم المشتمل على اضافة ما كل اليه والتعيين فيه مع ان زمان
مجمل يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان تشار به
اشارة حسية معينة لما اريد به وان اشتبه الحال على السامع لم يخرج في قصد التعيين
كذا ذكر في شرح المفتاح ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة ح صه بحث لان المفهوم الظاهر
منه اضافة كل اليه على التعيين ان يضاف الى كل ما يرجع اليه ويكون من خواصه في تعيين
الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة
الى عين الحق وذا الى الوتد ولو تنزلنا على ذلك فاي فرق في احتمال تعيين البيت المذكور
وبين الاية التي جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر على عدم التعيين اعني قوله
تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله بتغير ما جعل
ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة
الى امر والاقرب على تقدير التساوي في الاشارتين ان يصار الى ما نقله من شرح
المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يشار به اشارة حسية فبهذا الاعتبار يحصل
التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصد يحصل من الخبر ولو سلم تساوي
الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان
التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما تحققته تامل قوله الدهر معتذر
ح كان سيف الدولة الهدا الى قد من الروم كما هو عادته فاتفق ان بني وقتل
ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبي
القصيدة اراد ان الدهر يعتذر اليك حيث لم يتسر لك فتح بلادهم بالكلية و
السيف منتظر لكن تكف عليهم ليشفيك عزمهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف
والربيع قوله اي سموات الاخرة وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير
الارض والسموات فان اهل الاخرة لا يدلهم من ظل ومقر وفيه نظر لانه تشبيه
بما لا يعرف اكثر الخلق بوجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على الثواب

والعقاب فلا يجدي له التشبيه قوله اما اقام ثبير هو جبل بمكة يقال اشرق ثبير
كيما يغير وكذا الاستثناء الثاني معناه ح فيه ان جعل الفساق داخلين في
الاشقياء والسعداء باعتبار خلاف الظاهر من سياق الاية اذ تفرق
فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة قوله ساطلب حتى بالقناة ومشايخ
هو جمع قناة وهو الرمح وفي بعض النسخ بالفتا وهو المناسب بمشايخ
قال الواحدي اراد بالفتا نفسه وبالمشايخ قومه والالتئام وضع اللئام
على الفم والانفة للحر وكان ذلك عادة العرب قوله ان ينتزع منا من هذا
الانتزاع امر دايرنا الفرق بالفا العسكر الذي جعل وهم في انفسهم الف
ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة
التي ذكرت ماخوذ من استعمال البلغاء لانهم لا يغلون ذلك الا للمبالغة
قوله سعة اشداقها جمع شدق وهو جانب الفم قوله اولها اذا حثات
اي اضطربت وجاشت اي فارت وفي الصحاح جاشت نفسي ارتفعت
فان نزوت نفسها ارتفعت عن حزن او فزع قلت جاشت مكانك اي الزمي مكانك
تحمدي اي الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة او تستريحي من الام الدنيا بالقتل
قوله ودع هريرة هي اسم امراة قوله ولهذا استدرك ح اي لكون غير الكلام ما يوقع
فيه عاب النابغة على حسان بوجوده مذكورة وفي الشرح وفي وجه لا مستدرك
انه قال يلمعن واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول برقن ونحوه قوله
البجدة الشجاعة فان قلت قد مدح الشاعر على رؤس الاشهاد
حسن بما يجاب ان صيغة جمع القلة تستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع
استدراك النابغة على حسان باستعمال جمع القلة في موضعين قلت يكفي في
الاستدراك ما يوهمه ظاهر صيغة القلة من القصور في المبالغة غير متناه
فيه اي غير بالغ فيه النهاية في طلق واحد هو بفتح العين الشوط يقال عدا
الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين قوله فارق من قولهم اعرق في النازع
في القوس اي استوفى مدها قوله وتتبعه الكرامة حتى ما لا قيل ليس
هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة الا التزويج ويمكن ان يقدر الرجل

والله اعلم

جارح كما توجه الى جهة وهو شايع عند الاستجياد واصحاب المروة وما قيل
انا الكرامة هو التبرك ليس بشئ اذ التبرك انما هو للقادم لا للذاهب انت
خبير بان لفظ تتبعه هو الذي يفيد الاعراق كما علم من تقرير الشارح ومثله
بيت السقط شجار كباع ضمير شجا اى أحزن راجع الى البرق في البيت السابق
وهو قوله يروي برق المعرة بعد وهن فبات براقد يصف الهلال الوهن
طائفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهي بلدة بالشام وانه موضع معين
والرحال بالجاء المهملة جمع رحل قوله عتدت سنابكها جمع سنبك وهو طرف الحافر
والغبر بكسر الغين الغبار هما ذكره ولا يفتح فيه العين قوله ومنها ما اخرج مخرج
الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به المطابقة والضحك
وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذار اى هو لكل ما
يريده وليس له مانع من غير الصدق الصواب ما حوذ من قول الوطواط عذا التزى
من الجاني جلوت عذاره اى انحى لم اطلب وان جنى عليه اطلب قلت فتكر النعمان
من ذلكاي تعيير يقال نكرة فنكرة اى غيره فتغير قوله ومنتجع المنتجع المنزل في
طلب الكلاء والنجعة بالضم طلب الكلاء في موضعه والمراد ههنا طلب المعروف
قوله اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدء لان المعدوم استفاد بالوجود
الاول الذي كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود ثم ان تلك الاهونية
بالقياس الى القدرة القادمة التي تفاوتت مقدوراتها متفاوتة اليها واما
القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت الاهونية
واليه الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهون عليه
قد ضرب لكم مثلا فما يصعب ويسهل وقيل الهاء في عليه الى الخلق وقيل
اهون بمعنى هين وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه وقد صرح به
في الايضاح والبيت الفارسي المشار اليه سنوري قصد جوز اخذ من
كسائي ديدي بن ميان كمر وفيه نظر لان المفهوم من الكلام المجيب عن ذلك
بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل هي صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزاء
ليس مما ينتطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب التي حولها يشبه الانتطاق

لا يقال مراد الشارح هذه الحالة الشبيهة بالانتطاق ولا حقيقة الانتطاق لانا نقول
لانسلم ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقي بالاعتماد كما هو مذهب السكاكي في قوله ولو
المنية انثنت اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يتنوع وقوعه
فليتامل وهو بي شفعت الخ الرب جمع ربوة وهي لغة المرتفع من الارض
شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان
على صيغة المبني للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم
يطلق على نفس الريح وعلى هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد ههنا
والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والضمير في جادها للربى والسحاب
يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت لانه بقرينة الوصف بالجمع
قوله طللان طال عليهما الامد الطلل رسم الدار والامد الزمان كما سبق
والدروس الامحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجارة بوضع
بعضها فوق بعض قوله والنضد ايضا متاع البيت المنضد وبعضه فوق بعض
والسر الذي ينضد عليه المتاع قوله الان صدري الخ العزاء الصبر و
البلقع الارض القفر العراء التي لا شئ بها ومنه التقرع بالعين المهملة وهو
في اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد روي بالغين المعجمة وهو الاضافة والصيب
وجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرع الحكم اى من
المتعلق الاولى الحال الثاني قوله وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه
راجل الظاهر ان هو راجع الى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو
قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار الحكم
المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب
وللاخر الراجلية قوله اطلامكم لستقام الجهل هو بفتح السين المرض وما في كما
دماءكم زايدة لا يمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم اى فبرحمة
ملكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف وما بعده اعني يشفي من الكلب في موضع
النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء وما بعده خبره قوله ولو له
انبع من شربة جم الملك اى انفع واكثر تاثيرا يقال نبع فيه الدواء اى اثر فيه بشرط

يشترط ان تشق الاصبع من الرجل اليسرى فيوخذ قطرة على ثمرة ويطعم بها المعضوض فيجد
الشفاء بان الله قوله واساة كلم جمع آسى من الاسى بالفتح والقصر وهو المداوة و
العلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم قوله فقد فرع على وصفهم بشفاء اسقامهم ارادة الفتح ان التفرع
التعقيب للصورة السببية فى الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف لان شفاء الدماء من
الكلب متفرع فى الواقع على شفاء اسقامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما فى نفس الامر اصلا
فلا يرد ان التشبيه فى قوله كما دماء كم يدل على ان التفرع على عكس ما ذكره الشارح او المشبه
والمشبه به فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب فى الكاف فى مثل ليس للتشبيه بل لمجرد التاكيد كما قيل
فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم قوله حتى اليح الجبن هو بالحاء المهملة اى يدخل ما هو مثل
فى عظم الجرم وهو البعير بينما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابر من نوع خلابة و
تاكيد للقلوب الخلابة الخديعة بالسان والتاخيذ من الاخذة بالضم وهو رقية كالسحر
قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع محرورا مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع فى
الاستثناء متصلا وانما يستثنى به فى الانقطاع وكون بيد فى الا للحديث بمعنى
غير مذهب بعضا نحاذ وقيل هو فيه بعض اجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه
بهذا المعنى فقلت ذاك بيد انى اخاف ان هلكت ان يرثنى من الرنين هو الصوت
قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثانى قال الفاضل الخبيصى
الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام فى اللغو فقد اعتبر جهتا تاكيد
والا فلم يعتبر الا جهة واحدة وهذا الكلام يصرح على ان الاية من الضرب الاول
على التقديرين وفيه بحث لانه يعتبر فى تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف
يكون الاية منه على التقدير الثانى وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثانى
ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمنى
ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول فى الاول وعدمه فى الثانى لكن اكتفى بقوله لكنه لم يقيد
مثلا عن عدم ذكر تقدير الدخول فى تعريف الضرب الاول الثانى فتامل قوله واهل الجنة
اغنياء عن ذلك اى عن الدعاء بالسلامة لقطع جميع لهم بعد الله وان لم يكونوا
اغنياء عن مطلق الدعاء اذ هم يتوجون فيها زيادة الدرجات والمرات ولانهم
انهم محتاجون الى تلك الزيادة قوله الا قيلا سلاما سلاما ما يدل من قيلا بدل اشتمال قوله

لا يسمعون

المطرم

لا يسمعون فيها لغوا الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يحيون بالسلام
بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام هو ابدا الا انه ابرز اخرا الى مرتبة اعم امتدادا
الضرغام الاسد والويل جمع وابل وهو الشديد قوله لانه مذهب للاعمار دون الاعمال
التخصيص الذى وان لم يكن مستدركا لنفى ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم
فى كلام البلغاء قيل وفى البيت وجه اخر من المدح وهو انه لم يخرما ذهب من
الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذى هو اعز الاشياء حتى يبقى فى الدنيا محذرا وفيه
دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجراة قالوا لو اصدى هذا المدح احد ما مدح
به ملكا قد فقد سرها لان الكناية مصرح بها قد يجاب بان مقصود الشاعر
بالذات مدح الوزير وتهنيته بالوزارة فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان
فيه مدمجة بالعرض وفيه تعسف قوله ولا بد لمن جهل فى وصاله بريدان وصاله
لا يتسر لى الا بترك الوقار وهذا رمه وهذا رمه تحيته والرضا بالطرق والشتم
وغيرهما مما هو من افعال الجهلاء والخل بالكسر الخليل قوله وهو ايراد الكلام
محتمل الوجهين مختلفين اى اخص الاعم على سواء فلا يتناول الا بهام قوله خاط لعمرو
قباء يا ليت عينيه سواء المصراع لبشر بتمامه قلت شعر البيت يدرى
امدح ام هجاء ويرى ان يشارا قال له خط لى ثوبا لا يدرى اجبة ام قباء اقل
لك شعرا لا يدرى ام مدح ام هجاء فان قلت الظاهر ان الشاعر قصد المدح
لانه بازاء خياطة ومقابلة الاحسان يكون احسانا ام تستوى الاحتمالات
فلا استقامة عدة من التوجيه قلت استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام
وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تامل ويفارقه
باعتبار اخر وهو انه الى آخره يا عتبار آخر نقض وهو ان المعنيين فى
المتشابهات ليسا متضادين بل ان يكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه و
فى التوجيه لا بد ان يكون متضادين قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد حاصله ان
يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض صحيح بحسب الحقيقة
قال فى الايضاح وترجمته يعنى تفسيره قوله ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر
السكاكى فى تنكير المسند اليه ان التجاهل لاحتماله على نكته بهية وانى سحر البلاغة

وما لك فلا يكون من المحسنات البديعية لانها من اللواحق ولا يفيد البلاغة قلت هو
من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كما بينا ذلك عليه في المقدمة قوله
ايا شجر الخابور ما لك مورقا البيت للعلى بن طريف يرثي اخاها وكان قد قتله يزيد
مورقا حال من الكاف في لك والعامل فيها معنى الفعل كانه قيل وما وقع لك حال
كونك مورقا قوله وسوف اخال روى اخال بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة
اي اظن قال الجوهري افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة وهو القياس قوله وصل
يرجع التسليم او يكشفا لعرو في بعض النسخ ليدفع البكاء ويرجع من الرجع والتسليم
مفعوله وثلث الاثافي وهو الصخرات التي تجمع ويوضع عليها القدر فاعله وكالتمس
في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين قال في الايضاح وفي هذا اللفظ
على هذا الابهام فايدة وهو ادبيعت المشركين على التفكر في حال انفسهم وصلا ابني
عم والمؤمنين واذا فكروا فيما هم عليه من اعمارات بعضهم على بعض وسعي دراب
بهم واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله وشرب
الخمر التي تذهب العقول وتحسن ارتكاب الفواحش وفكروا فيما ابني عم والمؤمنين
عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والطعام المكين
وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله علموا ان البني هم والمسلمين على الهدى
وانهم على الضلال فبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فايدة عظيمة قوله كقولك قلت تقلت
لح ومن هذا الباب قول ابي سعيد المغربي من ابيات يخاطب بها جلادا ودع بعض
القضاة ما لافاد على القاضي ضياعة قتل قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن
ملك يعني لو بقي او قال قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكن منه احسن
موقع وما ابيق بحال هذا القاضي قال واما ان تولبت القضايا وفاض الجرم
من كفيك فيضا دنجت بغير سكين واني لارجو الفتح بالسكين وما قليل في القضاة
قضاة زماننا والعموم عموما في القضايا لا خصوصا يرون الغنم اموال ايتامهم
كانهم تلوا فيها تصوصا قوله وغضا منهم لوصا محى نالسد بوا من نحو ايثمنا الفصوصا
من غير تكلف في السبك المراد من التكلف في السبك يقع الفصل بين الاسمار
للعطف فيدل على سبك قولك رايت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر والاعذار

والتحدر النزول والانسجام من انسجم المطر والدمع اي سال وتضعضعت
عالهم اي تضعضعت قوله او في مجرد الوزن فان قلت الت به بينها ليس في مجرد
الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لعط مجرد اضافي بالنسبة
الى الت به فيها فلا محذور قوله ويوم تقوم الساعة الاية الالف واللام زايدة
لا يعتبر ولا كذلك الميم في ساق الت بغيرها فلا محذور ت ل قوله وكقولها
العلا مطايا ح من قصيدة مطلعها تحية كسرى في نساء وتبع لربعك لا ارضى
اربع كسرى لقب ملك الفرس وهو مقرب خسرو وتبع الاول ملك اليمن وكان
ملكا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في لربعك لمحمد وحاصل
المعنى ان تنزلك عندي يقضي الى ان اصبي ربعك تحيه الملوك لا ارضى بما يعتاده
المحبون من تحية اربع والمطر المدر والمنا القدر والمنازل اما منازل الحبيبة
وضمير عنها للمطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوصل على
الوجهين بمعنى القوة يقال احدني بعد ضعف اي قواني واما منازل الطريق
والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل الحتشي قوله لما سئل عن تركه
ذلك وابكاه ابيات من قصيدة مطلعها لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى الا اسكن
المثري لا الثرى وتوى به فخذ من مراضي الله ما يبيد راضيا تفتنى مراجع
وثوابه وبادر به صروف ازمان فاد محلية يعول وناسوه بعد بيت المذكور في
الشرح وان قصارى سكنى الحي جفرة شتره مسولا عن قياسوا ها لعبده و
ساء سوء فعله وايدي الثلاثي اغلاف بابه لعمرك كلمة قسم والمغاني للمنازل و
المثري صاحب المال الكثير والثرى التراب وتوا اي اقام والمخلب للاسد بمنزلة
الظفر للانسان ويقول بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان وانها كلمة تعجب
وتلافى الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان تفلق باب التوبة بعدم القدرة
عليه قوله البدعة شركا شرك بالفتح فيها حبالة الصايد قوله او زايدة
على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من في الاثبات خلافا للجمهور لعطى
نصر وتكلح او رد ثلثة ادلة نبه بها على ان الحرف المختلف فيها وما في الاول او في
الوسط او في الاخر قوله وهو ثلثة لان الحرف الاجنبي ح الاشك ان لفظ هو

في كلام المصنف راجع الى المضارع فيلزم فساد المعنى اللهم الا ان يقال المراد الماضي
بيان حاصل المعنى وان اصلف مرجع الضمير في البيان والمبين تعليقا على قوله بيني و
بين اكلف البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس بالضم والكسر و
الطامس الداثر لا يتبين فيه اثر يهتدى به قوله قل ضاء اي خدا ما قوله وان
في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا قد يجاب عنه بان المراد من
تقارب المخرج بينهما قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين
الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن
الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل
على عدم اتحاد مخرجها الا على طول المسافة بينهما قوله وكقولهم غرك غرك فان قيل
هذا الكلام مما كتب على رضي الله عنه الى معاوية رضي الله فصار ذلك اي
نهايته وهل لغة لغة في لعل قوله كقولهم في مسعود متى يعود في كل من الامثلة
الثلثة تصحيف فان مسعود ثلث سنات بعد الميم وكذا في متى تقود وان كانت
منفصلة فيه وفي المستظرية هي مدرسة بغداد انشاها المستظر بالله من
الخلفاء العباسية وفي استنتج نقط حسن بسنات بعد الالف كما في اليتيمة
واتيت بتصحيفه فكل من الثلثة الاخيرة تصحيف الخ قوله وهرون اذا ما قنا الالف
في قلبا للاشباع وقلبه لنون قيل وتمامه ان هارون اذا ما قنا عمل
الحية شيا عجبا قوله اذ اصل اماره الحشو المصراع الاول قد يجاب عنه بانه لو كان
الحشو المصراع الاول صدارة لكان الحشو المصراع الثاني صدارة بالبداهة فتامل
فتامل قوله اربع الخ بالعين المهملة بكسر العين والسين المهملة الابل التي
يخالط بياضها شئ من الشعرة واحدها اعيس والانثى عيساء وهوى بالفتح
يهوي هويا اي مضى معجلا والمنيفة والصفار موضعان والحارة
المساشاة هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سقاها بفتح
السين المهملة فيكون منصوبا على التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى
المشافهة منصبا على المصدرية بطامة متافهة وعلى الحال قوله املتهم الخ ومن
هذه القصيدة قوله يا قوم لقد طال مقامي بكم من غير تقبيع الرواح قوله

في

تهي في المثنى الخ اي اقام والقمر الاول بمعنى الستر والثاني بمعنى اكثر والنايل العطاء
قوله وقول الحريري فلاح اي طم المشيب بالحي اي يلوم على جري العنات الى موضع
فيه اللصوق بعدا لغة قوله ومصطلح بتلخيص المعاني هو ان يعمد الى
المعاني المتصار الفاظها وتحسين عباراتها وتخليص المعاني كما كان الاسير وتعديد البيت
المذكور وكم من قارب فيها وقارب اضر بالجنون وبالجنان ضمير بهما راجع الى البصرة
وقارا اي معظم للضيفان واضر الاول بالجنون لكثرة قراته بالليل واضر الثاني
بالجنان لانه اطم ما فيها وجعلها خالية قوله نحو قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله اي ما لكم
لا تخافون الله عظما قوله وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين اوكد فيه نظر لانه
بقي قسم اخر يشمله قول المصنف والا فنوا نه وهو ان يكون بعض ما في احدى القرينتين
وما يقابله من القرينة الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية مثلا والاية المذكورة
من هذا القبيل لاختلاف سرا وكواب في الوزن والتقفية واما لفظها فلا
يقابله شئ من الفقرة الاخرى ولكان تقول ما ذكره اعف قوله وذلك بان يكون
ح على سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذي ذكرته لدلالة الاية عليه والاكواب
جمع كوب وهو كوز لا عروة له قوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية الاولادة
الداهية والامر الفظيع قوله في سدر مخضود وطلح منضود السدر شجر النبق
يقال له بالفارسية كنار والمخضود الذي لا شوك له كانه خضد اي قطع
شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرايحة وعن السدي شجر
شبيه طلح الدنيا ولكن له ثمر حلو من العسل والمنضود الذي نضد بالحمل
من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة والعساح بضد عناه بنيضده
بالكسر وضع بعضه فوق بعض ونضل ممدود اي ممتد لا يتنحاه الشمس
قوله كقوله تعالى واذا اوقنا الانسان الاية نظم الاية هكذا واذا اذقنا الانسان منا
رحمة فرح بها وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون قوله ولين اذقناه نعمة بعد ضراء مسته ليقولن
ذهب السيئات عني انه لفرح فخور قوله واتوا به اي صارت ذات ثروة وغنى بعد ان كانت
غاربه الاغتراب حكى المسعودي عن بعض اهل العلم انه قعد الراعي قعوده اذا ركبه
في كل حاجة واتخذه والقعود البكري الذي لم يركب والغارب ما بين

الكاهل والعنق والاغتراب من القربة وانا تنى والمترية والاتراك الاقرب
والتطويح الرمى وطوايح الزمن اى الدهر حوادثه المهد جمع مطيحة على خلاف
القياس وضاء قضية ايمن مدنيه كبيرة قوله فاطم مهلا الهمزة حرف النداء و
فاطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اى امهلى والدلل بفتح الدال المهملة
القبح والزماع القصد ولم يهذ الى بلد من هذ يهذ اى لم ينهض معانى الشعب
جمع المعنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اقمت به والشعب موضع كثير اللحج
والمياه فتى كان شرب الشرب بالكسر الخط من الماء والعفاة جمع عاف وهو
طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت الماشية اى اكلت ما شاءت قيل
يصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه متصف بالجود السابق والشهامة
اللاحقة قوله خارجة فما عن فيه لعدم وجود السجع لعدم الموافقة بل لا تصريع
فيه بالمعنى الذى ذكره سابقا وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب وغارق
مصفوفة وذرابى مشوته اى مبسوطه والكرام جداول جمع جدول وهو النهر الصغير
فهذه الابيات كلها من الطويل هكذا من الطويل هكذا وقع فى بعض النسخ وهو سهو ان
اصل الطويل فعولن مفاعيلن اربع مرات ومن البين ان الابيات ليست هذه
الاسلوب والصواب من الكامل كما فى اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن مرتين
وانه يسرع على الاصل تارة وربع مجموعا خرى وضربه الثانى هو مدرسه الذى
عروضه سالما وضربه مقطوع والابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا
القبيل واما ضربه الثانى فهو مرتعه الذى اجراءه الاربعة سالمة وللابيات
فى القافية الاولى كذلك كما لا يخفى جرى على المشهور فلان مستهل الشراب
اى هو الع بطلا بيا الى ما قيل فيه والصب العاشق والجوى فعل من الجوى
وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوى الرجل بالكسر فهو
مثل سجى على فعيل المضمن السجى وهو الحزن وهذه الابيات على قوافى عديدة
الاولى رايته فى المشتهر قوله والتفكر والثانية بائيه قوله الصب والقلب فى الموجود النجى وعلى هذا القياس قوله والاغمات بالغين
وهو الوقوع فى امر مهلك وقد غمت الرجل واغنته غير قوله سالفكم ولعل قبل الابيات

لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فراى كم
قميصه شقوقا مات تحته فبعث اليه عشرة الاف درهم فقال فيه الابيات
وان فى قوله وان هى للوصل اى لم تمنن وان كانت تلك النعم جليلة فى نفس الامر
وقيل يحتمل ان يكون نافية معطوفة على لم تمنن اى ولم تكن جليلة عند عمرو وان
كانت كذلك فى نفس الامر قوله او حبل بادي بدل الاشتمال من عمرو وينبغى
ان تقدر الرابطة اى بادي له لوجوبه فى بدل البعض والاشتمال
وان لم يجب فى بدل الكل لعدم وجوده فى الجملة التى فى نفس المبتداء وقد جوز
الفاضل المحشى فى شرح المفتاح كون بادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر
لانه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا المفعول الثانى الا ان ينبغى على
التسامح يقال فى الكناية عن نزول الشدة الخ الكلام مبنى على تشبيه السقوط الرمى الذى
هو الغفر بالسقوط الحسى والجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون
من قبيل اطلاق الشعر على شفة الانسان قوله وارغد يقال عيشة رغدة اى واسعة
طيبة قوله ولما اختار العسل من اختار الكسل يقال شريت العسل واشتريته اى اجتنيتها
والمشور ربما يكون مع شار العسل قلت يحتمل ان يريد بحيث قيل انما يستقيم هذا لو لم
يمنع ما لا يلزم فى السجع فانه يدل الالتزام المذكور على انه انما هو فى السجع وانت خبير
بان الشارح حمل على قوله سابقا ما لا يلزم فى مذهب السجع فانه يدل ان الالتزام
المذكور انما هو فى السجع فاندفع هذا التوهم قوله او لعدم رجوعه الى تحسين
الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام علة عدم دخوله فى
فن البلاغة لا قسيمه ولهذا جعل فى الايضاح ما يرجع الى تحسين اللفظ وقال
لا اثر له فى تحسين اصلا قسيمين ما لا يدخل فى فن البلاغة ولم يذكر فى المختصر الا عدم
الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب فى العبارة ان يقوم لعدم الرجوع الخ ويمكن
ان يوجه بان لفظ او اشارة الى التخيير فى التعبير عن علة وحينئذ التعرض
ومثله شايع فى عبارة الايضاح فتنتنى فجننتنى اى اوقعتنى فى الفتنة وجعلتنى
مجنونا لبنى اسم امراة تجن هو الاعتراض يقال جن يجن جنونا جن اى عرض اعراض
قوله من يليه يوما على علاته اى على كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان

ابن ابی جارث الموی صاحب زهیر الذی یقول فیه ان البخیل ملوم حیث کان ولکن
الجود علی علاته هرم واما الهرم بفتح الراء هو کبر السن قوله صفراء الخ ان الاخران
ساختماع الظاهر انه یصف دینارا لکن فی بعض نسخ دیوانه صحیحا وهو یصف خمرا
کما یدل علیه البیت الثانی وهو قوله فی کف ذات خمل الخ ذکر لها صحبان لوطی
وزانا ومثل التقیید قال العلامة فی شرح المفتاح وان روی فی ذلک
ازدواج او تحسین او مطابقة او نحو ذلک فذلک لغایة فی الحسن کقولهم وضعنا
فی یدیه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهی والاثبات والنفی و
البسط والقبض والالزام والهدم والبناء والمنع والعطاء ومن ذلک قول المتنبی
الخیل واللیل والسلاح والقرطاس والقلم والرمح والضرب والطعن والحرب قوله ومنه ما
یسمی تنسیق الصفات الخ مثاله من القرآن المجید قوله تعالی هو الله الذی
لا اله الا هو الملک القدوس السلام المؤمن المهیمن العزیز الجبار المتکبر الخ ومن
الحدیث نحو قوله علیه السلام الا اخبرکم باحبکم الی واقربکم منی ومجالسکم یوم
القیمة احاسنکم اخلاقا الموطؤن اکنافا الذین یالفون ویولفون الا اخبرکم
ببغضکم الی وابعدکم منی مجالس یوم القیمة اسوئکم اخلاقا الثرثارون المتفیهقون
ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب فی مدح النبی صلی الله علیه وسلم وابیض یستسقی
الغمام بوجهه ثمال الیتامی عصمة الارامل قوله وعلم بذلک شان الخاتمة الخ
قد مضی منا فی بحث المقدمة تحقیقه فلینظر فیه بالتهلل ای بالبشاشة
والسرور قوله من حلا ای معد الزاء المعجمة والحاء المهملة قوله عار واهتضام
اهتضام من هضمت الشیء کسرته ویقال هضمه حقه واهتضمه اذا ظلمه
وکسر علیه حقه قوله فانشد قصیدته التی اولها لعمرک ما ادری الخ انشد
یتعدی الی مفعولین یقال انشدنی شعرا ومفعوله الاول ههنا محذوف واوجل
من الرجل وهو الخوف وموضع علی انیاب نصب لانه مفعول لا ادری وقوله
وانی لاوجل اعتراض وغدوا بلقع المجهه ای تصبح الموت واول سبی
لقطعة عن الاضافة منویا کما فی قبل وبعد ای اول وحاصل المعنی
وبقاء ک ما اعلم ابنا اقدم من الاخر فی غدو الموت علیه وانی خائف

قوله

الرواية في اسر على صيغة المعلوم فمردعى بكسر الدال فاعله وان روى على صيغة
المفعول على انه مسند الى الجار والمجرور فمعدو بفتح الدال على انه مصدر
او اسم زمان اى وقعت تو ديعي والمسمع بكسر الميم الاولى للاذن والمدمع
بكسر الميم الاولى بقية موخر العين قوله وقاتيله اى رب جماعة قاتلة وسمطين
وسمطين حال من ضمير تباقطها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو
مسلك قوله حشايها اى ملابها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صيغة
المراجعة وهي السوال والجواب كقوله قال لي يوما سليمان وبعض القول
اشنع قال صفني وعليا اينا اتقى واورع قلت انى ان اقل اقل هاك الحق
تجزع قال كلا قلت مهلا قال قل لي قلت لا سمع قال صفه قلت يعطي قال
صفني قلت تمنع قوله واجيب بان كون المراجعة من المحسنات البديعية محل
نزاع واذا لم يذكرها المصنف ولو سلم فهي انما تعتبر في السوال المعاد قوله مقيم الظن
واراد بالظن محله وهو القلب والامانى جمع امنية والعلق الاضطراب الجدوي
العطاء قوله قول ابي الطيب واني عنك الخ الفاد لرابح فناء الدار وما امتد من جوانبها
محبك اى انا ممتلئ قوله والمجلس القاصاى الممتلي قوله رحب الباع اي واسعة والباع
قدر مد اليدين قوله مدى جعفر الى الغاية التي بلغ اليها جعفر وهو ابي تمام بعده
نخوفه فيه بخل لان بيت ابي تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والتخييل حيث شبه
الصبر باللباس واثبت له من لوازم المشبه به اعني الملبوسية وبين تسمية الجازع عاريا
وتلك تستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى ملزومه
والبيت الاول لا يشتمل على هذه اللطائف ولا يكون هذا في القسم الثاني
بل من القسم الاول قالوا ان يكون احد البيتين نسيبا يقال نسب الشاعر بالمراة
ينسب بالكسر نسيبا اذا تغزل بها قوله الى المعنى المختلف يقال خلص الشيء واختلصته
اى سلبته قوله اسندوا على صيغة المجهول قوله وهذا يشملهم وغيرهم روى بعده
في بعض النسخ انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط
احسانه ونوه بانه غار عليه غيرة اقضت الى التكرله امام الهدى عند
احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرك فلست مثل الفضل

باب الرجا

باب اجابتي من الله بمستنكر ح فامر هارون باطلاقه وخلع عليه الاحتفال
الاجتماع والحاشد الجامع ولو اذا جعلتها للعطف رجحت الحالية لما في
العطف من ايهام تجويز صدم محبته مع محبة الملامة فيه قوله ونعمة معتف
نعمة مبتدا اما على خبره وجدواه اى عطاءه معتف بمعنى سايل
وقد ظللت عقبان اعلامه ضح الح العقبان جمع عقاب وهو الرواية اي
العلم الضخم بالعقبات من الطير لضخمه كذا في الصحاح وقال الخليل في المراد
بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس
الاعلام والعقبان الثاني جمع عقاب وهو الطير المعروف الذي يضرب
الامثال قوله فلم يلبث ح يمكن ان يقال ان قوله حتى كانها من الجيش الخ بمعنى
قوله رأى عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت قرينة محيطة بهم توقع
الفريسة هي ما افترسه السباع والمبث الطعام كما يحكى عن ابن ميادة اسم
لمراة والتهلل طلاقة الوجه كما مر والاهتزاز التحرك والمهند المطبوع
من حديد الهند والحطيئة اسم شاعر سمي به لقصره لدماسه فاستعفى
فما العفي يقال اعف من الزوج ايد عني منه واستعفاء من الزوج معه اي يساله
الاعفاء قوله كانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالما الى اخر القصة وذلك لان ذلك
السيف لما لم يكن حاد اصالحا للضرب كان ضرب المقتول به قد يبالغة وزيادة
اعلام فكان الضرب بمثله ظلما على المقتول يقال بنا السيف الصارم الذي
لا ينثني واعمد السيف جعله فغمده اي غلافه وان في ما ان يهاب لانه
صار اى مال الى الجهل والفتوة وبنا كما عرفته فيما سبق وكبا بمعنى زل
ومراغة ام جرير لقبها به الاخطل تعريضا بانها يتمرغ عليها الرجال
والمغارم جمع مغرم على القياس او جمع غرم على خلافه كمحاسن جمع حسن و
هما ما يلزم اداؤه كالدين مثلا وكذا الغلاسة الغرامة وفيه زيادة مدح
لهم اى وقتا لاحتياج هكذا فاظنك بها في غيره كذا قيل وهنا انما يتم
اذا فهم الفك مجانا قوله تنبو بمعنى تتباعد الظبات جمع ظبة وهي طرف السيف
ومنتهاه اى حده ومناط التميمة وهي العوذة تعلق على الانسان وكليب

باب المدح والصفات الجارية على الله تعالى وصفاته

اسم قبيلة ودارم اسم رجل قوله واغرب اى اتى بشئ غريب بديع ان كنت ازمعت
الخ قيل ازمع يتعدى بنفسه يقال ازمعت الامر ولا يقال على الامر بخلاف العزم
فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى واجمعته واجمعت عليه وهو
الاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما فى غيرها جوم زايدة
قوله وهى المخايلة اى المخادعة قوله اذا صاق صدرى الخ التبيه فى السيكلوبة
من شعر الغير وقد تمثلت بيتا وهو ملحق بالحماسى نابف فى اخره قوله كان بلهنيه
الشبيه سكرة الخ فى الصحاح هو فى بلهنيه من العيش اى فى سعة وانما
صامت الالف ياء لكسرة ما قبلها والنون زايدة والشبيه الشباب والصحو
خلاف السكر والسيرة الطريقة والجهل الاتى بشئ جميل قوله كانه كان مطويا
الخ الاخرج اخته وهى الحقد اذا ما اسهلوا اى صاروا الى السهل وهو الارض
اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم وتمامه ليوم كريهة
وسداد ثغر وبعده كانى لم اكن فيهم وسيطا ولم يكن نسبتى فى العمر قد
قلت لما اطلعت الوجنات جمع وجنه وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق
ورد احمر والغض بالمعجمة الطرى والمراد به حد الحبيب وهو اس
معمول اطلعت والآس ورد احضر كذا فى شرح الايضاح لجلال الناشى
والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه والهمزة فى اغدار للنداء
واغدار الرجل شعر النابت فى موضع الغدار وارادا لساوى بالنصب
على انه صفة لغدارة الا انه سكن للضرورة وتوقفا من توقف توقف
اصله توقفن قلبت النون الخفيفة الفا قوله كنا معاسس فى بوس
كابده الخ اراد بالاس الزمان القريب الحقيقة والبؤس الشدة والكابده
المقاساة وقذى العين الخشب الذى يقع فيها حالة الوجع قوله مجرتوا
البنا العوالى جمع عالية الرمح وهى ما دخل سنانه فى السنان الى تلثه والسوابق
الخيل قوله اقول الغث الى قوله هو ابن جلا اى رجل وضح امره واشتهر وطلاع
الثنايا اى ركاب الصعاب الامور وهذا كلهم سهم والثنايا جمع ثنيه وهى
طريق العقبه قوله انلنى بالذى استوهبت انلنى اى اعطنى والباء فى بالذى

للبدل اى بدل الذى استقرضه والمعشر الجماعه وضمير ناصروه راجع الى
الاستقراض المدلول عليه باستقرضت الى الذى فى بالذى وقوله عنت اى
خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها قوله اتق المشبهات اراد بالمشبهات
سكون الشين وكسر الباء الموحده الشبه التى لا يعرف حلها او حرمتها بعض
المقاربة جمع معوى والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسبة قوله على اصاغره متعلق
بالتوهم والضمير المجرور عايد الى الاقتاد والاضافة لادنى الملبس والمراد
باصاغره هم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على
اصاغره حال مما يخطر على معنى صدق ما يخطر بقلبه من جنس التوهم كانيا على
اصاغر التوهم فقد ركب شططا قوله لحقنا باخرهم وقد حوم الهوى الخ الحوم
الهوى فلوبا اى جعلتها دايرة حول الحبيب وطيرا القلوب ما يحاج
فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اى والحال
ان ملك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس للحقيقى او عاء
والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة
الليل يحيى الشمس والخدر الهودج والصبغ اللون والمراد بانطوا الثوب
المجمع خفاء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النايم فى
نومه والنار عطف على الرمضاء او معطوف على عمر وكما ذكره فى المخصص
فيكون ارق خبرا لهما معا قوله وعمرو هو جساس بن مرة قتل احدهما الاخر و
قد ذكر فى شرح مجمع الامثال ان جساسا كان ركب فرسه واخذ رمحه واتبع عمرو
بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فوق صلبه ثم وقف عليه فقال ايا جساس
اغثنى بشربة ماء جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه
عمرو فقال يا عمرو اغثنى بشربة ماء فنزل عمرو اليه واجهز عليه وهذا صريح
فيما قلته وهى بنت السبوس الخ هى اسم امراة وهى سبوس بنت سعد التميمية
وكليب اسم شخص والعاليه ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء
مكة وهى الحجاز والنسبة عالى ويقال الم علوى على غير القياس والمصاهرة
النسب التى قوم تزوج منهم والاصهار اهل بيت المراة فالكل هنا اى لم يرفها

على البرايا قوله ونظم جمعهم في سلك ملك فلو شمس الضحى جاءته يوما لقالها
عتقا او منك ولو زهر النجوم انت فضاءت يابى ان يقول رصيت عمك
فاسى بعد ما فرغ البرايا قوله اسير القبر في ضيق وضنك قوله افدمانه لو عاد
يوما الى الدنيا ليسر بل مرت نسك يقال فرحت قومى اى علوتهم بالشرف
او بالجمال والضنك الضيق قوله السيف اصدق انباء من الكتب الخ المراد
بالكتب كتب النجوم وحد السيف جانبه الذي يباشر الضربة والحد الثاني بمعنى الحاجز
قوله بيض الصفايح مبتدا وخبره جملة بين متونهن جلاء الشك والصفايح
جمع صفيحة وهي السيف العريض والمراد بسود الصحايف كتب التنجيم وبالريب
والشك قول المنجمين ان عمود النهار لا تفتح قوله فيمن عرض له شكاية عظيم
لعمري ان يلم عظيم لعمري ان يلم عظيم بال على والانام سليم الشكاية ان يشتكي منه
وبعد البيت ولكنهم اهل الحفايظ والندى قوله ضم للمهمات الزمان خصوم فان
باب منها فيهم وعكفة نفيها جراح منهم وكلوم قوله الحفايظ جمع الحفيظة
وهي الغضب والحمية وملمات الزمان مصايبه النازلة والوعك عث الحمى
قوله نؤدعهم والبين الخ البين الفراق والفليق والجمع فيالق قوله وهم الذين ادركوا
الجاهلية والاسلام الشعراء على اربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس
وزهير وطرفة والمخضرمون الذين عرفوا حسان ولبيد والمتقدمون
من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذى الرمة وهولاء يستشهد
بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشاءوا بعد الصدر الاول
من المسلمين كابى تمام والبحترى وابى الطيب ولا استشهاد بكلامهم الا ان يعلل
ما يقولونه بمنزلة تمايز ونه ولا وجه لهذا التعمل وانه صدر من صاحب
الكشاف في اثناء تفسير قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم
قالوا الان سنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية
والاحاطة والاتفاق في الاول لا يستلزم الاتفاق في الثانى والقول بان ما
يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوي
اشبه وهولا يوجب السماع قوله لو راى الله في الشيب خيرا الخ

يثنجب اى سيل قوله فضاحت البسوس واذلا قوانشاءت تقول لعمرك لو اصحت
في دار غربة متى يعد فيها الذئب بعد على شبابى والعز فتلا الابل الفحل
ذكر الابل احدي اسكتى من هدى يهدى والعز العظلم فاجهزت عليه
يعنى على القتيل اى اسرعت قتله نشا الشراى علق وتعلب وبكر قبيلتان
قوله كانى ساور نضاح المساورة الموائبة والضئلة الحية الرقيقة الرقش
جمع رقشاء وهى الحية التى فيها نقط سود وبياض ناقع اى بالغ قوله انا
الماتى المطل المشرف من اطل عليه اى اشرف وتمير قبيله ولهذا انث الضمير
العايد اليها واتيح له الشئ اى اضابا بضم على التمين تكشلح اى تصوت
من الكشح وهو صوت الافعى من جلدها لامن فيه ترشش تصلح وتبرى من برى
القلم نحته برتع وحلا الخ الرفع للدوات وبناء الاعراب وكذا البرتجوع
وحلا الجمع جل قوله كابنى لهم اى دعينى واتركينى والهم الحزن ناصب اى
ذى نصب اى تعب وصف الهم بالتعب مجازا قولها فالتعل صاحب الهم
وليلا قاسية اى اكابد اهواله ويطو الكواكب في السير كناية الكلب
نصاحب الهم عن طول الليل قوله فراق ومن فارقت غير مذمم مطلع قصيدة
مدح بها كافورا الاخشيدي الوالى بمصر حين فارق سيف الدوله وقصده
فالمراد بالمفارق سيف الدولة ومن الميم اى المقصود كافور قوله فواد
ما تسيله المدامع الخ اى لنا فواد وما نا فيه هو الدوام الحزن وقوله مثله ما تهب
الليام كناية عن قصر العمر قوله وفى الغرم الخ مغانية الثناء محامدهن ومراودتهن
وفى المثل اغزل من امرء القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضاء
الظاهرة والمديح مدح الاموال الباطنة قوله ويجب ان يجتنب فى المديح ما
يتطير به روى انه لما بنى المعتصم بالله نهر بتميدان بغداد وجلس فيه
انشده اسحق الموصلى بادیا وغيرك البلى ومحاك يا ليت شعرى ما الذي
ابلاك فتطير المعتصم وامر بهدمه وكقول ابى الفرج الساوى الخ وما بعد
البيت المذكور فلا يغرنكم حسن ابتسامى قوله فقولى مضحك والفعل مبكي
نجز الدول اعتبروا فانى اخذت الملك منه بسوء ملك قوله وقد كان استطال

287

CAV

Süleymaniye Kütüphanesi
Âşir Efendi
Yeni No.
Eski No. 341

قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اول كلامه لذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد شيبا فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض على المصنف بان كلامه يدل على ان بانا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراده ان الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين وهذا لا ينافي ان يستملك الاسلاميون ويتبعوهم في ذلك ولذا اورد بيت ابي تمام كقوله يقتضب نقاء الدهر الخ ومثله في الفارسي طول وعرض خواستم نامه را مصلحت نامد شكستم خامه را واعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلع وهو ايضا مما ينحسن رعايته في الكلام البليغ وفروده بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقولك اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لانه اسرع الى الظفر بها يفعل ذلك عند الخضوع الى الملوك والكبار قوله لانك اذا نظرت فواتح السور بيانه انك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رايتها من البلاغة والتفنن وانواع الاشارات ما يقصر عن كنه وصفة العبارة كالتحميدات المفتتح بها اوايل السور وكالابتداء بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان مثل هذه الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف التهجي نحو الم وحم فانه مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه لانه يفزع السمع عن قريب واما خواتيم السور ففي غاية الحسن الا ترى الى التذييل الداعي الذي به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة ال عمران والعرايض في خاتمة سورة النساء والتبجيل والتعظيم الذي في خاتمة المايدة والوعد والوعيد الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك قوله وقد احجز مصاقع الخطباء وشقايق الفصحاء يقال خطب مصقع اي بليغ يحجم خطبته اما من صقع الديك اذا صاح واما من الصقع بمعنى الجانب لانه لا ياخذ في كل جانب من الكلام واما من صعقة اذا ضربه صاعقة اي وسطر اسجع والشقايق جمع شقشقة وهو شبه رية يخرجها الفحل عند سكره يشبه تكليم الفصيح بصوت الفحل في

تلك الحالة يقال ذو شقشقة وخطيب ذو شقشقة والتذكير للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان انما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة والله اعلم بالصواب تمت بالخير